

# اِنْبَاءُ الْحَاجَّةِ

شرح

السَّنَنِ ابْنِ مَاجَه

فضيلة الشيخ

محمد علي جانبار

رحمة الله تعالى

دار النور

اسلام آباد باكستان

مكتبة بيت النبوة

جنة السنة

# إنجاز الحاجّة

شرح

سُننُ ابنِ ماجه

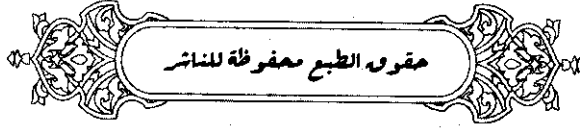
الجزء السادس

فضيلة الشيخ

مجدد علمي جانباذرحمّه الله

دار النور

إسلام آباد - باكستان



لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه أو نسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يُمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

٢٠١١ / ٥١٤٣٣

دار النور

إسلام آباد - باكستان

الهواتف

٠٠٩٢٥١-٢٥٧٥١٥٨ / ٠٠٩٢-٣٢١٥٣٣٦٨٤٤ / ٠٠٩٢-٣٣٣٥١٣٩٨٥٣

مكتبة بيت السلام

الرياض - المملكة العربية السعودية

الهواتف

٠٠٩٦٦١-٤٣٨١١٢٢ / ٠٠٩٦٦٥٦٦٦٦١٢٣٦ / ٠٠٩٦٦٥٤٢٦٦٦٦٤٦

٠٠٩٦٦١-٤٣٨٥٩٩١ فاكس

٠٠٩٦٦٥٥٤٤٠١٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (١٣) كتاب الأحكام

### (١) باب ذكر القضاة

٢٣٠٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا معلى بن منصور، عن عبدالله ابن جعفر، عن عثمان بن محمد، عن المقبرى، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: "من جعل قاضيا بين الناس، فقد ذبح بغير سكين".

## (١٣) كتاب الأحكام

### ١- باب ذكر القضاة

٢٣٠٨ - ((عثمان بن محمد)) بن المغيرة بن الأحنس، الثقفى، الأحنسى، حجازى. وثقه ابن معين وقال ابن المدينى: روى عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أحاديث مناكير. وقال الحافظ: صدوق، له أوهام، من السادسة.

((من جعل قاضيا)) بصيغة المجهول، أى جعله السلطان قاضيا، ((فقد ذبح)) بصيغة المجهول، ((بغير سكين)) أريد به أنه ذبح بغير آلة الذبح. لأن الذبح بالسكين أريح للذبيحة بخلافه بغيرها. أو المراد ذبح لا ذبحا يقتله، بل ذبحا يبقى فيه، لا حيا ولا ميتا. لأنه ليس ذبحا بسكين حتى يموت، ولا هو سالم عن الذبح حتى يكون حيا. وقيل: أراد الذبح الغير المتعارف الذى هو عبارة عن هلاك دينه دون هلاك بدنه، وذلك أنه ابتلى بالغنائم الدائم والداء المُعْضِل الذى يعقب الندامة إلى يوم القيامة. والجمهور حملوه على ذم التولى للقضاء والترغيب عنه لما فيه من الخطر. وحمله ابن القاص على الترغيب فيه لما فيه من المجاهدة. وقال بعضهم: معنى ذبح أنه ينبغي له أن يميت دواعيه الخبيثة وشهواته الرديئة. وعلى هذا فالخبر بمنزلة الأمر. والحديث إرشاد له إلى ما يليق بحاله لا يليق بمدح ولا ذم (س).

٢٣٠٩ - حدثنا علي بن محمد ومحمد بن إسماعيل. قالوا: ثنا وكيع. ثنا إسرائيل، عن عبد الأعلى، عن بلال بن أبي موسى، عن أنس بن مالك؛ قال: .....

قال ابن الصلاح: المراد ذبح من حيث المعنى لأنه بين عذاب الدنيا إن رشد وبين عذاب الآخرة إن فسد. وقال الخطابي ومن تبعه: إنما عدل عن الذبح بالسكين ليعلم أن المراد ما يخاف من هلاك دينه دون بدنه، وهذا أحد الوجهين، والثاني أن الذبح بالسكين فيه إراحة للمذبوح وبغير السكين كالنخق وغيره يكون الأكم فيه أكثر، ليكون أبلغ في التحذير.

وقال الحافظ في التلخيص (١٨٤/٤): ومن الناس من فتن بحُبِّ القضاة فأخرجه عما يتبادر إليه الفهم من سياقه، فقال: إنما قال ذبح بغير سكين إشارة إلى الرفق به ولو ذبح بالسكين لكان أشق عليه ولا يخفى فساده.

وقال الأمير اليماني في السبل (١١٦/٤): دل الحديث على التحذير من ولاية القضاة والدخول فيه، كأنه يقول من تولى القضاء فقد تعرض لذبح نفسه فليحذره وليتوقه، فإنه إن حكم بغير الحق مع علمه به أو جهله له فهو في النار، والمراد من ذبح نفسه إهلاكها أى فقد أهلكتها بتولية القضاء، وإنما قال بغير سكين للإعلام بأنه لم يرد بالذبح قطع الأوداج الذى يكون غالبا بالسكين بل أريد به إهلاك النفس بالعذاب الأخرى.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في القضاء، والترمذى في الأحكام، والنسائى في الكبرى (٤٦٢/٣) والبغوى (٩٢/١٠) والبيهقى في الكبرى (٩٦/١٠) فى الصغير (١٢٤/٤) وفى المعرفة (٣٥٣/٧) والدارقطنى (٢٠٤/٤) والحاكم (٩١/٤) وابن أبى شيبه (٢٣٨/٧) وأحمد (٢٣٥/٢) وأبو يعلى (٢٦١/١٠) والخطيب (١٥١/٦) ووكيع فى أدب القضاة (٨٩/١) والقضاعى فى مسند الشهاب (٢٤٦/١) والطبرانى فى الصغير (١٧٦/١) وفى الأوسط (٣٢٨/٣) والمسند الجامع (٣٧٥/١٧) وحسنه الترمذى، وصححه الدارقطنى، وابن خزيمة، وابن حبان، وله عدة طرق، وذكر الدارقطنى الخلاف فيه على سعيد المقبرى. قال: والمحمفوظ عن سعيد المقبرى، عن أبى هريرة وأعله ابن الجوزى. فقال: هذا حديث لا يصح، ولكن النسائى قواه بتخريجه، كما قال ابن حجر. قال العراقى: إسناده صحيح، وصححه السيوطى فى الجامع الصغير.

٢٣٠٩ - ((بلال بن أبى موسى)) ويقال: ابن مرداس الفزارى، المصيصى. وثقه ابن حبان. وقال

قال رسول الله ﷺ: "من سأل القضاء وكل إلى نفسه. ومن جبر عليه نزل إليه ملك فسدده".  
 ٢٣١٠ - حدثنا علي بن محمد. ثنا يعلى وأبو معاوية، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي  
 البخترى، عن علي؛ قال بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن. فقلت: يا رسول الله! تبعثني وأنا  
 شابُّ أقضى بينهم، ولا أدري ما القضاء؟ قال، فضرب بيده في صدرى. ثم قال: "اللهم اهد  
 قلبه وثبت لسانه". قال: فما شككت بعد في قضاء بين اثنين.

الأزدى: لا يصح حديثه. وقال الحافظ: مقبول، من السابعة.

((وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ)) فوض إليها. وهذا كناية عن عدم العون من الله تعالى في معرفة الحق والتوفيق  
 للعمل به. ((فسدده)) أى أرشده وهداه طريق السداد، أى الصواب. قال فى عون المعبود (٤٩٠/٩) معنى  
 الحديث: إن طلب القضاء فأعطيه تركت إعانتة عليه من أجل حرصه، ويعارض ذلك فى الظاهر حديث  
 أبى هريرة عند أبى داود "من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جورَه فله الحنة ومن غلب  
 جورَه عدله فله النار". قال الحافظ: ويجمع بينهما أنه لا يلزم من كونه لا يعان بسبب طلبه أن لا يحصل  
 منه العدل إذا ولى، أو يحمل الطلب هنا على القصة وهناك على التولية، انتهى. وقيل: إن حديث أبى هريرة  
 محمول على ما إذا لم يوجد غير هذا القاضى الذى طلب القضاء جمعا بينه وبين أحاديث الباب.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى القضاء، والترمذى فى الأحكام والحاكم (٩٢/٤) والبيهقى  
 فى الكبرى (١٠٠/١٠) وفى المعرفة (٣٥٤/٧) وفى الصغير (١٢٥/٤) وابن أبى شيبة (٢٣٥/٧) وأحمد  
 (١١٨/٣) والمسند الجامع (٧٧/٢). وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبى، وعبدالأعلى هذا هو ابن عامر الثعلبى ضعيف،  
 وأورده الذهبى نفسه فى "الضعفاء". وقال: "ضعفه أحمد وأبو زرعة". وقال الحافظ فى التقريب:  
 "صدوق، يهيم". قلت: ومع ضعفه فقد اضطرب فى إسناد هذا الحديث فرواه إسرائيل عنه كما عند  
 المصنف. كذا فى الضعيفة للألبانى (٦، ٢/٣).

٢٣١٠ - ((ولا أدرى ما القضاء)) لم يرد نفي العلم بالقضاء مطلقا، وإنما أراد نفي التجربة بكيفية فصل  
 الخصومات وكيفية دفع كل من المتخاصمين كلام الأخر ومكر أحدهما بالآخر أى إنى ما جربت  
 ذلك قبل هذا، وإلا فهو كامل للعلم بأحكام الدين وقضايا الشرع (س). ((فما شككت فى قضاء بين  
 اثنين)) فى كيفية الفصل بينهما.

## (٢) باب التغليظ في الحيف والرشوة

٢٣١١ - حدثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي . ثنا يحيى بن سعيد القطان . ثنا مجالد ، عن عامر ، عن مسروق ، عن عبد الله ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " ما من حاكم يحكم بين الناس إلا جاء يوم القيامة ، ومملك آخذ بقفاه . ثم يرفع رأسه إلى السماء . .....

قال البوصيري : هذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أنه منقطع ، أبو البختري اسمه سعيد بن فيروز لم يسمع من علي ولم يدركه . قاله أبو حاتم ، وله شاهد من حديث ابن عباس رواه الحاكم ، ورواه الإمام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه والترمذي في الجامع من حديث علي بن أبي طالب أيضا ، فلم يذكروا " فضرب في صدرى بيده " والباقي نحوه ، ورواه البيهقي في الكبرى من طريق شعبة ، عن عمرو بن مرة ، سمع أبا البختري يقول : حدثني من سمع عليا يقول فذكره وفيه ضرب بيده في صدرى . وقال : " إن الله سيثبت لسائلك ويهدى قلبك " . فما أعينني قضاء بين اثنين . ورواه عبد بن حميد في مسنده ثنا يعلى ثنا الأعمش فذكره .

والحديث أخرجه أيضا النسائي في خصائص علي (٣١) والبيهقي في الصغير (١٣٢/٤) وفي المعرفة (٣٦٧/٧) وابن أبي شيبة (١٧٦/١٠) وأبو يعلى (٢٦٨/١) ووكيع (٨٤/١) وابن سعد (٣٣٧/٢) والمسند الجامع (٢٩٧/١٣) عن عمرو بن مرة ، عن أبي البختري ، عن علي رضي الله عنه وصححه الحاكم وقال : على شرط الشيخين ووافقه الذهبي مع أن فيه انقطاعا ، فإن أبا البختري لم يسمع من علي شيئا .

قلت : قال الألباني بعد ذكر طرق الحديث وجملة القول إن الحديث بمجموع الطرق حسن على أقل الأحوال ، والله أعلم ، كذا في الإرواء (٢٢٨/٨) .

## ٢ - باب التغليظ في الحيف والرشوة

٢٣١١ - (( ما من )) " ما " نافية ، و " من " زائدة لتأكيد العموم المفهوم من تنكير " حاكم " بعدها . (( يحكم بين الناس )) أى يقضى بينهم فيما يقع من خصومات ، وعمومه يشمل من يحكم بالحق أيضا . نعم لا عموم فى الأمر بالإلقاء فيخص بالحكم بالباطل ، ويمكن تخصيص الكلام من الأصل بمن يحكم بالباطل . (( بقفاه )) هو مؤخر العنق . (( ثم يرفع )) الظاهر أن الضمير فى " يرفع " للملك يعنى ينظر

فإن قال ألقه . ألقاه في مهواة أربعين خريفاً .

٢٣١٢ - حدثنا أحمد بن سنان . ثنا محمد بن بلال ، عن عمران القطان ، عن حسين يعني ابن عمران ، عن أبي إسحق الشيباني ، عن عبدالله بن أبي أوفى ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " إن الله مع القاضى ، ما لم يُجْر . فإذا جار و كَلَّهُ إلى نفسه " .

٢٣١٣ - حدثنا علي بن محمد . ثنا وكيع . ثنا ابن أبي ذئب ، عن خاله الحارث بن عبدالرحمن ، عن أبى سلمة ، عن عبدالله بن عمرو ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " لعنة الله على الراشى والمرثى " .

إلى السماء منتظرا أمر الله له . (( فإن قال )) قائل من السماء ، يعنى الله عز وجل للملك . (( فإن قال ألقه )) أمر من الإلقاء أى ارمه فى النار . (( مهواة )) - بفتح الميم - مكان الهوى وهو السقوط . (( أربعين خريفاً )) ذاهبا إلى الأسفل أربعين عاما . هو متعلق بمهواة . أى فى محل يسقط فيه أربعين خريفا . ولا يمكنه تعلقه بالإلقاء .

قال البوصيرى : هذا إسناد ضعيف لضعف محالد بن سعيد ، رواه الإمام أحمد فى مسنده من حديث عبدالله بن مسعود أيضا ، ورواه الدارقطنى فى سننه من طريق عمرو بن على الفلاس عن يحيى بن سعيد به . ورواه البيهقى فى الكبرى من طريق محمد بن أبى بكر عن يحيى بن سعيد ، فذكره ، وسياقه أتم .

والحديث أخرجه أيضا الطبرانى فى الكبير (١٠/١٩٦) وفى الأوسط (٤/٤٧١) والمسند الجامع (١٢/٢٦) عن عامر ، عن مسروق ، عن عبدالله رضى الله عنه .

٢٣١٢ - (( حسين ، يعنى ابن عمران )) الجهنى . ذكره ابن جبان فى الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، بهم ، من السابعة .

(( إن الله مع القاضى )) بالتأييد والتوفيق لإدراك الحق والحكم به . (( ما لم يُجْر )) - بضم الجيم - من الجور ، ما لم يكن مائلا إلى الباطل . وفى رواية الترمذى : " فإذا جار تخلى عنه ، ولزمه الشيطان " .

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الأحكام ، والحاكم (٤/٩٣) وابن جبان (١١/٤٤٨) والبيهقى فى الكبرى (١٠/٨٨) وفى المعرفة (٧/٣٥٤) والمسند الجامع (٨/١٧١) عن أبى إسحاق الشيبانى عن عبدالله بن أبى أوفى رضى الله عنه . وإسناده حسن كما قال الألبانى .

٢٣١٣ - (( لعنة الله على الراشى )) هو المعطى للرشوة ، والمرثى هو الآخذ لها والرشوة - بالكسر ،



والضم- وُصلة إلى حاجته بالمصانعة، من الرشاء، المتوصل به إلى الماء. قيل: هذا إن كان لباطل، وأما من يعطى دفعا لظالم أو توصلا به إلى حق فغير داخل فيه (س).

قال ابن الأثير في النهاية: الرِشْوَةُ والرُّشْوَةُ، الوُصلة إلى الحاجة بالمصانعة وأصله من الرشاء الذي يتوَصَّلُ به إلى الماء. فالرائشي من يعطى الذي يعينه على الباطل والمرتشى الآخذ. والرائش الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا أو يستنقص لهذا، فأما ما يعطى توَصُّلاً إلى أخذ حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه روى أن ابن مسعود أخذ بأرض الحبشة في شيء فأعطى دينارين حتى تخلى سبيله وروى عن جماعة من أئمة التابعين، قالوا: لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه وماله إذا خاف الظلم.

وقال القارى في المرقاة (٢٤٨/٧): قيل: الرشوة ما يعطى لإبطال حق أو لإحقاق باطل، أما إذا أعطى ليتوصل به إلى حق أو ليدفع به عن نفسه ظلماً فلا بأس به، وكذا الآخذ إذا أخذ ليسعى في إصابة صاحب الحق فلا بأس به. لكن هذا ينبغي أن يكون في غير القضاة والولاة لأن السعى في إصابة الحق إلى مستحقه ودفع الظلم عن المظلوم واجب عليهم، فلا يجوز لهم الأخذ عليه. كذا ذكره ابن الملك وهو مأخوذ من كلام الخطابي. إلا قوله، وكذا الآخذ وهو بظاهره ينافيه حديث أمامة مرفوعاً من شفع لأحد شفاعة فأهدى له هدية عليها فقبلها فقد أتى بابا عظيماً من أبواب الربا، رواه أبو داود.

والحديث فيه دليل على أن الرشوة من كبائر الذنوب لأن رسول الله ﷺ لعن آخذها ومعطيها، واللعن لا يكون إلا على كبيرة من كبائر الذنوب، وقد أجمع العلماء على تحريمها وأيضاً يحرم بذلها، وأخذها، والتوسط فيها والإعانة فيها لأن ذلك من أكل أموال الناس بالباطل، مع ما فيها من تغيير حكم الله تعالى، والحكم بغير ما أنزل الله، فقد ظلم بأخذها نفسه وظلم المحكوم له وظلم المحكوم عليه.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في الأفضية، والترمذى في الأحكام، وابن حبان (٤٦٨/١١) والبيهقى في الكبرى (١٣٨/١٠) وفي المعرفة (٣٦٩/٧) والبعوى (٨٨/١٠) والحاكم (١٠٢/٤) وابن الجارود (٢٠٢) وأحمد (١٦٤/٢) ووكيعة في أخبار القضاة (٤٦/١) والخطيب (٢٥٤/١٠) والبعوى في الجمعيات (٢٨٦٤) وابن عدى في الكامل (١٦٩٧/٥) والمسند الجامع (١٥٧/١١) من طريق الحارث ابن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو رضی الله عنه. وإسناده صحيح. قال الترمذى: حديث حسن، صحيح. وقال الدارمى: هو أحسن شيء في هذا الباب، وأصح. وقال الشوكاني: لا مطعن في إسناده.

### (٣) باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق

٢٣١٤ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي. ثنا يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن بسر ابن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن عمرو بن العاص؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران. وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر".

قال يزيد: فحدثت به أبا بكر بن عمرو بن حزم. فقال: هكذا حدثني أبو سلمة، عن أبي هريرة.

### ٢ - باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق

٢٣١٤ - ((إذا حكم الحاكم)) إذا أراد الحاكم، والحاصل أن اللازم عليه الاجتهاد في إدراك الصواب، وأما الوصول إليه فليس بقدرته، فهو معذور إن لم يصل إليه، نعم، إن وفق للصواب. ((فاجتهد)) عطف على الشرط على تأويل أراد الحكم، ((فأصاب)) عطف على "فاجتهد"، أي وقع اجتهاده موافقا لحكم الله، ((فله أجران)) أجر الاجتهاد وأجر الحكم بالحق، والجملة جزاء الشرط وإلا فله أجر الاجتهاد فقط، بقى أن هذا هل هو اجتهاد في معرفة الحكم من أدلته أو اجتهاد في معرفة حقيقة الحادثة، ليقضى على وفق ما عليه الأمر في نفسه، وعلى الأول حمله غالب العلماء ليكن الاستدلال به على جواز الاجتهاد، لا يتم لوجود الاحتمال الثاني فليتأمل (س).

((فأخطأ فله أجر)) واحد. قال الخطابي في معالم السنن (٤/١٤٦): إنما يؤجر المخطئ على اجتهاده في طلب الحق لأن اجتهاده عبادة، ولا يؤجر على الخطأ، بل يوضع عنه الإثم فقط، وهذا فيمن كان من المجتهدين جامعا لآلة الاجتهاد، عارفاً بالأصول، وبوجوه القياس. فأما من لم يكن محلاً للاجتهاد فهو متكلف، ولا يعذر بالخطأ في الحكم، بل يخاف عليه أعظم الوزر بدليل حديث ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ: "القضاة ثلاثة، واحد في الجنة واثنان في النار". أما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به ورجل عرف الحق فحار في الحكم ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار وفيه من العلم ليس كل مجتهد مصيباً، ولو كان كل مجتهد مصيباً لم يكن لهذا التفسير معنى، وإنما يعطى هذا أن كل مجتهد معذور لا غير. وهذا إنما هو في الفروع المحتملة للوجوه المختلفة دون الأصول التي هي أركان الشريعة وأمهاات الأحكام التي لا يحتمل الوجوه. ولا مدخل فيها

للتأويل فإن من أخطأ فيها كان غير معذور في الخطأ، وكان حكمه في ذلك مردوداً.

وقال البغوي في شرح السنة (١١٨/١٠): إنه لا يجوز لغير المجتهد أن يتقلد القضاء ولا يجوز للإمام توليته. قال: والمجتهد من جمع خمسة علوم؛ علم كتاب الله، وعلم سنة رسول الله ﷺ، وأقوال علماء السلف من إجماعهم واختلافهم، وعلم اللغة، وعلم القياس، وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة إذا لم يجده صريحاً في نص كتاب أو سنة أو إجماع، فيجب أن يعلم من علم الكتاب الناسخ والمنسوخ والمحمل والمفسر والخاص والعام والمحكم والمتشابه والكرهية والتحريم والإباحة والندب. ويعرف من السنة هذه الأشياء ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسند والمرسل ويعرف ترتيب السنة على الكتاب وبالعكس حتى إذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب اهتدى إلى وجه محله، فإن السنة بيان للكتاب فلا يخالفه وإنما تجب معرفة ما ورد منها من أحكام الشرع دون ما عداها من القصص والأخبار والمواعظ، وكذا يجب أن يعرف من علم اللغة ما أتى في الكتاب والسنة من أمور الأحكام دون الإحاطة بجميع لغات العرب. ويعرف أقوال الصحابة والتابعين في الأحكام ومعظم فتاوى فقهاء الأمة، حتى لا يقع حكمه مخالفاً لأقوالهم فيما من فيه خرق الإجماع فإذا عرف من كل نوع من هذه الأنواع فهو مجتهد. وإذا لم يعرفها فسيبيله التقليد.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في الاعتصام، ومسلم وأبو داود في الأفضية، والترمذي والنسائي في المحتبى في الأحكام وفي الكبرى (٤٦٠/٣) والدارقطني (٢١٠/٤) والبيهقي في الكبرى (١١٨/١٠) وفي المعرفة (٣٦٠/٧) وفي الصغير (١٣١/٤) وابن حبان (٤٤٧/١١) والبغوي (١١٥/١٠) والشافعي (٦٢١/٢) والمسند الجامع (١٤٥/١٤) والخطيب في التلخيص (١٦٩/١) والطحاوي في مشكل الآثار (٣٢٦/١) عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس، عن عمرو بن العاص رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه أيضاً البخاري في الاعتصام ومسلم وأبو داود في الأفضية والنسائي في الكبرى (٤٦١/٣) وابن حبان (٤٤٥/١١) والدارقطني (٢٠٤/٤) والبيهقي في الكبرى (١١٩/١٠) وفي الصغير (١٣١/٤) وفي المعرفة (٣٦٠/٧) والبغوي (١١٥/١٠) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٧١/٢) وأحمد (١٩٨/٤) والشافعي (١٧٦/٢) والمسند الجامع (١٤٥/١٤) عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٣١٥ - حدثنا إسماعيل بن توبة. ثنا خلف بن خليفة. ثنا أبو هاشم؛ قال: لولا حديث ابن بريدة - عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: "القضاة ثلاثة اثنان في النار، وواحد في الجنة؛ رجل علم الحق فقضى به فهو في الجنة. ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار. ورجل جارٍ في الحكم فهو في النار" -.. لقلنا: إن القاضى إذا اجتهد فهو في الجنة.

٢٣١٥ - ((خلف بن خليفة)) بن صاعد، الأشجعي، مولا هم، مولاهم، أبو أحمد، الكوفي، نزل واسط ثم بغداد. وثقه ابن سعد. وقال ابن مَعِين والنسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال الحافظ: صدوق، اختلط في الآخر وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد، من الثامنة.

((أبو هاشم)) الرَّمَّاني - بضم الراء وتشديد الميم - الواسطي، اسمه يحيى ابن دينار. وقيل: ابن الأسود. وقيل: ابن نافع. تقدمت ترجمته برقم (٨٩٩).

((القضاة ثلاثة)) أى ثلاثة أنواع، ((ورجل جارٍ في الحكم)) أى مال إلى الباطل مع علمه بالحق. وفي الحديث دليل على أنه لا ينجو من النار من القضاة إلا من عرف الحق وعمل به، والعمدة العمل فإن من عرف الحق ولم يعمل فهو ومن حكم بجهل سواء في النار، وظاهره أن من حكم بجهل وإن وافق حكمه الحق فإنه في النار لأنه أطلقه. وقال فقضى للناس على جهل. كما في رواية أبي داود فإنه يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه إنه قضى على جهل وفيه التحذير من الحكم بجهل أو بخلاف الحق مع معرفته به. قال الخطيب الشربيني والقاضى الذى ينفذ حكمه هو الأول والثانى والثالث، لا اعتبار بحكهما.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في القضاء، والترمذى في الأحكام والنسائي في الكبرى (٤٦١/٣) والحاكم (٩٠/٤) والبيهقى (١١٦/١٠) والطبرانى في الكبير (٢٠/٢) وفي الأوسط (٣٧٧/٤) والمسند الجامع (٢١٤/٣) من طريق أبي هاشم، عن ابن بريدة، عن أبيه رضى الله عنه. قال أبو داود: هذا أصح شيء فيه، يعنى حديث ابن بريدة.

قلت: هذا إسناد رجاله ثقات، رجال مسلم غير أن فيه خلف بن خليفة، اختلط في الآخر ولكن لم يتفرد به، والحديث بمجموع الطرق صحيح.

#### (٤) باب لا يحكم الحاكم وهو غضبان

٢٤١٦ - حدثنا هشام بن عمار ومحمد بن عبدالله بن يزيد وأحمد بن ثابت الجحدري. قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن عمير؛ أنه سمع عبدالرحمن بن أبي بكره، عن أبيه؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا يقضى القاضي بين اثنين وهو غضبان".  
قال هشام، في حديثه: لا ينبغي للحاكم أن يقضى بين اثنين وهو غضبان.

#### ٤ - باب لا يحكم الحاكم وهو غضبان

٢٢١٦ - ((لا يقضى القاضي)) نفى بمعنى النهي، أى لا ينبغي له ذلك وذلك لأن الغضب يفسد الفكر ويغير الحال فلا يؤمن عليه فى الحكم. وقالوا: وكذا الجوع والعطش وأمثال ذلك. ((وهو غضبان)) بلا تنوين، أى والحال أن ذلك الحكم فى حال الغضب لأنه لا يقدر على الاجتهاد والفكر فى مسألتها.  
قال الخطائى فى المعالم (٤/١٥٣): الغضب يغير العقل ويحيل الطبائع عن الاعتدال ولذلك أمر عليه السلام الحاكم بالتوقف فى الحكم ما دام به الغضب، فقياس ما كان فى معناه من جوع مفرط وفتح مدهش أو مرض موجه قياس الغضب فى المنع من المحكم.  
قال ابن دقيق العيد: النهى عن الحكم حالة الغضب لما يحصل بسببه من التغيير الذى يختل به النظر، فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه. قال: وعدها الفقهاء بهذا المعنى إلى كل ما يحصل به تغيير الفكر كالجوع والعطش، المفرطين وغلبة النعاس وسائر ما يتعلق به القلب تعلقا يشغله عن استيفاء النظر وهو قياس مظنة على مظنة، وقد أخرج البيهقي بسند ضعيف وكان الحكمة فى الاختصار على ذكر الغضب لاستيلائه على النفس وصعوبة مقاومته بخلاف غيره. عن أبى سعيد رفعه "لا يقضى القاضي إلا هو شعبان ريان. وسبب ضعفه أن فى إسناده القاسم العمرى وهو متهم بالوضع، وظاهر النهى التحريم، ولا موجب لصرفه عن معناه الحقيقى إلى الكراهة، فلو خالف الحاكم فحكم فى حال الغضب فذهب الجمهور إلى أنه يصح إن صادف الحق، لأنه ﷺ قضى للزبير فى حال الغضب، كما فى حديث عبدالله بن الزبير عن أبيه فكانهم جعلوا ذلك قرينة صارفة للنهى إلى الكراهة.  
قلت: لا يخفى أنه لا يصح إلحاق غيره ﷺ به فى مثل ذلك، لأنه معصوم عن الحكم بالباطل فى رضائه وغضبه بخلاف غيره، فلا عصمة تمنعه عن الخطأ، ولهذا ذهب بعضهم إلى أنه لا ينفذ الحكم

### (٥) باب قضية الحاكم لا تحل حراما ولا تحرم حلالا

٢٣١٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع. ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "إنكم تختصمون إلي وإنما أنا بشر. ....

في حال الغضب لثبوت النهي عنه، والنهي يقتضى الفساد، وفصل بعضهم بين أن يكون الغضب طراً عليه بعد أن استبان له الحكم فلا يؤثر، وإلا فهو محل الخلاف، قال الحافظ: وهو تفصيل معتبر، كذا في النيل (٣٠٨/٨).

والحديث أخرجه أيضا البخارى والترمذى فى الأحكام ومسلم وأبو داود فى الأفضية، والنسائى فى المحتبى فى آداب القضاة وفى الكبرى (٤٧٤/٣) والبيهقى فى الكبرى (١٠٥/١٠) وفى الصغير (١٢٧/٤) وفى المعرفة (٣٥٦/٧) وابن حبان (٤٤٩/١١) والبعغوى (٩٥/١٠) وابن أبى شيبة (٢٣٢/٧) وابن الجارود (٣٣٢) والطحاوى فى المشكل (٢٦٠/١) وأحمد (٣٦/٥) والطيالسى (١١٥) والحميدى (٣٤٨/٢) والطبرانى فى الصغير (٢٥٩/١) ووكيع فى أخبار القضاة (٨١/١) والشافعى فى المسند (٢٧٦) وفى الأم (٦٢٢/٢) وفى المسند الجامع (٥٧٥/١٥) من طرق، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمن بن أبى بكرة، عن أبيه. قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

قلت: الأمر كما قال الترمذى وعبد الملك بن عمير قد توبع، تابعه جعفر بن إياس.

### ٥ - باب قضية الحاكم لا تحل حراما ولا تحرم حلالا

٢٣١٧ - ((إنكم تختصمون إلي)) أى ترفعون المخاصمة، ((وإنما أنا بشر)) لا أعلم الغيب، إلا ما اطلعنى الله تعالى عليه كما هو شأن البشر.

قال النووى فى شرح مسلم (٥/١٢): معناه التنبيه على حالة البشرية وأن البشر لا يعلمون من الغيب وبواطن الأمور شيئا إلا أن يطلعهم الله تعالى على شىء من ذلك وأنه يجوز فى أمور الأحكام ما يجوز عليهم، وأنه إنما يحكم الله بين الناس بالظاهر ولا يتولى السرائر فيحكم بالبينة، وباليمين ونحو ذلك من أحكام الظاهر مع إمكان كونه فى الباطن خلاف ذلك ولو شاء الله لاطلع على باطن أمر الحصمين فحكم بيقين نفسه من غير حاجة إلى شهادة أو يمين، لكن لما أمر الله تعالى أمته باتباعه والافتداء بأقواله وأفعاله وأحكامه أجرى له حكمهم فى عدم الإطلاع على باطن الأمور ليكون حكم

ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض. وإنما أفضى لكم على نحو مما أسمع منكم. فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً، فلا يأخذه. فإنما أقطع له قطعة من النار. يأتي بها يوم القيامة".

الأمة في ذلك حكمه، فأجرى الله تعالى أحكامه على الظاهر الذي يستوى فيه هو وغيره ليصح الاقتداء به.

((أن يكون)) أن زائدة، دخلت في خبر لعل تشبيها لها بعسى. ((ألحن)) أى أفطن وأعرف بها أو أقدر على بيان مقصوده وأبين كلاماً. قال في النيل: يجوز أن يكون معناه أفصح تعبيراً عنها وأظهر احتجاجاً حتى يخيل أنه محق وهو في الحقيقة مبطل، والأظهر أن معناه أبلغ كما وقع في رواية الصحيحين أى أحسن إيراد الكلام. ((فإنما أقطع له قطعة من النار)) أى أقطع له ما هو حرام عليه يفضيه إلى النار. قال السيوطي في حاشية أبي داود: هذا في أول الأمر لما أمر رسول الله ﷺ أن يحكم بالظاهر ويكل سرائر الخلق إلى الله تعالى، كسائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ثم حصن ﷺ بأن أذن له أن يحكم بالباطن أيضاً، وأن يقتل بعلمه خصوصية انفرد بها عن سائر الخلق بالإجماع. قال القرطبي: أجمعت الأمة على أنه ليس لأحد أن يقتل بعلمه إلا النبي ﷺ، انتهى. قلت: كلام القرطبي محمول على هذه الأمة ولا يشكل الأمر بقتل خضر، فتأمل. فإن قيل: هذا يدل على أنه ﷺ قد يقرر على الخطأ، وقد أطبق الأصوليون على أنه لا يقرر عليه. أوجب بأنه فيما حكم به بالاجتهاد، هذا في فصل الخصومات بالبينة والإقرار والنكول. قال السبكي: هذه قضية شرعية، لا يستدعى وجودها، بل معناه بيان ذلك. قال: ولم يثبت لنا قط أنه ﷺ حكم بحكم، ثم بان خلافه بوجه من الوجوه، وقد صان الله تعالى أحكام نبيه ﷺ عن ذلك، مع أنه لو وقع له لم يكن في ذلك محذور. قلت: الحكم بالظاهر واجب عليه في مثل ذلك، ولا خطأ منه أصلاً في ذلك، وإنما الخطأ ممن أقام الحجة الباطلة ولو سلم فمن أين علم أنه يقرر عليه حتى توهم التنافي بين هذا وبين القاعدة الأصولية؟ فيحتاج إلى الجواب، إذ ليس في الحديث مزيد من إمكان القضاء، فلعله لا يقرر على ذلك القضاء. ويكون الأخذ بذلك مفضياً إلى النار في حق من يأخذ مال الغير (س).

وقال الخطابي في معالم السنن (٤/١٥١): في الحديث من الفقه وجوب الحكم بالظاهر وأن حكم الحاكم لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، وأنه متى أخطأ في حكمه ففضى كان ذلك في الظاهر مع فأما في الباطن وفي حكم الآخرة فإنه غير ماض.

وقال النووي في شرح مسلم (٦/١٢): في هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وجماهير علماء الإسلام وفقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أن حكم الحاكم لا يحيل الباطن ولا يحل حراما، فإذا شهد شاهدا زور لإنسان بمال فحكم به الحاكم لم يحل للمحكوم له ذلك المال، ولو شهدا عليه بقتل لم يحل للولي قتله مع علمه بكذبهما وإن شهد بالزور أنه طلق امرأته لم يحل لمن علم بكذبها أن يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق. وقال أبو حنيفة: يحل حكم الحاكم الفروج دون الأموال، فقال يحل نكاح المذكورة، وهذا مخالف لهذا الحديث الصحيح وإجماع من قبله. وقال في معالم السنن: قال أبو حنيفة: إذا دعت المرأة على زوجها الطلاق وشهد لها شاهدان به فقضى الحاكم بالتفرقة بينهما وقعت الفرقة فيما بينهما وبين الله عز وجل، وإن كانا شاهدي زور، وجاز لكل واحد من الشاهدين أن ينكحها وخالفه أصحابه في ذلك، انتهى.

وقال الأمير اليماني في السبل (٤/١٢١): الحديث دليل على أن حكم الحاكم لا يحل للمحكوم له، ما حكم له به غيره إذا كان ما ادعاه باطلا في نفس الأمر وما أقامه من الشهادة الكاذبة، وأما الحاكم فيحوز له الحكم بما ظهر له والإلزام به وتخليص المحكوم عليه لما حكم به لو امتنع، وينفذ حكمه ظاهرا ولكنه لا يحل به الحرام إذا كان المدعى مبطلا وشهادته كاذبة، وإلى هذا ذهب الجمهور وخالف أبو حنيفة. فقال: إنه ينفذ ظاهرا وباطنا، وإنه لو حكم الحاكم بشهادة زور إن هذه المرأة زوجة فلان حلت له واستدل بآثار لا يقوم بها دليل، وبقياس لا يقوى على مقاومة النص، انتهى. قلت: ولذلك خالفه أصحابه ووافقوا الجمهور.

والحديث أخرجه أيضا مالك ومسلم وأبو داود في الأفضية، والبخاري في الشهادات وفي المظالم وفي الحيل وفي الأحكام، وفي الأدب المفرد (٢٩٦) والترمذي في الأحكام، والنسائي في القضاة، وفي الكبرى (٤٧٢/٣) والبيهقي في الكبرى (١٠/١٤٣) وفي الصغير (٤/١٣٨) وفي المعرفة (٧/٣٧٩) والدارقطني (٤/٢٣٩) والبيهقي (١٠/١١٠) وابن أبي شيبة (٧/٢٣٣) وابن حبان (١١/٤٥٩) والحاكم (٤/٩٥) وابن الجارود (٣٣٢) والطحاوي في شرح المعاني (٢/٢٨٢) وأحمد (٦/٢٠٣) والحميدي (١/٤٢٢) والشافعي في المسند (١٥٠) والخطيب (٤/١٠٠) والطبراني في الكبير (٢٣/٣٨٢) والمسند الجامع (٢٠/٦٥٠) وأبو يعلى (١٢/١٠٥) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب



٢٣١٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا محمد بن بشر. ثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما أنا بشر. ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض. فمن قطع له من حق أخيه قطعة. فإنما أقطع له قطعة من النار."

بنت أم سلمة رضي الله عنها، وإسناده صحيح.

٢٣١٨ - ((لَعَلَّ)) حرف مشبه بالفعل، لفتح آخره كالماضى، ووجود معنى الفعل فيه وهو من أخوات "إِنَّ" وله معانٍ، منها التوقع للمكروه ولعله المراد هنا.

والحديث فيه دليل على عظم إثم من خاصم في باطل، حتى لو استحقه في الظاهر، فهو في الباطن حرام عليه، وإن احتال حتى صار في الظاهر حقاً فلا يحل له تناوله في الباطن. وفيه أيضاً ردّ على المخترفين الضالين الغالين الذين يرفعون مقام النبي ﷺ فوق المقام الرفيع الذي جعله الله له، ويعطونه من صفات الربوبية والألوهية ومن الاطلاع على المغيبات ما يبرأ منه دين الإسلام، وقد أمره الله تعالى أن يُبَلِّغَ النَّاسَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَا سْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، (الأعراف: ١٨٨)

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، وله شاهد من حديث أم سلمة، رواه الستة. ورجاله رجال الصحيح.

قلت: هو الحديث السابق.

والحديث أخرجه أيضاً ابن حبان (٤٦١/١١) وابن أبي شيبة (٢٣٤/٧) وأحمد (٣٣٢/٢) وأبو يعلى (٣٢٦/١٠) والمسند الجامع (٣٧٤/١٧) عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وإسناده حسن من أجل محمد بن عمرو، وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي، فإنه صدوق، حسن الحديث، لا يرتقى حديثه إلى مراتب الصحيح وإنما أخرج له البخاري مقروناً بغيره ومسلم في المتابعات، وباقي رجاله ثقات، وهو صحيح بالذي قبله.

## (٦) باب من ادعى ما ليس له وخاصم فيه

٢٣١٩ - حدثنا عبدالوارث بن عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد، أبو عبيدة. حدثني أبي، عن أبيه. حدثني الحسين بن ذكوان، عن عبدالله بن بريدة. قال: حدثني يحيى بن يعمر؛ أن أبا الأسود الدبلي حدثه عن أبي ذر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "من ادعى ما ليس له فليس منا، وليتوأ مقعده من النار".

٢٣٢٠ - حدثنا محمد بن ثعلبة بن سواء. حدثني عمي محمد بن سواء، عن حسين المعلم، عن مطر الوراق، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من أعان علي خصومة بظلم (أو يعين علي ظلم) لم يزل في سخط الله حتى ينزع".

## ٦ - باب من ادعى ما ليس له وخاصم فيه

٢٣١٩ - ((من ادعى ما ليس له)) وللبخارى في المناقب "ومن ادعى قومًا ليس له فيهم نسب فليتوأ مقعده من النار، فرواية المصنف أعم مما يدل عليه رواية البخارى، ويؤخذ من رواية المصنف تحريم الدعوى بشيء ليس هو للمدعى فيدخل فيه الدعاوى الباطلة كلها مالا وعلمًا تعلمًا ونسبًا وحالا وصلاحا ونعمة وولاء وغير ذلك، ويزداد التحريم بزيادة المفسدة المترتبة، كذا في الفتح. ((فليس منا)) أى من أهل سنتنا. ((وليتوأ)) أى ليتهيا لنفسه مقعده من النار. هذا على وجه الاستحقاق، وفضل الله أوسع.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في المناقب وفي الأدب المفرد (١١٦) ومسلم في الإيمان، والبيهقى (٤٠٣/٧) وأبو عوانة (٢٣/١) وأحمد (١٦٦/٥) والمسند الجامع (٨٩/١٦) عن أبي الأسود، عن أبي ذر رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٣٢٠ - ((محمد بن ثعلبة بن سواء)) - بفتح السين والمد - السَّدُوسِي، - بفتح المهملة - قال الحافظ: صدوق، من الحادية عشرة.

((من أعان علي خصومة بظلم)) لفظ رواية الحاكم "بغير حق"، فى معنى ذلك ما أخرجه الطبرانى فى الكبير من حديث أوس بن شرحبيل أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام". ((أو يعين علي ظلم)) شك من الراوى، ((لم يزل فى سخط الله)) أى غضبه الشديد، ((حتى ينزع)) أى يقلع عما هو عليه من الإعانة ويترك ذلك بالتوبة.

**(٧) باب البيئنة على المدعى واليمين على المدعى عليه**

٢٣٢١ - حدثنا حرملة بن يحيى المصرى. ثنا عبد الله بن وهب. أنبأنا ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لو يعطى الناس بدعواهم، ادعى ناس دماء رجال وأموالهم. ولكن اليمين على المدعى عليه".

وهذا وعيد شديد يفيد أن ذا كبيرة ولذلك عده الذهبى من الكبائر.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى القضاء والحاكم (٩٩/٤) والبيهقى (٨٢/٦) والطبرانى فى الأوسط (٤٣٤/٣) والخطيب (٢٠١/٨) والمسند الجامع (٥٢١/١٠) من طرق، عن ابن عمر رضى الله عنه، بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا. بإسناد حسن لأن مطر الوراق ضعيف يعتبر به عند المتابعة، وقد تابعه عطاء بن أبى مسلم الخراسانى عند الحاكم (٩٩/٤).

**٧ - باب البيئنة على المدعى واليمين على المدعى عليه**

٢٣٢١ - ((لو يعطى الناس بدعواهم)) على بناء المفعول، ولكن اليمين على المدعى عليه، إذا عجز المدعى عن البيئنة. قال النووى فى شرح مسلم (٣/١٢): هذا الحديث قاعدة كبيرة من قواعد أحكام الشرع ففيه أنه لا يقبل قول الإنسان فيما يدعيه بمجرد دعواه، بل يحتاج إلى بيئنة أو تصديق المدعى عليه، فإن طلب يمين المدعى عليه فله ذلك، وقد بين ﷺ الحكمة فى كونه لا يعطى بمجرد دعواه لأنه لو كان أعطى بمجرد ادعى قوم دماء قوم وأموالهم، واستبيح، ولا يمكن المدعى عليه أن يصون ماله ودمه وأما المدعى فيمكنه صيانتها بالبيئنة. وفى هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعى والجمهور من سلف الأمة وخلفها أن اليمين تتوجه على كل من ادعى عليه حق سواء كان بينه وبين المدعى اختلاطا أم لا. وقال مالك وجمهور أصحابه والفقهاء السبعة فقهاء المدينة أن اليمين لا تتوجه إلا على من بينه وبينه خلطة، لئلا يتبدل السفهاء أهل الفضل بتحليفهم مرارا فى اليوم الواحد، فاشتطت الخلطة دفعا لهذه المفسدة، واختلفوا فى تفسير الخلطة. فقيل: هى معرفته بمعاملته ومدينته أبشاهد أو بشاهدين؟ وقيل: تكفى الشبهة. وقيل: هى أن تليق به الدعوى بمثلها، على مثله. وقيل: أن يليق به أن يعامله بمثلها ودليل الجمهور حديث الباب ولا أصل لاشتراط الخلطة فى كتاب ولا سنة ولا إجماع.

((ولكن اليمين على المدعى عليه)) لم يذكر فى هذا طلب البيئنة من المدعى لأنه ثابت مقرر فى

٢٣٢٢ - حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير وعلى بن محمد. قالوا: ثنا وكيع وأبو معاوية. قالوا: ثنا الأعمش، عن شقيق، عن الأشعث بن قيس؛ قال: كان بيني وبين رجل من اليهود أرض. فوجدني فقدمته إلى النبي ﷺ. فقال لي رسول الله ﷺ: "هل لك بينة؟" قلت لا: قال لليهودي: "احلف" .....

الشرع، فكأنه قال: البينة على المدعى فإن لم يكن له بينة فاليمين على المدعى عليه.

قال الأمير اليماني في السبل (٤/١٣٢): الحديث دال على أنه لا يقبل قول أحد فيما يدعيه لمجرد دعواه بل يحتاج إلى بينة أو تصديق المدعى عليه، فإن طلب يعنى المدعى عليه فله ذلك وإلى هذا ذهب سلف الأمة وخلفها. قال العلماء: الحكمة في كون البينة على المدعى أن جانب المدعى ضعيف لأنه يدعى خلاف الظاهر، فكلف الحجة القوية وهي البينة، فيقوى بها ضعف المدعى، وجانب المدعى عليه قوى لأن الأصل فراغ ذمته، فاكتفى منه باليمين وهي حجة ضعيفة.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في التفسير وفي الشهادة وفي الرهن، ومسلم في القضاء، وأبوداود في الأقضية، والترمذى في الأحكام، والنسائى في القضاة وفي الكبرى (٣/٤٨٥) وابن حبان (١١/٤٧٧) والدارقطنى (٤/١٥٧) والبيهقى في الكبرى (١٠/٢٥٢) وفي الصغير (٤/١٨٨) وأحمد (١/٣٤٢) والطبرانى في الكبير (١١/١١٧) وفي الأوسط (٨/٤٦٨) والمسند الجامع (٩/٢٨٠) وأبو يعلى (٤/٤٦٤) عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضى الله عنه. قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

قلت: الأمر كما قال الترمذى.

٢٣٢٢ - ((الأشعث بن قيس)) بن معديكرب، الكندى، أبى محمد. قدم على النبي ﷺ فى وفد كندة، وكان رئيسهم، وذلك فى سنة عشر وكان رئيسا فى الجاهلية، مطاعا فى قومه، وجيها فى الإسلام، وارتد عن الإسلام لموت النبي ﷺ ثم رجع إلى الإسلام فى خلافة أبى بكر وخرج للجهاد مع سعد بن أبى وقاص وشهد القادسية وغيرها، ثم سكن الكوفة ومات بها سنة (٤٢)، وصلى عليه الحسن بن على رضى الله عنه. فهو صحابى عند الشافعى، وتابعى عند الحنفية لبطلان صحبته بالردة.

((كان بينى وبين رجل من اليهود أرض فوجدنى)) وقع فى رواية للبخارى من حلف على يمين صبر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقى الله وهو عليه غضبان، فأنزله الله تصديق ذلك: ﴿إِنَّ الدِّينَ

قلت: إِذَا يَحْلِفُ فِيهِ فَيَذْهَبُ بِمَالِي . فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا.. الخ﴾، الآية.

يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾. إلى آخر الآية، فدخل الأشعث بن قيس. فقال ما حدثكم أبو عبد الرحمن. فقالوا: كذا وكذا. فقال: في أنزلت .. الخ. ((إِذَا يَحْلِفُ)) بالنصب. قال السهيلي: لا غير وحكى ابن خروف جواز الرفع في مثل هذا، ذكره الحافظ.

قال العيني في عمدة القارى (١٩٤/٢٣): قال ابن بطال بهذه الآية والحديث احتج الجمهور على أن الغموس لا كفارة فيها لأنه كفر ذكر في هذه اليمين المقصود بها الحنث والعصيان والعقوبة والإثم ولم يذكر فيها كفارة، ولو كانت لذكرت، كما ذكرت في اليمين المعقودة. فقال: "فليكفر عن يمينه وليأت الذى هو خير". وقال ابن المنذر: لا نعلم سنة تدل على قول من أوجب فيها الكفارة، بل هي دالة على قول من لم يوجبها. قلت: هذا كله حجة على الشافعية.

وقال الجزرى فى النهاية: اليمين الغموس هي اليمين الكاذبة الفاجرة كالتى يقطع بها الخالف مال غيره سميت غموسا لأنها تغمس صاحبها فى الإثم ثم فى النار، وفعول للمبالغة.

وقال الحافظ فى الفتح (٥٥٧/١١): قد أخرج ابن الجوزى فى التحقيق من طريق ابن شاهين بسنده إلى خالد بن معدان عن أبى المتوكل عن أبى هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "ليس فيها كفارة يمين صبر يقطع بها مالا بغير حق". وظاهر سنده الصحة، لكنه معلول لأن فيه عنعنة، بقية. فقد أخرجه أحمد من هذا الوجه. فقال: فى هذا السند عن المتوكل أو أبى المتوكل فظهر أنه ليس هو الناجى الثقة، بل آخر مجهول وأيضاً فالمتن مختصر ولفظه عند أحمد من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة، الحديث. وفيه وخمس ليس لها كفارة، الشرك بالله وذكر فى آخرها ويمين صابرة يقطع بها مالا بغير حق، ونقل محمد بن نصر فى اختلاف العلماء ثم ابن المنذر ثم ابن عبد البر اتفاق الصحابة على أن لا كفارة فى اليمين الغموس، وروى آدم بن أبى إياس فى مسند شعبة وإسماعيل القاضى فى الأحكام عن ابن مسعود، كنا نعد الذنب الذى لا كفارة له اليمين الغموس، أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذبا ليقطعه. قال ولا مخالف له فى الصحابة، واحتجوا بأنها أعظم من أن تكفر. وقال الشافعى: بالكفارة ومن ححته قوله فى الحديث "فليأت الذى هو خير وليكفر عن يمينه" فأمر من تعدد الحنث أن يكفر، فيؤخذ منه مشروعية الكفارة لمن حلف حائثا.

## (٨) باب من حلف على يمين فاجرة ليققطع بها مالا

٢٣٢٣ - حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير . ثنا وكيع وأبو معاوية . قالوا : ثنا الأعمش ، عن شقيق ، عن عبدالله بن مسعود ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من حلف على يمين ، وهو فيها فاجر ، يقطع بها مال امرئ مسلم ، لقي الله وهو عليه غضبان " .

وفي الحديث من الفوائد، منها: التشديد على من خلف باطلا لياخذ حق مسلم، ومنها: البداءة بالسماع من الطالب، ثم من المطلوب هل يقرّ أو ينكر؟ ثم طلب البينة من الطالب إن أنكر المطلوب، ثم توجيه اليمين على المطلوب إذا لم يجد الطالب البينة، وأن الطالب إذا ادعى أن المدعى به في يد الطالب فاعترف استغنى عن إقامة البينة بأن يد المطلوب عليه.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الشرب والمسابقة وفى الشهادات وفى الأيمان والنذور وفى التفسير وفى الرهن وفى الأحكام، ومسلم فى الأيمان، وأبو داود فى الأيمان والنذور، والترمذى فى البيوع وفى التفسير، والنسائى فى الكبرى (٤٨٤/٣) وأحمد (٢١١/٥) والطبرانى فى الكبير (٢٣٥/١) والمسند الجامع (١٦٧/١) عن شقيق، عن الأشعث بن قيس رضى الله عنه وإسناده صحيح.

## ٨ - باب من حلف على يمين فاجرة ليققطع بها مالا

٢٣٢٣ - ((من حلف على يمين)) فى النهاية، الحلف هو اليمين فخالف بين اللفظين تأكيدا، ((وهو فيها فاجر)) أى كاذب وتسمى هذه اليمين الغموس، ((ليقطع بها مال امرئ مسلم)) قال الحافظ: يقطع، يفتعل، من القطع، كأنه قطعه عن صاحبه أو أخذ قطعة من ماله بالحلف المذكور، ((لقى الله وهو عليه غضبان)) أى يعرض عنه ولا ينظر إليه بعين الرحمة والعناية، وغضبان غير منصرف، وهو صيغة مبالغة، ولذا قال الطيبى: أى ينتقم منه لأن الغضب إذا أطلق على الله كان محمولا على الغاية.

قال البغوى فى شرح السنة (١٠٠/١٠): فى الحديث دلالة على أن من ادعى علينا فى يد آخر أو ديناً فى ذمته، فأنكر، أن القول قول المدعى عليه مع يمينه، وعلى المدعى البينة، وهو قول عامة أهل العلم. والحديث فيه وعيد شديد لمن اقتطع مال امرئ بغير حق، وإنما اقتطعه بخصومته الفاجرة، ويمينه الكاذبة الآثمة، فهذا يلقي الله وهو عليه غضبان، ومن غضب الله عليه، فهو هالك وأيضا فيه تحريم أخذ أموال الناس وحقوقهم، بالدعاوى الفاجرة، والأيمان الكاذبة، فهو من كبار الذنوب. لأن

٢٣٢٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب؛ أنه سمع أخاه عبدالله بن كعب؛ أن أبا أمامة الحارثي حدثه؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "لا يقطع رجل حق امرئ مسلم بيمينه، إلا حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار". .....

ما ترتب عليه غضب الحليم جل وعلا فهو كبيرة. وفيه أيضا: إثبات صفة الغضب لله تعالى إثباتا حقيقيا يليق بحلاله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»، (الشورى). وفيه أيضا: أن أموال الناس حرام قليلها وكثيرها، فقد قال ﷺ: "وإن كان قضيبا من أراك" يريد بذلك الشيء الحقيق، فكيف يكون ذلك بدمائهم وأعراضهم وسائر حقوقهم.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الشرب والمساقاة وفي الشهادات وفي الخصومات وفي التفسير وفي الأيمان والندور وفي الأحكام وفي الرهن وفي التوحيد، ومسلم وأبو داود في الأيمان، والترمذي في البيوع، والنسائي في الكبرى (٤٨٤/٣) وابن حبان (٤٧٨/١١) والبيهقي في الكبرى (١٧٨/١٠) وفي الصغير (١٩٠/٤) والبخاري في شرح السنة (٩٩/١٠) وأبو عوانة (٣٨/١) وأحمد (٤٤/١) والطيالسي (٣٥) وأبو يعلى (٥٠/٩) والطبراني في الكبير (١٧٣/١٠) وفي الأوسط (٢٠٧/٨) والحميدي (٥٣/١) والشافعي في المسند (٥١/٢) والمسند الجامع (١٧/١٢) من طرق، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٣٢٤ - ((عبدالله بن كعب)) بن مالك، الأنصاري، المدني. وثقه أبو زرعة وابن سعد. وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة. وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، يقال له رؤية. ((أبا أمامة الحارثي)) هو أبو أمامة البلوي، حليف بني حارثة اسمه، إياس. وقيل: عبدالله بن ثعلبة. وقيل: ثعلبة بن عبدالله بن سهل، صحابي.

((حق امرئ)) والحق أعم من المال، ((مسلم)) تقيده بالمسلم لا يدل على عدم تحريم حق الذي لتفطير شأن مرتكب هذه العظيمة لأن إخوة الإسلام تمتضى القيام بحقه ومراعاة جانبه في سائر ماله وعليه، وهذه الفائدة كامنة في التقييد فلا يذهب إلى الحمل بالمفهوم، ((بيمينه)) الكاذبة، ((إلا حرم الله عليه الجنة)) ابتداء، أو المراد أنه يستحق ذلك. وأمر المغفرة وراء ذلك (س).

قال الطيبي في شرح مشكاة (٢٤٦/٧): يدل على التأيد بعد احتمال الخروج من قوله أوجب الله عليه النار. وقيل: في تأويله وجهان أحدهما أنه محمول على المستحل لذلك إذا مات عليه. وثانيهما

فقال رجل من القوم: يا رسول الله! وإن كان شيئاً يسيراً؟ قال: "وإن كان سواك من أراك".

### (٩) باب اليمين عند مقاطع الحقوق

٢٢٢٥ - حدثنا عمرو بن رافع. ثنا مروان بن معاوية. ح وحدثنا أحمد ابن ثابت الجحدري. ثنا صفوان بن عيسى. قالوا: ثنا هاشم بن هاشم، عن عبدالله بن نسطاس، عن جابر بن عبدالله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من حلف بيمين آثمة، عند منبري هذا، فليتوباً مقعده من النار. ولو على سواك أخضر".

أنه قد استحق النار ويجوز العفو عنه وقد حرم عليه دخول الجنة أول وهلة مع الفائزين. ((وإن كان سواك من أراك)) قال النووي: فيه دلالة على غلظ تحريم حقوق المسلمين وأنه لا فرق بين قليل الحق وكثيره في ذلك، وكان مراده عدم الفرق بين غلظ التحريم لا في مراتب الغلظ وقد صرح ابن عبدالسلام في القواعد بالفرق بين القليل والكثير، وكذا بين ما يترتب عليه كثيرة المفسدة وحقيرها. ° والحديث أخرجه أيضاً مالك في الأفضية، ومسلم في الأيمان والنسائي في المجتبى وفي الكبرى (٨/٣) والبغوي (١١٢/١٠) والدارمي (٢٦٦/٢) والبيهقي (١٧٩/١٠) والحاكم (٢٩٤/٢) وابن جبان (٤٨٣/١١) وابن أبي شيبة (٢/٧) والطحاوي في مشكل الآثار (١٨٦/١) والطبراني في الكبير (٢٧٤/١) والمسند الجامع (١٤/١٦) عن محمد بن كعب، عن عبدالله بن كعب، عن أبي أمامة رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

### ٩ - باب اليمين عند مقاطع الحقوق

٢٢٢٥ - ((عبدالله بن نسطاس)) - بكسر النون ومهملة ساكنة - المدني، مولى كندة. قال الذهبي: لا يعرف. وقال الحافظ: وثقه النسائي، من الرابعة.

((آثمة)) أى كاذبة، سميت بها كتسميتها "فاجرة" اتساعاً حيث وصفت بوصف صاحبها أى ذات إثم، ((عند منبري هذا)) فيه التخليط في الأيمان بالمكان. ((ولو على سواك أخضر)) لعل التقييد "بالأخضر" بناء على أنه يستبعد الاختصاص بين العاقلين في مثله.

قال الإمام الشوكاني في النيل (٣٥٠/٨): إنما خص الرطب لأنه كثير الوجود لا يباع بالثمن وهو لا يكون كذلك إلا في مواطن نباته بخلاف الياض، فإنه قد يحمل من بلد إلى بلد فيباع.



٢٢٢٦ - حدثنا محمد بن يحيى وزيد بن أوزم. قالوا: ثنا الضحاك بن مخلد. ثنا الحسن بن يزيد بن فروخ. قال محمد بن يحيى وهو أبو يونس القوي، قال: سمعت أبا سلمة يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: "لا يحلف عند هذا المنبر عبد، ولا أمة، على يمين آئمة، ولو على سواك رطب، إلا وجبت له النار".

والحديث دليل على عظمة من حلف عند منبره ﷺ كاذبا. قال الشوكاني: وقد استدل به على جواز التغليظ على الحالف بمكان معين كالحرم والمسجد ومنبره ﷺ وبالزمان كبعد العصر ويوم الجمعة ونحو ذلك، وقد ذهب إلى هذا الجمهور كما حكاه في الفتح. وذهبت الحنفية إلى عدم جواز التغليظ بذلك، وعليه دلت ترجمة البخاري فإنه قال في الصحيح باب يحلف المدعى عليه حيشما وجبت عليه اليمين.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن ذلك موضع اجتهاد للحاكم وقد ورد عن جماعة من الصحابة طلب التغليظ على خصومهم في الأيمان بالحلف بين الركن والمقام وعلى منبره ﷺ وورد عن بعضهم الامتناع من الإجابة إلى ذلك وروى عن بعض الصحابة التحليف على المصحف. وقد قال ابن رسلان: إنهم لم يختلفوا في جواز التغليظ على الذمي. قال الشوكاني: فغاية ما يجوز التغليظ به هو ما ورد في حديث الباب وما يشابهه من التغليظ باللفظ وأما التغليظ بزمان معين أو مكان معين على أهل الذمة مثل أن يطلب منه أن يحلف في الكنائس أو نحوها فلا دليل على ذلك.

والحديث أخرجه أيضا مالك في الأفضية وأبوداود في الأيمان والنور والنسائي في الكبرى (٤٩١/٣) والبيهقي في الكبرى (٣٩٨/٧) وفي الصغير (١٦٣/٤) وابن حبان (٢١٠/١٠) والحاكم (٢٩٦/٤) وأحمد (٢٤٤/٣) وأبو يعلى (٣١٧/٣) والشافعي (٧٣/٢) والمسند الجامع (١٨٠/٤) عن عبدالله بن نسطاس، عن جابر بن عبدالله ﷺ. وإسناده صحيح وقال الشوكاني: ورجال إسناده كلهم ثقات.

٢٢٢٦ - ((الحسن بن يزيد بن فروخ)) الضمري، أبو يونس، القوي، - بفتح القاف وتخفيف الواو - مكي، سكن الكوفة. وثقه ابن معين وأحمد. وقال ابن أبي حاتم وابن عبد البر: ثقة، مأمون. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة.

((القوي)) قيل: لقوته على العبادة يسمى القوي، بكى حتى عمى، وصام حتى حنى. وقيل: صلى وطاف حتى أقعد وكان يطوف في اليوم واللييلة سبعين أسبوعا، فقدر ذلك فإذا هو ثمانية فراسخ. ((لا يحلف عند هذا المنبر)) المنبر: مكان مرتفع في الجامع، يقف فيه الخطيب أو الواعظ، يكلم

### (١٠) باب بما يستحلف أهل الكتاب

٢٣٢٧ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عبدالله بن مرة، عن البراء بن عازب؛ أن رسول الله ﷺ دعا رجلا من علماء اليهود، فقال: "أنشدك بالذي أنزل التوراة على موسى".

٢٣٢٨ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو أسامة، عن مجالد. أنبأنا عامر، عن جابر بن عبدالله؛ أن رسول الله ﷺ قال لليهوديين: "أنشدتكما بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام".

منه الجمع. سُمي بذلك، لارتفاعه عما حوله وكسرت ميمه على التشبيه بالآلة، جمعه منابر.

والحديث فيه تحريم اليمين الكاذبة، وتغليظ أمرها، وعظيم خطرها لا سيما إذا أدت في مكان فاضل، كمنبر النبي ﷺ أو زمان فاضل.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وله شاهد من حديث جابر بن عبدالله رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

والحديث أخرجه أيضا الحاكم (٢٩٧/٤) وابن أبي شيبة (٣/٧) وأحمد (٣٢٩/٢) والمسند الجامع (٣٣٣/١٧) والميزي في التهذيب (٣٤٤/٦) عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه. إسناده صحيح، ورجاله ثقات. انظر التخريج السابق (٢٣٢٥).

### ١٠ - باب بما يستحلف أهل الكتاب

٢٣٢٧ - ((دعا رجلا)) هو عبدالله بن سوريا. ((أنشدك)) الظاهر أنه سؤال، لا حلف، لكن كثيرا ما يذكر مثل هذا الكلام في موضع الحلف، فلذلك ذكره المصنف.

والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبو داود في الحدود، وإسناده صحيح. وهو طرف من الحديث الآتي في الحدود برقم: (٢٥٥٨).

٢٣٢٨ - ((قال لليهوديين أنشدتكما بالله.. الخ)) أي أسألكما وأقسمت عليكما بالله.

أورد المصنف هذا الحديث ههنا مختصرا. وأبو داود أخرجه مطولا هكذا. حدثنا يحيى بن موسى البلخي. أخبرنا أبو أسامة. قال مجاهد: أنبأنا عن عامر، عن جابر بن عبدالله؛ قال: "جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا. قال اتنوني بأعلم رجلين منكم فاتوه بابني سوريا فنشدتهما "كيف

## (١١) باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة

٢٣٢٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا خالد بن الحارث. ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن خلاص، عن أبي رافع، عن أبي هريرة؛ أنه ذكر، أن رجلين ادعيا دابة، ولم يكن بينهما بينة. فأمرهما النبي ﷺ أن يستهما على اليمين.

تجدان أمر هذين في التوراة؟" قالوا: نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحة رجما. قال فما يمنعكما أن ترجموه؟ قالوا: ذهب سلطاننا فكرهنا القتل فدعا رسول الله ﷺ بالشهود فجاؤوا بأربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحة فأمر النبي ﷺ برجمهما".

والحديث فيه دليل على جواز تغليظ اليمين على أهل الأمة، فيقال لليهودي بمثل ما قال ﷺ في هذا الحديث، وإن كان نصرانيا. قال: "والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام".  
والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الحدود، والبيهقي في الكبرى (٢٣١/٨) والطحاوي في شرح المشكل (٤٥٣٩) وأبو يعلى (٢٩/٤) والحميدي (٥٤١/٢) والمسند الجامع (١٨٥/٤) عن عامر، عن جابر رضي الله عنه مطولا. واقتصر المصنف على ما ذكره، وفي الحديث قصة اليهودي الذي زنا. وإسناده ضعيف لضعف مجالد ويشهد له حديث ابن عمر عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي في الحدود. وحديث أبي هريرة عند أبي داود وحديث جابر بن سمرة عند الترمذي في الحدود.

## ١١ - باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة

٢٣٢٩ - ((ادعيا دابة)) في يد ثالث ((ولم تكن بينهما بينة)) أصلا. ((أن يستهما)) أي يقترعا.  
قال الخطابي في معالم السنن (١٦٤/٤): معنى الاستهام هنا الاقتراع، يريد أنهما يقترعان فأيهما خرجت له القرعة حلف وأخذ ما ادعاه ورؤى ما يشبه هذا عن علي رضي الله عنه قال حنش بن المعتمر: أتى علي بغل وجد في السوق يباع. فقال رجل: هذا بغلي لم أبع ولم أهب، ونزع علي ما قاله بخمسة يشهدون. قال: وجاء آخر يدعيه يزعم أنه بغله وجاء بشاهدين. فقال علي رضي الله عنه: إن فيه قضاء وصلحا وسوف أبين لكم ذلك كله، أما صلحه أن يباع البغل فيقسم ثمنه على سبعة أسهم لهذا خمسة ولهذا اثنان، وإن لم يصطلحوا إلا القضاء فإنه يحلف أحد الخصمين أنه بغله ما باعه ولا

٢٢٢٠ - حدثنا إسحاق بن منصور ومحمد بن معمر وزهير بن محمد. قالوا: ثنا روح بن عباد. ثنا سفيان، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى؛ أن رسول الله ﷺ اختصر إليه رجلان بينهما، دابة، وليس لواحد منهما بيعة. فجعلها بينهما نصفين.

وبه، فإن تشاحجتما أيكم يحلف أقرعنا أرعنا بينكما على الحلف فأبكما قرع حلف. قال فقضى بهذا وأنا شاهد.

وقال الطيبي في شرح المشكوة (٢٥٢/٧): صورة المسألة أن رجلين إذا تداعيا متاعا في يد ثالث ولم يكن لهما بيعة أو لكل واحد منهما بيعة. وقال الثالث: لم أعلم بذلك فحكمهما أن يقرع بين المتداعيين فأيهما خرجت له القرعة يحلف معها ويقضى له بذلك المتاع وبهذا قال علي. وعند الشافعي يترك في يد ثالث. وعند أبي حنيفة يجعل بين المتداعيين نصفين. وقال ابن الملك: وبقول علي قال أحمد والشافعي في أحد أقواله. وفي قوله الآخر وبه قال أبو حنيفة أيضا. إنه يجعل بين المتداعيين نصفين مع يمين كل منهما وقول آخر يترك في يد الثالث.

وقال الشوكاني في النيل (٣٣٩/٨): لو تنازع رجلان في عين دابة أو غيرها فادعى كل واحد منهما أنها ملكه دون صاحبه، ولم يكن بينهما بيعة وكانت العين في يديهما فكل واحد مدّع في نصف ومدعى عليه في نصف، أو أقاما لبيعة كل واحد على دعواه تساقطتا وصارتا كالعدم وحكم به الحاكم نصفين بينهما لاستوائهما في اليد، وكذا إذا لم يقيما بيعة وكذا إذا حلّفا أو نكلا.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الأفضية، والنسائي في الكبرى (٤٨٧/٣) والبيهقي في الكبرى (٢٥٥/١٠) وفي المعرفة (٤٦١/٧) وفي الصغير (١٩٣/٤) وابن حبان (٤٥٧/١١) والدارقطني (٢١١/٤) وأحمد (٤٨٩/٢) وأبو يعلى (٣٢٤/١١) والمسند الجامع (٣٧٣/١٧) عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وإسناده صحيح، وسعيد بن أبي عروبة وإن كان قد اختلط بآخرة لكن خالد بن الحارث سمع منه قبل الاختلاط.

٢٢٢٠ - ((وليس لواحد منهما بيعة)) بعينه بل لهما أولا بيعة أصلا. قيل: والدابة في يد غيرهما أو في يدهما حتى يترجح أحد الجانبين باليد (س). ((فجعلها بينهما نصفين)) أي قسمه بينهما نصفين.

قال الخطابي: يشبه أن تكون هذه الدابة كانت في أيديهما معا فجعلها النبي ﷺ بينهما لاستوائهما في الملك باليد، ولو لا ذلك لم يكونا بنفس الدعوى يستحقانه، لو كان الشيء في يد

## (١٢) باب من سرق له شيء فوجده في يد رجل اشتراه

٢٢٢١ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو معاوية. ثنا حجاج، عن سعيد بن عبيد بن زيد بن عقبة، عن أبيه، عن سمرة بن جندب؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا ضاع للرجل متاع، أو سرق له متاع. فوجده في يد رجل يبيعه، فهو أحق به. ويرجع المشتري على البائع بالثمن".

غيرهما، انتهى. قال القارى: أو فى يد ثالث غير منازع لهما.

قال الخطابى فى المعالم (١٦٣/٤): اختلف العلماء فى الشىء يكون فى يد الرجل فتداعاه اثنان ويقيم كل واحد منهما بينة. فقال أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه: يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة صار له. وكان الشافعى يقول به قديما. ثم قال فى الحديد: فيه قولان، أحدهما يقضى به بينهما نصفين. وبه قال أصحاب الرأى وسفيان الثورى، والقول الآخر يقرع بينهما وأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له به. وقال مالك: لا أحكم به لواحد منهما إذا كان فى يد غيرهما وحكى عنه أنه قال: هو لا عدلها شهودا وأشهدهما بالصلاح. وقال الأوزاعى: يؤخذ بأكثر البينتين عددا وحكى عن الشعبي أنه قال: هو بينهما على حصص الشهود.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود فى الأفضية والنسائى فى آداب القضاة والبيهقى (٢٥٤/١٠) وفى المعرفة (٤٦٠/٧) وفى الصغير (١٩١/٤) والحاكم (٩٥/٤) وأحمد (٤٠٢/٤) والمسند الجامع (٣٧٥/١١) عن سعيد بن أبى بردة، عن أبيه، عن أبى موسى رضى الله عنه. وإسناده ضعيف.

## ١٢ - باب من سرق له شيء فوجده في يد رجل اشتراه

٢٢٢١ - ((سعيد بن عبيد بن زيد بن عقبة)) قال الحافظ: صوابه سعيد بن زيد بن عقبة، الفزارى، الكوفى. وثقه ابن معين وأبو حاتم. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة. ((عن أبيه)) زيد بن عقبة، الفزارى، الكوفى. وثقه النسائى. وقال العجلي: كوفى، تابعى، ثقة. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((فوجد فى يد رجل)) أى اشترى ذلك الرجل من غيره ((فهو)) أى المالك ((أحق به)) أى بذلك الشىء من صاحب اليد المشتري ((ويرجع المشتري)) الذى هو صاحب اليد ((على البائع)) بالثمن إن وجده.

### (١٣) باب الحكم فيما أفسدت المواشى

٢٣٣٢ - حدثنا محمد بن رمح المصري. أنبأنا الليث بن سعد، عن ابن شهاب، أن ابن مَحِيصَةَ الأنصاري أخبره، أن ناقة للبراء كانت ضارية دخلت في حائط قوم، فأفسدت فيه. فكلم رسول الله ﷺ فيها، فقضى "أن حفظ الأموال على أهلها بالنهار، وعلى أهل المواشى ما أصابت مواشيهم بالليل".

حدثنا الحسن بن علي بن عفان. ثنا معاوية بن هشام، عن سفيان، عن عبد الله بن عيسى، عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن البراء ابن عازب، أن ناقة لآل البراء أفسدت شيئا فقضى رسول الله ﷺ بمثله.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لتدليس حجاج بن أرطاة، رواه أبو داود في سننه عن عمرو بن عون عن هشيم عن موسى بن السائب، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة به، بلفظ: (من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ويتبع البيع من باعه). رواه البيهقي في سننه الكبرى بتمامه من طريق سعد عن بن نصر، عن أبي معاوية، فذكره. وزواه مسدد في مسنده عن أبي معاوية فذكره بإسناده ومثته. وكذا رواه ابن أبي عمير عن أبي معاوية بالإسناد والتمن ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده، ثنا شريح بن يونس، ثنا أبو معاوية فذكره إلا أنه قال: قال وجد في يد غيره بعينه.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (١٨٥/٧) وابن الأعرابي في معجمه (٦٢١) والمسند الجامع (١٨٨/٧) عن سعيد بن زيد، عن أبيه، عن سمرة رضى الله عنه. وإسناده ضعيف لعننة حجاج بن أرطاة لأنه مدلس.

### ١٣ - باب الحكم فيما أفسدت المواشى

٢٣٣٢ - ((كانت ضارية)) أى التى تعتاد رعى زرع الناس. ((فى حائط قوم)) أى بستانهم. قال الجزري فى النهاية: "الحائط، البستان إذا كان عليه حائط وهو الحدار". ((أن حفظ الأموال على أهلها بالنهار.. الخ)) أى البساتين يريد أنها إن تلفت بالنهار فالتقصير من صاحب البستان فلا ضمان، وإن تلفت بالليل فالتقصير من صاحبها فعليه الضمان، وبه قال الجمهور. وقيل: إذا لم يكن معها صاحبها فلا ضمان، لا ليلا ولا نهارا (س).

### (١٤) باب الحكم فيمن كسر شيئاً

٢٣٢٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا شريك بن عبد الله، عن قيس بن وهب، عن رجل من بني سوية. قال، قلت لعائشة: أخبريني عن خلق رسول الله ﷺ. قالت: أو ما تقرأ القرآن وإنك لعلی خلق عظیم؟ قالت: كان رسول الله ﷺ مع أصحابه فصنعت له طعاماً، وصنعت له حفصة طعاماً. قالت: فسبقتني حفصة. فقلت للجارية: انطلقی فأكفنی قصعتها، فلحقتها، وقد همت أن تضع بين يدي رسول الله ﷺ. فأكفأتها، فانكسرت القصعة، وانتشر الطعام. قالت: فجمعها رسول الله ﷺ وما فيها من الطعام على النطع، فأكلوا. ....

قال البغوي في شرح السنة (٢٣٦/٨): ذهب أهل العلم إلى أن ما أفسدت الماشية بالنهار من مال الغير فلا ضمان على أهلها، وما أفسدت بالليل ضمنه مالكها لأن في العرف أن أصحاب الحوائط البساتين يحفظونها بالنهار وأصحاب المواشي بالليل فمن خالف هذه العادة كان خارجاً عن رسوم الحفظ. هذا إذا لم يكن مالك الدابة معها، فإن كان معها فعليه ضمان ما أتلفته سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها أو كانت واقفة، وسواء أتلفت بيدها أو رجلها أو فمها. وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أن المالك إن لم يكن معها فلا ضمان عليه، ليلاً كان أو نهاراً.

والحديث أخرجه أيضاً مالك في الأفضية وأبو داود في آخر البيوع والنسائي في الكبرى (٤١١/٣) والدارقطني (١٥٤/٣) والبيهقي في الكبرى (٣٤١/٨) والطحاوي (١١٦/٢) وأحمد (٤٣٥/٥). عن حرام بن محيصة، عن البراء رضي الله عنه. وصححه الألباني في الصحيحة. وفي وصله وإرساله اختلاف، والموصول أصح.

### ١٤ - باب الحكم فيمن كسر شيئاً

٢٣٢٣ - ((قيس بن وهب)) الهمداني، الكوفي. وثقه ابن معين وأحمد والعجلي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الخامسة.

((فأكفني)) من الإكفاء. أي قلبى أى كئبى ما فى الإناء من الطعام. ((فلحقتها)) أى فلحقت جارية حفصة ((وقد هوت)) أى مالت أو همت وقصدت ((فأكفأتها)) أى قلبتها أى القصعة، ((على النطع)) بفتحيتين أو سكون الثانية، وفيه لغات أخر.

ثم بعث بقصعتي فدفعتها إلى حفصة. فقال: خذوا ظرفا مكان ظرفكم، وكلوا ما فيها. قالت: فما رأيت ذلك في وجه رسول الله ﷺ.

٢٣٢٤ - حدثنا محمد بن المثنى. ثنا خالد بن الحارث. ثنا حميد، عن أنس ابن مالك. قال: كان النبي ﷺ عند إحدى أمهات المؤمنين حدثنا محمد بن المثنى. ثنا خالد بن الحارث. ثنا حميد، عن أنس ابن مالك. قال: كان النبي ﷺ عند إحدى أمهات المؤمنين فأرسلت أخرى بقصعة فيها طعام. فضربت يد الرسول، فسقطت القصعة فانكسرت. فأخذ رسول الله ﷺ الكسرتين فضم إحداهما إلى الأخرى، فجعل يجمع فيها الطعام. ويقول: "غارت أمكم، كلوا". فأكلوا، حتى جاءت بقصعتها التي في بيتها، فدفعت القصعة الصحيحة إلى الرسول وترك المكسورة في بيت التي كسرتها.

((خذوا ظرفا)) لعل القصعتين كانتا في القيمة سواء أو أنهما كانتا ملكا له ﷺ وإنما أراد بما فعل جبرا للخاطر فلا يضر التفاوت بينهما ((فما رأيت ذلك)) أى أثر ما فعلت في حضرته. وهذا من كمال حسن الخلق الذى يمكن أن يكون معجزة له.

قال البوضيرى: هذا إسناد ضعيف للجهالة بالتابعي، وله شاهد من حديث أنس بن مالك رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

والحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف (٢١٤/١٤) والطحاوى فى شرح مشكل الآثار برقم (٣٣٥٦) وأحمد (١١١/٦) والمسند الجامع (٢٩٩/٢٠) بإسناد ضعيف.

٢٣٢٤ - ((كان النبي ﷺ عند إحدى أمهات المؤمنين)) هى عائشة ((فأرسلت أخرى)) هى صفية، كما فى رواية أبى داود. قال القسطلانى: أو حفصة، رواه الدارقطنى وابن ماجه أو أم سلمة، رواه الطبرانى فى الأوسط وإسناده أصح من إسناد الدارقطنى وساقه بسند صحيح وهو أصح ما ورد فى ذلك ويحتمل التعدد، ((بقصعة)) بفتح القاف، إناء معروف. ((فضربت)) صاحبة البيت ((الكسرتين)) هما كالقطعتين لفظا ومعنى ((فجعل يجمع فيها)) أى فى القصعة المكسورة المضمومة إحدى الكسرتين إلى الأخرى ((الطعام)) الذى انتشر منها، ((غارت أمكم)) قال الطيبى فى شرح المشكوة (١٢٨/٦): الخطاب عام لكل من يسمع بهذه القصة من المؤمنين اعتذاراً منه ﷺ لئلا يحملوا صنيعها على ما يذم، بل يحرى على عادة الضرائر من الغيرة فإنها مركبة من نفس البشر بحيث لا تقدر أن تدفعها عن نفسها.



### (١٥) باب الرجل يضع خشبة على جدار جاره

٢٢٢٥ - حدثنا هشام بن عمار ومحمد بن الصباح. قالا: ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبدالرحمن الأعرج. قال: سمعت أبا هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال: "إذا استأذن أحدكم جاره أن يفرز خشبة في جداره ....."

وقيل: هو خطاب لمن حضر من المؤمنين.

وقال الأمير اليماني في السبل (٧١/٣): الحديث دليل على أن من استهلك على غيره شيئا كان مضمونا بمثله وهو متفق عليه في المثلى من الحبوب وغيرها، وأما في القيمي ففيه ثلاثة أقوال، الأول للشافعي والكوفيين أنه يجب فيه المثل حيوانا كان أو غيره ولا تجزء القيمة إلا عند عدمه. والثاني: أن القيمي يضمن بقيمته. وقال مالك والحنفية: أما ما يكال أو يوزن فمثله وما عدا ذلك من العروض في الحيوانات القيمة.

وقال المنذري: أخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه والنسائي، والتي كان رسول الله ﷺ في بيتها عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها التي أرسلت إلى النبي ﷺ الصحفة زينب بنت جحش. وقيل: أم سلمة. وقيل: صفية بنت حيي رضوان الله عليهن.

والحديث فيه حسن خلقه ﷺ وحلمه وإنصافه.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في النكاح وفي المظالم، وأبوداود في البيوع، والترمذي في الأحكام، والنسائي في عشرة النساء، والدارقطني (٥٣/٤) وابن أبي شيبة (٢١٥/١٤) والدارمي (٢٦٤/٢) وأحمد (١٠٥/٣) وأبو يعلى (٨٥/٦) والطبراني في الصغير (٢٠٥/١) من طرق، عن أنس رضي الله عنه وإسناده صحيح. قال الترمذي: هذا حديث حسن، صحيح.

### ١٥ - باب الرجل يضع خشبة على جدار جاره

٢٢٢٥ - ((أن يفرز)) بكسر الراء، أى يضع، ((خشبة)) بالإفراد، والمراد به الجنس، لأنه قد وقع في صحيح البخاري وغيره خشبه، بالجمع. قال ابن عبد البر: روى اللفظان في الموطأ والمعنى واحد لأن المراد بالواحد الجنس، انتهى. قال الحافظ: وهذا الذي يتعين للجمع بين الروايتين وإلا فالمعنى قد يختلف باعتبار أن أمر الخشبة الواحدة أخف في مسامحة الجار بخلاف الخشب الكثير، انتهى.

فلا يمنعه". فلما حدثهم أبوهريرة، طأطنوا رؤوسهم فلما رأهم. قال: ما لي أراكم عنها معرضين، والله لأرmin بها بين أكثافكم.

٢٢٢٦ - حدثنا أبو بشر بكر بن خلف. ثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، أن هشام بن يحيى، أخبره أن عكرمة بن سلمة أخبره أن أخوين من بلمغيرة أعتق أحدهما أن لا يفرغ خشبا في جداره فأقبل مجمع بن يزيد ورجال كثير من الأنصار فقالوا: .....

((فلا يمنعه)) بالحزم أو الرفع، الجمهور على أنه محمول على الندب. وقال الإمام أحمد وأهل الحديث: أنه محمول على الوجوب ((معرضين)) بما ذكرت لكم ((لأرmin بها)) وفي رواية أبي داود لألقينها أى لأشيعن هذه المقالة فيكم ولأقرّ عنكم بها، كما يضرب الإنسان بالشىء بين كتفيه ليستيقظ من غفلته. وقال الخطابي: معناه إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجعلنها أى الخشبة بين رقابكم كارهين. قال: وأراد بذلك المبالغة، وبهذا التأويل حزم إمام الحرمين تبعاً لغيره. وقال إن ذلك وقع من أبى هريرة حين كان يلى إمرة المدينة، وقد وقع عند ابن عبد البر "لأرmin بها بين أعينكم وإن كرهتم". وهذا يرجح التأويل المتقدم، كذا فى فتح البارى (١١١/٥).

قال الإمام الترمذى: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول الشافعى وروى بعض أهل العلم منهم مالك بن أنس. قالوا: له أن يمنعه جاره أن يضع خشبة فى جداره، والقول الأول أصح للأحاديث الصحيحة فى هذا الباب.

والحديث أخرجه أيضا مالك وأبو داود فى الأفضية والبخارى فى المظالم، ومسلم فى البيوع، والترمذى فى الأحكام، وابن حبان (٢٧٠/٢) والبيهقى فى الكبرى (٦٨/٦) وفى الصغير (٣٠٣/٢) والبعغوى (٢٤٦/٨) وابن أبى شيبه (٢٥٦/٧) والطحاوى (١٥٢/٣) وأحمد (٢٣٠/٢) والشافعى (١٩٣/٢) والحميدى (٤٦١/٢) والطبرانى فى الأوسط (٢٩٣/٣) وأبو نعيم فى الحلية (٣٧٨/٣) وفى أخبار أصبهان (٢٦٩/٢) وأبو يعلى (١٢٢/١١) والمسند الجامع (٢٩٥/١٧) من طرق، عن أبى هريرة رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٢٢٦ - ((هشام بن يحيى)) بن العاص بن هشام بن المغيرة، المنزومى، المدنى. قال الحافظ: مستور، من الخامسة. ((عكرمة بن سلمة)) بن ربيعة. قال الحافظ: مجهول، من الرابعة.

((من بلمغيرة)) أى بنى المغيرة، وهذه لغة ((أعتق أحدهما)) أى علق عتق عبده على غرز خشبة

نشهد أن رسول الله ﷺ قال: لا يمنع أحدكم جاره أن يفرز خشبة في جداره. فقال: يا أخي إنك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل أسطوانا دون حائطي أو جداري فاجعل عليه خشبك. ٢٣٣٧ - حدثنا حرمله بن يحيى. ثنا عبد الله بن وهب. أخبرني ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ قال: "لا يمنع أحدكم جاره أن يفرز خشبة على جداره".

أخير في جداره، أي لو أجاز الشارع بفرز خشبة في جداري لأعتقت عبدى، ولذلك تكلف بيناء الأسطوانة حين علم بالحديث باتفاق رجال كثير من الأنصار ((فاجعل أسطوانا)) حتى لا أقع في الحنث.

قال البوصيري: ليس لمجمع هذا عند ابن ماجه ولا بقية الكتب سوى هذا الحديث وليس له شيء في الخمسة الأصول وإسناده حديثه فيه مقال، هشام بن يحيى بن العاص المخزومي. قال: الذهبي مختلف فيه. وذكره ابن جبان في الثقات. وعكرمة بن سلمة لم أر من تكلم فيه والباقي ثقات، رواه الإمام أحمد في مسنده عن مجمع أيضا ورواه البيهقي في الكبرى عن الحجاج بن محمد الأعور، ثنا ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار فذكره.

والحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة (٢٢٢/١٤) والبيهقي في الكبرى (٦٩/٦) والطحاوي في مشكل الآثار (١٥٠/٣) والطبراني في الكبير (٤٤٧/١٩) والمسند الجامع (٦٩/١٥) عن مجمع بن يزيد رضى الله عنه. وإسناده فيه مقال. قلت: ولكن الحديث حسن بما قبله ٢٣٣٧ - مضى شرحه في الحديث الأول من هذا الباب.

قال البوصيري: هذا إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة، لكن لم ينفرد به ابن لهيعة فقد رواه الحاكم من طريق سماك عن عكرمة به ورواه البيهقي في سننه الكبرى عن الحاكم بإسناده ومثنته، وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه الشيخان والترمذي.

والحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة (٢٥٦/٧) والدارقطني (٢٢٨/٤) وأحمد (٢٥٥/١) وأبو يعلى (٣٩٧/٤) والمسند الجامع (٢٨٤/٩) عن عكرمة عن ابن عباس مختصرا، وسيأتى ما بقى منه برقم (٢٣٤١) إن شاء الله تعالى، والحديث صحيح لشواهد.

## (١٦) باب إذا تشاجروا في قدر الطريق

٢٣٣٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع. ثنا مثنى بن سعيد الضبعي، عن قتادة، عن بشير بن كعب، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "اجعلوا الطريق سبعة أذرع".  
 ٢٣٣٩ - حدثنا محمد بن يحيى ومحمد بن عمر بن هياج. قالوا: ثنا قبيصة. ثنا سفيان، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع".

## ١٦ - باب إذا تشاجروا في قدر الطريق

٢٣٣٨ - ((بشير)) مصغرا، ((ابن كعب)) بن أبي، الحميري، العدوي، أبوأيوب، البصري. وثقه النسائي وابن سعد، وابن حبان. وقال العجلي: بصرى، تابعي، ثقة. وقال الحافظ: ثقة، مخضرم، من الثانية.  
 ((اجعلوا الطريق سبعة أذرع)) إذا اختلفتم فيها أى إذا كان الأرض لقوم وأرادوا إحياءها وعمارتها، فإن اتفقوا في الطريق على شيء فذاك وإلا فيجعل عرض طريقهم سبعة أذرع لدخول الأحمال والأثقال وخروجها، والله أعلم.

قال الحافظ في الفتح (١١٩/٥): الذى يظهر أن المراد بالذراع ذراع الآدمى فيعتبر ذلك بالمعتدل. وقيل: المراد بالذراع ذراع البنيان المتعارف. قال الطبري: معناه أن يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبقى بعد ذلك لكل واحد من الشركاء فى الأرض قدر ما ينتفع به ولا يضر غيره، والحكمة فى جعلها سبعة أذرع لتسلكها الأحمال والأثقال دخولا وخروجا ويسع ما لا بد لهم من طرحه عند الأبواب ويلتحق بأهل البنيان من قعد للبيع فى حافة الطريق فإن كان الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود فى الزائد وإن كان أقل منع، لئلا يضيق الطريق على غيره.

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى المساقاة، وأبوداود فى القضايا، والترمذى فى الأحكام، وابن أبى شيبة (٢٥٥/٧) وابن حبان (٤٥٦/١١) والبيهقى (٢٤٨/٨) وابن الجارود (٣٣/١) والطحاوى فى المشكل (٤٠/٢) وأحمد (٢٢٨/٢) والطيالسى (٣٣٣) وابن الأعرابى فى المعجم برقم: (٥١٨) والمسند الجامع (٣٨٢/١٧) من طرق، عن أبى هريرة رضى الله عنه. قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح. قلت: الأمر كما قال الترمذى.

٢٣٣٩ - ((فاجعلوه سبعة أذرع)) قال النووى فى شرح مسلم (٥١/١١) أما قدر الطريق فإن جعل الرجل

## (١٧) باب من بنى في حقه ما يضر بجاره

٢٢٤٠ - حدثنا عبد ربه بن خالد النميري أبو المغلس . ثنا فضيل بن سليمان . ثنا موسى بن عقبة . ثنا إسحاق بن يحيى بن الوليد، عن عبادة ابن الصامت؛ أن رسول الله ﷺ قضى "أن لا ضرر ولا ضرار".

بعض أرضه المملوكة طريقا مسبلة للمارين فقدرها إلى خيرته والأفضل توسيعها وليس هذه الصورة مرادة الحديث وإن كان الطريق بين أرض لقوم وأرادوا إحيائها فإن اتفقوا على شيء فذاك وإن اختلفوا في قدره جعل سبعة أذرع، هذا مراد الحديث أما إذا وجدنا طريقا مسلوكا وهو أكثر من سبعة أذرع فلا يجوز لأحد أن يستولى على شيء منه وإن قل، لكن له عمارة ما حواليه من الموات ويملكه بالإحياء بحيث لا يضر المارين.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وله شاهد من حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما. رواه أحمد بن منيع في مسنده، ثنا أبو نصر ثنا شريك، عن سماك، عن عكرمة فذكره بإسناده ومنه ورواه الحاكم في المستدرک من طريق المنهال بن خليفة أبي قدامة، عن سماك بن حرب، فذكره بإسناده ومنه ورواه البيهقي في الكبرى عن الحاكم به ورواه عبد بن حميد ثنا قبيصة بن عقبة ثنا سفیان، عن سماك به.

والحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة (٢٥٦/٧) والبيهقي في الكبرى (١٥٥/٦) والطحاوي في المشكل (٧٠/٢) وأحمد (٢٥٣/١) والمسند الجامع (٢٨١/٩) وعبد بن حميد برقم (٦٠٠) والطبراني في الكبير (٢٨١/١١). عن عكرمة، عن ابن عباس رضی الله عنه. بإسناد ضعيف، لأن رواية سماك عن عكرمة مضطربة، فهي ضعيفة وللحديث شاهد في الصحيحين، فيتحسن متن الحديث به.

## ١٧ - باب من بنى في حقه ما يضر بجاره

٢٢٤٠ - ((أن لا ضرر ولا ضرار)) لا ضرر بفتحين ولا ضرار بكسر، والرواية على بنائهما على الفتح، والدراية تجوز خمسة أوجه مذكورة في مثل لا حول ولا قوة ثم الضرر خلاف النفع والضرار من الاثنين فالمعنى ليس لأحد أن يضر صاحبه بوجه ولا لاثنين أن يضر كل منهما بصاحبه ظنا أنه من باب التبادل فلا يشبه فيه، ولهذا ذكره بعد الأول (س).

٢٢٤١ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا عبدالرزاق . أنبأنا معمر ، عن جابر الجعفي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " لا ضرر ولا ضرار " .

٢٢٤٢ - حدثنا محمد بن رمح . أنبأنا الليث بن سعد ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن جبان ، عن لؤلؤة ، .....

وظاهر الحديث تحريم جميع أنواع الضرر إلا بدليل لأن النكرة في سياق النفي تعم ، واختلف المجتهدون في تصرف الإنسان في ملكه بما يضر بحاره كفتح كوة وتعلية بناء مشرف وغيرهما فأباحه الشافعي وإن أضربا لملك ، ومنعه إن أضربا بالملك . كذا ذكره ابن حجر في الفتح وفي الدر يمنع صاحب السفل عليه علو من يتدارى يدق الوتد في سفله وهو البيت التحتاني أو ينقب كوة بلا رضاء الآخر وهذا عنده وهو القياس . وقال الكل : يفعل ما لا يضر ، وفي النصاب الرجل من تصرف في ملكه تصرفا يضر بحاره ضررا بينا يمنع وإلا فلا . وعليه الفتوى ، كذا في إنجاح الحاجة .

قال البوصيري : هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع ، لأن إسحاق بن الوليد قال الترمذي : وابن عدى لم يدرك عبادة بن الصامت . وقال البخاري : لم يلق عبادة . تقدم الكلام عليه في " باب من باع نخلا " . رواه الشافعي في مسنده مرسلًا ورواه البيهقي مرفوعًا من طريق محمد بن أبي بكر عن فضيل ابن سليمان فذكره .

والحديث أخرجه أيضا أبو نعيم في أخبار أصفهان (١/٣٤٤) وابن عساكر في تاريخ دمشق . وإسناده ضعيف ومثته صحيح . وقد تقدم قسم منه برقم (٢١١٣) وتأتي أقسام منه برقم (٢٤٨٣) ، و (٢٤٨٨ ، ٢٦٤٣) .

٢٢٤١ - قد تقدم شرحه في الحديث السابق .

قال البوصيري : هذا إسناد فيه جابر وقد اتهم رواه أحمد في مسنده والدارقطني في سننه من حديث ابن عباس أيضا وله شاهد من حديث أبي صرمة رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه .

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الأوسط (٤/٤٦٦) عن جابر ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنه . ولتمام التخريج انظر (٢٣٣٧) حيث تقدم قسم منه . وإسناده ضعيف ، لكن الحديث صحيح بما قبله .

٢٢٤٢ - ((عن لؤلؤة)) مولاة الأنصار . قال الذهبي : فهي مجهولة لا تعرف وترجمها المناوي في

عن أبي صرمة، عن رسول الله ﷺ، قال: "من ضار، أضر الله به. ومن شاق، شق الله عليه".

### (١٨) باب الرجلان يدعيان في خص

٢٣٤٢ - حدثنا محمد بن الصباح وعمار بن خالد الواسطي. قالوا: ثنا أبو بكر بن عياش، عن دهثم بن قران، .....

"الفيض" على أنها رجل فقال فيه لؤلؤة وهو لا يعرف إلا فيه. قال ابن القطان: وعندى أنه ضعيف ثم أطال في بيانه.

قلت: ليس في الرجل من الرواة من اسمه لؤلؤة، وفي النساء أورده الذهبي والعسقلاني والخزرجي وغيرهم. قال الحافظ: مقبولة، من الرابعة.

((أبي صرمة)) بكسر أوله وسكون الراء، المازني، الأنصاري. شهدا بدرًا وما بعدها من المشاهد مع رسول الله ﷺ. وقال الحافظ: صحابي، اسمه مالك بن قيس. وقيل: قيس بن صرمة، وكان شاعرًا. ((من ضار)) بشد الراء، أي مسلما كما في رواية، أي من أدخل على مسلم جارا كان أو غيره مضرة في ماله أو نفسه أو عرضه بغير حق. ((ضار الله به)) أي أوقع به الضرر البالغ، ((ومن شاق)) بشد القاف أي أوصل مشقة إلى أحد بمحاربة أو غيرها، ((شق الله عليه)) أي أدخل عليه ما يشق عليه. قيل: إن الضرر والمشقة متقاربان، لكن الضرر يستعمل في إتلاف المال والمشقة في إيصال الأذية إلى البدن كتكليف عمل شاق.

والحديث دليل على تحريم الضرر على أي صفة كان من غير فرق بين الحار وغيره. والحديث أخرجه أيضا أبو داود في القضاء، والترمذي في البر والصلة، والبيهقي (٧٠/٦) وأحمد (٤٥٣/٣) والمسند الجامع (٢٩٢/١٦). عن لؤلؤة، عن أبي صرمة رضي الله عنه. وقال الترمذي: حسن غريب. قلت: فكأنه حسنه لِمَا له من الشواهد.

### ١٨ - باب الرجلان يدعيان في خص

٢٣٤٢ - ((دهثم بن قران)) بضم القاف وتشديد الراء، العكلى، ويقال الحنفي، اليامي. قال ابن معين: ضعيف، ليس بشيء. وقال أحمد: ليس بشيء، لا يكتب حديثه. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن عدى: هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. وقال الحافظ: متروك، من السابعة.

عن نمران بن جارية، عن أبيه، أن قوما اختصموا إلى النبي ﷺ في خص كان بينهم، فبعث حذيفة يقضى بينهم فقضى للذين يليهم القمط فلما رجع إلى النبي ﷺ أخبره. فقال: "أصبت وأحسن".

### (١٩) باب من اشترط الخلاص

٢٢٤٤ - حدثنا يحيى بن حكيم. ثنا أبو الوليد. ثنا همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ؛ قال: "إذا بيع البع من رجلين فالبيع للأول". قال أبو الوليد: في هذا الحديث إبطال الخلاص.

((نمران بن جارية)) بن ظفر. قال الذهبي: لا يعرف. وقال الحافظ: مجهول، من الرابعة.

((عن أبيه)) أى جارية بن ظفر، الحنفى، صحابى مقل.

((فى خصّ كان بينهم)) الخصّ، هو بالضم وقيل: بالكسر، يعمل من الخشب والعصب وجمعه

خصاص وأخصاص، سمي به لما فيه من الخصاص وهى الفرج والأثقاب. ((القمط)) بالكسر، جبل يشد به الإخصاص. وقال الهروى: هو بالضم، فقيل: هو جمع وبالكسر مفرد، والمراد أنه قضى لمن يلى بيته معاهد القمط، فإن ذاك دليل الملك إذا لم يكن هناك دليل. ولعله قضى له باليمين فصار مرجعه القضاء لذى اليد باليمين.

قال البوصيرى: هذا إسناد فيه مقال، نمران بن جارية. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال ابن

القطان: حاله مجهول. قلت: دَهْثَمَ بن قُرَّان تركوه وشذ ابن حبان بذكره من الثقات، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا البيهقى فى الكبرى (٢٢٧/٩) والطبرانى فى الكبير (٢٥٩/٢) والمسند

الجامع (٤٥٦/٤) عن نمران بن جارية، عن أبيه رضى الله عنه. بإسناد ضعيف، لأن دهثم بن قران متروك وشيخه نمران بن جارية مجهول.

### ١٩ - باب من اشترط الخلاص

٢٢٤٤ - ((إذا بيع المبيع .. الخ)) من المشترين. أى المبيع وإن شرط البائع مع الثانى أن عليه خلاص

المبيع، فعلم أن هذا الشرط لا فائدة فيه. ((فى هذا الحديث إبطال الخلاص)) قيل: صورته إذا تباع الرجل متاعه من رجل أو فباع وكيله من رجل آخر أو بالعكس، فالبيع للأول منهما. فلا يجبر البائع



## (٢٠) باب القضاء بالقرعة

٢٢٤٥ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي ومحمد بن المثنى. قالوا: ثنا عبد الأعلى. ثنا خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين، أن رجلا كان له ستة مملوكين ليس له مال غيرهم فأعتقهم عند موته فجزأهم رسول الله ﷺ فأعتق اثنين .....

الثاني على تخليص المبيع من المشتري الأول وإن اشترط عند البيع، لأن تصرف الأول نافذ قطعاً، كذا في إنجاح الحاجة.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في النكاح، ولتمام التخريج انظر رقم:

(٢١٩٠).

قال المنذرى: قد قيل إن الحسن لم يسمع من سمرة شيئا. وقيل: سمع منه حديث العقيقة، انتهى. وقال الحافظ في التلخيص (١٦٥/٣): حسنه الترمذي وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم في المستدرک. قال الحافظ: وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة، فإن رجاله ثقات، لكن قد اختلف فيه على الحسن ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة أيضا، عن الحسن عن عقبه بن عامر. قال الترمذي: الحسن عن سمرة في هذا أصح. وقال ابن المديني: لم يسمع الحسن من عقبه شيئا وأخرجه ابن ماجه من طريق شعبة عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة أو عقبه بن عامر.

## ٢٠ - باب القضاء بالقرعة

٢٢٤٥ - ((فجزأهم)) وفي رواية مسلم "فجزأهم أثلاثا" يعنى قسمهم ثلاثة أقسام اثنين فى كل قسم، فنفذ الإعتاق فى قسم واحد وأبقى القسمين على الرق، لكون الإعتاق فى مرض الموت بحكم الوصية، والوصية إنما تنفيذ فى الثلث.

قال السندى: قوله "فجزأهم" بتشديد الزاى وتخفيفها وفى آخره همزة أى فرقههم أجزاء ثلاثة. وهذا مبنى على تساوى قيمتهم وقد استبعد وقوع مثل ذلك من لا يقول به، بأنه كيف يكون رجل له ستة عبيد من غير بيت ولا مال ولا طعام ولا قليل ولا كثير. وأيضا كيف تكون الستة متساوية قيمة.

قلت: يمكن أن يكون فقيرا حصل له العبيد فى الغنيمة ومات بعد ذلك عن قريب، وأيضا يجوز أنه ما بقى بعد الفراغ من تجهيزه وتكفينه وقضاء ديونه إلا ذاك وأما تساوى كثير فى القيمة فغير عزيز،

## وأرق أربعة.

وبالحملة أن الخبر إذا صح لا يترك العمل به بمثل تلك الاستعدادات.

((أرق أربعة)) أى أبقي حكم الرق على الأربعة. قال الإمام البغوى فى شرح السنة: فيه دليل على أن العتق المنجز فى مرض الموت كالمعلق بالموت فى الاعتبار من الثلث وكذلك التبرع المنجز فى مرض الموت.

قال النووى فى شرح مسلم (١١/١٤٠): فى هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعى وأحمد وإسحاق وداود وابن جرير والجمهور فى إثبات القرعة فى العتق ونحوه وأنه إذا أعتق عبدا فى مرض موته أو أوصى بعتقهم ولا يخرجون من الثلث أقرع بينهم فيعتق ثلثهم بالقرعة. وقال أبو حنيفة: القرعة باطلة لا مدخل لها فى ذلك بل يعتق من كل واحد قسطه ويستسعى فى الباقي لأنها خطر وهذا مردود بهذا الحديث الصحيح وأحاديث كثيرة. وقوله فى الحديث فأعتق اثنين وأرق أربعة صريح بالرد على أبى حنيفة. وقد قال بقول أبى حنيفة الشعبى والنخعى وشريح والحسن وحكى أيضا عن ابن المسيب، أيضا. قلت: احتج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حصين هذا، ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء لو كان مشروعاً لنجز من كل واحد منهم عتق ثلاثة وأمره بالاستسعاء فى بقية قيمته لورثة الميت، وأجاب من أثبت الاستسعاء بأنها واقعة عين فيحتمل أن يكون قبل مشروعية الاستسعاء ويحتمل أن يكون الاستسعاء مشروعاً إلا فى هذه الصورة وهى ما إذا أعتق جميع ما ليس له أن يعتقه، كذا فى الفتح (١٥٩/٥).

وقال الإمام الترمذى والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول مالك بن أنس والشافعى وأحمد وإسحاق يرون القرعة فى هذا وفى غيره وأما لبعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم فلم يروا القرعة، وقالوا يعتق من كل عبد الثلث ويستسعى فى ثلثي قيمته.

وقال الإمام البخارى فى صحيحه باب القرعة فى المشكلات وذكر فيه عدة أحاديث كلها تدل على مشروعية القرعة. قال الحافظ فى الفتح (٥/٢٩٣): وجه إدخالها فى كتاب الشهادات أنها من جملة البيئات التى تثبت بها الحقوق فكما تقطع الخصومة والنزاع بالبينة كذلك تقطع بالقرعة، ومشروعية القرعة مما اختلف فيه والجمهور على القول بها فى الجملة وأنكرها بعض الحنفية وحكى ابن المنذر عن أبى حنيفة القول بها وجعل المصنف يعنى البخارى ضابطها الأمر المشكل وفسره

٢٢٤٦ - حدثنا جميل بن الحسن العتكي . ثنا عبد الأعلى . ثنا سعيد، عن قتادة، عن خلاص، عن أبي رافع، عن أبي هريرة؛ أن رجلين تدارءا في بيع، ليس لواحد منهما بينة، فأمرهما رسول الله ﷺ أن يستهما على اليمين أحبا ذلك أم كرها.

غيره بما ثبت فيه الحق لاثنين فأكثر وتقع المشاحجة فيه فيقرع لفصل النزاع. وقال إسماعيل القاضي ليس في القرعة إبطال الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين بل إذا وجبت القسمة بين الشركاء فعليهم أن يعدلوا ذلك بالقيمة ثم يقرعوا فيصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة مجتمعا مما كان له في الملك مشاعا فيضم في موضع بعينه ويكون ذلك بالعوض الذي صار لشريكه لأن مقادير ذلك قد عدلت بالقيمة وإنما أفادت القرعة أن لا يختار واحد منهم شيئا معينا فيختاره الآخر فيقطع النزاع وهي إما في الحقوق المتساوية وإما في تعيين الملك فمن الأول عقد الخلافة إذا استوا في صفة الإمامة وكذا بين الأئمة في الصلوات والمؤذنين والأقارب في تغسيل الموتى والصلاة عليهم والحاضنات إذا كن في درجة والأولياء في التزويج والاستباق إلى الصف الأول، وفي إحياء الموات وفي نقل المعدن ومقاعد الأسواق والتقديم بالدعوى عند الحاكم والقزاحم على أخذ اللقيط والنزول في الخان المسبل ونحوه وفي السفر ببعض الزوجات وفي ابتداء القسم والدخول ابتداء النكاح وفي الإقراع بين العبيد إذا أوصى بعتقهم ولم يسعهم الثلث وهذه الأخيرة من صور القسم الثاني أيضا، وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الإقراع بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في الأيمان والندور ومالك وأبو داود والنسائي في الكبرى في العتق، والترمذي في الأحكام، والنسائي في المحتبى في الجنائز، والبيهقي في الكبرى (٢٧٢/٩) وفي المعرفة (٩٥/٥) وابن جبان (٤٠٧/١٠) والمعجم لابن الأعرابي (برقم: ٥١٧) والحميدي (٣٦٨/٢) وأحمد (٤٢٦/٤) والمسند الجامع (٢٣١/١٤) من طرق، عن عمران بن حصين رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٢٤٦ - ((تدارءا في بيع)) تفاعل من درأ، بهمزة، بمعنى دفع أى تنازعا في بيع. لعل صورته أن كلا منهما كان يدعى الشراء من ثالث وكان الثالث ينكر ذلك لهما. ((أن يستهما)) أى يقرعا على اليمين أى على يمين الثالث لهما لأنهما يبيعان.

والحديث مضى مع شرحه وتخريجه تحت رقم (٢٣٢٩). وإسناده صحيح.

٢٢٤٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يحيى بن يمان، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ أن النبي ﷺ كان إذا سافر أقرع بين نسائه.

٢٢٤٨ - حدثنا إسحق بن منصور. أنبأنا عبدالرزاق. أنبأنا الثوري، عن صالح الهمداني، عن الشعبي، عن عبد خير الحضرمي، عن زيد بن أرقم. قال: أتى علي بن أبي طالب وهو باليمن في ثلاثة قد وقعوا على امرأة في طهر واحد فسأل اثنين. فقال: أتقران لهذا بالولد؟ فقالا: لا ثم سأل اثنين. فقال: أتقران لهذا بالولد؟ فقالا: لا. فجعل كلما سأل اثنين أتقران لهذا بالولد؟ فقالا: لا. فأقرع بينهم وألحق الولد بالذي أصابته القرعة وجعل عليه ثلثي الدية. ....

٢٢٤٧ - والحديث مضى مع شرحه في النكاح.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في النكاح، والدارمي (٦٨/٢) وأحمد (١١٧/٦) وأبو يعلى (٣٦٢/٧) والمسند الجامع (٧٩٧/١٩) عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها بإسناد صحيح. ولتمام التحريج انظر برقم: (١٩٧٠).

٢٢٤٨ - ((صالح الهمداني)) وهو صالح بن صالح بن حي. وقيل: صالح بن صالح ابن مسلم بن حي، أبو حيان الثوري. وقد ينسب إلى جده حي. فيقال: صالح بن حيان. تقدم ترجمته برقم (١٩٥٦). ((وهو)) أي علي رضي الله عنه ((أُتقران لهذا)) بصيغة التثنية، أي ترضيان بكون الولد للثالث وتتركان دعواه مسامحة. ((بالذي صارت عليه القرعة)) أي بالذي خرجت باسمه القرعة. ((وجعل عليه ثلثي الدية)) أي الغنيمة والمراد قيمة الدم، فإنها انتقلت إليه من يوم وقع عليها بالقيافة وهذا الحديث يدل على ثبوت القضاء بالقرعة (وعلى أن الولد لا يلحق بأكثر من واحد بل عند الاشتباه يفصل بينهم بالمسامحة أو بالقرعة). لا بالقيافة. ولعل من يقول بالقيافة يحمل حديث علي ما إذا لم يوجد القائف. وقد أخذ بعضهم بالقرعة عند الاشتباه (س).

قال في إنجاح الحاجة: جعل ثلثي الدية بناء على أنهم شركاء في الدعوة، فإن سوى بينهم جعل لكل واحد منهم ثلث الدية، إذ لا بينة لواحد منهما. ولذا احتيج إلى القرعة، فالقرعة أفاد لُحُوق النسب من الذي خرجت له القرعة.

قلت: حديث الباب قد اشتمل على أمرين أحدهما إلحاق المتنازع فيه بالقرعة وهو مذهب إسحاق بن راهويه. قال: هو السنة في دعوى الولد. وكان الشافعي يقول به في القديم. وذهب أحمد

فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه.

ومالك إلى تقديم حديث القافة عليه فقيل: لا حدّ في حديث زيد هذا. فقال: حديث القافة أحب إلى ولم يقل أبو حنيفة بواحد من الحديثين، لا بالقرعة ولا بالقافة.

والأمر الثاني جعله ثلثي الدية على من وقعت القرعة. وهذا مما أشكل على الناس فلم يعرف له وجه. وسالت عنه شيخنا (ابن تيمية) فقال "له وجه" ولم يزد، كذا في تهذيب السنن (١٧٨/٣) ووجهه في زاد المعاد (٤٣١/٥) بأن وطأ كل واحد صالح لجعل الولد له. فقد قوّته كل واحد منهم على صاحبيه بوطئه. ولكن لم يحقق من كان له الولد منهم فلما أخرجته القرعة لأحدهم صار مَفُوتًا لنسبه عن صاحبيه فأجرى ذلك مجرى إتلاف الولد ونزل الثلاثة منزلة أب واحد فحصة المتلف منه ثلث الدية إذ قد عاد الولد له فيغرم لكل من صاحبيه ما يخصه وهو ثلث الدية. قال: ووجه آخر أحسن من هذا أنه لما أتلّفه عليهما بوطئه ولحوق الولد به وجب عليه ضمان قيمته، وقيمة الولد شرعا هي ديته، فلزمه لهما ثلثا قيمته وهي ثلثا الدية. وصار هذا كمن أتلّف عبدا بينه وبين شريكه له، فإنه يجب عليه ثلثا القيمة لشريكه، فإتلاف الولد الحر عليهما بحكم القرعة كإتلاف الرقيق الذي بينهم... إلى أن قال... وأم يضحك النبي ﷺ سَعْدَى. وقد يقال لا تعارض بين هذا وبين حديث القافة، بل إن وجدت القافة تعين العمل بها، وإن لم توجد قافة أو أشكل عليهم، تعين العمل بهذا الطريق، والله أعلم، وراجع نيل الأوطار (٣١٦/٦).

((نواجذه)) بالذال المعجمة، جمع ناجذ، وهي الأضراس. قال في النهاية: والمراد الأول لأنه ما كان يبلغ به الضحك إلى أن تبدو آخر أضراسه. كيف وقد جاء في صفة ضحكة التبسم، وإن أراد بها الأواخر فالوجه فيه إيراد مبالغة مثله، في ضحكه من غير أن يراد ظهور نواجذه في الضحك، وهو أقيس القولين لاشتتار النواجذ بأواخر الأسنان.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في الطلاق، والبيهقي في الكبرى (٢٦٧/١٠) وفي الصغير (١٩٧/٤) وفي المعرفة (٤٧٥/٧) وعبدالرزاق (٣٥٩/٧) وابن أبي شيبة (٣٧٩/١١) وأحمد (٣٧٣/٤) ووكيعة في أخبار القضاة (٦١/١) والحميدي (٣٤٥/٢) والمسند الجامع (٤٨٩/٥) من طرق، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه. بإسناد صحيح.

## (٢١) باب القافة

٢٢٤٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وهشام بن عمار ومحمد بن الصباح. قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: دخل رسول الله ﷺ ذات يوم مسرورا وهو يقول: "يا عائشة! ألم ترى، أن مجززا المدلجي دخل على فرأى أسامة وزيدا عليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وقد بدت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض".

## ٢١ - باب القافة

جمع قائف، وهو من يستدل على النسب ويلحق الفروع بالأصول بالتشبيه والعلامات. ٢٢٤٩ - ((مسرورا)) ووجه سروره، أن الناس كان يطعنون في نسب أسامة من زيد لكونه أسود وزيد أبيض، وهم كانوا يعتمدون على قول القائف فشهادة هذا القائف تدفع طعنهم. وقد أخذ بعضهم من هذا الحديث القول بالقيافة في إثبات النسب لأن سروره بهذا القول دليل صحته، لأنه لا يسر بالباطل، بل ينكر، ومن لا يقول بذلك يقول: وجه السرور هو أن الكفرة الطاعنين كانوا يعتقدون القيافة فصار القائف حجة عليهم، وهو يكفى في السرور (س).

((ألم ترى)) بحذف النون أي ألم تعلمي، يعني هذا مما يتعين أن تعلمي ما علمي. ((أن مجززا)) - بحميم وزاين معجمتين، أولهما مشددة مكسورة - ((المدجلى)) - بضم الميم وسكون الدال وكسر اللام - نسبة إلى مدلج بن مرة ابن عبد مناف بن كنانة، بطن كبير من كنانة، وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد، والعرب تعترف لهم بذلك. وليس ذلك خاصا بهم، على الصحيح. فقد أخرج يزيد بن هارون في "الفرائض" بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن عمر كان قائفا أورده في قصته وعمر قرشي، ليس مدلجيا ولا أسديا، لا أسد قريش ولا أسد خزيمة ومجزز هذا: هو والد علقمة بن مجزز، أحد عمال النبي ﷺ، له ذكر عند البخاري في المغازي في باب سرية عبدالله بن حذافة، وذكر مصعب الزبيري والواقدي أنه سمى مجززا، لأنه كان إذا أخذ أسيرا في الجاهلية جز ناصيته، وأطلقه، وكان مجزز غارفاً بالقيافة، وذكره ابن يونس في من شهد فتح مصر، وقال: لا أعلم له رواية. ((إن هذه الأقدام بعضها من بعض)) قال النووي في شرح مسلم (١٠/٢٦٧): كانت الجاهلية تقدر في نسب أسامة لكونه أسود شديد السواد وكان زيد أبيض، كذا قاله إرداود عن أحمد بن صالح، فلما قضى

هذا القائف بإلحاق نسبه مع اختلاف اللون، وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف فرح النبي ﷺ لكونه زاجرا لهم عن الطعن في النسب. قال القاضي: قال غير أحمد بن صالح، كان زيد أزهر اللون وأم أسامة هي أم يمن واسمها بركة وكانت حبشية سوداء.

قال الحافظ في الفتح (٥٧/١٢): قال عياض: لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكروا سواد ابنها أسامة لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود. قال الحافظ: يحتمل أنها كانت صافية فجاء أسامة شديد السواد فوق الإنكار لذلك.

وقال العيني في العمدة (٢٣/٢٦٤): في الحديث إثبات الحكم بالقافة. وممن قال به أنس بن مالك وهو أصح الروايتين عن عمر وبه قال عطاء ومالك والأوزاعي والليث والشافعي وأحمد وأبو ثور. وقال الكوفيون والثوري وأبو حنيفة وأصحابه: الحكم بها باطل لأنها حدس ولا يجوز ذلك في الشريعة وليس في حديث الباب حجة في إثبات الحكم بها لأن أسامة قد كان ثبت نسبه قبل ذلك ولم يحتج الشارع في إثبات ذلك إلى قول أحد وإنما تعجب من إصابة مجزز كما يتعجب من ظن الرجل الذي يصيب ظنه حقيقة الشيء الذي ظنه ولا يجب الحكم بذلك، وترك رسول الله ﷺ الإنكار عليه لأنه لم يتعاط بذلك إثبات ما لم يكن ثابتا. وقد قال تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾.

وقال الإمام الشوكاني في النيل: ما قيل من أن حديث مجزز لا حجة فيه لأنه إنما يعرف القائف بزعمه أن هذا الشخص من ماء ذاك لا أنه طريق، فلا يعرف إلا بالشرع فيجاب بأن في استبشاره ﷺ من التقرير ما لا يخالف فيه مخالف، ولو كان مثل ذلك لا يجوز في الشرع لقال له أن ذلك لا يجوز، لا يقال أن أسامة قد ثبت فراش أبيه شرعا وإنما لما وقعت القالة بسبب اختلاف اللون وكان قول المدلجى المذكور دافعا لها لاعتقادهم فيه الإصابة وصدق المعرفة استبشاره ﷺ بذلك، فلا يصح التعلق بمثل هذا التقرير على إثبات أصل النسب لأننا نقول: لو كانت القافة لا يجوز العمل به إلا في مثل هذه المنفعة مع مثل أولئك الذين قالوا مقالة السوء لما قرره ﷺ على قوله: "هذه الأقدام بعضها من بعض". وهو في قوة هذا ابن هذا، فإن ظاهره أنه تقرير للإلحاق بالقافة مطلقا، لا إلزام للخصم بما يعتقد، ولا سيما والنبي ﷺ لم ينقل عنه إنكار كونها طريقا يثبت بها النسب حتى يكون تقريره لذلك من باب التقرير على مضى كافر إلى كنيسة ونحوه مما عرف منه ﷺ وإنكاره قبل السكوت عنه وقد

٢٢٥٠ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا محمد بن يوسف. ثنا إسرائيل. ثنا سماك ابن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن قريشا أتوا امرأة كاهنة. فقالوا لها: أخبرينا أشبهنا أثرا بصاحب المقام. ....

أطال الحافظ ابن القيم الكلام فى إثبات الحكم بالقافة فى زاد المعاد وقال فى أثناء كلامه: قال سعيد بن منصور، حدثنا سفيان، عن سعيد ابن سليمان بن يسار، عن عمر فى امرأة وطأها رجلان فى طهر. فقال القائف قد اشتركا فيه جميعا فجعله بينهما. قال الشعبى: وعلى يقول هو ابنتها، وهما أبواه يرثانه، ذكره سعيد أيضا، وروى الأثرم بإسناده عن سعيد بن المسيب فى رجلين اشتركا فى طهر امرأة فحملت، فولدت غلاما يشبههما فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فدعا القافة فنظروا فقالوا: نراه يشبههما، فألحقه بهما وجعله يرثهما ويرثانه ولا يعرف قط فى الصحابة من خالف عمر وعليا رضى الله عنهما فى ذلك، بل حكم عمر بهذا فى المدينة وبحضرة المهاجرين والأنصار، فلم ينكره منهم منكر، كذا فى تحفة الأحوذى (١٩٤/٣).

والحديث فى جواز الشهادة على المنتقبة والاكتفاء بمعرفتها من غير رؤية الوجه، وجواز اضطجاع الرجل مع ولده فى شعار واحد، وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند عدم التهمة، وسرور الحاكم لظهور الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى، قاله الحافظ فى الفتح (٥٧/١٢).

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى صفة النبى ﷺ وفى المناقب وفى الفرائض، ومسلم فى الرضاع، وأبو داود والنسائى فى الطلاق، والترمذى فى الولاء والهبة، والدارقطنى (٢٤٠/٤) وعبدالرزاق (٤٤٧/٧) والبيهقى فى الكبرى (٢٦٢/١٠) وفى الصغير (١٩٤/٤) وفى المعرفة (٤٦٨/٧) وابن جبان (٥٣٣/١٥) والبغوى (٢٨٣/٩) والطحاوى فى معانى الآثار (١٦٠/٤) وأحمد (٨٢/٦) والحميدى (١١٧/١) وأبو يعلى (٣٩٥/٧) وابن سعد فى الطبقات (٦٣/٤) والمسند الجامع (٣٢٣/٢٠) عن عروة، عن عائشة رضى الله عنها. وإسناده صحيح.

٢٢٥٠ - ((بصاحب المقام)) أى مقام إبراهيم عليه السلام، والمقام هو الحجر الذى كان يقوم عليه عند بناء الكعبة، فأثرت قدمه أثر الشريف فيه وإنما أمرت بحجر الكساء لكى لا يبقى على الأرض أثر والأرض سهلة النية، وكان ﷺ أشبه الناس بإبراهيم عليه السلام كما رواه مسلم عن جابر أن النبى ﷺ قال: " رأيت إبراهيم فإذا أقرب من رأيت به شبها صاحبكم ". يعنى نفسه، كذا فى إنجاح الحاجة.



فقلت: إن أنتم جررتهم كساء على هذه السهلة ثم مشيتم عليها أنبأتكم قال فجروا كساء ثم مشى الناس عليها فأبصرت أثر رسول الله ﷺ فقالت هذا أقربكم إليه شيئا ثم مكثوا بعد ذلك عشرين سنة أو ما شاء الله ثم بعث الله محمدا ﷺ.

## (٢٢) باب تخيير الصبي بين أبويه

٢٢٥١ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن هلال بن أبي ميمونة، عن أبي ميمونة، عن أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ خير غلاما .....

((على هذه السهلة)) هي رمل خشن بالدقاق الناعم، كذا ذكره السيوطي.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها، رواه أصحاب الكتب الستة.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٥٣٤/٩) وإسناده ضعيف، وسماك ابن حرب رواه عن عكرمة خاصة مضطربة.

وقال الألباني: "هذا حديث منكر، ضعيف".

## ٢٢ - باب تخيير الصبي بين أبويه

٢٢٥١ - ((زياد بن سعد)) بن عبدالرحمن، الخراساني، نزيل مكة، ثم اليمن. وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وأحمد. وقال النسائي: ثقة، ثبت. وقال الحافظ: ثقة، ثبت، قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري، من السادسة.

((عن أبي ميمونة)) الفارسي، المدني، الأبار، قيل: اسمه سليم أو سلمان، أو سلمى، وقيل: أسامة. وثقه النسائي. وقال ابن معين: صالح. وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة. ومنهم من فرق بين الفارسي والأبار وكل منهما مدني يروي عن أبي هريرة. وقال في تهذيب التهذيب: وقيل إنه والد هلال بن أبي ميمونة ولا يصح، روى عن أبي هريرة وغيره وعنه هلال بن أبي ميمونة وغيره، وذكر الحافظ أسماء من فرق بين الفارسي والأبار.

((خير غلاما)) قال القاري: أي ولدا بلغ سن البلوغ، وتسميته غلاما باعتبار ما كان كقوله تعالى:

﴿وَاتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾. وقيل: غلاما مميذا.

بين أبيه وأمه، وقال: "يا غلام! هذه أمك وهذا أبوك".

قلت: الظاهر أن المراد الغلام المميز.

((بين أبيه وأمه)) قال القارى: وهو مذهب الشافعى، وأما عندنا فالولد إذا صار مستغنيا بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده. وقيل: ويستنجى وحده فالأب أحق به والخصافُ قدر الاستغناء بسبع سنين وعليه الفتوى. قال ابن الهمام: إذا بلغ الغلام السن الذى يكون الأب أحق به كسبع مثلا أخذ الأب ولا يتوقف. على اختيار الغلام ذلك. وعند الشافعى يخير الغلام فى سبع أو ثمان وعند أحمد وإسحاق يخير فى سبع لهذا الحديث. ((هذه أمك وهذا أبوك)) أى فاختر أيهما شئت ومن أنكرك تخيير الولد يرى أنه مخصوص ضرورة أن الصغير لا يهتدى بنفسه إلى الصواب والهداية من الله تعالى للصواب لغير هذا الولد غير لازمة بخلاف هذا فقد وفق للخير بدعائه ﷺ كما سيحىء فى الحديث الآتى (س).

قال الإمام الشوكانى فى النيل (٣٧١/٦) تحت حديث الباب: فيه دليل على أنه إذا تنازع الأب والأم فى ابن لهما كان الواجب هو تخييره فمن اختاره ذهب به. وقد أخرج البيهقى عن عمر أنه خير غلاما بين أبيه وأمه. وأخرج أيضا عن على أنه خير عمارة الحذامى بين أمه وعمته، وكان ابن سبع أو ثمان سنين وقد ذهب إلى هذا الشافعى وأصحابه وإسحاق بن راهويه. وقال أحب أن يكون مع الأم إلى سبع سنين ثم يخير. وقيل: إلى خمس. وذهب أحمد إلى أن الصغير إلى دون سبع سنين أمه أولى به، وإن بلغ سبع سنين فالذكر فيه ثلاث روايات، يخير وهو المشهور عن أصحابه، وإن لم يختر أقرع بينهما. والثانية أن الأب أحق به. والثالث أن الأب أحق بالذكر، والأم بالأنتى إلى تسع ثم يكون الأب أحق بها. والظاهر من أحاديث الباب أن التخيير فى حق من بلغ من الأولاد إلى سن التمييز هو الواجب من غير فرق بين الذكر والأنثى.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود والنسائى فى الطلاق، والترمذى فى الأحكام، والبعوى (٣٣١/٩) والبيهقى فى الكبرى (٣/٨) وفى المعرفة (١٢٢/٦) والدارمى (١٧٠/٢) والحاكم (٩٧/٤) وعبدالرزاق (١٥٧/٧) وابن أبى شيبة (٢٣٧/٥) والطحاوى فى المشكل (١٧٦/٤) وأحمد (٢٤٦/٢) وأبويعلى (٥١٢/١٠) والحميدى (٤٦٤/٢) والشافعى فى الأم (٨٢/٥) وفى المسند (٤٢٢/٢) بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا عن أبى ميمونة عن أبى هريرة رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٣٥٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا إسماعيل بن عليه، عن عثمان البتي، عن عبد الحميد بن سلمة، عن أبيه، عن جده؛ أن أبويه اختصما إلى النبي ﷺ أحدهما كافر والآخر مسلم فخيره فتوجه إلى الكافر. فقال: "اللهم اهده". فتوجه إلى المسلم فقضى له به.

٢٣٥٢ - ((عثمان)) بن مسلم، البتي بفتح الموحدة وتشديد المثناة، أبو عمرو، البصرى، يقال: اسم أبيه سليمان. وثقه ابن معين والدارقطنى. وقال أحمد: صدوق، ثقة. وقال أبو حاتم: شيخ، يكتب حديثه. وقال الحافظ: صدوق، عابد، عليه الإفتاء بالرأى، من الخامسة.

((عبد الحميد بن سلمة)) الأنصارى، يقال: هو ابن يزيد بن سلمة. قال الحافظ: مجهول، من السادسة. ((اللهم اهده)) من أنكر تخيير الولد يرى أنه مخصوص ضرورة أن الصغير لا يهتدى بنفسه إلى الصواب والهداية من الله تعالى للصواب لغير هذا الولد غير لازمة بخلاف هذا فقد وفق للخير بدعائه ﷺ والله تعالى أعلم، ودليل من أنكر حديث "أنت أحق به ما لم تنكحى"، رواه أحمد وأبو داود وأجاب من اختار التخيير بأن المراد بكونها أحق به فيما قبل السن الذى يخير فيها، لا فيما بعدها، بقرينة أحاديث التخيير وهذا جمع حسن، والله أعلم، كذا فى الحواشى الجديدة على النسائى. وقد بسط ابن القيم فى الزاد (٤٦٣/٥) فى كلام طويل جدير بالمطالعة فى مسألة الحضانة، وقال فى آخره: الصواب النظر والاحتياط للطفل فى الأصحح له والأمنع من الإقامة أو النقلة فأيهما كان أنفع له روعى ما لم يرد أحدهما بالنقلة مضارة الآخر وانتزاع الولد منه فإن أراد ذلك لم يجب عليه، والله تعالى أعلم، كذا فى التعليقات السلفية على النسائى.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، قال الدارقطنى عبد الحميد بن سلمة وأبوه وجده لا يعرفون. رواه الدارقطنى فى سننه من طريق عبد الحميد بن سلمة. وقال: عبد الحميد بن يزيد بن سلمة. وقال العلائى صلاح الدين فى الوشى المعلم: هو عبد الحميد بن جعفر بن الحكم. قلت: رواه أبو بكر بن أبي شيبة فى مسنده هكذا، وله شاهد من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، رواه الشافعى وأصحاب السنن الأربعة.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائى فى الطلاق، والبيهقى فى الكبرى (٥/٢) والطحاوى فى مشكل الآثار (١٧٩/٤) وأحمد (٤٤٦/٥) عن عبد الحميد بن سلمة، عن أبيه عن جده رضى الله عنه. وإسناده ضعيف ولكن الحديث صحيح لشواهده.

### (٢٣) باب الصلح

٢٢٥٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا خالد بن مخلد. ثنا كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما".

### ٢٣ - باب الصلح

٢٢٥٣ - ((الصلح جائز بين المسلمين)) خصهم، لا لإخراج غيرهم. بل لدخولهم من ذلك دخولا أوليا اهتماما بشأنهم، ((إلا صلحا حرم حلالا)) أن يصلح امرأته على أن لا يطأ جاريته. ((أو أحل حراما)) كأن يصلح من دراهم على أكثر منها فإنه لا يحل للربا.

والحديث أخرجه الترمذى بتمامه هكذا: "الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما والمسلمون على شروطهم إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما".

والحديث أخرجه أيضا الدارقطنى (٢٧/٣) والبيهقى فى الكبرى (٧٩/٦) وفى المعرفة (٤٦٧/٤) والحاكم (١٠١/٤) والمسند الجامع (١٩١/١٤) وابن عدى فى الكامل (٣٣٣/١) بالنصف الثانى منه. وقال ابن عدى: "كثير" هذا عامة أحاديثه لا يتابع عليه، وأما الترمذى فقال: حديث حسن صحيح، كذا قال، "وكثير" هذا ضعيف جدا.

أورده الذهبى فى "الضعفاء" وقال: قال الشافعى: من أركان الكذب. وقال ابن حبان: له عن أبيه عن جده نسخة موضحة. وقال آخرون: ضعيف. وقال فى "الميزان" بعد أن ذكر قول الشافعى هذا وغيره وأما الترمذى فروى من حديثه "الصلح جائز بين المسلمين" وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذى. وقال ابن كثير فى إرشاده قد نوقش أبو عيسى، يعنى الترمذى فى تصحيحه هذا الحديث وما شاكله، انتهى. واعتذر له الحافظ فقال: وكأنه اعتبر بكثرة طرقه، كذا قال الشوكانى فى النيل (٢٨٧/٥) وذكر فيه طرقه وقال بعد ذكرها، لا يخفى أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض، فأقل أحوالها أن يكون المتن الذى اجتمعت عليه حسنا

### (٢٤) باب الحجر على من يفسد ماله

٢٣٥٤ - حدثنا أزهر بن مروان. ثنا عبد الأعلى. ثنا سعيد، عن قتادة، عن أنس بن مالك، أن رجلا كان في عهد رسول الله ﷺ في عقدته ضعف وكان يبايع وأن أهله أتوا النبي ﷺ. فقالوا: يا رسول الله! احجر عليه. فدعاه النبي ﷺ فنهاه عن ذلك. فقال: يا رسول الله! إنى لا أصبر عن البيع. فقال: "إذا بايعت، فقل لها ولا خلافة".

### ٢٤ - باب الحجر على من يفسد ماله

٢٣٥٤ - ((أن رجلا)) اسمه جبان بن منقذ بن عمرو، الأنصاري، وقيل: بل هو والده منقذ بن عمرو، وكان قد بلغ مائة وثلاثين سنة وكان قد شجَّ في بعض مغازيه مع النبي ﷺ في بعض الحصون بحجر فأصابته في رأسه مأمومة فتغير بها لسانه وعقله، لكن لم يخرج عن التمييز، قاله النووي. ((في عُقدته)) بضم فسكون، أى في رأيه ونظره في مصالح نفسه وعقله. ((لا خلافة)) أى لا خديعة و"ها" كـ"جا" اسم فعل، بمعنى خذ. قيل: وإنما علمه النبي ﷺ ذلك ليطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر فإراعيه ويرى له كما يرى لنفسه. وكان الناس في ذلك الزمان كالإخوان ينظر بعضهم لبعض أكثر مما ينظرون لأنفسهم، وروى في آخر هذا الحديث "ثم أنت بالخيار فى كل سلعة ثلاث ليال" قال أكثر أهل العلم: هذا خاص بهذا الرجل وحده ولا يثبت لغيره الخيار بهذه الكلمة (س).

وهذه الزيادة رواها المصنف فى الحديث الآتى بعد هذا والبيهقى (٢٧٣/٥) وعند الإمام أحمد وعند مالك فى رواية: الخبر عام فى حق كافة الناس إذا ذكر هذه الكلمة فى البيع كان له الرد إذا ظهر الغبن فى بيعه، فىكون هذا كشرط الخيار فى البيع. ويتأيد العموم بحديث اشتراط العداء بن خالد أخرجه الترمذى والنسائى وعلقه البخارى والمرسلين آخرين أخرجهما سعيد بن منصور ولفظ أحدهما أن رسول الله ﷺ قال: تبايعوا وقولوا: "لا خلافة" وهو دليل على أن مثل هذا الشرط مشروع مطلقا، ولو كان يخالف مطلق العقد لم يؤمر باشتراطه كل واحد وراجع المسوى (٣٧٢/١) والمغنى (٦٩/٤) والفتاوى (١٢٣/٣) والسبل (٥٠/٣).

والحديث أخرجه أيضا أبوداود والترمذى والنسائى فى البيوع، والدارقطنى (٥٥/٣) وابن الجارود (١٩٧) وابن جبان (٤٣٠/١١) والبيهقى فى الكبرى (٦٢/٦) والحاكم (١٠١/٤) وأحمد

٢٢٥٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبد الأعلى، عن محمد بن إسحق، عن محمد بن يحيى بن حبان. قال: هو جدى منقذ بن عمرو وكان رجلا قد أصابته آمة فى رأسه فكسرت لسانه وكان لا يدع على ذلك التجارة وكان لا يزال يغيب فأتى النبى ﷺ فذكر ذلك له فقال له إذا أنت بايعت فقل: لا خلافة، ثم أنت فى كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك وإن سخطت فارددها على صاحبها.

### (٢٥) باب تفليس المعدم والبيع عليه لفرمانه

٢٢٥٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا شبابة. ثنا الليث بن سعد، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عياض بن عبد الله بن سعد، عن أبي سعيد الخدرى؛ قال: أصيب رجل .....

(٢١٧/٣) وأبو يعلى (٣٢٧/٥) والمسند الجامع (٤٥/٢) عن سعيد، عن قتادة، عن أنس رضى الله عنه. قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح غريب.

٢٢٥٥ - ((منقذ بن عمرو)) المازنى، الأنصارى، مدنى، له صحبة هو جد محمد ابن يحيى بن حبان كان قد أصابته ضربة فى رأسه فتغير لسانه وعقله فجعله رسول الله ﷺ فى بيعته بالخيار ثلاث ليال، كذا فى الاستيعاب.

((آمة)) بتشديد الميم، أى شجة أم الدماغ، ((يُغَيَّب)) على بناء المفعول.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف لتدليس إسحاق، وقد عنعنه، وله شاهد من حديث أنس رواه أصحاب السنن الأربعة، انتهى.

قلت: هذا سند حسن وقد صرح الرجل بالتحديث عند أحمد والبيهقى.

والحديث أخرجه أيضا الدارقطنى (٥٥/٣) والبيهقى فى الكبرى (٢٧٣/٥) والبخارى فى التاريخ

الأوسط، والحاكم (٢٢/٢) من طريق ابن إسحاق، حدثنى محمد بن يحيى بن حبان.

### ٢٥ - باب تفليس المعدم والبيع عليه لفرمانه

٢٢٥٦ - ((أصيب رجل)) أى أصابه آفة، قيل: هو معاذ بن جبل حكاه النووى. وحكى عن القرطبى، قال: كان غرماؤه يهود فكلمهم ﷺ أن يخففوا عنه أو ليضعوا فأبوا أو حكم بينهم النبى ﷺ بما ذكر ولعلمهم يريدون ما أخرجه البيهقى فى سننه (٤٨/٦) وعبدالرزاق فى مصنفه (٢٦٨/٨) عن كعب أن

في عهد رسول الله ﷺ في ثمار اتباعها فكثير دينه فقال رسول الله ﷺ : "تصدقوا عليه". فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك يعني الغرماء .

النبي ﷺ حجر على معاذ بن جبل ماله وباعه في دين كان له عليه وذكر عبدالرزاق فيه قصة طويلة، ولكن ليس فيه ما يدل على أن تلك القصة وقصة حديث الباب واحدة لأن النبي ﷺ أمر بالتصدق عليه في حديث الباب، وليس ذلك المذكور في قصة معاذ مع أن عبدالرزاق أخرجه بسياق طويل وأخرجه البيهقي بطرق متعددة ثم ليس في قصة معاذ أنه أفلس بثمار اتباعها فالظاهر أن القصتين متغايرتين، والله أعلم.

((في ثمار)) متعلق بأصيب ((اتباعها)) أي اشتراها، والمعنى لحقه خسران بسبب إصابة آفة من ثمار اشتراها ولم ينقد ثمنها، ((فكثير دينه)) أي فطالبه البائع بثمان تلك الثمار وكذا طالبه بقية غرمائه، وليس له مال يؤديه، ((تصدقوا عليه)) فيه فضل مواساة المحتاج ومن عليه دين، والحث على الصدقة عليه، ((فلم يبلغ ذلك)) أي ما تصدقوا عليه ((خذوا ما وجدتم)) ظاهره أنه ليس لهم إلا ما تيسر وسقط غيره فيحمل على ما جاء على أنه ليس للبائع أن يأخذ على أنه ليس له أخذ غير ما تيسر جمعاً بين الحديثين، لكن جمهور العلماء على خلافه فقالوا في تأويله. ((وليس لكم إلا ذلك)) من زجره وحبسه، لأنه ظهر إفلاسه، وإذا ظهر إفلاس الرجل لا يجوز حبسه بالدين، بل يترك إلى أن يحصل له مال فيأخذ الغرماء، وليس معناه أنه ليس لهم إلا ما وجدوا وبطل ما بقي من الديون (س).

قال النووي في شرح مسلم (٢١٦/١٠): اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح وسلمها البائع إلى المشتري بالتخلية بينه وبينها ثم تلفت قبل أوان الجذاذ بأفة سماوية هل تكون من ضمان البائع أو المشتري؟ فقال الشافعي في أصح قولي وأبو حنيفة والليث بن سعد وآخرون: هي في ضمان المشتري، ولا يجب وضع الجائحة لكن يستحب. وقال الشافعي في القديم وطائفة هي في ضمان البائع ويجب وضع الجائحة. وقال مالك: إن كانت دون الثلاث لم يجب وضعها وإن كانت الثلاث فأكثر وجب وضعها من ضمان البائع. واحتج القائلون بأن لا يجب وضعها بحديث أبي سعيد الخدري هذا. قالوا أمر النبي ﷺ بالصدقة على الرجل ودفعه إلى غرمائه فلو كانت توضع لم يفتقر إلى ذلك.

وأجاب الإمام الشوكاني في النيل (٢٠١/٥) عن هذا بأنه لا تصريح فيه بأن ذهب ثمرة ذلك

٢٢٥٧ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا أبو عاصم. ثنا عبد الله بن مسلم بن هرمز، عن سلمة المكي، عن جابر بن عبد الله؛ أن رسول الله ﷺ خلع معاذ بن جبل من غرمائه ثم استعمله على اليمن. فقال معاذ: إن رسول الله ﷺ استخلصني بمالي ثم استعملني.

الرجل كان بعاهات سماوية وأيضا عدم نقل تضمين البائع الثمرة لا يصلح للاستدلال به، لأنه قد نقل ما يشعر بالتضمين على العموم فلا ينافيه عدم النقل في قضية خاصة.

قلت: الراجح وجوب وضع الجوائح كما قال به الإمام أحمد. قال في المغني (٢١٥/٤) بهذا قال أكثر أهل المدينة منهم يحيى بن سعيد ومالك وأبو عبيد وجماعة من أهل الحديث، انتهى. وحققه ابن القيم في الإعلام (٢٧٤/٢).

والحديث أخرجه أيضا مسلم في المساقاة، وأبو داود والنسائي في المحتبى وفي الكبرى (٥٥/٤) في البيوع، والترمذي في الزكاة، والبيهقي في الكبرى (٥٠/٦) وفي الصغير (٢٩٣/٢) وابن حبان (٤٠٩/١١) والبيهقي (١٨٩/٨) وأحمد (٣٦/٣) عن عياض بن عبد الله، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٢٥٧ - ((عبد الله بن مسلم بن هرمز)) المكي. ضعفه ابن معين وأبو داود والنسائي. وقال أبو حاتم: ليس بقوى، يكتب حديثه. وقال أحمد: ضعيف، ليس بشيء. وقال الحافظ: ضعيف، من السادسة. ((عن سلمة المكي)) قال الحافظ: مقبول، من الرابعة.

((خلع معاذ بن جبل من غرمائه)) بيع ماله كله، وكان رضي الله عنه سخيا لا يمسك شيئا فلم يزل يدان حتى غرق ماله في الدين كما رواه سعيد في سننه، ((استخلصني بمالي)) في مقابلة مالي أى أعطيتهم مالي بقدر ما يتيسر، وأستخلص منهم.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، سلمة المكي لا يعرف حاله وعبد الله ابن مسلم قال فيه ابن حبان: يرفع الموقوف ويسند المرسل، لا يجوز الاحتجاج به. وقال أحمد: كل بلية منه. وقال ابن معين: صدوق، كثير الخطأ، انتهى. لكن لم ينفرد به سلمة المكي عن جابر فقد تابعه عليه معاذ بن رفاعة عن جابر كما رواه الحاكم في المستدرک ورواه البيهقي في سننه الكبرى عن الحاكم بالإسناد والمتن.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٣٥١/٤) وإسناده ضعيف كما قال البوصيري.



**(٢٦) باب من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس**

٢٣٥٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة. ح وحدثنا محمد ابن ربح. أنبأنا الليث بن سعد جميعا، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمر ابن عبد العزيز، عن أبي بكر ابن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره".

**٢٦ - باب من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس**

حاصله أن المديون إذا أفلس فيجد الدائن متاعه بعينه عند المديون فهل هو أحق به أم هو أسوة للغرماء؟

٢٣٥٨ - ((عن يحيى بن سعيد)) هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين بعضهم من بعض وهم يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وعمر بن عبدالعزيز، وأبو بكر بن عبدالرحمن، أفاده النووي.

((عند رجل)) أى بعد أن باعها منه ولم يقبض من ثمنه شيئا كما فى رواية ((قد أفلس)) يقال الرجل إذا صار إلى حال لا فلوس له أو صار ذا فلس بعد أن كان ذا دراهم ودنانير، وحقيقته الانتقال من اليسر إلى العسر. قيل: المفلس لغة من لا عين له ولا عرض. وشرعا من قصر ما بيده عما عليه من الديون. ((فهو أحق به من غيره)) أى يجوز له أن يأخذ بعينه ولا يكون مشتركا بينه وبين سائر الغرماء. وهذا يقول به الجمهور خلافا للحنفية. فقالوا: إنه كالغرماء لقوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾. وحملوا الحديث على ما إذا أخذه على سوم الشراء مثلا، أو على البيع بشرط الخيار للبائع. أى إذا كان الخيار للبائع، والمشتري مفلس فالأنسب له أن يحتاج إلى الفسخ، وهو تأويل بعيد. وقولهم إن الله لم يشرع للدين عند الإفلاس إلا الانتظار فجرى به أن الانتظار فيما لم يوجد عند المفلس ولا كلام فيه. وإنما الكلام فيما وجد عند المفلس. ولابد أن الدائنين يأخذون ذلك الموجود عنده. والحديث يبين أن الذى يأخذ هذا الموجود هو صاحب المتاع، ولا يجعل مقسوما بين تمام الدائنين. وهذا لا يخالف القرآن ولا مقتضى القرآن (س).

قال الإمام الخطابى فى المعالم (٣/١٣٤): هذا سنة النبى ﷺ وقد قال بها كثير من أهل العلم.

وقد قضى بها عثمان بن عفان وروى ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولا يُعلم لهما مخالف في الصحابة وهو قول عروة بن الزبير وبه قال مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وقال إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وابن شبرمة: هو أسوة الغرماء . وقال بعض من يحتج بقولهم: هذا مخالف للأصول الثابتة ولمعانيها، والمبتاع قد ملك السلعة وصارت من ضمانه فلا يجوز أن ينقض عليه ملكه. وتأولوا الخبر على الوداع والبيوع الفاسدة ونحوها.

ثم قال الخطابي: والحديث إذا صح وثبت عن رسول الله ﷺ فليس إلا التسليم له، وكل حديث أصل برأسه ومعتبر بحكمه في نفسه فلا يجوز أن يعترض عليه بسائر الأصول المخالفة له أو يجترئ إلى إبطاله بعدم النظر له وقلة الأشباه في نوعه، وهاهنا أحكام خاصة وردت بها أحاديث فصارت أصولاً كحديث الجنين وحديث القسامة والمصرأة، وروى أصحاب الرأي حديث النبيذ وحديث القهقهة في الصلاة، وهما مع ضعف سندهما مخالفان للأصول فلم يمتنعوا من قبولهما لأجل هذه العلة. وأما نقض ملك المالك فقد جاء في غير موضع من الأصول كالمشترى الشقص يملكه بالعقد ثم ينقض حق الشفيع ملكه فيسترجعه، وتملك المرأة الصداق بنفس العقد بدليل أنه لو كان عبدا فأعتقه أو باعته كان العتق نافذاً والبيع جائزاً، ثم إنه إذا طلقها الزوج قبل الدخول انتقض الملك عليها في نصفه.

وقد يختلف المتبايعان في الثمن بعد العقد فيتحالان ويعود الملك إلى البائع وقد يؤجر داره سنة بأجرة معلومة، فتهدم الدار فيرد المؤاجر الأجرة ويكاتب عبده ثم يعجز فيبطل العقد ويعود ملكا يتصرف فيه كما كان، وقد يقدم المرتهن بما في يده من الرهن على سائر الغرماء فيكون أحق به ولم يستنكر شيء من هذه الأمور ولم يعأ بمخالفتها سائر الأصول. وكذلك الحكم في المفلس. وقد قال الكوفيون لو وهب عبداً له على عوض فأفلس المرتهن فإن رب الهبة أحق بعين ماله والموهوب منه المال ملك عندهم ملكاً تاماً. ولكن لأجل تعلقه بالعوض ينفق عليه ملكه. وهذا بعينه هو حكم الإفلاس على معنى ما ورد به الخبر. وكذلك قالوا في المحال عليه إذا أفلس رجع المحتال على المحيل.

وأما تأويل من تأول الحديث وخرجه على الوداع ونحوها فإنه غير مستقيم، لأن ذلك يعطل فائدة الخبر، إذ كان ذلك أمراً معلوماً من طريق العلم العام من جهة الإجماع، والخبر الخاص، إنما يرد

٢٢٥٩ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ قال أيما رجل باع سلعة فأدرك سلعته بعينها عند رجل وقد أفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا فهي له وإن كان قبض من ثمنها شيئا فهو أسوة للغرماء .

ليبان حكم خاص. وأبو هريرة راوى الحديث قد تأوله على البيع الصحيح لما جاءه خصمان، فقال: هذا الذى قضى فيه رسول الله ﷺ بذلك، فدل على صفة ما ذهبنا إليه، والله أعلم.

وقال الشيخ عبدالحى اللكهنوى فى التعليق الممجد: ومذهب الحنفية فى ذلك أن صاحب المتاع ليس بأحق لا فى الموت ولا فى الحياة، لأن المتاع بعد ما قبضه المشتري صار ملكا خالصا له، والبائع صار أجنبيا منه كسائر أمواله، فالغرماء شركاء البائع فيه من كلتا صورتين وإن لم يقبض فالبائع أحق لاختصاصه به وهذا معنى وإضح لو لا ورود النص بالفرق، وسلفهم فى ذلك على فإن قتادة روى عن خلاص بن عمرو عن على أنه قال: هو أسوة الغرماء إذا وجدها بعينها وأحاديث خلاص عن على ضعيفة وروى مثله عن إبراهيم النخعى ومن المعلوم أن كل أحد يؤخذ من قوله ويرد، إلا الرسول ﷺ، ولا عبرة للرأى بعد ورود نصه، كذا حققه ابن عبدالبر والزرقلانى.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الاستقراض، ومسلم فى المساقاة، ومالك وأبو داود والترمذى والنسائى فى المجتبى وفى الكبرى (٤/٥٥) والدراقطنى (٣/٢٩) والدارمى (٢/١٧٦) وابن حبان (١١/٤١٢) وابن أبى شيبة (٦/٣٥) وابن الجارود (٢١٣) والبغوى (٨/١٨٦) وعبدالرزاق (٨/٢٦٤) والبيهقى (٦/٤٤) وأحمد (٢/٢٢٨) والطيالسى (٣٢٧) وأبو نعيم فى الحلية (٥/٣٦١) والحميدى (٢/٤٤٨) وأبو يعلى (١١/٣٥٦) والمسند الجامع (١٧/٣٠٠) والباغندى فى مسند عمر بن عمر العزيز (٣١/٥١) عن أبى بكر بن عبدالرحمن عن أبى هريرة رضى الله عنه. وهو مكرر ما بعده. قال: الترمذى: هذا حديث حسن صحيح. وقال أبو نعيم: هذا حديث صحيح ثابت متفق عليه.

٢٢٥٩ - (أيما رجل باع سلعة) - كلمة "ما" زائدة لزيادة الإبهام و"رجل" محروور بالإضافة - أسوة الغرماء - بكسر الهمزة وضمها - أى يكون مثلهم. ((وإن كان قبض من ثمنها شيئا فهو أسوة للغرماء)) فيه دليل لما ذهب إليه الجمهور من أن المشتري إذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع أولى بما لم يسلم المشتري ثمنه من المبيع، بل يكون أسوة الغرماء، وقال الشافعى: إن البائع أولى به، والحديث

٢٣٦٠ - حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي وعبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي. قالوا: ثنا ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن أبي المعتمر ابن عمرو بن رافع، عن ابن خلدة الزرقى وكان قاضيا بالمدينة. قال: جئنا أبا هريرة في صاحب لنا قد أفلس. فقال: هذا الذى قضى فيه النبى ﷺ أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بهينه.

٢٣٦١ - حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي. ثنا اليمان بن عدى.

يرد عليهم، قاله الإمام الشوكاني فى النيل (٢٧٥/٥).

والحديث أخرجه أيضا أبوداود فى البيوع، وابن الجارود (٢١٤) وعبدالرزاق (٢٦٤/٨) والدارقطنى (٣٠/٣) عن أبى بكر بن عبدالرحمن عن أبى هريرة رضى الله عنه. وإسناده ضعيف لكن متن الحديث صحيح بالإسناد الذى قبله.

٢٣٦٠ - ((أبى المعتمر بن عمرو بن رافع)) المدنى. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: مجهول الحال، من السادسة.

((عن ابن خلدة)) ويقال ابن عبدالرحمن بن خلدة، اسمه عمر، الأنصارى، المدنى، قاضيا. قال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة. ((فى صاحب لنا قد أفلس)) أى ويده متاع لغيره ولم يعطه ثمنه. ((أيما رجل مات أو أفلس)) قال مالك: إذا مات المبتاع فوجد البائع عين سلعته لم يكن أحق بها، وعند الشافعى: إذا مات المبتاع مفلسا والسلعة قائمة فلصاحبها الرجوع فيها، واستدل الشافعى من هذا الحديث، لكن الحديث ضعيف.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود فى الإجارة، والدارقطنى (٢٩/٣) والحاكم (٥٠/٢) والبيهقى (٤٦/٦) والبعوى (١٨٨/٨) وابن الجارود (٢١٤) والطيالسى (٣١٣) والشافعى فى المسند (١٦٣/٢) والمسند الجامع (٣٠٤/١٧) عن أبى المعتمر عن ابن خلدة، عن أبى هريرة رضى الله عنه. قال الحاكم: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبى، كذا قالوا: أبوالمعتمر. قال الذهبى نفسه فى الميزان لا يعرف. وقال أبوداود عقب الحديث على ما فى بعض نسخ "السنن" من يأخذ بهذا؟ أبوالمعتمر من هو؟ أى: لا يعرف. وقال الحافظ: مجهول الحال.

قلت: بل هو مجهول العين لأنه لم يرو أحد عنه غير ابن أبي ذئب.

حدثني الزبيدي محمد بن الوليد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "أيما امرئ مات وعنده مال امرئ بعينه اقتضى منه شيئاً أو لم يقتض فهو أسوة للغرماء".

٢٣٦١ - ((اليمان بن عدي)) الحضرمي، أبو عدي، الحمصي. قال البخاري: في حديثه نظر، وقال أبو حاتم: شيخ، صدوق. وضعفه أحمد وابن حبان، وقال: كان ممن يخطئ، لم يفحص خطؤه حتى خرج به عن حد العدالة إلى الجرح، ولا اقتصر منه على ما لم ينفك منه البشر، فيكون محتاجاً به، فهو عندي يترك الاحتجاج بما انفرد من الأخبار، وإن اعتبر لما وافق الثقات معتبر، لم أر بذلك بأساً. وذكره العقيلي، وابن عدي، والدارقطني والذهبي في جملة الضعفاء. وقال الحافظ: لين الحديث، من الثامنة.

((الزبيدي محمد بن عبد الرحمن)) قال المزي: هو خطأ، إنما هو محمد بن الوليد، وهو مشهور، من ثقات الشاميين. والزبيدي بالزاي والموحدة، مصغراً أبو الهذيل، الحمصي، القاضي. وثقه ابن المدني وأبو زرعة والنسائي والعجلي. وقال أبو داود: ليس في حديثه خطأ. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، ثبت، من كبار أصحاب الزهري، من السابعة.

((اقتضى منه شيئاً أو لم يقتض فهو أسوة للغرماء)) قال الخطابي في المعالم (١٣٦/٣): هذا الحديث مسنداً من هذا الطريق يضعفه أهل النقل في رجلين من رواه ورواه مالك مرسلًا، فدل أنه لا يثبت مسنداً، ولو صح لكان متأولاً على أن البائع مات موسراً، بدليل الخبر المتقدم الذي رواه عمر بن خلدة. وأما إذا كان قد اقتضى شيئاً من الثمن فإن الشافعي لا يجعله في بقية الثمن أسوة الغرماء. وذلك لأن هذا الخبر لما لم يصح عنده متصلاً صار إلى القياس، فجمع بين الأمرين ولم يفرق، لأن الذي له الارتجاع في كل الشيء كان له ذلك في بعضه. كالشفيع إذا كان له أن يأخذ الشقص كله، كان له أن يأخذ البعض الباقي بعد تلف البعض.

والحديث أخرجه أيضاً الدارقطني (٢٣٠/٤) والبيهقي (٤٨/٦) وقالوا: "اليمان بن عدي، ضعيف". قلت: لكن الحديث صحيح مع شواهده.

## (٢٧) باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد

٢٣٦٢ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة وعمرو بن رافع . قالوا : ثنا جرير ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيدة السلماني ؛ قال : قال عبدالله بن مسعود : سئل رسول الله ﷺ أى الناس خير ؟ قال : قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم تبدل شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته .

## ٢٧ - باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد

٢٣٦٢ - ((قرني)) فى النهاية: القرن كل زمان، وهو مقدار المتوسط فى أعمال كل زمان، مأخوذ من الاقتران، فكأنه القدر الذى تغيرت فيه أهل ذلك الزمان فى أعمارهم وأحوالهم. وقيل: القرن أربعون سنة، وقيل: ثمانون، وقيل: مائة. وقيل: هو مطلق من الزمان، وهو مصدر قرنَ يقرن.

قلت: لا بُدَّ من تخصيص الكلام بالمؤمنين، والمراد أن مؤمن زمانه ﷺ خير من الذين بعدهم ثم خيرية قرن الزمان لا تقتضى خيرية كل واحد من الأحاد بل يكفى فيه خيرية الغالب، وإلا لكان كل من كان فى وقت التابعين خيرا ممن بعده مع أن فى وقتهم الحجاج الظالم، ولعله لا يوجد له نظير فى باب (س).

قال السيوطى: والأصح أنه ينضبط بمدة فقرنه ﷺ هم الصحابة وكانت مدتهم من المبعث إلى آخر من مات من الصحابة مائة وعشرين سنة، وقرن التابعين من مائة سنة إلى نحو سبعين، وقرن أتباع التابعين من ثم إلى نحو العشرين ومائتين. وفى هذا الوقت ظهرت البدع ظهوراً فاحشاً. وأطلقت المعتزلة ألسنتها ورفعت الفلاسفة رؤوسها وامتحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن، وتغيرت الأحوال تغيراً شديداً، ولم يزل الأمر فى نقص إلى الآن، وظهر مصداق قوله ﷺ "ثم يفشو الكذب".

وقال الإمام النووى فى شرح مسلم (٨٤/١٦): اتفق العلماء على أن خير القرون قرنه ﷺ والمراد أصحابه، وقد منا أن الصحيح الذى عليه الجمهور أن كل مسلم رأى النبى ﷺ ولو ساعة فهو من أصحابه، ورواية خير الناس على عمومها، والمراد منه جملة القرن، ولا يلزم منه تفضيل الصحابي على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ولا إفراد النساء على مريم وآسية وغيرهما بل المراد جملة القرن بالنسبة إلى كل قرن بحملته. ((ثم الذين يلونهم)) أى يقربونهم فى المرتبة أو يتبعونهم فى الإيمان والإتقان، وهم التابعون، ((ثم الذين يلونهم)) وهم أتباع التابعين، والمعنى أن الصحابة والتابعين وتبعهم هؤلاء القرون الثلاثة المرتبة فى الفضيلة. ((تبدل)) أى تسبق، ولعل المراد أنه يكثر كذبهم ولا

٢٣٦٢ - حدثنا عبد الله بن الجراح. ثنا جرير، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة؛ قال: خطبنا عمر بن الخطاب بالجابية، فقال: إن رسول الله ﷺ قام فينا مثل مقامي فيكم فقال: "احفظوني في أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. ثم يفسو الكذب حتى يشهد الرجل وما يستشهد ويحلف وما يستحلف".

يوثق بشهادتهم، فيروجون شهادتهم بحلف قبلها أو بعدها.

قال القارى في المرقاة: (٣٣٥/٧) قال القاضى: هم الذين يحرصون على الشهادة مشغوفين بترويحها، يحلفون على ما يشهدون به، فتارة يحلفون قبل أن يأتوا بالشهادة وتارة يعكسون. وقال المظهر: هذا يحتمل أن يكون مثلاً فى سرعة الشهادة واليمين وحرص الرجل عليهما والإسراع فيهما حتى لا يدري أنه بأيهما يتدئ، وكأنه تسيق شهادته يمينه، ويمينه شهادته من قلة مبالاته فى الدين. قال النووى: واحتج به المالكية فى رد شهادة من حلف معها، والجمهور على أنها لا ترد.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الشهادات وفى الفضائل (المناقب) وفى النذور والأيمان وفى الرقاق، ومسلم فى الفضائل، والترمذى فى المناقب، والنسائى فى الكبرى فى الشروط وفى القضاء، وابن حبان (١٧١/١٠) والبيهقى فى الكبرى (٤٥/١٠) وفى المعرفة (٣٨٩/٧) والطحاوى فى المشكل (١٧٦/٣) وفى شرح معانى الآثار (١٥٢/٤) وأحمد (٣٧٨/١) والخطيب فى تاريخه (٥٣/١٢) والطيالسى (٣٩) وأبو يعلى (٤٠/٩) والطبرانى فى الكبير (١١٤/١٠) عن عبيدة السلمانى، عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه. بإسناد صحيح.

٢٣٦٢ - ((خطبنا عمر بن الخطاب بالجابية)) بكسر الباء، وياء مخففة، أصلها فى اللغة: الحوض الذى يجىء فيه الماء للإبل، وهى قرية من أعمال دمشق، قرب تل يسمى باسمها، تظهر للناظر شمالاً من الصنمين، وإليها ينسب باب الحابية بدمشق، وفيها خطب ابن الخطاب هذه الخطبة، كذا فى معجم البلدان (٩١/٢).

((احفظوني فى أصحابي)) أى راعوني فى شأنهم فلا تؤذوهم لأجل حقى وصحبتى أو اقتداء بأخلاقى وأحوالى فيهم، وأنهم على الخير، وهذا أقرب إلى ما بعده. ((ثم يفسو الكذب)) أى يظهر وينتشر بين الناس بغير تكبير. ((وما يستشهد)) قيل هو كناية عن شهادة الزور، أى إن الناس ما يطلبون منه الشهادة لعلمهم أنه ليس بشاهد. وقيل: هو الذى انتصب شاهداً وليس هو من أهل الشهادة. ((وما استحلف)) أى ما عنده مبالاة بالحلف.

## (٢٨) باب الرجل عنده الشهادة ولا يعلم بها صاحبها

٢٣٦٤ - حدثنا علي بن محمد ومحمد بن عبدالرحمن الجعفي. قالوا: ثنا زيد ابن الحباب العكلي. أخبرني أبي بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي. حدثني أبو بكر بن عمرو بن حزم. حدثني محمد بن عبدالله ابن عمرو بن عثمان بن عفان. ....

قال البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات إلا أن فيه عبدالملك بن عمير وهو مدلس وقد رواه بالنعنة، رواه النسائي من طريق منها عن إسحاق بن إبراهيم، عن جرير بن عبد الحميد به ولم أره في رواية ابن السنن ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن جرير به، وسياقه أتم، وكذا رواه الحارث بن أبي أسامة من طريق جرير، وكذا رواه عبد بن حميد وأبو يعلى الموصلي، وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود. رواه الترمذي في الجامع من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الفتن، وابن حبان (٢٣٩/١٦) والحاكم (١١٢/١) والطحاوي في شرح المعاني (٢٨٤/٢) وأحمد (١٧٧/١) والحميدي (١٩/١) وابن مندة (٩٦٢/٣) والخطيب (١٨٧/٢) وابن أبي عاصم في السنة (٤٣٧/٢)، عن جابر بن سمرة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. إسناده ضعيف ولكن المتن صحيح من غير هذا الوجه. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

## ٢٨ - باب الرجل عنده الشهادة لا يعلم بها صاحبها

٢٣٦٤ - ((محمد بن عبد الرحمن)) بن الحسن بن علي، الجعفي، الكوفي، نزيل دمشق. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث، حدثهم بالشام بالغرائب. وقال الحافظ: صدوق، يحفظ. وله غرائب، من الحادية عشرة.

((أبي بن عباس بن سهل بن سعد)) الأنصاري. ضعفه ابن معين.

وقال أحمد: منكر الحديث. وقال الدولابي والنسائي: ليس بالقوي. وقواه الدارقطني. وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة التابعين. وقال الذهبي في الميزان: أبي وإن لم يكن بالثابت فهو حسن الحديث. وقال الحافظ: فيه ضعف، من السابعة. بماله في البخاري غير حديث واحد.

((محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان)) الأموي، المدني، يلقب الديباع، وهو أخو

عبدالله بن الحسن بن الحسن لأمه. وثقه النسائي. وقال في موضع آخر: ليس بالقوي. وذكره ابن



حدثني خارجة بن زيد بن ثابت . أخبرني عبدالرحمن بن أبي عمرة الأنصاري ؛ أنه سمع زيد بن خالد الجهني . يقول : إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : "خير الشهود من أدى شهادته قبل أن يسألها".

### (٢٩) باب الإِشهاد على الديون

٢٢٦٥ - حدثنا عبيدالله بن يوسف الجُبَيْرِي وجميل بن الحسن العتكي . .....

جَبَّان في الثقات . وقال : في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير . وقال الحافظ : صدوق ، من السابعة . ((عبدالرحمن بن أبي عمرة الأنصاري)) النجاري ، يقال : ولد في عهد النبي ﷺ وقال ابن أبي حاتم : ليست له صحبة . وقال ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث . وذكره ابن جَبَّان في الثقات . ((خير الشهود من أدى شهادته قبل أن يسألها)) قيل : هذا محمول على أن يكون عنده شهادة إنسان لا علم له بها فيخبره بأنه شاهد له أو على شاهد الحسبة في غير حقوق الآدمين كالطلاق والعتق والوقف والوصايا العامة والحدود ونحو ذلك . فمن علم شيئاً من هذا النوع وجب عليه رفعه إلى القاضي وإعلامه به . أو محمول على المبالغة في أداء الشهادة بعد طلبها كما يقال : الجواد يعطى قبل السؤال أي يعطى سريعاً عقب السؤال حتى كأنه مهياً للإعطاء والله أعلم (س) .

قال النووي في شرح مسلم (١٧/١٢) : قال العلماء : وليس في هذا الحديث مناقضة للحديث السابق . وقد تأول العلماء هذا تأويلات ، أصحها تأويل أصحابنا أنه محمول على من معه شهادة لآدمي عالم بها فيأتي فيشهد بها قبل : أن تطلب منه ، والثاني أنه محمول على شاهد الزور فيشهد بما لا أصل له ولم يستشهد . والثالث أنه محمول على من ينتصب شاهداً وليس هو من أهل الشهادة ، والرابع أنه محمول على من يشهد لقوم بالجنة أو بالنار من غير توقف ، وهذا ضعيف ، والله أعلم .

والحديث أخرجه أيضاً مسلم وأبوداود في الأفضية ، والترمذي في الشهادات ، والبيهقي في الكبرى (١٥٩/١٠) وفي الصغير (١٥١/٤) وفي المعرفة (٣٨٨/٧) وعبدالرزاق (٣٦٤/٨) والبعثي (١٣٨/١٠) والطبراني في الكبير (٢٦٥/٥) وأبو نعيم في الحلية (٣٤٧/٦) وأحمد (١١٥/٤) من طرق ، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه . وإسناده صحيح .

### ٢٩ - باب الإِشهاد على الديون

٢٢٦٥ - ((عبيدالله بن يوسف الجُبَيْرِي)) بالجيم والموحدة ، مصغراً ، أبو حفص ، البصري . ذكره ابن

قالا: ثنا محمد بن مروان العجلي. ثنا عبد الملك بن أبي نضرة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: تلا هذه الآية ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى﴾. حتى بلغ: ﴿فإن أمن بعضكم بعضا﴾. فقال: هذه نسخت ما قبلها.

جِبَانِ فِي الثَّقَاتِ. وقال الحافظ: صدوق، من الحادية عشرة.

((عبد الملك بن أبي نضرة)) العبدى، البصرى. قال الدارقطنى: لا بأس به. وذكره ابن جِبَانِ فِي

الثَّقَاتِ، وقال ربما أخطأ. قال الحافظ: صدوق، ربما أخطأ، من السابعة.

((حتى بلغ "فإن أمن بعضكم بعضا" )) أى فإن أمن بعض الدائنين بعض المدينين بحسب ظنه

فلم يتوثق بالكتابة والشهود والرهن فلا حرج عليه. وليس المراد بالنسخ النسخ الاصطلاحي، فإن الأمر فيما قبله للإرشاد والندب. وعلى تقدير التسليم فإن هذه الشرطية لا يرفع الحكم السابق، لأنها مقرونة بشرط الأمن. فالنسخ ههنا بمعنى التخصيص أى أن الأحكام السابقة لمن لم يثق بأمانة المدين، ومن يثق بها فلا بأس له بعدم الكتابة والشهود والرهن، كذا فى إنجاح الحاجة. ((هذه نسخت ما قبلها)) قال السندى: لعل المراد أنهم أمروا أولا بالكتابة مطلقاً ثم أمروا بالاكتفاء بالشهادة عند الأمن، فنسخ به الأمر الأول.

قال البوصيرى: هذا موقوف وحكمه الرفع، رواه ابن عدى فى الكامل من طريق هلال بن بشر،

عن محمد بن مروان، فذكره، ورواه البيهقى فى سننه الكبرى عن سعد المالينى عن ابن عدى به، ورواه البيهقى أيضاً من طريق الوليد بن شجاع، عن محمد بن مروان، فذكره بإسناده ومثته سواء.

والحديث أخرجه أيضاً البيهقى فى الصغير (١٤١/٤) والميزى فى التهذيب (٤٢٨/١٨) عن أبى

سعيد الخدري رضى الله عنه، وإسناده حسن.

### (٣٠) باب من لا تجوز شهادته

٢٣٦٦ - حدثنا أيوب بن محمد الرقي. ثنا معمر بن سليمان. ح وثنا محمد ابن يحيى. ثنا يزيد بن هارون. قالوا: ثنا حجاج بن أرطاة، عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدود في الإسلام ولا ذى غم على أخيه".

### ٣٠ - باب من لا تجوز شهادته

٢٣٦٦ - ((لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة)) يحتمل أن يراد الخيانات في أمانات الناس، وأن يراد الأعم الشامل للخيانة في أحكام الله تعالى. قال أبو عبيدة: لا نراه خص به الخيانة في أمانات الناس دون ما افترضه الله تعالى على عباده وأئمتهم عليه. وقد شمل الكل قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم﴾. فقد دخل فيه كل من يضيع شيئاً مما أمر الله به أو ركب شيئاً عما نهى الله عنه. وعلى هذا فعطف المحرور عليه من عطف الخاص على العام. قيل: هو الوجه، لئلا يخرج كثير من أنواع الفسق. قيل: حقيقة الخيانة لا يعلمها إلا الله، لكن قد يغلب الظن بها بالأمارات، وهذا يكفى في رد الشهادة (س).

((ولا محدود في الإسلام)) أى حد القذف. قال ابن الملك هو من جلد في حد القذف، وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله أن المجلود فيه لا تقبل شهادته أبداً وإن تاب. وقال القاضى: أفرد المجلود حداً وعطفه عليه لعظم جنايته وهو يتناول الزانى غير المحصن والقاذف والشارب. قال المظهر: قال أبو حنيفة: إذا جلد قاذف لا تقبل شهادته أبداً وإن تاب، وأما قبل الجلد فتقبل شهادته: وقال غيره: القذف من جملة الفسوق، ولا يتعلق بإقامة الحد بل إن تاب قبلت شهادته سواء جلد أو لم يجلد، وإن لم يتب لم تقبل شهادته سواء جلد أو لم يجلد.

قلت: قول من قال إن المجلود تقبل شهادته بعد التوبة هو القول الراجح المنصور، كما حققه الحافظ ابن القيم فى أعلام الموقعين والحافظ ابن حجر فى الفتح.

((ولا ذى غم على أخيه)) ضبطه غير واحد بكسر الغين وسكون الميم، وهو الحقد والعداوة، والمعنى أنه لا تجوز شهادة عدو على عدوه، وسواء كان أخاه نسباً أو حساباً، فالمراد بقوله "على أخيه" أى مثله، ولا يخص بإخوة الإسلام، لئلا يخرج حكم الذمى ومقتضى كلام القاموس أنه

٢٢٦٧ - حدثنا حرملة بن يحيى . ثنا عبد الله بن وهب . أخبرني نافع بن يزيد ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن عمرو بن عطاء ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة ؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : " لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية " .

بفتحيتين وإن كسر الغين لغة .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف لتدليس حجاج بن أرطاة وقد رواه بالنعنة ومن طريقه رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده به ، وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها رواه الترمذي في الجامع .  
والحديث أخرجه أيضا أبو داود في القضاء ، والترمذي تحت الباب في الشهادات ، والدارقطني (٢٤٤/٤) والبيهقي في الكبرى (١٥٥/١٠) وفي المعرفة (٣٨٥/٧) وأحمد (١٨١/٢) عن عبد الملك بن أبي نضرة ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . وإسناده حسن بالمتابعة .

٢٢٦٧ - (( لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية )) البدوى هو الذى يسكن البادية فى المضارب والخيام ولا يقيم فى موضع خاص ، بل يرتحل من مكان إلى مكان . وصاحب القرية هو الذى يسكن القرى وهى المصر الجامع . قال فى النهاية : إنما كره شهادة البدوى لما فيه من الحفاء فى الدين والجهالة بأحكام الشرع ، ولأنهم فى الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها .

قال السندي : قال الخطابي : إنما لا تقبل شهادة البدوى لجهالتهم بأحكام الشرع وبكيفية تحمل الشهادة وأدائها بغير زيادة ونقصان ، وإن كان عدلا من أهل قبول الشهادة جازت شهادته خلافا لمالك . قيل : إن كان العلة جهالتهم لزم أن لا يكون للتخصيص فى قوله " على صاحب قرية " فائدة . وقيل : معنى لا تجوز عند من يرى الجواز لا يحسن لحصول التهمة لبعدهما بين الرجلين . ويؤيد ذلك تعديتها بـ " على " فلو شهد له يقبل . وقيل : لا تجوز أى لا تحسن أن يحمل مصلحة لأنه يتعذر طلبه عند الحاجة أى أداء الشهادة . وقيل : يحتمل أن يكون ورد فى الشهادة على الإعسار ، وفيها يعتبر أن يكون الشاهد من أهل الخبرة الباطنة ، والله أعلم .

وقال الإمام الشوكاني فى النيل (٣٣٠/٨) : ذهب إلى العمل بالحديث جماعة من أصحاب أحمد وبه قال مالك وأبو عبيد ، وذهب الأكثر إلى القبول . قال ابن رسلان : وحملوا هذا الحديث على من لم تعرف عدالته من أهل البدو ، والغالب أنهم لا تعرف عدالتهم .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى القضاء والشهادات ، وابن الجارود (٣٣٦) والبيهقي

**(٢١) باب القضاء بالشاهد واليمين**

٢٣٦٨ - حدثنا أبو مصعب المدني أحمد بن عبدالله الزهرى ويعقوب بن إبراهيم الدورقى. قالوا: ثنا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن ربيعة ابن أبي عبدالرحمن، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

(٢٥٠/١٠) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٦٧/٤) والحاكم (٩٩/٤) وأبو يعلى (٣٢٧/١١) والمسند الجامع (٣٧٨/١٧) وأبو محمد المخلدى فى "الفوائد" (٢٥٧/٢) عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضى الله عنه. وإسناده صحيح. لكن قال الذهبى فى تعليقه على المستدرک: هو حديث منكر على نظافة سنده.

قلت: لا أرى نكارة فى متن الحديث وموقف الإسلام من الأعراب معروف مشهور، فلا يستبعد صدور هذا عن النبى ﷺ، فلا وجه لإنكار هذا الإسناد الصحيح.

**٢١ - باب القضاء بالشاهد واليمين**

٢٣٦٨ - ((قضى باليمين مع الشاهد)) قال المظهر، يعنى كان للمدعى شاهد واحد فأمره رسول الله ﷺ أن يحلف على ما يدعيه بدلا من الشاهد الآخر، فلما حلف قضى له ﷺ بما ادعاه، وبهذا قال الشافعى ومالك وأحمد. وقال أبو حنيفة: لا يجوز الحكم بالشاهد واليمين، بل لأبداً من شاهدين، وخلافهم فى الأموال، فأما إذا كان الدعوى فى غير الأموال فلا يقبل شاهد ويمين بالاتفاق، كذا فى المرقاة (٣٣١/٧).

قال السندى: الجمهور على أن معناه أنه كان للمدعى شاهد واحد فحلف على مدعاه بدلا من الشاهد الآخر فقضى له بها، وهذا هو ظاهر رواية "قضى بشاهد ويمين" ولعل تأويله عند من لا يقول به أن قضى بيمين المدعى عليه مع وجود شاهد واحد للمدعى بعد تمام الحجة بذلك ويشكل عليه رواية "قضى بشاهد ويمين" فإنه ضريح فى أن الشاهد قد قضى به، لا أنه ترك الشاهد الواحد وقضى باليمين، ولعله يقول: المراد بالشاهد الجنس، والمعنى قضى بشاهد المدعى تارة ويمين المدعى عليه أخرى، وهذا معنى بعيد جدا. ثم بعض الأحاديث المذكورة فى الباب مبطل لهذا التأويل قطعاً، وقد أخرج ما يبطل التأويل أبوداود أيضا.

٢٣٦٩ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا عبد الوهاب. ثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر؛ أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الأحكام وأبو داود فى القضاء والشهادات، والبيهقى فى الكبرى (٦٨/١٠) وفى الصغير (١٦٠/٤) وفى المعرفة (٤٠٤/٧) والبغوى (١٠٣/١٠) والدارقطنى (٢١٣/٤) وابن حبان (٤٦٢/١١) وابن الجارود (٣٣٥) والطحاوى (٢٨١/٢) وفى شرح معانى الآثار (١٤٤/٤) وأبو يعلى (٣٦/١٢) وابن عدى فى الكامل (٢٣٥٥/٦) عن سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة رضى الله عنه. وإسناده صحيح. قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب.

قال الحافظ فى الفتح (٢٨٢/٥) بعد أن ذكر الأحاديث فى الباب: ومنها حديث أبى هريرة وهو عند أصحاب السنن، ورجالهم مدنيون ثقات ولا يضره أن سهيل بن أبى صالح نسيه بعد أن حدث به ربيعة، لأنه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة، عن نفسه، عن أبيه، وقصته بذلك مشهورة فى سنن أبى داود وغيرها، انظر الكفاية للخطيب (٣٧٩). ونصب الراية (٩٩/٤) وأقضية الرسول ﷺ للقرطبي (١٠٦) ونيل الأوطار (٣١٨/٨).

٢٣٦٩ - ((قضى باليمين مع الشاهد)) قال الإمام النووى فى شرح مسلم (٤/١٢): قال جمهور علماء الإسلام من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار. يقضى بشاهد ويمين المدعى فى الأموال وما يقصد به الأموال وبه قال أبو بكر الصديق وعلى وعمر بن عبدالعزيز ومالك والشافعى وأحمد وفقهاء المدينة وسائر علماء الحجاز ومعظم علماء الأمصار. وحتهم أنه جاءت أحاديث كثيرة فى هذه المسألة من رواية على وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر وأبى هريرة وعمارة بن حزم وسعيد بن عباد وعبدة بن عبد الله بن عمرو ابن العاص والمغيرة بن شعبة. قال الحافظ: أصح أحاديث الباب حديث ابن عباس. قال ابن عبد البر: لا مطعن لأحد فى إسناده. قال ولا خلاف بين أهل المعرفة فى صحته. قال وحديث أبى هريرة وجابر وغيرهما حسان.

وقال الإمام الترمذى: ولم ير بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن يقضى باليمين مع الشاهد الواحد، انتهى. وهو قول أبى حنيفة والكوفيين والشعبي والحكم والأوزاعي والليث والأندلسيين من أصحاب مالك. قالوا: لا يحكم بشاهد ويمين فى شىء من الأحكام. واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا بِشَهَادَتَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾. وبقوله:

﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾. وقد حكى البخارى وقوع المراجعة فى ذلك ما بين أبى الزناد وابن شبرمة، فاحتج أبو الزناد على جواز القضاء بشاهد ويمين بالخبر الوارد فى ذلك، فأجاب عنه ابن شبرمة بقوله تعالى. قال الحافظ: وإنما تتم له الحجة بذلك على أصل مختلف فيه بين الفريقين، يعنى الكوفيين والحجازيين، وهو أن الخبر إذا ورد متضمنًا لزيادة على ما فى القرآن هل يكون نسخًا، والسنة لا تنسخ القرآن أولاً يكون نسخًا، بل زيادة مستقلة بحكم مستقل، إذا ثبت سنده وجب القول به. والأول مذهب الكوفيين. والثانى مذهب الحجازيين، ومع قطع النظر عن ذلك لا تنهض حجة ابن شبرمة لأنها تصير معارضة للنص بالرأى، وهو غير معتد به. وقد أجاب الإسماعيلي: فقال ما حاصله أنه لا يلزم من التنصيص على الشىء نفيه عما عداه. قال الحافظ بعد ذكر حاصل بحثه هذا لكن مقتضى ما بحثه أنه لا يقتضى باليمين مع الشاهد الواحد، إلاّ عند فقد الشاهدين. أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأتين وهو وجه للشافعية، وصححه الحنابلة. ويؤيده ما روى الدارقطنى من حديث عمرو ابن شعيب، عن أبيه عن جده مرفوعاً قضى الله ورسوله فى الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده.

وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ، وأخبار الأحاد لا تنسخ المتواتر ولا تقبل الزيادة من الأحاديث، إلاّ إذا كان الخبر بها مشهوراً.

وأجيب بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا، وأيضاً فالنسخ والمنسوخ لأبد أن يتواردا على محل واحد. وهذا غير متحقق فى الزيادة على النسخ. وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كالتخصيص نسخاً اصطلاحاً، ولا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة، لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز. وكذلك الزيادة عليه كما فى قوله تعالى: (وأحل لكم ما وراء ذلكم). وأجمعوا على تحريم نكاح العمّة مع بنت أخيها، وسند الإجماع فى ذلك السنة الثابتة، وكذلك قطع رجل السارق فى المرة الثانية ونحو ذلك. وقد أخذ من الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على ما فى القرآن بأحاديث كثيرة فى أحكام كثيرة كلها زائدة على ما فى القرآن، كالوضوء بالنيذ، ونقض الوضوء بالقهقهة، ومن القى واستبرأ المسبية وترك قطع من سرق ما يسرع إليه الفساد، وشهادة المرأة الواحدة فى الولادة. ولا قود إلا بالسيف، ولا جمعة إلا فى مصر جامع، ولا تقطع الأيدي فى الغزو، ولا يرث الكافر المسلم، ولا يوكل الطافى من

٢٣٧٠ - حدثنا أبو إسحاق الهروي إبراهيم بن عبدالله بن حاتم. ثنا عبدالله ابن الجارث المخزومي.. ثنا سيف بن سليمان المكي.....

السمك، ويحرم كل ذى ناب من السباع، ومخلب من الطير، ولا يقتل الوالد بالولد، ولا يرث القاتل من القاتل، وغير ذلك من الأمثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب.

وأجابوا بأن الأحاديث الواردة في هذه المواضع المذكورة أحاديث شهيدة، فوجب العمل بها لشهرتها، فيقال لهم: وأحاديث القضاء بالشاهد واليمين رواها عن رسول الله ﷺ نيف وعشرون نفساً، وفيها ما هو صحيح، فأى شهرة على هذه الشهرة. قال الشافعي: القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لا يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه. يعنى والمخالف لذلك لا يقول بالمفهوم أصلاً، فضلاً عن مفهوم العدد، كذا في النيل (٣٢١/٨).

قلت: جميع ما أورده المانعون من الحكم بشاهد ويمين غير نافع في سوق المناظرة عند من له أدنى إلمام بالمعارف العلمية وأقل نصيب من إنصاف، فالحق أن أحاديث العمل بشاهد ويمين زيادة على ما دل عليه قوله تعالى: (واستشهدوا شهيدين)، الآية. وعلى ما دل عليه قوله ﷺ: "شاهدك أو يمينه" غير منافية للأصل لقبولها متحتم. وغاية ما يقال على فرض التعارض وإن كان فرضاً فاسداً أن الآية والحديث المذكورين يدلان بمفهوم العدد على عدم قبول الشاهد واليمين، والحكم بمجردهما. وهذا المفهوم المردود عند أكثر أهل الأصول لا يعارض المنطوق، وهو ما ورد في العمل بشاهد ويمين على أنه يقال العمل بشهادة المرأتين مع الرجل مخالف لمفهوم حديث "شاهدك أو يمينه" فإن قالوا: قدمنا على هذا المفهوم منطوق الآية الكريمة. قلنا: ونحن قدمنا على ذلك المفهوم منطوق أحاديث الباب هذا على فرض أن الخصم يعمل بمفهوم العدد فإن كان لا يعمل به أصلاً فالحجة عليه أوضح وأتم. والحديث أخرجه أيضاً مالك في الأقضية، والترمذي في الأحكام، والبيهقي في الكبرى (١٧٠/١٠) وفي المعرفة (٤٠٥/٧) وابن الجارود (٣٣٦) والطحاوي (١٤٤/٤) وأحمد (٣٠٥/٣) والشافعي في المسند (١٧٩/٢) والمسند الجامع (١٩٢/٤) بعضهم مراسلاً وبعضهم موصولاً، عن جابر رضى الله عنه.

قلت: والموصول أصح. ومنتنه صحيح.

٢٣٧٠ - ((سيف بن سليمان)) أو ابن أبي سليمان، المخزومي. وثقه أحمد وأبوداود. وقال يحيى بن



أخبرني قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس؛ قال: قضى رسول الله ﷺ بالشاهد واليمين.

٢٢٧١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون. أنبأنا جويرية بن أسماء. ثنا عبد الله بن يزيد مولى المنبث، عن رجل من أهل مصر، عن سرق.....

سعيد: كان عندنا ثبًا، مما يصدق ويحفظ، وقال أبو زرعة: ثبت. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال النسائي: ثقة، ثبت. وقال ابن عدى: حديثه ليس بالكثير، وأرجو أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، ثبت، رمى بالقدر، سكن البصرة أخيراً، من السادسة.

((قيس بن سعد)) المكي. وثقه أحمد وأبو زرعة ويعقوب بن شيبة وأبوداود. وقال ابن معين: ليس به بأس. وقال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة.

((قضى رسول الله ﷺ بالشاهد واليمين)) والحديث فيه أيضاً دليل على أن المدعى إذا أقام شاهداً وعجز عن تقديم شاهد آخر حلف مع شاهده، يقضى الإمام له بشاهد ويمينه.

والحديث أخرجه أيضاً مسلم وأبوداود في الأفضية، والنسائي في الكبرى في القضاء، والبخاري (١٠٢/١٠) والبيهقي في الكبرى (١٦٧/١٠) وفي الصغير (١٥٩/٤) وفي المعرفة (٤٠٠/٧) والدارقطني (٢١٤/٤) وابن الجارود (٣٣٥) والطحاوي في معاني الآثار (٢٨٠/٢) والطحاوي في مشكل الآثار (١٤٤/٤) وأحمد (٢٤٨/١) وأبو يعلى (٣٩٠/٤) والشافعي في المسند (١٧٨/٢) وفي الأم (٢٥٤/٦) وابن عدى في الكامل (١٨٧/٢) والمسند الجامع (٢٧٩/٩) قال النسائي: إسناده جيد، وقال البزار: في الباب أحاديث حسان وأصحها حديث ابن عباس. وقال ابن عبد البر: لا مطعن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل العلم في صحته.

٢٢٧١ - ((عبد الله بن يزيد)) المدني. قال الدارقطني: يعتبر به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الثالثة.

((عن سرق)) بالضم وتشديد الراء، وصبوب العسكري تخفيفها، ابن أسد، الجهني. وقيل: غير ذلك في نسبه، صحابي، سكن مصر، ثم الإسكندرية. قيل: كان اسمه الحُباب، فسَمَّاه رسول الله ﷺ، لأنه ابتاع من رجل من أهل البادية راحلتين كان قدم بهما المدينة، فأخذهما ثم تغيب عنه فأخذه، فأتى

أن النبي ﷺ أجاز شهادة الرجل ويمين الطالب.

### (٣٢) باب شهادة الزور

٢٣٧٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا محمد بن عبيد. ثنا سفيان العصفري، عن أبيه، عن حبيب بن النعمان الأسدي، عن خريم بن فاتك الأسدي؛ قال: .....

به النبي ﷺ فقال: "أنت سُرِّق" وكان يقول: سماني رسول الله ﷺ سرق، فلا أحب أن أدعى بغيره، كذا في التهذيب (٢١٦/١٠).

((أجاز شهادة الرجل ويمين الطالب)) والحديث فيه أيضا دليل على جواز القضاء بشاهد ويمين. قلت: ليس لسرق عند ابن ماجه سوى هذا الحديث، وليس له شيء في الخمسة الأصول، وإسناد حديثه ضعيف لجهالة تابعيه. رواه صخر بن جويرة عن يزيد مولى المنبعث، عن رجل من أهل مصر، عن سرق. ورواه مسدد في مسنده عن جويرة بن أسماء به، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده هكذا، رواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق سهل بن بكار ثنا جويرة فذكره بلفظه "قضى رسول الله ﷺ يمين وشاهد". وقال: تابعه مسدد عن جويرة هكذا، وله شاهد في صحيح مسلم وغيره من حديث ابن عباس ورواه أصحاب السنن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (١٩٨/٧) والميزي في التهذيب (٢١٦/١٠) والمسند الجامع (٤٦/٦) عن سرق رضي الله عنه، وهو صحيح بما قبله.

### ٣٢ - باب شهادة الزور

٢٣٧٢ - ((محمد بن عبيد)) بغير إضافة، ابن أبي أمية، الطنافسي، الكوفي، الأحذب. تقدمت ترجمته برقم (٧٦).

((سفيان)) بن زياد. ويقال: ابن دينار، أبو الوراق، الأحمرى، أو الأسدي، كوفي. وثقه ابن معين. وأبو زرعة وأبو حاتم. وقال الحافظ: ثقة من السادسة.

((عن أبيه)) زياد العصفري. قال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((حبيب بن النعمان الأسدي)) قال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((خريم بن فاتك)) أبي يحيى، وهو خريم بن الأخرم بن شداد بن عمرو ابن فاتك. نسب لحد،

صلى النبي ﷺ الصبح فلما انصرف قام قائماً فقال: "عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله ثلاث مرات ثم تلا هذه الآية: ﴿وَأَجْتَبُوا قَوْلَ الزُّورِ حُنْفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾.

٢٣٧٣ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا محمد بن الفرات، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر؛ قال:

قال رسول الله ﷺ: .....

جده صحابى شهد الحديبية، ولم يصح أنه شهد بدرًا، مات بالرقّة في خلافة معاوية.

((فلما انصرف)) عن الصلاة ((قام قائماً)) أى وقف حال كونه قائماً أو قام قياماً. قال الطيبي فى شرح المشكاة (٢٥٧/٧) هو اسم الفاعل أقيم مقام المصدر، وقد تقرر فى علم المعانى أن فى المعدول عن الظاهر لأبد من نكته، فإذا وضع المصدر موضع اسم الفاعل نظر إلى أن المعنى تجسم وانقلب ذاتاً، وعكسه فى عكسه، وكان قيامه ﷺ صار قائماً على الإسناد المجازى، كقولهم نهاره صائم وليله قائم، وذلك يدل على عظم الشأن ما قام له وتجلد وتشمر بسببه. ((عدلت)) على بناء المفعول، مخففاً، أى جعلت عديلة له لفظاً لما بينهما من المناسبة معنى، وذلك لأن الإشراك من باب الشهادة بالعبادة لغير أهلها فهى شهادة بالزور كالشهادة بالمال لغير أهله (س).

قال الطيبي: وإنما ساوى قول الزور الشرك، لأن الشرك من باب الزور فإن المشرك زاعم أن الوثن

يحق العبادة.

((ثلاث مرات)) أى قاله ثلاث مرات، ((ثم تلا)) استشهدا، ((واجتنبوا قول الزور)) أى قول

الكذب الشامل لشهادة الزور.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود فى الأفضية، والترمذى فى الشهادات، وابن أبى شيبة (٢٥٧/٧) وأحمد (١٧٨/٤) والطبرانى فى الكبير (٢٤٨/٤) والعقلى (٤٣٤/٣). عن حبيب بن النعمان، الأسدى، عن حريم بن فاتك، الأسدى رضى الله عنه. وسنده ضعيف لجهالة تابعيه.

٢٣٧٣ - ((محمد بن الفرات)) التيمى، أو الحرمى، أبو على، الكوفى. قال البخارى: منكر الحديث.

وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال النسائى وأبو الفتح الأزدى: متروك الحديث. وقال فى

موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، يروى عن

أبى إسحاق أحاديث منكورة. وقال ابن عدى: والضعف بين على ما يرويه عن روى عنه. وقال

الحافظ: كذبوه، من الثامنة.

"لن تزول قدما شاهد الزور حتى يوجب الله له النار".

((لن تزول قدما شاهد الزور)) عند موقف الحساب أو في الحكم.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، محمد بن الفرات أبو علي الكوفي متفق على ضعفه، وكذبه الإمام أحمد، ورواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد والطبراني في الأوسط، ورواه ابن عدي في الكامل من طريق عاصم بن علي عن محمد بن الفرات، فذكره وسياقه أتم ورواه البيهقي في سننه الكبرى عن أبي سعد الماطي عن ابن عدي، فذكره، ورواه أبو يعلى الموصلي، ثنا أبو معمر ثنا محمد بن الفرات، فذكره وسياقه أتم، كما أفردته في زوائد المسانيد العشرة، وله شاهد من حديث خريم بن فاتك رواه أبو داود وابن ماجه في سننهما.

والحديث أخرجه أيضا العقيلي في الضعفاء، والميزي في التهذيب (٢٧١/٢١) والمسند الجامع (٥٢٢/١٠) وقال الحاكم: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وأقره المنذرى في الترغيب (١٢٦/٣) وكل ذلك من إهمال التحقيق والاستسلام للتقليد، وإلا فكيف يمكن للمحقق أن يصحح مثل هذا الإسناد ومحمد بن الفرات ضعيف بالاتفاق، بل هو وإه جدا. قال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن عمار: كذاب. وقال البخاري: منكر الحديث، رماه أحمد بالكذب. وقال أبو داود: روى عن محارب أحاديث موضوعة، منها عن ابن عمر في شاهد الزور كما في التهذيب، والذهبي نفسه أورده في الميزان من أجل هذه النصوص وساق له الحديث.

والحديث أخرجه أيضا السيوطي في "الجامع الصغير" من رواية ابن ماجه وحده ورمز له بالصحة واغتربه مؤلف "التاج الجامع للأصول الستة" الشيخ منصور علي واصف. فقال: (٦٧/٤): رواه ابن ماجه بسند صحيح وأما المناوي فبيّض له في شرحه ولم يتكلم عليه بشيء خلافا لعادته، فاقضى ذلك كله هذا البحث والتحقيق.

ثم إن الحديث ليس عند الطبراني في الأوسط من هذه الطريق كما يوهمه كلام البوصيري، ولا بهذا اللفظ بل هو عنده من طريق أخرى وبلغ آخر، كذا في الضعيفة (٤١٦/٣) للشيخ الألباني.

**(٢٢) باب شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض**

٢٢٧٤ - حدثنا محمد بن طريف . ثنا أبو خالدة الأحمر ، عن مجالد ، عن عامر ، عن جابر بن عبد الله ؛ أن رسول الله ﷺ أجاز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض .

**٢٢ - باب شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض**

٢٢٧٤ - ((أجاز شهادة أهل الكتاب)) وإن اختلفا ملة ، كاليهود والنصارى . وخصص صاحب الدر خمس مسائل على ما فى الأشباه وتبطل بإسلامه قبل القضاء ، وكذا بعده لو بعقوبة كقود بحر ، كذا فى إنجاح الحاجة .

قال البوصيرى : هذا إسناد ضعيف من أجل مجالد بن سعيد رواه البيهقى فى سننه الكبرى من طريق محمد بن طريف فذكره بإسناده و متنه وقال : هكذا رواه أبو خالدة الأحمر عن مجالد ، وهو مما أخطأ فيه ، وإنما رواه غيره عن مجالد عن الشعبي عن شريح من قوله ، وحكمه غير مرفوع . ثم أخرجه البيهقى من طريق الدارقطنى وهذا فى سننه (١٠/١٦٦) من طريق عبد الواحد ، قال : مجالد أيدى عن الشعبي . قال : كان شريح يجيز شهادة كل ملة على ما أتى ، ولا يجوز شهادة اليهودى على النصرانى ولا النصرانى على اليهودى ، إلا المسلمين ، فإنه كان يجيز شهادتهم على الملل كلها . والحديث أخرجه أيضا أبوداود فى الحدود والبيهقى فى الصغير (٤/١٥٨) والمسند الجامع (٤/١٩٢) عن عامر ، عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه . بإسناد ضعيف .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (١٤) كتاب الهبات

### (١) باب الرجل ينحل ولده

٢٣٧٥ - حدثنا أبو بشر بكر بن خلف . ثنا يزيد بن زريع ، عن داود بن أبي هند ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير ؛ قال : انطلق به أبوه يحمله إلى النبي ﷺ فقال اشهد أني قد نحلته النعمان من مالي كذا وكذا . قال : " فكل بنيك نحلته مثل الذي نحلته النعمان " . قال : لا ، قال : " فأشهد على هذا غيري " .

## (١٤) كتاب الهبات

### ١ - باب الرجل ينحل ولده

٢٣٧٥ - ((قوله يحمله إلى النبي ﷺ)) ولا بن حبان " فأخذ بيدي وأنا غلام " وجمع بينهما بأنه أخذ بيده فمشى معه بعض الطريق وحمله في بعضها لضعف سنه أو غير عن استتباعه إياه بالحمل ((قد نَحَلْتُ)) بفتح النون والمهملة وإسكان اللام أى أعطيت . قال فى النهاية: النحل العطية والهبة، ابتداء من غير عوض ولا استحقاق . ((فأشهد على هذا غيري)) من الإشهاد، كناية عن تركه . وقيل من خصائصه ﷺ أن لا يشهد على جور . قلت: هذا بالعموم أشبه، فقد جاء اللعن فى شاهد الزور، ومعنى الحديث قد تقدم على وجه آخر (س).

قال ابن القيم فى تهذيب السنن (١٩٢/٥): قوله " أشهد على هذا غيري " ليس بإذن قطعاً، فإن رسول الله ﷺ لا يأذن فى الجور وفيما لا يصلح، وفى الباطل . فإنه قال: " إنى لا أشهد إلا على حق " . فدل ذلك على أن الذى فعله أبو النعمان لم يكن حقاً، فهو باطل قطعاً، فقوله إذاً " أشهد على هذا غيري " حجة فى التحريم، كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ وقوله ﷺ: " إذا لم تستحى فاصنع ما شئت " . أى الشهادة على هذا ليست من شأنى، ولا تنبغى لى، وإنما هى من شأن من يشهد على

قال : "أليس يسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟" قال : بلى ! قال : "فلا إذا".

٢٢٧٦ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن ومحمد بن النعمان بن بشير. أخبراه عن النعمان بن بشير أن أباه نحلته غلاما وأنه جاء إلى النبي ﷺ يشهده.....

الجرور والباطل وما لا يصلح، وهذا في غاية الوضوح. ((أليس يسرك)) أى يعجبك ويجعلك مسرورا، ((أن يكونوا)) أى أولادك جميعا، ((في البر سواء)) مستويين في الإحسان إليك وفي ترك العقوق عليك وفي الأدب والحرمة والتعظيم لديك. ((قال : بلى ! قال : فلا)) أى فلا تعط الغلام له وحده أو فلا تعط بعضهم أكثر من بعض، ((إذا)) بالتثنية، أى إذا كنت تريد ذلك.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في الهبة، وفي الأدب المفرد (٩٣)، ومسلم في الهبة، وأبو داود في البيوع والإجازات، والنسائي في أول كتاب النحل، والدارقطنى (٤٢/٣) وابن حبان (٥٠٤/١١) والبيهقى في الكبرى (١٧٦/٦) وفي الصغير (٣٤١/٢) وفي المعرفة (١٤/٥) وابن الجارود (٣٣٠) وعبد الرزاق (٩٧/٩) والطحاوى (٨٦/٤) وأحمد (٢٦٨/٤) والحميدى (٤١٠/٢) والطيالسى (١٠٧) من طرق، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير رضى الله عنه. وإسناده صحيح وانظر ما بعده.

٢٢٧٦ - ((محمد بن النعمان بن بشير)) الأنصارى، أبى سعيد. وثقه النسائى. وقال العجلي : مدنى، تابعى، ثقة. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((أن أباه نحلته غلاما)) كذا وقع فى أكثر الروايات أن العطية التى أعطها بشير بن سعد ابنه، كانت غلاما ولكن أخرج ابن حبان والطبرانى عن الشعبي أن النعمان خطب بالكوفة. فقال: إن والدى بشير بن سعد أتى النبى ﷺ فقال: إن عمرة بنت ربيعة نكحت بغلام، وإنى سميت النعمان وإنها أبت أن تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل مال، هولى، وأنها قالت أشهد النبى ﷺ. فقال له النبى ﷺ: "هل لك ولد غيره؟" قال: نعم. قال: "لا تُشهدنى إلا على عدل فإنى لا أشهد على جور". وراجع موارد الظمان كتاب أبرد الصلة (٥٠١) رقم (٢٠٤٦).

فهذا يدل على أن العطية كانت حديقة وقعت القصة فور ولادة النعمان ابن بشير وذكر الحافظ أن ابن حبان جمع بينه وبين رواية الباب بحمل الروايتين على تعدد القصة، ولكن ينكر عليه أنه يبعد أن ينسى بشير بن سعد مع جلد أمته الحكم فى المسألة حتى يعود إلى النبى ﷺ ويستشهده على العطية الثانية، بعد أن قال له فى الأولى: "لا أشهد على جور". ثم حكى الحافظ عدة أجوبة عن السلف عن

فقال: "أكل ولدك نحلته؟".....

هذا الاعتراض. ولكن ذكر في الأخير وجها من عنده هو أحسنها. فقال: عمرة لما استتعت من تربيته إلا أن يهب له شيئا يخصه به، وهبه الحديقة المذكورة تطيبا لخاطرها ثم بدا له فارتجعها لأنه لم يقبضها منه أحد غيره، فعاوده عمرة في ذلك فمطلها سنة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقة غلاما، ورضيت عمرة "بذلك" إلا أنها خشيت أن يرتجعه أيضا. فقالت له: أشهد على ذلك رسول الله ﷺ وتريد بذلك تثبيت العطية وإن تأمن من رجوعه فيها ويكون مجيئه إلى النبي ﷺ للإشهاد مرة واحدة وهي الأخيرة، وغاية ما فيه أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض. أو كان النعمان يقص بعض القصة تارة ويقص بعضها أخرى، فسمع كل ما رواه واقتصر عليه، والله أعلم، كذا في الفتح (١٥٦/٥).

((أكل ولدك نحلته؟)) فيه دليل على أن الأب ينبغي له أن يسوى بين أولاده في الهبة والعطايا، ثم اختلف العلماء هل يجب عليه أو يستحب؟ فقالت جماعة من الفقهاء: إن التسوية واجبة، وهو قول طاؤس وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وعروة وابن جريج والنخعي والشعبي وابن شبرمة وأحمد وإسحاق وعبدالله بن المبارك والبخاري وسائر أهل الظاهر. وقال آخرون: لا يجب عليه ذلك وإنما هو مستحب له، وخلافه مكروه وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ومحمد بن الحسن والثوري والليث بن سعد والقاسم بن عبد الرحمن ومحمد بن المنكدر وشريح وجابر ابن زيد والحسن بن صالح. وقال أبو يوسف: تجب التسوية إن قصد بالتفصيل الإضرار وإلا فهي مستحبة.

وقال الحسن البصري: يجب ذلك ديانة، ولا يجب قضاء، فإن فضل بعض الأولاد على بعض لم يجز في الديانة، وجاز في القضاء. هذا ملخص ما في فتح الباري (١٥٧/٥) والمغنى مع الشرح الكبير (٢٦٢/٦) وعمدة القاري (٢٧٠/٦).

استدل القائلون بالإيجاب بحديث النعمان بن بشير في الباب فإن رسول الله ﷺ أنكر على بشير بن سعد وأبي أن يكون شاهدا له، وسماه جورا، وأمره برد الهبة، وكل ذلك يدل على الوجوب. واستدل القائلون بالاستحباب بما أخرجه مالك في الأفضية من المؤطأ عن عائشة رضي الله عنها قالت: نحلني أبو بكر جاد عشرين وسقا من ماله بالغاية، فلما حضرته الوفاة قال: والله يا بنية: ما من الناس أحد أحب إلي غني بعدى منك ولا أعز علي فقرا بعدى منك وإني كنت نحلتك جاد



عشرين وسقا فلو كنت جدديته واختريته لكان ذلك وإنما هو اليوم مال الوارث وإنما هما أخواك وأختاك فاقسموه على كتاب الله.

وهذا ظاهر في أن الصديق رضى الله عنه فضل عائشة على سائر أولاده في الهبة ابتداء ، فلو كانت التسوية واجبا لما فضل سيدنا الصديق عائشة ولا قبلت هي منه.

واستدلوا أيضا بما أخرجه الطحاوى وغيره عن عمر بن الخطاب أنه نحل ابنه عاصما دون سائر ولده، ذكره الحافظ في الفتح (١١٥/٥) وسكت عليه. واستدلوا ثالثا بما أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار (٢٠٤/٢) عن صالح ابن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف "أن عبدالرحمن فضل بنى أم كلثوم بنحل قسمه بين ولده".

وأما حديث النعمان بن بشير فقد ذكر العلماء في الاعتذار عنه وجوها تبلغ إلى أكثر من عشرة، وقد استقصاها الحافظ في الفتح (٢١٤/٥) وتكلم في أكثرها، وأجاب أكثر الفقهاء عنه بأن نكير النبي ﷺ على بشير بن سعد إنما كان بطريق الكراهة، لا بطريق التحريم، ويدل على ذلك دلائل.

١- جاء في رواية مسلم وغيره عن الشعبي أنه ﷺ قال لبشير بن سعد "فأشهد على هذا غيري". وهو يدل على أن النبي ﷺ امتنع من شهادته لكراهة فيه، وإن كان ذلك حراما، لما أمره بإشهاد غيره عليه، وهذا كما قال ﷺ في جنازة مديون "صلوا على صاحبكم".

٢- قد وقع في طريق داود بن أبي هند عند مسلم "ثم قال: أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء؟ قال: بلى، قال: فلا إذا". وفي طريق ابن عون، قال: "أليس تريد منهم البر مثل ما تريد من ذا؟ قال: بلى، قال: فإني لا أشهد". وسياق هذه الروايات يدل على أن كراهة التفضيل بين الأولاد من باب ترك البر، ولا يدل ذلك على التحريم كما يظهر مقابله ببر الأولاد لوالدهم.

٣- إن هذه القصة رواها جابر أيضا ولفظها عند مسلم: قال: "فليس يصلح هذا وإنى لا أشهد إلا على حق". وذلك لا يدل إلا على الكراهة كما هو ظاهر.

٤- إن حديث جابر يدل بظاهره على أن الهبة لم تكن كملت بعد فإنه يقول قالت امرأة بشير: انحل ابني غلامك وأشهد لى رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ فقال: إن ابنة فلان سألتنى أن أنحل ابنتها غلامى وقالت: اشهد لى رسول الله ﷺ وأصرح منه ما أخرجه الطحاوى في شرح معاني

قال: لا، قال: "فأردده".

الآثار (٢٠٣/٢) من طريق الزهري عن حميد وابن النعمان عن النعمان ابن بشير. قال: نحلني أبي غلاما ثم مشى بي حتى أدخلني على النبي ﷺ فقال: "يا رسول الله إني نحلته ابني غلاما فإن أذنت أن أجزيه له أجزته" فإنه يدل على أن بشيرا كان قد وهبه موقوفة على إذن النبي ﷺ فأشاره رسول الله ﷺ بما هو الأصلح له.

- ٥- إن ما ذكرنا من آثار أبي بكر وعمر وعبدالرحمن بن عوف يدل على أن الصحابة لم يفهموا التحريم من قصة النعمان بن بشير وإن عمل الصحابة مما يعين مراد الشارع عليه السلام.
- ٦- قد انعقد الإجماع على جواز إعطاء الرجل ماله لغير ولده فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم، ذكره ابن عبدالبر وتعقبه الحافظ في الفتح (٢١٥/٥) بأنه قياس مع وجود النص.

((فأردده)) استدلل به القائلون بتحريم التفاضل على أن مثل هذه الهبة باطل. ولذلك أمر رسول الله ﷺ برده. وروى عن أحمد أنها تصح ولكن يجب فيها الرجوع، وهو ظاهر ما في المغنى والشرح الكبير (٢٦٢/٦) ولفظ المغنى: "ووجب عليه التسوية بأحد الأمرين: إما رد ما فضل به البعض وإما إتمام نصيب ذلك". قال الإمام الترمذي: قال بعضهم يسوى بين ولده في النحل والعطية الذكر والأنثى سواء، وهو قول سفيان الثوري، انتهى. قال الحافظ في الفتح (٢١٤/٥): اختلفوا في صفة التسوية، فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وبعض الشافعية والمالكية: العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث، واحتجوا بأنه حظها من ذلك المال لو أبقاه الواهب في يده حتى مات. وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والأنثى، وظاهر الأمر بالتسوية يشهد لهم. واستأنسوا بحديث ابن عباس رفعه: "سوا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء". أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه وإسناده حسن.

والحديث أخرجه أيضا مالك في الأفضية، والبخاري ومسلم في الهبة، والترمذي في الأحكام، والنسائي في أول كتاب النحل، والدارقطني (٤٢/٣) والبيهقي في الكبرى (١٧٦/٦) وفي المعرفة (١٢/٥) وفي الصغير (٣٤٢/٢) والبقوي في شرح السنة (٢٩٦/٨) وابن الجارود (٣٣٠) وابن أبي شيبة (٢٢٠/١١) وعبدالرزاق (٩٦/٩) والطحاوي (٨٤/٤) وأحمد (٢٦٨/٤) والحميدي (٤١١/٢) والمسند

## (٢) باب من أعطى ولده ثم رجع فيه

٢٢٧٧ - حدثنا محمد بن بشار وأبو بكر بن خلاد الباهلي. قالوا: ثنا ابن أبي عدي، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن طاوس، عن ابن عباس وابن عمر، يرفعان الحديث إلى النبي ﷺ قال: "لا يحل للرجل أن يعطي العطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده".

الجامع (٥١٣/١٥) من طرق، عن الزهري، عن محمد بن النعمان وحמיד بن بشير، عن النعمان رضى الله عنه. قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح، وانظر ما قبله.

## ٢ - باب من أعطى ولده ثم رجع فيه

٢٢٧٧ - ((لا يحل للرجل ... إلخ)) ذكر النوى وغيره: أن نفى الحل ليس بصريح في إفادة الحرمة، لأن الحل هو استواء الطرفين. فالمكروه يصدق عليه أنه ليس بحلال، وعلى هذا فالحديث يحتمل الحرمة والكراهة. وأما قوله "إلا الوالد" يحمله من لا يجوز الرجوع للوالد على أنه يجوز للوالد أن يأخذه منه ويصرفه في نفقته عند الحاجة كسائر أمواله.

قال البغوى في شرح السنة (٢٩٩/٨): فيه دليل على أن الوالد إذا وهب لولده شيئا وسلم إليه، جاز له الرجوع فيه. وكذلك الأمهات والأجداد، فأما غير الوالدين فلا رجوع لهم فيما وهبوا وسلموا لقوله ﷺ "العائد في هبته كالعائد في قبته" وهو قول الشافعى، غير أن الأولى أن لا يرجع إلا عن غرض ومقصود، مثل أن يريد التسوية بين الأولاد أو إبداله بما هو أنفع للولد. وذهب قوم إلى أنه لا رجوع له فيما وهب لولده ولا لأحد من ذوى محارمه. وله أن يرجع فيما وهب للأحاديث ما لم يثب عليه، يروى ذلك عن عمر وهو قول الثورى وأصحاب الرأى. وجوز مالك الرجوع فى الهبة على الإطلاق إذا لم يكن الموهوب قد تغير عن حاله. وقالوا جميعا: لا يرجع أحد الزوجين فيما وهب لصاحبه.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى البيوع والإجازات، والترمذى فى البيوع، والنسائى فى الهبة، والبيهقى فى الكبرى (١٧٩/٦) وفى الصغير (٣٤٣/٢) وفى المعرفة (١٦/٥) وابن جبان (٥٢٤/١١) والدارقطنى (٤٢/٣) وابن الجارود (٣٣١) والحاكم (٤٦/٢) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٧٩/١٢) وأحمد (٢٧/٢) والمسند الجامع (٢٤٧/٩) وأبو يعلى (١٠٥/٥) والطبرانى فى الكبير (٣٩٦/١٢) قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد. قال لا

٢٣٧٨ - حدثنا جميل بن الحسن . ثنا عبد الأعلى . ثنا سعيد ، عن عامر الأحول ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ أن نبي الله ﷺ ؛ قال : " لا يرجع أحدكم في هبته إلا الوالد من ولده " .

### (٣) باب العمري

أعلم خلافا في عدالة عمرو بن شعيب إنما اختلفوا في سماع أبيه عن جده . ووافقته الذهبي . قلت : وهو كما قالوا .

٢٣٧٨ - ومضى شرحه في الحديث السابق .

والحديث أخرجه أيضا النسائي في الهبة والبيهقي في الكبرى (١٧٩/٦) وأحمد (١٨٢/٢) والمسند الجامع (١٣٠/١١) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رضى الله عنه . وإسناده صحيح .

### ٣ - باب العمري

العمري - بضم العين المهملة وسكون الميم ، مع القصر - قال الحافظ في الفتح : وحكى ضم الميم مع ضم أوله ، وحكى فتح أوله مع السكون ، انتهى . قال في النهاية : يقال أعمرته الدار عمري ، أى جعلتها له يسكنها مدة عمره ، فإذا مات عاد إلى ، وكذا كانوا يفعلون في الجاهلية ، فأبطل ذلك وأعلمهم أن من أعمر شيئا أو أرقبه في حياته فهو لورثته من بعده . وقد تعاضدت الروايات على ذلك . والفقهاء فيها مختلفون ، فمنهم من يعمل بظاهر الحديث ويجعلها تملিকা ومنهم من يجعلها كالعارية ، ويتأول الحديث .

قلت : الجمهور على أن العمري إذا وقعت كانت ملكا للآخذ ولا ترجع إلى الأول إلا إن صرح باشتراط ذلك . ثم اختلفوا إلى ما يتوجه التملك . فالجمهور على أنه يتوجه إلى الرقبة كسائر الهبات ، حتى لو كان المعمر عبدا فأعتقه الموهوب له نفذ ، بخلاف الواهب . وقيل : يتوجه إلى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك والشافعي في القديم ، وهل يسلك به مسلك العارية أو الوقف ، روايتان عند المالكية وعن الحنفية التملك في العمري يتوجه إلى المرقبة وفي الرقبي إلى المنفعة ، وعنهم أنها باطلة . كذا ذكر الحافظ .

قلت : ما ذهب إليه الجمهور هو الظاهر .

٢٢٧٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا عمرى، فمن أعمار شيئا فهو له".  
٢٢٨٠ - حدثنا محمد بن زريح. أنبأنا الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن جابر؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من أعمار رجلا عمرى له ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها فهي لمن أعمار ولعقبه".

٢٢٧٩ - ((لا عمرى)) هي كحبلى، اسم من أعمارتك الدار أى جعلت سكنها لك مدة عمرك. قالوا: هي على ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يقول أعمارتك هذه الدار فإذا مت فهو لورثتك، ولا خلاف لأحد في أنه هبة. وثانيها: أن يقول أعمارتك إياها مطلقا. والثالث: أن يضم إليه "فإذا مت عادت إلى" وفيهما خلاف. لكن مذهب الحنفية. والصحيح من مذهب الشافعى الجواز، وبطلان الشرط لإطلاق الأحاديث ومعنى لا عمرى أنه لا يليق بالمصلحة (س). ((فمن أعمار)) على بناء المفعول.

قال البوصيرى: إسناده صحيح رجاله ثقات. رواه أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة مختصراً على قوله العمرى جائزة. وله شاهد من حديث جابر رواه الأئمة الستة، رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه من حديث زيد بن ثابت.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الهبة، ومسلم فى الهبات، وأبو داود فى البيوع، والنسائى فى المحتبى فى العمرى، وفى الكبرى (١٣٤/٤) وابن حبان (٥٣٣/١١) والبيهقى فى الكبرى (١٧٤/٦) وفى الصغير (٣٤٠/٢) وابن أبى شيبة (١٤٣/٧) والبغوى (٢٩١/٨) وابن الجارود (٣٢٨) والطحاوى فى مشكل الآثار (٩٢/٤) وأحمد (٣٤٧/٢) والطيالسى (٣٢٢) بعضهم من طريق عن محمد ابن عمرو به، وبعضهم من طريق عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير ابن نهيك، عن أبى هريرة رضى الله عنه بلفظ "العمرى جائزة". وإسناده صحيح كما قال البوصيرى.

٢٢٨٠ - ((من أعمار)) قال النووى: وإما عَقِب الرجل فبكسر القاف، ويجوز إسكانها مع فتح العين وكسرها، وهم أولاد الإنسان ما يتناسلوا.

وقال الحافظ فى الفتح (٢٣٩/٥) بعد ذكر روايات العمرى المختلفة: ما لفظه فيجتمع من هذه الروايات ثلاثة أحوال؛ أحدها: أن يقول هي لك ولعقبك، فهذا صريح فى أنها للموهور له ولعقبه. ثانيها: أن يقول: "هي لك ما عشت فإذا مت رجعت إلى" فذه عارية مؤقتة وهي صحيحة فإذا مات

٢٢٨١ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن حجر المدري ، عن زيد بن ثابت ؛ أن النبي ﷺ جعل العمرى للوارث .

رجعت إلى الذي أعطى قد بينت هذه والتي قبلها رواية الزهري وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية . والأصح عند أكثرهم لا ترجع إلى الواهب واحتجوا بأنه شرط فاسد ملغى . ثالثها : أن يقول أعمرتكها ويطلق ، فرواية أبي الزبير هذه (يعنى بها ما رواه مسلم عنه عن جابر . قال جعل الأنصار يعمرّون المهاجرين . فقال النبي ﷺ : "أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعمر عمرى فهى للذى أعمرها حيا وميتا ولعقبه ." ) تدل على أن حكمها حكم الأول وأنها لا ترجع إلى الواهب وهو قول الشافعي في الحديد والجمهور . وقال في القديم : العقد باطل من أصله وعنه كقول مالك وقيل : القديم عن الشافعي كالجديد . وقد روى النسائي أن قتادة حكى أن سليمان بن هشام بن عبد الملك سأل الفقهاء عن هذه المسألة أعنى صورة الإطلاق ، فذكر له قتادة عن الحسن وغيره أنها جائزة . وذكر له حديث أبي هريرة ، بذلك . قال وذكر له عن عطاء عن جابر ، عن النبي ﷺ مثل ذلك . قال : فقال الزهري إنما العمرى أى الجائزة إذا أعمر له ولعقبه من بعده ، فإذا لم يجعل عقبه من بعده كان للذى يجعل شرطه . قال قتادة : واحتج الزهري بأن الخلفاء لا يقضون بها . فقال عطاء : قضى بها عبد الملك بن مروان .

والحديث أخرجه أيضا مالك في الأفضية ، والبخارى في الهبة ، ومسلم في الهبات ، وأبوداود في البيوع والإجازات ، والترمذى في الأحكام ، والنسائي في المحتبى فى العمرى ، وفى الكبرى (١٣٢/٤) وابن حبان (٥٣٨/١١) والبيهقى فى الكبرى (١٧٢/٦) وفى الصغير (٣٣٩/٢) والبغوى (٢٩١/٨) وابن الجارود (٣٢٩) وعبدالرزاق (١٩٢/٩) والطحاوى (٩٢/٤) وأحمد (٣٩٣/٣) وأبويعلی (٧١/٤) والمسند الجامع (١٧٤/٤) عن أبي سلمة ، عن جابر رضى الله عنه . قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

٢٢٨١ - ((حجر)) - بضم الحاء المهملة ، وسكون الجيم ، وبالراء - هو ابن قيس ، الهمداني ، الحجورى . وثقه العجلي وابن حبان والذهبي . وقال الحافظ : ثقة ، من الثالثة .

والحديث أخرجه أيضا أبوداود فى البيوع والإجازات ، والنسائي فى المحتبى فى الرقبى ، وفى الكبرى (١٢٨/٤) وابن حبان (٥٣٥/١١) وعبدالرزاق (١٨٦/٩) وابن أبى شيبة (١٣٧/٧) والبيهقى فى الكبرى (١٧٤/٦) وفى الصغير (٣٤١/٢) وفى المعرفة (١٠/٥) والطحاوى شرح معانى الآثار (٩١/٤)

### (٤) باب الرُقْبِي

٢٢٨٢ - حدثنا إسحاق بن منصور. أنبأنا عبدالرزاق. أنبأنا ابن جريج، عن عطاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا رُقْبِي، فمن أرقب شيئاً فهو له حياته ومماته". قال: والرُقْبِي أن يقول هو للآخر مني ومنك موتاً.

وأحمد (١٨٢/٥) والحميدى (١٩٥/١) والطبرانى فى الكبير (١٧٩/٥). عن حجرى المدرى، عن زيد بن ثابت رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

### ٤ - باب الرُقْبِي

٢٢٨٢ - ((لا رُقْبِي)) على وزن العُمْرَى، وصورتها أن يقول جعلت هذه الدار لك سكنى، فإن مت قبلك فهى لك وإن مت قبلى عادت إلى، من المراقبة. لأن كل منهما يراقب موت صاحبه، فهذا الحديث فيه نهى عن الرُقْبِي، وعلله بأنها لمن أرقب على بناء المفعول، أى فلا تضيعوا أموالكم ولا تخرجوها من أملاككم، فالنهى بمعنى أنه لا يليق بالمصلحة كما سبق فى العمرى (س).

قال القارى فى المرقاة: الرُقْبِي لا تصح عند أبى حنيفة ومحمد، وتصح عند أبى يوسف رحمهم الله. وقال الحافظ فى الفتح (٢٤٠/٥): العمرى والرُقْبِي أنهما متحدتا المعنى، وهو قول الجمهور ومنع الرُقْبِي مالك وأبو حنيفة ومحمد ووافق أبو يوسف الجمهور. وقد روى النسائى بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفاً، العمرى والرُقْبِي سواء، انتهى. وقال الإمام الترمذى: قال أحمد وإسحاق الرُقْبِي مثل العمرى، انتهى. وهو قول الجمهور وهو الظاهر يدل عليه حديث الباب. وفى الباب أحاديث ذكرها الزيلعى فى نصب الراية فى باب الرجوع فى الهبة.

والحديث أخرجه أيضاً النسائى فى الرُقْبِي وابن الجارود (٣٣٠) والبيهقى (١٧٤/٦) وأحمد (٢٦/٢) والمسند الجامع (٤٩٢/١٠) عن عطاء، عن حبيب بن أبى ثابت، عن ابن عمر رضى الله عنه. قال النسائى: لم يسمعه منه يعنى أن حبيب بن أبى ثابت لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر، ولكن أخرجه النسائى (٢٧٤/٦) من طريق وكيع، عن يزيد بن زياد بن أبى الجعد، عن حبيب بن أبى ثابت. قال: سمعت ابن عمر يقول: نهى رسول الله ﷺ عن الرُقْبِي. وقال: "من أرقب رُقْبِي فهو له". وهذا سند صحيح، وفيه تصريح حبيب بالسماع من ابن عمر، فصح الحديث. والحمد لله.

٢٢٨٢ - حدثنا عمرو بن رافع. ثنا هشيم. ح وحدثنا علي بن محمد. ثنا أبو معاوية. قالوا: ثنا داود، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "العمري جائزة لمن أعمارها، والرقي جائزة لمن أرقبها".

### (٥) باب الرجوع في الهبة

٢٢٨٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو أسامة، عن عوف، عن خلاص، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن مثل الذي يعود في عطيته كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قاء ثم عاد في قيئه فأكله".

٢٢٨٢ - ((العمرة جائزة)) لمن أُعْمِرَ له، ((لمن أعمارها)) على بناء المفعول، وكذا لمن أرقبها. ((والرقي جائزة لأهلها)) أى لمن أرقب له، وروى النسائي عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ "العمري لمن أعمارها والرقي لمن أرقبها والعائد في هبته كالعائد في قيئه".

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الهبة، ومسلم في الهبات، وأبو داود في البيوع، والترمذي في الأحكام، والنسائي في الرقي، وابن حبان (٥٣٠/١١) والبيهقي (١٧٥/٦) وابن الجارود (٣٢٩) وعبد الرزاق (١٨٦/٩) والطحاوي (٩٢/٤) وأحمد (٣٠٣/٣) وأبو يعلى (٣٦٦/٣) والطيالسي (٢٤٠) والمسند الجامع (١٧٩/٤) عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، وإسناده صحيح. قال الترمذي: هذا حديث حسن.

### ٥ - باب الرجوع في الهبة

٢٢٨٤ - ((ثم عاد في قيئه)) قيل: هو تحريم للرجوع. وقيل: تقييح وتشيع لأنه شبهه بكلب يعود في قيئه، وعود الكلب في قيئه لا يوصف بحرمة.

قلت: في الحديث دلالة على تحريم الرجوع في الهبة وهو مذهب جماهير العلماء؛ وبوب البخاري "باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته" وقد استثنى الجمهور بما تقدم عن الهبة للولد ونحوه، وذهبت الهاديوية وأبو حنيفة إلى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة، إلا الهبة لذي رحم. قالوا: والحديث المراد به التغليظ في الكراهة. قال الطحاوي: قوله "كالعائد في هبته" وإن اقتضى التحريم لكن الزيادة في الرواية الأخرى وهي قوله "كالكلب" يدل على التحريم لأن الكلب



٢٢٨٥ - حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن المثنى . قالوا : ثنا محمد بن جعفر . ثنا شعبة ؛ قال : سمعت قتادة يحدث عن سعيد بن المسيب ، عن ابن عباس ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "العائد في هبته كالعائد في قيئه" .

٢٢٨٦ - حدثنا أحمد بن عبد الله بن يوسف العرعري . ثنا يزيد بن أبي حكيم . .....

غير متعبد . فالقئ ليس حراما عليه ، والمراد التنزه عن فعل يشبه فعل الكلب . وتعقب باستبعاد التأويل ومنافرة سياق الحديث له وعرف الشارع في مثل هذه العبارة الزجر الشديد كما ورد النهي في الصلاة عن إلقاء الكلب ونقر الغراب والتفات الثعلب ونحوه ، ولا يفهم من المقام إلا التحريم ، والتأويل البعيد لا يلتفت إليه .

قال البوصيري : هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع . قال الإمام أحمد بن حنبل وغيره : خلاص بن عمرو الهجري لم يسمع من أبي هريرة شيئا .

قلت : وله شاهد من حديث ابن عمر ، رواه الشيخان رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

والحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة (٤٧٧/٦) والطحاوي في معاني الآثار (٧٨/٤) وأحمد (٤٣٠/٢) وإسحاق بن راهويه (٤٣٠/١) والمسند الجامع (٣٢٩/١٧) وابن عدى في الكامل (٢٥٢/٧) عن خلاص ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وإسناده صحيح .

٢٢٨٥ - وقد تقدم شرحه في الحديث السابق .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الهبة ، ومسلم في الهبات ، وأبو داود والترمذي في البيوع ، والنسائي في الهبة ، والبيهقي في الكبرى (١٨٠/٦) وفي المعرفة (١٧/٥) وابن حبان (٥٢٢/١١) والبغوي في شرح السنة (٢٩٤/٨) وابن أبي شيبة (٤٧٨/٦) وابن الجارود (٣٣١) والطحاوي (٢٣٩/٢) وأحمد (٢٨٠/١) والطيالسي (٣٤٤) والطبراني في الكبير (٣٥٢/١٠) وفي الصغير (١١٤/٢) وأبو نعيم في الحلية (١٤٥/٦) والحطيب (٣٨٥/٧) عن سعيد بن المسيب ، عن ابن عباس رضي الله عنه . وسيأتي هذا الحديث أيضا برقم (٢٣٩١) . وإسناده صحيح .

٢٢٨٦ - ((أحمد بن عبد الله بن يوسف العرعري)) بمهمات . قال الحافظ : مستور ، من الحادية عشرة .

((يزيد بن أبي حكيم)) العدني ، أبو عبد الله . قال أبو داود : لا بأس به . وذكره ابن حبان في القات .

ثنا العمرى، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: "العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه".

### (٦) باب من وهب هبة رجاء ثوابها

٢٢٨٧ - حدثنا علي بن محمد ومحمد بن إسماعيل. قالوا: ثنا وكيع. ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية الأنصاري، عن عمرو بن دينار، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الرجل أحق بهبته ما لم يثب منها".

وقال: مستقيم الحديث. وقال الحافظ: صدوق، من التاسعة.

((العمرى)) اسمه عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبدالرحمن، العمرى، المدني. تقدم ترجمته برقم (٦١٢).

والحديث فيه أيضا دليل على تحريم الرجوع في الهبة.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٤٩٠/١٠) عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر رضى الله عنه، وإسناده ضعيف، ولكن متن الحديث صحيح بالذى قبله.

### ٦ - باب من وهب هبة رجاء ثوابها

٢٢٨٧ - ((الرجل أحق بهبته)) يعنى يعوض عنها، ويعارضه الخبر المتفق عليه العائد في هبته كالعائد في قيئه. ومذهب الشافعى أنه لو وهب ولم يذكر ثوابا لم يرجعوا إن وهب لمن دونه أو أعلى. وقال مالك: إن وهب للأعلى وجب الثواب. وقال السندي قوله "أحق". أى بهبته بما وهبه أى له الرجوع فيه وإنه إذا رجع يرد عليه هبته، هذا مذهب أبى حنيفة ((ما لم يثب منها)) على بناء المفعول، أى ما لم يعوض منها.

قال البوصيرى: هذا إسناده ضعيف لضعف إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع رواه الدارقطنى فى سننه من حديث أبى هريرة ورواه الحاكم فى المستدرک من طريق عبيدالله بن موسى، عن إبراهيم بن إسماعيل به ورواه البيهقى فى الكبرى عن الحاكم بإسناده ومثنه سواء وقال البيهقى: عمرو بن دينار عن أبى هريرة رضى الله عنه منقطع. قال والمحفوظ عمرو بن دينار عن سالم، عن أبيه، عن عمر. قال البخارى: هذا أصح.

**(٧) باب عطية المرأة بغير إذن زوجها**

٢٣٨٨ - حدثنا أبو يوسف الرقي محمد بن أحمد الصيدلاني . ثنا محمد بن سلمة، عن المثني بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: "في خطبة خطبها لا يجوز لامرأة في مالها إلا بإذن زوجها .....

والحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة (٤٧٤/٦) والبيهقي (١٩/٥) والمسند الجامع (٣٢٩/١٧) عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة رضي الله عنه . وإسناده ضعيف .

**٧ - باب عطية المرأة بغير إذن زوجها**

٢٣٨٨ - ((المثني بن الصباح)) هو اليماني، الأبنوي، أبو عبدالله، أو أبو يحيى، نزيل مكة . وضعفه الدارقطني . وقال أحمد: لا يسوى حديثه شيئا، مضطرب الحديث . وقال الحوزجاني: لا يُقنع بحديثه . وقال الترمذي: يضعف في الحديث . وقال النسائي: ليس بثقة . وقال في موضع آخر: متروك الحديث . وقال علي بن الحسين: متروك الحديث . وقال ابن عدى: له حديث صالح عن عمرو بن شعيب، وضعفه الأئمة المتقدمون والضعف على حديثه بين . وقال ابن سعد: وله أحاديث وهو ضعيف . وقال الحافظ: ضعيف، اختلط بآخره، وكان عابدا، من كبار السابعة .

((لا يجوز لامرأة في مالها إلا بإذن زوجها)) أى في مال في يدها لزوجها أضيف إليها مجازا لكونه في تصرفها فيكون النهي للتحريم . أو المراد مال نفسها لكونهن ناقصات العقل فلا ينبغي لها أن تتصرف في مالها إلا بمشورة زوجها أدبا واستحبابا، فالنهي للتنزيه، كذا قاله بعض العلماء .

قال الشيخ السندي: أمر كما في رواية أبي داود، وقال الخطابي: أخذ به الإمام مالك . قلت: ما أخذ بإطلاقه ولكن أخذ فيما زاد على الثلث وهو عند أكثر العلماء على معنى حسن المعاشرة واستطابة نفس الزوج ونقل عن الإمام الشافعي أن الحديث ليس بثابت وكيف نقول به والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الأثر ثم المعقول ويمكن أن يكون هذا في موضع الاختيار، مثل: ليس لها أن تصوم وزوجها حاضر إلا بإذنه، فإن فعلت جاز صومها . وإذا خرجت بغير إذنه فباعث جاز بيعها وقد اعتقت ميمونة قبل أن يعلم النبي ﷺ فلم ينكر ذلك عليها . فدل هذا مع غيره على أن هذا الحديث إن ثبت فهو محمول على الإذن والاختيار كما أشار إليه الإمام الشافعي .

إذا هو ملك عصمتها".

٢٢٨٩ - حدثنا حرملة بن يحيى . ثنا عبدالله بن وهب . أخبرني الليث بن سعد، عن عبدالله بن يحيى رجل من ولد كعب بن مالك، عن أبيه، عن جده أن جده خيرة امرأة كعب بن مالك أتت رسول الله ﷺ بحلى لها فقالت إني تصدقت بهذا فقال لها رسول الله ﷺ لا يجوز للمرأة في مالها إلا بإذن زوجها فهل استأذنه . كعبا قالت نعم فبعث رسول الله ﷺ إلى كعب بن مالك زوجها فقال هل أذنت لخيرة أن تتصدق بحليها فقال نعم فقبله رسول الله ﷺ منها.

قال الإمام الشوكاني في النيل (٢٢/٦): قد استدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز للمرأة أن تعطى عطية من مالها بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة. وقد اختلف في ذلك. فقال الليث: لا يجوز لها ذلك مطلقا لا في الثلث ولا فيما دونه إلا في الشيء التافه. وقال طاؤس ومالك: إنه يجوز لها أن تعطى مالها بغير إذنه في الثلث لا فيما فوقه فلا يجوز إلا بإذنه وذهب الجمهور إلى أنه يجوز لها مطلقا من غير إذن من الزوج إذا لم تكن سفهية فإن كانت سفهية لم يجز.

قال الحافظ في الفتح: أدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة.

((إذا هو ملك عصمتها)) أى نكاحها ومنه قوله تعالى: (لا تمسكوا بعصم الكوافر) جمع عصمة، أى عقد نكاح النساء الكفرة والعصمة هى ما يعتصم به من عقد وسبب أى لا يكون بينكم وبينهن عصمة ولا علاقة زوجية، كذا فى المجمع.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي فى المحتبى فى الهبة، وفى الكبرى (١٣٥/٤) والحاكم (٤٧/٢) والبيهقى فى الكبرى (٦٠/٦) وفى الصغير (٣٠١/٢) وأحمد (١٧٩/٢). عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٢٨٩ - ((عبدالله بن يحيى)) الأنصارى، من ولد كعب بن مالك. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: مجهول، من الرابعة.

((خيرة)) الأنصارية، بفتح أولها وسكون التحتانية، كانت امرأة كعب ابن مالك، صحابية، فى الإسناد إليها جهالة.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، عبدالله بن يحيى لا يعرف فى أولاد كعب بن مالك وليس لخبره هذا عند ابن ماجه سوى هذا الحديث وليس لها شىء فى الخمسة الأصول. رواه أبو داود وابن

مَاجِهٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجِهٍ .  
وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (٤٠٣/٢) وَابْنُ  
مَنْدَةَ فِي الْمَعْرِفَةِ (٣٢٣/٢) وَالْمِزِّيُّ فِي التَّهْذِيبِ (٢٩٧/١٦) وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ : حَدِيثٌ شَاذٌ ، لَا يَثْبُتُ .  
وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ : إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ .  
قُلْتُ : وَعَلْتَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ وَوَالِدُهُ فَإِنَّهُمَا مَجْهُولَانِ ، كَمَا فِي التَّقْرِيبِ . لَكِنْ يَشْهَدُ  
لَهُ الْحَدِيثُ الَّذِي قَبْلَهُ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (١٥) كتاب الصدقات

### (١) باب الرجوع في الصدقة

٢٣٩٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع. ثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا تعد في صدقتك".

## (١٥) كتاب الصدقات

### ١- باب الرجوع في الصدقة

٢٣٩٠ - ((لا تعد في صدقتك)) زاد الشيخان في رواية "وإن أعطاك بدرهم فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه". قال ابن الملك ذهب بعض العلماء إلى أن شراء المتصدق صدقته حرام لظاهر الحديث، والأكثر على أنها كراهة تنزيه لكون القبح فيه لغيره وهو أن المتصدق عليه ربما يسامح المتصدق في الثمن بسبب تقدم إحسانه فيكون كالعائد في صدقته في ذلك المقدار الذي سُمح، انتهى. فإن قلت: هذا الحديث يعارضه حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً "لا تحل الصدقة إلا لخمسة؛ لعامل عليها، أو رجل اشتراها بماله". الحديث، فكيف الجمع بينهما. قلت: جمع بينهما بحمل حديث الباب على كراهة التنزيه. قال الشوكاني في النيل (٤/١٩٨): الظاهر أنه لا معارضة بين هذين الحديثين فإن حديث عمر في صدقة التطوع وحديث أبي سعيد في صدقة الفريضة، فيكون الشراء جائزاً في صدقة الفريضة لأنه لا يتصور الرجوع فيها حتى يكون الشراء شبيهاً له، بخلاف صدقة التطوع فإنه يتصور الرجوع فيها، فكره ما يشبهه وهو الشراء.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في الهبة وفي الجهاد وفي الوصايا وفي الزكاة، ومسلم في الهبات، وأبوداود والترمذي ومالك والنسائي في الزكاة، والبيهقي (٣/١٥١) والبغوي (٦/٢٠٨) وابن حبان (١١/٥٢٦) والطحاوي (٤/٧٨) وأحمد (١/٢٥) والحميدي (١/٩) وأبويعلى (١/١٥٥).

٢٢٩١ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي . ثنا الوليد بن مسلم . ثنا الأوزاعي . حدثني أبو جعفر محمد بن علي . حدثني سعيد بن المسيب . حدثني عبدالله بن العباس ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " مثل الذي يتصدق ثم يرجع في صدقته مثل الكلب يقىء ثم يرجع فيأكل قيئه " .

## (٢) باب من تصدق بصدقة فوجدها تباع هل يشتريها؟

٢٢٩٢ - حدثنا تميم بن المنتصر الواسطي . ثنا إسحاق بن يوسف ، عن شريك ، عن هشام بن عروة ، عن عمر بن عبدالله بن عمر يعني ، عن أبيه ، عن جده عمر ؛ أنه تصدق بفرس على عهد رسول الله ﷺ فأبصر صاحبها يبيعها بكسر فأتى النبي ﷺ فسأله عن ذلك . فقال : " لا تتبع صدقتك " .

٢٢٩٣ - حدثنا يحيى بن حكيم . ثنا يزيد بن هارون . ثنا سليمان التيمي ، عن أبي عثمان النهدي ، عن عبدالله بن عامر ، عن الزبير ابن العوام ؛ أنه حمل على فرس يقال له : غمر أو غمرة فرأى مهرًا أو مهرًا من أفلاتها يباع ينسب إلى فرسه فنهى عنها .

والطيالسي (١٠) والمسند الجامع (٥٢٦/١٣) من طرق ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

٢٢٩١ - إسناده صحيح وقد سبق شرحه برقم (٢٣٨٤) وتخريجه برقم (٢٣٨٥) .

## ٢ - باب من تصدق بصدقة فوجدها تباع هل يشتريها؟

٢٢٩٢ - ((عمر بن عبدالله بن عمر)) بن الخطاب . قال الحافظ : مقبول ، من الثالثة ، ويقال إنه عبدالله بن عبدالله بن عمر فإنه يكنى أبا عمر فغلط فيه .

((بكسر)) أى نقص ((لا تتبع صدقتك)) أى لا تشتريها لأنه يشبه الاسترداد ، فالأحوط تركه .

وقد تقدم تخريجه آنفا تحت الرقم (٢٣٩٠) .

٢٢٩٣ - ((عَمْرٌ)) قال ابن منظور فى لسان العرب : الغمر الفرس الجواد ، وفرس غمر : جواد كثير العدو ، واسع البحرى . ((فرأى مهرًا)) المهر : بالضم ، ولد الفرس والأنثى مهرة ((أفلاتها)) جمع فلو وهو المهر كعدو وأعداء ، ((ينسب إلى فرسه)) من النسبة مجهولا ، أى لها نسبة إلى فرسه بأن كانت من نسلها .

قال البوصيرى : هذا إسناد صحيح ، رواه أحمد بن منيع فى مسنده . ثنا يزيد بن هارون ، فذكره بإسناده ومثته سواء وله شاهد فى الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر ، تقدم فى باب الرجوع فى الهبة .

### (٣) باب من تصدق بصدقة ثم ورثها

٢٢٩٤ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن سفيان، عن عبدالله بن عطاء ، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه؛ قال: جاءت امرأة إلي النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله! إنني تصدقت على أمي بجارية وإنها ماتت. فقال: "آجرك الله ورد عليك الميراث".

٢٢٩٥ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا عبدالله بن جعفر الرقي. ثنا عبيدالله، عن عبدالكريم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: جاء رجل إلي النبي ﷺ فقال: إنني أعطيت أمي حديقة لي وإنها ماتت ولم تترك وارثا غيري. فقال رسول الله ﷺ: "وجبت صدقتك ورجعت إليك حديقتك".

والحديث أخرجه أيضا الطحاوي في مشكل الآثار (٥٠٢٧) وأحمد (١٦٤/١) والمسند الجامع (٤٥٦/٥) وإسناده صحيح كما قال البوصيري.

### ٣ باب من تصدق بصدقة ثم ورثها

٢٢٩٤ - ((آجرك الله)) بالقصر والمد، أي ثبت آجرك عند الله ((ورَدَّ عليك الميراث)) أي رجع عليك بسبب لا دخل لك فيه، فلا يكون سببا لنقصان الأجر في الصدقة. قال القاري في المرقاة (٤/٤٤٠): النسبة مجازية أي رد الله الجارية عليك بالميراث وصارت الجارية ملكا بالإرث وعادت إليك بالوجه الحلال. والمعنى أنه ليس هذا من باب العود في الصدقة لأنه ليس أمرا اختياريًا. قال ابن الملك: أكثر العلماء على أن الشخص إذا تصدق بصدقة على قريبه ثم ورثها حلت له. وقيل: يجب صرفها إلى فقير، لأنها صارت حقا لله تعالى، انتهى. وهذا تعليل في معرض النص، فلا يعقل، ولهذا لا يلتفت إليه، والحق هو ما ذهب إليه أكثر أهل العلم.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الزكاة، والنسائي في الكبرى في الفرائض، والبيهقي (٣٣٥/٤) وعبدالرزاق (١٢٠/٩) وابن أبي شيبة (٢٧٠/٦) وأحمد (٣٥٩/٥) وابن عبدالبر في التمهيد. عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه. وإسناده حسن. وقد مضى الحديث عند المصنف أيضا في الصوم برقم (١٧٥٩) ولتمام التحريج انظره.

٢٢٩٥ - ((وجبت صدقتك)) أي تمت ونفذت. والمراد أنه ما حصل فيها نقص بسبب الرجوع



### (٤) باب من وقف

٢٢٩٦ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي . ثنا معتمر بن سليمان ، عن ابن عون ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ قال : أصاب عمر بن الخطاب أرضا بخير فأتى النبي ﷺ فاستأمره فقال يا رسول الله إني أصبت مالا بخير لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه ، فما تأمرني به ؟ فقال إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها ، قال فعمل بها عمر على أن لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث ، .....

إليك بالإرث .

والحديث يدل على أن الصدقة إذا تحولت إلى غير معناها حلت لمن لم تكن له تحل قبل ذلك . قال البوصيري : هذا إسناد صحيح إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . ومن يحتج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فالإسناد صحيح عنده وله شاهد من حديث بريدة بن الحصيب ، رواه مسلم في صحيحه وأصحاب السنن الأربعة .

والحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة (١٠٨/٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٨٠/٤) والمسند الجامع (١٢٦/١١) وأحمد (١٨٥/٢) والبخاري (٤٥) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رضي الله عنه . وإسناده حسن .

### ٤ - باب من وقف

٢٢٩٦ - ((أصاب عمر)) أي صادف في نصيبه من الغنيمة ، ((أرضا بخير)) هي المسماة بـ "ثَمَغ" ، ما في رواية للبخاري وأحمد ، "وَتَمَغ" بفتح المثناة والميم . وقيل : بسكون الميم وبعدها عين معجمة . ((لم أصب مالا قط)) قبل هذا أبدا ، ((أنفس)) أي أعز وأجود ، والنفيس الجيد ، المختبط به . يقال : نُفِسَ بفتح النون وضم الفاء ، نفاسة . ((فما تأمرني به)) أي ماذا أفعل فيه من الخير فإني أردت أن أتصدق به وأجعله لله ولا أدرى بأي طريق أجعله ((حَبَسْتُ)) بتشديد الموحدة ويخفف أي وقفت ، ((وتصدقت بها)) أي بمنفعتها ، وبين ذلك ما في رواية عبيد الله بن عمر "احبس أصلها وسبّل ثمرتها" وفي رواية يحيى بن سعيد "تصدق بثمره وحبس أصله" . قاله الحافظ .

((فعمل بها عمر على أن لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث)) فيه أن الشرط من كلام عمر ، وفي رواية للبخاري "فقال النبي ﷺ تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن ينفق ثمره فتصدق به عمر

تصدق بها للفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليها أن يأكلها بالمعروف أو يطعم صديقا غير متمول.

... الخ". وهذه الرواية تدل على أن الشرط من كلام النبي ﷺ، ولا منافاة لأنه يمكن الجمع بأن عمر شرط ذلك الشرط بعد أن أمره النبي ﷺ به، فمن الرواة من رفعه إلى النبي ﷺ ومنهم من وقف على عمر لوقوعه منه، امثالاً للأمر الواقع منه ﷺ. ((تصدق بها للفقراء)) وفي المشكاة وتصدق بها ... الخ. بزيادة الواو، ((وفي القربى)) تأنيث الأقرب، كذا قيل. والأظهر أنه بمعنى القرابة، والمضاف مقدر، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَأَبِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾. قاله القارى. وقال الحافظ: يحتمل أن يكون فى من ذكر فى الخمس، ويحتمل أن يكون المراد بهم قربى الواقف، وبهذا الثانى جزم القرطبى، كذا فى الفتح (٤٠١/٥). ((وفي الرقاب)) بكسر الراء، جمع رقبة، وهم المكاتبون أى فى أداء ديونهم ويحتمل أن يريد به أن يشتري به الأرقاء ويعتقهم.

((وفي سبيل الله)) أى منقطع الغزاة أو الحاج. قاله القارى. ((وابن السبيل)) أى ملازمه وهو المسافر، ((والضيف)) هو من نزل بقوم يريد القري، ((لا جناح)) أى لا إثم، ((على من وليها)) أى قام بحفظها وإصلاحها، ((أن يأكلها بالمعروف)) بأن يأخذ منها قدر ما يحتاج إليه قوتاً وكسوة، ((أو يطعم)) من الإطعام، ((غير متمول)) أى غير متخذ بذلك مالا، حال من فاعل "وليها".

والحديث فيه دليل على فضيلة الوقف، وأنه من الصدقات الجارية والإحسان المستمر، وفيه أيضاً وجوب النصح لمن استشار، وأن يدل على أفضل الطرق وأحسن الوجوه، وفيه أيضاً فضيلة استشارة العلماء وأهل الرأي والنصح، وأن الإنسان لا يستبد بأمر الهامة، وفيه أيضاً ما يدل على أنه يجب أن تكون شروط الواقف من الشروط العادلة الصحيحة الشرعية. وأما الشروط الجائرة الظالمة مثل الشروط التى يقصد بها حرمان بعض الورثة ومحاباة بعضهم بلا مسوغ، فهذه شروط باطلة محرمة لا تصح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: من اشترط فى الوقف أو الهبة أو البيع أو النكاح أو الإجارة أو النذر، أو غير ذلك شروطاً تخالف ما كتبه الله على عباده بحيث تتضمن الشروط الأمر بما نهى الله عنه، أو النهى عما أمر الله به أو تحليل ما حرمه الله، أو تحريم ما حلله، فهذه الشروط باطلة باتفاق المسلمين فى جميع العقود الوقف وغيره.

وفيه أيضاً بيان بعض جهات البر التى ينبغى أن يكون مصرف الوقف فيها وهى الفقراء

٢٢٩٧ - حدثنا محمد بن أبي عمر العدني. ثنا سفيان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال عمر بن الخطاب: يا رسول الله! إن المائة سهم التي بخير لم أصب مالا قط هو أحب إلي منها، وقد أردت أن أتصدق بها. فقال النبي ﷺ: "أحبس أصلها وسبب ثمرها". قال ابن أبي عمر: فوجدت هذا الحديث في موضع آخر في كتابي عن سفيان عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر فذكر نحوه.

### (٥) باب العارية

٢٢٩٨ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا إسماعيل بن عياش. ثنا شرحبيل بن مسلم؛ قال: سمعت أبا أمامة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "العارية مؤداة....."

والمساكين، والقريب، والرقاب، وفي سبيل الله وفي ابن السبيل والضيف.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الشروط وفي الوصايا، ومسلم في الوصية، وأبو داود في الوصايا، والترمذي في الأحكام، والنسائي في المجتبى في الأحباس، والدارقطني (١٨٧/٤) والبيهقي في الكبرى (١٥٨/٦) وفي المعرفة (٥٤٤/٤) وفي الشعب (٦٠/٧) وابن الجارود (١٣٤) وابن حبان (٢٦٤/١١) والبقوي (٢٨٧/٨) وابن أبي شيبة (٢٥٢/٦) وابن خزيمة (١١٧/٤) والطحاوي (٩٥/٤) وأحمد (١٢/٢) وأبونعيم في الحلية (٣/٨) وابن سعد في الطبقات (٢٦٠/٣) والحميدي (٢٨٩/٢) والمسند الجامع (٤٨٥/١٠) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه. وإسناده صحيح وهو مكرر ما بعده.

٢٢٩٧ - ((وسبب)) من التسبيل أى اجعله فى سبيل الله.

والحديث أخرجه أيضا النسائي في الأحباس والبيهقي في الكبرى (١٦٢/٦) وابن خزيمة (١١٩/٤) والدارقطني (١٨٦/٤) وابن حبان (٢٦٢/١١) وأحمد (١٥٦/٢). عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه. إسناده صحيح وهو مكرر ما قبله.

### ٥ - باب العارية

٢٢٩٨ - ((العارية مؤداة)) أى وجب رد عينها إن بقيت. وقيل مضمونة يجب أداؤها برد عينها أو قيمتها لو تلفت، وهو الظاهر (س).

وهو مذهب الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة هي أمانة فى يده لا تضمن إلا بالتعدى. وقال مالك:

والمنحة مردودة".

٢٣٩٩ - حدثنا هشام بن عمار وعبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقيان . قالوا : ثنا محمد بن شعيب ، عن عبدالرحمن بن يزيد ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أنس بن مالك ؛ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " العارية مؤداة والمنحة مردودة " .

إن خفى تلفها ضمن وإلا فلا ، والعارية مشددة اليباء مأخوذة من العار ، منسوبة إليه فإنهم يرون الاستعارة عاراً وعبئاً . وقيل : هي من التعاور وهو التداول ، كذا في الفيض (٤/٣٦٩) .

((والمنحة مردودة)) لأنه لم يعطه عينها بل لبنها فإذا مضت أيام اللبن ردها .

وقال السندی : المنحة في الأصل العطية . ويقال : لما يعطى الرجل للانتفاع كأرض يعطيها للزرع وشاة اللبن أو شجرة لأكل الثمرة ، ومرجع الكل إلى تملك المنفعة دون الرقبة ، فيجب رد عينه إلى المالك بعد الفراغ من الانتفاع بها (س) .

قال البوصيري : رواه الترمذي في الجامع عن هناد وعن علي بن حجر ، كلاهما عن إسماعيل به خلا قوله " والمنحة مردودة " . وقال : هذا حديث حسن غريب . قال : وقد روى عن أبي أمامة عن النبي ﷺ أيضا من غير وجه ، انتهى ، ورواه ابن حبان في صحيحه عن أحمد بن الحسن بن عبدالجبار ، ثنا الهيثم بن خارجة ، ثنا الحراح بن مليح ، ثنا حاتم بن حريث ، عن أبي أمامة ، فذكره .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في البيوع والإجازات ، والنسائي في الكبرى (٣/٤١٠) والبيهقي في الكبرى (٦/٨٨) وفي الصغير (٢/٣١٠) والبيهقي (٨/٢٢٥) وعبدالرزاق (٩/٤٨) وأحمد (٥/٢٦٧) والطيالسي (١٥٤) والطبراني في الكبير (٨/١٥٩) من طرق ، عن أبي أمامة رضي الله عنه . إسناده صحيح وقد تقدم قطعة منه برقم (٢٠٠٧ ، ٢٢٩٥) وسيأتي أيضا برقم (٢٤٠٥ ، ٢٧١٣) مجزءاً .

٢٣٩٩ - ((العارية مؤداة)) قال الإمام البغوي في شرح السنة (٨/٢٢٥) : اختلف أهل العلم في ضمان العارية فذهب جماعة من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إلى أنها مضمونة على المستعير روى ذلك عن ابن عباس وأبي هريرة وهو قول عطاء وبه قال الشافعي وأحمد . قلت : وقال أحمد في رواية إن شرط المصير الضمان كانت مضمونة وإلا فهي أمانة . وذهب جماعة إلى أنها أمانة في يد المستعير إلا أن يتعدى فيها فيضمن بالتعدى يروى ذلك عن علي وابن مسعود وهو قول شريح والحسن وإبراهيم النخعي وبه قال سفيان الثوري وأصحاب الرأي وإسحاق بن راهويه . وقال مالك : إن ظهر هلاكه لم

٢٤٠٠ - حدثنا إبراهيم بن المستمير . ثنا محمد بن عبد الله . ح وحدثنا يحيى ابن حكيم . ثنا ابن أبي عدي ، جميعا عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة ؛ أن رسول الله ﷺ قال : "على اليد ما أخذت حتى تؤديه" .

يضمن ، وإن خفى هلاكه ضمن . واتفقوا على أن من استأجر عينا للانتفاع أنها لا تكون مضمونة عليه إلا أن يتعدى فيضمن .

قال البوصيري : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات وله شاهد في السنن الأربعة من حديث الحسن ، عن سمرة ، وروى أبو داود الجملة الأولى منه من حديث أمية .  
والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٤٩/٢) وإسناده صحيح .

٢٤٠٠ - ((على اليد ما أخذت)) أى يجب على اليد رد ما أخذته . قال الطيبي : موصولة مبتدأ و "على اليد" خبر . والراجع محذوف أى ما أخذته إليه ضمان على صاحبها ، والإسناد إلى اليد على المبالغة لأنها هي المتصرف ، ((حتى تؤدى)) بصيغة الفاعل ، المؤنث ، والضمير إلى اليد أى حتى تؤديه إلى مالكه فيجب رده فى الغصب وإن لم يطلبه ، وفى العارية أن عين مدة رده إذا انقضت ، ولو عين لم يطلب مالكها ، وفى الوديعة لا يلزم إلا إذا طلب المالك . ذكره ابن الملك . قال القارى وهو تفصيل حسن يعنى من أخذ مال أحد بغصب أو عارية أو وديعة لزمه رده ، كذا فى المرقاة (١٥١/٦) .  
واستدل بهذا الحديث من قال بأن الوديعة والمستعير ضامنان ، وهو صالح للاحتجاج به على التضمن لأن المأخوذ إذا كان على اليد الآخذة حتى ترده فالمراد أنه فى ضمانها كما يشعر لفظ على من غير فرق بين مأخوذ ومأخوذ .

وقال المقبلى فى المنار : يحتجون بهذا الحديث فى مواضع على التضمن ولا أراه صريحا لأن اليد الأمانة أيضا عليها ما أخذت حتى ترد وإلا فليست بأمانة ، وإنما كلامنا هل يضمنها لو تلفت بغير جناية . وليس الفرق بين المضمون وغير المضمون إلا هذا . وأما الحفظ فمشترك وهو الذى تفيده "على" فعلى هذا لم ينس الحسن كما زعم قتادة ، حين قال هو أمينك لا ضمان عليه بعد رواية الحديث ، كذا فى التحفة (٤٠٢/٤) .

وقال الإمام الشوكانى فى النيل (٣٣٦/٥) بعد ذكر كلام المقبلى هذا : ولا يخفى عليك ما فى هذا الكلام من قلة الحدوى وعدم الفائدة وبيان ذلك أن قوله "لأن اليد الأمانة عليها ما أخذت حتى

ترد وإلا فليست بأمانة" يقتضى الملازمة بين عدم الرد وعدم الأمانة فيكون تلف الوديعة والعارية بأى وجه من الوجوه قبل الرد مقتضىً لخروج الأمين عن كونه أميناً وهو ممنوع، فإن المقتضى لذلك إنما هو التلف بخيانة أو جناية. ولا نزاع فى أن ذلك موجب للضمان إنما النزاع فى تلف لا يصير به الأمين خارجاً عن كونه أميناً، كالتلف بأمر لا يطاق دفعه أو بسبب سهو أو نسيان أو بأفة سماوية أو سرقة أو ضياع بلا تفريط فإنه يوجب التلف فى هذه الأمور مع بقاء الأمانة، وظاهر الحديث يقتضى الضمان. وقد عارضه ما أسلفنا ثم ذكر الشوكانى كلام صاحب "ضوء النهار" ثم تعقب عليه ثم قال وأما مخالفة رأى الحسن لروايته فقد تقرر فى الأصول أن العمل بالرواية لا برأى.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذى فى البيوع، والحاكم (٤٧/٢) والبيهقى فى الكبرى (٩٠/٦) وفى المعرفة (٤١٩/٦) والبغوى (٢٢٦/٨) والدارمى (٢٦٤/٢) وابن أبى شيبه (١٤٦/٦) وابن الجارود (٣٤٠) وأحمد (٨/٥) والطبرانى فى الكبير (٢٥٢/٣) من طريق الحسن، عن سمرة به وزادوا جميعاً إلا ابن ماجه "ثم إن الحسن نسي فقال: هو أمينك لا ضمان عليه". قال الترمذى: حديث حسن صحيح. وقال الحاكم صحيح الإسناد على شرط البخارى، وسماع الحسن من سمرة فيه خلاف مشهور، كما تقدم برقم (٨٤٥) وسيأتى أيضاً فى عدة مواضع.

قلت: فى سماع الحسن من سمرة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه سمع منه مطلقاً وهو قول ابن المدينى ذكره البخارى عنه. والظاهر من الترمذى أنه يختار هذا القول فإنه صحح فى كتابه عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة، واختار الحاكم هذا القول فى كتابه المستدرک بعد أن أخرج حديث الحسن، عن سمرة: "أن النبى ﷺ كانت له سكتان سكتة إذا كبر وسكتة إذا فرغ من قراءته". ولا يتوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة فإنه سمع منه، انتهى. وأخرج فى كتابه عدة أحاديث من رواية الحسن، عن سمرة. وقال فى بعضها على شرط البخارى. وقال فى كتاب البيوع بعد أن روى حديث الحسن عن سمرة: أن النبى ﷺ نهى عن بيع الشاة باللحم. وقد احتج البخارى بالحسن عن سمرة.

القول الثانى: أنه لم يسمع منه شيئاً، واختاره ابن جبان فى صحيحه. فقال بعد أن روى حديث الحسن عن سمرة فى السكتين: والحسن لم يسمع من سمرة شيئاً، انتهى. وقال صاحب التنقيح: قال

ابن معين: الحسن لم يلق سمرة. وقال شعبة: الحسن لم يسمع من سمرة. وقال البرديجي: أحاديث الحسن عن سمرة كتاب ولا يثبت عنه حديث. قال فيه: سمعت سمرة.

**القول الثالث:** أنه سمع منه حديث العقيقة فقط. قاله النسائي. وإليه مال الدارقطني في سننه فقال في حديث السكتين: والحسن اختلف في سماعه من سمرة ولم يسمع منه إلا حديث العقيقة فيها. قاله قريش بن أنس، انتهى. واختاره عبدالحق في أحكامه فقال عند ذكره هذا الحديث: والحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة واختاره البزار في مسنده. فقال في آخر ترجمة سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: "والحسن سمع من سمرة حديث العقيقة". ثم رغب عن السماع عنه ولما رجع إلى ولده أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم فكان يرويها عنه من غير أن يخبر بسماع لأنه لم يسمعها منه انتهى. روى البخاري في تاريخه عن عبدالله بن أبي الأسود، عن قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد. قال: قال محمد بن سيرين: سئل الحسن ممن سمع حديثه في العقيقة فسألته. فقال سمعته من سمرة، وعن البخاري. رواه الترمذي في جامعه بسنده ومثله ورواه النسائي عن هارون بن عبدالله، عن قريش. وقال عبدالغني تفرد به قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، وقد رده آخرون وقالوا لا يصح له سماع منه، انتهى. كذا في نصب الراية في تخريج الهداية للزيلعي.

وقال الحافظ في تهذيب التهذيب: أما رواية الحسن عن سمرة بن جندب ففي صحيح البخاري سماعاً منه لحديث العقيقة، وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة، وعند علي بن المديني أن كلها سماع، وكذا حكى الترمذي عن البخاري وقال يحيى القطان وآخرون هي كتاب، وذلك لا يقتضى الانقطاع، وفي مسند أحمد حدثنا هشيم، عن حميد الطويل وقال جاء رجل إلى الحسن. فقال: إن عبداً له أبق وإنه نذر إن يقدر عليه أن يقطع يده. فقال الحسن حدثنا سمرة قال: "قلما خطبنا رسول الله ﷺ إلا أمر فيها بالصدقة ونهى عن المثلة". وهذا يقتضى سماعه منه لغير حديث العقيقة. وقال أبو داود عقب حديث سليمان بن سمرة، عن أبيه في الصلاة: دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة. قال الحافظ: ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد.

وقال الشوكاني في النيل، تحت حديث الحسن، عن سمرة المذكور في الترمذي: "صلاة الوسطى صلاة العصر" ما لفظه: وحديث سمرة حسنه الترمذي في كتاب الصلاة من سننه وصححه

## (٦) باب الودیعة

٢٤٠١ - حدثنا عبيدالله بن الجهم الأنماطي . ثنا أيوب بن سويد، عن المثني، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من أودع وديعة فلا ضمان عليه".

في التفسير ولكنه من رواية الحسن عن سمرة. وقد اختلف في صحة سماعه منه، فقال شعبة لم يسمع منه شيئا. وقيل: سمع منه حديث العقيقة. وقال البخاري: قال علي بن المديني سماع الحسن من سمرة صحيح، ومن أثبت مقدم علي من نفى.

قلت: الأمر كما قال ابن المديني، ولكن الألباني ضعف الحديث في الإرواء (٣٤٩/٥) لعننة الحسن. وكذا بشار عواد في تخريجه علي ابن ماجه.

## ٦ - باب الودیعة

٢٤٠١ - ((من أودع وديعة)) الوديعة هي في اللغة مأخوذة من السكون، يقال ودع الشيء يدع، إذا سكن فكأنها ساكنة عند المودع. وقيل: مأخوذة من الدعة، وهي خفض العيش لأنها غير مبتذلة بالانتفاع وفي الشرع العين التي يضعها مالكها عند آخر ليحفظها وهي مشروعة إجماعا، كذا في النيل (٣٣٣/٥).

قال في إنجاح الحاجة: الوديعة ما يترك عند الأمين وهي أخص من الأمانة ولا بد ههنا من تقدير في الكلام أي من أودع وديعة عند الأمين فهلك في يده بلا تعدى فلا ضمان عليه.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٣٣٣/٥): فيه دليل على أنه لا ضمان على من كان أمينا على عين من الأعيان كالوديع والمستعير، أما الوديع فلا يضمن. قيل: إجماعا إلا لحناية منه على العين وقد حكى في البحر الإجماع على ذلك وتناول ما حكى عن الحسن البصري: أن الوديع لا يضمن إلا بشرط الضمان بأن ذلك محمول على ضمان التفريط لا الحناية المتعمدة، والوجه في تضمينه الحناية أنه صار بها خائنا، والخائن ضامن لقوله ﷺ ولا على المستودع غير المخجل ضمان، والمخجل هو الخائن، وهكذا يضمن الوديع إذا وقع منه تعد في حفظ العين لأنه نوع من الحناية.

وقال الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٣٨٥/٥): سند هذا الحديث ضعيف، المثني هو الصباح. قال في "التقريب" ضعيف، اختلط بآخره، وكان عابدا. وأورده الذهبي في "الضعفاء" وقال ضعفه



## (٧) باب الأمين يتجر فيه فيربح

ابن مَعِين وقال النسائي: متروك. واعتمد الحافظ في "التلخيص" قول النسائي هذا. فقال (٩٧/٣): وهو متروك وتابعه ابن لهيعة، فيما ذكره البيهقي.

قلت: وأيوب بن سويد هو الرملي، صدوق، يخطئ.

وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف المثني وهو ابن الصباح والراوى عنه. رواه الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو.

قلت: قد تابعه ابن لهيعة كما سبق عن الحافظ وتابعه أيضا محمد بن عبدالرحمن الحنجي عن عمرو بن شعيب به مرفوعا، بلفظ "لا ضمان على مؤتمن" أخرجه الدارقطني وعنه البيهقي من طريق يزيد بن عبد الملك وقال إسناده ضعيف، قلت: وعلة الحنجي هذا، فقد أورده ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وي زيد بن عبد الملك هو التوفلي وهو ضعيف.

قلت: فهذه ثلاث طرق عن عمرو بن شعيب وهي وإن كانت ضعيفة فمجموعها مما يجعل القلب يشهد بأن الحديث قد حدث به عمرو بن شعيب وهو حسن الحديث لا سيما وقد روى معناه عن جماعة من الصحابة ساق البيهقي أسانيدها إليهم.

وأما ما أخرجه الدارقطني من طريق عمرو بن عبد الجبار عن عبيدة بن حسان، عن عمرو بن شعيب به بلفظ "ليس على المستعير غير المخل ضمان ولا على المستودع غير المخل ضمان". فإسناده ضعيف جدا. قال الدارقطني عقبه: عمرو وعبيدة ضعيفان وإنما يروى عن شريح القاضي غير مرفوع. قلت: عبيدة بن حسان. قال ابن حسان: يروى الموضوعات.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (١٦٠/١١) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه.

## ٧- باب الأمين يتجر فيه فيربح

أى يتجر فى مال الأمانة، ومرجع الضمير ترك للدلالة سياق الكلام. وصورته ما إذا كان المال وديعة عند رجل، أو أمر الرجل وكيله بشراء شيء فاتجر فى ذلك المال المودع، أو الوكيل فى المال المدفوع إليه بلا رضاه فهل تجوز له ذلك التصرف أم لا؟ وحديث الباب يقتضى جواز ذلك. وكذلك

٢٤٠٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، عن شيبان بن غرقدة، عن عروة البارقي؛ أن النبي ﷺ أعطاه دينارا يشتري له شاة فاشترى له شاتين قباع إحداهما بدينار فأتى النبي ﷺ بدينار وشاة فدعا له رسول الله ﷺ بالبركة قال فكان لو اشترى التراب لربح فيه. حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي. ثنا حبان بن هلال. ثنا سعيد ابن زيد، عن الزبير بن الخريت ،.....

حديث البخارى فى قصة أصحاب الغار الذى عمل فى فرق الأرز حتى جمع البقر وراعيها.  
٢٤٠٢ - ((أعطاه)) أى عروة، ((دينارا ليشتري به)) فيه دليل على أنه يجوز للوكيل إذا قال له المالك: اشتر بهذا الدينار شاة، ووصفها أن يشتري به شاتين بالصفة المذكورة، لأن مقصود الموكل قد حصل. وزاد الوكيل خيرا. ومثل هذا لو أمره أن يبيع شاة بدرهم فباعها بدرهمين، أو بأن يشتريها بدرهم فاشترىها بنصف درهم، وهو الصحيح عند الشافعية. كما نقله النووى. قاله الشوكانى فى النيل (٣٠٥/٥). ((قباع إحداهما)) فيه دليل على صحة بيع الفضولى وبه قال مالك وأحمد فى إحدى الروايتين عنه، والشافعى فى القديم، وقواه النووى فى الروضة، وهو مروى عن جماعة من السلف منهم على وابن عباس وابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم.

وقال الشافعى: فى الحديد إن البيع الموقوف والشراء الموقوف باطلان لقوله ﷺ: "لا تبع ما ليس عندك". وأجاب عن حديث عروة البارقي بما فيه من المقال، وعلى تقدير الصحة فيمكن أنه كان وكيلا بالبيع بقرينة فهمه منه ﷺ. وقال أبو حنيفة: إنه يكون البيع الموقوف صحيحا دون الشراء ، والوجه أن الإخراج عن ملك المالك مفتقر إلى أذنه بخلاف الإدخال، ويحاج بأن الإدخال للبيع فى الملك يستلزم الإخراج من الملك للثمن، وروى عن مالك العكس من قول أبى حنيفة فإن صح فهو قوى لأن فيه جمعا بين الأحاديث، قاله الشوكانى فى النيل (٣٠٥/٥). ((فكان لو اشترى)) أى عروة، ((ترايا لربح فيه)) هذا مبالغة فى ربحه أو حقيقة فإن بعض أنواع التراب يباع.

((سعيد بن زيد)) بن درهم، الأزدي، الجهضمي، أبو الحسن، البصرى، أخو حماد. وفى بعض النسخ "سعيد بن يزيد" والصحيح الأول. وثقه ابن معين. وقال أحمد: ليس به بأس. وقال البخارى؛ صدوق، حافظ، وقال أبو حاتم والنسائى: ليس بالقوى. وقال الجوزجاني: يضعفون حديثه، وليس بحجة. وقال الحافظ: صدوق، له أو هام، من السابعة.

((الزبير بن الخريت)) البصرى. وثقه ابن معين وأبو حاتم وأحمد والنسائى. وقال الحافظ: ثقة،

عن أبي ليلى لِمَازَةَ بن زَبَّار، عن عروة بن أبي الجعد البارقى؛ قال: قدم جلب فأعطاني النبي ﷺ دينارا فذكر نحوه.

### (٨) باب الحوالة

٢٤٠٣ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الظلم مثل الغنى وإذا أتبع أحدكم .....

من الخامسة.

((أبي ليلى لِمَازَةَ بن زَبَّار)) الأزدي، الجهضمي، البصرى. قال أحمد: صالح الحديث. وقال ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، ناصبي، من الثامنة. وأو الحديث أخرجه أيضا البخارى فى المناقب، وأبوداود فى البيوع والإجازات، والترمذى فى البيوع، والبيهقى (١١٢/٦) والدارقطنى (١٠/٣) وأحمد (٣٧٥/٤) والطبرانى فى الكبير (١٦٠/١٧) والحميدى (٣٧٣/٢) من طرق، عن عروة البارقى رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

### ٨ - باب الحوالة

٢٤٠٣ - ((الظلم مثل الغنى)) أراد بالغنى القادر على الأداء ولو كان فقيرا ومطله منعه أداءه وتأخيرها، والحصر المفهوم من الكلام إضافي، أى لا مثل غيره وليس المراد أنه ليس الظلم إلا على هذا. قال القاضى: المطل منع قضاء ما استحق أدائه، زاد القرطبي مع التمكن من ذلك، وطلب صاحب الحق حقه. قلت: التمكن من ذلك معتر في الغنى فلا حاجة إلى زيادة، والإضافة إلى الفاعل لا غير. وإن جوز فى قوله مثل الغنى ظلم أن تكون الإضافة إلى المفعول أيضا على معنى أن يمنع عن إيصال الحق إليه ظلم فكيف منع الفقير عن إيصال الحق إليه والغنى يجب عليه وفاؤ الدين وإن كان صاحبه غنيا فالفقير بالأولى لكن المعنى ههنا على القصر بشهادة تعريف الطرفين أى الظلم منع الغنى دون الفقير فلا يصح على تقدير الإضافة إلى المفعول، فتأمل (س).

((وإذا أتبع أحدكم)) بضم فسكون فكسر، مخفف، من باب الإكرام أى أحيل. وذكر الخطابي فى معالم السنن (٥٦/٣): أن أصحاب الحديث يروونه بتشديد التاء من باب الافتعال، وهو غلط. والصحيح أتبع بوزن أكرم، وتبع الرجل بمعنى أتبعه تباعة بفتح التاء، إذا طالبته وأنا تبيعه ومنه قوله

## على ملىء فليتبِع .

تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا﴾. والإتياع: أن يجعل غيره يطالب ثالثا، وهو إحالة الريق عليه، وقد ورد هذا الحديث عند أحمد (٤٦٣/٢) بلفظ "ومن أحيل على ملىء ليحتل وهو يفسر لفظ حديث الباب بأنه بمعنى الحوالة والمراد أنه إن دعاكم مديونكم إلى أن تتركوا مطالبته بدينكم وتأخذوا مديونه به، فاقبلوا منه ذلك إن كان ذلك المحتال عليه مليئا، يعني غنيا. ((على ملىء)) بالهمز مثل كريم. هو الغنى لفظا ومعنى. والأول هو الأصل، لكن قد اشتهر الثاني على الألسنة. ((فليتبِع)) بإسكان الفوقية على المشهور من تبِع. أى فليقبل الحوالة. وقيل: بتشديدها، والجمهور على أن الأمر للندب، وحمله بعضهم على الواجب. قال الإمام الخطابي في معالم السنن (٥٦/٣): فيه من الفقه إثبات الحوالة وفيه دليل على أن الحق يتحول بها إلى المحال عليه ويسقط عن المحيل ولا يكون عليه للمحتال سبيل عند موت المحال عليه وإفلاسه وذلك لأنه قد اشترط عليه الملاءة، والحوالة قد تصح حكما على الملىء، فكان فائدة الشرط ما قلناه، والله أعلم. وقد يستدل بهذا الحديث من يذهب إلى أن له الرجوع على المحيل إذا مات أو أفلس المحال عليه ويتأوله على غير وجه الأول بأن يقول إنما أمر بأن يتبعه إذا كان مليئا والمفلس غير ملىء فليكن غير متبع به.

والدلالة على الوجه الأول هي الصحيحة لأنه إنما اشترط له الملاءة وقت الحوالة، لا فيما بعدها لأن "إذا" كلمة شرط موقت والحكم يتعلق بتلك الحال لا بما بعدها، وقوله فليتبِع معناه فليحتل وهذا ليس على الوجوب وإنما هو على الإذن له والإباحة فيه إن اختار ذلك وشاءه. وزعم داود أن المحال عليه إن كان مليئا كان واجبا على الطالب إن يحول ماله عليه ويكره على ذلك إن أباه.

وقد اختلف العلماء في عود الحق إلى ذمة الغريم إذا مات المحال عليه أو أفلس. فقال أصحاب الرأي إذا مات ولم يترك وفاء أو أفلس حيا فإن المحتال يرجع به على الغريم. وقال مالك والشافعي وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور: لا يرجع واحتجوا كلهم بهذا الحديث، وفيه قول ثالث ذكره ابن المنذر عن بعضهم فلا أحفظ أنه لا يرجع عليه ما دام حيا فإن الرجل يوسر ويعسر ما دام حيا فإذا مات ولم يترك وفاء رجع به عليه، انتهى كلام الخطابي.

والحديث فيه الزجر عن المطل ويدخل في المطل كل من لزمه حق، كالزوج لزوجته والسيد لعبده، والحاكم لرعيته وبالعكس، واستدل به على أن العاجز عن الأداء لا يدخل في الظلم وعلى أن

٢٤٠٤ - حدثنا إسماعيل بن توبة . ثنا هشيم ، عن يونس بن عبيد ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "مطل الغنى ظلم وإذا أُحِلَّتْ على مليء فاتبعه".

الغنى الذى ماله غائب عنه لا يدخل فى الظلم ، واستنبط منه أن المعسر لا يحبس ولا يطالب حتى يوسر واستدل به على ملازمة المماطل وإلزامه بدفع الدين والتوصل إليه بكل طريق ، وأخذه منه قهراً ، وفيه الإرشاد إلى ترك الأسباب القاطعة لاجتماع القلوب لأنه زجر عن المماطلة وهى تؤدى إلى ذلك ، كذا فى الفتح (٤/٤٦٦).

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الاستقراض وفى الحوالات ، ومالك وأبو داود والترمذى والنسائى فى البيوع ، وابن جبان (٤٣٥/١١) والبغوى (١٩٥/٨) وعبدالرزاق (٣١٧/٨) والبيهقى فى الكبرى (٧٠/٦) وفى الصغير (٣٠٤/٢) وفى المعرفة (٤٥٥/٤) وابن أبى شيبة (٧٩/٧) وابن الجارود (١٩٥) والطحاوى فى مشكل الآثار (٤١٤/١) وفى شرح المشكل (٨/٤) وأحمد (٢٤٥/٢) والحميدى (٤٤٧/٢) وأبو يعلى (١٧٢/١١) والخطيب (٢٩٤/٦) والطبرانى فى الصغير (٢٣١/١) من طرق ، عن أبى هريرة رضى الله عنه . قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . قلت : الأمر كما قال الترمذى .

٢٤٠٤ - ((وإذا أُحِلَّتْ)) على بناء المفعول ، من الإحالة .

قال البوصيرى : هذا إسناد رجاله ثقات غير أنه منقطع . قال أحمد بن حنبل : لم يسمع يونس بن عبيد عن نافع شيئا ، وإنما سمع من ابن نافع عن أبيه . وقال ابن معين وأبو حاتم : لم يسمع من نافع شيئا . قلت : رواه الحاكم فى المستدرک من طريق الحسن بن عرفة العبدى عن هشيم به ورواه البيهقى عن الحاكم وله شاهد فى الصحيحين وغيرهما من طريق أبى الزناد عن الأعرج ، عن أبى هريرة رضى الله عنه . وهشيم بن بشر مدلس وقد عنعنه .

والحديث أخرجه أيضا الترمذى تحت الباب فى البيوع ، وابن الجارود (٢٠٥) والبيهقى فى الصغير (٣٠٤/٢) والطحاوى فى المشكل (٨/٤) وأحمد (٧١/٢) عن يونس بن عبيد ، عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنه . وإسناده ضعيف لانقطاعه ، لكن متن الحديث صحيح بالذى قبله .

## (٩) باب الكفالة

٢٤٠٥ - هشام بن عمار والحسن بن عرفة. قالوا: ثنا إسماعيل بن عياش. حدثني شرحبيل بن مسلم الخولاني. قال: سمعت أبا أمامة الباهلي؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الزعيم غارم والدين مقضى".

٢٤٠٦ - حدثنا محمد بن الصباح. ثنا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن رجلا لزم غريما له بعشرة دنانير على عهد رسول الله ﷺ فقال ما عندي شيء أعطيكه فقال لا والله لا أفارقك حتى تقضيني أو تأتيني بحميل فجره إلى النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ كم تستظره؟ فقال شهرا فقال رسول الله ﷺ فأنا أحمل له فجاءه في الوقت الذي قال النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ من أين أصبت هذا؟ قال من معدن قال لا خير فيها وقضاها عنه.

## ٩ - باب الكفالة

٢٤٠٥ - ((الحسن بن عرفة)) بن يزيد، العبدى، أبو على، البغدادي. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: لا بأس به. وقال الحافظ: صدوق، من العاشرة.

((الزعيم)) أى الكفيل ((غارم)) قال فى النهاية: الغارم الذى يلتزم ما ضمنه وتكفل به ويؤديه، والغرم أراد شىء لازم وقد غرم يغرم غرما، انتهى. والمعنى أنه ضامن ومن ضمن ديناً لزمه أداؤه. وقال السندي: قوله "غارم" أى ضامن، واستدل به من ينكر الكفالة بالنفس لعدم تصور الضمان فيه ((مقضى)) أى يجب قضاؤه ولا يسوغ الإمهال والتسامح فى أمره.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الإجارة والبيوع، والترمذى مختصرا فى البيوع، ومطولا فى الوصايا، والبيهقى فى الكبرى (٨٨/٦) وفى الصغير (٣٠٥/٢) وفى المعرفة (٤٧١/٤) وأحمد (٢٦٧/٥) والطيالسى (١٥٤) وابن عدى (١/١٠) وابن عساكر (٤٣/٣) عن شرحبيل بن مسلم، عن أبى أمامة رضى الله عنه. إسناده حسن، وتقدم مجزءاً برقم (٢٠٠٧، ٢٢٩٥، و٢٣٩٨) وسيأتى برقم (٢٧١٣).

٢٤٠٦ - ((أو تأتيني بحميل)) أى ضامن ((فأنا أحمل له)) أى أتكفل ((قال: لا خير فيها)) وفى رواية أبى داود "لا حاجة لنا فيها". كأنه علم أنه ما أدى خمس المأخوذ من المعدن، وإلا فالمأخوذ من

المعدن إذا كان على وجهه يجوز استعماله .

قال الإمام الخطابي في معالم السنن (٤٧/٣): أما رده الذهب الذى استخرجه من المعدن وقوله لا حاجة لنا فيها ... الخ. فيشبه أن يكون ذلك لسبب علمه رسول الله ﷺ فيه خاصة لا من جهة أن الذهب المستخرج لا يباح تموله وتملكه، فإن عامة الذهب والورق مستخرجة من المعدن، وقد أقطع رسول الله ﷺ بلالَ بنَ الحارث المعادن القبلية، وكانوا يؤدون عنها الحق وهو عمل المسلمين وعليه أمر الناس إلى اليوم. وقد يحتمل أن يكون ذلك من أجل أن أصحاب المعادن يبيعون ترابها ممن يعالجه فيحصل ما فيه من ذهب أو فضة وهو غرر لا يدرى هل يوجد فيه شيء منهما أو لا، وقد كره بيع تراب المعادن جماعة من العلماء منهم عطاء والشعبي وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

وفيه وجه آخر: وهو أن معنى قوله "لا حاجة لنا فيه، ليس فيها خير" أى ليس فيها رواج ولا لحاجتنا فيها نجاح. وذلك أن الدين الذى كان تحمله عنه دنانير مضروبة والذى جاء به تير غير مضروب، وليس بحضرته من يضربه دنانير. وإنما كان تحمل إليهم الدنانير من بلاد الروم، فأول من وضع السكة فى الإسلام وضرب الدنانير عبد الملك بن مروان، فهى تدعى المروانية إلى هذا الزمان. وفيه وجه آخر وهو أن يكون إنما كرهه لما يقع فيه من الشبهة ويدخله من الغرر عند استخراجهم إياه من المعدن، وذلك أنهم استخرجوه بالعرش أو الخمس أو الثلث، فما يصيبونه وهو غرر، لا يدرى هل يصيب العامل فيه شيئاً أم لا؟ فكان ذلك بمنزلة العقد على رد العبد الآبق والبعير الشارد لأنه لا يدرى هل يظفر بهما. وفى الحديث إثبات الحمالة والضمان وفيه إثبات ملازمة الغريم ومنعه من التصرف حتى يخرج من الحق الذى عليه، انتهى.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى البيوع، والبيهقى فى الكبرى (٧٤/٦) وفى الصغير (٣٠٦/٢) والحاكم (١٠/٢) والطبرانى فى الكبير (٢١٨/١١) وعبد ابن حميد (٥٩٦) والمسند الجامع (٢٢٧/٩) عن عكرمة، عن ابن عباس رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٤٠٧ - ((محمد بن بشار، أبو عامر)) كذا فى النسخ الموجودة عندنا، وهو تحريف قبيح، والصحيح "محمد بن بشار، قال حدثنا أبو عامر" لأن كنية محمد ابن بشار أبو بكر لا أبو عامر، وأبو عامر العقدي

عن عثمان بن عبدالله ابن موهب؛ قال: سمعت عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه؛ أن النبي ﷺ أتى بجنزة ليصلي عليها. فقال: "صلوا على صاحبكم فإن عليه دينا". فقال أبو قتادة: أنا أتكفل به. قال النبي ﷺ: بالوفاء؟ قال: بالوفاء. وكان الذي عليه ثمانية عشر أو تسعة عشر درهما.

### (١٠) باب من آذان دينا وهو ينوي قضاءه

٢٤٠٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبيدة بن حميد، عن منصور، عن زياد بن عمرو بن هند، عن ابن حذيفة (هو عمران) عن أم المؤمنين ميمونة قالت: كانت تدان دينا فقال لها بعض أهلها: لا تفعل. وأنكر ذلك عليها قالت بلى إني سمعت نبيي وخليلي ﷺ يقول: .....

اسمه عبدالملك بن عمرو، شيخ محمد بن بشار. وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: ثقة، مأمون. وقال الحافظ: ثقة، من التاسعة.

((عثمان بن عبدالله بن موهب)) التيمي، مولا هم، المدني، الأعرج، وقد ينسب إلى جده. وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي ويعقوب بن شيبة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الرابعة. ((صلوا على صاحبكم فإن عليه دينا)) قال البيضاوي: لعله ﷺ امتنع عن الصلاة على المديون الذي لم يترك وفاء تحذيرا من الدين وزجرا عن المماطلة وكراهة أن يوقف دعاؤه عن الإجابة بسبب ما عليه من مظلمة الخلق. وكان لا يصلي أولا على المديون الذي ما ترك وفاء تحذيرا من الدين ثم لما توسع الله عليه كان يؤدي الدين ويصلي عليه. ((أنا أتكفل به)) فيه دليل على جواز الضمان عن الميت. ومن لا يقول به يحمله على الوعد ولذلك قال بالوفاء وعبر بعض الرواة عنه بلفظ الكفالة.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي والنسائي في الحنايز، وابن حبان (٣٣٠/٧) والدارمي (٢٦٣/٢) وعبدالرزاق (٢٩٠/٨) وأحمد (٣١١/٥) والمسند الجامع (٣٥٧/١٦) عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

### ١٠ - باب من آذان دينا وهو ينوي قضاءه

٢٤٠٨ - ((زياد بن عمرو بن هند)) الحملي، الكوفي. ذكره ابن حبان في الثقات. ((ابن حذيفة)) هو عمران بن حذيفة. قال الذهبي: لا يعرف. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة. ((تدان)) بتشديد الدال، من آذان إذا استقرض. وهو افتعال، من الدين.



"ما من مسلم يدان ديننا يعلم الله منه أنه يريد أداءه إلا أداه الله عنه في الدنيا".

٢٤٠٩ - حدثنا إبراهيم بن المنذر. ثنا ابن أبي فديك. ثنا سعيد بن سفيان مولى الأسلميين، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "كان الله مع الدائن حتى يقضى دينه ما لم يكن فيما يكره الله". قال: فكان عبد الله بن جعفر يقول لخازنه: اذهب فخذ لي بدين فإنني أكره أن أبيت ليلة إلا والله معي بعد الذي سمعت من رسول الله ﷺ.

((إلا أداه الله عنه في الدنيا)) أى فصار أخذها وصرفها في الخير خيرا محضا لا شرفيه.

قال ابن بطال: فيه الحض على ترك استشكال أموال الناس، والترغيب في حسن التأدية إليهم عند المدينة وأن الحزاء من جنس العمل، انتهى. وهذا الحديث علم من أعلام النبوة لما نراه بالمشاهدة ممن يتعاطى شيئا من الأمور. وفيه الترغيب في تحسين النية والترهيب من ضد ذلك، وأن مدار الأعمال عليها، وفيه الترغيب في الدين لمن ينوى الوفاء، وفيه أن من اشترى شيئا بدين، وتصرف فيه، وأظهر أنه قادر على الوفاء ثم تبين الأمر بخلافه أن البيع لا يرد بل ينظر حلول الأجل لاقتصاره ﷺ على الدعاء عليه ولم يلزمه رد البيع، ومدار هذه الفوائد على روايات الحديث المختلفة وبخاصة رواية البخارى.

والحديث أخرجه أيضا النسائي في المحتبى وفي الكبرى (٥٨/٤) فى البيوع، وابن حبان (٤٢٠/١١) والحاكم (٢٢/٢) والبيهقى (٣٥٤/٥) وأحمد (٣٣٤/٦) وأبو يعلى (٥١٥/١٢) والطبرانى فى الكبير (٢٤/٢٤) وأبو نعيم فى أخبار أصبهان (٢٣٨/٢) عن زياد بن عمرو، عن عمران بن حذيفة عن ميمونة رضى الله عنها. صححه الحاكم وسكت عنه الذهبى. وإسناده ضعيف لكن الحديث صحيح من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ميمونة، عند النسائي.

وللحديث شاهد من حديث عائشة أخرجه الحاكم (٢٢/٢) والبيهقى (٣٥٤/٥) ومن حديث أبي هريرة عند البخارى فى الاستقراض، والبيهقى (٣٥٤/٥) والبغوى (٢٠١/٨) ومن حديث عبد الله بن جعفر عند ابن ماجه برقم (٢٤٠٩).

٢٤٠٩ - ((سعيد بن سفيان)) الأسلمى، المدنى. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الذهبى: لا يكاد يعرف. وقال الحافظ: مقبول، من السابعة.

((كان الله مع الدائن)) فى عونه لأنه قد أعان أخاه المديون بالدين. هذا هو المتبادر من اللفظ، لكن كلام عبد الله بن جعفر يشير إلى أن الدائن بمعنى ذى الدين، أى المديون. ثم رأيت فى الصحاح.

## (١١) باب من اذان ديننا لم ينوقضاء ه

٢٤١٠ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا يوسف بن محمد بن صيفى بن صهيب الخير. حدثني عبدالحميد بن زياد بن صيفى بن صهيب، عن شعيب بن عمرو. حدثنا صهيب الخير، عن رسول الله ﷺ قال: .....

قال: "دان" يحيى بمعنى أقرض واستقرض، وعلى هذا فكلام عبدالله مبنى على أنه من دان بمعنى استقرض (س).

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، رواه ابن ماجه فى سنته ورواه أبو نعيم عن أبى بكر أحمد بن السندى عن موسى بن هارون الحافظ عن إبراهيم بن المنذر الحزامى به. وقال: هذا حديث غريب من حديث جعفر عن أبيه عن عبدالله بن جعفر لم يروه عنه إلا سعيد ولا عنه إلا ابن أبى فديك، انتهى. ورواه الحاكم فى المستدرک من طريق ابن أبى فديك وقال هذا حديث أبى أمامة ثم رواه من طريق القاسم عن أبى أمامة ورواه محمد بن يحيى بن أبى عمر فى مسنده عن عبدالرحمن بن خالد عن محمد بن إسماعيل عن سعيد بن سفيان به.

والحديث أخرجه أيضا الدارمى (٢/٢٦٣) وابن عساكر (٩/٣٦١) والميزى فى التهذيب (١٠/٤٧٥) عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر رضى الله عنه. إسناده ضعيف ولكن الحديث صحيح بمجموع الطرق.

## ١١ - باب من اذان ديننا لم ينوقضاء ه

٢٤١٠ - ((يوسف بن محمد بن صيفى بن صهيب الخير)) التيمى، المدنى، مولى ابن جدعان. قال البخارى: فيه نظر. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره العقيلى، وابن عدى والذهبى فى جملة الضعفاء. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الثامنة.

((عبدالحميد بن زياد بن صيفى بن صهيب)) الرومى، وربما نسب إلى جده. قال أبو حاتم: شيخ. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: لين الحديث، من الثامنة.

((شعيب بن عمرو)) بن سليم، الأنصارى. وزعم ابن حبان أنه حفيد صهيب الرومى. شيخه، والأول أثبت. قال الذهبي: لا يعرف. وقال الحافظ: مقبول، من الرابعة.

"أيما رجل يدين ديناً وهو مجمع أن لا يوفيه إياه لقي الله سارقاً.

حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي . ثنا يوسف بن محمد بن صيفي ، عن عبد الحميد بن زياد ، عن أبيه ، عن جده صهيب ، عن النبي ﷺ ، نحوه .

٢٤١١ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب . ثنا عبدالعزیز بن محمد ، عن ثور بن زيد الديلي ، عن أبي الغيث مولى ابن مطيع ، عن أبي هريرة ؛ أن النبي ﷺ قال : "من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله" .

((أيما رجل)) ذكر الرجل غالبى والمراد إنسان ، ((يدين)) أى يستقرض ، ((وهو مُجمع)) من أجمع بمعنى عزم . ((لقي الله سارقاً)) أى يحشر فى زمرة السارقين ، ويجازى بحزائهم .

قال البيهقي : هذا إسناد حسن يوسف بن محمد مختلف فيه . رواه البيهقي من هذا الوجه ورواه الطبراني فى الكبير وفى إسناده عمرو بن دينار وهو متروك ورواه أبو بكر بن أبى شيبة فى مسنده من طريق رجل من اليمن عن صهيب به وفيه زيادة فى أوله وكذا رواه أبو يعلى الموصلى وله شاهد فى الصحيحين من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

والحديث أخرجه أيضا الميزى فى التهذيب (٥٣١/١٢) والمسند الجامع (٥١٨/٧) وأحمد (٣٣٢/٤) من طريق آخر عن صهيب رضى الله عنه . قال الألبانى : حسن ، صحيح . قلت : لعله لشواهد . ٢٤١١ - ((من أخذ أموال الناس)) أى بطريق القرض أو بوجه من المعاملات حال كونه يريد إتلافها ، يعنى قصد بمجرد الأخذ ولا ينظر إلى الأداء .

((أتلفه الله)) يعنى يذهب من يده فلا ينتفع به لسوء نيته ويبقى عليه الدين ويعاقب به يوم القيامة . قال المناوى فى الفيض : قوله "أتلفه الله" يعنى أتلف أمواله فى الدنيا بكثرة المحن والمغارم والمصائب ومحق البركة ، وعبر بأتلفه لأن إتلاف المال كإتلاف النفس أو فى الآخرة بالعذاب . وقال الحافظ فى الفتح (٥٤/٥) : ظاهره أن الإتلاف يقع له فى الدنيا وذلك فى معانته أو فى نفسه وهو علم من أعلام النبوة لما نراه بالمشاهدة ممن يتعاطى شيئا من الأمور . وقيل : المراد بالإتلاف عذاب الآخرة .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الاستقراض وفى التاريخ (٣٧٣/١) والبعوى (٢٠٢/٨) والبيهقى (٣٥٤/٥) . وأحمد (٣٦١/٢) والمسند الجامع (٣٠٦/١٧) من طرق عن أبى هريرة رضى الله

## (١٢) باب التشديد في الدين

٢٤١٢ - حدثنا حميد بن مسعدة. ثنا خالد بن الحارث. ثنا سعيد، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: "من فارق الروحُ الجسدَ وهو برىء من ثلاث، دخل الجنة. من الكبر والغلول والدين".

عنه، مطولا. إسناده حسن، شيخ المصنف يعقوب بن حميد، ضعيف يعتبر به عند المتابعة، وقد توبع عليه عند أحمد والبخارى فالحديث صحيح.

### ١٢ - باب التشديد في الدين

٢٤١٢ - ((من فارق الروح الجسد)) أى من فارق روحه جسده. وكذلك وقع في بعض نسخ الترغيب ((دخل الجنة)) يفهم منه أن من مات وهو ليس بريئا من هذه الثلاث لا يدخل الجنة. ((من الكبر)) قال الترمذى بعد تحريج هذا الحديث: هكذا قال سعيد "الكُتْرُ" أى بفتح كاف وسكون نون وزاى معجمة. وقال أبو عوانة فى حديثه "الكِبرُ": أى بكسر كاف وسكون موحدة وراء مهملة. قال: ورواية سعيد أصح. وقال الحافظ أبو الفضل العراقى: المشهور فى الرواية بالباء الموحدة والراء. وذكر ابن الجوزى فى مجمع الأسانيد عن الدارقطنى أنه الكتْر بالنون والزاى. ولذا ذكره ابن مردويه فى تفسيره: «وَالَّذِينَ يَكْتَرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ» الآية. قلت: فالكبر بالباء الموحدة بمعنى التكبر والعلو. قال تعالى: «وَالَّذِينَ يَكْتَرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ»، الآية. وهذا هو الموافق لما بعده، إذ الكلام فيما يتعلق بالأموال. ((والغلول)) بضمّتين، الخيانة فى الغنيمة. قال المنذرى فى الترغيب: الغلول هو ما يأخذه أحد الغزاة من الغنيمة مختصّا به ولا يحضره إلى أمير الجيش ليقسمه بين الغزاة سواء قل أو كثر، وسواء كان الآخذ أمير الجيش أو أحدهم. وقال الجندرى فى النهاية: الغلول الخيانة فى المغنم والسرقه من الغنيمة قبل القسمة، وكل من خان فى شىء خفية فقد غلّ.

((والدين)) بفتح الدال، ضمّ الدين مع أقبح الجنائيات وأشنع الأخلاق، دلالة على أنه منهما، وهو دين لزمه باختياره ولم ينو أداءه.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى السير، وابن حبان (٤٢٧/١) والبيهقى (٣٥٥/٥) والدارمى (٣٤١/٢) والحاكم (٢٦/٢) وأحمد (٢٧٦/٥) عن معدان بن أبي طلحة، عن ثوبان رضى الله عنه.

٢٤١٣ - حدثنا أبو مروان العثماني . ثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "نفس المؤمن معلقة بدينه ....."

وإسناده صحيح.

٢٤١٣ - ((نفس المؤمن)) أى روحه ((معلقة)) بعد موته، أى محبوسة عن الدخول فى الجنة. وقال العراقي: أى أمرها موقوف لا حكم لها بنجاة ولا هلاك، حتى ينظر هل يقضى ما عليها من الدين أم لا، انتهى. وسواء ترك الميت وفاء أم لا؟ كما صرح به جمهور أصحابنا وشذ الماوردى. فقال: إن الحديث محمول على من يحلف وفاء كذا فى قوت المغتذى.

وقال الإمام الشوكاني فى النيل (٢٦/٤): فيه الحث للورثة على قضاء دين الميت والإخبار لهم بأن نفسه معلقة بدينه حتى يقضى عنه، وهذا مقيد بمن له مال يقضى منه دينه، وأما من لا مال له ومات عازما على القضاء فقد ورد فى الأحاديث ما يدل على أن الله تعالى يقضى عنه، بل ثبت أن مجرد محبة المديون عند موته للقضاء موجبة لقوله الله سبحانه لقضاء دينه وإن كان له مال ولم يقض منه الورثة. أخرج الطبرانى عن أبى أمامة مرفوعا "من دان بدين فى نفسه وفاؤه ومات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء ، ومن دان بدين وليس فى نفسه وفاؤه ومات اقتص الله لغريمه منه يوم القيامة". وأخرج أيضا من حديث ابن عمر "الدين دينان، فمن مات وهو ينوى قضاءه فأننا وليه، ومن مات ولا ينوى قضاءه فذلك الذى يؤخذ من حسناته، ليس يومئذ دينار ولا درهم".

وأخرج أحمد وأبو نعيم فى الحلية والبخارى والبيهقى بلفظ يدعى بصاحب الدين يوم القيامة حتى يوقف بين يدى الله عز وجل فيقول: يا ابن آدم فيم أخذت هذا الدين وفيم ضيعت حقوق الناس؟ فيقول: يا رب! إنك تعلم أنى أخذته فلم أكل ولم أشرب ولم أضيع ولكن أتى على يدي إما حرق وإما سرق وإما وضيعة. فيقول الله صدق عبدى وأنا أحق من قضى عنك فيدعو الله بشيء فيضعفه فى كفة ميزانه فترجح حسناته على سيئاته فيدخل الجنة بفضل رحمته. هكذا ذكر الشوكاني هذه الأحاديث بغير الإسناد ولم يتكلم عليها بشيء من الصحة والضعف، ثم ذكر حديثي ميمونة وأبي هريرة اللذان مرا تحت الرقم (٢٤٩٨ و ٢٤١١). قال وأخرج الحاكم بلفظ "من تدان بدين فى نفسه وفاؤه ثم مات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء". ثم قال: وقد ورد أيضا ما يدل على أن من مات من المسلمين مديونا فدينه على من إليه ولاية أمور المسلمين يقضيه عنه من بيت مالهم وإن كان له كان

حتى يقضى عنه".

٢٤١٤ - حدثنا محمد بن ثعلبة بن سواء . ثنا عمى محمد بن سواء ، عن حسين المعلم، عن مطر الوراق، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من مات وعليه دينار أو درهم قضى من حسناته، ليس ثم دينار ولا درهم".

لورثته. أخرج البخارى من حديث أبى هريرة "ما من مؤمن إلا وأنا أولى به فى الدنيا والآخرة". اقرأوا إن شئتم ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، فأیما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتنى فأنا مولاه.

وأخرج أحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه فى حديث آخر "من ترك مالا لأهله ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلى وعلى وأنا أولى بالمؤمنين. قال الشوكانى: وفى معنى ذلك عدة أحاديث ثبتت عنه ﷺ أنه قالها بعد أن كان يمتنع من الصلاة على المديون، فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الأموال صلى على من مات مديوناً وقضى عنه، وذلك مشعر بأن من مات مديوناً استحق أن يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين وهو أحد المصارف الثمانية فلا يسقط حقه بالموت، ودعوى من ادعى اختصاصه ﷺ بذلك ساقطة، وقياس الدلالة ينفى هذه الدعوى فى مثل قوله ﷺ "وأنا وارث من لا وارث له، أعقل عنه وأرثه". أخرجه أحمد وابن ماجه وسعيد بن منصور والبيهقى وهم لا يقولون إن ميراث من لا وارث له مختص برسول الله ﷺ وقد أخرج الطبرانى من حديث سلمان ما يدل على انتفاء هذه الخصوصية المدعاة ولقظ ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً فعلى وعلى الولاة من بعدى من بيت المال".

((حتى يقضى عنه)) بالبناء للمفعول، أو الفاعل وحيثئذ فيحتمل أن يراد يقضى المديون يوم الحساب دينه، ذكره الطيبى.

والحديث أخرجه أيضاً الترمذى فى الجناز، وابن حبان (٣٣١/٧) والبعوى (٢٠٢/٨) والبيهقى فى الكبرى (٤٩/٦) وفى الصغير (٢٩٥/٢) وفى المعرفة (٤٥٥/٤) والدارمى (٣٤٠/٢) والحاكم (٢٦/٢) وأحمد (٣٧١/٢) والطيالسى (٣١٥) والشافعى فى الأم (٢١٢/٣) وفى المسند (٣٦٢) والقضاعى فى مسند الشهاب (٧٧/٢) وأبونعيم فى الحلية (١٥/٩) عن عمر بن أبى سلمة، عن أبيه، عن أبى هريرة رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٤١٤ - ((قضى من حسناته)) أى أخذ من حسناته ويعطى للدائن فى مقابلة دينه.

### (١٣) باب من ترك ديناً أو ضياعاً فعلى الله وعلى رسوله

٢٤١٥ - حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح المصري. ثنا عبد الله بن وهب. أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ كان يقول: "إذا توفي المؤمن في عهد رسول الله ﷺ وعليه الدين فيسأل هل ترك لدينه من قضاء؟ فإن قالوا نعم صلى عليه وإن قالوا لا قال صلوا على صاحبكم". فلما فتح الله على رسوله ﷺ الفتح قال: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو لورثته.

قال البوصيري: هذا إسناد فيه مقال مطر الوراق مختلف فيه ومحمد بن ثعلبة بن سواء قال فيه أبو حاتم: أدركته ولم أكتب عنه، انتهى. ولم أر لغيره من الأئمة فيه كلاماً وباقي رجال الإسناد ثقات على شرط مسلم. رواه الطبراني في معجمه الكبير من هذا الوجه. وقال الحافظ المنذرى: هذا إسناد حسن، انتهى. وله شاهد من حديث أبي هريرة وثوبان رواه الترمذى وابن ماجه ورواه أبو داود في سننه من حديث أبي موسى.

والحديث أخرجه أيضاً الحاكم (٢٧/٢) وأحمد (٧٠/٢) والطبراني في الأوسط (٤٣٦/٣) عن مطر الوراق، عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنه. وإسناده حسن.

### ١٣ - باب من ترك ديناً أو ضياعاً فعلى الله وعلى رسوله

٢٤١٥ - ((صلوا على صاحبكم)) أى لم يصل عليه، ويقول لهم صلوا عليه تغليظاً لأمر الدين وتشديداً له. ((فلما فتح الله .. الخ)) أى وسع عليه، ((أولى بالمؤمنين)) قيل: أحق بهم وأقرب إليهم. وقيل: معنى الولاية النصرة والتولية أى أنا أتولى أمورهم بعد وفاتهم وأنصرهم فوق ما كانوا منهم لو عاشوا. ((فعلى)) أى قضاء دينه ومؤنة صغارة. قال الكرماني في شرحه للبخارى (١٥٦/٢٣): قضاء دين الميت المعسر كان من خصائصه وذلك كان من خصائص ماله. وقيل: من بيت المال ولكن خالفه آخرون. فقالوا: يجب ذلك على كل إمام. قال العيني في العمدة (٦٨٠/٥) فيه أن الإمام يلزمه أن يفعل هكذا فيمن مات وعليه دين، فإن لم يفعله وقع القصاص منه يوم القيامة، والإثم عليه فى الدنيا إن كان حق الميت فى بيت المال يعنى بقدر ما عليه من الدين، وإلا فبقسطه وبمثله حكى الحافظ فى الفتح (٣٩١/٤) عن ابن بطال.

٢٤١٦ - حدثنا علي بن محمد . ثنا وكيع . ثنا سفيان ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً أو ضياعاً فعلي وإلي وأنا أولى بالمؤمنين " .

### مسألة قضاء دين الميت من الزكاة :

واستدل القُرطبي رحمه الله في تفسيره (١٨٥/٦) بحديث الباب على أنه يجوز قضاء دين الميت بالزكاة لأنه من الغارمين ، وقد التزم رسول الله ﷺ بأداء دين الموتى من عنده ، وهو قول مالك وأبي ثور وأحد الوجهين عند الشافعية كما في المجموع ، شرح المذهب للنووي (٢١١/٦) .  
وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز أداء دين الميت من الزكاة لأن الغارم هو الميت ولا يمكن الدفع إليه وإن دفعها إلى غريمه وهو الدائن صار الدفع إلى الغريم لا إلى الغارم ، كذا في المغنى لابن قدامة (٦٦٧/٢) .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الفرائض وفي الكفالة وفي الاستقراض وفي التفسير وفي النفقات ، ومسلم في الفرائض ، وأبو داود في الخراج والإمارة ، والترمذي في الفرائض وفي الجنائز ، والنسائي في المحتجب وفي الكبرى (٦٣٧/١) في الجنائز ، وابن حبان (٣٣٢/٧) وعبدالرزاق (٢٩١/٨) والدارمي (٢٦٣/٢) والبيهقي (٢٠١/٦) وعبدالرزاق (٢٩١/٨) والدارمي (٢٦٣/٢) وابن الجارود (٣١٩) والطحاوي في مشكل الآثار (١٧/١) وأحمد (٢٨٧/٢) والطيالسي (٣٠٧) وأبو يعلى (٣٥٥/١٠) عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه . وإسناده صحيح .

وهذا المعنى مروى أيضا عن جابر ، عند أبي داود في الخراج والإمارة ، وعند ابن ماجه في الحديث الآتي وعن المقدم بن معديكرب عند أبي داود وفي الفرائض وابن ماجه .

٢٤١٦ - ((أو ضياعاً)) هو بالفتح مصدر ضاع إذا هلك يطلق على العيال تسمية للفاعل بالمصدر لأنها إذا لم تتعهد ضاعت وقد يروى بكسر ضاد جمع ضائع كجياح جمع جائع . وقيل : الضياع اسم ما هو في معرض أن يضيع إن لم يتعهد كالذرية الصغار ((فإلى)) أي أمره .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الخراج والإمارة ، وسبق تحريجه مفصلاً برقم (٤٥) . وإسناده

صحيح .



### (١٤) باب إنظار المعسر

٢٤١٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة".

٢٤١٨ - حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير. ثنا أبي. ثنا الأعمش، عن نفيح أبي داود، عن بريدة الأسلمي، عن النبي ﷺ قال: "من أنظر معسرا كان له بكل يوم صدقة ومن أنظره بعد حله كان له مثله في كل يوم صدقة".

### ١٤ - باب إنظار المعسر

٢٤١٧ - ((من يسر على معسر)) بتأجيل الدين ابتداء ، أو بعد حلول الأجل الأول، أو بتركه، أو بالتصديق عليه.

هذا حديث عظيم يدل على أن الله سبحانه يحزى العبد بمثل ما كان يعمل في الدنيا، فإن كان يسر على معسر فأنظره أو وضع عنه يسر الله له أموره في الدنيا ويسر عليه الحساب في الآخرة. والحديث أخرجه أيضا ابن حبان (٤٢٥/١١) وهو طرف من الحديث المتقدم برقم ٢٢٥، وانظر تخريجه هناك. سيأتي أيضا برقم (٢٥٤٤) وإسناده صحيح.

٢٤١٨ - ((ومن أنظر معسرا)) أى أجل دينه ابتداء ((بعد حله)) ضبط بكسر الحاء أى بعد حلول الدين بحضور حل الأجل الأول، أى أجل ثانيا (س).

قال السبكي: وزع أجره على الأيام، يكثر بكثرتها ويقل بقلتها، وسره ما يقاسيه المنظر من ألم الصبر مع تشوق القلب لِماله، فلذلك كان ينال كل يوم عوضا جديدا. وقد تعلق بهذا من ذهب إلى أن إنظاره أفضل من إبرائه، فإن أجره وإن كان أوفر لكنه ينتهي بنهايته، كذا في الفيض (٩٠/٦).

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، نفيح بن الحارث الأعمى، الكوفي، متفق على ضعفه، رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث بريدة بن الحصيب أيضا. ورواه الحاكم في المستدرک وقال: صحيح على شرطهما، ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في مسنده من طريق سليمان بن بريدة عن أبيه به، ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده من طريق الأعمش وسياقه أتم، وله شاهد في صحيح مسلم وأبي داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة، ورواه الشيخان من حديث حذيفة، ورواه مسلم أيضا وغيره من

٢٤١٩ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي. ثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن إسحق، عن عبدالرحمن بن معاوية، عن حنظلة بن قيس، عن أبي اليسر صاحب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "من أحب أن يظله الله في ظله فلينظر معسرا أو ليضع له".

حديث أبي اليسر.

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في شعب الإيمان، وأبونعيم في أخبار أصبهان (٢/٢٨٦). وابن عساكر (٣٩٠/١٤) وابن عدى في الكامل (٤/٢١٥) والرويانى في مسنده (٢/١٦) عن بريدة عن النبي ﷺ. إسناده ضعيف جدًا لكن الحديث صحيح من طريق محمد بن جحادة، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه.

٢٤١٩ - ((عبدالرحمن بن معاوية)) بن الحويرث بالتصغير، الأنصارى، الزرقى، أبو الحويرث، المدني، مشهور بكنيته. قال مالك: ليس بثقة. وقال ابن معين: ليس يحتج بحديثه. وقال النسائي: ليس بذلك. وقال أبو حاتم: ليس بقوى، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال ابن شاهين: مدني، ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، سىء الحفظ، رمى بالإرجاء، من السادسة.

((حنظلة بن قيس)) بن عمرو بن حصين بن خلدة، الزرقى، المدني. قال الواقدي: كان ثقة، قليل

الحديث. وقال الحافظ: ثقة، من الثانية، وقيل: إن له رؤية.

((أبي اليسر)) بفتحين، السلمى، بفتحين أيضا، الصحابى، هو كعب ابن عمرو بن عباد، شهد العقبه وبدراً وهو ابن عشرين سنة، وكان عظيم الفناء يوم بدر وغيره وهو الذى أسر العباس بن عبدالمطلب يومئذ، مات سنة (٥٥) وهو آخر من مات بالمدينة من أهل بدر.

((أن يظله الله في ظله)) أى وقاه الله من حر يوم القيامة على سبيل الكناية. أو أظله فى ظل عرشه

أو أدخله الجنة، كذا قال المناوى فى الفيض. ((فليُنظر)) من الإنظار ((أو ليضع له)) أى الدين.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الأدب المفرد (١٨٧) ومسلم فى الزهد، والبيهقى (٥/٣٢٧)

وابن حبان (١١/٤٢٣) وابن أبى شيبه (٧/١١) والحاكم (٢/٢٨) وأحمد (٣/٤٢٧) والطبرانى

(١٩/١٦٥) والقضاعى (١/٢٨١) وأبونعيم فى الحلية (٢/١٩) والمزى فى التهذيب (١٧/٤١٦) وعبد بن

حميد (٣٧٨) من طرق، عن أبى اليسر. بعضهم مطولا وبعضهم مختصراً كالمصنف. وإسناده صحيح

من طريق ربعى بن حراش. وروى الترمذى أيضا فى البيوع، لكن عن أبى هريرة رضى الله عنه.

٢٤٢٠ - حدثنا محمد بن بشار . ثنا أبو عامر . ثنا شعبة ، عن عبد الملك بن عمير ؛ قال : سمعت ربيع بن حراش يحدث عن حذيفة عن النبي ﷺ أن رجلا مات فقيل له : ما عملت ؟ فإما ذكرك أو ذكرك قال : إني كنت أتجوز في السكة والنقد وأنظر المعسر فغفر الله له .  
قال أبو مسعود : أنا قد سمعت هذا من رسول الله ﷺ .

٢٤٢٠ - ((فإما ذكرك)) على بناء الفاعل أى ذكر بنفسه ((أو ذكرك)) على بناء المفعول ، من التذكير ، أى ذكره غيره ((أتجوز في السكة)) قال النووي فى شرح مسلم (٤٠٩/٥) : التجوز والتجاوز معناهما المسامحة فى الاقتضاء والاستيفاء وقبول ما فيه نقص يسير . وفى هذه الأحاديث فضل إنظار المعسر والوضع عنه ، إما كل الدين وإما بعضه ، من كثير أو قليل . وفضل المسامحة فى الاقتضاء وفى الاستيفاء سواء استوفى من موسر أو معسر وفضل الوضع من الدين وأنه لا يحتقر شىء من أفعال الخير فلعله سبب السعادة والرحمة ، انتهى .

وقال فى إنجاح الحاجة : التجوز فى السكة أن يأخذ الزيف مثلاً بدل الرائجة والتجوز فى النقد أن يؤخر فى طلبه .

((أبو مسعود)) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة ، الأنصارى ، البدرى ، صحابى جليل ، معدود فى علماء الصحابة ، نزل الكوفة ، مات قبل الأربعين . وقيل : بعدها . وكان حاضرا بمجلس حذيفة ولهذا جاءت هذه الرواية فى مسند أبى مسعود عند أحمد وجاء مثل هذه الرواية لمسلم ، وله رواية أخرى بلفظ "فقال عقبة بن عامر الجهنى أبو مسعود الأنصارى ، هكذا سمعناه من فى رسول الله ﷺ" . قال النووي : قال الحافظ : هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبى مسعود عقبة بن عمرو ، الأنصارى ، البدرى وحده ، وليس لعقبة بن عامر فيه رواية . قال الدارقطنى : والوهم فى هذا الإسناد من أبى خالد الأحمر (يعنى عند مسلم) قال : وصوابه عقبة بن عمرو وأبو مسعود الأنصارى .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى ذكر بنى إسرائيل وفى البيوع ، ومسلم فى المساقاة ، والبيهقى فى الصغير (٢/٢٧٥) وأحمد (٥/٣٩٩) عن ربيع بن حراش ، عن حذيفة رضى الله عنه .  
وأما حديث أبى مسعود فقد رواه مسلم فى المساقاة ، والترمذى فى البيوع ، والبيهقى فى الكبرى (٥/٣٥٦) وابن جبان (١١/٤٢٧) والحاكم (٢/٢٩) . وإسناده صحيح .

### (١٥) باب حسن المطالبة وأخذ الحق في عفاف

٢٤٢١ - حدثنا محمد بن خلف العسقلاني ومحمد بن يحيى . قالوا : ثنا ابن أبي مريم . ثنا يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن أبي جعفر ، عن نافع ، عن ابن عمر وعائشة ؛ أن رسول الله ﷺ قال : "من طالب حقا فليطلبه في عفاف وإفٍ أو غير إفٍ" .

٢٤٢٢ - حدثنا محمد بن المؤمل بن الصباح القيسي . ثنا محمد بن مُجَبِّب القرشي . ثنا سعيد بن السائب الطائفي ، عن عبد الله بن يامين ، عن أبي هريرة ؛ أن رسول الله ﷺ قال لصاحب الحق : "خذ حَقَّكَ في عفاف وإفٍ أو غير إفٍ" .

### ١٥ - باب حسن المطالبة وأخذ الحق في عفاف

٢٤٢١ - ((فليطلبه في عفاف)) العفاف بالفتح، الكف عن المحارم. أى فليطلبه حال كونه ساعيا في عدم الوقوع في المحارم مهما أمكن، ثم له العفاف أم لا. قالوا: في مَنْ وَفَى الشَّيْءَ إِذَا تَمَّ، وهذا المعنى هو ظاهر اللفظ ويحتمل أن يجعل "إفٍ" حالا عن الحق على أنه مجرور في اللفظ على الجوار. ويحتمل أن يكون مرفوعا، والجملة حال. أى هو إفٍ أى الحق، فلا يتعدى إلى المحارم سواء وصل إليه وإفيا أم لا. وهذا المعنى أمتن.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح على شرط البخارى رواه ابن حبان فى صحيحه عن الحسن بن سفيان، عن إبراهيم بن يعقوب، عن ابن أبي مريم به. سواء ورواه الحاكم عن أحمد بن سليمان الفقيه، عن محمد بن إسماعيل السلمى، عن سعيد بن أبي مريم به. ورواه البيهقى فى سننه الكبرى عن الحاكم به، انتهى. والحديث أخرجه أيضا الطبرانى فى الأوسط (١١٧/١) والمسند الجامع (٤٧٢/١٠) وإسناده حسن. وله شاهد من حديث أبي هريرة عند المصنف الآتى والحاكم (٣٢/٢) وفى إسناده عبد الله بن يامين، وهو مجهول الحال فهو حسن فى الشواهد.

٢٤٢٢ - ((عبد الله بن يامين)) بتحتانية وميم خفيفة، الطائفي. قال الحافظ: مجهول الحال، من الثالثة. والحديث مر شرحه تحت الحديث السابق.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات على شرط مسلم. رواه ابن حبان فى صحيحه. والحديث أخرجه أيضا البخارى فى التاريخ (٢٣٥/٥)، والميزى فى التهذيب (٢٩٠/١٦) والمسند

## (١٦) باب حسن القضاء

٢٤٢٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. حدثنا شبابة. ح وحدثنا محمد بن بشار. ثنا محمد بن جعفر. قالوا: ثنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، سمعت أبا سلمة بن عبدالرحمن يحدث عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن خيركم أو من خيركم أحاسنكم قضاء".

٢٤٢٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع. ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي، عن أبيه، عن جده؛ أن النبي ﷺ استلف منه حين غزا ثلاثين أو أربعين ألفاً فلما قدم قضاها إياه ثم قال له النبي ﷺ: "بارك الله لك في أهلك ومالك إنما جزاء السلف ..

الجامع (٣١٣/١٧) وإسناده حسن. وقد تقدم متنه بإسناد حسن في الذي قبله أيضا.

## ١٦ - باب حسن القضاء

٢٤٢٣ - ((أحاسنكم قضاء)) أي الذين يؤدون الدين إلى أصحابه على أحسن وجه (س).

ومضى الحديث برقم (٢٢٨٥، ٢٢٨٦) عن أبي رافع، وعرباض بن سارية مع شرحه في التجارات، في باب السلم في الحيوان.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الوكالة وفي الاستقراض وفي الهبة، ومسلم والترمذي والنسائي في البيوع، والبيهقي في الكبرى (٣٥٢/٥) وفي المعرفة (٤٠٨/٤) وعبدالرزاق (٢٥/٨) وابن الجارود (١٩٥) والطحاوي (٥٩/٤) وأحمد (٣٧٧/٢) والطيالسي (٣١١) وأبونعيم في تاريخ أصبهان (١٨٨/١) والشافعي (٥٩٦/٢) من طرق، عن سلمة بن كهيل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٤٢٤ - ((إسماعيل بن إبراهيم)) بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة، المخزومي، المدني. قال أبو حاتم: شيخ. وقال الحافظ: مقبول، من السادسة. ((عن أبيه)) إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة، المخزومي. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((عن جده)) عبدالله بن أبي ربيعة عمرو بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم، أبو عبدالرحمن، المكي، صحابي، مات ليالي قتل عثمان، وهو والد عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة الشاعر.

((استسلف)) أي استقرض. ((إنما جزاء السلف)) أي القرض.

### (١٧) باب لصاحب الحق سلطان

٢٤٢٥ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني . ثنا معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن حنش ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ؛ قال : جاء رجل يطلب نبي الله ﷺ بدين أو بحق فتكلم ببعض الكلام فهِمَّ صحابة رسول الله ﷺ به . فقال رسول الله ﷺ : "مه إن صاحب الدين له سلطان على صاحبه حتى يقضيه".

٢٤٢٦ - حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عثمان أبو شيبه . ثنا ابن أبي عبيدة أظنه . .....

((الوفاء)) أى أداء حقه له ، ((والحمد)) أى حمد المقترض للمقرض ، والثناء عليه فيستحب للمدين عند قضاء الدين أن يحمد المقضى له بأن يقول بارك الله لك فى أهلك ومالك .  
والحديث أخرجه أيضا النسائي فى البيوع ، وفى عمل اليوم والليلة (٣٧٢) وأحمد (٣٦/٤) وابن السنى (٧٥) عن إسماعيل ، عن أبيه ، عن جده رضى الله عنه . قال العراقى : إسناده حسن .

### ١٧ - باب لصاحب الحق سلطان

٢٤٢٥ - ((حنش)) اسمه الحسين بن قيس ، الرحبي ، أبو على ، الواسطي ، تقدمت ترجمته برقم (٦٦٣) .

((جاء رجل)) اسمه زيد ، كما أخرجه الطبرانى ، والحاكم وابن حبان والبيهقى . ذكره الشيخ عبدالعزيز الدهلوى فى تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ . ((فتكلم ببعض كلام)) مما لا يناسب مقامه العلى ﷺ ((فهِمَّ)) أى قصدوا الوقوع فيه بالزجر والأذى تأديبا له ((مه)) أى قال لنا حين أراد القيام بذلك اسكت ودع عنك ذلك ((سلطان على صاحبه)) أى مطالبة بالمباغة:

قال البوصيرى : هذا إسناده ضعيف ، وحنش اسمه حسين بن قيس أبو على الرحبي ضعفه أحمد وابن مَعِين وأبو حاتم وأبو زرعة والبخارى والنسائي والعقيلي وابن عدى والجوزجاني والبخاري والدارقطني وغيرهم .

والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٢٣٠/٩) وإسناده ضعيف جدًا .

٢٤٢٦ - ((إبراهيم بن عبد الله)) بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواتي ، أبو شيبه ، العبسى ، الكوفى . وثقه ابن حبان . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال الحافظ : صدوق ، من الحادية عشرة .

قال : ثنا أبي ، عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يتقاضاه ديناً كان عليه فاشتد عليه حتى قال له أخرج عليك إلا قضيتي . فانتهره أصحابه وقالوا ويحك تدري من تكلم؟ قال إني أطلب حقي . فقال النبي ﷺ هلا مع صاحب الحق كنتم؟ ثم أرسل إلى خولة بنت قيس فقال لها : إن كان عندك تمر فأقرضينا حتى يأتينا تمرنا فنقضيك . فقالت : نعم بأبي أنت يا رسول الله قال فأقرضته فقضى الأعرابي وأطعمه . فقال أوفيت أوفى الله لك . فقال أولئك خيار الناس إنه لا قُدِّست أمة لا يأخذ الضعيف فيها حقه غير مُتَمَتِّع .

((فاشتد عليه)) يعني أغلظ له في القول ، ((أُخْرِجَ عَلَيْكَ)) من التحريج . أى أضيّق عليك ((إلا قضيتي)) أى إلا وقت قضائك ، والأقرب أنه من باب اجتماع "إن" الشرطية و"لا" النافية ((فانتهره)) أى زجره ((ويحك)) أى هلاكاً لك ، ((تدري من تكلم؟)) أى أتدري من تخاطب؟ فالكلام على الاستفهام ، ((هلا مع صاحب الحق كنتم؟)) يعني تساعدونه في استيفاء حقه بضم صوتكم إلى صوته في المطالبة . وقال السندی: قوله "هلا مع صاحب الحق كنتم" حثهم على القيام مع صاحب الحق أى ينبغي لكم أن تكونوا مع صاحب الحق إلى أن يصل إليه حقه . ((وأطعمه)) أى أعطاه زائداً على حقه طعمة له . ((أوفيت)) أى أتممت الأداء . يقال: كيل واف ، أى تام ، ((لا قُدِّست)) من التقديس ، ((أمة)) أى قوم ما يطهرون من دنس الذنوب ، والظاهر أنه دعا عليهم . فإن كلمة "لا" لا تدخل على الماضى فى غير الدعاء إلا مكررة غالباً مثل ﴿لَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ . ((غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ)) بفتح التاء الثانية أى من غير أن يصيبه أذى يقلقه ويزعجه و"غير" منصوب لأنه حال "للضعيف" .

قال فى إنجاح الحاجة: وهذا من كمال رأفته وشفقته على الناس . قيل: إن الرجل كان كافراً فأسلم بمشاهدة هذا الخلق الأعظم، وقال: "يا رسول الله! ما رأيت أصبر منك" . لأن ظاهر هذه القصة أن الرجل هو زيد كما مضى .

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، رواه أبو يعلى ورواه رواة الصحيح . لأن إبراهيم بن عبدالله، قال أبو حاتم: صدوق .

والحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة (٥٥٢/٦) والمسند الجامع (٣٤٧/٦) عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه . بإسناد صحيح . ورواه أيضا البزار من حديث عائشة مختصراً والطبرانى من حديث ابن مسعود بإسناد جيد .

## (١٨) باب الحبس في الدين والملازمة

٢٤٢٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد. قالوا: ثنا وكيع. ثنا وبر بن أبي دُلَيْلَةَ الطائفي. حدثني محمد بن ميمون بن مُسَيْكَةَ. قال وكيع: وأثنى عليه خيرا عن عمرو بن الشريد عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لِيَّ الْوَاجِدُ يَحِلُّ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ".  
 قال علي الطنافسي: يعني عرضه شكايته وعقوبته سجنه.

## ١٨ - باب الحبس في الدين والملازمة

٢٤٢٧ - ((وبر بن أبي دُلَيْلَةَ)) اسمه مسلم، الطائفي. وثقه ابن مَعِينٍ والذهبي. وقال الحافظ: من السابعة.  
 ((محمد بن ميمون بن مُسَيْكَةَ)) هو محمد بن عبدالله بن ميمون بن مسيكة، الطائفي، وقد ينسب لجدّه وقال أبو حاتم روى عنه الطائفيون، وذكره ابن جِبَّانٍ في الثقات له عندهم حديث في "لى الواجد". قلت: وقع ذكره في سند حديث علقه البخارى في كتاب القرض. وقال الذهبي ما روى عنه غير وبرة، وقال ابن المدينى: مجهول، لم يرو عنه غير وبرة، كذا في التهذيب.  
 ((قال وكيع وأثنى عليه خيرا)) أى أثنى وَبَّرٌ على محمد بن ميمون، وقوله هذا يدل على توثيقه.  
 ((عمرو بن شريد)) الثقفى، أبى الوليد الطائفي. ذكره ابن جِبَّانٍ في الثقات. وقال العجلي: حجازى، تابعى، ثقة. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((عن أبيه)) الشريد، بوزن الطويل، الثقفى، صحابى، شهد بيعة الرضوان. قيل: كان اسمه مالكا.  
 ((لِيَّ الْوَاجِدِ)) بفتح اللام وتشديد الياء إى مطلقه، والواجد بالحيم، القادر على الأداء أى الذى يجد ما يودى ((يُحِلُّ)) بضم أوله وكسر ثانيه، ((عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ)) بالنصب فيهما على المفعولية، والمعنى إذا مطلق الغنى عن قضاء دينه يحل للدائن أن يغلظ القول عليه ويشدد في هتك عرضه وحرمة، وكذا للقاضى التغليظ عليه وحبسه تأديبا له لأنه ظالم، والظلم حرام وإن قل، والله تعالى أعلم.  
 قال الخطابى فى المعالم (٤/١٦٥): فى الحديث دليل على أن المعسر لا حبس عليه لأنه إنما أباح حبسه إذا كان واجداً، والمعدوم غير واجد، فلا حبس عليه، وقد اختلف الناس فى هذا فكان شريح يرى حبس الملى والمعدوم، وإلى هذا ذهب أصحاب الرأى. وقال مالك: لا حبس على معسر إنما حظّه الإنظار. ومذهب الشافعى أن من كان ظاهر حاله العسر فلا يحبس، ومن كان ظاهره اليسار



٢٤٢٨ - حدثنا هَدِيدَةُ بن عبد الوهاب . ثنا النضر بن شميل . ثنا الهرماس ابن حبيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال : أتيت النبي ﷺ بغريم لي فقال لي : الزمه ثم مرَّ بي آخر النهار فقال : ما فعل أسيرك يا أخا بني تميم ؟

حبس إذا امتنع من أداء الحق .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الاستقراض معلقا وأبوداود فى الأفضية والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى (٥٩/٤) فى البيوع ، والبيهقى فى الكبرى (٥١/٦) وفى الصغير (٢٩٤/٢) وابن حبان (٤٨٦/١١) والحاكم (١٠٢/٤) والطحاوى فى مشكل الآثار (٤١٣/١) وأحمد (٢٢٢/٤) والطبرانى فى الكبير (٣٨٠/٧) وفى الأوسط (٢١٤/٣) والمسند الجامع (٣٦٦/٧) عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه رضى الله عنه . وقال الحاكم : صحيح الإسناد وأقره الذهبى .

٢٤٢٨ - ((الهرماس بن حبيب)) التميمى ، العنبرى . قال أبو حاتم : شيخ ، أعرابى ، لم يرو عنه إلا النضر . وسئل أحمد ويحيى بن معين عنه . فقالا : لا نعرفه . وقال الحافظ : من السابعة . ((عن أبيه)) حبيب ، التميمى ، العنبرى . قال الحافظ : مجهول ، من الثالثة .

((عن جده)) أى جد هرماس . قال أبو حاتم : لا يعرف أبوه ولا جده . وقال الحافظ : اسمه ثعلبة . ((بغريم لي)) أى مديون ، ((فقال لي الزمه)) بفتح الزاى ، فيه دليل على جواز ملازمة من له الدين لمن هو عليه بعد تفرره بحكم الشرع .

قال فى النيل : وعن أبى حنيفة وأحد وجهى أصحاب الشافعى . فقالوا : إنه يسير حيث سار ويجلس حيث جلس ، غير مانع له من الاكتساب ويدخل معه داره وذهب أحمد إلى أن الغريم إذا طلب ملازمة غريمه حتى يحضر بينته القريبة ، أوجب إلى ذلك لأنه لو لم يكن من ملازمته ذهب من مجلس الحاكم ، وهذا بخلاف البينة البعيدة .

وذهب الجمهور إلى أن الملازمة غير معمول بها بل إذا قال لى بينة غائبة . قال الحاكم لك يمينه أو أخره حتى تحضر بينتك ، وحملوا الحديث على أن المراد "إلزم غريمك" بمراقبتك له بالنظر من بعد ، ولعل الاعتذار عن الحديث بما فيه من المقال أولى من هذا التأويل المتعسف ، كذا فى العون (٥٧/١٠) .

((ما فعل أسيرك)) أى أعطاك الدين أم لا ؟ وسماه أسيرا باعتبار ما يحصل له من المذلة بالملازمة

٢٤٢٩ - حدثنا محمد بن يحيى ويحيى بن حكيم . قالوا : ثنا عثمان بن عمر . أنبأنا يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن عبدالله بن كعب بن مالك ، عن أبيه ، أنه تقاضى ابن أبي حدرد دينا له عليه في المسجد حتى ارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله ﷺ وهو في بيته فخرج إليهما فنأدى كعبا . .....

له وكثرة تذللته عند المطالبة ، وكأنه يعرض بالشفاعة .

قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه ووقع في كتاب ابن ماجه عن أبيه عن جده على الصواب . وذكره البخارى في تاريخه الكبير عن أبيه عن جده . وقال ابن أبى حاتم هرامس بن حبيب العنبرى روى عن أبيه عن جده ولجده صحبة . وذكر أنه سأل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين عن الهرامس بن حبيب العنبرى . فقالوا : لا نعرفه ، وقال : سألت أبى عن هرامس بن حبيب فقال : هو شيخ أعرابى لم يرو عنه غير النضر بن شميل ، ولا يعرف أبوه ولا جده .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الأفضية ، والميزى فى التهذيب (٤١١/٥ ، و ١٦٢/٣٠) والبيهقى فى الصغير (٢٩٥/٢) عن الهرامس بن حبيب ، عن أبيه عن جده رضى الله عنه . وإسناده ضعيف .  
٢٤٢٩ - ((تقاضى)) أى طلب منه أداءه ، ((ابن أبى حدرد)) اسمه عبدالله بن أبى حدرد ، الأسلمى ، كما وقع مصرحا فى رواية مسلم وعند البخارى فى الصلح وكنيته أبو محمد ، له ولأبيه صحبة ، و "حدرد" على وزن فَعْعَل لم يأت من الأسماء على وزن فَعْعَل بتكرير العين غيره ، نبه عليه العينى ، ((دينا له عليه)) وقع فى رواية زمعة بن صالح ، عن الزهري أنه كان أوقيتين ، أخرجه الطبرانى كما فى فتح البارى (٤٥٩/١) . ((فى المسجد)) متعلق بقوله "تقاضى" يعنى طلب دينه فى المسجد ، وفيه جواز الكلام فى المسجد عند الضرورة ، ((حتى ارتفعت أصواتهما)) يعنى زفعا غير بالغ حد الإنكار مع أنه كان يتضمن إحياء حق ، ولا يستلزم استماعه ﷺ أصواتهما أن يكونا قد رفعا أصواتهما رفعا بالغا حد الإنكار لصفة المسجد وقرب الحجره . وأما رفع الصوت المتفاحش فممنوع فى المسجد لما أخرجه البخارى فى باب رفع الصوت فى المسجد عن السائب بن يزيد ، قال : كنت نائما فى المسجد فحصبني رجل فنظرت فإذا عمر بن الخطاب . فقال : اذهب فائتنى بهذين فحنته بهما فقال : من أنتما أو من أين أنتما ؟ قالوا : من أهل الطائف . قال : لو كنتما من أهل البلد لأوجعتكما ترفعان أصواتكما فى مسجد رسول الله ﷺ .

فقال: لبيك يا رسول الله قال دع من دينك هذا وأوماً بيده إلى الشطر فقال: قد فعلت قال قم فاقضه.

((دع من دينك)) أى خَفِّفْ عنه بترك النصف، والمراد بهذا الأمر الواقع منه ﷺ الإرشاد إلى الصلح والشفاعة فى ترك بعض الدين، ((قد فعلت)) أى قد وضعت عنه نصف الدين.

قال فى النيل: يحتمل أن يكون نزاعهما فى مقدار الدين كان يدعى صاحب الدين مقدارا زائدا على ما يقربه المديون فأمره ﷺ أن يضع الشطر من المقدار الذى ادعاه، فىكون الصلح حينئذ عن إنكار. ويدل الحديث على جوازه. ويحتمل أن يكون النزاع بينهما فى التقاضى باعتبار حلول الأجل وعدمه، مع الاتفاق على مقدار أصل الدين فلا يكون فى الحديث دليل على جواز الصلح عن إنكار. وقد ذهب إلى بطلان الصلح عن إنكار الشافعى ومالك وأبو حنيفة، كذا فى العون (٥١٧/٩).

((قم فاقضه)) قيل: هذا أمر على جهة الوجوب لأن رب الدين لما طَوَّعَ بوضع الشرط تعين على المديون أن يعجل إليه دينه لكلا يجمع على رب المال بين الوضعية والمطل.

والحديث دليل على ثقة رسول الله ﷺ بأصحابه حيث أمر كعبا بوضع النصف من الدين فى عين صورة الخصومة، ولا يفعل ذلك إلا من كان على ثقة من أصحابه بأنهم يؤثرون أمره على كل شئ وأنهم يضحون لأجله أنفسهم وأموالهم وعواطفهم، ولم يكن جواب كعب بعد هذه الشدة فى الخصومة إلا أن يقول: قد فعلت يا رسول الله. وفيه أيضا دليل على أنه يجوز لصاحب الحق ملازمة الغريم واقتضاء الحق منه فى المسجد، وأن للقاضى أن يصلح بين الخصمين، وأن الصلح على حط بعض الحق جائز.

والحديث أخرجه أيضا مالك فى البيوع، والبخارى فى المساجد وفى الخصومات وفى الصلح، ومسلم فى المساقات والمزارعة، وأبو داود فى الأقضية، والنسائى فى القضاة، والبيهقى فى الكبرى (٥٢/٦) وفى الصغير (٣٠١/٢) والبعغوى فى شرح السنة (٢٠٧/٨) وابن حبان (٤٢٧/١١) والدارمى (٢٦١/٢) وأحمد (٣٨٦/٦) والطبرانى فى الكبير (٦٧/١٩) عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

### (١٩) باب القرض

٢٤٣٠ - حدثنا محمد بن خلف العسقلاني . ثنا يعلى . ثنا سليمان بن يسير ، عن قيس بن رومي . قال : كان سليمان بن أذنان .....

#### ١٩ - باب القرض

٢٤٣٠ - ((سليمان بن يسير)) وقيل: ابن قسيم، أبو الصباح بالموحدة، النخعي مولاهم، الكوفي. قال البخاري: ليس بالقوى عندهم. وقال أبو زرعة: واهى الحديث، ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ليس بمتروك. وقال ابن عدى: ليس حديثه بالكثير، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. وقال الحافظ: ضعيف، من السادسة.

((قيس بن رومي)) قال الذهبي: لا يكاد يعرف. وقال الحافظ: مجهول، من السادسة. ((سليمان بن أذنان)) هكذا جاء في ابن ماجه بذال معجمة بعدها نون ولكن ذكره الحافظ في "تعجيل المنفعة" بدال مهملة بعدها باء موحدة، وإليك ما ذكره الحافظ. قال: أسلفت علقمة ألفي درهم، وعنه عطاء بن السائب. قلت: اسمه سليم بن أذبان، ثم أخرج من رواية شعبة عن الحكم بن عتبة وأبي إسحاق عن سليم بن أذبان، كان له على علقمة ألف فذكر القصة. قال: وقال إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سليم بن أذبان، سمعت علقمة ومن طريق عبدالرحمن بن عابس. حدثني سليم. قال: استقرض من علقمة، ومن طريق أكيل مؤدب إبراهيم، عن سليمان، عن علقمة. وأخرج ابن ماجه من رواية يعلى بن عبيد، عن سليمان بن يسير أحد الضعفاء عن قيس بن رومي. قال: كان سليم أو سليمان بن أذبان يقرض علقمة إلى عطائه فذكر القصة، الحديث. فالراجع من هذا اسمه سليم ومن سماه سليمان فقد صحف. وذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات. فقال: سليم بن أذبان النخعي يروى عن علقمة، روى عنه الحكم وأبو إسحاق. وأما من سماه عبدالرحمن فقد ذكره البخاري أيضا. فقال: عبدالرحمن بن أذبان سمع قوله (كذا). قاله الثوري عن أبي إسحاق وقال إسرائيل: عن أبي إسحاق عن واصل. وقال لنا عمرو ابن مرزوق عن شعبة عبدالرحمن. وقال لنا عبدالله بن عثمان، عن أبيه عبدالرحمن بن دينار (كذا في أصل التعجيل. وصوابه: ابن أذبان) وقال البزار عن محمد بن معمر عن عفان عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن عبدالرحمن بن أذبان، عن علقمة فذكر الحديث

يُقْرِضُ عُلْقَمَةَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ إِلَى عَطَائِهِ فَلَمَّا خَرَجَ عَطَاؤُهُ تَقَاضَاهَا مِنْهُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ فَقَضَاهُ فَكَأَنَّ  
عُلْقَمَةَ غَضِبَ فَمَكَثَ أَشْهُرًا ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ أَقْرَضْنِي أَلْفَ دَرَاهِمٍ إِلَى عَطَائِي قَالَ نَعَمْ وَكِرَامَةً يَا أُمَّ  
عَتَبَةَ هَلُمِّي تِلْكَ الْخَرِيطةَ الْمَخْتومةَ الَّتِي عِنْدَكَ فَجَاءَتْ بِهَا فَقَالَ أُمًّا وَاللَّهِ إِنَّهَا لِدِرَاهِمِكَ الَّتِي  
قَضَيْتِنِي مَا حَرَكْتَ مِنْهَا دَرَاهِمًا وَاحِدًا قَالَ فَلِلَّهِ أَبُوكَ .....

في القرض دون القصة. وقال: لا نعلم روى عبدالرحمن بن أديان عن علقمة عن عبدالله غير هذا  
الحديث ولا نعلم أسنده إلا حماد بن سلمة.

قلت: قد أخرج أحمد عن عفان، لكن أبهمه. فقال: عن ابن أديان (يعني هذا الحديث) وحماد  
بن سلمة سمع من عطاء بن السائب قبل اختلاطه. فروايته قوية، لكن يحتمل أن له اسمان أو اسم  
ولقب. ولم يضبط عطاء بن السائب اسمه، ومن ثم أبهمه من أبهمه. ولا يبعد أن يقال: سليم بن أديان  
غير عبدالرحمن بن أديان. أوهما واحد، والاختلاف في اسمه من عطاء بن السائب أو من أبي  
إسحاق. فأما سليم فليس من هذا الكتاب، لأن ابن ماجه أخرجه.

فأما أولاً: فإن كلمة "أذنان" في ح (أي نسخة طبعة الحلبي سنة ١٣١٣) وسنن ابن ماجه بالذال  
المعجمة والنون فلذلك رجحنا على ما ثبت في التعجيل "أديان" بالذال المهملة والباء لأن الأغلاط  
في نسخة "التعجيل" كثيرة، وأما ك ففيها "ابن زادان" وهو خطأ واضح، فلم نلتفت إليها.

وأما ثانياً: فإن ادعاء الحافظ أن سليماً ليس من شرط هذا الكتاب يعني "التعجيل" سهو منه لأن  
ابن ماجه لم يخرج الحديث من طريقه بل من طريق قيس بن رومي. قال: "كان سليمان بن أذنان  
يقرض علقمة ألف درهم .. الخ". فليس في ابن ماجه باسم "سليم" وليس هو راوياً ممن روى له ابن  
ماجه ولذلك لم يترجم في التهذيب والتقريب والخلاصة.

وأما ثالثاً: فإن الراجح عندي في اسمه هو "سليم بن أذنان" على ما ذكره البخاري في التاريخ  
فيما نقل الحافظ عنه وأنه ثقة، إذ ذكره ابن حبان في الثقات ويحرجه البخاري. كذا قال الشيخ أحمد  
شاکر في تعليقه على المسند للإمام أحمد (٦/٦).

((إلى عطائه)) أي إلى أجل الذي يعطى فيه أموال الناس وحقوقهم من بيت المال. وهذا يدل على  
أن القرض إلى أجل كان جائزاً عنده وإلا فالأجل في القرض لغو عندنا. ((فقال أما أنها والله  
لدراهمك)) بفتح كاف، الخطاب على أنه خطاب لعلقمة لا لأم عتبة، ((لله أبوك)) هذه كلمة مدح

ما حملك على ما فعلت بي؟ قال ما سمعت منك قال ما سمعت مني؟ قال سمعتك تذكر عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال ما من مسلم يُقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة قال كذلك أنبأني ابن مسعود.

٢٤٣١ - حدثنا عبيدالله بن عبدالكريم . ثنا هشام بن خالد . ثنا خالد بن يزيد . وحدثنا أبو حاتم . ثنا هشام بن خالد . ثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك ، عن أبيه ، عن أنس بن مالك ؛ قال : .....

يعتاد العرب الثناء بها، فإذا وجد منه ما يحمد عليه قيل: "لله أبوك حيث أتى بمثلك". كذا ذكره ابن الملك ((على ما فعلت بي)) أي من الاشتداد في التقاضي مع أنك ما كنت محتاجاً إلى الدراهم ((قال: ما سمعت منك)) أي أردت أن أقرضك مرة ثانية فأنال هذا الفضل. ((إلا كان كصدقتها مرة)) ظاهر هذا الحديث منافع للحديث الآتي "أن الصدقة بعشرة أمثالها والقرض بشمانية عشر"، فإن فيه ازدياد ثواب القرض على الصدقة في أول الوهلة. فلعل هذا باختلاف نيات الأشخاص واعتبار التسامح في الاقتضاء وغيره. أو يحمل على أن العدد لا مفهوم له فيه أو كثرة الثواب ولكن يردده قوله ﷺ "ما بال قرض أفضل من الصدقة". أو الثاني يحمل على الحاجة. والأول على غيرها، كذا في إنجاح الحاجة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف قيس بن رومي مجهول وسليمان بن يسير ويقال ابن قشير ويقال ابن شتير ويقال ابن سفيان وكله واحد، متفق على تضعيفه. رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث قيس بن رومي ورواه ابن حبان في صحيحه عن أحمد بن علي بن المثنى ثنا يحيى بن معين ثنا معتمر بن سليمان. قال قرأت على الفضل بن أبي معاذ عن أبي حريزان إبراهيم حدثه عن الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود فذكره ورواه محمد بن يحيى بن أبي عمر في مسنده من طريق سليم بن أذنان عن علقمة بن قيس ورواه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن ابن أذنان فذكره. وسياقه أتم كما أورده في زوائد المسانيد العشرة.

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في الكبرى (٣٥٣/٥) وفي الشعب (١٥٩/٧) وفي الصغير (٢٧٣/٢) وأبو يعلى (٤٤٣/٨) والميزي في التهذيب (١٠٨/١٢) والمسند الجامع (١٤/١٢) عن سليمان يسير، عن قيس بن رومي، عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه. قال الألباني: والحديث ضعيف إلا المرفوع منه فحسن. قلت: لعل الحديث يرقى بمجموع الطرق إلى درجة الحسن.

٢٤٣١ - ((وحدثنا أبو حاتم)) قد يكون ابن ماجه الحق حديث أبي حاتم بأخرة فظهر في بعض النسخ ولم

قال رسول الله ﷺ : " رأيت ليلة أسرى بي على باب الجنة مكتوبا ((الصدقة بعشر أمثالها والقرض بشمانيه عشر)). فقلت: يا جبريل! ما بال القرض أفضل من الصدقة؟" قال: لأن السائل يسأل وعنده، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة.

يظهر في الأخرى. لكن أعاد هنا على غير عادته، الإسناد عن هشام بن خالد، عن خالد بن يزيد، وكان يستطيع أن يقول: "حدثنا عبيدالله بن عبدالكريم، وأبو حاتم. قالوا: حدثنا هشام بن خالد". ولعل الأصوب من هذا أن هذا من زيادات أبي الحسن القطان. راوى سنن ابن ماجه، فإن ابن ماجه فيما نعلم لم يرو عن أبي حاتم الرازى فى "السنن" كما هو ظاهر من ترجمته فى تهذيب الكمال (٣٨١/٢٤).

((رأيت ليلة أسرى بي على باب الجنة)) الظاهر أن المراد الباب الأعظم المحيط، ويحتمل على كل باب من أبوابها، ((مكتوبا)) وفى رواية "بذهب" ((والقرض بشمانيه عشر)) وفى رواية "بشمانى عشر" ((لأن السائل يسأل وعنده)) شىء من الدنيا أى قد يكون ذلك، ((والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة)) عرضت له ولولاها لما اقترض، معناه أن المتصدق حسب له الدرهم الواحد بعشرة، فدرهم صدقة وتسعة زيادة، والقرض ضوعف له فيه فدرهم قرضه والتسعة مضاعفة فهو ثمانية عشر، والدرهم القرض لم يحسب له لأنه يرجع إليه فبقى التضعيف فقط وهو ثمانية عشر والصدقة لم ترجع إليه الدرهم فصارت له عشرة بما أعطى.

وقال السندى قوله "لا يستقرض إلا من حاجة" لأن القرض واجب الأداء فلا يختاره أحد إلا بحاجة ولا يخفى ما بين هذا الحديث والحديث السابق من التعارض فى حاشية السيوطى قال سراج الدين البلقينى الحديث دال على أن درهم القرض بدرهمى صدقة لكن الصدقة لم يعللها شىء والقرض عادله منه درهم فسقط مقابله وبقي ثمانية عشر.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف خالد بن يزيد بن عبدالرحمن بن مالك أبو هشام الهمداني الدمشقى ضعفه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائى وأبو زرعة وابن الجارود والساجى والعقيلى والدارقطنى وغيرهم ووثقه أحمد ابن صالح المصرى وأبو زرعة الدمشقى. وقال ابن جبان: هو من فقهاء الشام، كان صدوقا فى الرواية، ولكنه كان يخطئ كثيرا، وأبوه فقيه دمشق ومفتيها.

والحديث أخرجه أيضا البيهقى فى الشعب (١٦٤/٧) وابن عدى فى الكامل (٨٨٣/٣) عن خالد بن يزيد، عن أبيه، عن أنس بن مالك. وذكره أيضا ابن الجوزى فى العلل (١١٣/٢) وقال: لا يصح.

٢٤٢٢ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا إسماعيل بن عياش . حدثني عتبة بن حميد الضبي ، عن يحيى بن أبي إسحق الهنائي ؛ قال : سألت أنس بن مالك الرجل منا يقرض أخاه المال فيهدى له؟ قال : قال رسول الله ﷺ : إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدى له أو حملة على الدابة فلا يركبها ولا يقبله إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك .

قلت : إسناده ضعيف لضعف خالد بن يزيد بن أبي مالك .

٢٤٢٢ - ((عتبة بن حميد الضبي)) أبو معاذ ، أو أبو معاوية ، البصري . قال أحمد : ضعيف ، ليس بالقوي . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، له أو هام ، من السادسة . ((يحيى بن أبي إسحاق الهنائي)) بضم أوله ثم نون . ويقال : يزيد بن أبي إسحاق . ويقال يزيد بن أبي يحيى . قال الحافظ : مجهول ، من الخامسة . ((فيهدى)) من أهدى ، أي يهدى المستقرض للمقرض . وهذا الحديث يدل على أنه لا ينبغي أن يجر القرض نفعاً (س) .

((إذا أقرض أحدكم)) أخاه في الدين ، ((قرضاً)) قال الطيبي : اسم مصدر والمصدر حقيقة هو الإقراض . قال : ويجوز كونه هنا بمعنى المقرض فيكون مفعولاً ثانياً ، لا قرض . والأول مقدر ، ((فأهدى)) أي الأخ المقرض ، ((له)) أي المقرض شيئاً ، ((أو حملة)) أي أراد حملة أو حمل متاعه ، ((فلا يركبها)) يعني لا ينتفع بها بركوب أو إركاب أو تحميل عليها ، ((إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك)) أي القرض .

قال الشيخ الألباني في الضعيفة (٣/٣٠٣) هذا إسناده ضعيف ظاهر الضعف ، فإن إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين وهذه منها لأن عتبة هذا بصرى وهو صدوق له أو هام كما في "التقريب" . وله علة أخرى فقد قال في الزوائد في إسناده عتبة بن حميد الضبي ضعفه أحمد وأبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات ويحيى بن أبي إسحاق : لا يعرف . وأخرجه البيهقي (٥/٣٥٠) من طريق سعيد بن منصور : ثنا إسماعيل بن عياش به إلا أنه قال : "يزيد بن أبي يحيى" ثم أخرجه من طريق أخرى عن هشام به مثل رواية ابن ماجه ثم قال البيهقي . قال المعمرى : قال هشام في هذا الحديث : "يحيى بن أبي إسحاق الهنائي" ولا أراه إلا وهما وهذا حديث يحيى بن يزيد الهنائي عن أنس ورواه شعبة ومحمد بن دينار فوقاه .



قلت: ويحيى بن يزيد بن رجال مسلم، لكن استظهر ابن التركمانى فى "الحوهر النقى" أن الحديث لابن أبى إسحاق لا لابن يزيد وقد علمت أن ابن أبى إسحاق هذا مجهول وبه صرح الحافظ فى "التقريب".

وبالحملة فللحديث خمس علل:

١- ضعف إسماعيل بن عياش

٢- ضعف عتبة بن حميد الضبى

٣- الاضطراب فى سنده

٤- جهالة ابن أبى يحيى

٥- روايته موقوفا

فالعجب من رمز السيوطى لحسنه كما نقله المناوى فى "الفيض" ثم تبناه فى التيسير وأعجب منه قول العزيرى: "وهو حديث صحيح" كما نقله شارح الموافقات (٣٨٤/٢) فإن الحديث مع هذا الضعف الذى فى إسناده يعارضه حديث أبى هريرة فى الصحيحين وغيرهما أن رجلا تقاضى رسول الله ﷺ فأغلظ له فهم أصحابه فقال دعوه فإن لصاحب الحق مقالا اشتروا له بعيرا فأعطوه. قالوا: إنا نجد له سنا أفضل من سنه. قال: "اشتروه فأعطوه إياه فإن خيركم أحسنكم قضاء" وأحاديثه ﷺ فى الوفاء وحيثه على ذلك كثيرة مستفيضة أخرجها البيهقى (٣٥١/٥) وبعضها فى صحيح البخارى.

ففى هذه الأحاديث إقراره ﷺ للدائن على أخذ الزيادة التى قدمها إليه المدين باختياره، وحض المدين على الزيادة فى الوفاء وقد أمر بذلك ﷺ بقوله من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا أن تكافئوه فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه وهو مخرج فى الصحيحة (١١٠/١).

ثم رأيت لشيخ الإسلام ابن تيمية بحثا حول هذا الحديث فى إقامة الدليل على إبطال التحليل (١٢٧/٣) من الفتاوى، ذهب فيه إلى أن الحديث حديث حسن وإن راويه عن أنس. قال: إنما هو والله أعلم، يحيى بن يزيد الهنائى فلعل كنية أبيه أبو إسحاق وهو ثقة من رجال مسلم. قال: وعتبة بن أبى حميد معروف بالرواية عن الهنائى. قال فيه أبو حاتم: هو صالح الحديث وأبو حاتم من أشد المزكين شرطا فى التعديل وقد روى عن الإمام أحمد أنه قال: هو ضعيف، ليس بالقوى، لكن هذه العبارة يقصد

بها أنه ممن ليس يصحح حديثه، بل هو ممن يحسن حديثه، وقد كانوا يسمون حديث مثل هذا ضعيفا ويحتجون به لأنه حسن إذ لم يكن الحديث إذ ذاك مقسوماً إلا إلى صحيح وضعيف، وفي مثله يقول الإمام أحمد: الحديث الضعيف خير من القياس يعني الذي لم يقو قوة الصحيح مع أن مخرجه حسن. وإسماعيل بن عياش حافظ ثقة في حديثه عن الشاميين وغيرهم، وإنما يضعف حديثه عن الحجازيين وليس هذا عن الحجازيين فثبت أنه حديث حسن، لكن في حديثه عن غيرهم نظر وهذا الرجل مصرى الأصل.

قلت: وفي هذا الكلام ملاحظات أهمها قوله أن حديث إسماعيل صحيح عن الشاميين وغيرهم وإنما يضعف حديثه عن الحجازيين فقط.

وهذا عندي خطأ والصواب العكس تماماً أعني حديثه عن الشاميين فقط صحيح وعن غيرهم من الحجازيين والعراقيين ضعيف، وهو ما صرحت به عبارات الأئمة بعضهم بصريح كلامهم وبعضهم بعمومه. فقال ابن مَعِين في رواية مضر بن محمد الأسدي عنه "إذا حدث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم"، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلط ما شئت.

وقال أحمد: هو في الشاميين أحسن حالا مما روى عن المدنيين وغيرهم ونحوه عن أبي داود وقال ابن المديني: كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف، وفي رواية ابنه عبدالله عنه خلط في حديثه عن أهل العراق. وقال ابن عدي: "وحديثه عن الشاميين مستقيم وهو في الحملة ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة". وقال الحافظ في تهذيب التهذيب: ضعف روايته عن غير الشاميين أيضا النسائي وأبو أحمد الحاكم والبرقي والساجي.

قلت: والبخاري أيضا ونص كلامه كما في تاريخ بغداد (٢٢٤/٦) إذا حدث عن أهل بلده فصحيح وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر.

فهذه النقول عن هؤلاء الفحول تؤيد ما ذهبنا إليه وهو المشهور عند المشتغلين بعلم السنة كما قال الحافظ في التقریب: "صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم". وقد أفسد جملته الأخيرة المحشى عليه حيث قال: "مخلط في غيرهم". أي عن أهل الحجاز.

وهذا خطأ كخطأ ابن تيمية، قصد الحافظ بعبارة أوسع من ذلك ولم أحد من سبق شيخ

الإسلام إلى القول بأن حديثه عن الشاميين وغيرهم إلا الحجازيين صحيح. وقد بين ابن حبان سبب ضعفه في غير الشاميين بقوله في الضعفاء (١٢٥/١) كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حديثه، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء غلط فيه. وأدخل الإسناد في الإسناد والزرق المتن بالمتن وهو لا يعلم. فمن كان هذا نعتة حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عن حد الاحتجاج به.

وقد ذكر الخطيب: أن إسماعيل قدم قدمتين الأولى إلى الكوفة والأخرى إلى بغداد، وولاه أبو جعفر المنصور خزانة الكسوة وحدث بها حديثا كثيرا ثم حكى أن وفاته كانت سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة، ولكنه لم يذكر موضع وفاته أهو بغداد أم حمص.

إذا عرفت ما سبق يتبين لك أن الحديث ضعيف الإسناد لأن شيخ إسماعيل فيه بصرى غير شامى وأن الشيخ ابن تيمية أخطأ في تحسينه، كيف لا وفي الحديث العلل الأخرى، والجواب عن بقية كلام الشيخ يطول وحسبنا ما تقدم.

هذا من جهة إسناد الحديث وأما من جهة متنه فقد ذكرت فيما تقدم أنه معارض بحديث الصحيحين مما يؤكد ضعفه ولكن شيخ الإسلام رحمه الله حمله على الهدية قبل الوفاء فإذا صح هذا فلا تعارض بينهما لكن ظاهر هذا الحديث أعم من ذلك، نعم، ذكر الشيخ آثارا عن بعض الصحابة بعضها صريح بما حمل عليه الحديث لكن البحث إنما هو في متن الحديث هل هو خاص بما ذكر أو هو أعم من ذلك كما يظهر لنا وقد قال الشيخ بعد تلك الآثار.

فنهى النبي ﷺ هو وأصحابه المقرض عن قبول هدية المقرض قبل الوفاء لأن المقصود بالهدية أن يؤخر الاقتضاء وإن كان لم يشترط ذلك ولم يتكلم به فيصير بمنزلة أن يأخذ الألف بهدية ناجزة وألف مؤخرة وهذا ربا ولهذا جاز أن يزيده عن الوفاء ويهدى له بعد ذلك لزوال معنى الربا.

وهذا كلام فقيه وإنما البحث في إسناد الحديث ومعناه كما تقدم فتأمل.

قال البوصيري: هذا إسناد فيه مقال عتبة بن حميد ضعفه أحمد وقال أبو حاتم: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات. ويحيى بن أبي إسحاق الهنائي لا يعرف حاله، رواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق سعيد بن منصور عن إسماعيل بن عياش إلا أنه قال: بدل يحيى بن أبي إسحاق، يزيد بن أبي

## (٢٠) باب أداء الدين عن الميت

٢٤٢٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عفان. ثنا حماد بن سلمة. أخبرني عبد الملك أبو جعفر، عن أبي نضرة، عن سعد بن الأطول؛ أن أخاه مات وترك ثلاث مائة درهم وترك عيالا. فأردت أن أنفقها على عياله فقال النبي ﷺ: "إن أخاك مُحْتَسِبٌ بدينه فاقض عنه". فقال: يا رسول الله! قد أديت عنه إلا دينارين ادعتهما امرأة وليس لها بينة قال: "فأعطاها فإنها مُحِقَّةٌ".

يحيى. قال: هشام بن عمار، يحيى بن أبي إسحاق الهنائي لا أراه إلا وهم. وهذا حديث يحيى بن يزيد الهنائي عن أنس، ورواه شعبة ومحمد بن دينار فوقفاه. والحديث أخرجه أيضا عليّ المتقي في الكنز (٢٣٨/٦) والمسند الجامع (٥١/٢) عن أنس رضي الله عنه.

## ٢٠ - باب أداء الدين عن الميت

٢٤٢٢ - ((عبد الملك أبو جعفر)) بصرى، ويقال: مدنى. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من السابعة.

((سعد بن الأطول)) بن عبد الله، الجهني، صحابي، نزل البصرة، وتوفي بعد خروج عبيد الله بن زياد من البصرة، وذلك بعد موت يزيد بن معاوية.

((أن أخاه مات)) قيل: إن اسم أخيه المتوفى "يسار". ((محتسب بدينه)) عن دخول الجنة ((فأعطاها فإنها محقة)) فيه القضاء بباطن الأمر. قال العلماء: هذا إما أن يكون معلوما عند رسول الله ﷺ بغير وحى فأمره بالإعطاء لأنه يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه، وإما أن يكون بوحي فيكون من خواصه ﷺ، ذكره الطيبي.

قال البوصيري: ليس لسعد هذا عند ابن ماجه سوى هذا الحديث وليس له شيء في الكتب الخمسة، وفي نسخة وليس لسعد هذا في الكتب الستة سوى هذا الحديث الواحد. وإسناد حديثه صحيح، عبد الملك أبو جعفر ذكره ابن حبان في الثقات وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين. قال الميزي: رواه سعيد الحرير عن أبي نضرة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمه، انتهى. ورواه الإمام أحمد في مسنده من حديث سعد بن الأطول أيضا وروى البيهقي في سننه الطريق الأولى غنام

٢٤٢٤ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي . ثنا شعيب بن إسحق . ثنا هشام بن عروة ، عن وهب بن كيسان ، عن جابر بن عبد الله أن أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقا لرجل من اليهود فاستنظره جابر بن عبد الله فأبى أن يُنظره . فكلّم جابرُ رسولَ الله ﷺ ليشفع له إليه فجاءه رسول الله ﷺ ليأخذ ثمر نخله بالذى له عليه فأبى عليه فكلّمه رسول الله ﷺ فأبى أن يُنظره فدخل رسول الله ﷺ النخل فمشى فيها ثم قال لجابر : جُدَّ له فأوفه الذى له فجُدَّ له بعد ما رجع رسول الله ﷺ ثلاثين وسقا وفضل له اثنا عشر وسقا فجاء جابرُ رسولَ الله ﷺ ليخبره بالذى كان فوجد رسول الله ﷺ غائبا فلما انصرف رسول الله ﷺ جاءه فأخبره أنه قد أوفاه وأخبره بالفضل الذى فضل . فقال رسول الله ﷺ أخبر بذلك عمر بن الخطاب فذهب جابر إلى عمر فأخبره فقال له عمر : لقد علمتُ حين مشى فيه رسول الله ﷺ لياركنَّ الله فيها .

عن عفان به ومن طريق عبدالواحد بن عناب عن حماد بن سلمة به وروى الطريق الثانى عن عبدالواحد بن غياث أيضا عن حماد به ورواه عبد بن حميد حدثنا الحسن بن موسى حدثنا حماد بن سلمة ، فذكره . ورواه أبو يعلى الموصلى حدثنا عبد الأعلى ، حدثنا حماد بن سلمة فذكره .

والحديث أخرجه أيضا الطبرانى فى الكبير (٥٦/٦) والبخارى فى التاريخ (٤٥/٤) والميزى فى التهذيب (٢٥١/١٠) والدولابى فى الأسماء والكنى (١٣٥/١) وابن سعد فى الطبقات (٣٩/٧) وابن الأثير فى أسد الغابة (٣٣٧/٢) عن أبى نضرة عن سعد بن الأطول رضى الله عنه . وصححه الألبانى . قلت : لعله لشواهده .

٢٤٢٤ - ((ثلاثين وسقا)) بفتح فسكون أو بكسر فسكون ، وفى المجمع فتح الواو أشهر من الكسر ، ستون صاعا . وقال الحيلى : الوسق حمل البعير . ((فاستنظره)) أى طلب منه التأخير . ((فأبى)) أى امتنع اليهودى ، ((أن يُنظره)) من الإنظار أى يؤخره . ((ليأخذ ثمر نخله بالذى له عليه)) أى ليأخذ كل الثمر فى مقابلة الدين مصالحة ، وهذا يدل على أن جهالة بدل الصلح لا يضر وأنه لا يشترط المساواة فى الصلح فى الأموال الربوية . ((جُدَّ له)) بالحيم المضمومة والذال المشددة أى اقطع له الثمر . ((أخبر بذلك عمر بن الخطاب)) فإنه كثير الاهتمام بأمر جابر فأراد ﷺ أن يفرح بذلك والله أعلم .

قال الحافظ فى الفتح (٥٩٤/١١) : قيل : النكته فى اختصاص عمر بإعلامه بذلك أنه كان معنا

## (٢١) باب ثلاث من اذان فيهن قضى الله عز وجل عنه

٢٤٢٥ - حدثنا أبو كريب . ثنا رشدين بن سعد وعبدالرحمن المحاربي وأبو أسامة وجعفر بن عون عن ابن أنعم قال أبو كريب وحدثنا وكيع عن سفيان عن ابن أنعم عن عمران بن عبد المعافى عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ : " إن الدين يقضى من صاحبه يوم القيامة إذا مات إلا من يدين في ثلاث خلال ، الرجل تضعف قوته في سبيل الله فيستدين يتقوى به لعدو الله وعدوه ورجل يموت عنده مسلم لا يجد ما يكفنه ويواريه إلا بدين ورجل خاف الله على نفسه العزبة فينكح خشية على دينه فإن الله يقضى عن هؤلاء يوم القيامة .

بقصة جابر مهتما بشأنه مساعد له على وفاء دين أبيه . وقيل : لأنه كان حاضرا مع النبي ﷺ لما مشى في النخل وتحقق أن التمر الذي فيه لا يفي ببعض الدين فأراد إعلامه بذلك لكونه شاهد أول الأمر ، بخلاف من لم يشاهد .

وفي الحديث من الفوائد ، جواز الاستنظار في الدين الحال ، وجواز تأخير الغريم لمصلحة الحال الذى يوفى منه ، وفيه مشى الإمام فى حوائج رعيته وشفاعته عند بعضهم فى بعض ، وفيه علم ظاهر من أعلام النبوة لتكثير القليل إلى أن حصل به وفاء الكثير وفضل منه .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الاستقراض وفى الصلح وفى الهبة وفى علامات النبوة وأبو داود والنسائى فى الوصايا وأحمد (٣/٣٦٥) وأبو يعلى (٣/٤٣١) وأبو نعيم فى دلائل النبوة (برقم ٣٤٥) وابن كثير فى شمائل الرسول (٢٢٠) وقد روى هذا الحديث من طرق متعددة وبألفاظ كثيرة ، عن جابر رضى الله عنه . وإسناده صحيح .

## ٢١ - باب ثلاث من اذان فيهن قضى الله عنه

٢٤٢٥ - ((إلا من يدين)) أى يستدين . ((الرجل تضعف قوته)) بتشديد الواو أى شوكته فيستدين لينفق من ذلك على العساكر أو يؤلف قلوب بعض الكفار . ويحتمل بتخفيف الواو أيضا فيكون المراد من الضعف القلة أى تقل قوته ورزقه فيصيبه الفاقة فلا يستطيع معها الحرب بأعداء الله ، ((العزبة)) بالعين المهملة والزاي المعجمة ثم الموحدة ، التجرد ، وفى القاموس ، العزب محركة من لا أهل له ، والاسم العزبة والعزوبة بضمها والفعل كعصر ، وعزب ترك النكاح .

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، ابن أنعم اسمه عبدالرحمن بن زياد ابن أنعم الشيباني الإفريقي وهو ضعيف، ضعفه أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم. رواه البزار في مسنده من هذا الوجه ورواه أبو يعلى الموصلي، ثنا يحيى بن أيوب، ثنا إسماعيل بن عياش، حدثني عبدالرحمن بن زياد بن أنعم فذكره وسياقه أتم.

والحديث أخرجه أيضا عليّ المتقي في الكنز (٢٣٠/٦) وعبد بن حميد برقم (٣٤٩) والمسند الجامع (١٢٠/١١) والميزي في التهذيب (٣٣٩/٢٢). عن عبدالله بن عمرو رضى الله عنه. وإسناده ضعيف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (١٦) كتاب الرهن

### (١) باب حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة

٢٤٣٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن إبراهيم. حدثني الأسود، عن عائشة؛ أن النبي ﷺ اشترى من يهودى .....

## (١٦) كتاب الرهن

الرهن والرهن فى اللغة: الثبوت والدوام، يقال ماء رهن، أى راكد، ونعمة راهنة، أى ثابتة دائمة. وقيل: هو من الحبس. قال الله تعالى: (وكل امرئ بما كسب رهين)، وقال عز وجل: (كل نفس بما كسبت رهينة)، والرهن فى الشرع المال الذى يجعل وثيقة بالدين ليستوفى من ثمنه إن تعذر استيفاؤه ممن هو عليه ويطلق أيضا على العين المرهونة تسمية للمفعول به باسم المصدر وهو جائز بالكتاب والسنة والإجماع والقياس. قال تعالى: (فرهان مقبوضة)، وأما السنة فأحاديث الباب وغيرها، وأجمع العلماء على جوازها فى السفر وذهب الجمهور إلى جوازها ولزومه فى الحضر.

### ١ - باب حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة

٢٤٣٦ - ((اشترى من يهودى .. إلخ)) اسمه أبو الشحم الظفرى، كذا رواه الشافعى والبيهقى كما فى التلخيص الحبير (٣/٣٥) واشتكل هذا بأن النبي ﷺ كان يمكن له أن يشتري الطعام من مسلم فلماذا رجع إلى اليهودى؟ وأجاب عنه النووى بأنه فعل ذلك بيانا للجواز أو لأنه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه إلا عنده أو لأن الصحابة لا يأخذون رهنه ﷺ ولا يقبضون منه الثمن فعدل إلى معاملة اليهودى لئلا يضيق على أحد من أصحابه.

قلت: تفصيل هذه القصة يغنى عن هذه الأجابة كلها وهو ما أخرجه البزار عن أبى رافع مولى رسول الله ﷺ أن ضيفا نزل برسول الله ﷺ فأرسلنى أبتغى له طعاما فأتيت رجلا من اليهود فقلت:



## طعاما إلى أجل ورهنه درعه.

يقول لك محمد ﷺ إنه قد نزل بنا ضيف وإنه لم يلق عندنا بعض الذي يصلحه فبعني أو أسلفني إلى هلال رجب فقال اليهودي: لا والله لا أسلفه ولا أبيع إلا برهن، فرجعت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: إني والله لأمين في أهل السماء أمين في أهل الأرض ولو أسلفني أو باعني لأدبت إليه، اذهب بدرعي. فنزلت هذه الآية يعزبه على الدنيا ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنِيَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾، الآية. كذا في كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي (١٠٢/٢) وفي إسناده موسى بن عبيدة ضعفه أحمد بن حنبل وغيره ووثقه وكيع، كما في التهذيب (٣٥٩/١٠).

((طعاما)) ورد عند البخاري في الجهاد والمغازي أنه كان ثلاثين صاعا من الشعير. وكذلك رواه ابن ماجه في آخر هذا الباب وأحمد وغيرهما عن ابن عباس وأخرجه الترمذي والنسائي عن ابن عباس فذكرنا عشرين صاعا. وجمع بينهما الحافظ في الفتح (٩٩/٥) بأنه كان دون الثلاثين فحبرا الكسر تارة وألفى أخرى. ووقع لابن جبان من طريق شيبان عن قتادة عن أنس أن قيمة الطعام كانت دينارا، كذا في فتح الباري.

((ورهنه درعه)) الدرع بالكسر، يذكر ويؤنث وفيه جواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمه ويقاس عليه بيعه معهم إذا كان الذمي مأمونا. فأما أهل الحرب فلا يجوز أن يباع السلاح إليهم ولا أن يرهن عندهم وراجع شرح النووي وفتح الباري.

ثم استدل به الجمهور على جواز الرهن في الحضر وقال مجاهد وداود وأهل الظاهر لا يجوز الرهن إلا في السفر واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فرهان مقبوضة﴾، فإن قيد الرهن بكون الرجل على سفر وأجاب عنه الجمهور بأنه خرج منحرج الغالب فلا مفهوم له. أما عند الحنفية فظاهر لأن المفاهيم ليست بحجة عندهم. وأما الشافعية فلأنه قد عارضه منطوق حديث الباب والمنطوق راجح على المفهوم.

قال السندی: الحديث يدل على جواز البيع إلى الأجل وعلى جواز الرهن وعلى جواز المعاملة مع الكفرة وعلى أن الذمي يمكن من السلاح. والظاهر أن الأجل كان معلوما في العقد إلا أن التعبير وقع عنه في الحديث بالنكرة.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الرهن والبيوع والسلم والاستقراض والجهاد والمغازي،

- ٢٤٢٧ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي. حدثني أبي. ثنا هشام، عن قتادة، عن أنس؛ قال لقد رهن رسول الله ﷺ درعه عند يهودى بالمدينة فأخذ لأهله منه شعيرا.
- ٢٤٢٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد؛ أن النبي ﷺ توفي ودرعه مرهونة عند يهودى بطعام.
- ٢٤٢٩ - حدثنا عبد الله بن معاوية الجمحي. ثنا ثابت بن يزيد. ثنا هلال ابن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ مات ودرعه رهن عند يهودى بثلاثين صاعا من شعير.

ومسلم فى المساقاة والمزارعة، والنسائي فى البيوع، وابن الجارود (٢٢٣) والبيهقى فى الكبرى (٣٦/٦) وفى الصغير (٢٨٨/٢) وفى المعرفة (٤٣٠/٤) وابن حبان (٢٦٢/١٣) والبقوى (١٨١/٨) وابن أبى شيبة (١٦/٦) وعبدالرزاق (١١/٨) وأحمد (٤٢/٦) وإسحاق بن راهويه (٨٤٥/٣) عن الأسود، عن عائشة رضى الله عنها. وإسناده صحيح.

٢٤٢٧ - والحديث أخرجه أيضا البخارى فى البيوع والرهن، والترمذى والنسائي فى البيوع، وابن حبان (٢٦٣/١٣) والبيهقى فى الكبرى (٣٦/٦) وأحمد (١٣٣/٣) وأبو الشيخ فى أخلاق النبي ﷺ (٢٦٣) من طرق عن أنس رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٤٢٨ - قال البوصيرى: هذا إسناد حسن شهر بن حوشب مختلف فيه وثقه أحمد وابن معين والمجلى وابن يعقوب بن شيبة وضعفه شعبة وأبو حاتم والنسائي وعبد الحميد بن بهرام. وثقه أحمد، وابن معين وابن المدينى وأبو داود وغيرهم. رواه الإمام أحمد فى مسنده من حديث أسماء أيضا، وكذا أبو بكر بن أبى شيبة وأبو يعلى الموصلى فى مسنده من طريق شهر بن حوشب به. وله شاهد فى الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة فى البخارى وغيره من حديث أنس بن مالك.

والحديث أخرجه أيضا الطبرانى فى الكبير (١٧٦/٢٤) والمسند الجامع (٧٠/١٩) عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد رضى الله عنها. وصححه الألبانى بما قبله وما بعده.

٢٤٢٩ - ((ثابت بن يزيد)) الأحول، أبوزيد، البصرى. وثقه ابن معين وأبو حاتم. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الحافظ: ثقة، ثبت، من السابعة.

وفى الحديث أيضا دليل على مشروعية الرهن وهو مجمع على جوازه وفيه أيضا دليل على صحة الرهن فى الحضر كما قال الجمهور.

**(٢) باب الرهن مركوب ومحلوب**

٢٤٤٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ثنا وكيع ، عن زكريا ، عن الشعبي ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "الظهر يركب إذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب إذا كان مرهونا وعلى الذى يركب ويشرب نفقته".

قال البوصيرى: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

والحديث أخرجه أيضا النسائي والترمذى فى البيوع ، والدارمى (٢٥٩/٢) والبيهقى فى الكبرى (٣٦/٦) وفى الصغير (٢٨٨/٢) والمسند الجامع (٢٢٨/٩) وأحمد (٢٣٦/١) وأبو يعلى (٨٩/٥) عن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنه . وإسناده صحيح كما قال الترمذى .

**٢ - باب الرهن مركوب ومحلوب**

٢٤٤٠ - ((الظهر)) أى ظهر الدابة ، ((يركب)) بضم أوله على البناء للمجهول وكذلك "يشرب" . وهو خير بمعنى الأمر كقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ ، ((ولبن الدر)) بفتح المهملة وتشديد الراء مصدر بمعنى الدارة أى ذات الضرع وقوله لبن الدر من إضافة الشئ إلى نفسه كقوله تعالى: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ . قاله الحافظ . ((وعلى الذى يركب ويشرب نفقته)) أى كائنا من كان هذا ظاهر الحديث . قال الحافظ فى الفتح (١٤٤/٥): فيه حجة لمن قال يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ولو لم يأذن له المالك . وهو قول أحمد وإسحاق وطائفة . قالوا: ينتفع المرتهن من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما لمفهوم الحديث .

وأما دعوى الإجمال فيه فقد دل بمنطوقه على إباحة الانتفاع فى مقابلة الإنفاق وهذا يختص بالمرتهن لأن الحديث وإن كان محملا لكنه يختص بالمرتهن لأن انتفاع الراهن بالمرهون لكونه مالك رقبته لا لكونه منقفا عليه بخلاف المرتهن .

وذهب الجمهور إلى أن المرتهن لا ينتفع من المرهون بشئ وتأولوا الحديث لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين أحدهما التحويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه ، والثانى تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة .

قال ابن عبد البر: هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يردده أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف

في صحتها ويدل على نسخه حديث ابن عمر " لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه " رواه البخارى ، انتهى . وقال الشافعى : يشبه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درها وظهرها فهي محلوبة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن . واعترضه الطحاوى بما رواه هشيم عن زكريا في هذا الحديث ولفظه " إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها " . الحديث . قال : فتعين أن المراد المرتهن لا الراهن . ثم أحاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تحريم الربا فلما حرم الربا ارتفع ما أبيح في هذا للمرتهن . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والتاريخ في هذا متعذر ، والجمع بين الأحاديث ممكن .

وقد ذهب الأوزاعى وأبو ثور إلى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون فيباح حينئذ للمرتهن الإنفاق على الحيوان حفظا لحياته ولإبقاء المالية فيه وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو يشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه وهى من جملة مسائل الظفر .

قلت : حمل الحديث على ما إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون . خلاف الظاهر . وقال الأمير اليمانى فى السبل (٥٢/٣) : إنه تقييد للحديث بما لم يقيد به الشارع ، وأما قول ابن عبد البر يدل على نسخه حديث ابن عمر " لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه " . ففيه ما قال الحافظ فى جواب الطحاوى من أن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والتاريخ فى هذا متعذر ، والجمع بين الحديثين ممكن . وأما النسخ فلا بد له من معرفة التاريخ على أنه لا يحمل عليه إلا إذا تعذر الجمع ، ولا تعذر هنا إذ يخص عموم النهى بالمرهونة ، انتهى ، وأما قوله بأن الحديث يردّه أصول مجمع عليها وآثار ثابتة ففيه أن الحديث أيضا أصل من أصول الشريعة والجمع بين هذا الأصل وتلك الأصول المجمع عليها وتلك الآثار الثابتة التى أشار إليها ممكن .

وأما قول الجمهور بأن الحديث ورد على خلاف القياس من وجهين . الخ . ففيه ما قال الحافظ ابن القيم فى أعلام الموقعين (٢٢/٢) : ومن ذلك قول بعضهم أن الحديث الصحيح وهو قوله " الرهن مركوب ومحلوب " وعلى الذى يركب ويحلب النفقة على خلاف القياس ، فإنه يجوز لغير المالك أن يركب الدابة ويحلبها وضمنه ذلك بالنفقة لا بالقيمة فهو مخالف للقياس من وجهين ، والصواب ما

دل الحديث وقواعد الشريعة وأصولها لا تقضى سواه فإن الرهن إذا كان حيوانا محترم في نفسه بحق الله تعالى سبحانه وكذلك فيه حق الملك والمرتهن حق الوثيقة وقد شرع الله سبحانه الرهن مقبوضا بيد المرتهن فإذا كان بيده فلم يركبه ولم يحلبه ذهب نفعه باطلا. وإن مكن صاحبه من ركوبه خرج عن يده وتوثيقه وإن كلف صاحب كل وقت أن يأتي يأخذ لبنه شق عليه غاية المشقة. ولا سيما مع بُعد المسافة وإن كلف المرتهن بيع اللبن وحفظ ثمنه للرهن شق عليه، فكان مقتضى العدل والقياس ومصلحة الراهن والمرتهن والحيوان.

أن يستوفى المرتهن منفعة الركوب والحلب ويعرض عنهما بالنفقة ففي هذا جمع بين المصلحتين وتوفير الحقين فإن نفقة الحيوان واجبة على صاحبه والمرتهن إذا أنفق عليه أدى عنه واجبا وله فيه حق فله أن يرجع بيده ومنفعة الركوب والحلب يصح أن يكونا بدلا فأخذها خير من أن تهدر على صاحبها باطلا ويلزم بعوض ما أنفق المرتهن وإن قيل للمرتهن لا رجوع لك كان في إضراره به ولم تسمح نفسه بالنفقة على الحيوان فكان ما جاءت به الشريعة هو الغاية التي ما فوقها في العدل والحكمة والمصلحة شيء يختار ثم ذكر ابن القيم كلاما حسنا مقيدا من شاء الوقوف عليه فليرجع إلى الأعلام.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٢٦٥/٥): يحاب عن دعوى مخالفة ذا الحديث الصحيح للأصول بأن السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا ترد إلا بمعارض أرجح منها بعد تعذر الجمع وعن محدث ابن عمر بأنه عام وحديث الباب خاص فيبني العام على الخاص والنسخ لا يثبت إلا بدليل يقضى بتأخر الناسخ على وجه يتعذر معه الجمع، لا بمجرد الاحتمال مع الإمكان، انتهى كلام الشوكاني.

فالحاصل أن حديث الباب صحيح، محكم، ليس بمنسوخ، ولا يرد أصل من أصول الشريعة ولا أثر من الآثار الثابتة وهو دليل صريح في جواز الركوب على الدابة المرهونة بنفقتها وشرب لبن الدر المرهونة بنفقتها وهو قول أحمد وإسحاق كما ذكره الترمذي وأما قياس الأرض المرهونة على الدابة المرهونة والدر المرهونة فقياس مع الفارق. هذا ما عندي والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الرهن، وأبوداود والترمذي في البيوع، والدارقطني (٣٤/٣)

### (٣) باب لا يغلق الرهن

٢٤٤١ - حدثنا محمد بن حميد. ثنا إبراهيم بن المختار، عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "لا يَغْلَقُ الرهن".

وابن حبان (٢٦١/١٣) والبغوي في شرح السنة (١٨٢/٨) وابن الجارود (٢٢٣) والبيهقي في الكبرى (٣٨/٦) وفي الصغير (٢٨٩/٢) وفي المعرفة (٤٣٤/٤) وعبدالرزاق (٢٤٤/٨) والطحاوي في معاني الآثار (٩٨/٤) وأحمد (٢٢٨/٢) وأبو يعلى (٥١٤/١١) والخطيب (١٨٤/٦) وأبو نعيم (٤٥/٥) من طرق، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

### ٢ - باب لا يغلق الرهن

٢٤٤١ - ((إبراهيم بن المختار)) التميمي، أبو إسماعيل، الرازي. قال ابن معين: ليس بذلك. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال أبو داود: لا بأس به. وقال الحافظ: صدوق، ضعيف الحفظ، من الثامنة.

((إسحاق بن راشد)) الجزري، أبي سليمان. وثقه ابن معين. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الحافظ: ثقة، في حديثه، عن الزهري بعض الوهم، من السابعة.

((لا يغلق الرهن)) يقال: غلق الرهن يغلق غلوقاً إذا بقي في يد المرتهن لا يقدر رهنه على تخليصه. والمعنى أنه لا يستحقه المرتهن إذا لم يستفكه صاحبه وكان هذا من فعل الجاهلية. أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن فأبطله الإسلام.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف محمد بن حميد الرازي وإن وثقه ابن معين في رواية فقد ضعفه في أخرى وضعفه أحمد والنسائي والحوزجاني. وقال ابن حبان: يروى عن الثقات المقلوبات. وقال ابن معين: كذاب. وقال الميزي: رواه مالك وغير واحد عن الزهري، عن سعيد المسيب مرسلاً.

قلت: منهم مالك في الموطأ والشافعي في مسنده والدارقطني في سننه ورواه الشافعي أيضاً وابن ماجه والدارقطني مرفوعاً من طريق سعيد بن المسيب أيضاً. ورواه أبو داود في المراسيل عن محمد بن عبيد بن حسان عن محمد بن ثور عن معمر عن الزهري ورواه البيهقي في الكبرى من طريق يحيى بن أبي أنيسة عن الزهري مرفوعاً وسياقه أتم، ورواه أيضاً من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد مرسلاً.

والحديث أخرجه أيضاً مرفوعاً ابن حبان (٢٥٨/١٣) والدارقطني (٣٢/٣) والحاكم (٥١/٢)

## (٤) باب أجر الأجراء

٢٤٤٢ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا....."

والبيهقي (٣٩/٦) والشافعي (١٦٤/٢) عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضى الله عنه.  
وأما المرسل فأخرجه مالك في الأفضية، والبيهقي (٣٩/٦) وأبوداود في المراسيل (١٨٦) وعبدالرزاق (٢٣٧/٨) والدارقطني (٣٣/٣) عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ.  
قلت: فالنفس تطمئن لرواية الجماعة الذين أرسلوه أكثر لا سيما وهم ثقات أثبات وهو الذي حزم به البيهقي وتبعه جماعة منهم ابن عبدالهادي. فقال في التنقيح (١٩٦/٣): رواه جماعة من الحفاظ بالإرسال، وهو الصحيح وأما ابن عبدالبر فقد صحح اتصاله وكذلك عبدالحق، والله أعلم، كذا في الإرواء (٢٤٣/٥).

## ٤ - باب أجر الأجراء

٢٤٤٢ - ((ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة)) ذكر الثلاثة ليس للتقيد فإنه خصم كل ظالم لكنه أراد التغليف عليهم لغرابة قبح فعلهم، و"الخصم" يقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد. وهذا الحديث من الأحاديث القدسية فقد رواه البخارى رحمه الله تعالى بلفظ، قال الله تعالى، فوقع في هذه الرواية اختصار ((ومن كنت خصمه خصمته)) أى غلبته فهو من قبيل المبالغة أى من خصمته فخصمته البتة للحديث الصحيح "من نوقش في الحساب عذب". أخرجه البخارى ومسلم.  
((رجل أعطى بي)) أى أعطى الأمان باسمى أو بذكرى أو بما شرعته من الدين كأن يقول عليك عهد الله أو ذمته.

وقال السندي: قوله "رجل أعطى بي" حذف فيه المفعول، تقديره أعطى العهد باسمى واليمين به ثم نقض العهد ولم يف به.

((ثم غدر)) أى نقض العهد الذى عاهد عليه لأنه جعل الله كفيلا له فيما لزمه من وفاء ما أعطى و"الكفيل" خصم المكفول به للمكفول له، ((ورجل باع حرا)) أى عالما متعمدا فإن كان جاهدا فلا

فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره".

٢٤٤٣ - حدثنا العباس بن الوليد الدمشقي. ثنا وهب بن سعيد بن عطية السلمى. ثنا عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عبدالله بن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه".

يدخل فى هذا، ((فأكل ثمنه)) يعنى انتفع به على أى وجه كان، وخص الأكل لأنه أخص المنافع. وذلك لأن من باع حراً فهو غاصب لعبد الله الذى ليس لأحد غير الله عليه سبيل فالمغصوب منه خصم الغاصب ((فاستوفى منه)) العمل ((ولم يوفه أجره)) لأنه استأجر عبداً وغلة العبد مولاه فهو الخصم فى طلب أجره عبده.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى البيوع والإجارة، والبيهقى فى الكبرى (١٢/٦) وفى الصغير (٣٢٠/٢) وفى المعرفة (٥٠٧/٤) وابن حبان (٣٣٣/١٦) والبخارى فى شرح السنة (٢٦٥/٨) وابن الجارود (٢٠٠) والطحاوى فى مشكل الآثار (٣٥٩/٢) وأحمد (٣٥٨/٢) وأبو يعلى (٤٤٤/١١) والطبرانى فى الصغير (٤٣/٢). عن سعيد بن أبى سعيد، عن أبى هريرة رضى الله عنه. وإسناده حسن.

٢٤٤٣ - ((وهب بن سعيد)) هو عبدالوهاب بن سعيد بن عطية، أبو محمد، الدمشقى، يعرف "بوهب". ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من العاشرة.

((أعطوا الأجير)) أى ينبغى المبادرة فى إعطاء حقه بعد الفراغ من الحاجة. ((أن يجف)) بفتح فكسر فتشديد ((عرقه)) بالرفع. يقال: جف الثوب كضرب، ييس. والمراد منه المبالغة فى إسراع الإعطاء وترك الأمطال فى الإيفاء.

قال البوصيرى: هذا إسناده ضعيف، وهب بن سعيد هو عبدالوهاب بن سعيد وعبدالرحمن بن زيد وهما ضعيفان، لكن نقل عبدالعظيم المنذرى الحافظ فى كتاب الترغيب له أن عبدالرحمن بن زيد وثق. وقال: قال ابن عدى: أحاديثه حسان. قال: وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم، وهو ممن يكتب حديثه. قال: ووهب بن سعيد وثقه ابن حبان وغيره، انتهى. فعلى هذا يكون الإسناد حسنا والله أعلم وأصله فى صحيح البخارى وغيره من حديث أبى هريرة رضى الله عنه. لكن إسناده المصنف ضعيف.

والحديث أخرجه أيضا الخطيب فى تلخيص المتشابه فى الرسم (٥٣٢/١) والمسند الجامع (٤٧٢/١٠) والقضاعى فى مسند الشهاب (٤٣٣/١) عن عبدالرحمن بن زيد عن أبىه عن ابن عمر رضى



**(٥) باب إجارة الأجير على طعام بطنه**

٢٤٤٤ - حدثنا محمد بن المصطفى الحمصي . ثنا بقية بن الوليد، عن مسلمة بن علي ، عن سعيد بن أبي أيوب، عن الحارث بن يزيد، عن علي بن رباح؛ قال: سمعت عتبة بن النُّدْر يقول: كنا عند رسول الله ﷺ فقرأ طسم حتى إذا بلغ قصة موسى قال: "إن موسى ﷺ أجر نفسه ثمانين سنين أو عشرين على عفة فرجه وطعام بطنه".

الله عنهما. وصححه الألباني لشواهده.

قلت: وفي الباب رواه أيضا أبو يعلى (٣٤/١٢) والبيهقي في الكبرى (١٢١/٦) وفي الصغير (٣٢٠/٢) وفي المعرفة (٥٠٧/٤) وأبو نعيم في الحلية (١٤٢/٧) والطحاوي في مشكل الآثار (١٤٢/٤) عن أبي هريرة. والطبراني في الأوسط عن جابر والحكيم الترمذي عن أنس رضي الله عنه.

**٥ - باب إجارة الأجير على طعام بطنه**

٢٤٤٤ - ((الحارث بن يزيد)) الحضرمي، أبي عبد الكريم، المصري. وثقه العجلي وأبو حاتم والنسائي. وقال أحمد: ثقة، من الثقات. وقال الحافظ: ثقة، ثبت، عابد، من الرابعة.

((عتبة بن النُّدْر)) بضم النون وتشديد الدال، السلمي. صحابي، شهد فتح مصر وسكن دمشق، وفي المشكوة عن عتبة بن المنذر بصيغة الفاعل من الإنذار، بالذال المعجمة، وفي نسخة صحيحة بضم النون وفتح الدال المهملة والراء المشددة. قال ميرك: كذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب، كذا في المرقاة (١٣٨/٦).

((فقرأ طسم)) من أول سورة القصص ((حتى إذا بلغ قصة موسى)) أي اجتماعه مع شعيب عليهما الصلاة والسلام ((أجر نفسه ثمانين سنين أو عشرين)) أي بل عشرين لما روى البخاري وغيره أنه قضى الأجلين ومكث بعد ذلك عنده عشرين آخر ثم عزم على الرجوع. ((على عفة فرجه وطعام بطنه)) ونقل شريعة من قبلنا من غير تعرض لعدم جواز مثل ذلك في شرعنا دليل على أن ذلك شرعنا أيضا فينبغي جواز الأجرة على الطعام والنكاح.

قال الطيبي (١٦١/٦): كنى به عن النكاح تأديبا، وأنه مما ينبغي أن يعد مالا لاكتساب العفة به، وفيه خلاف. قال أصحاب أبي حنيفة: لا يجوز تزوج امرأة بأن يخدمها سنة، وجوز أن يتزوجها بأن

٢٤٤٥ - حدثنا أبو عمر حفص بن عمرو. ثنا عبدالرحمن بن مهدي. ثنا سليم بن حيان، سمعت أبي يقول: سمعت أبا هريرة يقول: نشأت يتيما وهاجرت مسكينا وكت أجييرا لابنة غزوان بطعام بطنى وعُقبة رجلى أحطب لهم إذا نزلوا وأحدو لهم إذا ركبوا فالحمد لله الذى جعل الدين قواما وجعل أبا هريرة إماما.

يخدمها عبده سنة. وقالوا: لعل ذلك جائز فى تلك الشريعة ويجوز أن يكون المهر شيئا آخر وإنما أراد أن يكون راعى غنمه هذه المدة. وأما الشافعى فقد جوز التزويج على الإجارة لبعض الأعمال والخدمة إذا كان المستأجر له أو المخدم فيه أمرا معلوما.

قال البوصيرى: قلت ليس لعتبة بن الندر هذا عند ابن ماجه سوى هذا الحديث وليس له شىء فى شىء من الكتب الخمسة وإسناد حديثه ضعيف لتدليس بقية رواه الإمام أحمد فى مسنده من حديث عتبة بن الندر، ولذلك أخرجه ابن الجوزى فى كتابه جامع المسانيد لسنده.

قال الشيخ الألبانى فى إرواء الغليل (٣٠٧/٥): ثم إننى لم أجده فى المسند وقد عزاه إليه السيوطى أيضا فى الجامع الصغير وبيض له المناوى.

والحديث أخرجه أيضا الطبرانى فى الكبير (١٢٥/١٧) والميزى فى التهذيب (٣٢٥/١٩) عن على بن رباح، عن عتبة الندر رضى الله عنه. وإسناده ضعيف.

٢٤٤٥ - ((سليم)) بفتح أوله، ابن حيان بمهملة وتحتانية، الهذلى، البصرى. وثقه ابن معين وأحمد والنسائى. وقال أبو حاتم: ما به بأس. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من السابعة.

((سمعت أبى)) أى حيان بن بسطام، الهذلى، البصرى. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال

الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((لابنة غزوان)) أى بسرة، وهى أخت عتبة بن غزوان، المازنى، الصحابى المشهور، أمير البصرة وقصة أبى هريرة معها صحبة وكانت قد استأجرته فى العهد النبوى ثم تزوجها بعد ذلك لما كان مروان يستخلفه فى إمرة المدينة.

((وعقبة رجلى)) فى القاموس العقبة بالضم، النوبة، ويقال: لمن ركب بعيرا، نوبة له عقبة من فلان

فكانه شرط فى الأجر طعام بطنه وركوب البعير بالنوبة وإضافة الرجل إلى العقبة لملابسة بينهما. ((وأحدو لهم)) من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها. ((وجعل أباهريرة إماما)) أى قدرة فى الدين

## (٦) باب الرجل يستقى كل دلو بتمرة ويشترط جلدة

٢٤٤٦ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني. ثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: أصاب نبي الله ﷺ خصاصة فبلغ ذلك علياً. فخرج يلتمس عملاً يصيب فيه شيئاً ليُقيت به رسول الله ﷺ فأتى بستانا لرجل من اليهود فاستقى له سبعة عشر دلواً كل دلو بتمرة فخيره اليهودي من تمره سبع عشرة عجوة فجاء بها إلى نبي الله ﷺ.

فهذا إظهار نعمة الله تعالى متمسكا بقوله تعالى: (وأما بنعمة ربك فحدث)، وأمثال هذا كثيرة من الصحابة والتابعين والأولياء الصالحين، وإنما الممنوع مدح النفس على وجه الفخر والخيلاء. وقال رسول الله ﷺ: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر".

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح موقوف وحيان هو ابن بسطام بن مسلم بن نمير ذكره ابن حبان في الثقات. وباقي رجال الإسناد ثقات. وهكذا رواه الحاكم في المستدرک من طريق عمرو بن مرزوق عن ابن مهدي به ورواه البيهقي في الكبرى عن الحاكم به. والحديث أخرجه أيضا ابن حبان (١٠٠/١٦) والبيهقي في الصغير (٣٢١/٢) وابن سعد في الطبقات (٣٢٦/٤) وأبو نعيم في الحلية (٣٧٩/١) من طرق، عن أبي هريرة رضي الله عنه، بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا. وإسناده ضعيف.

## ٦ - باب الرجل يستقى كل دلو بتمرة ويشترط جلدة

٢٤٤٦ - ((خصاصة)) أى حاجة إلى الطعام وفقر. ((ليقيت)) أى ليجعله قوتاً له، ﷺ ((فخيره اليهودي)) كان العقد ما وقع على العجوة.

((عجوة)) العجوة نوع من التمر يضرب إلى السواد، فيه "من يصبح بسبع تمرات عجوة لم يضره سحر ولا سم". وهو من أجود تمر المدينة، ودفع السحر والسم من خاصية ذلك النوع، أو من دعائه ﷺ بالبركة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف حنش اسمه حسين بن قيس ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والبخاري والنسائي والبخاري وابن عدى والعقيلي والدارقطني وغيرهم، رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث ابن عباس ورواه البيهقي في الكبرى من طريق عبيد الله بن معاذ، عن المعتمر ابن

٢٤٤٧ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا عبد الرحمن. ثنا سفيان، عن أبي إسحق، عن أبي حية، عن علي؛ قال: كنت أدلو الدلو بتمرّة وأشترط أنها جِلْدَة.

٢٤٤٨ - حدثنا علي بن المنذر. ثنا محمد بن فضيل. ثنا عبد الله بن سعيد، عن جده، عن أبي هريرة؛ قال: جاء رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله! ما لي أرى لونك منكفئا؟ قال: "الخمص". فانطلق الأنصاري إلى رحله فلم يجد في رحله شيئاً فخرج يطلب فإذا هو يهودى يسقى نخلا. فقال الأنصاري لليهودى: أسقى نخلك؟ قال: نعم. قال: كل دلو بتمرّة واشترط الأنصاري أن لا يأخذ خِدْرَة ولا تارِزة ولا حَشْفَة ولا يأخذ إلا جِلْدَة، فاستقى بنحو من صاعين فجاء به إلى النبي ﷺ.

سليمان، فذكره بإسناده ومثته.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٢٣٠/٩) عن عكرمة، عن ابن عباس رضى الله عنهما. قلت: وجملة القول أن الحديث ضعيف لشدة ضعف طرقة وخيرهما طريق شريك، وهي منكرة لمخالفتها لرواية أيوب، عن مجاهد، عن علي رضى الله عنه، كذا في الإرواء (٣١٥/٥).  
٢٤٤٧ - ((واشترط أنها جِلْدَة)) هى بالفتح والكسر اليابسة الجيدة. ويستفاد منه أن اشتراط الأجير النوع الجيد من الشيء يجوز وعند عدم الاشتراط يجب الوسط.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، والحديث موقوف. وأبو حية هو ابن قيس لم يسم، سفيان هو الثورى وعبد الرحمن هو ابن مهدى.

والحديث يروى عن طرق ضعيفة أخرى عن علي رضى الله عنه. وحسنه الألبانى لشواهدة.  
٢٤٤٨ - ((منكفئا)) هو بهمزة فى آخره أى متغيرا، يقال انكفأ لونه أى تغير عن حاله كذا فى المجمع. ((الخمص)) هو الجوع، ((خِدْرَة)) ضبط بفتح خاء وكسر دال مهملة وهى التى اسود بطنها، ((ولا تارِزة)) بمثناه فوقية ثم راء مهملة ثم زاي معجمة أى يابسة، وكل قوى صلب يابس تارز. ((حشفة)) أى اليابس الفاسد من التمر. وقيل: الضعيف الذى لا نوى له كالشيص.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف عبد الله بن سعيد بن كيسان ضعفه أحمد وابن معين ويحيى القطان وابن مهدى والفلاس وأبو حاتم وأبو زرعة والبخارى وأبو داود والنسائى وابن عدى وغيرهم. والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٢٩٦/١١) وإسناده ضعيف جدًا.

## (٧) باب المزارعة بالثلث والرابع

٢٤٤٩ - حدثنا هناد بن السرى. ثنا أبوالأحوص، عن طارق بن عبدالرحمن، عن سعيد بن المسيب، عن رافع بن خديج؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة. وقال: إنما يزرع ثلاثة رجل له أرض فهو يزرعها ورجل مُنح أرضا فهو يزرع ما منح ورجل استكرى أرضا بذهب أو فضة.

٢٤٥٠ - حدثنا هشام بن عمار ومحمد بن الصباح. قالا: ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار. قال: سمعت ابن عمر يقول: كنا نخابر ولا نرى بذلك بأسا حتى سمعنا رافع بن خديج يقول: نهى رسول الله ﷺ عنه .....

## ٧- باب المزارعة بالثلث والرابع

٢٤٤٩ - ((نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة)) سبق تفسيرها في باب المزابنة والمحاقلة. ((ورجل مُنح)) على بناء المفعول أى أعطاه أخوه أرضا وكذا الثانى.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود والنسائى فى البيوع، وفى الكبرى فى المزارعة، والبيهقى فى الكبرى (١٣٢/٦) والطحاوى فى المشكل (٢٨٤/٣) والطبرانى فى الكبير (٢٩٠/٦) عن سعيد بن المسيب، عن رافع بن خديج رضى الله عنه. وقد تقدم برقم (٢٢٦٧) مختصرا. وإسناده صحيح. إسناده الحديث حسن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين وفى طارق بن عبدالرحمن وهو البجلي الأحمسي كلام لا يضر، إن شاء الله تعالى.

وللحديث شواهد كثيرة فى الصحيحين وغيرهما، وهو دليل صريح فى جواز استئجار الأرض بالنقدين للزراعة خلافا لبعضهم.

٢٤٥٠ - ((كنا نخابر)) فى عهده ﷺ وهو دليل فى جوازه. ((نهى رسول الله ﷺ)) ذكر الحافظ ابن القيم أحاديث نهى المزارعة عن جابر. وقال فى آخرها: هذه الأحاديث متفق عليها وذهب إليها من أبطل المزارعة.

وأما الذين صححوها: فهم فقهاء الحديث كالإمام أحمد والبخارى وإسحاق والليث بن سعد وابن خزيمة وابن المنذر وأبى داود وهو قول أبى يوسف ومحمد وكثير من المحدثين. قال البخارى

في صحيحه: قال قيس بن مسلم، عن أبي جعفر: ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والربع. قال البخارى: وزارع على وسعيد بن مالك وعبدالله بن مسعود وعمر ابن عبدالعزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين وعامل عمر الناس علي "أنه إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وإن جاء وهم بالبذر فلهم كذا". وقال الحسن: لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فيفتقان جميعا فما يخرج فهو بينهما، ورأى ذلك الزهرى.

وجبتهم "معاملة النبي ﷺ أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر أو زرع". وهذا متفق عليه بين الأئمة.

قال أبو جعفر: عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر أو زرع ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم أهلهم إلى اليوم يعطون الثلث والرابع، وهذا أمر صريح مشهور قد عمل به رسول الله ﷺ حتى مات ثم خلفاؤه الراشدون من بعده حتى ماتوا ثم أهلهم من بعدهم، ولم يبق بالمدينة أهل بيت حتى عملوا به وعمل به أزواج النبي ﷺ من بعده، ومثل هذا يستحيل أن يكون منسوخا لاستمرار العمل به من النبي ﷺ إلى أن قبضه الله وكذلك استمرار عمل الراشدين به، فنسخ هذا من أمحل المحال.

وأما حديث رافع بن خديج: فجوابه من وجوه:

أحدها: أنه حديث فى غاية الاضطراب والتلون، قال الإمام أحمد: حديث رافع بن خديج ألوان.

وقال أيضا: حديث رافع ضروب.

الثانى: أن الصحابة أنكروه على رافع. قال زيد بن ثابت وقد حكى له حديث رافع: "أنا أعلم

بذاك منه وإنما سمع النبي ﷺ رجلين قد اقتتلا فقال إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع". وفى

البخارى: عن عمرو بن دينار قال: قلت لطاؤس: لو تركت المخابرة فإنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى

عنها. قال: إن أعلمهم يعنى ابن عباس أخبرنى: أن النبي ﷺ لم ينه عنها ولكن قال: إن يمنح أحدكم

أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها خراجا معلوما".

فإن قيل: إن كان قد أنكروه بعض الصحابة عليه فقد أقره ابن عمر ورجع إليه.

فالجواب: أولا أن ابن عمر لم يحرم المزارعة ولم يذهب إلى حديث رافع وإنما كان شديد

الورع، فلما بلغه حديث رافع غشى أن يكون رسول الله ﷺ أحدث في المزارعة شيئاً لم يكن علمه فتركها لذلك.

الثاني: وقد جاء هذا مصرحاً به في الصحيحين أن ابن عمر رضی الله عنهما إنما تركها لذلك ولم يحرمها على الناس.

الثالث: أن في بعض ألفاظ حديث رافع ما لا يقول به أحد وهو النهي عن كراء المزارع على الإطلاق، ومعلوم أن النبي ﷺ لم ينه عن كرائها مطلقاً، فدل على أنه غير محفوظ.

الرابع: أنه تارة يحدث عن بعض عمومته وتارة عن سماعه وتارة عن رافع بن ظهير مع اضطراب ألفاظه فمرة يقول نهى عن الجعل ومرة يقول: عن كراء الأرض ومرة يقول: لا يكارها بثلت ولا ربع ولا طعام مسمى.

وإذا كان شأن الحديث هكذا وجب تركه والرجوع إلى المستفيض المعلوم من فعل رسول الله ﷺ وأصحابه من بعده الذي لم يضطرب ولم يختلف.

الخامس: أن من تأمل حديث رافع وجمع طرقه واعتبر بعضها ببعض وحمل مجملها على مفسرها ومطلقها على مقيدها علم أن الذي نهى عنه النبي ﷺ من ذلك أمر بين الفساد وهو المزارعة الظالمة الجائرة. فإنه قال: "كنا نكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه". وفي لفظ له كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ بما على الماذيات وإقبال الجداول وأشياء من الزرع.

وقوله: "ولم يكن للناس كراء إلا هذا، فلذلك زجر عنه وأما بشيء معلوم مضمون فلا بأس". وهذا من آيين ما في حديث رافع وأصحابه وما فيها من مجمل أو مطلق أو مختصر، فيحمل على هذا المفسر المبين المتفق عليه لفظاً وحكماً.

قال الليث بن سعد: الذي نهى عنه رسول الله ﷺ أمر إذا نظر إليه ذو البصيرة بالحلال والحرام علم أنه لا يجوز وقال ابن المنذر قد جاءت الأخبار عن رافع بعلة تدل على أن النهي كان لتلك العلة فلا تعارض إذا بين حديث رافع وأحاديث الحواز بوجه.

السادس: أنه لو قدر معارضة حديث رافع لأحاديث الحواز وامتنع الجمع بينهما لكان منسوخاً

قطعا بلا ريب لأنه لأبَدُّ من نسخ أحد الخبرين ويستحيل نسخ أحاديث الجواز لاستمرار العمل بها من النبي ﷺ إلى أن توفي واستمرار عمل الخلفاء الراشدين بها وهذا أمر معلوم عند من له خبرة بالنقل كما تقدم ذكره، متعين نسخ حديث رافع.

السابع: أن الأحاديث إذا اختلفت عن النبي ﷺ فإنه ينظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده. وقد تقدم ذكر عمل الخلفاء الراشدين وأهلهم وغيرهم من الصحابة بالمزارعة.

الثامن: أن الذى فى حديث رافع إنما هو النهى عن كرائها بالثلث أو الربع، لا عن المزارعة، وليس هذا بمخالف لجواز المزارعة فإن الإجارة شىء والمزارعة شىء فالمزارعة من جنس الشركة يستويان فى المغنم والغرم فهى كالمضاربة بخلاف الإجارة، فإن المؤجر على يقين من المغنم وهو الإجارة والمستأجر على رجاء، ولهذا كان أحد القولين لمحوزى المزارعة إنها رحل من الإجارة وأولى بالجواز لأنهما على سواء فى المغنم والغرم فهى أقرب إلى العدل فإذا استأجرها بثلث أو ربع كانت هذه إجارة لازمة، وذلك لا يجوز ولكن المنصوص عن الإمام أحمد جواز ذلك، واختلف أصحابه على ثلاثة أقوال فى نصه:

فقال طائفة: يصح ذلك بلفظ المؤاجرة ويكون مزارعة فيصح بلفظ الإجارة كما يصح بلفظ المزارعة. قالوا: والعبرة فى العقود بمعانيها وحقائقها لا بصيغها وألفاظها، قالوا: فتصح مزارعة ولا تصح إجارة وهذه طريقة الشيخ أبى محمد المقدسى.

الثانى: أنها لا تصح إجارة ولا مزارعة، أما الإجارة فلأن من شرطها كون العوض فيها معلوما متميزا معروف الجنس والقدر، وهذا متنّف فى الثلث والربع وأما المزارعة فلأنهما لم يعتدا عقد مزارعة إنما عقدا عقد إجارة وهذه طريقة أبى الخطاب.

الثالث: أنها تصح مؤاجرة مزارعة وهى طريقة القاضى وأكثر أصحابه فحديث رافع إما أن يكون النهى فيه عن الإجارة دون المزارعة أو عن المزارعة التى كانوا يعتادونها وهى التى فسرها فى حديثه وإما المزارعة التى فعلها النبي ﷺ وأصحابه وخلفاؤه من بعده فلم يتناولها النهى بحال.

الرابع: أن ما فى المزارعة من الحاجة إليها والمصلحة وقيام أمر الناس عليها يمنع من تحريمها والنهى عنها، لأن أصحاب الأرض كثيرا ما يعجزون عن زرعها ولا يقدرّون عليه، والعمال والأكرة



يحتاجون إلى الزرع ولا أرض لهم ولا قوام لهؤلاء ولا هؤلاء إلا بالزرع، فكان من حكمة الشرع

~~الزرع هو الذي يزرع في الأرض ولا يزرع في غيرها ولا يزرع في غير الأرض ولا يزرع في غير الزرع~~  
الزرع هذا بعمله وهذا بمنفعة أرضه وما رزق الله فهو بينهما، وهذا في غاية العدل والحكمة والرحمة والمصلحة، وما كان هكذا فإن الشارع لا يحرمه ولا ينهى عنه لعموم مصلحته وشدة الحاجة إليه كما في المضاربة والمساقاة، بل الحاجة في المزارعة أكد منها في المضاربة لشدة الحاجة إلى الزرع إذ هو القوت والأرض لا يتفجع بها إلا بالعمل عليها بخلاف المال.

فإن قيل: فالشارع نهى عنها مع هذه المنفعة التي فيها ولهذا قال رافع نهانا رسول الله ﷺ عن

أمر كان لنا نافعاً.

فالجواب أن الشارع لا ينهى عن المنافع والمصالح وإنما ينهى عن المفساد والمضار، وهم ظنوا أن قد كان لهم في ذلك المنهى عنه منفعة وإنما كان فيه عليهم مضرة ومفسدة مقتضية للنهى وما تحيلوه من المنفعة فهي منفعة جزئية لرب الأرض لا اختصاصه بخيار الزرع وما يسعد منه بالماء وما على إقبال الجداول فهذا وإن كان فيه منفعة له فهو مضرة على المزارع فهو من جنس منفعة المرابي بما يأخذه من الزيادة وإن كان مضرة على الآخر، والشارع لا يبيح منفعة هذا لمضرة أخيه فجواب رافع أن هذا وإن كان منفعة لكم فهو مضرة على إخوانكم فلهذا نهاكم عنه.

وأما المزارعة العادلة التي يستوفى فيها العامل ورب الأرض فهي منفعة لها ولا مضرة فيها على أحد فلم ينه عنها؛ فالذي نهى عنه مشتمل على مضرة ومفسدة راجحة في ضمنها منفعة مرجوحة جزئية، والذي فعله ﷺ وأصحابه من هذه مصلحة ومنفعة راجحة لا مضرة فيها على واحد منهما فالتسوية بين هذا وهذا تسوية بين متباينين لا يستويان عند الله ولا عند رسوله ولا عند الناس.

وكذلك الجواب عن حديث جابر سواء، وقد تقدم في بعض طرقه أنهم كانوا يختصون بأشياء من الزرع من القصرى ومن كذا ومن كذا. فقال ﷺ: "من كان له أرض فليزرعها أو ليحرقها أحاه". فهذا مفسر مبين ذكر فيه سبب النهى وأطلق في غيره من الألفاظ فيعرف مطلقها إلى هذا المقيد المبين وبدل على أن هذا هو المراد بالنهى.

فتر كناه لقوله .

٢٤٥١ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي . ثنا الوليد بن مسلم . ثنا الأوزاعي . حدثني عطاء . قال : سمعت جابر بن عبدالله يقول : كانت لرجال منا فضول أرضين يؤاجرونها على الثلث والرابع فقال النبي ﷺ : " من كانت له فضول أرضين فليزرعها أو ليزرعها أخاه فإن أبي فليمسك أرضه " .

٢٤٥٢ - حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري . ثنا أبو توبة الربيع بن نافع . ثنا معاوية بن سلام ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه فإن أبي فليمسك أرضه " .

فاتفقت السنن عن رسول الله ﷺ وتالفت ، وزال عشاها الاضطراب والاختلاف وبأن لكل فيها وجهها ، وإن ما نهى عنه غير ما أباحه وفعله وهذا هو الواجب والواقع في نفس الأمر ، والحمد لله رب العالمين .

((فتر كناه لقوله)) تورعا وإن كان معارضا للعمل المستمر .

والحديث أخرجه أيضا مسلم في البيوع ، وأبوداود في الإجازات ، والنسائي في الأيمان وابن أبي شيبة (٣٤٥/٦) والحميدي (١٩٨/١) وأحمد (٢٣٤/١) والمسند الجامع (٣٧٩/٥) من طرق ، عن ابن عمر رضی الله عنه . وإسناده صحيح .

٢٤٥١ - ((فضول أرضين)) بفتحين ، أى أراضي فاضلة عن حاجتهم ، ((فليزرعها)) بفتح الياء ، أى ليزرعها لنفسه ((أو ليزرعها)) بضم الياء ، أى ليمنحها أخاه من الزرع ويعطيها له بلا بدل ، والله أعلم .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الحرث والمزارعة وفي الهبة ، ومسلم في البيوع والنسائي في المزارعة ، والبيهقي في الكبرى (١٣٠/٦) والطبراني في الأوسط (٣٨٢/٥) وأحمد (٣٠٤/٣) وأبو يعلى (٣٢/٤) عن عطاء عن جابر بن عبدالله رضی الله عنه . وإسناده صحيح . ولتمام التحريج انظر رقم (٢٤٥٤) .

٢٤٥٢ - ((أبو توبة الربيع بن نافع)) الحلبي ، نزيل طرسوس . قال أبو حاتم : ثقة ، صدوق ، حجة . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ، صدوق . وقال يعقوب بن سفيان : لا بأس به . وقال الحافظ : ثقة ، حجة ، عابد ، من العاشرة .

((أو ليزرعها أخاه)) ورد هذا الأمر للندب والإرشاد وهو من قبيل المواساة فيما بين المسلمين

### (٨) باب كراء الأرض

٢٤٥٢ - حدثنا أبو كريب . ثنا عبدة بن سليمان وأبو أسامة ومحمد بن عبيد، عن عبيد الله أو قال عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يُكْرِى أرضاً له مزارعاً فأتاه إنسان فأخبره، عن رافع بن خديج؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع فذهب ابن عمر وذهبت معه حتى أتاه بالبلاط فسأله عن ذلك فأخبره أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع فترك عبد الله كراءها.

فينبغي لصاحب الأرض إن رأى أحداً من إخوانه محتاجاً أن يمنحه أرضه للزراعة من غير أجره ويواسيه بأرضه وهذا وإن لم يكن واجباً عليه تشريعاً ولكنه مما حث عليه رسول الله ﷺ فلا ينبغي عدم الاحتفال به.

ومن المؤسف من هذه السنة أصبحت متروكة اليوم ولا يرى أحد من ملاك الأرض يمنح أرضه لغيره من غير أجره مهما كثرت أراضيه أو عظمت أمواله، فمن واجب العلماء أن يبلغوا إلى عامة المسلمين هذا الحديث وما فيه من حث وترغيب وأنه لا يلزم من كون الشيء غير واجب أن يهجر أصلاً.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى فى الحرث وفى المزارعة، ومسلم فى البيوع، والمسند الجامع (٣٢٣/٧) عن أبى سلمة عن أبى هريرة رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

### ٨ - باب كراء الأرض

٢٤٥٢ - ((يُكْرِى)) بضم الياء ، من أكرى ((بالبلاط)) بفتح الموحدة، وقيل بكسرهما، اسم موضع بالمدينة بين المسجد والسوق وكان مبلطاً بالحجارة وفيه رجم اليهوديان لأجل زناهما والبلاط كما فى القاموس: هى الحجارة التى تفرش فى الدار وكل أرض فرشت بها أو بالأجر ((فترك عبد الله كراءها)) والبخارى لم يذكر هذه الزيادة وذكر بعده فقال ابن عمر قد علمت: "إنا كنا نكرى مزارعنا على عهد رسول الله ﷺ بما على الأربعاء وشيء من التين".

وقال عليه الكرماني: قد علمت الخطاب لرافع والأربعاء جمع ربيع وهو النهر الصغير.

حاصل حديث ابن عمر هذا أنه أنكر على رافع إطلاقه فى النهى عن كراء الأرض ويقول الذى

٢٤٥٤ - حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي . ثنا ضمرة بن ربيعة ، عن ابن شوذب ، عن مطر ، عن عطاء ، عن جابر بن عبدالله؛ قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال : "من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها ولا يؤجرها".

٢٤٥٥ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا مطرف بن عبدالله . ثنا مالك ، عن داود بن الحصين ، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد ، أنه أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري؛ يقول : نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة ، والمحاقلة استكراء الأرض .

نهى عنه النبي ﷺ هو الذى كانوا يدخلون فيه الشروط الفاسدة وهى النهى كانوا يشترطون ما على الأربعاء وطائفة من التبن وهو مجهول وقد يسلم هذا ويصيب ذلك آفة أو بالكس . فتضيع المزارعة ويبقى المزارع أو رب الأرض بلا شيء وأما النهى عن كراء الأرض ببعض ما يخرج منها إذا كان ثلثا أو ربعا أو ما أشبه ذلك فلم يثبت .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الحرث والمزارعة ، ومسلم فى البيوع وأبو داود فى البيوع والإجازات ، والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى المزارعة ، وابن حبان (٦٠١/١١) والبيهقى فى الكبرى (١٣٥/٦) وأحمد (٤٦٥/٣) والطبرانى فى الكبير (٣٠٠/٤) عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنه بألفاظ متقاربة وإسناده صحيح .

٢٤٥٤ - ((ابن شوذب)) هو عبدالله بن شوذب ، الخراسانى ، أبو عبد الرحمن ، سكن البصرة ثم الشام . وثقه ابن معين والنسائى ومحمد بن عبدالله المرصى . وقال أبو حاتم : لا بأس به . وقال أحمد : لا أعلم به بأسا . وقال الحافظ : صدوق ، عابد ، من السابعة .

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى البيوع ، والنسائى فى المزارعة ، وابن حبان (٥٤٩/١١) والبيهقى فى الصغير (٣٢٣/٢) وأحمد (٣٠٢/٣) عن عطاء ، عن جابر بن عبدالله رضى الله عنه . وإسناده حسن من أجل مطر الوراق ، فإنه ضعيف ، يعتبر به عند المتابعة وقد تابعه الثقات ، فالحديث صحيح . ولتمام التخريج انظر رقم (٢٤٥١) .

٢٤٥٥ - والحديث أخرجه أيضا مالك والبخارى وأبو داود والترمذى والنسائى فى البيوع ، وأحمد (٦/٣) والمسنند الجامع (٣٤٩/٦) عن أبي سفيان ، عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه . وإسناده صحيح .

### (٩) باب الرخصة في كراء الأرض البيضاء بالذهب والفضة

٢٤٥٦ - حدثنا محمد بن رمح . أنا الليث بن سعد ، عن عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عباس ؛ أنه لَمَّا سَمِعَ إِكْثَارَ النَّاسِ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "أَلَا مَنْحَاهَا أَحَدَكُمْ أَخَاهُ وَلَمْ يَنْهَ عَنْ كِرَائِهَا".

٢٤٥٧ - حدثنا العباس بن عبد العظيم العنبري . ثنا عبد الرزاق . أنا معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "لأن يمنح أحدكم أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها كذا وكذا لشيء معلوم". فقال ابن عباس : هو الحقل وهو بلسان الأنصار المحاقلة.

### ٩ - باب الرخصة في كراء الأرض البيضاء بالذهب والفضة

٢٤٥٦ - ((لَمَّا سَمِعَ إِكْثَارَ النَّاسِ)) أَى بِالطَّعْنِ وَالتَّشْنِيعِ فِي حَقِّ مَنْ كَرَى الْأَرْضَ ، لِحَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ((أَلَا مَنْحَاهَا)) أَى هَلَا أَعَارَهَا أَحَدَكُمْ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ ، فَكَأَنَّهُ ﷺ اسْتَحَبَّ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ أَرْضٌ فَاضِلَةٌ أَنْ يَعْيِّرَ الْمُسْلِمَ ، وَلَمْ يَحْرَمْ نَفْسَ كِرَائِهَا .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الحرث والمزارعة ، ومسلم وأبوداود في البيوع ، والنسائي في المزارعة ، والبيهقي في شرح السنة (٢٥٦/٨) وفي الجعديت (برقم ١٦٨٧) وعبدالرزاق (٩٧/٨) والبيهقي في الكبرى (١٣٣/٦) والطحاوي في شرح المعاني (١١٠/٤) وفي المشكل (٢٨٩/٣) وأحمد (٣٣٤/١) والطبراني في الكبير (١٣/١١) من طرق ، عن عمرو بن دينار عن طاوس ، عن ابن عباس رضي الله عنه . وإسناده صحيح . وسيدكر المصنف إن شاء الله تعالى بعد قليل بنحو رقم (٢٤٥٧ ، ٢٤٦٢ ، ٢٤٦٤).

٢٤٥٧ - ((لأن يمنح)) بفتح "أن" مبتدأ "خير" خبرها "لشيء معلوم" تفسير من بعض الرواة لكناية كذا وكذا .

والحديث أخرجه أيضا مسلم في البيوع ، وأبوداود في البيوع والإجازات ، والنسائي في المزارعة وعبدالرزاق (٩٨/٨) والطحاوي (١١٠/٤) وأحمد (٢٨٦/١) والطيايلى (٣٤٠) والطبراني في الكبير (١٣/١١) من طرق ، عن طاوس ، عن ابن عباس رضي الله عنه بالفاظ متقاربة . وإسناده صحيح ولتمام التخريج انظر ما قبله .

٢٤٥٨ - حدثنا محمد بن الصباح. ثنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن حنظلة بن قيس؛ قال: سألت رافع بن خديج. قال: كنا نكْرِى الأرض على أن لك ما أخرجت هذه ولى ما أخرجت هذه فهينا أن نكريها بما أخرجت ولم ننه أن نكري الأرض بالورق.

### (١٠) باب ما يكره من المزارعة

٢٤٥٩ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي. ثنا الوليد بن مسلم. ثنا الأوزاعي. حدثني أبو النجاشي، أنه سمع رافع بن خديج يحدث، عن عمه ظهير؛ قال: نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا رافقا فقلت ما قال رسول الله ﷺ فهو حق فقال: .....

٢٤٥٨ - ((كنا نكْرِى)) من الإكراء ((فهينا)) على بناء المفعول، ولعل النهي عن ذلك لأنه قد لا تخرج أحد القطعتين شيئا، فيؤدى ذلك إلى التنازع. فعلى هذا، لا نهى عن الكراء بحصة من الخارج كالثلث ونحوه. لكن بعض الروايات يقتضى عموم النهي (س). ((ولم ننه)) على بناء المفعول ((بالورق)) بفتح فكسر، أى بالفضة ومثلها الذهب والعروض، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا مالك فى كراء الأرض، والبخارى فى الحرث والمزارعة وفى الشروط، ومالك ومسلم والنسائى فى البيوع، وأبوداود فى البيوع والإجازات وعبدالرزاق (٩٣/٨) والبيهقى فى الكبرى (١٣٢/٦) وفى الصغير (٣٢٢/٢) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٠٩/٤) وفى المشكل (٢٨٧/٣) وأحمد (١٤٠/٤) والطبرانى فى الكبير (٣٠٦/٤) والشافعى (١٣٦/٢) والمسند الجامع (٣٨٢/٥) والحميدى (١٩٨/١) من طرق، عن حنظلة بن قيس، عن رافع بن خديج رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

### ١٠ - باب ما يكره من المزارعة

٢٤٥٩ - ((عن عمه ظهير)) بن رافع مصفرا، كما فى رواية مسلم وهو من كبار الصحابة شهد بدرا. ((رافقا)) أى كان فيه رفق فى حقنا ((ما قال رسول الله ﷺ فهو حق)) فيه ما كان الصحابة يخضعون لأمر الله ورسوله ويؤثرونه على جميع ما صلحهم سواء عرفوا حكمة ذلك الأمر أو لم يعرفوا. وكذلك ينبغى أن يكون كل مسلم. وهذا الحديث صريح فى أن النهى لم يكن عما لكل مزارعة. وإنما كان مخصوصا بهذه الصورة التى يشترط فيها ما ينبت على الربيع أو تشتترط الأوسق

قال رسول الله ﷺ: "ما تصنعون بمحافلكم؟" قلنا: تؤاجرها على الثلث والرابع والأوسق من البر والشعير. فقال: "فلا تفعلوا، ازرعوها أو أزرعوها".

٢٤٦٠ - حدثنا محمد بن يحيى. أنبأنا عبدالرزاق. أنا الثوري، عن منصور، عن مجاهد، عن أسيد بن ظهير، ابن أخي رافع بن خديج، عن رافع بن خديج؛ قال: كان أحدنا إذا استغنى عن أرضه أعطاها بالثلث والرابع والنصف واشترط ثلاث جداول والقصاراة وما يسقى الربيع وكان العيش إذ ذاك شديدا وكان يعمل فيها بالحديد وبما شاء الله ويصيب منها منفعة فأتانا رافع بن خديج. فقال: إن رسول الله ﷺ نهاكم عن أمر كان لكم نافعا وطاعة الله وطاعة رسوله أنفع لكم، .....

المسماة من الخارج وكلاهما فاسد لتضمنه الغرر.

((بمحاقلكم)) أى بمزارعكم، والحقل الزرع. وقيل: ما دام أخضر. والمحاقل: المزارعة، بجزء

مما يخرج. وقيل: هو بيع الزرع بالحنطة. وقيل غير ذلك.

((ازرعوها أو أزرعوها)) الأول بكسر الألف وهى ألف وصل، والراء مفتوحة. والثانى بألف قطع

والراء مكسورة، وأو للتخيير لا للشك. والمراد ازرعوا أنتم أو أعطوها لغيركم يزرعها بغير أجره، وهو الموافق لقوله فى حديث جابر "أو ليمنحها".

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الحرث والمزارعة وفى المغازى، ومسلم فى البيوع،

والنسائى فى المزارعة، وابن حبان (٥٩٦/١١) والبيهقى فى الكبرى (١٢٩/٦) والطحاوى فى شرح

معانى الآثار (١٠٥/٤) وفى مشكل الآثار (٢٨٤/٣) وأحمد (١٤٢/٤) والطبرانى فى الكبير (٤٠٧/٨)

من طرق، وبالألفاظ مختلفة عن رافع بن خديج، عن عمه ظهير رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٤٦٠ - ((أسيد بن ظهير)) الأنصارى، الأوسى، له ولأبيه صحبة، مات فى خلافة مروان.

((واشترط)) لصاحب الأرض ((ثلاث جداول)) أى ثلاث حصص من جداول، جمع جداول

النهر الصغير. أى ما يخرج على أطرافها ((والقصاراة)) هو بالضم، ما بقى من الحب فى السنبل بعدما

يداس. ((وما يسقى الربيع)) هو النهر الصغير كأنهم يجعلون قطعة من الأرض يسقيها الربيع. ((فيها))

أى فى الأرض ((وكان العيش إذ ذاك شديدا)) يريد أن المعيشة كان ضيقة فى ذلك الوقت. ((يعمل

فيها)) أى فى الأرض، ((بالحديد)) يعنى آلات الزراعة كالفؤرس ونحوها، ومعنى هذه الألفاظ أنهم

إن رسول الله ﷺ ينهاكم عن الحقل ويقول من استغنى عن أرضه فليمنحها أخاه أو ليدع.  
 ٢٤٦١ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي. ثنا إسماعيل بن عليّة. ثنا عبدالرحمن بن إسحق.  
 حدثني أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عروة بن الزبير؛  
 قال: قال زيد بن ثابت: يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله أعلم بالحديث منه إنما أتى رجلاً  
 النبي ﷺ وقد اقتتلا فقال إن كان هذا شأنكم فلا تُكروا المزارع فسمع رافع بن خديج قوله  
 فلا تُكروا المزارع.

كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها على أن يكون لمالك الأرض ما اشترطه، والباقي للعامل. فنهوا  
 عن ذلك لما فيه من الضرر فربما هلك هذا دون ذلك وعكسه. ((عن الحقل)) أى الزرع، يعنى كراء  
 المزارع، كذا فى فتح الودود. ((فليمنحها أخاه)) أى بفتح النون وكسرها، من باب ضرب يضرب،  
 والاسم المنحة بالكسر وهى العطية أى يجعلها منيحة أى عارية. ((أو ليدع)) أى يترك فارغة إن لم  
 يزرعها بنفسه.

وليس فى هذا إضاعة بعين المال أو المنفعة المنهى عنهما لأن الأرض إذا تركت بغير زرع لم  
 تتعطل منفعتها، فإنها قد تنبت من الحطب والحشيش وسائر الكلاً ما ينفع فى الرعى وغيره، وعلى  
 تقدير أن لا يحصل ذلك فقد يكون فى تأخير الزرع عن الأرض إصلاح لها فتخلف فى السنة التى تليها  
 ما لعله فات فى سنة الترك، وفيه دلالة على المنع عن كراء الأرض مطلقاً لقوله "أو ليدع" ولكن  
 ينبغى أن يحمل هذا المطلق على المقيد بشرط فيه غرر كما سيأتى أو يكون الأمر للندب فقط.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود فى البيوع، والنسائى فى المزارعة، والبيهقى فى الكبرى  
 (١٣٢/٦) وابن حبان (٦٠٦/١١) وعبدالرزاق (٩٥/٨) والطحاوى (١٠٥/٤) وأحمد (٤٦٣/٣)  
 والطبرانى فى الكبير (٢٨٦/٤) عن مجاهد، عن أسيد بن ظهير، عن رافع بن خديج رضى الله عنه.  
 وإسناده صحيح.

٢٤٦١ - ((أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر)) أخو سلمة. وقيل: هو هو. وثقه ابن معين. وقال  
 الحافظ: مقبول، من الرابعة.

((إن كان هذا شأنكم)) أى التنازع والاختصاص، فالنهي مما يؤدى إلى ذلك فلا نهى إذا لم يؤد  
 إليه ((فسمع رافع بن خديج قوله)) أى قول النبي ﷺ "فلا تكروا المزارع" ولم يعلم أنه معلق على



## (١١) باب الرخصة في المزارعة بالثلث والربيع

٢٤٦٢ - حدثنا محمد بن الصباح. أنبأنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار. قال: قلت لطاوس: يا أبا عبد الرحمن! لو تركت هذه المخابرة فإنهم يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عنه. فقال أى عمرو: إني أعينهم وأعطيتهم وإن معاذ بن جبل أخذ الناس عليها عندنا وإن أعلمهم يعنى ابن عباس أخبرني أن رسول الله ﷺ لم ينه عنها ولكن قال: لأن يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليها أجرا معلوما.

٢٤٦٣ - حدثنا أحمد بن ثابت الجحدري. ثنا عبد الوهاب، عن خالد، عن مجاهد، عن طاوس؛ أن معاذ بن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان على الثلث والربيع فهو يعمل به إلى يومك هذا.

الشرط السابق وهو صورة النزاع والجدال، فتعميم رافع غير صحيح، ولعل هذا الخبر لما بلغ رافعا رجع عن التعميم كما روى عن حنظلة بن قيس أنه سئل عنه فقال: لم ننه أن نكرى الأرض بالورق، كما مر الحديث قبل هذا الباب.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في البيوع، والبيهقي في الكبرى (١٣٤/٦) وأحمد (١٨٢/٥) والطبراني في الكبير (١٣٦/٥) عن عروة بن الزبير، عن زيد بن ثابت رضى الله عنه بإسناد ضعيف.

## ١١- باب الرخصة في المزارعة بالثلث والربيع

٢٤٦٢ - ((إني أعينهم)) من الإعانة ((أخذ الناس عليها)) أى رخص لهم فيها بل حثهم عليها. ((لم ينه عنها)) أى المخابرة، ولم يرد ابن عباس بذلك. ففي الرواية المثبتة للنهي مطلقا وإنما أراد أن النهى ليس على حقيقته وإنما هو على الأولوية.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في الشروط، ومسلم وأبو داود والنسائي في المحتبى في البيوع، وفي الكبرى (٩٢/٣) والبيهقي في الكبرى (١٣٣/٦) والطحاوى في مشكل الآثار (٢٨٩/٣) وأحمد (٢٣٤/١) والطبراني في الكبير (١٠١/٣) عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس رضى الله عنه. وإسناده صحيح. ولتمام التخريج انظر رقم (٢٤٥٦ و ٢٤٦٤).

٢٤٦٣ - ((فهو يعمل به)) أى الكراء يعمل به إلى هذا النوع من ذلك العهد.

٢٤٦٤ - حدثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي ومحمد بن إسماعيل . قالوا : ثنا وكيع ، عن سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ؛ قال : قال ابن عباس : إنما قال رسول الله ﷺ : "لأن يمنح أحدكم أخاه الأرض خير له من أن يأخذ خراجا معلوما".

### (١٢) باب استكراء الأرض بالطعام

٢٤٦٥ - حدثنا حميد بن مسعدة . ثنا خالد بن الحارث . ثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن يعلى بن حكيم ، عن سليمان بن يسار ، عن رافع بن خديج ؛ قال : كنا نحافل على عهد رسول الله ﷺ فزعم أن بعض عمومته أتاهم ، فقال : قال رسول الله ﷺ : "من كانت له أرض فلا يكرها بطعام مسمي".

قال البوصيري : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات وله شاهد من حديث ابن عباس رواه أصحاب الكتب الستة ، لأن أحمد بن ثابت قال فيه ابن حبان : في الثقات ، مستقيم الأمر . قلت : وباقي رجال الإسناد يحتج به في الصحيح .

٢٤٦٤ - ((لأن يمنح أحدكم)) بفتح الهمزة والحاء على أنها تعليلية وبكسر الهمزة وسكون الحاء على أنها شرطية والأول أشهر ، كذا في فتح الباري (١٢/٥) . ((خراجا معلوما)) أي أجره معلومة .

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (١٣/١١) وإسناده صحيح وسبق تخريجه برقم (٢٤٥٦ ، ٢٤٥٧ ، ٢٤٦٢) .

### ١٢ باب استكراء الأرض بالطعام

٢٤٦٥ - ((فلا يكرها بطعام مسمي)) قال النووي في شرح منسلم (١٩٨/١٠) : اختلف العلماء في كراء الأرض . فقال طاؤس والحسن البصري : لا يجوز لكل حال سواء أكرها بطعام أو ذهب أو فئحة أو بحزة عن زرعها لإطلاق حديث النهي عن كراء الأرض . وقال الشافعي وأبو حنيفة وكثيرون تجوز إيجارها بالذهب والفضة والطعام والثياب وسائر الأشياء سواء كان من جنس ما يزرع فيها أم من غيره ، ولا تجوز إيجارها بحزة ما يخرج منها كالثلث والربع وهي المخابرة ، ولا يجوز أيضا أن يشترط له زرع قطعة معينة . وقال ربيعة يجوز بالذهب والفضة فقط . وقال مالك : يجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام . وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وجماعة من المالكية وآخرون يجوز

## (١٣) باب من زرع في أرض قوم بغير إذنهم

٢٤٦٦ - حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارة. ثنا شريك، عن أبي إسحق، عن عطاء، عن رافع بن خديج؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء....."

إجارتها بالذهب والفضة وتحوز المزارعة بالثلث والربع وغيرهما وبهذا قال ابن شريح وابن خزيمة والخطابي وغيرهم من محققي أصحابنا وهو الراجح والمختار. وأما الشافعي وموافقه فاعتمدوا بصريح رواية رافع بن خديج وثابت بن الضحاك في جواز الإجارة بالذهب والفضة ونحوهما وتأولوا أحاديث النهي بتأويلين، أحدهما حملها على إجارتها بما على المأذونات أو بزرع قطعة معينة أو بالثلث والربع، ويحوز ذلك كما فسر الرواة في هذه الأحاديث التي ذكرناها. والثاني. حملها على كراهة التنزيه والإرشاد إلى إيجارتها كما نهى عن بيع الغرر نهى تنزيه، بل يتواهبونه ونحو ذلك. وهذان التأويلان لا يبدن منهما أو من أحدهما للجمع بين الأحاديث، وقد أشار إلى هذا التأويل الثاني البخاري وغيره ومعناه عن ابن عباس.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في البيوع، وأبوداود في البيوع والإجارة، والنسائي في المحتبى في المزارعة، وفي الكبرى (٩٧/٣) عن سليمان بن يسار، عن رافع بن خديج رضى الله عنه. وإسناده صحيح وسيعد بن أبي عروبة وإن كان قد اختلط فسماع خالد بن الحارث منه قبل اختلاطه.

## ١٣ - باب من زرع في أرض قوم بغير إذنهم

٢٤٦٦ - ((فليس له من الزرع شيء)) يعني ما حصل من الزرع يكون لصاحب الأرض ولا يكون لصاحب البذر إلا بذره وإليه ذهب أحمد وقال غيره ما حصل من الزرع فهو لصاحب البذر وعليه نقصان الأرض كما نقله القاري عن بعض علماء الحنفية. ونقل عن ابن الملك أنه عليه أجرة الأرض من يوم غضبها إلى يوم تعريفها.

قلت: ما ذهب إليه الإمام أحمد هو ظاهر الحديث.

قال الإمام الشوكاني في النيل (٣٦٠/٥): فيه دليل على أن من غضب أرضا وزرعها كان الزرع لمالك الأرض، وللقاصب ما غرمه في الزرع يسلمه له مالك الأرض. قال الإمام الترمذي: والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق. قال ابن رسلان: وقد استدل به كما قال

وترد عليه نفقته".

الترمذى. أحمد على أن من زرع بذرا في أرض غيره واسترجعها صاحبها فلا يخلو إما أن يسترجعها مالكةا ويأخذها بعد حصاد الزرع فإن الزرع لغاصب الأرض لا يعلم فيها خلافا، وذلك لأنه نماء ماله وعليه أجرة الأرض إلى وقت التسليم وضمان نقص الأرض وتسوية حفرها. وإن أخذ الأرض صاحبها من الغاصب والزرع فيها قائم لم يملك إجبار الغاصب على قلعه. وخير المالك بين أن يدفع إليه نفقته ويكون الزرع له أو يترك الزرع للغاصب. وبهذا قال أبو عبيد، وقال الشافعي وأكثر الفقهاء: إن صاحب الأرض يملك إجبار الغاصب على قلعه. واستدلوا بقوله ﷺ "ليس لعرق ظالم حق" ويكون الزرع لمالك البذر عندهم على كل حال وعليه كراء الأرض.

ومن جملة ما استدل به الأولون ما أخرجه أحمد وأبوداود والطبراني وغيرهم "أن النبي ﷺ رأى زرا في أرض ظهير فأعجبه فقال: ما أحسن زرع ظهير فقالوا: إنه ليس لظهير ولكنه لفلان. قال: فخذوا زرعكم وردوا عليه نفقته". فدل على أن الزرع تابع للأرض ولا يخفى أن حديث رافع بن خديج أخص من قوله ﷺ "ليس لعرق ظالم حق". مطلق، فيبنى العام على الخاص. وهذا على فرض أن قوله "ليس لعرق ظالم حق" يدل على أن الزرع لرب البذر. فيكون الراجح ما ذهب إليه أهل القول الأول من أن الزرع لصاحب الأرض إذا استرجع أرضه والزرع فيها. وأما إذا استرجعها بعد حصاد الزرع فظاهر الحديث أنه أيضا لرب الأرض. ولكنه إذا صح الإجماع على أنه للغاصب كان مخصصا لهذه الصورة. وقد روى عن مالك وأكثر علماء المدينة مثل ما قاله الأولون في البحر إن مالكا والقاسم يقولان: الزرع لرب الأرض واحتج لما ذهب إليه الجمهور من أن الزرع للغاصب بقوله ﷺ "الزرع للزارع وإن كان غاصبا". ولم أقف على هذا الحديث فينظر فيه.

وقال ابن رسلان: إن حديث "ليس لعرق ظالم حق" ورد في الغرس الذي له عرق مستحيل في الأرض وحديث رافع ورد في الزرع فيجمع بين الحديثين ويعمل بكل واحد منها في موضعه ولكن ما ذكرناه من الجمع أرجح. لأن بناء العام على الخاص أولى من المصير إلى قعر العام على السبب من غير ضرورة.

((وترد عليه نفقته)) أى ما أنفق الغاصب على الزرع من المؤونة في الحرث والسقى وقيمة البذر

وغير ذلك. وقيل: المراد بالنفقة قيمة الزرع فتقدر قيمته ويسلمها المالك والظاهر الأول.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في البيوع، والترمذى فى الأحكام، والبغوى فى شرح السنة (٢٣١/٨) والبيهقى فى الكبرى (١٣٦/٦) والطحاوى فى المشكل (٢٨٩/٣) وأحمد (٤٦٥/٣) والخطيب فى تاريخه (١٤٨/٢) وأبو عبيد فى الأموال (٧٠٦) قال الترمذى: حديث حسن غريب. قال الشيخ الألبانى فى إرواء الغليل (٣٥١/٥): ولعل تحسين الترمذى إياه إنما هو لشواهد التى سأذكرها وإلا فإن هذا الإسناد ضعيف، وله ثلاث علل.

الأولى: الانقطاع بين عطاء ورافع.

الثانية: اختلاط أبى إسحاق وهو السببى وعننته.

الثالثة: ضعف شريك بن عبدالله القاضى.

قال البيهقى عقبه: شريك مختلف فيه، كان يحيى بن سعيد القطان لا يروى عنه ويضعف حديثه جدا، ثم هو مرسل. قال الشافعى: الحديث منقطع لأنه لم يلق عطاء رافعا. قال البيهقى: أبو إسحاق كان يدلس وأهل العلم بالحديث يقولون: عطاء، عن رافع منقطع. وقال أبو سليمان الخطابى: هذا الحديث لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث وحدثنى الحسن بن يحيى عن موسى بن هارون الحمال إنه كان ينكر هذا الحديث ويضعفه ويقول: لم يروه عن أبى إسحاق غير شريك ولا رواه عن عطاء غير أبى إسحاق وعطاء لم يسمع من رافع بن خديج شيئا وضعفه البخارى.

قال البيهقى: وقد رواه عقبه بن الأصم عن عطاء. قال: حدثنا رافع بن خديج، وعقبه ضعيف، لا يحتج به. قلت: وهو عقبه بن عبدالله الأصم الرفاعى وهو ضعيف، كما جزم بذلك الحافظ وغيره. فلا يثبت بروايته سماع عطاء من رافع فيبقى إعلال الشافعى له بالانقطاع قائما.

ثم إن شريكا لم يتفرد به كما سبق عن موسى الحمال بل تابعه قيس بن الربيع عند البيهقى وهو وإن كان ساء الحفظ مثل شريك فأحدهما يقوى الأخرى ويبقى الحديث معللا بالعلة الأولى والثانية، لكن له طرق أخرى يتقوى بها فلا بد لنا من ذكرها.

الأولى: عن بكير، عن عبدالرحمن بن أبى نعم أن رافع بن خديج أخبره أنه زرع أرضا أخذها من بنى فلان فمر به رسول الله ﷺ وهو يسقى زرعه فسأله لمن هذا؟ فقال: الزرع لى وهى أرض بنى فلان أخذتها لى الشطر ولهم الشطر. قال: فقال انفض يدك من غبارها ورد الأرض إلى أهلها وخذ نفقتك.

### (١٤) باب معاملة النخيل والكرم

٢٤٦٧ - حدثنا محمد بن الصباح وسهل بن أبي سهل وإسحق بن منصور. قالوا: ثنا يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بالشرط مما يخرج من ثمر أو زرع.

قال فانطلقت فأخبرتهم بما قال رسول الله ﷺ. قال: فأخذ نفقته ورد إليهم أرضهم. أخرجه أبو داود والطحاوي والبيهقي، والسياق له، وأعله بقوله: وبكير بن عامر الجهلي وإن استشهد به مسلم في غير هذا الحديث فقد ضعفه يحيى بن سعيد القطان وحفص بن غياث وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين. قلت: ولذلك جزم الحافظ في التقريب بأنه ضعيف لكن يشهد له الطريق الآتية:

والأخرى: عن أبي جعفر الخطمي قال: بعثني عمي أنا وغلاما له إلى سعيد بن المسيب قال فقلنا له شيء بلغنا عنك في المزارعة. قال: كان ابن عمر لا يرى بها بأسا حتى بلغه عن رافع بن خديج حديث فأتاه فأخبره رافع أن رسول الله ﷺ أتى بني حارثة فرأى زراعا في أرض ظهير فقال: ما أحسن زرع ظهير قالوا: ليس لظهير. قال: أليس أرض ظهير؟ قالوا: بلى، ولكنه زرع فلان. قال: فخذوا زرعكم ورددوا عليه النفقة. قال رافع: فأخذنا زرعنا ورددنا إليه النفقة. أخرجه أبو داود والطحاوي والبيهقي. وأعله بقوله: أبو جعفر عمير بن يزيد الخطمي لم أر البخاري ومسلما احتجابه في حديث.

قلت: وهذا ليس بشيء فالرجل ثقة اتفاقا وعدم إخراج الشيخين له لا يحرجه بدليل إن هناك كثيرا من الرواة صححا أحاديثهم ووثقاهم مع كونهم ممن لم يخرجوا لهم في الصحيحين شيئا، وهذا أمر معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف. ولذلك فهذا الإسناد صحيح، لا علة فيه، وهو شاهد قوي لحديث شريك، والله أعلم.

ثم رأيت ابن أبي حاتم في العلل (٤٧٥/١) ذكر هذا الحديث وقال: قال أبي هذا يقوى حديث شريك عن أبي إسحاق فالحمد لله على توفيقه وأسأله المزيد من فضله.

### ١٤ - باب معاملة النخيل والكرم

٢٤٦٧ - ((عامل أهل خيبر)) وهم يهود خيبر، وهو موضع قريب المدينة، غير منصرف ((بالشرط مما يخرج)) أى بنصفه، فالشرط هنا بمعنى النصف. وقد يأتي بمعنى النحو كقوله تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ

شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، أى نحوه .

قال السندي: وكانت المعاملة مساقاة ومزارعة مستقلين عند قوم ومساقاة متضمنة للزراعة عند آخرين لا مزارعة فقط. والمساقاة إجارة على العمل فى الاستحجار بجزء من الخارج والمزارعة، كراء الأرض بما يخرج منها وما بينهما فرق. والمساقاة قد تتضمن المزارعة بأن تكون فى البستان أرض بياض فيشترط الزرع فيها أيضا، تبعا للمساقاة. وهذا الحديث يحتمل ذلك كما تحتمل المساقاة والمزارعة الاستقلال. وقد جوز المزارعة تبعا للمساقاة بعض من لم يجوزها استقلالا فلم يتم به استدلال من يستدل به على جواز المزارعة استقلالا، فافهم.

وقال النووى فى شرح مسلم (٢٠٩/١١) فى هذه الأحاديث جواز المساقاة وبه قال مالك والثورى والليث والشافعى وأحمد وجميع فقهاء المحدثين وأهل الظاهر وجماهير العلماء . وقال أبو حنيفة: لا يجوز. وتأويل هذه الأ؛اديت على أن خيرير فتحت عنوة وكان أهلها عبيد لرسول الله ﷺ فما أخذه فهو له وما تركه فهو له واحتج الجمهور بظاهر هذه الأحاديث ويقولون ﷺ أقركم ما أقركم الله وهذا صريح فى أنهم لم يكونوا عبيدا. قال القاضى: وقد اختلفوا فى خيرير هل فتحت عنوة أو صلحا أو بجلاء أهلها عنها، أو بغير قتال أو بعضها صلحا وبعضها عنوة وبعضها جلاء عنه أهله. أو بعضها صلحا وبعضها عنوة. قال: وهذا أصح الأقوال وهى رواية عن مالك وبه قال ابن عيينة. قال: وفى كل قول أثر مروى وفى رواية لمسلم: أن رسول الله ﷺ ما ظهر على خيرير أراد إخراج اليهود منها وكانت الأرض حين ظهر لله ولرسوله وللمسلمين وذاها يدل لمن قال: عنوة إذ حق المسلمين إنما هو فى العنوة وظاهر قول العنوة وظاهر قول من قال صلحا، إنهم صولحوا على كون الأرض للمسلمين، انتهى.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى المزارعة والإجارة والشركة والمغازى، ومسلم فى المساقاة والمزارعة، وأبوداود فى البيوع، والترمذى فى الأحكام والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى (١٠٨/٣) والدارمى (٢٧٠/٢) وابن الحارود (٢٢٢) والبيهقى فى الكبرى (١١٣/٦) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١١٣/٤) وفى المشكل (٢٨٢/٣) وأحمد (١٧/٢) عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه. قال الترمذى: هذا حديث حسن، صحيح. قلت: والأمر كما قال الترمذى.

٢٤٦٨ - حدثنا إسماعيل بن توبة. ثنا هشيم، عن ابن أبي ليلي، عن الحكم ابن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ أعطى خبير أهلها على النصف نخلها وأرضها.  
٢٤٦٩ - حدثنا علي بن المنذر. ثنا محمد بن فضيل، عن مسلم الأعمور، عن أنس بن مالك؛ قال: لما افتتح رسول الله ﷺ خبير أعطاها على النصف.

### (١٥) باب تلقيح النخل

٢٤٧٠ - حدثنا علي بن محمد. ثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن سماك أنه سمع موسى بن طلحة بن عبيد الله، يحدث عن أبيه؛ قال مررت مع رسول الله ﷺ في نخل رأى قوما يلحقون النخل. فقال: "ما يصنع هؤلاء؟" قالوا: يأخذون من الذكر فيجعلونه في الأنثى. ....

٢٤٦٨ - قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف الحكم بن عتبة لم يسمع من مقسم إلا أربع أحاديث، وابن أبي ليلي هذا هو محمد بن عبدالرحمن ضعيف. وله شاهد من حديث ابن عمر رواه الشيخان وغيرهما. قال الترمذي: وفي الباب عن أنس وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر.  
قلت: قال الألباني والحديث صحيح بما قبله.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (٣٨٠/١١) والدارقطني في البيوع (٣٧/٣) وأحمد (٢٥٠/١) وأبو يعلى (٢٣٠/٤) وأبو يوسف في الخراج (٥٥) عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنه مطولا. وتقدم تخريجه برقم (١٨٢٠) بإسناد صحيح.

٢٤٦٩ - قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف مسلم هو ابن كيسان، الملائي، الكوفي ضعفه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو زرعة والفلاس والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي والجوزجاني وابن جبان وغيرهم.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٥٢/٢) وإسناده ضعيف، لكن متنه صحيح. وقال الألباني: والحديث صحيح بما قبله.

### ١٥ - باب تلقيح النخل

٢٤٧٠ - ((يلحقون النخل)) من التلقيح وهو التأبير وهو أن يشق طلع الإناث ويؤخذ من طلع الذكور فيوضع فيها ليكون الثمر بإذن الله أجود مما لم يؤبر.



قال: "ما أظن ذلك يغني شيئا". فبلغهم فتركوه فنزلوا عنها فبلغ النبي ﷺ. فقال: "إنما هو الظن إن كان يغني شيئا فاصنعوه فإنما أنا بشر مثلكم وإن الظن يخطئ ويصيب ولكن ما قلت لكم "قال الله" فلن أكذب على الله".

٢٤٧١ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا عفان. ثنا حماد. ثنا ثابت، عن أنس بن مالك وهشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ أن النبي ﷺ سمع أصواتا فقال: "ما هذا الصوت؟" قالوا: النخل يؤبرونها. فقال: لو لم يفعلوا لصلح. فلم يؤبروا عامئذ فصار شبيهاً فذكروا للنبي ﷺ. فقال: "إن كان شيئا من أمر دنياكم فشاأنكم به وإن كان من أمور دينكم فإلى".

((ما أظن ذلك يغني شيئا)) هو كلام صادق ما ظهر خلافه وإنما يظهر خلافه لو ظهر أنه ظنه مغنيا نفع ذلك وما قال ذلك حاشاه وهذا ظاهر. ((فتركوه فنزلوا عنها)) وفي رواية مسلم فتركوه فنقصت، فمعناه نقصوا بثمره النخل عن المقدار السابق. قال الطيبي: في الحديث دلالة على أن رسول الله ﷺ ما التفت إلى الأمور الدنيوية قط وما كان بال منه سوى الأمور الأخروية. قلت: إن كان مراده من الأمور الدنيوية ما يتعلق بأهل الحرفة كالمزرع والتجارة مثلا فمسلم، وإن كان المراد بها ما يتعلق بقوام الأبدان وإصلاح ما بينه فله ﷺ في ذلك شأن خاص يتحير فيه الفهوم والمواجيد كأحكام الموارث وإقامة الحروب والمعاملات الدنيوية من البيع والشرط فما ذلك إلا من مدد سماوى. فتأمل، كذا في إنجاح الحاجة.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في الفضائل، وأحمد (١٦٢/١) وأبو يعلى (١٣/٢) والبخاري (١٥٢/٣) وعبد بن حميد (١٥٢/١) والهيثم بن الكلبي (٢/٥) والطيالسي (٣١) والمسند الجامع (٥٥٧/٧) والبخاري (١٥٢/٢) وأبو يعلى (١٢/٢) عن موسى بن طلحة، عن أبيه رضى الله عنه. وإسناده حسن. وفي الباب عن رافع بن خديج عند مسلم في الفضائل وابن جبان (٢٠٢/١).

٢٤٧١ - ((لو لم يفعلوا لصلح)) ظن ذلك فيوافق ما تقدم ((شيئا)) هو التمر الذى لا يشتد، والله أعلم. ((إن كان شيئا من أمر دنياكم .. الخ)) قال الشيخ أحمد شاکر: هذا الفرق بين شؤون الدين وشؤون الدنيا إنما هو فى أمور الصناعات والأمور المادية والتجارب وما إليها، وليس فيما يتعلق بالأحكام والآداب والأخلاق ونحوها مما يتصل بأمر الناس فى الدنيا ومعاملاتهم وكل شأنهم فهذه من أمور الدين يقينا.

### (١٦) باب المسلمون شركاء في ثلاث

٢٤٧٢ - حدثنا عبد الله بن سعيد. ثنا عبد الله بن خراش بن حوشب الشيباني، عن العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار، وثمنه حرام". قال أبو سعيد: يعني الماء الجارى.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في الفضائل، وابن حبان (٢٠١/١) وأحمد (١٥٢/٣) وأبو يعلى (١٩٨/٦)، عن عائشة وعن أنس رضى الله عنهما. وإسناده صحيح.

### ١٦ - باب المسلمون شركاء في ثلاث

٢٤٧٢ - ((المسلمون شركاء في ثلاث)) ذهب قوم إلى ظاهر الحديث فقالوا: إن هذه الأمور الثلاثة لا تملك ولا يصح بيعها مطلقا، والمشهور بين العلماء أن المراد بالكلأ الكلاً المباح الذى لا يختص بأحد، وبالماء ماء السماء والعيون والأنهار التى لا مالك لها، وبالنار الشجر الذى يحتطبه الناس من المباح فيوقدونه، فالماء إذا حرزه إنسان فى إفاء ومكله يجوز بيعه وكذا غيره. وقال الخطابى الكلاً هو الذى ينبت فى موات الأرض يرعاه الناس، وليس لأحد أن يختص به، والنار فسره بعضهم بالحجارة التى تورى فليس لأحد أن يمنع غيره من أخذها. وقال بعضهم: له منع من أخذ جمرة أى جذوة، وليس له منع من أراد أن يستصبح منها مصباحا، أو دنى منها فيتدفأ بها لأن ذلك لا ينقص من عينها شيئا (س). وقال الإمام الشوكانى فى النيل (٣٤٥/٥): اعلم أن أحاديث الباب تنهض بمجموعها فتدل على الاشتراك فى الأمور الثلاثة مطلقا، ولا يخرج شىء من ذلك إلا بدليل يخص به عمومها، لا بما هو أعم منها مطلقا، كالأحاديث القاضية بأنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه لأنها مع كونها أعم إنما تصلح للاحتجاج بها بعد ثبوت المال، وثبوته فى الأمور الثلاثة محل النزاع.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، عبد الله بن خراش ضعفه أبو زرعة والبخارى والنسائى وابن حبان وغيرهم. وقال محمد بن عمار الموصلى: كذاب. وله شاهد من حديث بُهَيْسَةَ عن أبيها رواه أبو داود فى سننه.

قلت: وهذا الشاهد أيضا أخرجه أبو داود وعنه البيهقى (١٥٠/٦) وأبو عبيد فى "الأموال" من طريق سيار بن منظور رجل من بنى فزارة (زاد أبو داود: عن أبيه) عن امرأة يقال لها بُهَيْسَةَ عن أبيها.

٢٤٧٣ - حدثنا محمد بن عبدالله بن يزيد. ثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: "ثلاث لا يمنعن الماء والكأ والنار".

٢٤٧٤ - حدثنا عمار بن خالد الواسطي. ثنا علي بن غراب، عن زهير ابن مرزوق، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله! ما الشيء الذي لا يحل منعه. قال: "الماء والملح والنار". قالت: قلت يا رسول الله! هذا الماء قد عرفناه، فما بال الملح والنار؟ قال: يا حُميراء! من أعطى نارا فكأنما تصدق بجميع ما أنضجت تلك النار، ومن أعطى ملحاً فكأنما تصدق بجميع ما طَبَّبَ ذلك الملح، ومن سقى مسلماً شربة من ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق رقبة، ومن سقى مسلماً شربة من ماء حيث لا يوجد الماء فكأنما أحيها.

قالت: استأذن أبي النبي ﷺ فدخل بينه وبين قميصه فجعل يقبل ويلتزم ثم قال: يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: الماء. قال: يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال الملح. قال: يا نبي الله لا يحل منعه؟ قال: إن تفعل الخير خير لك.

قلت: وهذا سند ضعيف سيار بن منظور وبُهَيْسَة مجهولان، لا يعرفان. وفي التلخيص (٦٥/٣) وأعله عبدالحق وابن القطان بأن بُهَيْسَة لا تعرف.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (٨٠/١١) عن مجاهد، عن ابن عباس رضى الله عنه. وإسناده ضعيف.

٢٤٧٣ - ((ثلاث لا يمنعن)) كان المراد أن مثل الماء والنار من الأشياء المحقرة لا ينبغي للإنسان منعها عن المحتاج والحار.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، محمد بن عبدالله بن يزيد، المقرئ، أبو يحيى، المكي وثقه النسائي وابن أبي حاتم ومسلمة الأندلسي والخليلي وغيرهم وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين.

والحديث أخرجه أيضا ابن الجارود (٢٠٤) والمسند الجامع (٢٩٣/١٧) عن سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٤٧٤ - ((زهير بن مرزوق)) مجهول، من الثامنة. ((قال يا حُميراء)) قال السيوطي في النهاية: الحُميراء تصغير الحمراء، يريد البيضاء. وقد تكرر في الحديث وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في

## (١٧) باب إقطاع الأنهار والعيون

٢٤٧٥ - حدثنا محمد بن أبي عمر العدني . ثنا فرج بن سعيد بن علقمة ابن سعيد بن أبيض بن حمال . حدثني عمي ثابت بن سعيد بن أبيض بن حمال ، .....

الموضوعات وأعله بعلي بن زيد ابن جدعان . وقال بعضهم : كل حديث ورد فيه الحميراء ضعيف ، واستثنى من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عبد الجبار بن الورد عن عمار الذهبي عن سالم بن أبي الجعد عن أم سلمة . قالت : ذكر النبي ﷺ خروج بعض أمهات المؤمنين فضحكت عائشة فقال : انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت ، ثم التفت إلى علي فقال : إن وليت من أمرها شيئا فارق بها . قال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ومسلم .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان ، وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات وأعله بعلي بن زيد بن جدعان . قوال بعضهم كل حديث ورد فيه الحميراء ضعيف ، واستثنى من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عبد الجبار بن الورد عن عمار الذهبي عن سالم بن أبي الجعد ، عن أم سلمة قالت : ( ذكر النبي ﷺ خروج بعض أمهات المؤمنين فضحكت عائشة فقال : انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت ، ثم التفت إلى علي فقال : إن وليت من أمرها شيئا فارق بها . ) قال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ومسلم .

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الأوسط (٣٠٧/٦) والمسند الجامع (٢٣/٢٠) عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة رضي الله عنها .

قلت : هذا السند ضعيف ، علي بن غراب مدلس ، وقد عنعنه زهير بن مرزوق ، قال ابن معين : لا أعرفه . وقال البخاري : منكر الحديث ، مجهول . وساق له الذهبي هذا الحديث . وعلي بن زيد بن جدعان : فيه ضعف .

## ١٧ - باب إقطاع الأنهار والعيون

٢٤٧٥ - (( فرج بن سعيد )) المأربي ، أبو روح ، اليمامي . قال أبو زرعة : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، من السابعة .

(( حدثني عمي )) ثابت بن سعيد بن أبيض بن حمال ، المأربي . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال

عن أبيه سعيد، عن أبيه أبيض بن حمال أنه استقطع الملح الذي يقال: له ملح سُدَّ مَارِبٍ فَأَقْطَعَهُ له ثم إن الأقرع بن حابس التميمي أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني قد وردتُ الملح في الجاهلية وهر بأرض ليس بها ماء ومن ورده أخذه وهو مثل الماء العِدِّ. فاستقال رسول الله ﷺ أبيض بن حمال في قطيعته في الملح، فقال قد أقلتكَ منه علي أن تجعله مني صدقة. فقال رسول الله ﷺ: هو منك صدقة وهو مثل الماء العِدِّ من ورده أخذه قال فرج وهو اليوم على ذلك من ورده أخذه قال فقطع له النبي ﷺ أرضاً ونحلاً بالجرف جُرف مراد، مكانه حين أقاله منه.

الذهبي: لا يعرف. وقال الحافظ: مقبول.

((عن أبيه سعيد)) بن أبيض بن حمال، أبي هانئ، المأربي. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال

الذهبي: فيه جهالة. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((عن أبيه أبيض بن حمال)) له صحبة، وهو من الأزدي ممن أقام بمأرب. وَقَدْ عَلِيَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى

المدينة واستقطعه الملح الذي بمأرب فأقطعه، فلما ولي، قال رجل يا رسول الله ما أقطعت له؟ إنما أقطعت له الماء العِدِّ فانتزعه منه وقيل: بل لقيه بمكة في حجة الوداع.

((استقطع الملح)) طلب منه أن يجعله خالصاً يملكه أو يشتريه ((سُدَّ مَارِبٍ)) السد بضم فتشديد

دال، ومأرب بميم بعدها همزة ساكنة، ويجوز قلبها ألفاً وراء مهملة مكسورة، بلدة بليقيس باليمن،

((فأقطعه له)) أى أعطاه إياه. قيل ظناً: بأنه معدن يحصل منه الملح بعمل وكد، فلما ظهر خلافه رجع

((مثل الماء العِدِّ)) بكسر عين وتشديد دال، مهملتين، أى الماء الدائم لمادته الكثير أو القديم. قال

السيوطي في حاشية أبي داود: وهو الكثير الدائم الذي لا ينقطع ولا يحتاج إلى عمل. وأصله ما يأتي

لأوقات معلومة، يشبه المال. ((فاستقال .. إلخ)) قال السيوطي نقلاً عن السبكي: الظاهر أنه استقال

تطيباً لقلبه تكراً منه ﷺ ((قد أقلتكَ منه)) على أن تجعله مني صدقة أى بشرط أن لا تهبه غيري

وتجعله وقفاً للمسلمين ((هو منك صدقة)) مبالغة في مكارم الأخلاق، قيل وفيه دليل على أن إقطاع

المعادن إنما يجوز إذا كان باطنه لا ينال منها إلا بتعب ومؤنة، فإذا كانت ظاهرة يحصل المقصود

منها من غير كد ولا تعب لا يجوز إقطاعها، بل الناس فيه سواء كالمايه والكلأ، والله أعلم. ((جرف

مراد)) قال في القاموس: هو موضع بأرض مراد وهو المذكور في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا

## (١٨) باب النهي عن بيع الماء

٢٤٧٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو ابن دينار، عن أبي المنهال سمعت إياس بن عبدالمزني ورأى ناسا يبيعون الماء . فقال: لا تبيعوا الماء فإني سمعت رسول الله ﷺ نهى أن يباع الماء .

٢٤٧٧ - حدثنا علي بن محمد وإبراهيم بن سعيد الجوهري. قالوا: ثنا وكيع. ثنا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء .

إلى قَوْمِهِ، كذا في إنجاح الحاجة.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الخراج، والترمذي في الأحكام، والنسائي في الكبرى (٤٠٥/٣) في إحياء الموات، والدارمي (١٨١/٢) والبيهقي في الصغير (٣٢٩/٢) وفي المعرفة (٥٣١/٤) والشافعي في الأم (٤٢/٤) والطبراني في الكبير (٢٧١/١) وأبو عبيد في الأموال (٣٥٠) عن أبيض بن حمال رضى الله عنه. وحسنه الألباني.

## ١٨ - باب النهي عن بيع الماء

٢٤٧٦ - ((إياس بن عبد)) بغير إضافة، المزني، يكنى أبا عوف، له صحبة، يعد من أهل الحجاز. ((ورأى ناسا يبيعون الماء)) أى الماء الغير المحرز فإن المحرز بإناء أو جُبَّ يفيد الملك فلا يتنفع به أحد إلا بإذن صاحبه بإحرازه، كذا في إنجاح الحاجة.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في البيوع، وابن حبان (٣٢٨/١١) والدارمي (١٨٢/٢) وابن الحارود (٢٠٤) والبيهقي في الكبرى (١٥/٦) والحاكم (٤٤/٢) وأحمد (٤١٧/٣) والطبراني في الكبير (٢٦٩/١) والحميدي (٤٠٥/٢) والبخارى في التاريخ (٤٤٠/١) ويحيى بن آدم في الخراج (٣٣٨) والمزني في التهذيب (٤٠٧/٣) من طرق، عن عمرو بن دينار، عن أبي المنهال، عن إياس بن عبد رضى الله عنه. وإسناده صحيح. قال الحاكم صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

قلت: وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله عند مسلم والنسائي وابن ماجه (٢٤٧٧).

٢٤٧٧ - ((نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء)) فيه دليل على تحريم بيع فضل الماء . والظاهر أنه لا فرق بين الماء الكائن في أرض مباحة أو في أرض مملوكة، وسواء كان للشرب أو لغيره، وسواء

## (١٩) باب النهى عن منع فضل الماء ليمنع به الكلاً

٢٤٧٨ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا سفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : " لا يمنع أحدكم فضل ماء ليمنع به الكلاً " .

كان لحاجة الماشية أو الزرع ، وسواء كان فى فلاة أو فى غيرها . وقد خصص من عموم أحاديث المنع من البيع للماء ما كان منه محرزا فى الآنية ، لأنه يجوز بيعه قياسا على جواز بيع الحطب إذا أحرزه الحاطب لحديث الذى أمره ﷺ بالاحتطاب ليستغنى به عن المسألة ، وهو متفق عليه من حديث أبى هريرة . وهذا القياس بعد تسليم صحته إنما يصح على مذهب من جوز التخصيص بالقياس والخلاف فى ذلك معروف فى الأصول ، ولكنه يشكل على النهى عن بيع الماء على الإطلاق ما ثبت فى الحديث الصحيح من أن عثمان اشترى نصف بئر رومة من اليهودى وسبّلها للمسلمين بعد أن سمع النبي ﷺ يقول : " من اشترى بئر رومة فيوسع بها على المسلمين وله الجنة " . وكان اليهودى يبيع ماء ها . الحديث ، فإنه كما يدل على جواز بيع البئر نفسها وكذلك العين بالقياس عليها يدل على جواز بيع الماء لتقريره ﷺ لليهودى على البيع . ويجاب بأن هذا كان فى صدر الإسلام ، وكانت شوكة اليهود فى ذلك الوقت قوية ، والنبي ﷺ صالحهم فى مبادئ الأمر على ما كانوا عليه ، ثم استقرت الأحكام وشرع لأئمة تحريم بيع الماء ، فلا يعارضه ذلك التقرير وأيضا الماء هنا دخل تبعا لبيع البئر ، ولا نزاع فى ذلك ، انتهى كلام الشوكانى ملخصا .

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى المساقاة ، والنسائى فى البيوع ، والبيهقى فى الكبرى (١٥/٦) وابن حبان (٣٢٩/١١) وابن الجارود (٢٠٤) والحاكم (٦١/٢) وأحمد (٣٣٨/٣) وأبو يعلى (٣٤٨/٣) عن أبى الزبير ، عن جابر رضى الله عنه . وإسناده صحيح .

## ١٩ - باب النهى عن منع فضل الماء ليمنع به الكلاً

٢٤٧٨ - (( لا يمنع أحدكم فضل ماء ليمنع به الكلاً )) الكلاً هو العشب ، رطبه ويابس ، كذا فى القاموس . يريد أنه بفتحيتين بلا مد ، وهو عام يشمل الرطب واليابس . بخلاف الحشيش فإنه اليابس ، والعشب فإنه الرطب من النبات . والمعنى أن من حفر بئرا فى موات فيملكها بالإحياء . ويقرب البئر موات فيه كلاً . ولا يمكن للناس أن يرعوه إلا بأن يبذل لهم ماء ، فليس له أن يمنع ماشية غيره أن ترد

٢٤٧٩ - حدثنا عبدالله بن سعيد. ثنا عبدة بن سليمان، عن حارثة، عن عمرة، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "لا يمنع فضل الماء ولا يمنع نقع البئر".

### (٢٠) باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء

٢٤٨٠ - حدثنا محمد بن رمح. أنبأنا الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبدالله بن الزبير؛ أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله ﷺ.....

ماء ه الذي زاد على حاجة ماشيته ليمنع فضل الكلاء. قيل ومفهوم الحديث يقتضى أن لا يحرم إذا لم يمنع به الكلاء، فلا يجب بذله للزرع ويجب للماشية (س).

والحديث أخرجه أيضا مالك في الأفضية، والبخارى في المزارعة وفي الحيل، ومسلم في المساقاة، وأبوداود في الإجارة، والترمذى في البيوع، وابن حبان (٣٢٩/١١) والبيهقى فى الكبرى (١٥/٦) والبغوى فى شرح السنة (١٦٨/٦) وابن الجارود (٢٠٤) وأحمد (٢٤٤/٢) وأبويعلى (١٣١/١١) والشافعى (١٥٣/٢) والحميدى (٤٧٧/٢) من طرق، عن أبى هريرة رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٤٧٩ - ((ولا يمنع نقع البئر)) بنون وقاف، أى فضل مائها لأنه ينقطع به العطش أى يروى، يقال شرب حتى نقع أى روى، والنقع الماء الناقع وهو المجتمع.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف حارثة هو ابن أبى الرجال ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والبخارى والنسائى وغيرهم. وهكذا رواه الحاكم فى المستدرک من طريق عبدالرحمن بن أبى الرجال عن أبیه عن عمرة به ورواه البيهقى فى الكبرى عن الحاكم فذكره ورواه ابن حبان فى صحيحه عن عمران بن موسى بن محاشع ثنا عثمان بن أبى شيبه ثنا جرير عن محمد ابن إسحاق عن محمد بن عبدالرحمن عن أمه عن عائشة به وله شاهد من حديث أبى هريرة رواه البخارى وابن حبان فى صحيحهما وابن ماجه وفى سنده ابن إسحاق وهو مدلس.

والحديث أخرجه أيضا مالك فى الأفضية مرسلًا، وأحمد (١١٢/٦) وإسحاق بن راهويه (٤٣٢/٢) عن عمرة، عن عائشة رضى الله عنها. إسناده ضعيف ولكن الحديث صحيح لشواهد.

### ٢٠ - باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء

٢٤٨٠ - ((أن رجلا من الأنصار)) اسمه ثعلبة بن حاطب. وقيل: حميد. وقيل: إنه ثابت بن قيس بن



في شراج الحرة التي يسقون بها النخل. فقال الأنصارى سَرَّح الماء يمر فأبى عليه فاخصما عند رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك فغضب الأنصارى فقال يا رسول الله أن كان ابن عمك فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال يا زبير اسق ثم احبس الماء حتى يرجع إلي الجدر قال فقال الزبير والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

٢٤٨١ - حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي. ثنا زكريا بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك. ....

شماس. ((في شراج الحرة)) بكسر الشين المعجمة، آخره جيم، جمع شَرَجَة بفتح فسكون، وهي مسابيل الماء بالحرة بفتح فتشديد وهي أرض ذات حجارة سود. ((سرح الماء)) من التسريح أى أرسله، ((اسق)) يحتمل قطع الهمزة ووصلها ((أن كان)) بفتح الهمزة حرف مصدرى، أو مخفف. ((أن)) اللام مقدره أى حكمت به لكونه ابن عمك، وروى بكسر الهمزة على أنه مخفف "إن" والجملة استثنائية فى موضع التعليل. ((فتلون)) أى تغير وظهر فيه آثار الغضب. ((إلى الجدر)) بفتح الجيم وكسرها وسكون الدال المهمله وهو الجدار. وقيل: المراد به ما وقع حول المزرعة كالجدار. وقيل: أصول الشجر. أمره ﷺ أو لا بالمسامحة والإيثار، بأن يسقى شيئا يسيرا ثم يرسله إلى جاره. فلما قال الأنصارى ما قال وجهل موضع حقه أمره بأن يأخذ تمام حقه ويستوفيه، فإنه أصلح له وفى الزجر أبلغ. وقد بوب الإمام البخارى على هذا الحديث "باب إذا شار الإمام للصلح فأبى"، حكم عليه بالحكم البين. وقول الأنصارى ما قال زلة من الشيطان بالغضب إن كان مسلما، ويحتمل أنه كان منافقا، وقيل له "الأنصارى" لاتحاد القبيلة (س).

ومر هذا الحديث بإسناده ومنتنه (برقم ١٥) فى باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ من عارضه ومر هناك تحريجه وشرحه مفصلا. وإسناده صحيح.

٢٤٨١ - ((زكريا بن منظور بن ثعلبة)) ويقال: زكريا بن يحيى بن منظور، فنسب إلى جده، القرظى، أبو يحيى، المدنى. ضعفه ابن المدينى والنسائى. وقال البخارى: منكر الحديث. وقال ابن معين وأحمد بن صالح: ليس به بأس. وقال عمرو بن على وزكريا الساجى: فيه ضعف. وقال أبو زرعة: واهى الحديث، منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بالقوى، ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب

حدثني محمد بن عقبة بن أبي مالك، عن عمه ثعلبة ابن أبي مالك؛ قال: قضى رسول الله ﷺ في سيل مهزور الأعلى فوق الأسفل يسقى الأعلى إلى الكعبين ثم يرسل إلى من هو أسفل منه. ٢٤٨٢ - حدثنا أحمد بن عبدة. أنبأنا المغيرة بن عبد الرحمن. حدثني أبي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن رسول الله ﷺ قضى في سيل مهزور أن يمسك .....

حديثه. وقال الدولابي: ليس بثقة. وقال الحاكم: ليس بالقوى عندهم. وقال الدارقطني: متروك. وقال الحافظ: ضعيف، من الثامنة.

((محمد بن عقبة)) القرظي. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: صويلح، إن شاء الله. وقال الحافظ: مستور، من الثالثة.

((ثعلبة بن أبي مالك)) القرظي، حليف الأنصاري، أبي مالك، ويقال: أبو يحيى، المدني، مختلف في صحبته. وقال العجلي: تابعي، ثقة.

((في سيل مهزور)) بتقديم المعجمة على المهملة، اسم وادٍ لبني قريظة، بالحجاز. وأما بتقديم المهملة على المعجمة فموضع سوق بالمدينة. تصدق به رسول الله ﷺ على المسلمين كذا ذكره السيوطي.

قال البوصيري: قلت: ليس لثعلبة هذا عند ابن ماجه سوى هذا الحديث وليس له شيء في الكتب الخمسة الأصول، وإسناده حديثه ضعيف. زكريا بن منظور المدني، القاضي، متفق على ضعفه. رواه البيهقي في الكبرى من طريق الوليد بن كثير، عن أبي مالك بن ثعلبة، عن أبيه ثعلبة به وسياقه أتم. وهذا الحديث مرسل لأن ثعلبة ليست له صحبة. قال العجلي: مدني، تابعي، ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم: هو في التابعين. وقال ابن معين: رأى النبي ﷺ.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (٨٦/٢) والمسند الجامع (٣/٣١٤) وإسناده ضعيف، وصححه الألباني. قلت: لعله لشواهد.

٢٤٨٢ - ((حدثني أبي)) عبد الرحمن بن الحارث بن عبدالله بن عياش، ابن أبي ربيعة، المخزومي، أبو الحارث، المدني. وقد تقدم ترجمته برقم (٢٠٤٧).

((في سيل مهزور)) قال القاري في المرقاة (٦/١٩٥): قال التوربشتي: هذا اللفظ وجدناه معروفا عن وجهه نفى بعض النسخ في "السييل المهزور" وهو الأكثر وفي بعضها في "سيل المهزور" بالإضافة، وكلاهما خطأ. وصوابه بغير ألف ولام فيهما بصيغة الإضافة إلى علم. وقال القاضي: لما

حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الماء .

٢٤٨٣ - حدثنا أبوالمغليس . ثنا فضيل بن سليمان . ثنا موسى بن عقبة ، عن إسحاق بن يحيى بن الوليد ، عن عبادة بن الصامت ؛ أن رسول الله ﷺ قضى في شرب النخل من السيل أن الأعلى فالأعلى يشرب قبل الأسفل ويترك الماء إلى الكعبين ثم يرسل الماء إلى الأسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو يفنى الماء .

كان السهزور علما منقولاً من صفة مشتقة من هزره إذا غمضه جاز إدخال اللام فيه تارة ، وتحريده عنه أخرى . ((حتى يبلغ)) الماء .

في هذا الحديث والذي قبله فيه أن الأعلى تستحق أرضه الشرب بالسيل والغيل وماء البئر . قبل الأرض التي تحتها أن الأعلى يمسك الماء حتى يبلغ إلى الكعبين . قال ابن التين : الجمهور على أن الحكم أن يمسك إلى الكعبين وخصه ابن كنانة بالنخل والشجر . قال : وأما الزرع فإلى الشراك . وقال الطبري : الأراضي مختلفة فيمسك لكل أرض ما يكفيها ، كذا في النيل (٣٤٦/٥) .

والحديث أخرجه أيضا مالك وأبوداود في الأفضية ، والمسند الجامع (١٦٠/١١) قال الألباني : حسن صحيح .

٢٤٨٣ - قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف إسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة بن الصامت . قاله البخاري والترمذي وابن عدى . رواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق محمد بن أبي بكر ، عن فضيل بن سليمان . فذكره وله شاهد من حديث ابن عمرو . رواه أبوداود وابن ماجه وأصله في الصحيحين وغيرهما من حديث عبدالله بن الزبير .

والحديث أخرجه أيضا أحمد في مسنده (٣٢٧/٥) عن إسحاق بن يحيى ، عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه . إسناده ضعيف ومنتنه صحيح بما قبله ولتمام التخريج انظر رقم (٢٢١٣) وتقدم قسم منه برقم (٢٣٤٠) وتأتى أقسام منه برقم (٢٤٨٨ ، و٢٦٤٣) أيضا .

## (٢١) باب قسمة الماء

٢٤٨٤ - حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي . أنبأنا أبو الجعد عبدالرحمن بن عبدالله ، عن كثير بن عبدالله بن عوف المزني ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "يبدأ بالخيل يوم وردها".

## ٢١ باب قسمة الماء

٢٤٨٤ - ((أبو الجعد عبدالرحمن بن عبدالله)) الحجازي . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : مقبول ، من العاشرة .

((يبدأ بالخيل يوم وردها)) ضبط في بعض النسخ على بناء المفعول من بد - بياء موحدة ودال مشددة ، بلا همز - أى تفرق . وفي بعضها من بدأ بتشديد الدال بعدها همزة من الابتداء . والمعنى أى يبدأ بها في السقي قبل الإبل والغنم . وهذا هو مقتضى كلام بعض أهل الغريب .

ومقتضى كلام السيوطي أنه بالنون فإنه قال في النهاية التندية بالنون أن يورد الرجل الإبل والخيل فيشرب قليلا ثم يردّها إلى المرعى ساعة ، ثم تعاد إلى الماء . والتندية أيضا تضمير الفرس وإجراؤه حتى يسيل عرقه . يقال نديت الفرس والبعير أنديته .

قال في إنجاح الحاجة : ضبط بعضهم هذا اللفظ مهمزاً من التبدأة هو من البدأ فمعناه تبدأ الخيل يوم وردها على الماء على غيرها من المواشى كالإبل والغنم . وذلك الابتداء لشرفها لأنها آلة الجهاد ويحتمل أن يكون اللفظ مضاعفاً من بدد بمعنى التفريق . وفي القاموس : جاءت الخيل بدا وأوبدا متفرقة ، فعلى هذا معناه أن لا يزاحم الخيل على الماء بل إيجاء بواحد بعد واحد متفرقة لكي لا يتأذى به الناس أو الدواب من حوافرها .

قال الألباني في الضعيفة (٣٩٧/٧) : ضعيف جداً ، أخرجه ابن ماجه والبخارى في التاريخ (٣١٥/١/٣) معلقاً عن أبي الجعد عبدالرحمن بن عبدالله ابن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني ، عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أفته كثير هذا ، فإنه متهم .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف كثير بن عبدالله بن عمرو كذبه الشافعي وأبو داود وقال ابن حبان روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب .

٢٤٨٥ - حدثنا العباس بن جعفر . ثنا موسى بن داود . ثنا محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي الشعثاء ، عن ابن عباس ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " كل قَسْم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم أدركه الإسلام فهو على قسم الإسلام ."

قلت : وأبوه عبدالله بن عمرو مجهول . قال الذهبي : ما روى عنه سوى ابنه كثير . قلت : نحوه أبو الجعد عبدالرحمن بن عبدالله فإنه لم يرو عنه سوى اثنين ، ولم يوثقه غير ابن حبان فهو مجهول .  
تنبيه : قال السندي في حاشية ابن ماجه في الزوائد : في إسناد عمرو بن عوف ضعيف ، وفيه حفيده كثير بن عبدالله . قال الشافعي : ركن من أركان الكذب . وقال أبو داود : كذاب . وقال ابن حبان : روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب . قلت : كذا في النسخة المطبوعة بدار العربية ، بيروت .

قلت : وهذا مع عدم وروده في النسخة المخطوطة التي نقلت منها النص السابق ، فإنه خطأ فاحش ، لأن عمرو بن عوف صحابي ، معروف . ولعله أراد أن يقول : عبدالله بن عمرو بن عوف فسقط من قلمه " عبدالله بن " فظهر الخطأ لكن يرد عليه قوله وفيه حفيده " كثير " فإن كثيرا هذا هو ابنه ، فتأمل .  
والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (١٩/١٧) والميزي في التهذيب (٢٤٨/١٧) عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده رضى الله عنه .

٢٤٨٥ - (( كل قَسْم قِسْم في الجاهلية )) من الموارث و حقوق الماء وغيرها ، قسم قبل مجيء الإسلام لا يغير الإسلام ذلك التقسيم .

قال الإمام الخطابي في معالم السنن (٩٤/٤) : فيه بيان أن أحكام الأموال والأنساب والأنكحة التي كانت في الجاهلية ماضية على ما وقع الحكم منهم فيها في أيام الجاهلية لا يردّ منها شيء في الإسلام ، وإن ما حدث من هذه الأحكام في الإسلام فإنه يستأنف فيه حكم الإسلام .  
وقال الحافظ ابن القيم : قد دل على هذا قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ) ، فأمرهم بترك ما لم يقبضوا من الربا ، ولم يتعرض لِمَا قبضوه ، بل أمضاه لهم . وكذلك الأنكحة لم يتعرض فيها لِمَا مضى ولا لكيفية عقدها ، بل أمضاها . وأبطل منها ما كان موجب إبطاله قائما في الإسلام كنكاح الأختين ، والزائدة على الأربع . فهو نظير الباقي من الربا .  
وكذلك الأموال لم يسأل النبي ﷺ أحدا بعد إسلامه عن ماله ووجه أخذه ولا تعرض لذلك .

## (٢٢) باب حريم البئر

٢٤٨٦ - حدثنا الوليد بن عمرو بن سُكَيْن. ثنا محمد بن عبدالله بن المثنى ح وحدثنا الحسن بن محمد بن الصباح. ثنا عبد الوهاب بن عطاء . قالوا: ثنا إسماعيل المكي، عن الحسن، عن عبدالله بن مغفل؛ أن النبي ﷺ قال: "من حفر بئرا فله أربعون ذراعا عطنا لماشيته".

وكذلك للأسباب الأخرى وهذا أصل من أصول الشريعة يبنى عليه أحكام كثيرة.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الفرائض والبيهقي (١٢٢/٩) والضياء المقدسي في المختارة (١٨٩/١) وقال ابن عبد الهادي في التنقيح (٢٥٤/٢) ورواه أبو يعلى الموصلي وإسناده جيد. قلت: ومحمد بن مسلم هو الطائفي. قال الحافظ: صدوق.

قلت: لكن يشهد له طريق أخرى يرويه إبراهيم بن طهمان عن مالك، عن ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: فذكره نحوه. أخرجه البيهقي فذكر أن الشافعي رواه عن مالك، عن ثور ابن زيد الديلي، بلغني أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

ويشهد له أيضا حديث ابن لهيعة عن عقيل، أنه سمع نافعا يخبر عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ، فذكره بنحوه. أخرجه ابن ماجه (٢٧٤٩).

قلت: وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد، فإن ابن لهيعة ضعيف من قبل حفظه. وله شواهد مرسله في سنن سعيد (١٩٢-١٩٦) وبالجملة فالحديث بمجموع طرقه صحيح، والله أعلم، كذا قال الألباني في الإرواء (١٥٧/٦).

## ٢٢ - باب حريم البئر

٢٤٨٦ - ((من حفر بئرا فله أربعون ذراعا)) من كل طرف أو من جميع الأطراف أربعون. والمراد أنه

إذا حفر في أرض موات فله ذلك. ((عطنا)) مبارك الإبل، حول الماء، كذا في النهاية.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف من الطريقتين معًا لأن مدار الحديث فيه على إسماعيل بن مسلم المكي، وقد تركه ابن مهدي وابن المبارك ويحيى القطان والنسائي وضعفه البخاري وابن الجارود والعقيلي وغيرهم. رواه الدارمي في مسنده من طريق إسماعيل بن مسلم به.

والحديث أخرجه أيضا عليّ المتقي في الكنز (٥٣٢/٥) والمسند الجامع (٢٥٧/١٢)

٢٤٨٧ - حدثنا سهل بن أبي الصغدي . ثنا منصور بن صُقَيْر . ثنا ثابت بن محمد ، .....

قال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٥٠٤) : هذا سند ضعيف ، وله علتان : الأولى : عننة الحسن ، وهو البصرى ، فقد كان مدلسا . الأخرى : ضعف إسماعيل بن مسلم المكي . قال الحافظ في التقریب : كان فقيها ، ضعيف الحديث . وقال في التلخيص (٢٥٦) : بعد أن عزاه لابن ماجه وحده : وفي سنده إسماعيل بن مسلم ، وهو ضعيف ، وقد أخرجه الطبراني من طريق أشعث عن الحسن وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد .

قلت : فما دام أنه قد تابعه أشعث ، فإعلال الحديث بالعلة الأولى أولى كما لا يخفى ، وأشعث هذا واحد من أربعة كلهم يروون عن الحسن .

الأول : أشعث بن إسحاق بن سعد ، الأشعري ، القمي .

الثاني : أشعث بن سوار ، الكندي .

الثالث : أشعث بن عبدالله بن جابر ، الحداني .

الرابع : أشعث بن عبد الملك ، الحراني .

وكل هؤلاء ثقات ، غير الثاني ، ففيه ضعف ، ولكن لا بأس به في المتابعات كما يشير إلى ذلك ما حكاه البرقاني عن الدارقطني . قال : قلت : للدارقطني : أشعث عن الحسن . قال : هم ثلاثة يحدثون جميعا عن الحسن : الحراني ، وهو عبد الملك أبو هاني ، ثقة ، وابن عبدالله بن جابر الحداني يعتبر به ، وابن سوار يعتبر به وهو أضعفهم .

قلت : وقد فاته الأول ، وهو ثقة أيضا كما قال ابن معين وغيره وبالجملة : فهذا شاهد لا بأس به . فالحديث به حسن عندي والله أعلم .

٢٤٨٧ - سهل بن أبي الصغدي (( هو سهل بن زنجلة بن أبي ، الصغدي الرازي ، أبو عمرو ، الخياط . وقد تقدم ترجمته برقم (٥٨) فانظره .

((منصور بن صُقَيْر)) ويقال شقير ، أبو النصر ، البغدادي . قال أبو حاتم : كان حنديا ، ليس بقوي ،

وفي حديثه اضطراب ، كتب أحمد عنه الحديث . وقال الحافظ : ضعيف ، من صفار التاسعة .

((ثابت بن محمد)) قال الحافظ : الظاهر أنه محمد بن ثابت ، العبدى ، أبو عبدالله ، البصرى . قال

النسائي : ليس بالقوي . وقال ابن معين : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : ليس بالمتين ، يكتب حديثه . وقال

عن نافع أبي غالب، عن أبي سعيد الخدرى؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "حريم البئر مَدِّ رَشَائِهَا".

### (٢٣) باب حريم الشجر

٢٤٨٨ - حدثنا عبد ربه بن خالد النميرى أبوالمغلس . ثنا الفضيل بن سليمان . ثنا موسى بن عقبة . أخبرنى إسحق بن يحيى بن الوليد، عن عبادة بن الصامت؛ أن رسول الله ﷺ قضى فى النخلة والنخلتين والثلاثة للرجل فى النخل فيختلفون فى حقوق ذلك فقضى أن لكل نخلة من أولئك من الأسفل مبلغ جريدها حريم لها .

البخارى: يخالف فى بعض حديثه . وقال ابن عدى: عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه . وقال الحافظ: صدوق، لين الحديث، من الثانية .

((نافع أبي غالب)) الباهلى مولاهم، الخياط، البصرى، اسمه نافع، أو رافع . قال ابن مَعِين: صالح . وقال أبو حاتم: شيخ . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ: ثقة، من الخامسة .  
((حريم البئر)) الذى يلقى فيه نحو ترابها، ويحرم على غير من له الاختصاص بها الانتفاع به، ((مد رَشَائِهَا)) أى مقدار مد حبالها يدلى بها إلى البئر . وقال المناوى: قوله "مد رَشَائِهَا" بكسر الراء والمد، جبلها الذى يتوصل به لمائها، والمراد من جميع الجهات .

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، ثابت بن محمد انقلب على ابن ماجه وصوابه محمد بن ثابت كما ذكره الذهبى فى الكاشف، وقد ضعفوه، ومنصور بن صُقَيْر متفق على ضعفه . قال المِزى: ووقع فى بعض النسخ سهل ابن أبى سهل بن الصفدى وهو وهم، والصواب سهل بن أبى، الصفدى .  
والحديث أخرجه أيضا المِزى فى التهذيب (٣٧٧/٤) وعلى المتقى فى الكنز (٨٩٣/٣) والمسند الجامع (٣٤٦/٦) وإسناده ضعيف .

### ٢٢ - باب حريم الشجر

٢٤٨٨ - ((قضى فى النخلة والنخلتين)) أى قضى لرجل تكون الشجرة أو الشجرتان فى النخل أى فى البستان فالنخلة الأولى بمعنى الشجرة، والثانى بمعنى البسان، ويطلق مجازا فيختلفون فى حقوق ذلك أى يختلف صاحب البستان من صاحب النخيل المعدودة فى قطع حريمها لأن الشجر إذا كان قريباً



٢٤٨٩ - حدثنا سهل بن أبي الصغدي. ثنا منصور بن صُقير. ثنا ثابت ابن محمد العبدى، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "حريم النخلة مد جريدها".

### (٢٤) باب من باع عقارا ولم يجعل ثمنه فى مثله

٢٤٩٠ - حدثنا أبو بكر بن أبى شيبه. ثنا وكيع. ثنا إسماعيل بن إبراهيم ابن مهاجر، عن عبد الملك بن عمير، عن سعيد بن حرث؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من باع دارا أو عقارا .....

من الآخر يحتذّب قوته إلى الثانى. وذلك مختلف باختلاف الأشجار ولذلك يحرم لكل شجرة ما يقتضى قوتها فى تجربتهم، فحرم رسول الله ﷺ للنخلة مقدار طولها، وهو المراد من مبلغ جريدها، كذا فى إنجاح الحاجة.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، منقطع. لأن إسحاق بن يحيى يروى عن عبادة ولم يدركه، تقدم الكلام عنه قبل هذا بثلاثة أحاديث. رواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده من طريق أبى أمية بن يعلى الثقفى، حدثنى موسى بن عقبة، فذكره بإسناده ومنتنه.

٢٤٨٩ - ((حريم النخلة مد جريدها)) أى سعتها، فإذا كان طول جريدها خمسة مثلاً فحريمها خمسة.

قال البوصيرى: تقدم الكلام عليه قبل هذا الحديث، إسناده ضعيف.

والحديث أخرجه أيضا على المتقى فى الكنز (٣/٨٩٣) والطبرانى فى الكبير (١٢/٤٥٣) والمسند الجامع (١٠/٥٢٣) عن ثابت بن محمد عن ابن عمر والمحفوظ عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر رضى الله عنه. وصححه الألبانى.

### ٢٤ - باب من باع عقاراً ولم يجعل ثمنه فى مثله

٢٤٩٠ - ((إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر)) بن جابر، البجلي، الكوفى. ضعفه ابن معين والنسائى. وقال البخارى: فى حديثه نظر. وقال الحافظ: ضعيف، من السابعة.

((سعيد بن حرث)) بن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، القرشى، المخزومى، له صحبة، وهو أخو عمرو. قال ابن سعد: شهد فتح مكة مع النبى ﷺ وهو ابن (١٥) سنة، ومات بالكوفة، وقبره بها.

فلم يجعل ثمنه في مثله كان قَمِينًا أن لا يبارك فيه ."

حدثنا محمد بن بشار . ثنا عبيد الله بن عبد المجيد . حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ، عن عبد الملك بن عمير ، عن عمرو بن حريث ، عن أخيه سعيد بن حريث ، عن النبي ﷺ ، مثله .

(( فلم يجعل ثمنه في مثله )) أى من باع دارا ينبغى أن يشتري بثنها مثلها أى دارا أخرى ، وإن لم يشتري دارا بعد أن باع داره كان حقيقا أن لا يبارك له فيه ، (( قمننا )) أى جديرا و خليقا ، ومن فتح الميم جعله مصدرا ومن كسرهما جعله وصفا ، وهو الأقرب .

(( لا يبارك فيه )) لأنها ثمن الدنيا المذمومة وقد خلق الله الأرض ، وجعلها مسكنا لعباده ، وخلق الثقلين ليعبدوه ، وجعل ما على الأرض زينة لهم كنبلوهم أيهم أحسن عملا ، فصارت فتنة لهم " إلا من رحم ربك " . فعصمه وصارت سببا للمعاصي فنزعت البركة منها ، فإذا بيعت وجعل ثمنها متحرا لم يبارك له في ثمنها ، ولأنه خلاف تدييره تعالى في جعل الأرض مهادا ، وأما إذا جعل ثمرها في مثلها فقد أبقى الأمر على تدييره الذي هياه له ، فينال من البركة التي بارك فيها ، فالبركة مقرونة بتدبيره تعالى لخلقه .

قال البوصيري : ليس لسعيد بن حريث عند ابن ماجه سوى هذا الحديث وليس له رواية في شيء من الخمسة الأصول ، وإسناد حديثه ضعيف من الطريقين معًا ، لضعف إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ضعفه البخارى وأبو داود وغيرهما . رواه أحمد في مسنده من حديث سعيد بن حريث لكن لم ينفرد به إسماعيل بن إبراهيم فقد رواه قيس بن الربيع عن عبد الملك بن عمير عن عمرو عن أخيه سعيد بن حريث . ورواه يوسف بن عمرو بن حريث عن بعض أصحاب النبي ﷺ . ورواه الحاكم من طريق أبي حمزة عن عبد الملك بن عمر به ورواه البيهقي في الكبرى عن الحاكم فذكره . ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن وكيع به وله شاهد من حديث عمران بن حصين رواه أبو يعلى الموصلى كما أوردته في زوائد العشرة .

والحديث أخرجه أيضا الطبرانى في الكبير (٧٩/٦) والميزى في التهذيب (٣٨٢/١٠) وعلّى المتقى فى الكنز (٥٠/٣) والمسند الجامع (١٥/٧) عن عبد الملك بن عمير ، عن سعيد بن حريث رضى الله عنه . وإسناده ضعيف ، لكن بمتابعاته حسن .

٢٤٩١ - حدثنا هشام بن عمار وعمرو بن رافع . قالوا : ثنا مروان بن معاوية . ثنا أبو مالك النخعي ، عن يوسف بن ميمون ، عن أبي عبيدة ابن حذيفة ، عن أبيه حذيفة بن اليمان ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من باع دارا ولم يجعل ثمنها في مثلها لم يبارك له فيها " .

٢٤٩١ - ((يوسف بن ميمون)) المخزومي مولا هم ، الكوفي ، الصباغ . ضعفه الدارقطني . وقال البخاري : منكر الحديث جدًا . وقال أحمد : ضعيف ، ليس بشيء . وقال أبو زرعة : واهي الحديث . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، منكر الحديث جدًا ، ضعيف . وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال في موضع آخر : ليس بثقة . ذكره ابن حبان في الثقات ، وفي المجروحين أيضا . وقال فاحش الخطأ ، كثير الوهم ، يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، فلما فحش ذلك منه في روايته بطل الاحتجاج به . وقال الحافظ : ضعيف ، من الرابعة .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف ، يوسف بن ميمون ضعفه أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة والبخاري والنسائي وابن عدى والدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات فما أجاد ، ولكن جعلهما اثنين فذكر الراوي عن أبي عبيدة ابن حذيفة في الثقات وذكر يوسف بن الصباغ في الضعفاء ، وقد فرق بينهما أبو حاتم الرازي وغيره ، وذكر يوسف بن ميمون ابن شاهين في الثقات .

وبالجملة فلم ينفرد به يوسف بن ميمون فقد تابعه عليه يزيد بن أبي خالد عن أبي عبيدة كما رواه البيهقي في سننه الكبرى لكن لم أعلم يزيد بن أبي خالد بعدالة ولا جرح والله أعلم . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن يزيد بن أبي خالد به موقوفا وروى هذا الحديث عن وهب عن جرير عن شعبة مرفوعا ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده من طريق يزيد بن أبي خالد سمع أبا عبيدة فذكره بإسناده ومنتنه .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في التاريخ (٣٢٨/٤) والمزي في التهذيب (٤٧٠/٣٢) وعلي المتقى في الكنز (٥٠/٣) عن أبي عبيدة بن حذيفة ، عن أبيه رضى الله عنه . وقال الألباني في الصحيحة (٤٣٠/٥) وجملة القول أن الحديث بمتابعاته وشاهده الأول ، لا ينزل عن رتبة الحسن ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (١٧) كتاب الشفعة

### (١) باب من باع رباعاً فليؤذن شريكه

٢٤٩٢ - حدثنا هشام بن عمار ومحمد بن الصباح. قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير، عن جابر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من كانت له نخل أو أرض فلا يبيعها حتى يعرضها على شريكه".

## (١٧) كتاب الشفعة

اعلم أن لفظ "الشفعة" مأخوذ من "الشفع" الذي هو ضد الوتر لِمَا فيه من ضم عدد، إلى عدد أو شيء. إلى شيء وذكر ابن فارس أن مادة "الشفع" تدل على مقارنة الشئيين، ومنه الشفع خلاف الوتر. تقول: كان فرداً فشفعته ومنه ناقة شفوع، وهي التي تجمع بين محلبين في حلبية واحدة، ومنه شفاعة الرجل لآخر لأن الشفيع يكون الثاني المشفوع له في تحصيل مطلبه، ومنه استعيرت الكلمة لشفعة الدار والأرض لأن الشفيع يضم الدار المشفوعة إلى ملكه. وراجع معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/٣٠١) والجمهرة لابن دريد (٣/٦٠).

قال الحافظ في الفتح (٤/٤٣٦): الشَّفَعَةُ بضم الشين المعجمة وسكون الفاء وغلط من حركها، وهي مأخوذة لغة من الشفع، وهو الزوج. وقيل: من الزيادة. وقيل: من الإعانة. وفي الشرع انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى.

### ١ - باب من باع رباعاً فليؤذن شريكه

والرَبْعَةُ، والرَّبْع، بفتح الراء وإسكان الباء: الدار والمسكن ومطلق الأرض، وأصله المنزل الذي كانوا يرتعون فيه، والرَبْعَةُ تأنث الربع، وقيل: واحدة، والجمع هو اسم الجنس: ربيع، كتمررة وتمر. ٢٤٩٢ - ((فلا يبيعها حتى يعرفها على شريكه)) قيل: أي يكره له البيع لأن البيع حرام وغير جائز كذا

٢٤٩٣ - - حدثنا أحمد بن سنان والعلاء بن سالم . قالوا : ثنا يزيد بن هارون . أنبأنا شريك ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : " من كانت له أرض فأراد بيعها فليعرضها على جاره " .

## (٢) باب الشفعة بالجوار

٢٤٩٤ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة . ثنا هشيم . أنبأنا عبد الملك ، عن عطاء ، عن جابر ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " الجار أحق بشفعة جاره ..... "

قرره كثير من العلماء وإن كان ظاهر الأحاديث يقتضى الحرمة (س).

والحديث فيه دليل على ثبوت الشفعة للشريك الذى لم يؤذنه شريكه بالبيع .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى البيوع والشفعة والشركة والحيل ، ومسلم فى المساقاة

والمزارعة ، والترمذى فى الأحكام والبيوع ، وأبو داود والنسائى فى البيوع ، وعبدالرزاق (٨٢/٨) وابن

الجارود (٢١٦) وابن أبى شيبة (١٦٨/٧) والدارمى (١٨٦/٢) وابن حبان (٥٨١/١١) والبيهقى (١٠٤/٦)

والبغوى فى شرح السنة (٢٤٤/٨) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٢٠/٤) وأحمد (٣٠٧/٣)

وأبو يعلى (٣٦٧/٣) والطبرانى فى الصغير (٢٥) والحميدى (٥٣٥/٢) والخطيب (٢٤٦/١) والمسند

الجامع (١٥١/٤) والشافعى (١٦٥/٢) عن أبى الزبير عن جابر رضى الله عنه . وإسناده صحيح .

٢٤٩٣ - ((العلاء بن سالم)) الطبرى ، أبو الحسن ، الحذاء ، نزل بغداد . قال أبو داود : ما كان به بأس .

وقال الحافظ : صدوق ، من الحادية عشرة .

((على جاره)) أى على شريكه كما فى الرواية .

قال البوصيرى : هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله . رواه

أبو داود والنسائى وابن ماجه .

والحديث أخرجه أيضا الطبرانى فى الكبير (٢٩٣/١١) وعلى المتقى فى الكنز (٥/٧) والمسند

الجامع (٢٣١/٩) عن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما . ومتنه صحيح بالذى قبله .

## ٢ - باب الشفعة بالجوار

٢٤٩٤ - ((الجار أحق بشفعة جاره)) قال البغوى فى شرح السنة (٢٤٢/٨) : هذه اللفظة تستعمل فىمن لا

ينتظر بها وإن كان غائبا إذا كان طريقهما واحداً".

٢٤٩٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلى بن محمد. قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عمرو بن الشريد، عن أبي رافع؛ أن النبي ﷺ قال: "الجار أحق بسقبه".

يكون غيره أحق منه والشريك بهذه الصفة أحق من غيره وليس غيره أحق منه ((ينتظر بها)) قيل: ليس معناه أن البائع ينتظره ولا يبيع، وإنما معناه أن المشتري ينتظر في قطع حق الشفعة ويحتاج إلى إذنه في ذلك (س).

قال ابن رسلان: يحتمل انتظار الصبي بالشفعة حتى يبلغ، وقد أخرج الطبراني في الصغير والأوسط عن جابر أيضا مرفوعا "الصبي على شفעתه حتى يدرك فإذا أدرك فإن شاء أخذ وإن شاء ترك". وفي إسناده عبدالله بن بزيع، كذا في النيل. قلت: قال الذهبي في الميزان في ترجمة عبدالله بن بزيع. قال الدارقطني لين، ليس بمتروك. وقال ابن عدي: ليس بحجة، وهو قاضى تستر. وعامة أحاديثه ليست بمتروكة، انتهى. ((وإن كان غائبا)) بالواو و"إن" وصلية.

قال الطيبي في شرح المشكوة بإثبات الواو في الترمذى وأبى داود وابن ماجه والدارمى وجامع الأصول وشرح السنة، وبإسقاطها في نسخ المصاييح، والأول أوجه. ((إذا كان طريقهما واحدا)) أى طريق الحارين أو الدارين.

قال الإمام الشوكاني في النيل (٣٧٨/٥) فيه دليل على أن الحوار بمجرد لا تثبت به الشفعة بل لا بدّ معه من اتحاد الطريق، ويؤيد هذا الاعتبار قوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة. وقد حمل صاحب النيل حديث "الجار أحق بسقبه" وما في معناه من الأحاديث التي تدل على ثبوت الشفعة للجار مطلقا على هذا المقيد.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى فى الشفعة والدارمى (٢٧٣/٢) والطحاوى (٢٦٥/٢) وأحمد (٣٠٣/٣) وكذا الطيالسى (٢٣٤) والمسند الجامع (١٥٣/٤) عن عطاء، عن جابر رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٤٩٥ - ((الجار أحق بسقبه)) السَّقْبُ: بفتح السين، القرب، والباء بـ "سقبه" صلة "أحق" لا للسبب أى الجار أحق بالدار السابقة أى القرية، ومن لا يقول بشفعة الجار حمل الجار على الشريك فإنه يسمى جارا، أو يحمل الباء على السببية أى أحق بالبر والمعونة بسبب قرب جاره قال السيوطى سئل

٢٤٩٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو أسامة، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن عمرو بن الشريد بن سويد، عن أبيه الشريد بن سويد؛ قال: قلت: يا رسول الله! أرض ليس فيها لأحد قسم ولا شرك إلا الجوار. قال: "الجار أحق بسقبة".

الأصمعي عنه فقال: لا أفسر حديث رسول الله ﷺ، ولكن العرب تزعم أن السقيب اللزيق (س).  
والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الشفعة وفى الحيل، وأبوداود فى البيوع والإجازات، والنسائى فى البيوع، والبيهقى فى الكبرى (١٠٥/٦) وابن حبان (٥٨٣/١١) وعبدالرزاق (٧٧/٨) والدارقطنى (٢٢٢/٤) وابن أبى شيبة (١٦٤/٧) والبغوى فى شرح السنة (٢٤١/٨) والطحاوى (١٢٣/٤) وأحمد (١٠/٦) والطبرانى فى الكبير (٣١٩/٧) والحميدى (٢٥٢/١) من طرق، عن سفيان، عن إبراهيم، عن عمرو بن الشريد عن أبى رافع رضى الله عنه. وإسناده صحيح. ومنهم من ذكر فيه قصة لسعد بن أبى وقاص والمصور بن مخزومة. قال الترمذى: حديث عمرو بن الشريد عن أبيه عن النبى ﷺ (الآتى برقم ٢٤٩٦) فى هذا الباب هو حديث حسن وروى إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبى رافع عن النبى ﷺ قال: سمعت محمداً يعنى البخارى يقول كلا الحديثين عندى صحيح. ويتكرر إن شاء الله تعالى برقم (٢٤٩٨).

٢٤٩٦ - ((قسم)) بالكسر وكذا شرك أى ونصيب.

والحديث استدل به الحنفية لإثبات الشفعة للجار، ولا دليل فيه، لأن هذا الحديث مصروف الظاهر اتفاقاً، لأنه يقتضى أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك والذين قالوا بشفعة الجار قدموا الشريك مطلقاً، ثم المشارك فى الطريق، ثم الجار على من ليس بمجاور، فعلى هذا فيتعين تأويل قوله "أحق" بالحمل على الفضل أو التعهد ونحو ذلك، كذا فى الفتح (٤٣٨/٤).

وقال الشاه ولى الله فى الحجة (١١٣/٢) إن الشفعة شفعتان، شفعة يجب للمالك أن يعرضها على الشفيع فيما بينه وبين الله وأن يؤثره على غيره ولا يجبر عليها فى القضاء وهى للجار الذى ليس بشريك، وشفعة يجبر عليها فى القضاء وهى للجار الشريك فقط، وهذا وجه الجمع بين الأحاديث. وبسط المحقق ابن القيم الكلام فيه فى الأعلام (٨٦/٢) وقال بعد ما أجاد فى بيان دلائل الفريقين ما ملخصه: الصواب القول الوسط الجامع بين الأدلة الذى لا يجعل سواه وهو قول فقهاء الحديث إن كان بين الجارين حق مشترك من حقوق الأملاك من طريق أو ماء ونحو ذلك ثبتت الشفعة، وإن لم

### (٣) باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة

٢٤٩٧ - حدثنا محمد بن يحيى وعبدالرحمن بن عمر. قالوا: ثنا أبو عاصم. ثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ابن عبدالرحمن، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة.....

يكن بينهما حق مشترك البتة. بل كان كل واحد منهما متميز ملكه وحقوق ملكه فلا شفعة. قال وهو أعدل الأقوال، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

وتمسك لهذا الجمع بحديث جابر (الذي مر في أول هذا الباب) قال الحافظ في بلوغ المرام: رجاله ثقات. قال ابن القيم في الأعلام (٩٧/٢): ما معناه حديث جابر هذا صريح فيه فإنه أثبت الشفعة بالحوار مع اتحاد الطريق ونفاها به في حديثه الآخر مع اختلافها حيث قال: "فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة". فمفهوم حديث جابر هذا هو بعينه منطوق حديثه المتقدم، فأحدهما يصدق الآخر ويوافق ولا يعارضه.

وقال الأمير اليماني في السبل (٧٦/٣): لا يخفى قد آل الكلام إلى الخليط لأنه مع اتحاد الطريق لكون الشفعة للخليط فيها.

والحديث أخرجه أيضا النسائي في الشفعة، وعبدالرزاق (٧٧/٨) وابن أبي شيبة (١٦٨/٧) والبيهقي في الكبرى (١٠٥/٦) والدارقطني (٢٢٤/٤) والبعثي في شرح السنة (١٦٥/٨) وابن الجارود (٢١٧) والطحاوي (١٢٤/٤) وأحمد (٣٨٨/٤) والطيالسي (١٣١) وابن الأعرابي في معجمه (برقم ١٠٣٤) عن عمرو بن الشريد، عن أبيه رضي الله عنه. وإسناده صحيح. واختلف على عمرو بن شعيب فيه من أوجه ضعيفة، ورجح أبو زرعة وأبو حاتم كما في العلل (١٤٢٩) رواية حسين المعلم والحجاج بن أرطاة عن عمرو بن الشريد عن الشريد.

### ٣ - باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة

٢٤٩٧ - ((فيما لم يقسم)) أى باق على اشتراكه، فالشفعة إنما هي ما دامت الأرض مشتركة بينهم، وأما إذا قسمت وعين لكل منهم سهمه وجعل لكل قطعة طريقا مفردة فلا شفعة. وظاهره أنه لا شفعة للحجار، وإنما الشفعة للشريك. وبه قال مالك والشافعي. ومن يقول بها يحمل النفي على نفي شفعة



حدثنا محمد بن حماد الطهراني . ثنا أبو عاصم، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، نحوه. قال أبو عاصم: سعيد بن المسيب مرسل، وأبو سلمة عن أبي هريرة متصل.

٢٤٩٨ - حدثنا عبد الله بن الجراح. ثنا سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عمرو بن الشريد، عن أبي رافع؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الشريك أحق بسقبة ما كان".

الشركة، لأن الشريك أولى بها من الحار فإذا قسمت الأرض وعين لكل منهم سهمه وطريقه، فما بقي له الأولوية فهذا محمل الحديث عندهم (س).

قلت: وأما هذا الحمل فيرد بها ورد في بعض طرق حديث جابر أخرجه البخاري بصيغة الحصر "إنما جعل رسول الله ﷺ الشفقة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة" فبعد القسمة وصرف الطريق صار جاراً مجرداً، فانتفى بكلمة الحصر. قال الخطابي (١٣٠/٣): كلمة "إنما" تعمل بركبتها فهي مثبتة للشيء، نافية لِمَا سِوَاهُ، فثبت أنه لا شفعة في المقسوم.

((محمد بن حماد الطهراني)) بكسر المهملة وسكون الهاء . وثقه الدارقطني. وقال ابن أبي حاتم: صدوق، ثقة. وقال ابن خراش: كان عدلاً، ثقة. وقال الذهبي: صدوق إن شاء الله، كبير القدر. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، حافظ، لم يصب من ضعفه، من التاسعة. ((قال أبو عاصم)) أي الضحاك بن مخلد.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رواه أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة أيضاً. فلم يقل: "قضى بالشفعة فيما لم يقسم". وقال بدله "إذا قسمت الأرض وحددت". وأبو سلمة عن أبي هريرة متصل، هذا إسناد مرسل وله شاهد من جابر زواه البخاري، إسناده صحيح على شرط البخاري. والحديث أخرجه أيضاً مالك في الشفعة والبيهقي في الكبرى (١٠٣/٦) وابن حبان (٥٩٠/١١) وابن أبي شيبة (١٧١/٧) والطحاوي (١٢١/٤) والشافعي (١٦٤/٢) بعضهم مرسلًا وبعضهم متصلًا. وإسناده صحيح.

٢٤٩٨ - مر مع شرحه وتخريجه قبل الحديثين (برقم ٢٤٩٦) وإسناده صحيح.

٢٤٩٩ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبدالله؛ قال: إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة.

### (٤) باب طلب الشفعة

٢٥٠٠ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا محمد بن الحارث، .....

٢٤٩٩ - ((إذا وقعت الحدود)) أى إذا قسم الملك المشتري ووقعت الحدود أى الحواجز والنهايات. قال ابن الملك أى عينت وظهر كل واحد منها بالقسمة والإفراز ((وصرفت)) بصيغة المجهول، أى بينت، ((الطرق)) بأن تعددت. وحصل لكل نصيب طريق مخصوص. قال فى النهاية: "صرفت الطرق" أى بينت مصارفها وشوارعها، كأنه من التصرف أو التصريف، انتهى. وقال ابن مالك معناه خاصت وبانت، وهو مشتق من الصرف بكسر المهملة الخالص من كل شىء، كذا فى الفتح. ((فلا شفعة)) استبدل بهذا الحديث لمن قال إن الشفعة لا تثبت إلا بالخلطة لا بالحوار. قال الإمام الترمذى: وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق لا يرون الشفعة إلا للخليط ولا يرون للحار شفعة إذا لم يكن خليطاً.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى فى البيوع والشفعة والشركة وترك الحيل، وأبو داود فى البيوع والإجازات، والترمذى فى الأحكام، والنسائى فى البيوع، والبيهقى فى الكبرى (١٠٢/٦) وفى الصغير (٣١٤/٢) وفى المعرفة (٤٨٦/٤) وابن جبان (٥٨٨/١١) وعبدالرزاق (٧٩/٨) وابن الجارود (٢١٦) والبغوى فى شرح السنة (٢٤٠/٨) والطحاوى (٢٦٦/٢) وأحمد (٢٩٦/٣) والطيالسى (٢٣٥) والدولابى فى الكنى (١٥٠/٢) والشافعى (١٦٥/٢) من طرق، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

### ٤ - باب طلب الشفعة

٢٥٠٠ - ((محمد بن الحارث)) بن زياد بن الربيع، الهاشمى، الحارثى، البصرى. ضعفه أبو حاتم. وقال ابن معين: ليس بشىء. وقال عمرو بن على: روى أحاديث منكورة، وهو متروك الحديث. وقال الحافظ: ضعيف، من السابعة.

عن محمد بن عبدالرحمن البيلماني، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الشفعة كحلّ العقال".

٢٥٠١ - حدثنا سويد بن سعيد. قال: ثنا محمد بن الحارث، عن محمد ابن عبدالرحمن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا شفعة لشريك على شريك إذا سبقه بالشراء ولا لصغير ولا لغائب".

((محمد بن عبدالرحمن البيلماني)) بفتح الموحدة. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم والبخاري والنسائي: منكر الحديث، زاد البخاري: كان الحميدى يتكلم فيه، يُضَعِّفه. وزاد أبو حاتم: مضطرب الحديث. وقال الحافظ: ضعيف، وقد اتهمه ابن عدى وابن حبان، من السابعة. ((الشفعة كحلّ العقال)) قال السبكي في شرح المنهاج: المشهور أن معناه أنها تفوت إن لم يتدر إليها كالبعير الشروذ يحل عقاله. وقيل: معناه حل البيع عن الشقيص أى الشريك. وإيجابه لغيره، كذا ذكره السيوطي.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني قال فيه ابن عدى: كل ما يرويه البيلماني فالبلاء فيه منه. وإذا روى عنه محمد ابن الحارث فهما ضعيفان. قد حدث عن أبيه نسخة موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره إلا على وجه التعجب. والحديث أخرجه أيضا عليّ المتقى في الكنز (٤/٧) والمسند الجامع (٤٧٥/١٠) وإسناده ضعيف. ٢٥٠١ - ((إذا سبقه بالشراء)) أى إذا اشترى أحد الشركاء الثلاثة نصيب واحد منهم فليس للشريك الآخر أن يأخذ شيئا منه بالشفعة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف حكمه حكم الإسناد قبله، رواه ابن عدى في الكامل عن عمران بن موسى عن شريك بن سعيد به. ورواه البيهقي في سننه الكبرى عن أبي سعد الماليني عن ابن عدى. والحديث أخرجه أيضا عليّ المتقى في الكنز (٦/٧) والمسند الجامع (٤٧٥/١٠) وإسناده ضعيف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (١٨) كتاب اللقطة

## (١) باب ضالة الإبل والبقر والغنم

٢٥٠٢ - حدثنا محمد بن المثنى. ثنا يحيى بن سعيد، عن حميد الطويل، عن الحسن، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ضالة المسلم حرق النار".

## (١٨) كتاب اللقطة

## ١ - باب ضالة الإبل والبقر والغنم

٢٥٠٢ - ((عن أبيه)) عبد الله بن الشخير. بكسر الشين وتشديد الخاء المعجمتين، ابن عوف العامري، صحابي، من مسلمة الفتح.

((ضالة المسلم حرق النار)) في النهاية حرق النار بالتحريك، لهبها، وقد تسكن. المعنى ضالة المسلم إذا أخذها إنسان ليملكها أدت إلى النار، ذكره السيوطي.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات. رواه النسائي في الصغرى عن عبيد الله بن سعيد، عن يحيى بن سعيد به وعن محمد بن عبد الأعلى عن خالد بن الحارث، عن أشعث، عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال ضالة المسلم... الحديث مرسلا. وله شاهد من حديث زيد بن خالد الجهني. رواه الأئمة الستة ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جرير بن عبد الله.

والحديث أخرجه أيضا ابن حبان (٢٤٩/١١) والبيهقي (١٩١/٦) والبغوي (٣١٦/٨) والطحاوي (١٣٣/٢) وأحمد (٢٥/٤) وابن سعد (٣٤/٧) وأبو عبيد في غريب الحديث (٢٢/١) وأبو نعيم في الحلية (٣٣/٩) عن الحسن، عن مطرف بن عبد الله، عن أبيه رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

وأخرجه أيضا الترمذي في الأشربة، والنسائي في الكبرى (٤١٤/٣) والبيهقي في الصغير (٣٤٥/٢) وعبد الرزاق (١٣١/١٠) والدارمي (١٧٩/٢) وأحمد (٨٠/٥) والطبراني في الكبير (٢٦٤/٢)

٢٥٠٣ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا يحيى بن سعيد. ثنا أبو حيان التيمي. ثنا الضحاك خال المنذر بن جرير، عن المنذر بن جرير؛ قال: كنت مع أبي بالبوازيح فراحت البقر فرأى بقرة أنكرها فقال: ما هذه قالوا: بقرة لحقت بالبقر قال: فأمر بها فطردت حتى توارت ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا يؤوى الضالة إلا ضال".

٢٥٠٤ - حدثنا إسحاق بن إسماعيل بن العلاء الأيلي. ثنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني، فلقيت ربعة فسألته فقال: حدثني يزيد عن زيد بن خالد الجهني، عن النبي ﷺ قال: سئل عن ضالة الإبل. ....

في الصغير (٢٨/٢) وأبو يعلى (٢٢٠/٢) عن الجارود رضى الله عنه.

٢٥٠٣ - ((البوازيح)) بالباء الموحدة، ثم الزاى، بعدها ياء ساكنة وجيم، بلد قريب إلى دجلة، وفي القاموس: بوازيح: بلد قرب تكريت على شاطئ دجلة، فتحها جرير البجلي، ينسب إليها نوع من البقر صغير الجسم يسمى "البوازية". ((فراحت البقر)) من الرواح، وهو طرد النعم إلى مراحها، والمراح بالضم الماوى، ((لا يؤوى الضالة)) أى لا يضمها إلى ماله ولا يخلطها معه، والضالة الضائعة. كل ما يقتنى من الحيوان وغيره. يقال: ضل الشيء إذا ضاع، وصار من الصفات الغالبة فى كل ضائع، ذكر أو أنثى، واحد أو أكثر. قيل: المراد بها فى الحديث الضالة من الإبل والبقر وهما يحمى بنفسه ويقدر على الإبعاد فى طلب المرعى والماء، بخلاف الغنم. قلت: وعلى ما ذكرنا فى معنى الإيواء لا حاجة إلى التخصيص (س). ((ضال)) المراد بالضال من ليس بمهتد، لأن حق الضالة أن يعرف بها فإذا أخذها من دون تعريف كان ضالا.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى اللقطة، والبيهقى فى الكبرى (١٩٠/٦) وابن أبى شيبة (٤٦٤/٦) والطحاوى (٢٧٣/٢) وأحمد (٣٦٠/٤) والطبرانى فى الكبير (٣٣٠/٢) وفى الأوسط (٢٢٥/٢). عن المنذر بن جرير، عن أبيه رضى الله عنه. وإسناده ضعيف. قال الألبانى: والمرفوع منه صحيح.

٢٥٠٤ - ((إسحاق بن إسماعيل بن العلاء)) وقيل: ابن عبد الأعلى، أبو يعقوب. صدوق، من العاشرة. ((يزيد، مولى المنبعث)) مدنى. وثقه العجلي والذهبي. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال: كان

ثقة، قليل الحديث. وقال الحافظ: صدوق، من الثالثة.

((سئل عن ضالة الإبل)) وفى رواية مسلم "جاء رجل" وفى رواية سفيان عند البخارى "جاء

## فغضب واحمرت وجنتاه . . . . .

أعرابي " أى النبي ﷺ فسأله عن اللقطة وزعم ابن بشكوال أنه بلال المؤذن وتعقبه الحافظ في الفتح بأنه لم يثبت رواية وبأن بلالا لا يوصف بأنه أعرابي . وقيل: المراد منه زيد بن خالد الراوى نفسه ولكن يرده ما فى مسلم من طريق عمرو بن الحارث وغيره . حيث يقول زيد بن خالد " أتى رجل رسول الله ﷺ وأنا معه " فدل على أن السائل غير الراوى .

واستظهر الحافظ فى الفتح (٨٠/٥): أن هذا السائل اسمه سويد الجهنى وذلك لما أخرجه الحميدى والبغوى وابن السكن والطبرانى كلهم من طريق محمد بن معن العقارى عن ربيعة عن عقبه بن سويد الجهنى عن أبيه قال: سألت رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال: عرفها سنة ثم أوثق وعاءها فذكر الحديث وقد ذكر أبوداود طرقا منه تعليقا ولم يسق لفظه وكذلك البخارى فى تاريخه . قال الحافظ: وهو أولى ما يفسر به هذا المبهم لكونه من رهط زيد بن خالد .

((فغضب واحمرت وجنتاه)) بفتح الواو وقد تكسر وقد تضم وسكون الجيم . ما ارتفع من الخدين كأنه ﷺ كره السؤال عن أخذها مع عدم ظهور الحاجة إليه ، ومال الغير لا يباح أخذه إلا لحاجة . قيل: وكان كذلك إلى زمن عمر وظهرت الحاجة إلى حفظها بعد ذلك لكثرة السراق والخائنين فالأخذ والحفظ بعد ذلك أحوط .

واختلف العلماء فى وجه غضب النبي ﷺ فقال الحافظ فى الفتح (١٨٧/١): إما لأنه كان نهى قبل ذلك عن التقاطها وإما لأن السائل قصر فى فهمه فقاس ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين .

وقال الإمام الخطابى فى معالم السنن: إنما كان غضبه استقصارا لعلم السائل وسوء فهمه إذ لم يراع المعنى المشار إليه ولم ينتبه له فقاس الشيء على غير نظيره فإن اللقطة إنما هى اسم للشيء الذى يسقط من صاحبه ولا يدرى أين موضعه؟ وليس كذلك الإبل فإنها مخالفة للقطة اسما وصفة فإنها غير عادمة أسباب القدرة على العود إلى ربها لقوة سيرها وكون الحذاء والسقاء معها لأنها ترد الماء ربعا وخمسا وتمتنع من الذئب وغيرها من صغار السباع ومن التردى وغير ذلك بخلاف الغنم فإنها بالعكس فجعل سبيل الغنم سبيل اللقطة .

قلت: ويحتمل أن يكون الغضب على كثرة السؤال فى المسائل المفروضة التى لم تقع بعد ، فكانه ﷺ أنكر على ذلك ، والله سبحانه أعلم .

فقال: "ما لك ولها، معها الحذاء والسقاء ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها". وسئل عن ضالة الغنم. فقال: "خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب". وسئل عن اللقطة. فقال: "اعرف عفاصها....."

((ما لك ولها)) يعنى لا حاجة لك فى أخذها، ((معها الحذاء)) بكسر الحاء وبذال معجمة، أى خفافها فتقتدر بها على السير وقطع البلاد البعيدة. ((والسقاء)) بكسر السين، أريد به الجوف. أى حيث وردت الماء شربت ما يكفيها حتى ترد ماء آخر. ((حتى يلقاها ربها)) غاية المحذوف. أى فدعها تأكل وتشرب حتى يأتيها ربها. ((هى لك أو لأخيك أو للذئب)) فيه إشارة إلى جواز أخذها كأنه قال: هى ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع، وفيه حث له على أخذها لأنه إذا علم أنه إن لم يأخذها بقيت للذئب كان ذلك أذى له إلى أخذها. وفى رواية إسماعيل بن جعفر عند مسلم "قال: خذها فإنما هى لك.. الخ" وهو صريح فى الأمر بالأخذ، ففيه دليل على رد إحدى الروايتين عن أحمد فى قوله: يترك التقاط الشاة، كذا فى فتح البارى.

((وسئل عن اللقطة)) اللقطة الشئ يلتقط وبضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين. وقال عياض: لا يجوز غيره. وقال الزمخشري فى الفائق: اللقطة بفتح القاف والعامية تسكنها، كذا قال. وقد جزم الخليل بأنها بالسكون. قال: وأما بالفتح فهو اللاقط. وقال الزهرى: هذا الذى قاله هو القياس ولكن الذى سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح، كذا فى الفتح (٧٨/٥).

((اعرف عفاصها)) بكسر العين. قال ابن الأثير فى جامع الأصول (٧٠٢/١٠): العفاص: الوعاء الذى تكون فيه النفقة جلدا كان أو حرقا أو غير ذلك. وقال العينى: (٨٧/٦): وقد اختلف فى العفاص فذهب أبو عبيد إلى أنه ما يربط فيه النفقة. وقال الخطابى: أصله الجلد الذى يلبس رأس القارورة وقال الجمهور: هو الوعاء. قلت: قول الخطابى هو الأولى فإنه جمع فى حديث زيد بين الوعاء والعفاص فدل على أنه غيره.

وقال الحافظ فى الفتح (٨١/٥): وقيل له العفاص أخذنا من العفص وهو الثنى لأن الوعاء يثنى على ما فيه... والعفاص أيضا الجلد الذى يكون على رأس القارورة وأما الذى يدخل فم القارورة من

ووكاءها وعرفها سنة، فإن اعترفت وإلا فاخلطها بمالك".

جلد أو غيره فهو "الصمام" بكسر الصاد المهملة. قلت: فحيث ذكر العفاص مع الوعاء فالمراد الثاني وحيث لم يذكر العفاص مع الوعاء فالمراد به الأول.

((ووكاءها)) وهو الخيط الذى يشد به رأس الكيس والجراب والقرية ونحو ذلك، والمراد أن ذلك يكون علامة لما التقطه فمن جاء يتعرفها أو يطلبها بتلك الصفة دفعت إليه، كذا فى جامع الأصول لابن الأثير.

قال الحافظ: والغرض معرفة الآلات التى تحفظ النفقة ويلتحق بما ذكر حفظ الجنس والصفة والقدر والكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والذرع فيما يذرع. وقال جماعة من الشافعية: يستحب تقييدها بالكتابة خوف النسيان.

وقال الشيخ السندى: ظاهر الحديث تقدم المعرفة على التعريف وقد جاء ما يدل على خلافه، أجيب بأن المطلوب المعرفة مرتين. مرة حين يلتقط ليعلم بها صدق واصفها فإذا عرفها سنة وأراد تملكها عرفها مرة ثانية معرفة وافية ليردها على صاحبها إن جاء بعد تملكها ولا ينسى علاماتها بطول الزمان.

((فإن اعترفت)) على بناء المفعول أى عرفها صاحبها بتلك العلامات دفعها إليه وإلا فليملكها، وإنما حذف ذكر الدفع إشارة إلى أنه المتعين فى الحذف زيادة تأكيد لإيجاب الدفع عند بيان العلامة وهو مذهب مالك وأحمد. وعند أبى حنيفة والشافعى يجوز الدفع على الوصف ولا يجب لأن صاحبها مدع فيحتاج فى الوجوب إلى البينة لعموم حديث "البينة على المدعى" فيحمل الأمر بالدفع فى الحديث على الإباحة جمعا بين الأحاديث. وأشار الحافظ ابن حجر إلى ترجيح مذهب مالك وأحمد فقال يخص الملتقط من عموم البينة ما جعله الشارع بينة لا الشهود فقط وقد جعل الشارع البينة فى اللقطة الوصف فإذا وصف فقد أقام البينة فيجب قبولها وأى دليل يدل على خلاف ذلك وأما ثانيا فلأن حديث "البينة على المدعى" إنما هو فى القضاء ووجوب الدفع أعم من ذلك فيجب على كل من كان فى يده حق لأحد من غير استحقاق أن يدفع إليه إذا علم به وإن كان القاضى لا يقضى عليه بالدفع بلا شهود فيجب القول بوجوب الدفع لهذا الحديث وإن قلنا إن القاضى لا يجبر عليه بالدفع لحديث البينة (س).

((وإلا فاخلطها بمالك)) قال ابن رشد فى بداية المجتهد (٢/٢٢٩): اتفق فقهاء الأمصار مالك



## (٢) باب اللقطة

٢٥٠٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبد الوهاب الثقفي، عن خالد الحذاء، عن أبي العلاء، عن مطرف، عن عياض بن حمار؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوى عدل....."

والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي على أن له أن يتعرف فيها ثم قال مالك والشافعي: له أن يملكها. وقال أبو حنيفة: ليس له إلا أن يتصدق بها وروى مثل قوله عن علي وابن عباس وجماعة من التابعين. وقال الأوزاعي: إن كان مالا كثيرا جعله في بيت المال وروى مثل قول مالك والشافعي عن عمر، وابن مسعود وابن عمر وكلهم متفق على أنه إن أكلها ضمنها لصاحبها إلا أهل الظاهر.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في العلم وفي الشرب وفي اللقطة وفي الطلاق وفي الأدب وفي التاريخ (٣٦٢/٨)، ومسلم وأبو داود والنسائي في الكبرى (٤١٩/٣) في اللقطة، ومالك في الأقضية، والترمذي في الأحكام، والبيهقي في الكبرى (١٩٢/٦) وفي المعرفة (٢٣/٥) وفي الصغير (٣٤٤/٢) والدارقطني (٢٣٥/٤) وعبد الرزاق (١٣٠/١٠) وابن حبان (٢٥٥/١١) والبخاري في شرح السنة (٣٠٨/٨) وابن الجارود (٢٢٣) والطحاوي (١٣٤/٤) وأحمد (١١٦/٤) وأبو عوانة (٣٣/٤) والطبراني في الكبير (٢٨٨/٥) والحميدي (٣٥٧/٢) وابن طهمان (٥٦) من طريق يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

## ٢ - باب اللقطة

٢٥٠٥ - ((عياض بن حمار)) التميمي، المحاشمي، صحابي، سكن البصرة، وعاش إلى حدود الخمسين.

((فليشهد ذوى عدل)) من الإشهاد. قال الخطابي: هو أمر تأديب وإرشاد لخوف تسويل النفس والشيطان وانبعاث الرغبة فيها فتدعوه إلى الخيانة بعد الأمانة. والآخر ما لا يؤمن من حدوث المنية به فيدعيها ورثته ويجوزونها في جملة تركته.

قال الأمير اليماني في السبل (٩٦/٣): أفاد هذا الحديث زيادة وجوب الإشهاد بعدلين على التقاطها. وقد ذهب إلى هذا أبو حنيفة وهو أحد قولى الشافعي فقالوا: يجب الإشهاد على اللقطة وعلى أوصافها وذهب مالك وأحد قولى الشافعي إلى أنه لا يجب الإشهاد. قالوا: لعدم ذكر الإشهاد

ثم لا يغيره ولا يكتمه فإن جاء ربها فهو أحق بها وإلا فهو مال الله يؤتية من يشاء".  
 ٢٥٠٦ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع. ثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة؛  
 قال: خرجت مع زيد بن صوحان .....

في الأحاديث الصحيحة فيحمل هذا على الندب. وقال الأولون هذه الزيادة بعد صحتها يجب العمل  
 بها فيجب الإشهاد ولا ينافي ذلك عدم ذكره من الأحاديث والحق وجوب الإشهاد.  
 ((ولا يكتمه)) بأن لا يعرف أى لا يخفيه وفي رواية أبي داود "ولا يغيب" أى لا يجعله غائبا بأن  
 يرسله إلى مكان آخر أو الكتمان متعلق باللقطة والتغيب بالضالة، كذا في المرقاة. ((يؤتية من يشاء))  
 استدل به من قال: إن الملتقط يملك اللقطة بعد أن يعرف بها حولا وهو أبو حنيفة لكن بشرط أن  
 يكون فقيرا. واستدلوا على اشتراط الفقر بقوله في هذا الحديث "فهو مال الله" قالوا: وما يضاف إلى  
 الله إنما يملكه من يستحق الصدقة. وذهب الجمهور إلى أنه يجوز له أن يصرفها في نفسه بعد  
 التعريف سواء كان غنيا أو فقيرا لإطلاق الأدلة الشاملة للغنى والفقير، كقوله "فاستمتع بها" وفي  
 "فهى كسبيل مالك" وفي لفظ "فاستنفقها" وفي لفظ "فهى لك" وأجابوا عن دعوى أن الإضافة  
 تدل على الصرف إلى الفقير بأن ذلك لا دليل عليه فإن الأشياء كلها تضاف إلى الله. قال الله تعالى:  
 (وآتوهم من مال الله الذى آتاكم)، كذا في النيل. (٣٨١/٥).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في الكبرى (٤١٨/٣) في اللقطة، وابن جبان  
 (٢٥٦/١١) وابن أبي شيبة (٤٥٥/٦) والبيهقى في الكبرى (١٨٧/٦) وفي المعرفة (٢٨/٥) وابن الجارود  
 (٢٢٥) والطحاوى في شرح معانى الآثار (١٣٦/٤) وفي المشكل (٢٠٤/٤) وأحمد (١٦١/٤)  
 والطيالسى (١٤٦) والطبرانى في الكبير (٣٥٨/١٧) عن مطرف، عن عياض بن حمار رضى الله عنه.  
 وإسناده صحيح.

٢٥٠٦ - ((خرجت)) أى فى غزاة كما فى رواية البخارى ((أصبى)) أى فيما فعلت.

((زيد بن صوحان)) بضم الصاد وسكون الواو، اختلف فى صحبته فأنكرها ابن عبد البر وأثبتها  
 الرشاطى وغيره، فروى عن أبى عبيدة أن له وفادة وصحبة وقد أخرج أبو يعلى وابن مندة عن على. قال:  
 قال رسول الله ﷺ: "من سره أن ينظر إلى من يسبقه بعض أعضائه إلى الحنة فلينظر إلى زيد بن  
 صوحان". ذكره الحافظ فى الإصابة (٥٦٦/١) ولم يتكلم فى إسناده بشيء ثم قطعت يد زيد فى

وسلمان بن ربيعة حتى إذا كنا بالعذيب التقطت سوطا. فقالا لي: ألقه فأبيت فلما قدمنا المدينة أتيت أبي بن كعب فذكرت ذلك له. فقال: أصبت التقطت مائة دينار على عهد رسول الله ﷺ فسأته فقال عرفها سنة فعرفتها فلم أجد أحدا يعرفها فسأته فقال عرفها فعرفتها فلم أجد أحدا يعرفها فقال اعرف وعاءها ووكاءها وعددها ثم عرفها سنة فإن جاء من يعرفها وإلا فهي كسبيل مالك.

القادسية ثم استشهد سائر بدنه في وقعة الحمل حيث كان مع علي رضي الله عنه.

((سلمان بن ربيعة)) بن يزيد بن عمرو بن سهم، الباهلي، أبي عبدالله، سلمان الخيل. يقال: له

صحبة وآله عمر قضاء الكوفة وغزا أرمينية في زمن عثمان، فاستشهد.

((بالعذيب)) وهو مصغر، اسم موضع، كذا في فتح الباري. ((سوطا)) بفتح السين المهملة،

وسكون الواو، جمعه أسواط وسياط.

((فقالا لي ألقه)) أي أمرني زيد وسلمان بطرح السوط بعد التقاطه، ((عرفها)) من التعريف. وهو

أن ينادى عليها في الموضع الذي وجدها فيه وفي الأسواق والشوارع وأبواب المساجد بأن يقول: من ضاع له شيء فليطلبه عندي.

قال السندي: هذا الحديث يدل على أن التعريف ثلاث سنين وقل من ذهب إليه إنما أخذوا

بالسنة كما تقدم وكانهم تركوا هذا الحديث لما جاء في بعض الروايات من الشك في مدة التعريف والله أعلم.

((اعرف وعاءها)) أمره بحفظ الوعاء بكسر الواو ما يجعل ظرفا لغيره سواء أكان من جلد أم من

خشب أم من غيرهما. ((وعدها)) أمره ﷺ بذلك، لئلا تختلط بماله ولتكون الدعوى فيها معلومة وأن يعرف صدق المدعى من كذبه. والأمر بمعرفة هذه الأشياء للوجوب عند أكثر أهل العلم. وقال

بعضهم هو للاستحباب. وقال بعضهم يجب معرفة هذه الأشياء عند الالتقاط ويستحب بعده.

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود في اللقطة، والترمذي في الأحكام، والنسائي

في الكبرى (٤٢١/٣) والبيهقي في الكبرى (١٨٦/٦) وفي الصغير (٣٤٥/٢) وفي المعرفة (١٢٥/٥)

وابن حبان (٢٥٣/١١) وعبدالرزاق (١٣٤/١٠) وابن أبي شيبة (٤٥٤/٦) والبخاري (٣٨٠/٨) وابن

الجارود (٢٢٤) والطحاوي (٢٧٦/٢) وأحمد (١٢٦/٥) والطيالسي (٧٥) عن سويد بن غفلة، عن أبي

بن كعب رضي الله عنه. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٢٥٠٧ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا أبو بكر الحنفي. ح وحدثنا حرملة بن يحيى. ثنا عبد الله بن وهب. قالوا: ثنا الضحاك بن عثمان القرشي. حدثني سالم أبو النضر، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن خالد الجهني؛ أن رسول الله ﷺ سئل عن اللقطة فقال: "عرفها سنة فإن اعترفت فأدأها فإن لم تعترف فاعرف عفاصها ووعاءها ثم كلها فإن جاء صاحبها فأدأها إليه".

### (٣) باب التقاط ما أخرج الجرذ

٢٥٠٨ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا محمد بن خالد بن عثمة. حدثني موسى بن يعقوب الرمعي. حدثتني عمتي قُرَيْبَةُ بنت عبد الله أن أمها كَرِيمَةُ بنت المقداد بن عمرو أخبرتها .....

٢٥٠٧ - ((عرفها سنة)) بتشديد الراء وكسرهما معناه إذا أخذتها فعرفها سنة أى ذكَّرها للناس فالأخذ هل هو واجب أم مستحب فيه مذاهب. أصحابها عند الشافعية يستحب وقد أجمع المسلمون على وجوب التعريف سنة إذا لم تكن تافهة ولا فى معناها وأما الشيء الحقيق فيجب تعريفه زمنا يظن أن فاقده لا يطلبه فى العادة أكثر من ذلك الزمان. والتعريف أن ينشدها فى الموضع الذى وجدها فيه وفى الأسواق وأبواب المساجد ومواضع اجتماع الناس والمحافل فيقول من ضاع منه شيء أو حيوان أو درهم ونحو ذلك ويكرر بحسب العمارة فيعرفها أولاً فى كل يوم ثم فى الأسبوع ثم فى أكثر منه. قاله النووى. وقال فى الفتح: من ضاعت له نفقة ونحو ذلك من العبارات ولا يذكر شيئاً من الصفات.

قال الشوكانى فى النيل (٣٨٢/٥): لا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز له توكيل غيره وظاهره أنه لا يجب التعريف بعد السنة وبه قال الجمهور وادعى فى البحر الإجماع على ذلك.

والحديث تقدم مع شرحه فى الباب السابق تحت رقم (٢٥٠٤).

والحديث أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود فى اللقطة، والترمذى فى الأحكام، والبيهقى فى الكبرى (١٨٦/٦) وابن جبان (٢٥٧/١١) وابن الجارود (٢٢٥) والطحاوى (١٣٨/٤) وأحمد (١١٦/٤) والطبرانى فى الكبير (٢٨٤/٥) عن أبى النضر، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن خالد الجهني رضى الله عنه. قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. قلت: إسناده صحيح. ولتمام التخريج انظر (رقم ٢٥٠٤).

### ٢ - باب التقاط ما أخرج الجرذ

٢٥٠٨ - ((قُرَيْبَةُ بنت عبد الله)) بن وهب، الأسدية. مقبولة، من الرابعة. ((كريمة بنت المقداد بن عمرو))

عن ضباعة بنت الزبير عن المقداد بن عمرو أنه خرج ذات يوم إلى البقيع وهو المقبرة لحاجته وكان الناس لا يذهب أحدهم في حاجته إلا في اليومين والثلاثة وإنما يعبر كما تعبر الإبل ثم دخل خربة فبينما هو جالس لحاجته إذ رأى جرذاً أخرج من جحر ديناراً ثم دخل فأخرج آخر حتى أخرج سبعة عشر ديناراً ثم أخرج طرف خرقة حمراء قال المقداد فسالت الخرقه فوجدت فيها ديناراً فتمت ثمانية عشر ديناراً فخرجت بها حتى أتيت بها رسول الله ﷺ فأخبرته خبرها فقلت خذ صدقتها يا رسول الله قال ارجع بها لا صدقة فيها بارك الله لك فيها ثم قال لعلك أتبع يدك في الجحر قلت لا والذي أكرمك بالحق قال فلم يفن آخرها حتى مات.

#### (٤) باب من أصاب ركازاً

٢٥٠٩ - حدثنا محمد بن ميمون المكي وهشام بن عمار. قالوا: ثنا سفيان ابن عيينة، عن الزهري،.....

ثقة، من الثالثة. ((ضباعة بنت الزبير)) بن عبدالمطلب، الهاشمية، بنت عم النبي ﷺ، لها صحبة. ((فإنما يعبر)) أحدهم لقلّة المأكول وبيوسته ((جرذ)) بضم جيم وفتح راء مهملة في آخره ذال معجمة، الذكر الكبير من الفار ((من جحر)) بتقديم الجيم المضمومة على الحاء المهملة وجحر الفارة والحية ونحوها معروف ((خذ صدقتها)) أي حقها أي أنه ركاز يجب فيه الخمس ((ارجع بها .. إلخ)) ظاهره أنه جعلها له في الحال وقيل هو محمول على ما هو المعهود في اللقطة من أنه إذا عرفت سنة ولم تعرف كانت لاخذها. ((لعلك أتبع يدك في الجحر)) أي لعلك أخذتها بيدك من الجحر. قال في المجمع: "وهل أهويت إلى الجحر" أي مددت إليه يدك، يعني لو فعله صار ركازاً لأنه يكون قد أخذه بشيء من فعله فيجب فيه الخمس وإنما جعله في حكم اللقطة لما لم يباشر الجحر.

قال الخطابي: يدل على أنه لو أخذها من الجحر لكان ركازاً يجب فيه الخمس.

((فلم يفن)) من الفناء والمقصود بيان ما وقع فيها من البركة بدعائه ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في باب ما جاء في الركاز وما فيه. والمسند الجامع (٤٤٠/١٥)

والميزي في التهذيب (٢٥/٢٢٢) وإسناده ضعيف.

#### ٤ - باب من أصاب ركازاً

٢٥٠٩ - ((محمد بن ميمون)) الخياط، البزار، أبو عبد الله، أصله من بغداد. قال مسلمة: لا بأس به.

عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: "في الركاز الخمس".

وذكره ابن جبان في الثقات. وقال: ربما وهم. وقال الحافظ: صدوق، ربما أخطأ، من العاشرة.

((في الركاز)) ذكر المصنف هنا هذه الرواية مختصراً وفي الصحيحين هكذا "العجماء جرحها جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس". وأورد المصنف هذه الرواية أيضاً في الديات ولكن لم يذكر فيها "وفي الركاز الخمس" والركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف آخره زاي معجمة من الركن بفتح الراء. قال ابن قدامة في المغني: الركاز المدفون في الأرض واشتقاقه من ركن يركز مثل غرز يغرّز إذا خفى. يقال ركز الرمح إذا غرز أسفله في الأرض ومنه الركن وهو الصوت الخفى. قال الله تعالى: أو تسمع لهم ركز الجبار، وفي القاموس الركاز ما ركزه الله تعالى في المعادن أي أحدثه ودفن أهل الجاهلية وقطع الذهب والفضة من المعدن وأركز الرجل وجد الركاز والمعدن صار فيه ركاز وارتكرت.

((الخمس)) واعلم أنهم اختلفوا في المراد من الركاز في الحديث. فقال مالك والشافعي وأحمد والجمهور: إن الركاز كنز الجاهلية المدفون في الأرض وليس المعدن بركاز ولا خمس في المعدن بل عليه الزكاة إذا بلغ قدر النصاب وهو المأثور عن عمر بن عبدالعزيز وصله أبو عبيد في كتاب الأموال وعلقه البخاري في صحيحه. وقال الحنفية: المعدن ركاز أيضاً. فيجب الخمس فيهما. وما ذهب إليه من التفرقة بين الركاز والمعدن وهو الظاهر لأن النبي ﷺ قال: "المعدن جبار وفي الركاز الخمس". عطف الركاز على المعدن وفرق بينهما في الحكم فعلم منه أن المعدن ليس بركاز عند النبي ﷺ بل هما شيان متغايران ولو كان المعدن ركازاً عنده يقال المعدن جبار وفيه الخمس ولما لم يقل ذلك ظهر أنه غيره لأن العطف يدل على المغايرة.

قال الحافظ في الفتح (٣/٣٦٤): والحجة للجمهور تفرقة النبي ﷺ بين المعدن والركاز بواو العطف فصح أنه غيره، انتهى. ولأن الركاز في لغة أهل الحجاز هو ما ذهب إليه الجمهور ولا شك في أن النبي ﷺ تكلم بلغة أهل الحجاز وأراد به ما يريدون منه.

وقال ابن الأثير في النهاية: الركاز عند أهل الحجاز كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض، وعند أهل العراق المعادن والقولان تحتملها اللغة لأن كلا منهما مركوز في الأرض أي ثابت يقال ركزه يركز ركزاً إذا دفنه وأركز الرجل إذا وجد الركاز والحديث إنما جاء في التفسير الأول وهو الكنز الجاهلي وإنما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة أخذه.

٢٥١٠ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي . ثنا أبو أحمد ، عن إسرائيل ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " في الركاز الخمس " .

٢٥١١ - حدثنا أحمد بن ثابت الجحلي . ثنا يعقوب بن إسحق الحضرمي . ثنا سليم بن حيان ، سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال : " كان فيمن كان قبلكم رجل اشترى عقارا.....

وفي المرقاة لعلي القاري (٣٠٨/٤) : أما ما روي عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ في الركاز الخمس . قيل : وما الركاز يا رسول الله ؟ قال : الذهب الذي تخلقه الله في الأرض يوم خلقت الأرض . رواه البيهقي وذكره في الإمام فهو وإن سكت عنه في الإمام مضعف بعبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري . ثم خص الركاز الشافعي بالذهب والفضة . وقال الجمهور لا يختص واختاره ابن المنذر ، والمسألة مبسطة في محلها وليس هذا موضع بسطها .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الزكاة وفي المساقاة ، ومسلم في الحدود ، ومالك في القول ، والترمذي في الزكاة وفي الأحكام ، والنسائي في الزكاة ، وأبوداود في الديات ، وفي الإمارة ، والدارقطني (١٥١/٣) وابن خزيمة (٤٩/٤) والبعثي (٥٧/٦) وابن حبان (٣٥١/١٣) والدارمي (٣٣١/١) وابن الجارود (١٣٥) والبيهقي في الكبرى (١٥٥/٤) وفي الصغير (٥٨/٢) وابن أبي شيبة (٢٢٥/٩) والطحاوي (٢٠٣/٣) وعبدالرزاق (٦٥/١٠) وأحمد (٢٢٨/٢) والطالسي (٣٠٤) والحريدي (٤٦٢/٢) والشافعي في المسند (٢٤٨/١) وفي الأم (٤٣/٢) وأبو عبيد في غريب الحديث (١٨١/١) وابن الجعد (برقم ١١٥٧) من طريق سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، بعضهم مطولا وبعضهم اقتصروا ، كالمصنف على الجملة الأخيرة " في الركاز الخمس " . وفي الحديث أشياء أخرى وإسناده صحيح وهو تمام الحديث الآتي برقم (٢٦٧٣) .

٢٥١٠ - قال البوصيري : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن الفيض بن دكين عن إسرائيل به وله شاهد من حديث أبي هريرة . رواه ابن ماجه والترمذي . وقال : حسن صحيح . قال : وفي الباب عن جابر وعمرو بن عوف المزني وعبادة الصامت .

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٣١٤/١) والطبراني في الكبير (٢٧٧/١١) عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما . وصححه الألباني .

٢٥١١ - (( اشترى عقارا )) العقار في اللغة : المنزل والضيعة وخصه بعضهم بالنخل ويقال للمتاع النفيس

فوجد فيها جرة من ذهب فقال اشتريت منك الأرض ولم أشتري منك الذهب فقال الرجل إنما بعثك الأرض بما فيها فتحاكما إلى رجل فقال ألكما ولد فقال أحدهما لي غلام وقال الآخر لي جارية قال فأنكحها الغلام الجارية ولينفقا على أنفسهما منه وليتصدقا".

الذى للمنزل عقارا أيضا وأما عياض فقال: العقار الأصل من المال وقيل: المنزل والضيعة وقيل: متاع البيت فجعله خلافا والمعروف في اللغة أنه مقول بالاشتراك على الجميع والمراد به هذا الدار، كذا في فتح الباري (٥١٩/٦).

((فوجد فيها جرة من ذهب)) هذا صريح في أن العقد إنما وقع بينهما على الأرض خاصة، فاعتقد البائع دخول ما فيها ضمنا، واعتقد المشتري أنه لا يدخل، وأما صورة الدعوى بينهما فوَقعت على هذه الصورة وإنهما لم يختلفا في صورة العقد التي وقعت والحكم في شرعنا على هذا في مثل ذلك أن القول قول المشتري وأن الذهب باق على ملك البائع. ويحتمل أنهما اختلفا في صورة العقد بأن يقول المشتري لم يقع تصريح ببيع الأرض وما فيها بل ببيع الأرض خاصة، والبائع يقول: وقع التصريح بذلك، والحكم في هذه الصورة أن يتحالفوا ويستردا المبيع وهذا كله بناء على ظاهر اللفظ أنه وجد فيه جرة من ذهب لكن في رواية إسحاق بن بشر أن المشتري قال إنه اشترى دارا فعمرها فوجد فيها كنزا وأن البائع قال له لما دعاه إلى أخذه ما دفنت ولا علمت، وإنهما قالوا للقاضي: ابعث من يقبضه وتضعه حيث رأيت فامتنع وعلى هذا فحكم هذا المال حكم الركاز في هذه الشريعة إن عرف أنه من دفين الجاهلية وإلا فإن عرف أنه من دفين المسلمين فهو لقطه، وإن جهل فحكمه حكم المال الضائع يوضع في بيت المال ولعلمهم لم يكن في شرعهم هذا التفصيل فلهذا حكم القاضي بما حكم به، كذا في فتح الباري (٥١٩/٦).

((أ لكما ولد)) بفتح الواو واللام والمراد الجنس لا يستحيل أن يكون للرجلين جميعا ولد واحد. والمعنى لكل سنكما ولد؟ ويجوز أن يكون قوله "أ لكما ولد" بضم الواو وسكون اللام وهي صيغة جمع أي أولاد، ويجوز كسر الواو أيضا في ذلك.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الأنبياء، ومسلم في الأقضية، وابن حبان (٤٩٦/٢) وأحمد (٣١٦/٢) والمسند الجامع (٣٨١/١٧) من طريق همام، عن أبي هريرة بنحوه. والحديث صحيح من هذا الطريق.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (١٩) كتاب العتق

### (١) باب المدبر

٢٥١٢ - حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير وعلى بن محمد . قالوا : ثنا وكيع . ثنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن سلمة بن كهيل ، عن عطاء عن جابر ؛ أن رسول الله ﷺ باع المدبر .  
٢٥١٣ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبدالله ؛ قال : دبر رجل منا غلاما ولم يكن له مال غيره فباعه النبي ﷺ .....

## (١٩) كتاب العتق

### ١ - باب المدبر

الْمُدَّبَرُ : اسم مفعول من التدبير وهو تعليق العتق بالموت .

قال الحافظ : سمي بذلك لأن الموت دبر الحياة ، أو لأن فاعله دبر أمر دنياه وآخرته ، أما دنياه فباستمراره على الانتفاع بخدمة عبده ، وأما آخرته فبتسهيل ثواب العتق وهو راجع إلى الأول لأن تدبير الأمر مأخوذ من النظر في العاقبة ، فيرجع إلى دبر الأمر وهو آخره .

٢٥١٢ - (( باع المدبر )) حمله أصحاب أبي حنيفة على المدبر المقيد ، وهو عندهم يجوز بيعه وأصحاب مالك على أنه كان مديونا حين دبر ومثله يجوز إبطال تدبيره عندهم ، وأما الشافعي وغيره فأخذ بظاهر الحديث وجوز بيع المدبر مطلقا (س) .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في البيوع وفي الأحكام ، ومسلم في الأحكام ، وأبو داود في العتق ، والنسائي في البيوع ، وابن حبان (٣٠١/١١) والبيهقي (٣١٠/١٠) وأبو سعيد (٣٠١/٣) وأبو يعلى (٣٥٧/٣) عن عطاء ، عن جابر رضي الله عنه . وإسناده صحيح .

٢٥١٣ - (( دبر رجل منا )) أي من الأنصار ، كما في رواية الترمذي ، وفي مسلم أنه أبو مذكور الأنصاري ،

فاشتراه ابن النحام رجل من بني عدى.

والغلام اسمه يعقوب، ولفظ أبي داود أن رجلاً يقال له أبو مذكور أعتق غلاماً يقال له يعقوب. ((فاشتراه ابن النحام)) أى نعيم ابن النحام بفتح النون وتشديد الحاء المهملة. العدوى، القرشى، ووصف بالنحام لأن النبي ﷺ قال: دخلت الجنة فسمعت نعمة نعيم فيها ونعمة السلعة. أسلم قديماً وأقام بمكة إلى قبيل الفتح، وكان قومه يمنونه من الهجرة لشرفه فيهم لأنه كان ينفق عليهم. فقالوا: أقم عندنا على أى دين شئت، ولما قدم على النبي ﷺ اعتنقه وقبله، واستشهد يوم اليرموك سنة (١٥).

قال صاحب التلويح: اختلف العلماء هل المدبر يباع أم لا، فذهب أبو حنيفة ومالك وجماعة من أهل الكوفة أنه ليس للسيد أن يبيع مدبره، وأجازه الشافعى وأحمد وأبو ثور وإسحاق وأهل الظاهر. وهو قول عائشة ومجاهد والحسن وطائوس. وكره ابن عمر وزيد بن ثابت ومحمد بن سيرين وابن المسيب والزهرى والشعبى والنخعى وابن أبى ليلى والليث بن سعد. وعن الأوزاعى لا يباع إلا من رجل يريد عتقه وجوز أحمد يبعه بشرط أن يكون على السيد دين. وعن مالك يجوز يبعه عند الموت ولا يجوز فى حال الحياة. وكذا ذكره ابن الجوزى عنه وحكى مالك إجماع أهل المدينة على بيع المدبر أو هبته.

وقال العينى فى عمدة القارى (١١/٢٦٢): عند الحنفية المدبر على نوعين، مدبر مطلق، نحو ما إذا قال لعبده، إذا مت فأنت حر أو أنت حر يوم أموت أو أنت حر عن دبر منى أو أنت مدبر أو دبرتك، فحكم هذا أنه لا يباع ولا يوهب ويستخدم ويؤجر وتوطأ المدبرة وتنكح، وبموت المولى يعتق المدبر من ثلث ماله ويسعى فى ثلثه أى ثلثى قيمته إن كان المولى فقيراً ولم يكن له مال غيره، ويسعى فى كل قيمته لو كان مديوناً بدين مستغرق جميع ماله.

النوع الثانى: مدبر مقيد، نحو قوله إن مت من مرضى هذا أو سفرى هذا فأنت حر، أو قال: إن مت إلى عشر سنين أو بعد موت فلان ويعتق إن وجد الشرط وإلا فيجوز يبعه.

وقال النووى فى شرح مسلم (١١/١٤١) فى هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعى وموافقيه أنه يجوز بيع المدبر قبل موت سيده لهذا الحديث وقياساً على الموصى بعتقه فإنه يجوز يبعه بالإجماع. وممن جوزوه عائشة وطائوس وعطاء والحسن ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود رحمهم الله. وقال أبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين لا يجوز بيع

المدير . قالوا : إنما باعه النبي ﷺ في دين كان على سيده ، وقد جاء في رواية للنسائي والدارقطني أن النبي ﷺ قال له اقض به دينك . قالوا : وإنما دفع إليه ثمنه ليقضى به دينه . وتأوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره فردّ تصرفه . قال : هذا القائل وكذلك يرد تصرف من تصدق بكل ماله . وهذا ضعيف بل باطل . والصواب نفاذ تصرف من تصدق بكل ماله . وقال القاضي عياض : الأشبه عندى أنه فعل ذلك نظرًا له إذ لم يترك لنفسه مالا والصحيح ما قدمناه أن الحديث على ظاهره وأنه يجوز بيع المدير بكل حال ما لم يمت السيد . وأجمع المسلمون على صحة التدبير . ثم مذهب الشافعي ومالك والجمهور أنه يحسب عتقه من الثلث . وقال الليث وزفر : هو من رأس المال ، وفي هذا الحديث نظر الإمام في مصالح رعيته وأمره بإهام بما فيه الرفق بهم وبإبطالهم ما يضرهم من تصرفاتهم التي يمكن فسحها ، والله أعلم .

وقال القسطلاني في شرح البخاري : واختلف فيبيع المدير على مذاهب .

أحدها : الجواز مطلقا وهو مذهب الشافعي والمشهور من مذهب أحمد وحكاة الشافعي عن التابعين وأكثر الفقهاء كما نقله عنه البيهقي في معرفة الآثار لهذا الحديث لأن الأصل عدم الاختصاص بهذا الرجل .

والثاني : المنع مطلقا وهو مذهب الحنفية ، وحكاة النووي عن جمهور العلماء وتأولوا الحديث بأنه لم يبع رقبته وإنما باع خدمته وهذا خلاف ظاهر اللفظ وتمسكوا بما روى عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين . قال إنما باع رسول الله ﷺ خدمة المدير ، وهذا مرسل لا حجة فيه وروى عنه موصولا ولا يصح . وأما ما عند الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : المدير لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث ، فهو حديث ضعيف لا يحتج بمثله .

والثالث : المنع من بيعه إلا أن يكون على السيد دين مستغرق فيباع في حياته وبعد مماته . وهذا مذهب المالكية لزيادة في الحديث عند النسائي وهي و " كان عليه دين " . وفيه " فأعطاه . وقال : اقض دينك " . وعورض بما عند مسلم " ابدأ بنفسك فتصدق عليها " . إذ ظاهره أنه أعطاه الثمن لإنفاقه لا لوفاء دين به .

والرابع : تخصيصه بالمدير فلا يجوز في المديرية وهو رواية عن أحمد وحزم به ابن حزم عنه .

٢٥١٤ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة. ثنا علي بن زبير، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال: "المدبر من الثلث".....

وقال هذا تفريق لا برهان على صحته والقياس الحلي يقتضى عدم الفرق.

والخامس: يبيعه إذا احتاج صاحبه إليه. وقال الشيخ ابن دقيق العيد: من منع بيعه مطلقاً. فالحديث حجة عليه لأن المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي ومن أجاز بيعه في بعض الصور يقال أنا أقول بالحديث في صورة كذا. فالواقعة واقعة حال لا عموم لها فلا تقوم على الحجة في المنع من بيعه في غيرها كما يقول مالك في بيع الدين.

وملخص الكلام أن أصحاب أبي حنيفة حملوا الحديث على المدبر المقيد وهو عندهم يجوز بيعه وأصحاب مالك على أنه كان مديوناً حين دبر، ومثله يجوز إبطال تدبيره عندهم. وأما الشافعي ومن وافقه فأخذوا بظاهر الحديث وجوزوا بيع المدبر مطلقاً.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في البيوع وفي العتق وفي الكفارات وفي الإكراه، ومسلم في الأيمان، وأبوداود في العتق، والترمذي في البيوع، والبيهقي في الكبرى (٣٠٨/١٠) وفي الشعب (٢٨/٧) وابن الجارود (٣٢٨) وابن حبان (٣٠٢/١١) والدارمي (٢٥٧/٢) وعبدالرزاق (١٣٩/٩) والطحاوي في الشرح (٩١/٤) وأحمد (٢٩٤/٣) والطيالسي (٢٣٦) وأبو يعلى (٣٥٨/٣) والحميدي (٥١٣/٢) من طرق، عن عمرو بن دينار، عن جابر رضي الله عنه.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح وقد رواه عن عمرو جماعة منهم شعبة، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وابن جريج.

وقد استوعب ألفاظ الحديث الشيخ الألباني في كتابه أحاديث البيوع وآثاره.

٢٥١٤ - ((علي بن زبير)) بن هلال، العبسي، الكوفي، قاضي بغداد. ضعفه الدارقطني. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال أبو زرعة: وأهى الحديث جدا. وقال أبو حاتم: وأبو الفتح الأزدي: متروك. وقال ابن حبان: سقط الاحتجاج بأخباره. وقال الحافظ: ضعيف، من التاسعة.

((المدبر من الثلث)) اختلف العلماء هل ينفذ من رأس المال أو بين الثلث، فذهب الجمهور إلى

أنه ينفذ من الثلث وذهب جماعة من السلف والظاهرية إلى أنه ينفذ من رأس المال. استدلل الجمهور

قال ابن ماجه سمعت عثمان يعني ابن ابي شيبة يقول هذا خطأ يعني حديث المدبر من الثلث قال أبو عبد الله ليس له أصل .

بقياسه على الوصية بجامع أنه ينفذ بعد الموت وبحديث ابن عمر مرفوعاً "المدبر من الثلث" ورد الحديث بأنه جزم أئمة الحديث بضعفه وإنكاره، وإن رفعه باطل. وإنما هو موقف علي ابن عمر: وقال البيهقي الصحيح أنه موقف وروى البيهقي عن أبي قلابة مرسلًا. أن رجلاً أعتق عبدًا له عن دبر فجعله من الثلث، وأخرج عن علي كذلك موقوفًا.

واستدل الآخرون بالقياس على الهبة ونحوها مما يخرج الإنسان من ماله في حال حياته، ودليل الأولين أولى لتأييد القياس بالمرسل والموقوف ولأن قياسه على الوصية أولى من القياس على الهبة، كذا في السيل (١٤٤/٤).

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف علي بن ظبيان كذبه ابن معين وأبو حاتم والبخاري والنسائي وأبو زرعة وابن حبان وغيرهم. ورواه محمد بن يحيى بن أبي عمر في مسنده عن علي بن ظبيان. ورواه الدارقطني في سننه من حديث ابن عمر. قال الميزي: رواه الشافعي عن علي بن ظبيان موقوفًا. قال: قال: علي بن ظبيان كنت أحدث عنه مرفوعًا. فقال أصحابنا: ليس بمرفوع بل موقف علي ابن عمر فوقفته. قال الشافعي: الحفاظ الذين حدثوه يقفونه علي ابن عمر، ولا أعلم من أدركته من المفتيين اختلفوا في أن الدين وصية من الثلث. رواه الحاكم في المستدرک من طريق الشافعي عن علي بن ظبيان. ورواه البيهقي في الكبرى عن الحاكم به.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (٣٦٧/١٢) والخطيب (٤٤٤/١١) والميزي في التهذيب (٤٩٨/٢٠) والعقيلي في الضعفاء (٢٩٧) عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما. والحديث موضوع، وآفته علي بن ظبيان الكذاب.

## (٢) باب أمات الأولاد

٢٥١٥ - حدثنا علي بن محمد ومحمد بن إسماعيل . قالوا : ثنا وكيع . ثنا شريك ، عن حسين بن عبدالله بن عبيدالله بن عباس ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "أيما رجل ولدت أمته منه فهي معتقة عن دبر منه" .

٢٥١٦ - حدثنا أحمد بن يوسف . ثنا أبو عاصم . ثنا أبو بكر يعنى النهشلي ، عن الحسين بن عبدالله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ؛ قال : ذُكِرَتْ أم إبراهيم عند رسول الله ﷺ فقال : "أعتقها ولدها" .

## ٢ - باب أمهات الأولاد

٢٥١٥ - ((حسين بن عبدالله بن عبيدالله بن عباس)) بن عبدالمطلب ، الهاشمي ، المدني . ضعفه ابن معين أبو حاتم . وقال أحمد : له أشياء منكورة . وقال أبو زرعة : ليس بقوى . وقال الحوزجاني : لا يشتغل بحديثه . وقال النسائي : متروك . وقال ابن سعد : كان كثير الحديث ، ولم أرهم يحتجون بحديثه . وقال الحافظ : ضعيف ، من الخامسة .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف حسين بن عبدالله بن عبيدالله بن عبدالله ، الهاشمي ، تركه ابن المديني وأحمد بن حنبل والنسائي ، وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة . وقال البخاري : يقال إنه كان يتهم بالزندقة . رواه محمد بن يحيى بن عمر في مسنده عن وكيع بإسناده ومثله . ورواه البيهقي في الكبرى به ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ثنا زهير ثنا إسماعيل بن أبي أويس ثنا أبي عن حسين بن أبي عبدالله ، فذكره بزيادة في آخره كما أوردته في زوائد العشرة .

والحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة (٤٣٦/٦) والدارمي (١٧٢/٢) والحاكم (١٩/٢) وأحمد (٣٠٣/١) والمسند الجامع (٢١٢/٩) عن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما . وإسناده ضعيف .

٢٥١٦ - ((ذُكِرَتْ أم إبراهيم)) أى ابن رسول الله ﷺ وهي المارية القبطية ، زوج النبي ﷺ أهداها له المقوقس ، صاحب الإسكندرية ومصر ، سنة ٧ . فولدت له إبراهيم . مات رضى الله عنها في خلافة عمر بالمدينة سنة (١٢) . ومات إبراهيم في أيام الرضاع رضى الله عنه .

قال البوصيري : هذا إسناد حكمه حكم الإسناد قبله .

٢٥١٧ - حدثنا محمد بن يحيى وإسحق بن منصور. قالوا: ثنا عبدالرزاق، عن ابن جريج. أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: كنا نبيع سراريننا وأمهات أولادنا والنبي ﷺ فينا حتى لا نرى بذلك بأسا.

والحديث أخرجه أيضا الدارقطني (١٢٩/٢) والبيهقي في الكبرى (٣٤٦/١٠) ابن سعد (٢١٥/٨) وابن عساكر (٢٣٢/١) والمسند الجامع (٢١٣/٩) عن حسين بن عبدالله، عن عكرمة، عن ابن عباس رضى الله عنه. وإسناده ضعيف.

٢٥١٧ - ((كنا نبيع سراريننا وأمهات أولادنا)) قيل يحتمل أن ذلك كان مما جاز في العصر الأول. ثم نهى النبي ﷺ قبل خروجه من الدنيا ولذلك نهى عنه عمر وأما أبو بكر فلعله لم يعلم بحال الناس أو بحديث النهي (س).

قلت: وفي الباب آثار عن الصحابة وقد أخرج الحاكم وابن عساكر وابن المنذر عن بريدة. قال: "كنت جالسا عند عمر إذ سمع صائحا. قال: يا يرفأ انظر هذا الصوت فنظر ثم جاء فقال: جارية من قريش تباع أمها. فقال عمر: ادع لي المهاجرين والأنصار فلم يمكث ساعة حتى امتلأت الدار والحجرة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد: فهل كان فيما جاء به محمد ﷺ القطيعة؟ قالوا: لا. قال: فإنها قد أصبحت فيكم فاشية ثم قرأ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾. ثم قال: وأي قطيعة أقطع من أن تباع أم امرئ منكم وقد أوسع الله لكم. قالوا: فاصنع ما بدا لك، فكتب إلى الآفاق أن لا تباع أم حر فإنها قطيعة وإنه لا يحل فهذا ونحوه من الآثار والحديث دليل على أن الأمة إذا ولدت من سيدها حرام بيعها سواء كان الولد باقيا أو لا، وإلى هذا ذهب أكثر الأئمة وادعى الإجماع على المنع من بيعها جماعة من المتأخرين.

قلت: وهذه المسألة طويلة الذيل وقد أفردها ابن كثير بمصنف مستقل. وحكى عن الشافعي فيها أربعة أقوال وذكر أن جملة ما فيها من الأقوال للعلماء ثمانية.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. رواه النسائي (الكبرى) في العتق، عن إبراهيم بن يعقوب، عن مكى بن إبراهيم، عن عبدالرزاق به. ولم أره في رواية ابن السنن ورواه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى عن أبي خيثمة عن روح بن عبادة عن ابن جريج. فذكره بإسناده ومثله سواء، ورواه الإمام أحمد في مسنده والدارقطني في سننه من حديث جابر بن عبدالله أيضا ورواه أبو بكر بن

### (٣) باب المكاتب

٢٥١٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعبد الله بن سعيد. قالوا: ثنا أبو خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ثلاثة كلهم حق على الله عونته؛ الغازي في سبيل الله، والمكاتب الذي يريد الأداء، والناكح الذي يريد التعفف".

٢٥١٩ - حدثنا أبو كريب. ثنا عبد الله بن نمير ومحمد بن فضيل، عن حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "أَيُّمَا عَبْدٍ كُتِبَ عَلَى مِائَةِ أَوْ قِيَةِ فَأَدَاهَا إِلَّا عَشْرَ أَوْ قِيَاتٍ فَهُوَ رَقِيقٌ".

أبي شيبة في مسنده من طريق أبي سلمة عن جابر به وزاد ثم ذكر لي أنه زجر عن بيعهن بعد ذلك وكان عمر يشتد في بيعهن.

والحديث أخرجه أيضا عبدالرزاق (٢٨٨/٧) والشافعي في المسند (٤٧/٢) والمسند الجامع (١٤٩/٤) عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

### ٢ - باب المكاتب

٢٥١٨ - ((ثلاثة كلهم حق على الله عونته)) أي ثابت عنده إعانته أو واجب عليه بمقتضى وعده معاونته، ((الغازي في سبيل الله)) أي يتيسر له الجهاد من الأسباب والآلات، ((والمكاتب الذي يريد الأداء)) بدل الكتابة، ((والتكاح الذي يريد التعفف)) أي الكف عن الوقوع في المحارم.

قال الطيبي في شرح المشكوة (٢٢٤/٦): إنما أثر هذه الصيغة إيدانا بأن هذه الأمور من الأمور الشاقة التي تفدح الإنسان وتقضم ظهره لولا أن الله تعالى يعينه عليها لا يقوم بها وأصحابها العفاف لأنه قمع الشهوة الجبلية المركوزة فيه وهي مقتضى البهيمية النازلة في أسفل السافلين فإذا استعفف وتداركه عون الله ترقى إلى منزلة الملائكة وأعلى عليين.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الجهاد، والنسائي في النكاح، والبيهقي في الكبرى (٧٨/٧) والبخاري في شرح السنة (٧/٩) وابن حبان (٣٣٩/٩) والحاكم (١٦٠/٢) وأحمد (٢٥١/٢) وأبو يعلى (٤١٠/١١) وأبو نعيم في الحلية (٣٨٨/٨) عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وإسناده حسن.

٢٥١٩ - ((مائة أوقية)) بضم الهمزة وبكسر القاف وفتح المثناة التحتية المشددة. أربعون درهما.



٢٥٢٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن نيهان مولى أم سلمة، عن أم سلمة، أنها أخبرت عن النبي ﷺ أنه قال: "إذا كان لإحداكن مكاتب وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب منه".

والحاصل أنه ما بقي عليه عشر الكتاب فهو عبد ولا دلالة فيما دون العشر إلا بالمفهوم على أنه فيما دون العشر يصير حراً لكن مفهوم هذا لا يعارض منطوق الروايات الدالة على خلافه.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف حجاج هو ابن أرطاة مدلس وضعيف. قال ابن حبان: تركه عبدالله بن المبارك وابن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد وابن معين، انتهى. رواه النسائي في العتق، عن عمرو بن زرارة عن يحيى بن أبي زائدة، عن حجاج به. وقال: حجاج ضعيف، لا يحتج به.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في العتق، والترمذي في البيوع، والدارقطني (١٢١/٤) والحاكم (٢١٨/٢) والبيهقي في الصغير (٢١٩/٤) وأحمد (١٧٨/٢) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه. وإسناده جيد، الحجاج وهو ابن أرطاة مدلس وقد عنعن لكن تابعه سليمان بن سليم عند أبي داود وغيره، فالحديث صحيح.

٢٥٢٠ - ((نيهان، مولى أم سلمة)) أبي يحيى، المدني. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((إذا كان لإحداكن مكاتب)) الخطاب للنساء مطلقاً. قال الترمذي: هذا الحديث عند أهل العلم محمول على التورع لا أنه يعتق بمجرد القدرة على الأداء فإنه لا يعتق عنده إلا بإذن. وذكر البيهقي عن الشافعي ما يدل على أن الحديث لا يخلو من ضعف، لأن رواه نيهان، وعلى تقدير ثبوت الحديث يحمل على خصوص الحكم المذكور بأزواج النبي ﷺ بناء على أن الخطاب "لإحداكن" معهن. والحمل على الخصوص قد روى عن ابن ماجه أيضاً. وقال ابن شريح: قال ذلك ليحركه احتجابهن جاء عنه على تعجيل الأداء والمصير إلى الحرية ولا يترك ذلك من أجل دخوله عليهن. أى فالمطلوب بيان المصلحة فى حمله على الأداء لا بيان الحكم. وقيل: معناه فليستعد للاحتجاب منه إشارة إلى قرب زمانه وحصوله بمجرد الأداء. وبالجملة فالحديث دليل على انتفاء الاحتجاب من العبد (س). ((فلتحتجب)) إحداكن، وهى سيدته. ((منه)) أى المكاتب فإنه ملكه على شرف الزوال، وما قارب الشىء يعطى حكمه، والمعنى أنه لا يدنجل عليها.

٢٥٢١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد. قالوا: ثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ أن بريرة أتتها وهي مكاتبة قد كاتبها أهلها على تسع أواق فقالت لها إن شاء أهلك عدت لهم عدة واحدة وكان الولاء لي. ....

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في العتق، والترمذي في البيوع، وابن حبان (١٦٣/١٠) والبيهقي في الكبرى (٣٢٧/١٠) وفي الصغير (٢٢١/٤) وعبدالرزاق (٤٠٩/٨) والحاكم (٢١٩/٢) والطحاوي في مشكل الآثار (٣٣١/٤) وأحمد (٢٨٩/٦) وأبو يعلى (٣٨٨/١٢) وابن طهمان في مشيخته (٧٣) والطبراني في الكبير (٣٠١/٢٣) والحميدي (١٣٨/١) والشافعي (٤٤/٢) عن الزهري، عن نبهان مولى أم سلمة، عنها به. وقال الترمذي: حديث حسن، صحيح. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي. كذا قالوا، ونبهان هذا أورده الذهبي في "ذيل الضعفاء" وقال: قال ابن حزم: مجهول. قلت: وقد أشار البيهقي إلى جهالته عقب الحديث، وذكر عن الإمام الشافعي أنه قال: لم أر من رضيت من أهل العلم يثبت هذا الحديث.

قلت: ومما يدل على ضعف هذا الحديث عمل أمهات المؤمنين على خلافه وهن اللاتي حوطبن به فيما زعم راويه. وقد صح ذلك عن بعضهن، كذا في الإرواء (١٨٣/٦).

٢٥٢١ - ((أن بريرة)) بفتح الباء الموحدة وبراء بين بينهما تحتية بوزن فعيلة مشتقة من إبرير وهو ثمر الأراك. وقيل: إنها فعيلة من إبر بمعنى مفعولة كمبرورة، أو بمعنى فاعلة كرحيمة هكذا وجهه القرطبي والأول أولى لأنه ﷺ غير اسم جويرية وكان اسمها برة. وقال: "لا تزكوا أنفسكم" فلو كانت بريرة من أبر لشاركتها في ذلك وكانت لناس من الأنصار كما وقع عند أبي نعيم. وقيل: لناس من بني هلال وكانت تخدم عائشة قبل أن تعتق كما يظهر من حديث الإفك وعاشت إلى خلافة معاوية تفرست في عبد الملك ابن مروان أنه يلي الخلافة فبشرته بذلك وروى هو ذلك عنها، هذا ملخص ما في فتح الباري (١٨٨/٥) والإصابة (٢٤٥/٤) والاستيعاب.

((عددت لهم عدة واحدة)) بفتح العين ومراد عائشة شراؤها ببدل الكتابة وإعتاقها، ولا بد من الحمل على هذا المعنى وهو الموافق للروايات وإلا لزم أن عائشة اشترطت ما ليس لها. ((وكان الولاء لي)) ظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا بذلت جميع مال الكتابة ولم يقع ذلك إذ لو وقع لكان اللوم على عائشة بطلبها ولاء من أعتقه غيرها وقد رواه أبو أسامة بلفظ يزيل الإشكال فقال: "إن

قال فأتت أهلها فذكرت ذلك لهم فأبوا إلا أن تشترط الولاء لهم فذكرت عائشة ذلك للنبي ﷺ فقال افعلی قال فقام النبي ﷺ فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل .....

أعدما لهم عدة واحدة وأعتقك ويكون ولاؤك لى فعلت " وكذلك رواه وهيب عن هشام فعرف بذلك أنها أرادت أن تشتريها شراء صحيحا ثم تعتقها إذ العتق فرع ثبوت الملك ويؤيده قول النبي ﷺ " ابتاعى فاعتقى " ، كذا فى النيل (١٠٤/٦) . ((افعلی)) ذلك الشرط قيل إنما كان ذلك خصوصية ليظهر إبطال الشروط الفاسدة وإنها لا تنفع أصلا (س).

((فحمد الله)) على نعمه، ((وأثنى عليه)) فى كرمه، ((ما بال رجال)) فيه حسن الأدب والعشرة، إذ لم يواجههم بالخطاب ولا صرّح بأسمائهم. قاله الأيبى. ((ليست فى كتاب الله)) وقد فسره عمر أو ابن عمر بقوله " كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل وإن اشترط مائة شرط " أخرجه البخارى فى أواخر كتاب الشروط تعليقا. وقال الحافظ فى الفتح (١٨٨/٥) من كتاب العتق المراد بما ليس فى كتاب الله ما خالف كتاب الله. وقال ابن بطال المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أو سنة رسوله أو إجماع الأمة. وقال ابن خزيمة: ليس فى كتاب الله أى ليس فى حكم الله جوازه أو وجوبه، لأن كل من شرط شرطا لم ينطق به الكتاب يبطل لأنه قد يشترط فى البيع الكفيل فلا يبطل الشرط ويشترط فى الثمن شروط من أوصافه أو من نجومه ونحو ذلك فلا يبطل.

وقال القرطبى: قونه " ليس فى كتاب الله " أى ليس مشروعا فى كتاب الله تأصيلا ولا تفصيلا ومعنى هذا أن من الأحكام ما يؤخذ تفصيلا من كتاب الله كالوضوء ومنها ما يؤخذ تأصيلا دون تفصيله كالصلاة ومنها ما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والإجماع، وكذلك القياس الصحيح، فكل ما يقتبس من هذه الأصول تفصيلا فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلا.

وقال السندى: كان المراد أن كتاب الله أى حكمه والحديث يدل على جواز بيع المكاتب بشرط العتق، وللعلماء كلام فى جواز بيعه وفى جواز اشتراط العتق فى البيع، فمن لم يجوز بيع المكاتب يحمل الحديث على فسخ الكتابة بالتعجيز، ومن لم يجوز شرط العتق يقول لم يشترط العتق فى نفس البيع لكن كان معلوما عندهم أن عائشة رضى الله عنها شرطت العتق فى نفس البيع والله أعلم (س).

وإن كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق والولاء لمن أعتق.

### (٤) باب العتق

٢٥٢٢ - حدثنا أبو كريب . ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن عمرو بن مرة ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن شرحبيل بن السمط ؛ قال : قلت لكعب يا كعب بن مرة حدثنا عن رسول الله ﷺ واحذر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " من أعتق امرأ مسلماً ....."

((وإن كان مائة شرط)) ووقع في بعض الروايات "مائة مرة" والأول معناه تكثير الشروط ومعنى الثانى تأكيد الشرط الواحد بتكريره مائة مرة وكلا المعنيين صحيح فإن الشروط الفاسدة باطلة مهما أكدها الرجل أو كررها أو كثر عددها. ((كتاب الله أحق وشرط الله أوثق)) صيغة التفضيل ههنا ليست على حقيقتها وإنما للمبالغة المحضنة. قال الحافظ في الفتح (١٩٢/٥): وقد وردت صيغة أفضل لغير التفضيل كثيرا ويحتمل أن يقال: ورد ذلك على ما اعتقدوه من الجواز.

هذا وقد ذكر العلماء فى قصة بريرة هذه فوائد كثيرة تبلغ إلى مائة فائدة وذكر النووى أن ابن خزيمة وابن جرير قد صنفا فيها تصنيفين كبيرين أكثرهما من استنباط الفوائد. وذكر الحافظ فى الفتح أن بعض المتأخرين قد بلغوا فوائد هذا الحديث إلى أربع مائة وساق الحافظ فى الفتح (١٩٤/٥) منها كثيرا.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى البيوع والعتق وفى الشروط وفى المكاتب وفى الزكاة وفى الهبة وفى الطلاق وفى الأيمان والنذور وفى الفرائض ، ومالك ومسلم وأبو داود فى العتق ، والترمذى فى الولاء والباب الأخير من الوصايا ، والنسائى فى البيوع ، وابن حبان (٩٣/١٠) والبيهقى فى الكبرى (٣٣٨/٥) وفى الصغير (٢٢٤/٤) وفى المعرفة (٣٩/٥) وعبدالرزاق (٩٠٧/٩) وابن الجارود (٣٣٧) والدارقطنى (٢٢/٣) والدارمى (١٦٩/٢) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٤٣/٤) وأحمد (٨١/٦) وأبو يعلى (٤١١/٧) والخطيب (٣٢/٣) والحميدى (١١٨/١) والشافعى فى الأم (٧٣/٥) وفى المسند (٧٠/٢) من طرق ، عن عروة ، عن عائشة رضى الله عنها ، بعضهم مختصرا ، وبعضهم مطولا . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح . وقد روى عن غير وجه عن عائشة رضى الله عنها . قلت : إسناده صحيح .

### ٤ - باب العتق

٢٥٢٢ - ((أعتق امرأ مسلماً)) فيه دليل على أن هذا الأجر مختص بمن أعتق امرأ مسلما لا بخلاف فى

كان فكاكه من النار يجزء كل عظم منه بكل عظم منه ومن أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار يجزء بكل عظيمين منهما عظم منه".

٢٥٢٢ - حدثنا أحمد بن رنان . ثنا أبو معاوية . ثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن أبي مرواح ، عن أبي ذر؛ قال : قلت يا رسول الله أى الرقاب أفضل؟ قال : "أنفسها عند أهلها وأغلاها ثمنا".

أن معتق الرقبة الكافرة مثاب على العتق ولكنه ليس كثواب الرقبة المسلمة. ((كان فكاكه من النار)) ضمير "كان" لـ "العبد" وضمير "فكاكه" لـ "من أعتق" والحديث يدل على فضل إعتاق الذكور لأنه جعل امرأتين موضع رجل والله أعلم (س).

قال المناوى فى الفيض: فعتق الذكر يعدل عتق الاثنيين ولهذا كان أكثر عتقاء النبي ﷺ ذكورا. وقال العلقمى: اختلف العلماء هل الأفضل عتق الإناث أم الذكور. فقال بعضهم: الإناث لأنها إذا اعتقت كان ولدها حرا سواء تزوجها حر أو عبد.

قلت: مجرد هذه المناسبة لا يصلح لمعارضة ما وقع التصريح به فى الأحاديث من فكاك المعتق إما رجل أو امرأتين وأيضا عتق الأنثى ربما أفضى فى الغالب إلى ضياعها لعدم قدرتها على التكسب بخلاف الذكر. ذكره الشوكانى فى النيل (٩٠/٦).

وقال العلقمى: وقال آخرون عتق الذكور أفضل لما فى الذكر من المعانى العامة التى لا توجد فى الإناث كالقضاء والجهاد ولأن من الإناث من إذا اعتقت تضيع بخلاف العبيد وهذا القول هو الصحيح. والمحدث أخرجه أيضا أبوداود فى العتق، والنسائى فى الجهاد، وأحمد (٢٣٥/٤) وعبد بن حميد برقم (٣٧٢) والمسند الجامع (٦١٤/١٤).

٢٥٢٣ - ((أبى مرواح)) الغفارى. ويقال الليثى، المدنى. قال العجلى: مدنى، تابعى، ثقة. وذكره ابن جبان فى الثقات. وقال الحافظ: قيل له صحبة، وإلا فبصرى، ثقة، من الثالثة. وقال الحاكم: يعد فى نفر الذين ولدوا فى حياة النبي ﷺ وأسماهم المصطفى ﷺ.

((أى الرقاب أفضل)) من جهة عتقها، ((أنفسها)) بفتح الفاء وضم السين، أفضل تفضيل للنفس أى أحبها وأكرمها، ((عند أهلها)) أى من ترك شيئا لله عوضه الله.

((وأغلاها ثمنا)) المقصود أن الأجر على قدر النفقة كما روى أفضل الأعمال أحرها أى أشدها

وأقواها على النفس.

## (٥) باب من ملك ذا رحم محرم فهو حر

٢٥٢٤ - حدثنا عقبه بن مكرم وإسحق بن منصور. قالوا: ثنا محمد بن بكر البرساني، عن حماد ابن سلمة، عن قتادة وعاصم عن الحسن، عن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ؛ قال: "من ملك ذا رحم محرم فهو حر".

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى العتق، وفى الأدب المفرد (٢٢٠) ومسلم فى الأيمان، والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى (١٧٢/٣) فى العتق، وابن حبان (٣٦٤/١) وعبدالرزاق (١٩١/١١) والدارمى (٣٠٧/٢) وابن أبى شيبه (٢٨٥/٥) والبيهقى فى الكبرى (٢٧٢/٩) وفى الصغير (٢٠١/٤) وابن الجارود (٣٢٤) وانبغوى فى شرح السنة (٣٥٣/٩) وأحمد (١٥٠/٥) والحميدى (٧٢/١) وأبوعوانة (٦٢/١) وابن مندة فى الأيمان (٣٩٤/٢) عن أبى مرواح، عن أبى ذر رضى الله عنه. وساق بعضهم حديثا طويلاً فيه محاوره النبي ﷺ مع أبى ذر وفيها فأى الرقاب أفضل واقتصر بعضهم على هذا الجزء كالمصنف. وإسناده صحيح.

## ٥ - باب من ملك ذا رحم محرم فهو حر

٢٥٢٤ - ((من ملك ذا رحم)) بفتح الراء وكسر الحاء موضع تكوين الولد ثم استعمل للقرابة، فيقع على كل من بينك وبينه نسب يوجب تحريم النكاح، ((محرم)) بالجر على الجوار لأنه صفة ذا رحم لا رحم وضمير فهو لذا رحم، لا لمن، وعلى هذا فمن شرطية مبتدأ خبره الجملة الشرطية لا الجملة الجزائية كما ذكره كثير من المحققين فلا يلزم خلو الجملة الخبرية عن العائد وإن جعلت الجملة الجزائية خيراً وجعلت من موصولة فلا بد من القول بتقدير العائد أى فهو معتق عليه (س).

ويقال: محرم بصيغة المفعول من التحريم والمحرم من لا يحل نكاحه من الأقارب، كالأخ والأخ والعمة ومن فى معناهم.

((فهو)) أى ذو الرحم المحرم ذكرنا كان أو أنثى، ((حر)) أى عتق عليه بسبب ملكه.

قال ابن الأثير فى النهاية (٢٢١/٢): والذى ذهب إليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم ذهب أبوحنيفة وأصحابه وأحمد أن من ملك ذا رحم محرم عتق عليه ذكرنا كان أو أنثى، وذهب الشافعى وغيره من الأئمة والصحابة والتابعين إلى أنه يعتق عليه الأولاد والآباء والأمهات ولا يعتق

٢٥٢٥ - حدثنا راشد بن سعيد الرملي وعبيد الله بن الجهم الأنماطي . قالوا : ثنا ضمرة بن ربيعة ، عن سفیان ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من ملك ذا رحم محرم فهو حر " .

عليه غيرهم من ذوى قرابته وذهب مالك إلى أنه يعتق عليه الولد والولدان والإخوة ولا يعتق غيرهم . وقال النووي : اختلفوا فى عتق الأقارب إذا ملكوا . فقال أهل الظاهر : لا يعتق أحدهم منهم بمجرد الملك سواء الوالد والولد وغيرهما بل لا بُدَّ من إنشاء عتق واحتجوا بحديث أبى هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ : " لا يجزئ ولد عن والده إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه " . رواه مسلم وأصحاب السنن . وقال الجمهور يحصل العتق فى الأصول وإن علوا وفى الفروع وإن سفلوا بمجرد الملك واختلفوا فيما وراءهما . فقال الشافعى وأصحابه : لا يعتق غيرهما بالملك . وقال مالك : يعتق الإخوة أيضا . وقال البيهقى : وافقنا أبو حنيفة فى بنى الأعمام أنهم لا يعتقون بحق الملك . واستدل الشافعى ومن وافقه بأن غير الوالدين والأولاد لا يتعلق بها رد الشهادة ولا يجب بها النفقة مع اختلاف الدين فأشبهه قرابة ابن العم وبأنه لا يعصبه فلا يعتق عليه بالقرابة كإبن العم .

وقال الإمام الشوكانى فى النيل (٦/٩٤) : لا يخفى أن نصب مثل هذه الأقيسة فى مقابلة حديث سمرة وحديث ابن عمر مما لا يلتفت إليه منصف والاعتذار عنها بما فيما من المقال ساقط ، لأنهما يتعاضدان فيصلحان للاحتجاج .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائى فى الكبرى فى العتق ، والترمذى فى الأحكام ، والحاكم (٢/٢١٤) والبيهقى (١٠/٢٨٩) وفى المعرفة (٧/٥٠٤) وابن الجارود (٣٢٥) والبغوى فى شرح السنة (٩/٣٦٤) وأحمد (٥/١٥) والطيالسى (١٢٣) والطبرانى فى الكبير (٧/٢٤٨) وفى الأوسط (٢/٢٦٠) عن الحسن ، عن سمرة بن جندب رضى الله عنه . وصححه الألبانى فى الإرواء (٦/١٦٩) .

٢٥٢٥ - وقد تقدم شرحه آنفا .

قال البوصيرى : هذا إسناد فيه مقال ضمرة بن ربيعة وثقه ابن ميعين وابن سعد والعجلي . وقال : روى عن الثورى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر حديث : من ملك ذا رحم محرم فهو عتيق أنكره أحمد ورده ردا شديدا . وقال : لو قال رجل هذا كذب لما كان مخطأ . وقال الترمذى بعد أن أخرجه تعليقا لا يتابع على هذا الحديث وهو خطأ عند أهل الحديث ، انتهى ، ورواه النسائى فى العتق عن

## (٦) باب من أعتق عبدا واشترط خدمته

٢٥٢٦ - حدثنا عبدالله بن معاوية الجمحي. ثنا حماد بن سلمة، عن سعيد ابن جُمهان، عن سفينة أبي عبدالرحمن؛ قال: أعتقتني أم سلمة واشترطت علي أن أخدم النبي ﷺ ما عاش.

عيسى بن محمد وعيسى بن يونس كلاهما عن ضمرة به. وقال: لا نعلم أحدا روى هذا الحديث عن سفيان غير ضمرة وهو حديث منكر. ورواه ابن الجارود في المنتقى عن محمد بن يحيى، عن محمد بن عبدالعزيز الرملي عن ضمرة به وله شاهد من حديث الحسن عن سمرة بن جندب واختلف في رفعه وإرساله، رواه أصحاب السنن الأربعة وابن الجارود والحاكم في المستدرک.

قلت: الصواب أن الحديث بهذا الإسناد صحيح. وقد صححه جماعة، قاله الألباني في الإرواء

(١٧٠/٦).

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في الكبرى (٢٨٩/١٠) وفي المعرفة (٥٠٥/٧) وأحمد (١٨/٥) عن ضمرة بن ربيعة، عن سفيان، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر رضی الله عنهما.

## ٦ - باب من أعتق عبدا واشترط خدمته

٢٥٢٦ - ((سعيد بن جُمهان)) بضم الحيم وإسكان الميم، الأسلمي، أبو حفص، البصري. وثقه ابن معين وأبوداود. وقال في موضع آخر: هو ثقة إن شاء الله، وقوم يضعفونه إنما يخاف ممن فوقه. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال ابن عدی: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، له أفراد، من الرابعة.

((واشترطت)) أم سلمة. قال الإمام الخطابي في المعالم (٦٣/٤): هذا وعد عبر عنه باسم الشرط، ولا يلزم الوفاء به، وأكثر الفقهاء لا يصححون إبقاء الشرط بعد العتق لأنه شرط لا يلاقي ملكا، ومنافع الحر لا يملكها غيره إلا بإجازة أو ما في معناها.

وقال الإمام البغوي في شرح السنة (٣٧٦/٩): لو قال رجل لعبده: أعتقتك علي أن تخدمني شهرا، فقبل عتق في الحال وعليه خدمة شهر. ولو قال: علي أن تخدمني أبدا أو مطلقا فقبل: عتق في الحال وعليه قيمة رقبته للمولى. وهذا الشرط إن كان مقرونا بالعتق فعلى العبد القيمة ولا خدمة، وإن كان بعد العتق فلا يلزم الشرط ولا شيء على العبد عند أكثر الفقهاء.



## (٧) باب من أعتق شركا له في عبد

٢٥٢٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا علي بن مسهر ومحمد بن بشر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير ابن نهيك، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من أعتق نصيبا له في مملوك أو شقصا فعليه خلاصه من ماله إن كان له مال فإن لم يكن له مال استسعى العبد في قيمته ....."

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٩٢/٦): قد استدل بهذا الحديث على صحة العتق المعلق على شرط. قال ابن رشد: لم يختلفوا أن العبد إذا أعتقه سيده على أن يخدمه سنين أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته. وقال ابن رسلان في شرح السنن: وقد اختلفوا في هذا فكان ابن سيرين يثبت الشرط في مثل هذا، وسئل عنه أحمد. فقال: يشتري هذه الخدمة من صاحبه الذي اشترط له. قيل: له يشتري بالدرهم. قال: نعم.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في العتق، والبيهقي (٢٩١/١٠) والحاكم (٢١٣/٢) وابن الجارود (٣٢٦) والبخاري (٣٧٦/٩) وأحمد (٢٢١/٥) والطبراني في الكبير (٩٩/٧) عن سعيد بن جمهان، عن سفينة رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

## ٧ - باب من أعتق شركا له في عبد

٢٥٢٧ - ((محمد بن بشر)) العبدى، أبو عبد الله، الكوفى. وثقه ابن معين والعجلي ويعقوب بن سفيان. وقال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث. وقال الحافظ: ثقة، حافظ، من التاسعة. ((من أعتق نصيبا)) المراد به من يلزم عتقه فخرج الصبي والمجنون، ((أو شقصا)) بالكسر أى بعضه ويقال له الشقيص كما فى بعض النسخ وهو شك من بعض الرواة. ((استسعى العبد)) على بناء المفعول، والاستسعاء أن يكلف الاكتساب والطلب حتى يحصل قيمة نصيب الشريك الآخر. فإذا دفعها إليه عتق، كذا فسره الجمهور. وقال بعضهم: هو أن يخدم سيده الذى لم يعتق بقدر ماله فيه من الرق.

قال النووى فى شرح مسلم (١٣٧/١٠) فعلى هذا تنفق الأحاديث. قال: وفى هذا الحديث أن من أعتق نصيبه من عبد مشترك قوم عليه باقيه إذا كان موسرا بقيمة عدل سواء كان العبد مسلما أو كافرا، وسواء كان الشريك مسلما أو كافرا، وسواء كان العتيق عبدا أو أمة، ولا خيار للشريك فى هذا ولا

غير مشقوق عليه".

٢٥٢٨ - حدثنا يحيى بن حكيم. ثنا عثمان بن عمر. ثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من أعتق شركا له في عبد .....

للعبد ولا للمعتق بل ينفذ هذا الحكم وإن كرهه كلهم مراعاة لحق الله تعالى في الحرية. وأما نصيب الشريك فاختلّفوا في حكمه إذا كان المعتق معسرا على ستة مذاهب، فذكرها والحق في ذلك ما نذكر تحت حديث ابن عمر الآتي بعد هذا.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٩٩/٦): والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقا لصاحبي الصحيح. قال: ولا شك أن الرفع زيادة معتبرة لا يليق إهمالها، كما تقرر في الأصول وعلم الاصطلاح، وما ذهب إليه بعض أهل الحديث من الإعلال بطريق الرفع بالوقف في طريق أخرى لا ينبغي التعويل عليه وليس له مستند، ولا سيما بعد الإجماع على قبول الزيادة التي لم تقع منافية مع تعدد مجالس السماع. فالواجب قبول الزيادتين المذكورتين في حديث ابن عمر وحديث أبي هريرة، وظاهرهما التعارض، والجمع ممكن لا كما قال الإسماعيلي. وقد جمع البيهقي بينهما.

قلت: وهو يوافق الجمع المتقدم في المعنى، وهو الذي جزم به البخاري. قال البيهقي: ولا يبقى بعد هذا الجمع معارضة أصلا.

وقال الحافظ: وهو كما قال وجمع بعضهم بطرق أخرى ذكرها في النيل، وأبطل حجة من أبطل السعاية، وذكر بعض مذاهب الفقهاء في ذلك فليرجع إليه وفيما حررناه كفاية ومقنع.

((غير مشقوق عليه)) أى لا يكلف ما يشق عليه، وقيل لا يستغلى عليه في الثمن، ومن لا يقول بالاستسعاء بالمعنى المتعارف فسره أن يستخدمه سيده الذى لم يعتق بقدر ماله ولا يكلف بما يشق عليه.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الشركة وفي العتق، ومسلم في الأيمان والذنور، وأبو داود في العتق، والترمذي في الأحكام، والبعثي (٣٥٨/٩) وابن حبان (١٥٦/١٠) والبيهقي في الكبرى (٢٨١/١٠) وفي المعرفة (٤٨٨/٧) وفي الصغير (٢٠٦/٤) عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة رضی الله عنه. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٢٥٢٨ - ((من أعتق شركا له)) بكسر الشين وسكون الراء أى نصيبا وهو فى الأصل مصدر أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك، ولا بد من إضمار جزء أو ما أشبهه لأن المشترك هو الحملة أو الجزء

أقيم عليه بقيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم إن كان له من المال ما يبلغ ثمنه وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق".

المعين منها، كذا في الفتح (١٥٢/٥). ((بقيمة عدل)) على الإضافة البيانية أى قيمة هى عدل وسط لا زيادة فيها ولا نقص، وإلا فهو مقابل للشرط المذكور وإلا لم يكن له مال. ((فقد عتق منه ما عتق)) هذا غير ظاهر فى أنه لا يستسعى الباقى، ويحتمل أن المراد الذى عتق مجاناً أو حالاً هو ذلك القدر، وأما الباقى فهو يعتق منه بمال أو إذا أدى والله أعلم (س).

والحديث يدل على أن السراية إلى نصيب الشريك إنما يثبت مع وجود مال للشريك المعتق يمكن منه غرامة قيمة نصيب الشريك، وإذا لم يكن له مال فلا سراية ويعتق نصيب المعتق ويبقى نصيب شريكه رقا. وفى لفظ فى الصحيحين وغيرهما: من أعتق عبداً بينه وبين آخر قوم عليه فى ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط، ثم عتق عليه فى ماله إن كان موسراً، وفيهما ألفاظ مصرحة بتقييد وقوع العتق بكون الشريك موسراً وهى تفيده أنه إذا كان معسراً فلا يعتق إلا نصيب الموقع للعتق. وثبت فيهما وفى غيرهما من حديث أبى هريرة يرفعه من أعتق شقيصاً له من مملوكه فعليه خلاصه فى ماله، فإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى فى النصيب الذى لم يعتق غير مشقوق عليه. رواه الجماعة إلا النسائى، ومر قبل هذا الحديث، فأفاد هذا الحديث أنه إذا كان الشريك الذى أوقع العتق أيضاً معسراً أعتق العبد جميعه ويسعى العبد فى نصيب الشريك الآخر، فالجمع بين هذه الأحاديث الثابتة فى الصحيحين وغيرهما وما ورد فى معناها أن الشريك الموقع المعتق إن كان ضمن قيمة نصيب الشريك من ماله، وإن كان معسراً فإن كان العبد قادراً على السعاية واختار ذلك عتق جميعه ويسعى العبد، وإن كان لم يقدر على السعاية أو أبى أن يسعى فقد عتق منه ما عتق، وهو النصيب الذى أعتقه ويبقى نصيب الآخر رقا. وليس فى هذا ما يقتضى المنع منه من شرع ولا عقل. وإنما قلنا إنه يعتبر رضاء العبد بالسعاية جمعا بين حديث السعاية وبين حديث الباب، فإذا رضى العبد ببقاء بعضه رقا لم يجبر على خلاص نفسه بالسعاية عليه، لأن ذلك أمر نفعه له، فإذا اختار تركه لم يجبر عليه، كما تدل عليه قواعد الشرع ولا سيما وهو يتمسك ههنا بسنة صحيحة ثابتة وهو قوله ﷺ: "وإلا فقد عتق منه ما عتق". ومن شك فى ثبوتها فشكه مدفوع مرفوع بترجيح الأئمة من الرواة لثبوتها ورفعها وقد أوضح الكلام فيما قاله الحفاظ فى زيادة "وإلا فقد عتق منه ما عتق" وفى زيادة

## (٨) باب من أعتق عبدا وله مال

٢٥٢٩ - حدثنا حرمله بن يحيى . ثنا عبدالله بن وهب . أخبرني ابن لهيعة . ح وحدثنا محمد بن يحيى . ثنا سعيد بن أبي مرير . أنبأنا الليث بن سعد ، جميعا عن عبيدالله بن أبي جعفر ، عن بكير بن الأشج ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من أعتق عبدا وله مال فمال العبد له إلا أن يشترط السيد ماله فيكون له " . وقال ابن لهيعة : إلا أن يستثنيه السيد .

ذكر الاستسعاء للعبد العلامة الشوكاني في نيل الأوطار (٩٨/٦) فراجعه .

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخاري وأبوداود في العتق ، ومسلم في الأيمان وفي العتق ، والترمذي في الأحكام ، والنسائي في المحتسب في البيوع ، وفي الكبرى (١٨٤/٣) والبيهقي في الكبرى (٢٧٤/١٠) وفي الصغير (٢٠٢/٤) وفي المعرفة (٤٨٦/٧) وابن حبان (١٥٥/١٠) والدارقطني (١٢٤/٤) وأحمد (٢/٢) والشافعي (٦٦/٢) من طرق ، عن نافع ، عن ابن عمر رضی الله عنهما . وإسناده صحيح .

## ٨ - باب من أعتق عبدا وله مال

٢٥٢٩ - ((وله مال)) أي في يد العبد أو حصل بكسبه . ((فمال العبد له)) ظاهره أن للعبد مالا وهو مبنى على أن إضافة المال إلى العبد حقيقية كما هو ظاهر الإضافة للمولى حق النزاع ، وبه يقول مالك ، والجمهور على خلافه . فقال الخطابي : هذا ما دل على وجه الندب والاستحباب قلت لا يناسبه الاستثناء وقال غيره إضافة المال إلى العبد ليست باعتبار الملك بل باعتبار اليد والضمير في قوله : "فصال العبد له" . أي لمن يعتق وهو السيد (س) . ((إلا أن يشترط السيد)) للعبد فيكون منحة من السيد للعبد وأنت خير ببعده هذا المعنى عن لفظ الاشتراط جدا بل اللائق حينئذ أن يقال إلا أن يترك له السيد أو يعطيه (س) .

قال الأردبيلي في الأزهار : احتج مالك داود وبهذا الحديث على أن العبد يملك بتملك السيد ، وبه قال الشافعي في القديم . وقال الأكترون : لا يملك بتملك السيد وبه قال الشافعي في الجديد وهو الأصح للحديث "من ابتاع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع" .

وقال الخطابي في المعالم (٧٣/٤) : حكى حمدان بن سهل عن إبراهيم النخعي أنه كان يرى المال للعبد إذا أعتقه السيد لهذا الحديث وإليه يذهب حمدان قولا بظاهر هذا الحديث .

٢٥٢٠ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا سعيد بن محمد الجرمي . ثنا المطلب بن زياد، عن إسحق بن إبراهيم، عن جده عمير وهو مولى ابن مسعود، أن عبد الله قال له: يا عمير! إنى أعتقتك عتقا هنيئا إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: "أيما رجل أعتق غلاما ولم يسم ماله فالمال له". فأخبرنى ما مالك؟.....

وأجيب بجوابين أحدهما أن لضمير فى قوله ﷺ "فمال العبد له". يرجع إلى "من" وهو السيد إلا أن يشترط السيد للعبد فيكون منحة منه إلى العبد. والثانى: لا خلاف بين العلماء أن العبد لا يرث من غير، والموارث أصح وجوه الملك وأقواها وهو لا يرثه ولا يملكه فما عدى ذلك أولى بأن لا يملكه، ويحمل ذلك على المنحة والمواساة، وقد جرت العادة من السادة بالإحسان إلى المماليك عند إعتاقهم، ويكون مال العبد له مواساة ومسامحة إلا أن يشترط السيد لنفسه فيكون له كما كان ولا مواساة.

وقال صاحب الهداية: لأملك للمملوك. قال ابن الهمام: وعلى هذا فمال العبد لمولاه بعد العتق، وهو مذهب الجمهور، وعند الظاهرية، للعبد وبه قال الحسن وعطاء والنخعي ومالك لما عن ابن عمر أنه عليه السلام قال: "من أعتق عبدا وله مال فالمال للعبد". رواه أحمد، وكان عمر إذا أعتق عبدا له لم يتعرض لماله. قيل: الحديث خطأ وفعل عمر رضى الله عنه من باب الفضل وللجمهور عن ابن مسعود الحديث الآتى بعد هذا.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي فى الكبرى فى العتق، والدارقطنى (١٣٣/٤) عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٥٢٠ - ((سعيد بن محمد)) بن سعيد، الجرمي، الكوفي. وثقه أبو داود. وقال أبو حاتم: شيخ. وقال ابن معين: صدوق. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، روى بالتشيع، من كبار الحادية عشرة. ((المطلب بن زياد)) بن أبى زهير، الثقفى، مولاهم، الكوفى. وثقه ابن معين وأحمد. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال أبو داود: هو عندى صالح. وقال عيسى بن شاذان: عنده مناكير. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، ربما وهم، من الثامنة.

((إسحاق بن إبراهيم)) بن عمير، المسعودى، مولاهم، الكوفى. وثقه ابن حبان. وقال الحافظ:

مجهول، من السابعة.

حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير . ثنا المطلب بن زياد ، عن إسحاق بن إبراهيم ؛ قال : قال عبدالله بن مسعود لجدي ، فذكر نحوه .

### (٩) باب عتق ولد الزنا

٢٥٢١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ثنا الفضل بن دكين . ثنا إسرائيل ، عن زيد بن جبير ، عن أبي يزيد الضبي ، عن ميمونة بنت سعد ه ولادة النبي ﷺ ، أن رسول الله ﷺ سئل عن ولد الزنا فقال : " نعلان أجاهد فيهما خير من أن أعتق ولد الزنا " .

قال البوصيري : هذا إسناده فيه مقال ، إسحاق بن إبراهيم قال فيه البخاري : لا يتابع في رفع حديثه وقال ابن عدى : ليس له إلا حديثين . وقال مسلمة : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وشيخه عمير ذكره ابن حبان في الثقات وباقي رجال الإسناد ثقات ، رواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق عمران بن عمير عن أبيه بإسناده ومثته .

والحديث أخرجه أيضا المزي في التهذيب (٣٦٨/٢) والمسند الجامع (٦١٧/١١) وإسناده ضعيف .

### ٩- باب عتق ولد الزنا

٢٥٢١ - ((أبي يزيد الضبي)) كذا في النسخ المطبوعة ، وفي تحفة الأشراف . والصحيح " الضبي " .  
((سئل عن ولد الزني)) أي عن حاله وماله ، أي عن عتقه فإن قلت ما بال ولد الزنا حيث عوتب بمثل هذا العتاب مع أن التقصير من أبويه . قلت : هذا تعريض بالزاني لكونه سببا في ذلك وذلك لأن النطفة الحبيثة لا يتولد منها إلا حبيث ومع ذلك هو من باب التشديد وقيل : في تأويله أيضا أن المراد به من يواظب على الزني كما يقال للشجعان بنو الحروب وللغافل ابن الدنيا ، كذا في إنجاح الحاجة .  
((نعلان أجاهد فيهما خير)) كأن المراد أن أجر إعتاقه قليل ، ولعل ذلك لأن الغالب عليه الشر عادة فالإحسان إليه قليل الأجر كالإحسان إلى غير أهله .

قلت : هو قول مردود ، سواء صح الحديث أو لم يصح ، والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ .

قال البوصيري : هذا إسناده ضعيف أبو يزيد الضبي قال ابن ماكولا : هو بكسر الضاد وتشديد النون ، (الضبي) وكذا قال ابن عبد الغني ابن سعيد وزاد منكر الحديث . وقال البخاري والذهبي :

**(١٠) باب من أراد عتق رجل وامراته فليبدأ بالرجل**

٢٥٢٢ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا حماد بن مسعدة. ح وحدثنا محمد بن خلف العسقلاني وإسحق بن منصور. قالا: ثنا عبيد الله بن عبد المجيد. ثنا عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن القاسم بن محمد، عن عائشة؛ أنها كان لها غلام وجارية زوج فقالت: يا رسول الله! إني أريد أن أعتقهما فقال رسول الله ﷺ: "إن أعتقتهما فابدئي بالرجل قبل المرأة".

مجهول. وقال الدارقطني: ليس معروفا، انتهى.

رواه النسائي في العتق، عن العباس بن محمد الدوري، عن أبي نعيم به وليس هو في رواية ابن السني وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه مالك في الموطأ.  
والحديث أخرجه أيضا الحاكم (٤١/٤) والطحاوي في المشكل برقم (٩١٧) والطبراني في الكبير (٣٤/٢٥) والمسند الجامع (٥٤٤/٢٠) وأحمد (٤٦٣/٦) وابن راهويه (٢٥٣/٤) عن أبي يزيد الضبي، عن ميمونة بنت سعد مولاة النبي ﷺ. وإسناده ضعيف ومثته منكر.

**١٠ - باب من أراد عتق رجل وامراته فليبدأ بالأول**

٢٥٢٢ - ((زوج)) صفة الغلام والجارية لأنه يطلق عليهما. ((فابدئي بالرجل)) قيل: أمر بذلك لئلا تختار الزوجة نفسها إن بدئ بإعتاقها قلت وهذا لا يمنعه إعتاقها معا يمكن أن يقال بدأ بالرجل لشرفه (س).

قال التتارى في المرقاة (٣٥٣/٦): والأظهر أنه إنما بدئ به لأنه الأكمل والأفضل أو لأن الغالب استتلاف المرأة عن أن يكون زوجها عبدا بخلاف العكس، والله أعلم.

وقال الخطابي في المعالم (٢٢٢/٣): في هذا دلالة على أن الخيار بالعتق إنما يكون للأمة إذا كانت تحت عبد ولو كان لها خيار إذا كانت تحت حر لم يكن لتقديم عتق الزوج عليها معنى ولا فيه فائدة.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في الكبرى في الطلاق، وابن جبان (١٤٩/١٠) والدارقطني (٢٨٨/٣) والبيهقي (٢٢٢/٧) والعقيلي في الضعفاء (١٢٠/٣) وابن عدى في الكامل (١٦٣٥/٤) وأبو عوانة (٤١١/٢) وأبو يعلى (١٩٦/٨) عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها. وسنده ضعيف لضعف عبيد الله بن عبد الرحمن.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (٢٠) كتاب الحدود

### (١) باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث

٢٥٢٢ - حدثنا أحمد بن عبدة. أنبأنا حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن عثمان بن عفان أشرف عليهم فسمعهم وهم يذكرون القتل فقال إنهم ليتواعدوني بالقتل فلم يقتلوني وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا في إحدى ثلاث؛ رجل زنى وهو محصن فرجم أو رجل قتل نفسا بغير نفس أو رجل ارتد بعد إسلامه فوالله ما زنت في جاهلية ولا في إسلام ولا قتلت نفسا مسلمة ولا ارتددت منذ أسلمت".

## (٢٠) كتاب الحدود

### ١ - باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث

٢٥٢٢ - ((أشرف عليهم)) أى أطلع على الناس من فوق، يقال أشرف عليه إذا أطلع عليه من فوق. وفي رواية الترمذى "أشرف يوم الدار" أى وقت الحصار، أى فى الأيام التى جلس فيها فى داره لأجل أهل الفتنة. ((فلم يقتلوني)) أى فبأى سبب يرون قتلى، ((لا يحل دم امرئ)) أى لا يحل إراقة دمه كله وهو كناية عن قتله ولو لم يرق دمه، ((مسلم)) أشار إلى أن المدار على الشهادة الظاهرية التى توصف بالإسلام، لا عن تحقق الإيمان فى الباطن، فإنه غيب، ((إلا فى إحدى ثلاث)) من الخصال، ((رجل زنى)) هذا تفصيل للخصال الثلاث بذكر المتصفين بها، والتقدير يقتل الشيب الزانى، ((بغير نفس)) أى بغير حق لأن الغالب فى القتل بغير نفس هو أن يكون بغير حق فغير عنه بذلك. ((وهو محصن)) قال فى النهاية: أصل الإحصان المنع، والمرأة تكون محصنة بالإسلام وبالغفاف والحرية وبالتزويج، يقال أحصنت المرأة فهى محصنة وكذلك الرجل.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن عثمان رضى الله عنه كان مظلوماً. فقال لهم: لم أردتم



٢٥٢٤ - حدثنا علي بن محمد وأبو بكر بن خلاد الباهلي. قالوا: ثنا وكيع، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله وهو ابن مسعود؛ قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا أحد ثلاثة نفر النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة".

قتلى؟ إني ما صنعت شيئا قط يوجب القتل فقال فوالله ما زنت .. الخ.

فاعتذر بهذه الكلمات وطلب عنهم العفو والصفح إن صدرت منه زلة.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الديات، والترمذي في الفتن، والنسائي في المحتجبى في تحريم الدم، والدارمي (٩٣/٢) وابن الحارود (٢٨٤) والبيهقي في الكبرى (١٩٤/٨) والصغير (٢٧٧/٣) والبعقوى (١٤٨/١٠) والطحاوى في المشكل (٣٢/٢) وأحمد (٦١/١) والشافعي (٣١٨/٢) والطيالسى (١٣) وابن أبي حاتم (١٣٥١) وابن أبي عاصم في الديات (٣٣) عن أبي أمامة ابن سهل، عن عثمان رضى الله عنه. وإسناده صحيح. وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

٢٥٢٤ - ((يشهد)) فيه تصريح بأن المدار على الشهادة الظاهرية ((النفس بالنفس)) أى تقتل النفس فى مقابلة النفس قصاصا، ((والثيب الزانى)) أى الزانى المحصن ((والتارك لدينه)) أى دين الإسلام لأن أول الكلام فيه. ((المفارق للجماعة)) أى جماعة المسلمين لزيادة التوضيح، والله أعلم.

قال الحافظ فى الفتح (٢١٠/١٢): والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أى: فارقهم أو تركهم بالارتداد فهى صفة للتارك أو المفارق، لا صفة مستقلة، وإلا لكانت الخصال أربعا وهو كقوله ﷺ: "مسلم يشهد أن لا إله إلا الله". فإنها صفة مفسرة لقوله "مسلم" وليست قيده، إذ لا يكون مسلما إلا بذلك، ويؤيد ما قلته: إنه وقع فى حديث عثمان "أو يكفر بعد إسلامه" أخرجه النسائي بسند صحيح، وفى لفظ له صحيح أيضا "ارتد بعد إسلامه" وله أيضا من طريق عمرو بن غالب، عن عائشة "أو كفر بعد ما أسلم".

وقال السندى فى حاشيته على النسائي: ثم المقصود فى الحديث بيان أنه لا يجوز قتله إلا بإحدى هذه الخصال الثلاث أنه لا يجوز القتال معه فلا إشكال بالباغى لأن الموجود هناك القتال لا القتل. على أنه يمكن إدراجه فى قوله "النفس بالنفس" بناء على أن المراد بالقتل فى مقابلة أنه قتله أو أنه إن لم يقتل يقتله، والباغى كذلك فىشمئل الصائل أيضا ويجوز أن يجعل قتل الصائل من باب القتال

## (٢) باب المرتد عن دينه

٢٥٣٥ - حدثنا محمد بن الصباح. أنبأنا سفيان بن عيينة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من بدل دينه فاقتلوه".

لا القتل، أما قاطع الطريق فأيضاً يمكن إدراجه في النفس بالنفس، أما لأنه إن لم يُقتل، أو لأنه لا يقتل إلا بعد أن يقتل نفساً وأما السبب لنبي من الأنبياء فهو داخل في قوله التارك للإسلام بناء على أنه مرتد إلا أنه يلزم حينئذ إن قتله للارتداد، لا للحد، فينبغي أن تقبل توبته وقد يقال معنى "إلا ثلاثة نفر" إلا أمثال ثلاثة نفر أى مما ورد الشرع فيه بحل قتله، فيصير حاصل الحديث أنه لا يحل القتل إلا من أحل الشرع قتله فرجع حاصله إلى معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، وهذا الوجه أقرب إلى التوفيق بين الأحاديث، فليتأمل، والله أعلم (س).

قلت: وفي شرح الحديث كلام نفيس لابن رجب في شرح الخمسين (٨٦).

والحديث أخرجه أيضاً البخارى والترمذى فى الديات، ومسلم فى القسامة، وأبوداود فى الحدود، والنسائى فى تحريم الدم وفى القسامة، وابن حبان (٢٥٦/١٠) والبيهقى فى الكبرى (١٩٤/٨) وفى الصغير (٢٠٥/٣) والدارمى (٢١٨/٢) وابن أبى شيبة (٤١٣/٩) والدارقطنى (٨٢/٣) والبغوى (١٤٧/١٠) وأحمد (٣٨٢/١) والطيالسى (٣٧) من طرق، عن ابن مسعود رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

## ٢ - باب المرتد عن دينه

٢٥٣٥ - ((من بدل دينه فاقتلوه)) المراد بـ "من"، المسلم أو المراد بدينه الدين الحق وهذا ظاهر بالسوق فلا يشمل عمومه من أسلم من الكفرة، ولا يحتاج إلى القول بتخصيص العموم، فتأمل. والجمهور أخذوا بعمومه وخصه بعض الرجال ويوافقه رواية لا يحل دم رجل (س).

قال الحافظ فى الفتح (٢٧٢/١٢): قوله "من" عام يخص منه من بدله فى الباطن ولم يثبت عليه فى الظاهر فإنه تجرى عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه "من بدل دينه" فى الظاهر مع الإكراه.

قال الإمام الترمذى: والعمل على هذا عند أهل العلم فى المرتد واختلفوا فى المرأة إذا ارتدت عن الإسلام فقالت طائفة من أهل العلم: تقتل وهو قول الأوزاعى وأحمد وإسحاق، وقالت طائفة منهم: تحبس ولا تقتل وهو قول سفيان الثورى وغيره من أهل الكوفة، (وهو قول الحنفية).

٢٥٢٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو أسامة، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يقبل الله من مشرك أشرك بعد ما أسلم عملا حتى يفارق المشركين إلى المسلمين".

قال الحافظ في الفتح (٢٧٢/١٢): استدل بقوله ﷺ "من بدل دينه فاقتلوه". على قتل المرتدة، كالمرتد وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء، وحمل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم تباشر القتال ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي، عن قتل النساء، لِمَا رأى المرأة مقتولة "ما كانت هذه لتقاتل". ثم نهى عن قتل النساء، واحتجوا أيضا بأن "من" الشرطية لا تعم المؤنث، وتعقب بأن ابن عباس راوى لخبر قد قال: تقتل المرتدة وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم ينكر ذلك عليه أحد. وقد أخرج كله ابن المنذر وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن، وأخرج مثله مرفوعا في قتل المرتدة لكن سنده ضعيف. وقد وقع في حديث معاذ أن النبي ﷺ لِمَا أرسله إلى اليمن قال له أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه فإن عاد وإلا فاضرب عنقه وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها وسنده حسن، وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه ويؤيده اشتراك الرجل والنساء في الحدود كلها، الزنى والسرقه وشرب الخمر والقذف ومن صور الزنى رجم المحصن فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء فكذلك يستثنى قتل المرتدة.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في الجهاد وفي استتابة المرتدين وأبو داود والترمذى في الحدود، والنسائي في المحاربة، والبيهقى في الكبرى (١٩٥/٨) وفي الصغير (٢٧٨/٣) والدارقطني (١٠٨/٣) وابن جبان (٣٢٨/١٠) وابن أبي شيبة (١٣٩/١٠) وعبدالرزاق (١٦٨/١٠) والبعوى في شرح السنة (٢٣٧/١٠) والحاكم (٥٣٨/٣) وأحمد (٢١٧/١) والطبرانى في الكبير (٩٠/٣) والحميدى (٢٤٤/١) وأبو يعلى (٤٠٩/٤) عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنه. وبعضهم يزيد الحديث على بعض. وإسناده صحيح.

٢٥٢٦ - ((أشرك بعدما أسلم)) تخصيصه بالذكر لتقبيح حاله، وإلا فكل مشرك كذلك، وظاهر الغاية أنه إذا أسلم بعد ذلك يقبل منه ما عمله حال الشرك من الحسنات، ومن لا يقول به يقول إنه يقبل له الأعمال المتأخرة عن الإسلام إذا أسلم (س). ((حتى يفارق المشركين)) بأن يهاجر من دارهم، فإن

### (٣) باب إقامة الحدود

٢٥٢٧ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا الوليد بن مسلم . ثنا سعيد بن سنان ، عن أبي الزاهرية ، عن أبي شجرة كثير بن مرة ، عن ابن عمر ؛ أن رسول الله ﷺ قال : " إقامة حد من حدود الله خير من مطر أربعين ليلة في بلاد الله عز وجل . "

الهجرة من دار الكفر واجب ، ففي حديث الترمذى " أنا برئ من مسلم مقيم بين أظهر المشركين قالوا : يا رسول الله لِمَ قال لا يترءا نارهما " لأن الإنسان لا يتمكن على دينه فى ديار المشركين . ويحتمل أن يكون المعنى حتى يفارق المشركين فى زيهم وعاداتهم إلى زى المسلمين فى العادات والمعاملات ، فإن من تشبه بقوم فهو منهم ، والله أعلم .

والحديث أخرجه أيضا النسائى فى الزكاة ، مقطعا فى مواضع ، وعبدالرزاق (١١/١٢٠) والحاكم (٤/٦٠٠) وأحمد (٤/٥) والطبرانى فى الكبير (١٩/٤٠٧) وابن المبارك فى الزهد (٣٥٠) ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده رضى الله عنه . وإسناده حسن ، واقتصر المصنف على ما ذكره . وفى الحديث قصة طويلة بإسلام معاوية بن حيدة القشيرى .

### ٢ - باب إقامة الحدود

٢٥٢٧ - (( إقامة حد من حدود الله خير من مطر أربعين ليلة فى بلاد الله )) أى جميعها ، قال الطيبى فى شرح المشكاة (٨/١٤٠) : وذلك لأن فى إقامتها زجرا للخلق عن المعاصى والذنوب وسببا لفتح أبواب السماء وفى القعود عنها والتهاون بها انهماك لهم فى المعاصى . وذلك سبب لأخذهم بالسنين والحدب وإهلاك الخلق كما ورد أن الحبارى لتموت هزلا بذنوب بنى آدم أى إن الله تعالى يحبس عنها بشؤم ذنوبهم المطر وخص الحبارى بالذكر لأنها أبعد الطير نجعة فرمما تذبج بالبصرة ويوجد فى حواصلها الحبة الخضراء وبين البصرة وبين منابتها مسيرة أيام وتخصيص الليل بالأقطار تميم بمعنى الخصب :

قال البوصيرى : هذا إسناد ضعيف سعيد بن سنان أبو مهدى الحمصى . ويقال : الشامى ، الحنفى . ويقال : الكندى ، ضعفه ابن معين وأبو حاتم والبخارى والنسائى . وقال ابن عدى : عامة ما يرويه وخاصة عن أبى الزاهرية غير محفوظ . قال : ولو قلت إنه هو الذى يرويه عن أبى الزاهرية لا غير جاز ذلك .

وقال الدارقطنى : يضع الحديث قلت : وله شاهد من حديث أبى هريرة رواه النسائى وابن ماجه

٢٥٢٨ - حدثنا عمرو بن رافع. ثنا عبدالله بن المبارك. أنبأنا عيسى بن يزيد. (أظنه عن جرير بن يزيد)، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحا".

٢٥٢٩ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي. ثنا حفص بن عمر. ثنا الحكم ابن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من جحد آية من القرآن فقد حل ضرب عنقه ومن قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله فلا سبيل لأحد عليه إلا أن يصيب حدا فيقام عليه".

وابن حبان في صحيحه.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٥١٩/١٠) وحسنه الألباني استنادا على الذي ما بعده.

٢٥٢٨ - ((عيسى بن يزيد)) الأزرق، أبو معاذ، المروزي، النحوي. ذكره ابن حبان. وقال الحافظ: مقبول، من السابعة، وكان على قضاء سرخس.

((أظنه عن جرير بن يزيد)) قيل: القائل هو عمرو بن رافع فكأنه: علم أن راوى هذا الحديث جرير بن يزيد لا عيسى بن يزيد فاستدرك على عبدالله ابن المبارك أنه وهم في رواية عن عيسى بن يزيد مع أنه مروى عن جرير بن يزيد وهما من السابعة لكن جرير بن يزيد ضعيف وعيسى بن يزيد الأزرق قاضى سرخس، كذا في إنجاح الحاجة.

((حد يعمل به في الأرض)) يعنى ينفذ على من ارتكب ما يوجب ((خير لأهل الأرض)) أى أنفع لهم وأصلح.

والحديث أخرجه أيضا النسائي في قطع السارق، وابن حبان (٢٤٣/١٠) وابن الجارود (٢٧٢) وأحمد (٤٠٢/٢) والميزي في التهذيب (٥٩/٢٣) عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضى الله عنه. إلا عند بعضهم ثلاثين صباحا بدل أربعين وعند أحمد ثلاثين أو أربعين صباحا على الشك. قال الألباني: الحديث حسن لغيره لأن له شاهدا من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ "حد يقام في الأرض أزكى فيها من مطر أربعين يوما" أخرجه سمويه في الفوائد والطبراني في الكبير والأوسط بإسناد قال المنذرى والعراقى حسن، كذا في الصحيحة (٤٦٣/١).

٢٥٢٩ - ((فقد حل ضرب عنقه)) لأنه ارتد عن الإسلام ((فلا سبيل عليه إلا أن يصيب حدا)) أو ما فى

٢٥٤٠ - حدثنا عبد الله بن سالم المفلوج . ثنا عبيدة بن الأسود ، عن القاسم بن الوليد ، عن أبي صادق ، عن ربيعة بن ناجد ، عن عبادة بن الصامت ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " أقيموا حدود الله في القريب والبعيد ولا تأخذكم في الله لومة لائم " .

حكم المرتد كالتعزير والقصاص .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف حفص بن عمر العربي العدني الفرخ ضعفه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن عدى والدارقطني وغيرهم وثقه ابن حبان .

والحديث أخرجه أيضا ابن عدى (١/١٠١) والهروي في ذم الكلام (٢/٢٥) والمسند الجامع (٩/٢٥٦) والمزي في التهذيب (٧/٤٥) وإسناده ضعيف ، لضعف حفص بن عمر العدني .

٢٥٤٠ - ((عبد الله بن سالم)) أو ابن محمد بن سالم ، الزبيدي ، بالضم ، أبو محمد ، الكوفي ، الفزاز . قال أبو داود : شيخ ، ثقة . وقال أبو يعلى : من خيار أهل الكوفة . وذكره ابن حبان في الثقات : وقال الحافظ : ثقة ، ربما خالف ، من كبار الحادية عشرة .

((أبي صادق)) الأزدي ، الكوفي . قيل : اسمه مسلم بن يزيد . وقيل : عبد الله ابن ناجد . وثقه يعقوب بن شيبة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : مستقيم الحديث . وقال الحافظ : صدوق ، وحديثه عن علي مرسل ، من الرابعة .

((ربيعة بن ناجد)) الأزدي ، الكوفي ، يقال : هو أخو أبي صادق الراوي عنه . وثقه العجلي : وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من الثانية .

((أقيموا)) وجوبا ، ((حدود الله)) أيها الحكام إذا بلغتكم وثبت مقتضيها لديكم ((في القريب والبعيد)) يحتمل أن يراد بها القرب والبعيد في النسب أو القوة والضعف والثاني أنسب لأن المعنى أقيموا حدود الله في كل أحد . ((ولا تأخذكم)) بالحزم عطف على أقيموا وهو نهى تأكيد للأمر ويجوز أن يكون خيرا بمعنى النهي سواء كان في الغزو أم غيره ويكفي العموم حجة ومن خص الغزو طولب بحجة فالواجب علينا أن نتصلب في دين الله ونستعمل الجدّ والمتانة فيه ولا يأخذنا اللين والهوان في دين الله في استيفاء حدوده بل نسوى بين البعيد والقريب والبعيد والحبيب ، وكفى برسول الله ﷺ أسوة حيث قال : " لو سرق فاطمة بنت محمد ﷺ لقطعناها " .

((في الله)) أي في إجراء حكمه وإقامة حدوده ((لومة لائم)) أي ملامة أحد من اللائمين

### (٤) باب من لا يجب عليه الحد

٢٥٤١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد. قالوا: ثنا وكيع، عن سفيان، عن عبد الملك بن عمير؛ قال: سمعت عطية القرظي يقول: عرضنا على رسول الله ﷺ يوم قريظة فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله فكنت فيمن لم ينبت فخلى سبيلي.

الموافقين أو المخالفين المنافقين.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح على شرط ابن حبان فقد ذكر جميع رواه في ثقافته رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ثنا عبدالله بن سالم المفلوج فذكره بإسناده وامتته بزيادة في أوله كما أوردته في زوائد العشرة في كتاب الجهاد، انتهى.

قلت: وشرط ابن حبان في التوثيق فيه تتساهل كثير فإنه يوثق المجاهيل مثل ربيعة بن ناجد هذا الذي لم يرو عنه غير أبي صادق ورواه أيضا المقدسي في "الأحاديث المختارة" بتمامه وأخرجه أحمد (٢١٦/٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق من طريقين آخرين عن المقدم بن معديكرب عن عبادة بن الصامت به نحوه.

فالحديث بمجموع طرقه صحيح إن شاء الله تعالى.

والحديث أخرجه أيضا الميزي في التهذيب (١٤٨/٩) وابن أبي حاتم (٤٥٣/١) عن ربيعة بن ناجد، عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه.

### ٤ - باب من لا يجب عليه الحد

٢٥٤١ - ((عطية القرظي)) بضم القاف وفتح الراء بعدها ظاء مشالة، صحابي صغير. يقال سكن الكوفة. ((عرضنا على رسول الله ﷺ)) وفي المشكاة قال كنت في سبي بنى قريظة عرضنا .. الخ. ((يوم قريظة)) يعني يوم غزوة بنى قريظة، ((فكان من أنبت)) أى شعر العانة كأنه علامة البلوغ في الظاهر فاعتمدوا عليها وما اكتفوا بقولهم في البلوغ وعدمه لأنه لا عبرة به. ((قتل)) فإنه من علامات البلوغ فيكون من المقاتلة، ((خلى سبيله)) أى لم يقتل. لأنه من الذرية يشبه أن يكون المعنى عند من فرق بين أهل الإسلام وبين أهل الكفر حين جعل الإنبات في الكفار بلوغاً ولم يعتبره في المسلمين هو أن أهل الكفر لا يوقف على بلوغهم من جهة السن ولا يمكن الرجوع إلى قولهم لأنهم متهمون في

٢٥٤٢ - حدثنا محمد بن الصباح. أنبأنا سفيان بن عيينة، عن عبد الملك ابن عمير؛ قال: سمعت عطية القرظي يقول: فيها أنا ذا بين أظهركم.

ذلك لدفع القتل عن أنفسهم، فأما المسلمون وأولادهم فقد يمكن الوقوف على مقادير أسنانهم لأن أسنانهم محفوظة وأوقات المواليد فيهم مؤخة معلومة وأخبارهم في ذلك مقبولة فلهذا اعتبر في المشركين نبات، والله أعلم. قاله الخطابي في المعالم (٢٦٨/٣).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الحدود، والترمذي والنسائي في الكبرى (١٨٥/٥) في السير، والنسائي في المجتبى في الطلاق، وفي القطع، والبيهقي في الكبرى (٥٨/٦) وفي المعرفة (٥٥٠/٦) وابن حبان (١٠٤/١١) وابن أبي شيبة (٥٣٩/١٢) والدارمي (١٤٢/٢) وعبد الرزاق (١٧٩/١٠) والحاكم (٣٩٠/٤) وأحمد (٣١٠/٤) والحميدي (٣٩٤/٢) وابن سعد (٧٦/٢) والمعجم لابن الأعرابي (٣٩١) والميزي في التهذيب (٥٨/٢٠) عن عبد الملك بن عمير، عن عطية القرظي رضى الله عنه. وإسناده حسن وهو مكرر ما بعده.

٢٥٤٢ - ((فيها أنا ذا بين أظهركم)) ها حرف تنبيه أى خلى سبيلي وتركت ذلك اليوم فأنا موجود إلى الآن بينكم وأظهر مقحم و غرض المؤلف أن الصبي الغير البالغ لا يحكم عليه بالقتل والردة وغيرهما ولكن هذا إذا لم يعلم بلوغه من الخارج بالاحتلام والحيض وغيرهما فإنه في معارك الحروب لا يتبين مثل ذلك فلما حكم رسول الله ﷺ بإشارة سعد بن معاذ بالقتل على قريظة أجمعهم إلا الصبيان فحد بين الصغير والكبير بإنبات العانة وفيه دليل على أن كشف العورة يجوز للضرورة، كذا في إنجاح الحاجة.

قال الإمام الترمذي: قال أحمد وإسحاق: للبلوغ ثلاث منازل، بلوغ خمس عشرة أو الاحتلام فإن لم يعرف سنه ولا احتلامه فالإنبات يعنى العانة وقد أخرج الشيخان من حديث أبي سعيد بلفظ فكان يكشف عن موتر المراهقين فمن أنبت منهم قتل ومن لم ينبت جعل في الذراري، وفي الإنبات أحاديث أخرى مذكورة في النيل.

قال التوربشتي: وإنما اعتبر الإنبات في حقهم لمعان الضرورة إذ لو سئلوا عن الاحتلام أو مبلغ سنهم لم يكونوا يتحدثون بالصدق إذ رأوا فيه الهلاك.

والحديث إسناده حسن، وتقدم تخريجه في الذى قبله.



٢٥٤٢ - حدثنا علي بن محمد. ثنا عبدالله بن نمير وأبومعاوية وأبوأسامة. قالوا: ثنا عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: عرضت على رسول الله ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني. قال نافع: فحدثت به عمر بن عبدالعزيز في خلافته فقال: هذا فصل ما بين الصغير والكبير.

٢٥٤٢ - ((عُرِضْتُ)) بصيغة المجهول، أى للذهاب إلى الغزو، ((على رسول الله ﷺ)) من باب عرض العسكر على الأمير، ((يوم أحد)) وكان في السنة الثالثة من الهجرة، ((وأنا ابن أربع عشرة سنة)) جملة حالية، ((فلم يجزني)) وزاد البيهقي وابن حبان في صحيحه "ولم يرني بلغت". أى ما أجاز لى فى الخروج إلى المحاربة يؤخذ منه حد البلوغ إذا كان بالسن والله تعالى أعلم (س). ((وعرضت عليه يوم الخندق)) يعنى غزوة الخندق وهى غزوة الأحزاب، ((فأجازني)) وفى رواية الترمذى "فقبلني" أى فى المقاتلة أو المبايعة. وقيل: كتب الحائزة لى وهى رزق وزاد البيهقي وابن حبان "ورأني بلغت" وقد صحح هذه الزيادة أيضا، ابن خزيمة، كذا فى النيل.

((هذا فصل ما بين الصغير والكبير)) قال الحافظ فى الفتح (٢٧٨/٥): استدل بقصة ابن عمر على أن من استكمل خمس عشرة سنة أجريت عليه أحكام البالغين وإن لم يحتلم فيكلف بالعبادات وإقامة الحدود ويستحق سهم الغنيمة ويقتل إن كان حربيا ويفك عنه الحجر إن أونس رشده وغير ذلك من الأحكام وقد عمل بذلك، عمر بن عبدالعزيز وأقره عليه نافع وأجاب الطحاوى وابن القصار وغيرهما ممن لم يأخذ به بأن الإجازة المذكورة جاء التصريح بأنها فى القتال وذلك يتعلق بالقوة والجلد وأجاب بعض المالكية بأنها واقعة عين فلا عموم لها ويحتمل أن يكون صادف إنه كان عند تلك السن قد احتلم فلذلك أجازته وتحاسر بعضهم فقال إنما رده بضعفه لا لسنه وإنما أجازته لقوته لا لبلوغه ويرد ذلك ما أخرجه عبدالرزاق عن ابن جريج ورواه أبوعوانة وابن حبان فى صحيحيهما من وجه آخر عن ابن جريج. أخبرني نافع فذكر هذا الحديث بلفظ عرضت على النبي ﷺ يوم الخندق فلم يجزني ولم يرني بلغت وهى زيادة صحيحة لا مطعن فيها لجلالة ابن جريج وتقدمه على غيره فى حديث نافع وقد صرح فيها بالتحديث فانتفى ما من تدليسه وقد نص فيها لفظ ابن عمر لقوله ولم يرني بلغت وابن عمر أعلم بما روى من غيره ولا سيما فى قصة يتعلق به، انتهى.

قال البغوى فى شرح السنة: العمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا: إذا استكمل الغلام

### (٥) باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات

٢٥٤٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة".

والحارية خمس عشرة سنة كان بالغاً وبه قال الشافعي وأحمد وغيرهما وإذا احتلم واحد منهما قبل بلوغه هذا المبلغ بعد استكمال تسع سنين يحكم ببلوغه وكذلك إذا حاضت الحارية بعد تسع ولا حيض ولا احتلم قبل بلوغ التسع، انتهى.

وقال في الهداية بلوغ الغلام بالاحتلام والإحبال والإنزال إذا وطئ فإن لم يوجد فحتى يتم له ثمان عشرة سنة وبلوغ الحارية بالحيض والاحتلام والحبل فإن لم يوجد فحتى يتم لها سبع عشرة سنة وهذا عند أبي حنيفة. وقال إذا تم للغلام والحارية خمس عشرة فقد بلغا وهو رواية عن أبي حنيفة وهو قول الشافعي، انتهى.

قلت: ما ذهب إليه أكثر أهل العلم من أن الغلام أو الحارية إذا استكمل خمس عشرة سنة كان بالغاً، هو الراجح الموافق لحديث الباب.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في الشهادات وفي المغازي، ومسلم في الأمانة، وأبو داود في الحدود، والترمذي في الأحكام، والنسائي في الطلاق، والبيهقي في الكبرى (٨٣/٣) وفي الصغير (٣٦١/٣) وفي المعرفة (٤٩٨/٦) وفي الدلائل (٣٩٥/٣) وابن حبان (٢٩/١١) وابن أبي شيبة (٥٣٩/١٢) وعبدالرزاق (٣١١/٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢٥/٢) وأحمد (١٧/٢) والطيالسي (٢٥٤) والشافعي في الأم (١٦٢/٤) وابن سعد (٤٣/٤) عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

### ٥- باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات

٢٥٤٤ - ((من ستر مسلماً)) أى ستر ذنبه ولم يظهره أو ستر عورته بأن أعطاه ثوباً.

والحديث طرف من الحديث الطويل المتقدم تحت رقم (٢٢٥) في المقدمة، فانظر هناك شرحه وتخريجه. وإسناده صحيح، وتقدم أيضاً (٢٤١٧).

٢٥٤٥ - حدثنا عبد الله بن الجراح ثنا وكيع، عن إبراهيم بن الفضل، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعا".

٢٥٤٦ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب. أنا محمد بن عثمان الجمحي. ....

٢٥٤٥ - ((إبراهيم بن الفضل)) هو المنزومي، المدني، أبو إسحاق. ويقال: إبراهيم بن إسحاق. ضعفه أبو زرعة وقال البخاري والنسائي: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال الترمذي: يُضَعَّفُ في الحديث. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم. وقال أبو أحمد بن عدي: ومع ضعفه يكتب حديثه وهو عندي من لا يجوز الاحتجاج بحديثه. وقال الحافظ: متروك، من الثامنة.

((ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعا)) أى ينبغي السعى فى دفعه قبل إثباته نعم بعد ثبوته لا ينبغي

التسامح فى إجرائه (س).

قال فى إنجاح الحاجة: أى قبل أن يصل إلى الإمام فإن الإمام إذا سلك سبيل الخطأ فى العفو الذى صدر منكم خير من أن يسلك سبيل الخطأ فى العقوبة بأن يعاقب بخطأ وعدم تشخيص القضية فإذا وصلت إليه وجب عليه الإنفاذ فعلى هذا مضمونه مضمون قوله تعافوا الحدود والخطاب لغير الأئمة وقد كمل على درء الإمام الحدود بقوله أبه جنون أشرب الخمر ولعلك قبلت أو غمزت ونحوها فالخطاب مع الإمام قاله فى اللغات.

وقال القارى: هذا التأويل الأخير متعين والتأويل الأول لا يلائمه قوله فمن كان له مخرج فخلوا

سبيله كما جاء فى رواية الترمذى فإن عامة المسلمين مأمورون بالستر مطلقا.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف إبراهيم بن الفضل المنزومي ضعفه أحمد وابن معين والبخاري والنسائي والأزدي والدارقطني وله شاهد من حديث عائشة، رواه الترمذي فى الجامع مرفوعا، وموقوفا بلفظ: "ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم"، الحديث. وقال: كونه موقوفاً أصح.

والحديث أخرجه أيضا أبو يعلى (٤٩٤/١١) والمسند الجامع (٣٤٣/١٧) عن سعيد بن أبي سعيد

عن أبي هريرة رضى الله عنه. وإسناده ضعيف جداً.

٢٥٤٦ - ((محمد بن عثمان)) بن صفوان بن أمية بن خلف، المكي. قال أبو حاتم: منكر الحديث،

ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ضعيف، من الثامنة.

ثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ؛ قال: من ستر عورة أخيه المسلم، ستر الله عورته يوم القيامة ومن كشف عورة أخيه المسلم كشف الله عورته حتى يفضحه بها في بيته".

### (٦) باب الشفاعة في الحدود

٢٥٤٧ - حدثنا محمد بن رمح المصري. أنبأنا الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة؛ أن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية .....

((حتى يفضحه بها في بيته)) أى بهذه العورة، أى العيب فى بيته أى مع وجود ستره وهذا مآل قوله ﷺ لا تظهر الشماتة لأخيك فيعافيه الله ويتليك ففيه عقوبة من جهتين الابتلاء بتلك البلية ثم إظهاره بين الناس وإن ستره على نفسه وقد جرب هذا الأمر مرارا نجانا الله تعالى، وجميع المسلمين عن هذه البلية العظيمة، كذا فى إنجاح الحاجة.

قال البوصيرى: هذا إسناد فيه مقال محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي قال فيه أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث. وقال الدارقطنى: ليس بقوى. وذكره ابن حبان فى الثقات وبقى رجال الإسناد ثقات، وله شاهد من حديث أبى هريرة رواه مسلم فى صحيحه وأصحاب السنن ورواه الترمذى من حديث ابن عمر.

### ٦ - باب الشفاعة في الحدود

٢٥٤٧ - ((أن قريشا)) وهى القبيلة المعروفة، سميت قريشا من التقرش، وهو التجمع أو التكسب بالتجارة. ((أهمهم)) وفى رواية البخارى والترمذى "همتهم" بالتأنيث إلى أحزنتهم وأوقعهم فى الهم. من طوق العار واقتضاهم بين القبائل. قال التوربشتى: يقال: أهمنى الأمر إذا أقلقك وأحزنتك.

قال الحافظ فى الفتح (٨٨/١٢): وسبب إعظامهم ذلك خشية أن تقطع يدها لعلمهم أن النبى ﷺ لا يرخص فى الحدود وكان قطع السارق معلوما عندهم قبل الإسلام ونزل القرآن بقطع السارق فاستمر الحال فيه وقد عقد ابن الكلبي بابا لمن قطع فى الجاهلية بسبب السرقة فذكر قصة الذين سرقوا غزال الكعبة فقطعوا فى عهد عبدالمطلب جد النبى ﷺ.

((شأن المرأة المخزومية)) المنسوبة إلى بنى مخزوم قبيلة كبيرة من قريش منهم أبو جهل وهى

التي سرقت فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ قالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد .....

فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد وهي بنت أخ لأبي سلمة الصحابي الجليل الذي كان زوج أم سلمة رضی الله عنها قبل أن يتزوجها النبي ﷺ، كذا حقق ابن سعد في الطبقات (٢٦٣/٨) في ترجمتها وبه أخذ الحافظ في الفتح وذكر أن أباهما قتل يوم بدر كافرا وهم من زعم أن له صحبة.

وزعم بعض الناس أنها أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد وهي بنت عم فاطمة المذكورة واحتجوا بما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٣/١٠) عن ابن جريج. قال: وأخبرني بشر بن تيم أنها أم عمرو ابنة سفيان بن عبد الأسد. قال: لا أجد غيرها يقول: لا أعرف هذا النسب إلا فيها. وهذا على كونه معضلا غير جازم والظاهر أنه ظن منه وليس علما كما يدل عليه قوله الأخير.

والحق أن أم عمرو قصتها أخرى، مغايرة لقصة فاطمة بنت الأسود وقد ذكرها ابن سعد في طبقاته (٢٦٣/٨) أنها خرجت من الليل وذلك في حجة الوداع فوقفت بركب نزول فأخذت عيبة لهم فأخذها القوم فأوثقوها فلما أصبحوا أتوا بها النبي ﷺ فعادت بحقوى أم سلمة بنت أبي أمية زوج النبي ﷺ فأمر بها فافتكت يداها من حقويها وقال: والله لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعتها ثم أمر بها فقطعت يدها فخرجت تقطر يدها دما حتى دخلت على امرأة أسيد بن حضير أخي بني عبد الأشهل فعرفنها فعاتبها عليها وصنعت لها طعاما سخنا فأقبل أسيد بن حضير من عند النبي ﷺ فنادى امرأته قبل أن يدخل البيت يا فلانة، هل علمت ما لقيت أم عمرو بنت سفيان؟ قالت: ها هي هذه عندي فرجع أسيد إدراجه فأخبر النبي ﷺ فقال: رحمتها رحمك الله فلما رجعت إلى أبيها قال: اذهبوا بها إلى بني عبد العزى فإنها أشبهتهم فزعموا أن حويطب ابن عبد العزى قبضها إليه وهو خالها.

ومما يدل على تغاير قصة أم عمرو وقصة فاطمة بنت الأسود أن قصة فاطمة وقعت في غزوة الفتح كما جاء التصريح في رواية مسلم وقصة أم عمرو وقعت في حجة الوداع كما هي مصرحة في رواية ابن سعد المذكورة.

((التي سرقت)) وفي رواية الآتية إنها سرقت قطيفة من بيت رسول الله ﷺ ويعارضه ما أخرجه ابن سعد في طبقاته أنها سرقت حليا وجمع بينهما الحافظ في الفتح باحتمال أن تكون الحلوى في القطيفة فمن ذكر القطيفة أرادها بما فيها، ((فقالوا)) أي أهلها ((من يكلم)) بالشفاعة، ((فيها)) أي في شأنها، ظنا منهم أن الحدود تندرى بالشفاعة كما أنها تندرى بالشبهة، ((من يجترئ عليه)) أي لا

حب رسول الله فكلمه أسامة فقال رسول الله ﷺ أتشفع في حد من حدود الله ثم قام فاخطب فقال يا أيها الناس إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا .....

يتحاسر أحد بطريق الأولى ((حب)) بكسر الحاء بمعنى المحبوب مثل قسم بمعنى مقسوم، وفيه تلميح بقول النبي ﷺ "اللهم إني أحبه فأحبه"، كذا في فتح الباري.

قال النووي في شرح مسلم (١١/١٨٦) معنى "يجترئ" يتحاسر عليه بطريق الإدلال، وهذه منقبة ظاهرة لأسامة.

((فكلمه أسامة)) أى فكلموا أسامة فكلمه أسامة ظنا منه أن كل شفاعنة حسنة مقبولة، وذهولا عن قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِّنْهَا﴾، ((أتشفع في حد من حدود الله؟)) الاستفهام للتوبيخ، استدلل به العلماء على أن الشناعة في الحدود غير جائزة، وقيد أكثرهم بما إذا رفعت القضية إلى السلطان، فأما قبل رفعها إلى السلطان فلا بأس بالشفاعة. واستدلوا على ذلك بمرسل لحبيب بن أبي ثابت وفيه أن رسول الله ﷺ قال لأسامة: "لا تشفع في حد فإن الحدود إذا انتهت إلى فليس لها مترك". ذكره الحافظ في الفتح (١٢/٨٧) وله شاهد عند أبي داود والحاكم من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، رفعه "تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغنى من حد فقد وجب".

وذكر الخطابي وغيره عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف. فقال: لا يشفع للأول مطلقا سواء بلغ الإمام أو لا، وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن يشفع له ما لم يبلغ الإمام. وتمسك بحديث الباب من أوجب إقامة الحد على القاذف إذا بلغ الإمام ولو عفا المقذوف، وهو قول الحنفية والثوري والأوزاعي. وقال مالك والشافعي وأبي يوسف: يجوز العفو مطلقا ويدراً بذلك الحد لأن الإمام لو وجده بعد عفو المقذوف لحاز أن يقيم البيئة بصدق القاذف فكانت تلك شبهة قوية، كذا في الفتح (١٢/٩٥).

((ثم قام فاخطب)) أى خطب الناس مبينا لهم أهمية الحدود ووجوب إقامتها على الشريف والضعيف. وقال القارى أى بالغ في خطبته أو أظهر خطبته. ((إنما هلك الذين من قبلكم)) الظاهر أن المراد به بنو إسرائيل، وقد وقع التصريح بذلك في رواية سفيان عند النسائي "إنما هلك بنو إسرائيل" وقد حكى الحافظ عن ابن دقيق العيد أن هذا الحصر مخصوص يعنى إضافيا، فإن بنى إسرائيل كانت

إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها".

قال محمد بن رمح : سمعت الليث بن سعد، يقول: قد أعادها الله عز وجل أن تسرق وكل مسلم ينبغي له أن يقول، هذا.

فيهم أمور كثيرة تقتضى الإهلاك فلا ينحصر ذلك في حد السرقة، ثم أيدته الحافظ بما أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة عن عائشة مرفوعاً، أنهم عطلوا الحدود عن الأغنياء وأقاموها على الضعفاء .

((إذا سرق فيهم الشريف)) أى القوى ((تركوه)) بلا إقامة الحد عليه، ((أقاموا عليه الحد)) أى القطع أو غيره، ((وأيم الله)) بهمزة وصل وسكون ياء ، وضم ميم وبكسر وفتح همزة ويكسر، وفى القاموس: وأيمن الله وإيم الله بكسر أولهما، وإيم الله بكسر الهمزة والميم وهو اسم وضع للقسم. والتقدير أيمن الله قسمى وفى النهاية: وأيم الله من ألفاظ القسم، وفى همزها الفتح والكسر والقطع والوصل. وفى شرح الجزرية لابن المصنف الأصل فيها الكسر لأنها همزة وصل لسقوطها وإنما فتحت فى هذا الاسم لأنه ناب مناب حرف القسم وهو الواو ففتحت لفتحها وهو عند البصريين مفرد، وعند سيوييه من اليمن بمعنى البركة فكانه قال بركة الله قسمى. وذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين وهمزته همزة قطع، وإنما سقطت فى الوصل لكثرة الاستعمال. وفى المشارق لعياض وأيم الله بقطع الألف ووصلها أصله أيمن فلما كثر فى كلامهم حذف النون فقالوا: أيم الله. وقالوا: أم الله وم الله، انتهى. وفيه لغات كثيرة ذكرت فى القاموس.

((لو أن فاطمة بنت محمد)) هذا على سبيل فرض المحال، ولهذا زاد المصنف فى آخر هذا الحديث عن شيخه محمد بن رمح. قال: سمعت الليث بن سعد يقول: قد أعادها الله عز وجل أن تسرق وكل مسلم ينبغي له أن يقول هذا. قلت: فينبغى أن لا يذكر هذا الحديث فى الاستدلال ونحوه إلا بهذه الزيادة.

وفيه فضيلة ظاهرة لفاطمة رضى الله عنها لأن المعتاد فى مثل هذا أن يذكر من هو أحب إلى القائل من غيره، ثم فيه حسن المماثلة أيضاً لموافقة اسم السارقة اسمها رضى الله عنها فناسب أن يضرب المثل بها فلا يدل الحديث على أفضليتها على رضى الله عنها كما حققه الحافظ فى الفتح. والحديث فيه دليل عن منع الشفاعة فى الحدود وهو مقيد إذا رفع إلى السلطان. وعند الدارقطنى

٢٥٤٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبد الله بن نمير. ثنا محمد بن إسحق، عن محمد بن طلحة بن ركانة، عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود، عن أبيها؛ قال: لما سرقت المرأة تلك القטיפه من بيت رسول الله ﷺ أعظمتنا ذلك وكانت امرأة من قريش .....

من حديث الزبير مرفوعاً "اشفعوا ما لم يصل إلى الوالى فإذا وصل إلى الوالى فعفا فلا عفا الله عنه". قال ابن عبد البر: لا أعلم خلافاً أن الشفاعة فى ذوى الذنوب حسنة جميلة ما لم تبلغ السلطان، وأن على السلطان إذا بلغته أن يقيمها، كذا فى إرشاد السارى.

وفيه أيضاً دخول النساء مع الرجال فى حد السرقة، وفيه قبول توبة السارق، وفيه منقبة لأسامة، وفيه ترك المحاباة فى إقامة الحد على من وجب عليه. ولو كان ولداً أو قريباً، أو كبير القدر والتشديد فى ذلك، والإنكار على من رخص فيه أو تعرض للشفاعة فىمن وجب عليه، وفيه جواز ضرب المثل بالكبير القدر للمبالغة فى الزجر عن الفعل، وفيه الاعتبار بأحوال من مضى من الأمم ولا سيما من يخالف أمر الشرع.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى فى الحدود وفى الشهادات وفى الأنبياء وفى فضائل أصحاب النبى ﷺ وفى المغازى، ومسلم وأبوداود والترمذى فى الحدود، والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى قطع السارق، وابن حبان (٢٤٨/١٠) وعبدالرزاق (٢٠١/١٠) والبغوى (٣٢٣/١٠) والبيهقى فى الكبرى (٢٥٣/٨) وفى المعرفة (٤٢٢/٦) والدارمى (١٧٣/٢) وابن الجارود (٢٧٣) والطحاوى فى المشكل (٢٧٦/٢) وأحمد (١٦٢/٦) وأبو يعلى (٣٩/٨) وإسحاق بن راهويه (٣٣٥/٢) من طرق، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة رضى الله عنها. قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

٢٥٤٨ - ((محمد بن طلحة)) بن يزيد بن ركانة، المطلبى، المكى. وثقه ابن معين وأبوداود وقال ابن سعد: كان قليل الحديث. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة.

((عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود)) ويقال لأبيها: مسعود بن العجماء، لها رؤية لأن أباهما استشهد بموتة. وقال ابن عبد البر: كان من السبعين الذين هاجروا من بنى عدى هو وأخوه مطيع بن الأسود، وأمهما العجماء بنت عامر بن الفضل بن عفيف بن كليب بن حبشية بن سلول، كان من أصحاب الشجرة، واستشهد يوم موتة.

((القטיפه)) أى كساء له حَمْل أى هُدب.



فجئنا إلى النبي ﷺ نكلمه وقلنا نحن نفديها بأربعين أوقية. فقال رسول الله ﷺ: "تظهر خير لها". فلما سمعنا لين قول رسول الله ﷺ أتينا أسامة فقلنا كلم رسول الله ﷺ. فلما رأى رسول الله ﷺ ذلك، قام خطيباً فقال: "ما إكثاركم على في حد من حدود الله عز وجل وقع على أمة من إماء الله، والذي نفس محمد بيده لو كانت فاطمة، ابنة رسول الله نزلت بالذي نزلت به لقطع محمد يدها".

### (٧) باب حد الزنا

٢٥٤٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وهشام بن عمار ومحمد بن الصباح. قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل. قالوا: كنا عند رسول الله ﷺ فأتاه رجل فقال: .....

((تظهر خير لها)) على بناء المفعول، من التطهير. وهو بتأويل المصدر، مبتدأ خبره "خير". وفيه دلالة على أن الحد مكفر للذنب.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لتدليس ابن إسحاق، رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث عائشة بنت الأسود أيضاً وابن أبي شيبة في مسنده بتمامه ورواه الحاكم في المستدرک من طريق محمد بن إسحاق به معنا.

وقال: هذا الحديث صحيح ولم يخرجاه بهذه السياقة، وله شاهد من حديث عائشة رواه الأئمة الستة. والحديث أخرجه أيضاً البيهقي في الكبرى (٢٨١/٨) ببعضه، وفي المعرفة (٤٢٣/٦) والميزي في التهذيب (٤٧٠/٢٧) عن محمد بن طلحة، عن أمه عائشة بنت مسعود، عن أبيها رضي الله عنه. وضعف الألباني الحديث في الضعيفة (٤١٦/٩) لتدليس ابن إسحاق واضطرابه في إسناده ومتمته.

### ٧ - باب حد الزنا

٢٥٤٩ - ((شبل)) بكسر الشين المعجمة وسكون الموحدة. هو ابن خالد أو ابن خليل كما صرح به الترمذي. قال الحافظ: شبل بن حامد أو ابن خليل المزني، مقبول من الثالثة. انتهى. وقد تفرد بذكر شبل في الحديث سفيان بن عيينة وهو وهم منه كما بينه الترمذي، وقد بسط الحافظ الكلام في هذا في تهذيب التهذيب إن شئت الوقوف عليه فارجع إليه.

أنشدك الله لما قضيت بيننا بكتاب الله .....

((أنشدك الله)) بصيغة المتكلم من باب نصر، أى أسألك بالله. وإن مادة "أنشد" تدل على ذكر شيء وتنويبه كما حققه ابن فارس فى مقاييس اللغة (٤٢٩/٥) وعلى رفع الصوت كما حققه ابن منظور يقال: نشدت الضالة إذا رفعت صوتى لطلب الضالة أو تعريفها ومن هذا إنشاد الشعر فإنه يرفع فيه الصوت وقولهم: نشدتك بالله وبالرحم معناه طلبت إليك بالله وبحق الرحم برفع نشيدى أى صوتى و"أنشد" يتعدى إلى المفعول الثانى بالباء غير أنهم إذا ضمنوه معنى التذكير عدوه بلا واسطة الباء فكأنهم قالوا: أنشدك، وأذكرك الله. هذا أصله ثم استعمل فى كل مطلوب، مؤكدا ولو لم يكن هناك رفع صوت. وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبى ﷺ ثم أجاب عنه بأنه لم يبلغ النهى لكونه أعرابيا.

قال السندى: قوله "أنشدك الله" بفتح الهمزة وضم الشين ونصب "الله" بنزع الخافض، أى أسألك بالله إلا قضيت أى ما أترك السؤال إلا إذا قضيت بكتاب الله تعالى، يفصل ما بينهما بالحكم الصرف لا بالتصالح والترغيب فيما هو الأرفق إذ للحاكم أن يفعل ذلك ولكن يرضى الخصمين.

((لَمَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ)) بتشديد الميم بمعنى إلا وفى رواية الشيخين "إلا قضيت" قال الحافظ: قيل: فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر وإن لم يكن فيه حرف مصدرى لضرورة افتقار المعنى إليه وهو من المواضع التى يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به النفى المحصور فيه المفعول، والمعنى هنا لا أسألك إلا القضاء بكتاب الله، ويحتمل أن تكون "إلا" جواب القسم لما فيها من معنى الحصر، تقديره أسألك بالله لا تفعل شيئا إلا القضاء فالتأكيد إنما وقع لعدم التشاغل بغيره لا لأن لقوله بكتاب الله مفهوما. والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على عباده. وقيل: المراد القرآن وهو المتبادر وقال ابن دقيق العيد: الأول أولى لأن الرجم والتغريب ليسا مذكورين فى القرآن إلا بواسطة أمر الله باتباع رسوله. قال الحافظ: ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التى نسخت تلاوتها الشيخ والشيخة إذ زنيا فارجموهما، انتهى.

وأن فى مخاطبة النبى ﷺ وبمثل هذا الكلام شيئا من الجفوة لأن النبى ﷺ لا يتصور منه إلا القضاء بحق موافق لكتاب الله فنشده على ذلك مما لا داعى له، ولكن الرجل كان من الأعراب وأنهم يعذرون فى مثل هذا الكلام، ولذلك لم يعاتبه رسول الله ﷺ ولا لأمه، وفيه حسن خلق النبى ﷺ

فقال خصمه: وكان أفقه منه أقض بيننا بكتاب الله وأذن لي حتى أقول. قال: "قل". قال: إن ابني كان عسيفا على هذا وإنه زني بأمراته فافتديت منه بمائة شاة وخادم.....

وحلمه على من يخاطبه بما الأولى خلافه. ((فقال خصمه وكان أفقه منه)) قال الحافظ العراقي في شرح الترمذي: يحتمل أن يكون الراوي كان عارفا بهما قبل أن يتحاكما فوصف الثاني بأنه أفقه من الأول، إما مطلقا وإما في هذه القصة الخاصة أو استدلل بحسن أدبه في استئذانه وترك رفع صوته إن كان الأول رفعه وتأكيده السؤال على فقهه وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم، وأورده ابن السني في كتاب رياضة المتعلمين حديثا مرفوعا بسند ضعيف، قاله الحافظ.

((اقض)) أى أحكم، ((إن ابني)) ظاهر السياق أن القائل هو الثاني. وحزم الكرمانى بأن القائل هو الأول. واستند فى ذلك لما وقع فى كتاب الصلح من صحيح البخارى عن آدم عن ابن أبى ذئب "فقال الأعرابى إن ابنى .. الخ" بعد قوله فى أول الحديث "جاء أعرابى" وفيه "فقال خصمه" ولكن ذكر الحافظ فى الفتح هذه الزيادة شاذة، والمحفوظ ما فى سائر الطرق، ووقع فى كتاب الشروط من البخارى عن عاصم بن على عن ابن أبى ذئب بلفظ "فقال: صدق اقض له يا رسول الله بكتاب الله إن ابنى .. الخ". فإنه كالتصريح فى أن المتكلم هو الثانى. ووقع فى رواية سفيان عند البخارى فى المحاربين "أن ابنى هذا" مما يدل على أن ذلك الابن كان حاضرا عند هذا. ((عسيفا)) أى الأجير وزنا ومعنى والجمع عسفاء، ويطلق أيضا على الخادم وعلى العبد وعلى السائل وقيل: يطلق على من يستهان به، وفسره عبد الملك ابن حبيب بالغلام لم يحتلم، وإن ثبت ذلك بإطلاقه على صاحب هذه القصة باعتبار حاله فى ابتداء الاستيجار، ووقع فى رواية عمرو بن شعيب عند النسائى (الكبرى) "كان ابنى أجيلا لأمراته" وهو يعين معنى الأجير، كذا فى الفتح.

((على هذا)) إشارة إلى خصم المتكلم وهو زوج المرأة. قال الحافظ: ضمن "على" بمعنى "عند" بدليل رواية عمرو بن شعيب وفى رواية محمد بن يوسف "عسيفا فى أهل هذا" وكان الرجل استخدمه فيما تحتاج إليه امرأته من الأمور. فكان ذلك سببا لما وقع له معها. وإنما وقع له ذلك لطول الملازمة المقتضية لمزيد التأنيس والإدلال، فيستفاد منه الحث على إبعاد الأجنبي من الأجنبية مهما أمكن، ولأن العشرة قد تفضى إلى الفساد ويتسور بها الشيطان إلى الفساد.

((فافتديت منه بمائة شاة وخادم)) أى وإنى أخبرت أن على ابنى الرجم فافتديت .. الخ. كأنهم

فسألت رجالا من أهل العلم فأخبرت أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وأن علي امرأة هذا الرجم. فقال رسول الله ﷺ : "والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، المائة الشاة والخادم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام. واغد .....

زعموا الرجم حق زوج المزنية، ويجوز له أن يعفو عنه على مال يأخذه، فأعطى أبو الزاني زوج المزنية مائة شاة وخادم. وكان هذا الظن باطلا، وقد ظهر بطلانه بقضاء النبي ﷺ فإن الحد حق الله لا يعفو عنه عبد. ((فسألت رجالا من أهل العلم)) قال الحافظ: لم أقف على أسمائهم ولا عددهم ولا على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة، ودل الحديث على أن حكم رجم المحصن كان معروفا عند أهل العلم في ذلك الزمان. ودل أيضا على أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي ﷺ. وقد عقد ابن سعد لذلك بابا في الطبقات. ((أن علي ابني مائة جلدة)) بفتح الجيم أي ضرب مائة جلدة لكونه غير محصن، ((وتغريب عام)) أي إخراجهم عن البلد سنة. قال الإمام الشوكاني في النيل (١٠٠/٧): فيه دليل على ثبوت التغريب ووجوبه على كل من كان غير محصن. وقد ادعى محمد بن نصر في كتاب الإجماع الاتفاق على نفي الزاني البكر إلا عن الكوفيين. وقال ابن المنذر: أقسم النبي ﷺ في قصة العسيف أنه يقضى بكتاب الله تعالى. ثم قال: "إن عليه جلد مائة وتغريب عام". وهو المبين لكتاب الله تعالى. وخطب عمر بذلك على رؤوس المنابر. وعمل به الخلفاء الراشدون ولم ينكره أحد فكان إجماعا.

وقال الأمير اليماني في السبل (٤/٤): استدلت الحنفية بأنه (أي نفي سنة) لم يذكر في آية النور فالتغريب زيادة على النص وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به، لأنه يكون ناسخا. وجوابه أن الحديث مشهور لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة. وقد عملت الحنفية بمثله بل بدون كنعنض الوضوء من القهقهة وجواز الوضوء بالنبيذ وغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا منه.

((وأن علي امرأة هذا الرجم)) لأنها محصنة، ((لأقضين بينكما بكتاب الله)) دل الحديث على أن سنة النبي ﷺ إذا ثبت بطريق صحيح فإنها مساوية لكتاب الله في وجوب العمل بها لأن النبي ﷺ ذكر أن قضاءه مبنى على كتاب الله مع أنه كان مشتتلا على رجم المرأة ولم يثبت الرجم في كتاب الله صريحا، ولكنه نسبه إلى كتاب الله لما فيه من الأمر باتباع سنة النبي ﷺ. ((رد)) أي مردودتان، فخذهما منه، وكأنه زعم أن الرجم حق لزوج المزنى بها فأعطاه ما أعطاه. ((وعلى ابنك جلد مائة)) أي إذا ثبت الزنا بوجهه لا بمجرد قول الأب. ((واغد)) بضم الدال وهو أمر بالذهاب في الغدوة كما

يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها". قال هشام فعدا عليها فاعترفت فرجمها.

"رُح" أمر بالذهاب في الرواح ثم استعمل كل في معنى الآخر أى فاذهب، ((يا أنيس)) تصغير أنس، وهو ابن الضحاك الأسلمى.

قال النووى (٢٠٧/١١): اعلم أن بعث أنيس محمول عند العلماء من أصحابنا وغيرهم على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قذفها بابنه ليعرفها بأن لها عنده حقا وهو حد القذف فتطالبه أو تعفو عنه إلا أن تعترف بالزنا فلا يجب عليه حد القذف، بل يجب عليها حد الزنا وهو الرجم لكونها كانت محصنة فذهب إليها أنيس فاعترفت بالزنا فأمر النبي ﷺ برجمها، ولا بد من هذا التأويل لأن ظاهره أنه بعث لإقامة حد الزنا، وهذا غير مراد لأن حد الزنا يحتاج له بالتحسس والتفتيش عنه بل لو أقربه الزانى استحسب أن يلحق الرجوع.

((على امرأة هذا)) أى إليها، وفيه تضمين أى حاكما إليها، ((إن اعترفت فارجمها)) استدل به على أن الإقرار مرة كافٍ، وليس بجيد لظهور أن الإطلاق غير مراد إذ لا يصح الأمر بالرجم كيفما كان الاعتراف؟ وإذا اعترفت مع دعوى الإكراه أو الجنون وغير ذلك فلا حد. والمراد إن اعترفت بالوجه الموجب للرجم. فكان ذلك الوجه معلوما عندهم مشهورا بينهم. فاكفى بذلك. ولا يخفى أن حديث ماعز ظاهر فى أن الإقرار المعتبر هو الإقرار أربع مرات فيجب الحمل على ذلك فلا يتم الاستدلال على خلافه (س). وسيأتى الخلاف فى ذلك وبيان ما هو الحق فى شرح حديث ماعز فى باب الرجم إن شاء الله تعالى.

قال الأمير اليمانى فى السبل (٦/٤): اختلف العلماء هل يشترط تكرار الإقرار بالزنى أربعاً أو لا، ذهب الحسن ومالك والشافعى وداود وآخرون إلى عدم اشتراط التكرار مستدلين بأن الأصل عدم اشتراطه فى سائر الأقاير كالقتل والسرقه، وبأنه ﷺ قال لأنيس "إن اعترفت فارجمها" ولم يذكر له تكرار الاعتراف فلو كان شرطاً معتبراً لذكره ﷺ لأنه فى مقام البيان، ولا يؤخر عن وقت الحاجة. وذهب الجماهير إلى أنه يشترط فى الإقرار بالزنى أربع مرات مستدلين بحديث ماعز، وأجيب عنهم بأن حديث ماعز اضطربت فيه الروايات فى عدد الإقرارات فجاء فيها أربع مرات ومثله فى حديث جابر بن سمرة عند مسلم ووقع فى طريق أخرى عند مسلم أيضاً مرتين أو ثلاثاً، ووقع فى حديث عنده أيضاً فى طريق أخرى فاعترف بالزنى ثلاث مرات وقوله ﷺ فى بعض الروايات قد شهدت على

نفسك أربع مرات، حكاية لما وقع منه فالمفهوم غير معتبر وما كان ذلك إلا زيادة في الاستثبات والتبيين، ولذلك سأله عليه السلام هل به جنون أو هو شارب خمر وأمر من يشم رائحته وجعل يستفسره عن الزنى كما سيأتي بألفاظ عديدة كل ذلك لأجل الشبهة التي وضعت في أمره، ولأنها قالت الجهنمية أتريد أن تردني كما رددت ماعزًا فعلم أن التردد ليس بشرط في الإقرار، وبعد فلو سلمنا أنه لا اضطراب وأنه أقر أربع مرات فهذا فعل أمر من غير أمره عليه السلام ولا طلبه التكرار إقراره بل فعله من تلقاء نفسه، وتقديره عليه دليل على جوازه لا على شرطية واستدل الجمهور بالقياس على أنه قد اعتبر في الشهادة على الزنى أربعة، ورد بأنه استدلال واضح البطلان لأنه قد اعتبر في المال عدلان والإقرار به يكفي مرة واحدة اتفاقاً انتهى.

والحديث فيه دليل على الرجوع إلى كتاب الله نصاً أو استنباطاً، وجواز القسم على الأمر لتأكيد، والحلف بغير استحلاف، وحسن خلق النبي عليه السلام وحلمه على من يخاطبه بما الأولى خلافه وأن من تأسى به من الحكام في ذلك يحمد كمن لا ينزعج لقول الخصم مثلاً: "أحكّم بيننا بالحق". وفيه أن حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضى التقديم في الخصومة ولو كان المذكور مسبقاً، واستحباب استئذان المدعى والمستفتى الحاكم والعالم في الكلام، وفيه أن من أقر بالحد وجب على الإمام إقامته عليه ولو لم يعترف مشاركته في ذلك، وفيه أن المخدرة التي لا تعتاد البروز لا تكلف الحضور لمجلس الحكم، بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعليها.

وفيه أن السائل يذكر كل ما وقع في القصة لاحتمال أن يفهم المفتى أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسألة لقول السائل: "إن ابني كان عسيفاً على هذا". وهو إنما جاء يسأل عن حكم الزنى، والسرف في ذلك أنه أراد أن يقيم لابنه معذرة ما، وأنه لم يكن مشهوراً بالعهد ولم يهجم على المرأة مثلاً ولا استكرهها، وإنما وقع له ذلك لطول الملازمة المقتضية لمزيد التأنيس والإدلال، فيستفاد منه الحث على إبعاد الأجنبية من الأجنبية مهما أمكن، لأن العشرة قد تفضي إلى الفساد ويتصور بها الشيطان إلى الإفساد. وفيه أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي عليه السلام. وفي بلده وفيه أن الحكم المبنى على الظن ينقض بما يفيد القطع، وفيه أن الحد لا يقبل الفداء، وفيه جواز الاستنابة في إقامة الحد، وفيه أن حال الزانيين إذا اختلفا أقيم على كل واحد حده لأن العسيف جلد

٢٥٥٠ - حدثنا بكر بن خلف أبو بشر. ثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن حطان بن عبدالله، عن عبادة بن الصامت؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم".

والمرأة رجمت.

والحديث أخرجه أيضا في المحاربيين وفي الوكالة وفي الشهادات وفي الصلح وفي الأيمان والنذور وفي الأحكام وفي خبر الواحد وفي الاعتصام، ومالك ومسلم وأبوداود والترمذي في الحدود، والنسائي في المحتجب في القضاء، وفي الكبرى (٢٨٥/٤) والبيهقي في الكبرى (٢١٢/٨) وفي الصغير (٢٩١/٣) وفي المعرفة (٣٢١/٦) والدارمي (١٧٧/٢) وعبدالرزاق (٣١٠/٧) وابن حبان (٢٨٢/١٠) والبخاري (٢٧٤/١٠) وابن الجارود (٢٧٤) والطحاوي في مشكل الآثار (٢١/١) وأحمد (١١٥/٤) والطبراني (٢٦٧/٥) والطيالسي (١٢٨) والشافعي في الأم (١٣٣/٦) وفي المسند (٧٨/٢) وفي السنن (١٧١/٢) وفي الرسالة (٢٤٨) والحميدي (٣٥٤/٢) عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل رضي الله عنهم. ورواه بعضهم عن أبي هريرة وحده وبعضهم رواه عن زيد وحده وبعضهم عن أبي هريرة وزيد بن خالد. وإسناده صحيح.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. ولكنه وهم ابن عيينة في زيادته في الإسناد "شبل" وله كلام نفيس في ذلك فراجع.

٢٥٥٠ - ((خذوا عني)) حكم حد الزنا، ((خذوا عني)) كررة للتأكيد، ((قد جعل الله لهن سبيلا)) قال النووي في شرح مسلم (١٨٨/١١): إشارة إلى قول الله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾، فبين النبي ﷺ أن هذا هو ذلك السبيل. واختلف العلماء في هذه الآية فقيل: هي محكمة وهذا الحديث مفسر لها وقيل: منسوخة بالآية التي في أول سورة النور. وقيل: إن آية النور في البكرين. وهذه الآية في الثيبين. ((البكر بالبكر)) قيل تقديره حد زنا البكر بالبكر. ((جلد مائة)) لكل واحد. وكذا قوله "تغريب عام" لكل واحد وعلى هذا القياس. ((والثيب بالثيب جلد مائة والرجم)) أى لكل واحد. وكذا الرجم، فهم من مجموع الحديث أنه إذا كان أحدهما ثيبا والثاني بكرة فالثيب حد الثيب وللبكر حد البكر ثم الجمهور على أن الجلد في الثيب منسوخ، وإنما

هو الرجم فقط. وأما البكر فالجمهور على وجوب الجلد والنفي جميعا. وعلماء الحنفية يرون النفي منسوخا، والله تعالى أعلم (س).

واستدل بهذا الحديث الحسن البصرى وإسحاق بن راهويه وداود الظاهري وابن المنذر على أن الزاني الثيب يستحق الجلد مع الرجم فيجمع له بين الأمرين وهو المختار في مذهب الإمام أحمد بن حنبل وراجع المغنى لابن قدامة (١٢٠/١٠) وفتح الباري (١١٩/١٢) وشرح النووى.

والجمهور على أنه يرجم فقط ولا يجلد لأن النبي ﷺ اقتصر على الرجم فى قصة ماعز والغامدية والعسيف، وأجاب النووى من قبل الجمهور عن حديث عبادة بأنه منسوخ، لأن حديث عبادة أول ما نزل بعد حكم سورة النساء وإن قصص ماعز والغامدية والعسيف كلها متأخرة عنه، وبهذا أوجب الحافظ أيضا فى الفتح.

قلت: يشكل على هذا الجواب ما رواه عامر الشعبي أن عليا جلد شراحة الهمدانية يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة. وقال: جلدها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ أخرجه البخارى والنسائي والدارقطنى كما فى فتح البارى ولو كان الجمع بين الجلد والرجم منسوخا لما جمع على رضى الله عنه بينهما والقول بأنه منسوخ بعيد جدا. فالأصح عند هذا العبد الضعيف ما اختاره الشيخ ولى الله الدهلوى فى المسوى شرح الموطأ (١٣٥/٢) حيث قال: الظاهر عندى أنه يجوز للإمام أن يجمع بين الرجم والجلد، ويستحب له أن يقتصر على الرجم لاقتصار النبي ﷺ على الرجم، كما يجوز للمسافر أن يتم الصلاة فى السفر ويستحب له أن يقصر عند الشافعى، والحكمة فى ذلك الرجم عقوبة تأتى على النفس فأصل الزجر المطلوب حاصل به والجلد زيادة عقوبة رخص فى تركها فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندى.

وحاصله أن القرآن الكريم قدر للزاني مائة جلدة سواء كان محصنا أو غيره ثم جاءت السنة برجم المحصن زيادة على الجلد، لا نسخا له. والأصل أن الجاني متى استوجب عقوبتين فإنه يجوز إدغام الأدنى فى الأصل. ولا سيما إذا كانت إحداها تأتى على نفسه فإنه يجوز أن تسقط عقوبة ما دون النفس بها وعملا بهذا الأصل اقتصر النبي ﷺ على الرجم فى قصة ماعز والغامدية والعسيف لأنهم لم يستوجبوا الجلد، وأما على رضى الله عنه فقد عمل فى قصة شراحة بالأصل فجمع بين كلتا



العقوبتين لرأى بَدَا لَهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

قال الإمام الترمذى: وحجة من قال هذا القول (أى عدم اشتراط فى الإقرار أى أربع مرات) حديث أبى هريرة وزيد بن خالد هذا، انتهى. وأجاب من لم يشترط الإقرار بأربع مرات عن هذا الحديث بأنه مطلق قيده الأحاديث التى فيها أنه وقع الإقرار أربع مرات وقد رد الشوكانى هذا الجواب فى النيلى (١١٠/١) فقال الإطلاق والتقييد من عوارض الألفاظ وجميع الأحاديث التى ذكر فيها ترييع الإقرار أفعال، ولا ظاهر لها، وغاية فيها جواز تأخير إقامة الحد بعد وقوع الإقرار إلى أن ينتهى إلى أربع ثم لا يجوز التأخير بعد ذلك وظاهر السياقات مشعر بأن النبى ﷺ إنما فعل ذلك فى قصة ماعز لقصد التثبيت كما يشعر بذلك قوله له "أبك جنون؟" ثم سؤاله بعد ذلك لقومه فتحمل الأحاديث التى فيها التراخى عن إقامة الحد بعد صدور الإقرار مرة على من كان أمره ملتبسا فى ثبوت العقل واختلاله والصحو والسكر ونحو ذلك، وأحاديث إقامة الحد بعد الإقرار مرة واحدة على من كان معروفا بصحة العقل وسلامة إقراره عن المبطلات.

والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبوداود والترمذى فى الحدود والنسائى فى الكبرى فى الرجم، والبيهقى فى الكبرى (٢١٠/٨) وفى الصغير (٢٨٧/٣) وفى المعرفة (٣١٩/٦) والبعوى (٢٧٣/١٠) وابن جبان (٢٧١/١٠) والدارمى (١٠١/٢) وابن الجارود (٢٧٤) وابن أبى شيبة (١٨٠/١٠) وعبدالرزاق (٣٢٩/٧) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٣٤/٣) وفى المشكل (٩٢/١) وأحمد (٣١٣/٥) والطيالسى (برقم ٥٨٤) وابن عبد البر فى الجامع (١١٣/١) عن حطان بن عبدالله، عن عبادة بن الصامت صلى الله عليه. قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

قال الشيخ الألبانى فى إرواء الغليل (١٠/٨): وهو عند مسلم وأبى داود وأحمد وغيرهم من طرق عن سعيد بن قتادة عن الحسن بن حطان، وهذا هو الصواب أنه من رواية قتادة عن الحسن ورواية ابن ماجه عنه عن يونس بن جبيرة وهم، أظنه من شيخ ابن ماجه بكر بن خلف أبى بشر، والله أعلم.

## (٨) باب من وقع على جارية امرأته

٢٥٥١ - حدثنا حميد بن مسعدة. ثنا خالد بن الحارث. أنا سعيد، عن قتادة، عن حبيب بن سالم؛ قال: أتى النعمان بن بشير برجل غشى جارية امرأته فقال: لا أفضى فيها إلا بقضاء رسول الله ﷺ قال: إن كانت أحلتها له جلده مائة وإن لم تكن أذنت له رجمته.

## ٨ - باب من وقع على جارية امرأته

٢٥٥١ - ((غشى جارية امرأته)) أى جامعها، ((إن كانت)) امرأته، ((أحلتها)) أى جعلت جارتها حلالا له وأذنت له فيها، ((جلده مائة)) قال ابن العربي: يعنى أدبته تعزيرا وأبلغ به الحد تنكيلا لا أنه رأى حده بالجلد حدا له. قلت: لأن المحصن حده الرجم لا الجلد، ولعل سبب ذلك أن المرأة إذا أحلت جارتها لزوجها فهو إغارة الفروج فلا يصح، لكن العارية تصير شبهة ضعيفة فيعذر صاحبها. قال الخطابي: هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه (س).

وقد اختلف أهل العلم فى الرجل يقع على جارية امرأته فقال الترمذى: روى عن غير واحد من الصحابة منهم أمير المؤمنين على وابن عمر أن عليه الرجم وقال ابن مسعود عليه حد ولكن يعذر وذهب أحمد وإسحاق إلى ما رواه النعمان بن بشير.

قال الإمام الشوكانى فى النيل (١٣٦/٧): هذا هو الراجح لأن الحديث وإن كان فيه المقال المتقدم فأقل أحواله أن يكون شبهة يدرأ بها الحد.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود والترمذى فى الحدود والنسائى فى النكاح، وفى الكبرى فى الرجم، والبيهقى فى الكبرى (٢٣٩/٨) وفى الصغير (٣٠٠/٣) وفى المعرفة (٣٥٩/٦) عن قتادة عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير رضى الله عنه. قال الترمذى: حديث النعمان فى إسناده اضطراب سمعت محمداً يعنى البخارى يقول لم يسمع قتادة من حبيب بن سالم هذا الحديث إنما رواه عن خالد بن عرفطة. هذا آخر كلامه. وخالد بن عرفطة. قال أبو حاتم الرازى: هو مجهول. وقال الترمذى أيضا سألت محمد بن إسماعيل عنه، فقال: أنا أتقى هذا الحديث. وقال النسائى: أحاديث النعمان كلها مضطربة. وقال الخطابى هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه، هذا آخر كلامه، كذا فى العون (١٥٠/٢).

٢٥٥٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبد السلام بن حرب، عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن سلمة بن المحبق؛ أن رسول الله ﷺ رفع إليه رجل وطئ جارية امرأته فلم يحده.

### (٩) باب الرجم

٢٥٥٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح. قالوا: ثنا سفيان ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس؛ قال: قال عمر بن الخطاب: .....

٢٥٥٢ - ((سلمة بن المحبق)) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبعدها باء بواحدة مشددة مفتوحة، ومن أهل اللغة من يكسرها، قيل: هو ابن ربيعة بن صخر الهذلي، أبو سنان، صحابي، سكن البصرة. ((فلم يحده)) كأنه ما حد لوجود الشبهة المسقطة للحد، ولا يلزم منه ترك التعزير.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الحدود، والنسائي في المجتبى في النكاح، وفي الكبرى (٢٩٧/٤) وأحمد (٤٧٦/٣) والمسند الجامع (١٣٩/٧) عن الحسن عن سلمة بن المحبق رضى الله عنه. وإسناده ضعيف. وقال النسائي: ليس في هذا الباب شيء صحيح يحتج به. وضعفه الألباني.

### ٩ - باب الرجم

٢٥٥٣ - ((قال عمر بن الخطاب)) في خطبته كما جاء. قال النووي في شرح مسلم (١٩١/١٠): في إعلان عمر بالرجم وهو على المنبر وسكوت الصحابة عن مخالفته بالإنكار دليل على ثبوت الرجم. قلت: أراد إجماعا سكوتيا لكن قال في قول عمر إذ كان حمل أن وجوب الحد بالحمل إذا لم يكن لها زوج أو سيد، مذهب عمر، وتابعه مالك وأصحابه وجمهير العلماء على أنه لا حد عليها بمجرد الحمل. قلت: إن كان إعلان عمر دليلا كما قرره ويكون إجماعا سكوتيا يلزم أن يكون قول الجمهور هاهنا مخالفا للإجماع فإن عمر أعلن بوجوب الحد بالحمل كما أعلن بالرجم وإن لم يكن دليلا لا يتم الاستدلال به على ثبوت الرجم أيضا. والعجب من النووي أنه قرره دليلا حين وافق مطلوبه ثم جاء يخالفه حين لم يوافق. والاستدلال بالسكوت وعدم الإنكار مشهور بينهم ويعرفونه إجماعا سكوتيا فلزوم مخالفة الإجماع وارد على الجمهور إلزاما لهم. نعم التحقيق أنه ليس بدليل إذ لا يجب إنكار قول المجتهد بل قول "المقلد إذا وافق المجتهد" فكيف قول الخليفة إذا كان مجتهدا، فالاستدلال بالسكوت على الإجماع ليس بشيء (س).

لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل: ما أجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة من فرائض الله ألا وإن الرجم حق إذا أحسن الرجل وقامت البينة أو كان حمل أو اعتراف وقد قرأتها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده.

((لقد خشيت أن يطول بالناس زمان)) قد وقع ما خشيه عمر فأنكر الرجم طائفة من الخوارج ومعظمهم وبعض المعتزلة. ويحتمل أن يكون استند في ذلك إلى توقيف وقد أخرج عبدالرزاق والطبري عن ابن عباس أن عمر قال: سيحىء قوم يكذبون بالرجم ووقع في رواية سعيد بن إبراهيم عن عبدالله بن عبدالله بن عتبة في حديث عمر عند النسائي وأن ناسا يقولون ما بال الرجم وإنما في كتاب الله الحلد ألا قد رجم رسول الله ﷺ وفيه إشارة إلى أن عمر استحضر أن ناسا قالوا ذلك فرد عليهم، كذا في الفتح. ((وقامت البينة)) على الزنا، ((وقد قرأتها)) آية الرجم وهذه الآية مما نسخ لفظها وبقي حكمها ((الشيخ والشيخة)) لأنه يلزمها الإحصان عادة، فذكر أو أريد بهما المحصن والمحصنة وفي هذا الإطلاق تنفير لهما عن هذا الفعل الشنيع من حيث أن هذا السن يقتضى كمال العقل وقلة الشهوة والقرب من الموت والاستعداد للأخرة، فالوقوع في هذا الفعل مع ذلك قبيح جدا وفيه تنبيه على أن التغليظ في حقهما في الحد تغليظ في محله. ((ورجمناه بعده)) تبعاله، وفيه إشارة إلى وقوع الإجماع بعده.

ثم إن وجوب علي المحصن كلمة إجماع فيما بين المسلمين ولم يخالف فيه أحد من العلماء الذين يعتد بخلافهما إلا ما حكى عن بعض الأزارقة من الخوارج.

لكن قامت طائفة في زماننا ممن ينكرون حجية السنة أو يخضعون لكل ما جاء عن أهل المغرب من ضلال، فأنكروا وجوب الرجم كحد شرعى وتمسكوا بأن الله تعالى لم يذكره في القرآن صراحة وإنما المذكور في القرآن جلد الزانى فقط فلا ينسخ هذا الحكم بأخبار الآحاد.

وهذا القول باطل بخارق للإجماع ولم ينشأ إلا من عدم الاطلاع على أصول الاستدلال بالقرآن والسنة، والرد عليه بوجوه.

الأول: أن الرجم ثابت بالقرآن الكريم إشارة وإن لم يكن مذكورا فيه صراحة.

ثانيا: قد حققنا في شرح حديث عبادة في باب حد الزنى أن حكم الرجم ليس نسخا لحكم الحلد وإنما هو زيادة عليه في صورة إحصان الزانى، فيجب على المحصن كل من الحلد والرجم غير أن العقوبة الأعلى تقضى على الأدنى بكونها مدغمة فيها لأن الرجم عقوبة تأتي على النفس فتقضى

على ما دون النفس، وقد أيدنا هذا القول بقول الشيخ ولي الله الدهلوي فراجعوه وحينئذ فلا حاجة إلى القول بالنسخ أو التخصيص.

الثالث: أن تخصيص العام لا يعد نسخا عند الجمهور فيجوز تخصيص حكم القرآن بأخبار الآحاد عندهم وأما الحنفية فالتخصيص قسم من أقسام النسخ فلا يجوز تخصيص القرآن بأخبار الآحاد ولكنه يجوز عنده بالأخبار المشهورة والمتواترة كما تقرر في أصول الفقه.

وغاية ما في الباب أن تكون أحاديث الرجم مخصصة لحكم سورة النور. ويجوز هذا التخصيص عند الجمهور بأخبار الآحاد وعند الحنفية بالأخبار المشهورة والمتواترة، وإن أحاديث الرجم متواترة معنى فيجوز تخصيص حكم الجلد بها بالإجماع بين الجمهور والحنفية.

وكون أحاديث الرجم متواترة المعنى قد صرح به غير واحد من المحدثين والفقهاء كابن الهمام في فتح القدير (١٣/٥): والآلوسی فی روح المعانی (٨٩/١٠) والشيخ ولي الله الدهلوي في كتابه المعروف "حجة الله البالغة" (١٥٨/٢).

وتتبعت بنفسى أحاديث الرجم في الكتب المتداولة فوجدت أنها مروية عن اثنين وخمسين صحابيا وهذا بالنسبة إلى تتبعى القاصر، ولا يبعد أن يضاف إلى هذا العدد أسماء بعد تتبع أبلغ.

ولأشك أن هذا العدد أكثر من عدد رواة كثير من الأحاديث التي حكم المحدثون بتواترها، مثل حديث "أنزل القرآن على سبعة أحرف" فإنه مروى عن سبعة وعشرين من الصحابة وحديث "نضر الله امرأ سمع مقالتي .. الخ". فإنه مروى عن ثلاثين من الصحابة كما في توجيه النظر للجزائري (ص ٤٩) طبع المدينة. فليس هناك أدنى شبهة في أن أحاديث الرجم متواترة معنى. وقد ذكر السيوطي في النوع الثلاثين من تدريب الراوى (ص ٣٧٤) أن التواتر في القدر المشترك من الوقائع المختلفة يسمى تواترا معنويا، كذا في تكملة فتح الملهم (٤٢٤/٢).

### الإجماع على وجوب الرجم:

ثم إن حكم الرجم ثابت بالإجماع أيضا وهو حجة مستقلة وقد حكى الإجماع على هذه المسألة غير واحد، ونحكي ههنا عبارة كتابين قد وضعا لجمع المسائل المجمع عليها فحسب، أولهما كتاب الإجماع لابن المنذر وهو من رجال القرن الثالث حجة في علم مذاهب الفقهاء يقول

٢٥٥٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عباد بن العوام، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: جاء معاذ بن مالك إلى النبي ﷺ فقال إني زنيت فأعرض عنه ثم قال إني قد زنيت فأعرض عنه ثم قال إني زنيت فأعرض عنه حتى أقر أربع مرات فأمر به أن يرحم .....

فيه (ص ١٤٢) وأجمعوا على أن الحر إذا تزوج حرة تزويجا صحيحا ووطئها في الفرج أنه محصن يجب عليها الرجم إذا زنيا. وثانيهما كتاب مراتب الإجماع لابن حزم (ص ١٢٩) يقول فيه واتفقوا أنه إذا زنى كما ذكرنا وكان قد تزوج قبل ذلك ..... أن عليه الرجم بالحجارة حتى يموت.

وكان حكم رجم الزانى الثيب معروفا فيما بين المسلمين يعرفه كل أحد حتى ذكره الشعراء في أشعارهم، وضربوا به المثل لأمر ثابت مسلم عند الجميع لا شبهة فيه، يقول النابغة الجعدي.

كانت فريضة، كما كان الزنا فريضة الرجم

حكاه ابن منظور في لسان العرب والخطابي في غريب الحديث (٣٥٧/١) والنابغة الجعدي هذا من الشعراء المنخضمين، ويقال إنه وفد على النبي ﷺ وأدرك صفين فشهداها مع علي، ثم سكن الكوفة فسيره معاوية إلى أصبهان. راجع الأعلام للزركلي (٥٨/٦) وله ترجمة مبسطة في الإصابة لل حافظ (٥٠٨/٣).

والحديث أخرجه أيضا البخاري في المظالم، ومسلم وأبو داود والترمذي في الحدود، والنسائي في الكبرى في الرجم، والبيهقي في الكبرى (٢١١/٨) وفي الصغير (٢٩٢/٣) وفي المعرفة (٢٩٢/٦) وعبدالرزاق (٣١٥/٧) والبعثي (٢٨٠/١٠) وابن أبي شيبة (٧٥/١٠) وابن الجارود (٢٧٥) والدارمي (١٧٩/٢) وأحمد (٢٩/١) والحميدي (١٥/١) وأبو يعلى (١٣٧/١) والبخاري (٢٩٩/١) عن ابن عباس قال عن عمر رضي الله عنه. بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا. وإسناده صحيح. واقتصر المصنف على ما ذكره، وفي الحديث قصة خطبة عمر في المدينة بعد أن رجع من موسم الحج.

٢٥٥٤ - ((جاء معاذ بن مالك)) الأسلمي، المرجوم، أسلم وصحب النبي ﷺ وهو الذي أصاب الذنب، ثم ندم فأتى رسول الله ﷺ فاعترف عنده، وكان محصنا. فأمر به رسول الله ﷺ فرجم. وقال فيه: "لقد تاب توبة، لو تابها طائفة من أمتي لأجزأت عنهم".

((حتى أقر أربع مرات)) ظاهره دليل لمن يشترط في الإقرار التكرير إلى أربع مرات كما قال

فلما أصابته الحجارة أدير يشند فلقيه رجل بيده لحي جمل .....

علماء الحنفية (س).

قال الإمام الترمذى: والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن المعترف بالزنى إذا أقر على نفسه أربع مرات أقيم عليه الحد وهو قول أحمد وإسحاق، انتهى. وهو قول أبي حنيفة.

وقال البغوى فى شرح السنة (١٠/٢٩٠): يحتج بهذا الحديث من يشترط التكرار فى الإقرار بالزنى حتى يقام عليه الحد. ويحتج أبو حنيفة بمجيئه من الجوانب الأربع على أنه يشترط أن يقر أربع مرات فى أربعة مجالس. ومن لم يشترط التكرار قال: إنما رده مرة بعد أخرى لشبهة داخلته فى أمره ولذلك سأل فقال: أ به جنون؟ فأخبر أن ليس به جنون. فقال: أشرب خمراً؟ فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح حمر فقال: أ زنت؟ قال: نعم، فأمر به فرجم. فرده مرة بعد أخرى لكشف عن حاله لا أنه التكرار فيه شرط يدل على ما روى أن النبى ﷺ رد المرأة الغامدية التى جاءت بعده وأقرت بالزنى فقالت: لعلك تريد أن تردنى كما رددت ماعزاً فثبت أن التردد لم يكن شرطاً فى الحكم وإنما كان لزوال الشبهة ولم يزل ذلك فى حق ماعز إلا فى المرة الرابعة، انتهى.

وقال الترمذى: قال بعض أهل العلم إذا أقر على نفسه مرة أقيم عليه الحد وهو قول مالك بن أنس والشافعى، انتهى.

واختاره الشوكانى فى النيل (٧/١١١): وأجاب عن جميع ما استدل به أبو حنيفة وأصحابه: وقال فى آخر كلامه وإذا قد تقرر لك عدم اشتراط الأربع عرفت عدم اشتراط ما ذهبت إليه الحنفية من أن الأربع لا تكفى أن تكون فى مجلس واحد، بل لا بد أن تكون فى أربعة مجالس لأن تعدد الأمكنة فرع تعدد الإقرار الواقع فيها وإذا لم يشترط الأصل تبعه الفرع فى ذلك. وأيضاً لو فرضنا اشتراط كون الإقرار أربعاً لم يستلزم كون مواضعه متعددة أما عقلاً فظاهر لأن الإقرار أربع مرات أو أكثر منها فى موضع واحد من غير انتقال مما لا يخالف فى إمكانه عاقلٌ وأما شرعاً فليس فى الشرع ما يدل على أن الإقرار الواقع بين يديه ﷺ وقع من رجل فى أربعة مواضع فضلاً عن وجود ما يدل على أن ذلك شرط. ثم أجاب الشوكانى عن الروايات التى استدل بها الحنفية على اشتراط تعدد مواضع الإقرار. فإن شئت الوقوف على ذلك فارجع إلى نيل الأوطار.

((يشند)) أى يعدو ويسرع فى الفرار عنهم، ((لحي جمل)) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة،

فضربه فصرعه فذكر للنبي ﷺ فراره حين مسته الحجارة فقال فهلا تركتموه.

٢٥٥٥ - حدثنا العباس بن عثمان الدمشقي ثنا الوليد بن مسلم. ثنا أبو عمرو. حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن عمران بن الحصين؛ أن امرأة أتت النبي ﷺ.....

عظمه الذي ينبت على الأسنان. ((فضربه)) أى الرجل، ((فهلا تركتموه)) دليل لمن يقول: أن من ثبت عليه الحد بالإقرار إذا هرب يترك.

قال القارى فى المرقاة (١٦٧/٧): عسى أن يرجع عن إقراره فيرجع الله عليه بقبول توبته. قال ابن الملك فيه: إن المقر على نفسه بالزنا لو قال ما زנית أو كذبت أو رجعت سقط عنه الحد، فلو رجع فى أثناء إقامة عليه سقط الباقي. وقال جمع: لا يسقط إذ لو سقط لصار ماعز مقتولا خطأ فتجب الدية على عواقل القتاتلين، قلنا: إنه لم يرجع صريحا لأنه هرب وبالهرب لا يسقط الحد. وتأويل قوله: هلا تركتموه أى لينظر فى أمره أهرب من ألم الحجارة أو رجع عن إقراره بالزنا. قال الطيبي: فإن قلت: إذا كان رسول الله ﷺ أخذهم بقتله حيث فر، فهل يلزمهم قود إذا. قلت: لا لأنه ﷺ وأخذهم بشبهة عرضت تصلح أن يدفع بها الحد وقد عرضت لهم شبهة أيضا هى إمضاء حكم رسول الله ﷺ فلا جناح عليهم.

قال البغوى فى شرح السنة (٢٩١/١٠): فيه دليل على أن من أقر على نفسه بالزنا إذا رجع فى خلال إقامة الحد، فقال كذبت أو ما زנית أو رجعت سقط ما بقى من الحد عنه وكذلك السارق وشارب الخمر.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى المحاربتين وفى الطلاق وفى الأحكام، ومسلم والترمذى وأبوداود فى الحدود، والنسائى فى الحنائز، والبيهقى فى الكبرى (٢٢١/٨) والدارمى (٢٣٢/٢) وابن أبى شيبه (٧٢/١٠) والحاكم (٣٦٣/٤) وأحمد (٢٨٦/٢) عن أبى سلمة عن أبى هريرة رضى الله عنه. وإسناده حسن كما قال الترمذى. لكن الحديث فى الصحيحين وغيرهما من رواية أبى سلمة وسعيد بن المسيب، عن أبى هريرة فهو صحيح.

٢٥٥٥ - ((عن أبى المهاجر)) عن عمران بن حصين، صوابه أبوالمهلب، وهم فى الأوزاعى. وأبوالمهلب تقدم ترجمته برقم (١٢١٥).

((أن امرأة أتت النبي ﷺ)) وفى رواية مسلم أن امرأة من جهينة أتت النبي ﷺ وهى حبلى من



فاعترفت بالزنا فأمر بها فشكت عليها ثيابها ثم رجمها ثم صلى عليها.

الزنا. اختلف العلماء هل هذه المرأة هي الغامدية التي جاء ذكرها في الروايات الأخرى أو هي غيرها؟ فالذى يظهر من صنع أبي داود أنها هي الغامدية لأنه ترجم على أحاديث الغامدية بقوله باب المرأة التي أمر رسول الله ﷺ بـرجمها من جهينة، ثم أتى فيه بأحاديث الجهينة والغامدية جميعا. وقال: قال الغساني: جهينة وغامد وبارق واحد.

قال العلامة الشيخ شمس الحق في شرحه عون المعبود (١٢/١٢٧): مقصود المؤلف أن المرأة التي قصتها مذكورة في هذه الأحاديث قد نسبت إلى جهينة وقد نسبت إلى غامد فهما ليستا مرأتين، بل هما واحدة، لا جهينة وغامد وكذا بارق ليست قبائل متباعدة لأن غامد لقب رجل هو أبو قبيلة من اليمن وهم بطن من جهينة.

ولكن يظهر من كلام الحافظ في باب رجم الحبلى من فتح الباري (١٢/١٤٦) أنه مائل إلى تعدد المرأتين حيث يقول وجمع بين حديثي عمران وبريدة أن الجهينة كان لولاها من يرضعه بخلاف الغامدية. والظاهر هو القول الأول فيمكن الجمع بينهما بأن بريدة ذكر الإرضاع ولم يذكره عمران بن حصين اختصارا. أو بأن ذكر الإرضاع في حديث بريدة إنما جاء من طريق بشير بن مهاجر وهو ضعيف فيحتمل أن يكون قد وهم في ذكر الإرضاع والله سبحانه وتعالى أعلم.

((فاعترفت بالزنا)) على وجه يوجب الحد، فلا ينافى في قول من يشترط في الإقرار أن يكون أربع مرات (س). ((فشكت)) بتشديد الكاف على بناء المفعول، أى ربطت وشدت لئلا تنكشف عورتها عند الرجم.

قال النووي: في هذا استحباب جمع أثوابها عليها وشدتها بحيث لا تنكشف عورتها في قلبها وتكرار اضطرابها واتفق العلماء على أنها لا ترجم إلا قاعدة وأما الرجل فجمهورهم على أنه يرحم قائما وقال مالك: قاعدا. وقال غيره يخير الإمام بينهما.

((ثم صلى عليها)) هذا نص صريح في أنه ﷺ صلى على الغامدية. واختلفت الروايات في صلاته ﷺ على ماعز، ففي صحيح البخاري من حديث جابر في أمر ماعز. قال: ثم أمر به فرحم فقال له النبي ﷺ: خيرا وصلى عليه. ورواه الترمذي وقال: حسن صحيح. وفي رواية عن جابر عند الشيخين في أمر ماعز "وقال له خيرا ولم يصل عليه". قال الحافظ في الفتح (١٢/١٣٠): قال المنذرى في

حاشية السنن رواه ثمانية أنفس عن عبدالرزاق فلم يذكروا قوله "وصلى عليه" وذكر الحافظ روايات هؤلاء الأنفس وغيرهم ثم قال فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها، انتهى. قال الإمام البخارى فى صحيحه، أى بعد رواية هذا الحديث ولم يقل يونس وابن جريج عن الزهري "فصلى عليه" سئل أبو عبدالله "صلى عليه" يصح؟ قال: رواه معمر فقليل له: رواه غير معمر قال لا. قال الحافظ: وقد اعترض عليه فى جزمه بأن معمرأ روى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها إنما هو محمود بن غيلان عن عبدالرزاق وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه. لكن ظهر لى أن البخارى قويت عنده رواية محمود بالشواهد فقد أخرج عبدالرزاق أيضا وهو فى السنن لأبى قره من وجه آخر عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف فى قصة ماعز. قال: فقليل: يا رسول الله أتصلى عليه. قال: لا، قال: فلما كان من الغد قال: "صلوا على صاحبكم". فصلى عليه رسول الله ﷺ والناس فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النفى على أنه لم يصل عليه حين رجم، ورواية الإثبات على أنه ﷺ صلى عليه فى اليوم الثانى. قال الحافظ: ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران ابن حصين فى قصة الجهينة التى زنت ورجمت، أن النبى ﷺ صلى عليها. فقال له عمر: أتصلى عليها وقد زنت؟ فقال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم.

قال النووى فى شرح مسلم (٢٠٤/١١): اختلف العلماء فى الصلاة على المرجوم فكرها مالك وأحمد للإمام ولأهل الفضل دون باقى الناس ويصلى عليه غير الإمام وأهل الفضل. قال الشافعى وآخرون: يصلى عليه الإمام وأهل الفضل وغيرهم والخلاف بين الشافعى ومالك إنما هو فى الإمام وأهل الفضل وأما غيرهم فاتفقا على أنه يصلى، وبه قال جماهير العلماء. قالوا: فيصلى على الفساق والمقتولين فى الحدود والمحاربة وغيرهم. وقال الزهري: لا يصلى أحد على المرجوم وقاتل نفسه. وقال قتادة: لا يصلى على ولد الزنا. واحتج الجمهور بهذا الحديث يعنى بحديث الباب. وفيه دلالة للشافعى على أن الإمام وأهل الفضل يصلون على المرجوم كما يصلى عليه غيرهم. وأجاب أصحاب مالك عنه بجوابين أحدهما أنهم ضعفوا رواية الصلاة لكون أكثر الرواة لم يذكروها. والثانى تأولوها على أنه ﷺ أمر بالصلاة أو دعا فسمى صلاة على مقتضاها فى اللغة، وهذان الجوابان فاسدان أما الأول فإن هذه الزيادة ثابتة فى الصحيح وزيادة الثقة مقبولة وأما الثانى فهذا التأويل مردود لأن التأويل إنما يصار إليه

## (١٠) باب رجم اليهودى واليهودية

٢٥٥٦ - حدثنا علي بن محمد. ثنا عبدالله بن نمير، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ رجم يهوديين أنا فيمن رجمهما فلقد رأيتته وإنه يسترها من الحجارة.

إذا اضطرت الأدلة الشرعية إلى ارتكابه. وليس هنا شيء من ذلك، فوجب حمله على ظاهره.

قلت: الأمر كما قال النووي، والله تعالى أعلم.

وفى الحديث دليل على أن التوبة لا تسقط الحد وهو أصح القولين عند الشافعية والجمهور، والخلاف فى حد المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه فإنه يسقط بالتوبة عند الجمهور لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾.

والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبو داود والترمذى فى الحدود، والنسائى فى المحتبى فى الجنائز، وفى الكبرى فى الرجم، والبيهقى فى الكبرى (٢١٧/٨) وفى الصغير (٢٩٠/٣) وفى المعرفة (٣٢٦/٦) وابن جبان (٢٥١/١٠) وعبدالرزاق (٣٢٥/٧) وابن أبى شيبة (٨٧/١٠) وابن الجارود (٢٧٦) والدارقطنى (١٠١) وأحمد (٤٢٩/٤) والطيالسى (١١٤) والطبرانى فى الكبير (٤٧٦/١٨) بعضهم عن أبى قلابة عن أبى المهاجر عن عمران بن الحصين رضى الله عنه. وذكر بعضهم بدل أبى المهلب، أبى المهاجر. قال النسائى: لا نعلم أحدا تابع الأوزاعى على قوله "عن أبى المهاجر" وإنما هو "أبو المهلب"، كذا فى تحفة الأشراف (٢٠٠/٨). قلت: الحديث صحيح.

## ١٠ - باب رجم اليهودى واليهودية

٢٥٥٦ - ((رجم يهوديين)) أى أمر برجمهما ((أنا فيمن رجمهما)) أى كنت فى جملة من رجمهما ((فلقد رأيتته)) أى الرجل ((يسترها)) أى المرأة من كمال المودة، وظاهر الحديث رجم الكفرة، ومن لا يقول به يعتذر بأن حكمه ﷺ فى الحكم كان بالتوراة عليهم. قلت: فىجب علينا اتباعه ﷺ فى الحكم بالتوراة عليهم بالرجم على أن هذا مستبعد بل ظاهر قوله تعالى: ﴿فَأَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾، الآية. يقتضى أنه يجب عليه الحكم بينهم بشريعته ﷺ. وأما إحضار التوراة فكان إلزاما لهم وقيل: ذلك فى أول الأمر قبل نزول الحدود ثم نزلت الحدود فنسخ، وهذا غير بعيد بالنظر إلى الأحاديث (س).

٢٥٥٧ - حدثنا إسماعيل بن موسى. ثنا شريك، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة؛ أن النبي ﷺ رجم يهوديا ويهودية.

٢٥٥٨ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عبد الله ابن مرة، عن البراء بن عازب؛ قال: مر النبي ﷺ بيهودى محمّم مجلود فدعاهم فقال هكذا تجدون فى كتابكم حد الزانى قالوا نعم فدعا رجلا من علمائهم فقال أنشدك بالله الذى أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزانى قال لا ولولا أنك نشدتنى لم أخبرك .....

قال الشيخ العلامة المباركفورى فى تحفة الأحوذى (٣٢٥/٢): فيه دليل لمن قال إن حد الزنا يقام على اليهود كما يقام على المسلمين وأن الإسلام ليس بشرط فى الإحصان كما ذهب إليه الشافعى وأحمد وأبويوسف فى رواية وعند أبى حنيفة وأحمد والمالكية: الإسلام شرط. والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الجنازات وفى المحاربين وفى المناقب وفى تفسير آل عمران وفى الاعتصام وفى التوحيد، ومالك ومسلم وأبو داود والترمذى فى الحدود، والنسائى فى الكبرى فى الرجم، والبيهقى فى الكبرى (٢٤٦/٨) وفى المعرفة (٣٧٠/٦) وفى الصغير (٢٩٤/٣) وابن حبان (٢٧٧/١٠) وابن أبى شيبه (١٤٩/١٠) والدارمى (٩٩/٢) وعبدالرزاق (٣١٨/٧) والبخارى (٢٨٤/١٠) والطحاوى (١٠٢/٢) وأحمد (٥/٢) والطيالسى (٢٥٣) والحميدى (٣٠٦/٢) من طرق، عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه. بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا، كالمصنف. وإسناده صحيح.

٢٥٥٧ - وقد تقدم شرحه فى الحديث السابق.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى فى الحدود، وعبدالرزاق (٣١٩/٧) وأحمد (٩١/٥) والمسند الجامع (٣٨٠/٣) عن جابر بن سمرة رضى الله عنه. وإسناده ضعيف، ومثته صحيح بالذى قبله. وفى الباب عن ابن عمر والبراء، وابن أبى أوفى، وعبد الله بن الحارث بن جزء وابن عباس. قال أبو عيسى: حديث جابر بن سمرة حديث حسن غريب والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم. قالوا: إذا اختصم أهل الكتاب وترافعوا إلى حكام المسلمين حكموا بينهم بالكتاب والسنة وبأحكام المسلمين وهو قول أحمد وإسحاق. وقال بعضهم: لا يقام عليهم الحد فى الزنا، والقول الأول أصح.

٢٥٥٨ - ((محمّم)) بالتشديد أى مسود وجهه بالحمم ((مجلود)) من الجلد بالجيم والله أعلم. ((لدعاهم)) أى اليهود، ((لدعا رجلا)) هو عبد الله بن صوريا.

نجد حد الزاني في كتابنا الرجم ولكنه كثر في أشرافنا الرجم فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه وكنا إذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد فقلنا تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع فاجتمعنا على التحميم والجلد مكان الرجم فقال النبي ﷺ اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه وأمر به فرجم.

### (١١) باب من أظهر الفاحشة

٢٥٥٩ - حدثنا العباس بن الوليد الدمشقي. ثنا زيد بن يحيى بن عبيد. ثنا الليث بن سعد، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن أبي الأسود، عن عروة، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لو كنت راجما أحدا بغير بينة لرجمت فلانة فقد ظهر منها الريبة في منطقتها وهيئتها ومن يدخل عليها".

((ولكنه)) أى الزنا، ((فى أشرافنا)) جمع شريف، ((تركناه)) أى لم نقم عليه الحد، ((فاجتمعنا على التحميم)) أى تسويد الوجه بالحمم وهو الفحم، ((اللهم إني أول من أحيا أمرك)) فيه دلالة على أمرين: الأول أن رجم اليهوديين أول واقعات الرجم على عهد النبي ﷺ وقد صرح به أبوهريرة فيما أخرجه عبدالرزاق فى مصنفه (٣١٦/٧) قال: "أول مرجوم رجمه رسول الله ﷺ من اليهود". والثانى: أن النبي ﷺ رجم اليهوديين بحكم شريعته لا بحكم التوراة المنسوخ. والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبوداود فى الحدود، وابن أبى شيبه (٥٠١/٦) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٤٢/٤) وأحمد (٢٨٦/٤) والمسند الجامع (١٢١/٣) وإسناده صحيح. وقد تقدم جزء منه برقم (٢٣٢٧).

### ١١ - باب من أظهر الفاحشة

٢٥٥٩ - ((زيد بن يحيى بن عبيد)) الخزاعى، أبو عبد الله، الدمشقى. وثقه العجلي وإسحاق بن إبراهيم. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الجافظ: ثقة، من التاسعة.

((لو كنت راجما)) أى أن الريبة والشك لا يوجبان الحد، ولو كانا موجبين لرجمت هذه وفيه أن الاستدلال بالقرائن جائز، غير أنه لا يعمل عليه بل يحتنب عن مصاحبة مثل هذا الشخص فإنه ورد "اتقوا من مواضع التهم واحترسوا من الناس بسوء الظن". وقوله جل ذكره ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾،

٢٥٦٠ - حدثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي. ثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن القاسم بن محمد؛ قال: ذكر ابن عباس المتلاعنين فقال له ابن شداد: هي التي قال لها رسول الله ﷺ: "لو كنت راجما أحدا بغير بينة لرجمتها". فقال ابن عباس: تلك امرأة أعلنت.

### (١٢) باب من عمل عمل قوم لوط

٢٥٦١ - حدثنا محمد بن الصباح وأبو بكر بن خلاد. قالوا: ثنا عبدالعزيز ابن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ قال: "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به".

فالمراد به العمل على ذلك الظن فالحدود تندراً بالشبهات ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾، لأنه ربما يخطئ وبه يحصل التطبيق، والله أعلم، كذا في إنجاح الحاجة.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس أيضا وهو حديث غير هذا وقد روى الحديثين ابن ماجه.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (٣٥٨/١٠) وفي الأوسط (٢٨٢/٩) عن ابن عباس رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٥٦٠ - مر شرحه تحت الحديث السابق.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الحدود وفي التمني، ومسلم في اللعان، والنسائي في النكاح، والبيهقي في الكبرى (٤٠٧/٧) وفي المعرفة (٥٥٣/٥) والطحاوي (٥٩/٢) وأحمد (٣٣٥/١) وأبو يعلى (٣١٢/٤) والطبراني في الكبير (٣٥٨/١٠) والحميدي (٢٤٠/١) وسعيد بن منصور (٤٠٦/٣) والشافعي في الأم (٢٩٠/٥) وفي المسند (٢٥٨) من طرق، عن أبي الزناد، عن القاسم بن محمد، عن ابن عباس رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

### ١٢ - باب من عمل عمل قوم لوط

٢٥٦١ - ((من وجدتموه)) أي علمتموه، ((يعمل عمل قوم لوط)) أي بعمل قوم لوط اللواط، ((فاقتلوا الفاعل والمفعول به)) قال البغوي في شرح السنة (٣٠٩/١٠): اختلفوا في حد اللوطي فذهب الشافعي في أظهر قوليه وأبو يوسف ومحمد إلى أن حد الفاعل حد الزنا أي إن كان محصنا يرحم وإن لم يكن

٢٥٦٢ - حدثنا يونس بن عبد الأعلى. أخبرني عبد الله بن نافع. أخبرني عاصم بن عمر، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في الذي يعمل عمل قوم لوط قال: "ارجموا الأعلى والأسفل ارجموا جميعاً".

محصنا يحلده مائة وعلى المفعول به عند الشافعي على هذا القول جلد مائة وتغريب عام رجلا كان أو امرأة محصنا أو غير محصن لأن التمكين في الدبر لا يحصنها فلا يلزمها به حد المحصنات وذهب قوم إلى أن اللوطي يرحم محصنا كان أو غير محصن. وبه قال مالك وأحمد. والقول الآخر للشافعي أنه يقتل الفاعل والمفعول به كما هو ظاهر الحديث. وقد قيل في كيفية قتلها: هدم بناء عليهما وقيل: رميها من شاهق كما فعل بقوم لوط، وعند أبي حنيفة يعزرو ولا يحد.

قال السندي: الحديث ضعفه الترمذي، وللعلماء في عقوبته خلاف والمشهور من قول أبي حنيفة أنه يودب ولا حد فيه، واستدل أصحابه بقوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الحدود، والنسائي في الكبرى (٣٢٢/٤) في التعزيرات، والدارقطني (١٢٢/٣) وابن الجارود (٢٧٨) والبيهقي في الكبرى (٢٣١/٨) وفي الصغير (٢٩٨/٣) وفي المعرفة (٣٥٠/٦) والحاكم (٣٥٥/٤) والبقوي (٣٠٨/١٠) وأحمد (٣٠٠/١) وأبو يعلى (٣٤٨/٤) والطبراني في الكبير (٢١٢/١١) عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وقال الترمذي: وإنما يعرف هذا الحديث عن ابن عباس عن النبي ﷺ من هذا الوجه. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

قلت: في عمرو بن أبي عمرو كلام يسير وحديثه حسن. للحديث شواهد تقويه.

٢٥٦٢ - ((عاصم بن عمر)) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العمري، أبو عمر، المدني. ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال القروي: ليس بقوي. وقال الحوزجاني: يُضَعَّفُ حديثه. وقال الترمذي: ليس عندي بالحافظ. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال في موضع آخر: متروك الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، ويخالف. وقال الحافظ: ضعيف، من السابعة، وهو أخو عبيد الله العمري.

((ارجموا الأعلى والأسفل)) قال الإمام الترمذي: هذا حديث في إساده مقال ولا نعلم أحدا

٢٥٦٣ - حدثنا أزهر بن مروان. ثنا عبدالوارث بن سعيد. ثنا القاسم ابن عبدالواحد، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبدالله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن أخوف ما أخاف على أمتي عمل قوم لوط".

### (١٣) باب من أتى ذات محرّم ومن أتى بهيمة

٢٥٦٤ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي. ثنا ابن أبي فديك، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من وقع على ذات محرّم فاقتلوه ومن وقع على بهيمة فاقتلوه ....."

رواه عن سهيل بن أبي صالح غير عاصم بن عمر العمرى، وعاصم بن عمر يضعف فى الحديث من قبل حفظه. قال الحافظ: وحديث أبى هريرة لا يصح. وقد أخرجه البزار من طريق عاصم بن عمر العمرى، عن سهيل، عن أبيه عنه وعاصم متروك.

قال الألبانى فى صحيح ابن ماجه: الحديث حسن بما قبله.

والحديث أخرجه أيضا الطحاوى فى مشكل الآثار (٣٨٣٣) والحاكم (٣٥٥/٤) وأبو يعلى (٤٢/١٢) والمسند الجامع (٣٥٨/١٧) إسناده ضعيف، لكن الحديث حسن بما قبله.

٢٥٦٣ - ((إن أخوف .. إلخ)) اسم التفضيل مبنى للمفعول ولذا أضيف إلى ما أتخوف أى الذى هو أكثر خوفاً وأشدّ ضرراً من الأمور التى أخاف منها على أمتي والمراد من "أخوف" لا أنه الأتخوف لئلا يعارضه نحو أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون (س).

قال الطيبى فى شرح المشكوة (١٣٦/٧): أضاف أفعل إلى "ما" وهى نكرة موصوفة ليدل على أنه إذا استقصى الأشياء المخوف منها شيئاً بعد شىء لم يوجد أخوف من فعل قوم لوط.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الحدود والحاكم (٣٥٧/٤) وأحمد (٣٨٢/٣) وأبو يعلى (٩٧/٤). قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه عن عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبى طالب عن جابر رضى الله عنه. والحديث حسن.

### ١٣ - باب من أتى ذات محرّم ومن أتى بهيمة

٢٥٦٤ - ((من وقع على ذات محرّم)) لعل هذا كان على ما عليه عمل الجاهلية من اعتقادهم أن أمثال



واقتلوا البهيمة".

### (١٤) باب إقامة الحدود على الإماء

٢٥٦٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح. قالوا: ثنا سفيان ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد وشبل. قالوا: كنا عند النبي ﷺ فسأله رجل عن الأمة تزني قبل أن تحصن فقال اجلدها فإن زنت فاجلدها ثم قال في الثالثة أو في الرابعة .....

ذلك حلال، فإنه حينئذ يصير مرتدا فيستحق القتل. ((واقتلوا البهيمة)) زاد الترمذى فقيل لابن عباس: ما شأن البهيمة؟ فقال: ما سمعت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئا. ولكن أرى رسول الله ﷺ كره أن يؤكل من لحمها أو ينتفع بها وقد عمل بها ذلك العمل. وقيل: حكمة قتلها خوف أن تأتي بصورة قبيحة يشبه بعضها الآدمي وبعضها البهيمة وأكثر الفقهاء كما حكاه الخطابي على عدم العمل بهذا الحديث فلا تقتل البهيمة ومن وقع عليها وإنما عليه التعزير، ترجيحاً لما رواه الترمذى عن ابن عباس قال: من أتى بهيمة فلا حد عليه. قال الترمذى: هذا أصح من الحديث الأول والعمل على هذا عند أهل العلم، كذا ذكره السيوطى فى حاشية الكتاب.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الحدود والدارقطنى (١٢٦/٣) والحاكم (٣٥٦/٤) والبيهقى (٢٣٢/٧) وفى الصغير (٢٩٩/٣) وفى المعرفة (٣٥٢/٦) وعبدالرزاق (٢٣٥/٧) والطبرانى فى الأوسط (١٦٢/١٠) وأحمد (٣٠٠/١) وابن الأعرابى فى المعجم (٤٠) عن عكرمة، عن ابن عباس رضى الله عنه. بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا. قال الألبانى: والحديث ضعيف دون الشطر الثانى فهو صحيح.

### ١٤ - باب إقامة الحدود على الإماء

٢٥٦٥ - ((فسأله رجل)) لم أقف على اسم هذا الرجل، ((اجلدها)) ظاهره أن المولى يباشر ذلك ومن لا يقول بذلك يؤوله بأن المولى يرفع أمرها إلى الحاكم.

قال النووى فى شرح مسلم (٢١١/١١) فى هذا الحديث: دليل على أن السيد يقيم الحد على عبده وأمه. وهذا مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة: فى طائفة، ليس له ذلك وهذا الحديث صريح فى الدلالة للجمهور.

فبعها ولو بحبل من شعر.

٢٥٦٦ - حدثنا محمد بن رمح. قال: أنبأنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمار بن أبي فروة؛ أن محمد بن مسلم حدثه أن عروة حدثه أن عمرة بنت عبد الرحمن حدثته أن عائشة حدثتها أن رسول الله ﷺ قال إذا زنت الأمة فاجلدوها فإن زنت فاجلدوها فإن زنت فاجلدوها فإن زنت فاجلدوها ثم يبعوها .....

((فبعها)) قيل: هذا البيع مستحب عند الجمهور ويلزم على البائع أن يبين حالها للمشتري لأنه عيب فإن قيل: كيف يكره شيئاً ويرتضيه لأخيه المسلم؟ فالجواب لعلها تستعف عند المشتري بأن يقفها لنفسه أو يصونها لهيئته وبالإحسان إليها والتوسعة عليها أو يزوجه أو غيره (س).

قال الحافظ في الفتح (١٦٤/١٢): واستشكل الأمر ببيع الرقيق إذا زنى مع أن كل مؤمن مأمور أن يرى لأخيه ما يرى لنفسه ومن لازم البيع أن يوافق أخاه المؤمن على أن يقتنى ما لا يرضى اقتناؤه لنفسه. وأجيب بأن السبب الذي باعه لأجله ليس محقق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتدع الرقيق إذا علم أنه متى عاد أخرج، فإن الإخراج من الوطن المألوف شاق. ولجواز أن يقع الإعفاف عند المشتري بنفسه أو غيره.

قال ابن العربي: يرجح عند تبديل المحل تبديل الحال، ومن المعلوم أن للمجاورة تأثيراً في الطاعة وفي المعصية.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في المحاربين وفي البيوع وفي الحدود، ومالك ومسلم والترمذي وأبو داود في الحدود، والنسائي في الكبرى في الرجم، والبيهقي في الكبرى (٢٤٣/٨) وفي الصغير (٣٠٣/٣) وفي المعرفة (٣٦٧/٦) وابن حبان (٢٩٢/١٠) والدارمي (١٨١/٦) وعبد الرزاق (٣٩٣/٧) وابن أبي شيبة (٥١٣/٩) والدارقطني (١٦٢/٣) والبقوي (٢٩٧/١٠) وابن الجارود (٢٧٩) وأحمد (١١٦/٤) والطبراني في الكبير (٢٧٤/٥) والشافعي في الأم (١٣٥/٦) وفي المسند (٢٠٠/٢) والحميدي (٣٥٥/٢) والطيالسي (١٨٩) عن أبي هريرة وزيد بن خالد، وشبل رضي الله عنهم. وبعضهم عن أبي هريرة وحده وبعضهم عن زيد بن خالد وحده وبعضهم عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما. وإسناده صحيح.

٢٥٦٦ - ((عمار بن أبي فروة)) الأموي، مولاهم، المدني، أبو عمرو. ويقال عمارة. وقال الحافظ:

ولو بصفير والصفير الحبل.

### (١٥) باب حد القذف

٢٥٦٧ - حدثنا محمد بن بشار . ثنا ابن أبي عدي ، عن محمد بن إسحق ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة ، عن عائشة ؛ قالت : لما نزل عذرى قام رسول الله ﷺ على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن فلما نزل أمر برجلين وامرأة فضربوا حدهم .

مقبول ، من السادسة .

((ولو بصفير)) فعيل بمعنى المفعول والمراد الحبل .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف عمار بن أبي فروة قال البخاري لا يتابع في حديثه . وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء وذكره ابن حبان في الثقات فما أجاد ، رواه النسائي في الرجم عن الربيع بن سليمان عن شعيب بن الليث عن أبيه به . وليس هو في رواية ابن السنن ، وله شاهد من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد وغيرهما ، رواه الشيخان وغيرهما .  
والحديث أخرجه أيضا الميزي في التهذيب (٢١١/٢٠٣) وابن عدي في الكامل (٢١٣/٢) والمسند الجامع (٤٦/٢٠) عن عمرة بنت عبدالرحمن ، عن عائشة رضی الله عنها . إسناده ضعيف ، لكن متنه صحيح بما قبله .

### ١٥ - باب حد القذف

٢٥٦٧ - ((لما نزل عذرى)) أى الآيات الدالة على برائتها شبهتها بالعذر الذى يبرء المعذور من الحرم ، ذكره القاضى وغيره ، ((قام رسول الله ﷺ)) أى خطيبا ، ((فذكر ذلك)) أى عذرى ، ((وتلا القرآن)) تعنى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالْإِفْكِ ﴾ ، إلى آخر الآيات ، ((فلما نزل)) أى رسول الله ﷺ من المنبر ، ((أمر برجلين)) أى بحدهما أو بإحضارهما ، وهما حسان بن ثابت ومسطح بن أثانة ، ((وامرأة)) بالجر عطف على رجلين وهى حمنة بنت جحش ، ((فضربوا)) مبنى للمفعول ، ((حدهم)) أى حد القاذفين وهو مفعول مطلق أى فحدوا حدهم .

اعلم أنه لم يذكر عبد الله بن أبي فيمن أقيم عليه الحد فى هذا الحديث وكذا لم يذكر فى حديث أبي هريرة عند البزار وبنى على ذلك صاحب الهدى فأبدى الحكمة فى ترك الحد على عبد الله بن أبي ،

٢٥٦٨ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم . ثنا ابن أبي فديك . حدثني ابن أبي حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، قال : " إذا قال الرجل للرجل : يا مخنث ! فاجلدوه عشرين وإذا قال الرجل للرجل : يا لوطي ! فاجلدوه عشرين " .

### (١٦) باب حد السكران

٢٥٦٩ - حدثنا إسماعيل بن موسى . ثنا شريك ، عن أبي حصين ، عن عمير ابن سعيد . ح وحدثنا عبدالله بن محمد الزهري . ثنا سفيان بن عيينة . ثنا مطرف سمعته عن عمير بن سعيد ؛ قال : .....

وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضا فيمن أقيم عليه الحد ووقع ذلك في رواية أبي أويس وعن حسن بن زيد عن عبدالله بن أبي بكر أخرجه الحاكم في الإكليل وفيه رد على الماوردي حيث صحح أنه لم يحدهم مستندا إلى أن الحد لا يثبت إلا ببينة أو إقرار ثم قال : وقيل : إنه حدهم وما ضعفه هو الصحيح المعتمد ، كذا في الفتح (٤٧٩/٨) .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الحدود والترمذي في تفسير سورة النور والنسائي في الكبرى في التعزيرات ، والبيهقي في الكبرى (٢٥٠/٨) وفي الصغير (٣٠٤/٣) والطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم (٢٩٦٣) وأحمد (٣٥/٦) والمسند الجامع (٥٦/٢٠) عن عمرة ، عن عائشة رضي الله عنها . وإسناده صحيح .

٢٥٦٨ - (( إذا قال الرجل للرجل )) المسلم (( يا مخنث )) في المجمع ، بفتح النون من يؤتى في دبره وبكسرهما من فيه تسكين وتكسير خلقة كالنساء . وقيل : بفتح نون وكسرهما من يتشبه بهن . سمي به لانكسار كلامه . وقيل : قياسه الكسر والمشهور فتحه ، والتشبيه قد يكون طبيعيا وقد يكون تكليفيا ، والثاني هو محل اللعن الوارد فيه . (( فاجلدوه عشرين )) وفي رواية الترمذي : " فاضربوه عشرين " سوطا .

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الحدود ، والبيهقي في الكبرى (٢٥٢/٨) والدارقطني (١٢٦/٣) والطبراني في الكبير (٢٢٦/١١) عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما . بإسناد ضعيف .

### ١٦ - باب حد السكران

٢٥٦٩ - (( عمير بن سعيد )) النخعي ، الصهباء ، يكنى أبا يحيى ، كوفي . وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان والعجلي . وذكره ابن حبان في الثقات وابن سعد في الطبقات وقال : كان ثقة ، وله أحاديث .

قال علي بن أبي طالب: ما كنت أدري من أقيمت عليه الحد إلا شارب الخمر فإن رسول الله ﷺ لم يسن فيه شيئا إنما هو شيء جعلناه نحن.

وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((ما كنت أدري)) بصيغة المتكلم من ودي يدي كوقى يقى. يقال وداه، أعطى ديته. أى ما كنت أعطى الدية من أحد من المحدودين على الزنا والقذف وغيرهما لو ماتوا بسببه لأن حدهم ثابت بالكتاب والسنة، وأما حد الخمر فهو اجتهاد منه كرم الله وجهه.

قلت: وهذا للاحتياط، وإلا فالمجتهد المخطئ له أجر كما للمصيب أجران. وهذا الاحتياط أيضا فى حقه. وأما نحن فمأمورون باتباع الخلفاء الراشدين. وشارك معه عمر وعثمان وصار بعدهم الإجماع، فكان حكم هذا الحد كغيره من الحدود، كذا فى إنجاح الحاجة.

((أقيمت عليه الحد)) أى ومات بذلك ((إلا شارب الخمر)) كأنه أراد إذا مات بما زاد على أربعين ينبغى للإمام إعطاء ديته. ((لم يسن)) بفتح، فضم، فنون مشددة مفتوحة، ((فيه شيئا)) أى لم يقدر فيه حدا مضبوطا معيناً.

قال السندي: قوله "لم يسن فيه شيئا" أى فوق الأربعين، وليس المراد الحد أصلا حتى يقال الحدود لا تثبت بالرأى فكيف أثبت الناس فى الخمر حدا؟ بل معناه أنه لم يعين فيه بعد أربعين إلى ثمانين، فحين شاور عمر الصحابة اتفق رأيهم على تقدير أقصى المراتب. قيل: سببه أنه كتب إليه خالد بن الوليد أن الناس قد انهمكوا فى الشرب وتحاقروا العقوبة فاندفع توهم أنه كيف زادوا فى حد من حدود الله مع عدم جواز الزيادة فى الحد.

قلت: وقد جمع الحافظ الأقوال فى حد الخمر، وعرضها فى الفتح عرضا ذكيا يحسن الرجوع إليه (٦٧/١٢) وما بعدها.

((إنما هو)) أى الحد الذى نقيم على الشارب ((شيء جعلناه نحن)) ولم يقله رسول الله ﷺ.

قال الحافظ: اتفقوا على أن من مات من الضرب فى الحد لا ضمان على قاتله إلا فى حد الخمر، فرض على، على ما تقدم.

وقال الشافعى: إن ضرب بغير السوط فلا ضمان، وإن جلد بالسوط ضمن. قيل: الدية. وقيل: قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره، والدية فى ذلك على عاقلة الإمام. وكذلك لو مات فى ما زاد

على الأربعين، انتهى.

فإن قلت: كيف الجمع بين حديث على هذا وبين حديث الآتى برقم (٢٥٧١). فيه التصريح: بأن النبي ﷺ جلد أربعين. قلت: جمع الحافظ بينهما بأن يحمل النفي على أنه لم يحد الثمانين أى لم يسن شيئاً زائداً على الأربعين، ويؤيده قوله وإنما هو شيء صنعناه نحن، يشير إلى ما أشار به على عمر وعلى هذا. فقوله: لو مات لوديته أى فى الأربعين الزائدة، وبذلك جزم البيهقي وابن حزم. ويحتمل أن يكون قوله "لم يسنه" أى الثمانين لقوله فى الرواية الأخرى "وإنما هو شيء صنعناه". فكأنه خاف من الذى صنعوه باجتهادهم أن لا يكون مطابقاً، واختص هو بذلك لكونه الذى كان أشار بذلك. واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عند ما كان الأمر عليه أولاً أولى، فرجع إلى ترجيحه. وأخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين فمات المضروب وداه للعاقلة المذكورة، ويحتمل أن يكون الضمير فى قوله "لم يسنه" لصفة الضرب وكونها بسوط الجلد أى لم يسن الجلد بالسوط، وإنما كان يضرب فيه بالنعال وغيرها، مما تقدم ذكره، أشار إلى ذلك البيهقي.

وقال ابن حزم أيضاً: لو جاء عن غير على من الصحابة فى حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون، لو جب حمل أحدهما على غير ما حمل عليه الآخر فضلاً عن على مع سعة علمه وقوة فهمه، وإذا تعارض خبر عمير بن سعيد وخبر أبى ساسان فخبر أبى ساسان أولى بالقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع.

وأما دعوى ضعف سند أبى ساسان فمردودة، والجمع أولى مهما أمكن من توهين الأخبار الصحيحة، وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهماً. فرواية الإثبات مقدمة على رواية النفي، وقد ساعدتها رواية أنس، انتهى. كذا فى عون المعبود (١٢/١٩٤).

وقال المنذرى: قال بعضهم: لم يختلف العلماء فى من مات من ضرب حد وجب عليه أنه لا دية فيه على الإمام ولا على بيت المال. واختلفوا فى من مات من التعزير. فقال الشافعى: عقله على عاقلة الإمام وعليه الكفارة. وقيل: على بيت المال، وجمهور العلماء أنه لا شيء عليه هذا آخر كلامه.

فإذا ضرب الإمام شارب الخمس الحد أربعين ومات لم يضمه، ومن جلده ثمانين ومات ضمن نصف الدية، فإن جلده واحداً أو أربعين ومات ضمن نصف الدية. وقيل: يضمن جزءاً من أحد

٢٥٧٠ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي. ثنا يزيد بن زريع. ثنا سعيد. ح وحدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن هشام الدستوائي، جميعا عن قتادة، عن أنس بن مالك؛ قال: كان رسول الله ﷺ يضرب في الخمر بالنعال والجريد.

٢٥٧١ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة. ثنا ابن عليه، عن سعيد بن أبي عروبة، عن عبدالله بن الداج، سمعت حصين بن المنذر الرقاشي. ح وحدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب. ثنا عبدالعزيز بن المختار. ثنا عبدالله بن فيروز الداج. قال: حدثني حصين بن المنذر. قال: لما جرىء بالوليد بن عقبة إلى عثمان .....

وأربعين جزءا من الدينة.

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود في الحدود، والنسائي في الكبرى في كتاب الحد في الخمر، والبيهقي في الكبرى (٣٢١/٨) وفي الصغير (٣/٤٤٣) وعبد الرزاق (٧/٣٧٨) والطحاوي (٢/٨٨) وأحمد (١/١٢٥) وأبو يعلى (١/٢٨١) والمسند الجامع (١٣/٢٩١) عن عمير بن سعيد، عن علي رضي الله عنه. وإسناده حسن، لكن الحديث صحيح بسنده الثاني.

٢٥٧٠ - ((يضرب بالنعال)) بكسر أوله، جمع النعل وهو ما يلبس في الرجل، ((والجريد)) وهو جمع جريدة وهي السعفة، سميت بها لكونها مجردة عن الخوص وهو ورق النخل، والمعنى أنه كان يضرب في الخمر ضربا من غير تعيين عدد، وهذا محتمل بينته الرواية الآتية.

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في الحدود، وابن حبان (١٠/٢٩٨) والبيهقي في الكبرى (٨/٣١٩) وفي الصغير (٣/٢٤١) وفي المعرفة (٦/٤٦٠) والدارمي (٢/١٧٥) والبعقوي (١٠/٣٣١) وأحمد (٣/١١٥) وأبو يعلى (٥/٢٧٥) والمسند الجامع (٢/٧١) من طرق، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه. ويزيد بعضهم فيه على بعض. وإسناده صحيح.

٢٥٧١ - ((عبدالله بن الداج)) اسمه عبدالله بن فيروز، الداج بنون خفيفة وجيم، وهو مولى ابن عامر، والداج معرب "دانا" وهو بالفارسية: العالم أو العاقل. قال أبو زرعة: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. وذكره في التهذيب وتكلم عليه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٧٨).

((لما جرىء بالوليد بن عقبة)) وهو ابن لعقبة بن أبي معيط الذي كان من رؤساء قريش، وأسر يوم

قد شهدوا عليه.....

بدر فقتله النبي ﷺ وأسلم الوليد بن عقبة وأخوه عمارة يوم الفتح، فبعثه النبي ﷺ مصدقا إلى بنى المصطلق، ويقال إنه نزل فيه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا...﴾. في قصة مشهورة، ليس هذا موضع بسطها، ونشأ الوليد بعد ذلك في كنف عثمان رضي الله عنهما لأنه كان أحبا لأمه إلى أن استخلف فولاه الكوفة بعد عزل سعد بن أبي وقاص وكان الوليد شجاعا شاعرا جوادا، كما في الإصابة (٦٠٣/٣).

وكان الوليد وولاه عمر رضي الله عنه الجزيرة فحدث بينه وبين بنى تغلب عداوة لأنه ما كان يقبل منهم إلا الإسلام، فخاف عمر أن يخرج عليه بنو تغلب فعزله ثم ولاه عثمان الكوفة. ويقول الطبري في تاريخه (٣٢٥/٣) وكان أحب الناس في الناس وأرفقهم بهم، فكان كذلك خمس سنين، وليس على داره باب، ويقول ابن كثير في البداية والنهاية (١٥١/٧) فأقام بها خمس سنين وليس على داره باب، وكان فيه رفق برعيته حتى لما عزله عثمان بسبب قصة الباب تفجع عليه الأحرار والعبيد، وكانت الولائد تعلن وعليهن الحداد.

يا ويلنا قد عزل الوليد وجاءنا مجموعا سعيد  
ينقص في الصاع ولا يريد فجزع الإمام والعبيد

حكاه الطبري في تاريخه (٣٣٠/٣) والحافظ في مناقب الفتح (٥٧/٧) وابن عبد البر في الاستيعاب.

((قد شهدوا عليه)) وفي رواية "وأتى بالوليد، قد صلى الصبح ركعتين ثم قال: أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه يتقيا. فقال عثمان: إنه لم يتقيا حتى شربها". وقد أورد الطبري عدة روايات عني أن الوليد لم يكن يشرب الخمر وإنما دسه عليه بعض أعدائه. وخلاصة ما ذكره أن زهير بن جندب ومورع بن أبي مورع وشبيل بن أبي الأزدي كانوا فتيانا في الكوفة، قتلوا ابن الحيسمان الخزاعي فقتلهم الوليد بن عقبة قصاصا، فحقد عليه أبأؤهم، وهم جندب وأبو مورع وأبو زينب، فكانوا يرتقبون فرصة للثورة على الوليد بن عقبة رضي الله عنه.

وكان الوليد يتردد إليه أبو زبيد وهو رجل من نصارى بنى تغلب الذين كان الوليد أميرا عليهم زمن ولايته للجزيرة في عهد عمر رضي الله عنه، ولم يزل الوليد به حتى أسلم وحسن إسلامه فاتهمه



جندب وأبومورع وأبوزينب بأنه يشاربه الخمر، وأثاروا عليه الناس حتى دخلوا يوماً بيته ولم يكن له باب ففاجئوا فنجى شيئاً فأدخله تحت السرير فأدخل بعضهم يده فأخرجوه فإذا طبق عليه تفاريق عنب، وإنما نحاه الوليد استحياءً من أن يروا طبقه ليس عليه إلا تفاريق عنب، فقام الناس ولا موا جندبا وأبا مورع وأبا زينب وسبوهم ولعنوهم من أجل قذف الأمير بما ليس فيه. فازداد هؤلاء حقداً على الوليد من أجل ذلك، واجتمعوا على رأى وتغفلوا الوليد يوماً وهو نائم فى بيته مع أهله ولم يكن على بيته باب فأخذوا خاتمه من يده وذهبوا إلى عثمان بن عفان ومعهم نفر ممن يعرفهم عثمان فشهدوا عليه بشرب الخمر فدعا عثمان الوليد بن عقبة وسأله عن ذلك فقال: "يا أمير المؤمنين أنشدك الله فوالله إنهما لخصمان موتوران" فقال عثمان: لا يضرك ذلك وإنما نعمل بما ينتهى إلينا، فمن ظلم فالله ولى انتقامه ومن ظلم فالله ولى جزائه.

وكان عثمان متردداً فى مبدأ الأمر فى إقامة الحد على الوليد كما يظهر من رواية عبيدالله بن عدى بن الخيار عند البخارى فى مناقب عثمان (رقم: ٣٦٩٦) ولكنه لما شهد عليه الشهود أقام عليه الحد. وقال للوليد: نقيم الحدود ويؤء شاهد الزور بالنار فاصبر يا أخى. راجع تاريخ الأمم والملوك للطبرى (٣/٣٢٦-٣٣٠).

واستنكر الحافظ ابن عبدالبير هذه الروايات لضعف إسنادها ورجح رواية أبى ساسان وأنه أقيم عليه الحد حقاً.

ولكن الذى يظهر لهذا العبد الأثيم عفا الله عنه أنه لا ينبغى القطع ببطلان روايات الطبرى ولا بأن الوليد كان شرب الخمر فى نفس الأمر وذلك لوجه.

١- إن رواية صحيح مسلم وابن ماجه وأبى داود إنما تدل على أن الوليد أقيم عليه الحد بشهادة شهود، ولا تدل على شرب الخمر فى نفس الأمر، وإن الإمام إنما يعمل بظاهر الشهادات، وإن عمله فى إقامة الحد على رجل لا يستلزم أن يكون الرجل جانياً فى الواقع، كما هو مقتضى قوله عليه الصلاة والسلام "ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من الآخر". فرواية مسلم وغيره لا تنافى روايات الطبرى إلا فى أن حمران كان أحد الشهود وهو ثقة، ولكن لم يذكر اسم حمران فى الشهود إلا فى هذه الرواية، ولا يستبعد أن يكون أحد الرواة مثل عبدالله الداناج الذى تكلم

فيه الطحاوى وَهْمٌ فى تسميته. وقد قدمنا مرارا أن وهم الراوى فى بعض أجزاء الرواية لا ينافى كون الرواية صحيحة من حيث المجموع وإن نسبة الوهم إلى بعض الرواة فى هذا الجزء البسيط من القصة أهون من نسبة اختلاف القصة الطويلة التى ذكرها الطبرى إلى روايتها وهم أكثر من واحد.

٢- إن روايات الطبرى أوفق بسير الصحابة، والوليد بن عقبة من الصحابة الذين حسن إسلامهم، وكان له من المناقب أيام إمرته ما ذكرنا فى ترجمته آنفا.

٣- إن الوليد بن عقبة تَرَبَّى فى كنف عثمان بن عفان ويستبعد من مثله أن يتعاطى مثل هذه الفضائح وإن روايات الطبرى تبين له عذرا فى ذلك.

٤- قد ذكرنا فى ترجمة الوليد أنه لم يكن على منزله باب وظاهر أن ذلك لكثرة من يأتيه من الناس لحاجاتهم أن الرجل إذا كان شريب خمر فإنه لا يترك أبوابه مفتوحة لكل من يقتحم عليه، وإنما يهتم بأن تنهيا له خلوة لا يدخل أحد فيها فروايات الطبرى تؤيدها الدراية أيضا.

٥- قد أخرج عمر بن شبة فى أخبار المدينة (٩٧٢/٣) عن أبى الضحى. قال: كان أبو زينب الأسدى وأبومروع يلتمسان عثرة الوليد، ثم ذكر أنهما رأيا الوليد يقىء فنزعا خاتمه وذهبا إلى عثمان ثم قال: فشهد عليه أبو زينب وأبومروع وجندب الأسدى وسعد بن مالك الأشعرى فذكر أن الوليد إنما حد بسبب هؤلاء الذين كانوا يلتمسون عثرته، ولم يذكر حمران فى الشهود، فهذا مما تؤيد روايات الطبرى وسنده حسن. وقد أشار إلى هذه الرواية الحافظ فى الفتح (٥٧/٧)، وحسن إسناده.

٦- وأخرج عمر بن شبة (٩٧٤/٣) أيضا عن خالد بن سعد. قال: لما ضرب عثمان الوليد الحد قال: أبصرتنى اليوم بشهادة قوم ليقتلنك عاما قابلا.

٧- ثم الذى يظهر لى أن سيدنا عثمان بن عفان لم يزل يشك فى صحة شهادة الشهود على الوليد. ويتبين لك مما كتبه إلى أهل الكوفة بعد عزل الوليد فقد أخرج ابن شبة فى أخبار المدينة (٩٧٤/٣) عن سلمة بن أبى اليقظان. قال: "لما ولى عثمان سعيد بن العاص الكوفة كتب إلى أهلها: من عبد الله عثمان أمير المؤمنين إلى أهل الكوفة: سلام، أما بعد: فإنى استعملت عليكم الوليد بن عقبة حتى تولت منعه واستقامت طريقته وكان من صالحى أهله وأوصيته بكم ولم

قال لعلی: دونك ابن عمك فأقر عليه الحد فجلده علي. وقال: جلد رسول الله ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة.

أوصكم به، فلما بذل لكم خيره وكف عنكم شره وغلبتكم علانيته طعنتم في سيرته، والله أعلم بكم وبه .. الخ".

فهذه الروايات والقرائن كلها تؤيد روايات الطبري وأما ضعف إسناد روايات الطبري فإن الراوي الضعيف لا يكذب أو يخطئ دائما، فربما تقبل روايته إذا تأيدت بقرائن، كما تقرر في أصول الحديث، وإن ما يرفع الملام عن أحد من الصحابة بعد تأييد هذه القرائن لا يقطع بطلانه لمجرد ضعف إسناده، والله أعلم، كذا في التكملة (٤٩٩/٢).

وقول عثمان لعلی: "دونك ابن عمك" للقرابة بين أمية وبنی هاشم يلحقون بالحد الأعلى وهو عبد مناف، و"دونك" اسم فعل بمعنى الأمر وفيها إغراء أي خذ ابن عمك ((فأقر عليه الحد فجلده علي)) وفي رواية مسلم وأبي داود فقال: يا علي قم فاجلده. فقال علي: قم يا حسن فاجلده. فقال الحسن: "ول حارها من تولى قارها". فكانه وجد عليه. فقال: يا عبدالله بن جعفر قم فاجلده. فجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين. فقال: أمسك .. الخ. ((وكل سنة)) مطلق السنة عند الصحابة ينصرف إلى سنة النبي ﷺ، فيه أنه ﷺ أحيانا كان يجلد ثمانين أيضا، والله أعلم (س).

قال الخطابي في معالم السنن (٢٩٣/٣): وقوله "وكل سنة" يريد أن الأربعين سنة، قد عمل بها النبي ﷺ في زمانه، والثمانون سنة رآها عمر رضي الله عنه ووافقه من الصحابة على فصارت سنة. وقد قال ﷺ: "اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر".

وقال الحافظ في الفتح (٧٣/١٢): وأما قول علي "وكل سنة" فمعناه أن الاقتصار على الأربعين سنة النبي ﷺ فصار إليه أبو بكر، والوصول إلى الثمانين سنة عمر ردعا للشاربين الذين احتقروا العقوبة الأولى.

وفي رواية مسلم وأبي داود "وكل سنة وهذا أحب إلي". قال النووي في شرح مسلم (٢١٦/١١): معناه أن فعل النبي ﷺ وأبي بكر سنة يعمل بها. وكذا فعل عمر. ولكن فعل النبي ﷺ وأبي بكر أحب إلي وقول علي: "وهذا أحب إلي" إشارة إلى الأربعين التي كان جلدتها وقال لجلاد: حسبك ومعناه هذا الذي قد جلده وهو الأربعون، أحب إلي من الثمانين.

قال الحافظ: وحاصل ما وقع من استنباط الصحابة أنهم أقاموا السكر مقام القذف لأنه لا يخلو

## (١٧) باب من شرب الخمر مرارا

٢٥٧٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا شعبة، عن ابن أبي ذئب، عن الحارث، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا سكر فاجلدوه. فإن عاد فاجلدوه. فإن عاد فاجلدوه. (ثم قال في الرابعة) فإن عاد فاضربوا عنقه".

عنه غالباً فأعطوه حكمه، وهو من أقوى حججهم القائلين بالقياس فقد اشتهرت هذه القصة ولم ينكرها في ذلك الزمان منكر.

وتمسك من قال لا يزداد على الأربعين بأن أبا بكر تحرى ما كان في زمن النبي ﷺ فوجده أربعين فعلم به، ولا يعلم له في زمنه مخالف. فإن كان السكوت إجماعاً فهذا الإجماع سابق على ما وقع في عهد عمر. والتمسك به أولى لأن مستنده فعل النبي ﷺ، ومن ثم رجع إليه على فعله في زمن عثمان بحضرته وبحضرة من كان عنده من الصحابة منهم عبدالله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي، فإن كان السكوت إجماعاً فهذا هو الأخير فينبغي ترجيحه. وتمسك من قال بجواز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة، ومنهم من أجاب عن الأربعين بأن المضروب كان عبداً وهو بعيد فاحتمل الأمرين أن يكون حداً أو تعزيراً.

وتمسك من قال بجواز الزيادة على الثمانين تعزيراً بما تقدم في الصيام أن عمر حد الشارب في رمضان ثم نفاه إلى الشام، وبما أخرجه ابن أبي شيبة أن علياً جلد النحاشي الشاعر ثمانين ثم أصبح فجلده عشرين بجرأته بالشرب في رمضان، كذا في فتح الباري (١٢/٧٤).

والحديث أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود في الحدود، والنسائي في الكبرى (٣/٢٤٨) في كتاب الحد في الخمر، والبيهقي في الكبرى (٨/٣١٦) وفي الصغير (٣/٣٤٠) وفي المعرفة (٦/٤٥٨) وعبدالرزاق (٧/٣٧٩) والدارمي (٢/٩٧) والطحاوي (٢/٨٧) وأبو يعلى (١/٣٨٩) وأحمد (١/١٤٤) والمسند الجامع (١٣/٢٩٢) عن حصين بن المنذر، عن عثمان رضي الله عنه. بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً. وإسناده صحيح.

## ١٧ - باب من شرب الخمر مرارا

٢٥٧٢ - ((فاضربوا عنقه)) الحمهور على أن القتل منسوخ، بل قد ادعى العلماء الإجماع على ذلك،

وللحافظ السيوطي فيه بحث، ذكره في حاشية الترمذي، وانفرد بالقول بأن الحق بقاؤه، والله تعالى أعلم. قاله السندي. وقال الحافظ في الفتح (١٢/٧٣): ورد في الحديث أنه، إن شرب فحد ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وهو حديث مخرج في السنن من عدة طرق أسانيداً قوية.

وقد أشرنا إليها في الحاشية السابقة وقال السيوطي في قوت المغتذي على جامع الترمذي (نقلاً عن نسخة خطية عندي) بعد ما خرج حديث معاوية الآتي بعد هذا، وخرج الأحاديث التي أشار إليها الإمام الترمذي بقوله "وفي الباب" وزاد عليها ثلاثة أحاديث ما نصه فهذه بضعة عشر حديثاً كلها صحيحة صريحة في قتل شارب الخمر في الرابعة، وليس لها معارض صريح وقول من قال بالنسخ لا يعضده دليل، وقولهم "إنه ﷺ" أتى برجل قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله". لا يصلح رداً لهذه الأحاديث لوجوه؛ الأول: أنه مرسل إذ رواه قبيصة، ولد يوم الفتح، فكان عمره عند موته ﷺ سنتين وأشهرًا فلم يدرك شيئاً يرويه.

الثاني: أنه لو كان متصلاً صحيحاً لكانت تلك الأحاديث مقدمة عليه لأنها أصح وأكثر.

والثالث: أن هذه واقعة عين لا عموم لها.

والرابع: أن هذا فعل والقول مقدم عليه لأن القول تشريح عام، والفعل قد يكون خاصاً.

والخامس: أن الصحابة خصوا في ترك الحدود بما لم يخص به غيرهم فلاجل ذلك لا يفسقون بما يفسق به غيرهم خصوصية لهم، وقد ورد بقصة نعمان لما قال عمر: "أخزاه الله ما أكثر ما يؤتي به". فقال النبي ﷺ: "لا تطعنه فإنه يحب الله ورسوله". فعلم النبي ﷺ من باطنه صدق محبته لله ورسوله فأكرمه بترك القتل، فله ﷺ أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام، فلا أقبل هذا الحديث إلا بنص صريح من قوله ﷺ، وهو لا يوجد.

وقد ترك عمر إقامة حد الخمر على فلان لأنه من أهل بدر، وقد ورد فيهم "اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم" وترك سعد بن أبي وقاص إقامة على أبي محجن لحسن بلائه في قتال الكفار، فالصحابة جميعاً جديرون بالرخصة إذا بدت من أحدهم زلة.

وأما هؤلاء المؤمنون للخمرة الفسقة المعروفون بأنواع الفساد وظلم العباد وترك الصلاة ومجاوزة الأحكام الشرعية وإطلاق أنفسهم بحال سكرهم بالكفریات وما قاربها فإنهم يقتلون

بالرابعة لا شك فيه ولا ارتياب.

وقول المصنف يعنى الترمذى: لا نعلم اختلافا، فرده العراقى بأن الخلاف ثابت محكى عن طائفة، وروى أحمد عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: ايتونى برجل أقيم عليه حد الخمر. فإن لم أقتله فأنا كذاب. وروى أيضا من وجه آخر قال: ايتونى برجل قد شرب الخمر فى الرابعة فلکم على أن أقتله اهـ. وقول عبدالله بن عمرو هذا أخرجه الطحاوى (٩١/٢) وسنده منقطع ذكره فى الفتح (٨٠/١٢) والشيخ أحمد شاکر فى تعليق المسند (٥٢/٩) قال الحافظ ابن القيم فى تهذيب السنن (٢٣٧/٦): هذا مذهب بعض السلف اهـ. وبه قال أحمد والحسن البصرى وبعض أهل الظاهر، كذا فى الفتح (٧٣/١٢). وهذا القول هو الذى نصره ابن حزم فى المحلى (٣٦٥/١١) واحتج له، ودفع الإجماع الذى ادعوه واستظهره الشوكانى فى النيل (١٢٤/٧) وللعلامة أحمد شاکر المصرى تفصيل فى تعليق المسند (٤٩/٩) شيد فيه أركان مسلك قتل الشارب فى الرابعة، وقرره محكما غير منسوخ، وهو تحقيق بديع، وكذلك ابن القيم نفى دعوى النسخ نفيًا باتًا فى تهذيب السنن (٢٣٨/٦) لكن قال الذى يقتضيه الدليل أن الأمر بقتله ليس حتماً، ولكنه تعزيز بحسب المصلحة، فإذا أكثر الناس من الخمر ولم ينزجروا بالحد فرأى الإمام أن يقتل فيه قتل فقتله فى الرابعة، ليس حداً وإنما هو تعزيز بحسب المصلحة اهـ، وفى اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية (١٧٨) فمن تكرر منه فعل الفساد ولم يرتدع بالحدود المقدره بل استمر على ذلك الفساد فهو كالصائل الذى لا يندفع إلا بالقتل فيقتل. قيل: ويمكن أن يخرج شارب الخمر فى الرابعة على هذا اهـ، لكنه قوى مذهب الجمهور فى فتاواه (٢٥٥/٤) وكذلك حمل الأمر بالقتل فى الرابعة على السياسة صاحب "دراسات اللبيب" من علماء الهند كما ذكره الشيخ المباركفورى فى شرح كتاب العلل من الترمذى (٣٨٤/٤).

وأما الخطابى فى معالم السنن (٣٣٩/٣): فحمل الأمر بالقتل على الوعيد قال: ولا يراد به وقوع الفعل وإنما يقصد به الردع والتحذير اهـ.

قلت: القول الوسط عندى ما اختاره الحافظ ابن القيم وأشار إليه شيخه الإمام ابن تيمية وهو أحسن ما يجمع به بين مختلف الأحاديث الواردة فى حد شرب الخمر وصفة ضربه، ومقدار ضربه، وحاصل ما دلت عليه على الراجح من الأقوال. أن الأربعين حد، وما فوقه مفوض إلى اجتهاد الإمام.

قال شيخ الإسلام في المنهاج (١٤٨/٣) وقد تنازع علماء المسلمين في الزائد على الأربعين إلى الثمانين، هل هو حد يجب إقامته أو تعزير يختلف باختلاف الأحوال على القولين، أحدهما أنه حد لأن أقل الحدود ثمانون وهو حد القذف. وادعى أصحاب هذا القول أن الصحابة أجمعت على ذلك وأن ما نقل من الضرب أربعين كان بسوط له طرفان فكانت الأربعون قائمة مقام الثمانين وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما وإحدى الروایتين عن أحمد. والثاني: أن الزائد على الأربعين جائز فليس بحد واجب، وهو قول الشافعي وإحدى الروایتين عن أحمد واختاره أبو بكر وأبو محمد وغيرهما. وهذا القول أقوى لأنه قد ثبت في الصحيح عن علي أنه جلد الوليد أربعين وقال جلد رسول الله ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة. وهذا أحب إليّ وفي الصحيحين عن أنس قال أتى رسول الله ﷺ برجل قد شرب الخمر فضربه بالنعال نحواً من أربعين ثم أتى به أبو بكر ففعل به مثل ذلك، ثم أتى به عمر فاستشار الناس في الحدود فقال ابن عوف: أخف الحدود ثمانون فضربه عمر، ولأنه يجوز الضرب فيه بغير السوط كالجرید والنعال والأیدی وأطراف الثياب، فلما لم تكن صفة الضرب مقدرة بل يرجع فيها إلى الاجتهاد فكذلك مقدار الضرب، وهذا لأن أحوال الشاربين تختلف، ولهذا أولاً بقتل الشارب في المرة الرابعة. وقد قيل: إن هذا منسوخ وقيل: بل هو محكم. وقيل: بل هو تعزير جائز يفعل عند الحاجة إليه، وهذا لأن الضرب بالثوب ليس أمراً محدوداً بل يختلف باختلاف قلته وكثرته وخفته وغلظته، والنفوس قد لا تنتهي فيه عند مقدار فردت أكثر العقوبات فيه إلى الاجتهاد، وإن كان أقلها مقداراً كما كان من التعزيرات ما يقدر أكثره ولا يقدر أقله، انتهى. وبهذا يجاب عن الذي قاله الشيخ أحمد شاكر في تعليق المسند (٩٠/٩) ولم أستطع أن أرى الدليل الذي اقتضى هذا في نظر ابن القيم، وأظنك تحصل مما ذكرنا الدليل الذي عناه ابن القيم المحقق، والله سبحانه وتعالى أعلم، كذا في التعليقات السلفية (٣٢٨/٢).

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في الحدود، والنسائي في المحتبى في الأشربة، وابن حبان (٢٩٧/١٠) والبيهقي في الكبرى (٣١٣/٨) وفي المعرفة (٤٥١/٦) والدارمي (١١٥/٢) وابن الجارود (٢٨٢) والحاكم (٣٧٢/٤) والطحاوي (٩١/٢) وأحمد (٢٩١/٢) والطيالسي (٣٠٧) عن الحارث، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وإسناده حسن لكن متنه صحيح.

٢٥٧٢ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا شعيب بن إسحق. ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن عاصم بن بهدلة، عن ذكوان أبي صالح، عن معاوية بن أبي سفيان؛ أن رسول الله ﷺ قال: "إذا شربوا الخمر فاجلدوهم. ثم إذا شربوا فاجلدوهم. ثم إذا شربوا فاجلدوهم. ثم إذا شربوا فاقتلوهم".

### (١٨) باب الكبير والمريض يجب عليه الحد

٢٥٧٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدالله بن نمير. ثنا محمد بن إسحق، عن يعقوب بن عبدالله بن الأشج، عن أبي أمامة بن سهل ابن حنيف، عن سعيد بن سعد بن عبادة؛ قال: كان بين أبياتنا رجل مخدج ضعيف فلم يرع إلا وهو على أمة من إماء الدار.....

وأخرجه أيضا النسائي في الكبرى (٢٥٥/٣) وعبدالرزاق (٢٤٥/٩) لكن عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢٥٧٢ - وتقدم شرحه آنفا تحت الحديث السابق.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الحدود، والنسائي في الكبرى في الحد في الخمر، والحاكم (٣٧٢/٤) وعبدالرزاق (٢٤٧/٩) وابن جبان (٢٩٦/١٠) والبيهقي في الكبرى (٣١٣/٨) وفي المعرفة (٤٥١/٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٥٩/٣) وأحمد (٩٣/٤) والطبراني في الكبير (٣٣٤/١٩) وأبو يعلى (٤٣٥/٦) من طرق عن معاوية بن سفيان رضي الله عنه. وصححه الذهبي في مختصره.

قلت: وللحديث طرق أخرى صحيحة سوى طريق المصنف.

### ١٨ - باب الكبير والمريض يجب عليه الحد

٢٥٧٤ - ((يعقوب بن عبدالله)) هو أبو يوسف، المدني، مولى قريش. وثقه ابن معين والنسائي. وذكره ابن جبان في الثقات. وقال ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث. وقال الحافظ: ثقة، من الخامسة.

((سعيد بن سعد بن عبادة)) الأنصاري، الحزرجي، صحابي صغير، وقد ولي بعض اليمن لعلي.

((بين أبياتنا)) جمع بيت أي عند جيران لسعد، كما صرح بذلك في بعض طرق الحديث.

((مخدج)) بضم ميم وسكون حاء معجمة وفتح دال مهملة، أي ناقص الخلق ((فلم يرع)) بضم



يخبث بها فرفع شأنه سعد بن عبادَةَ إلى رسول الله ﷺ فقال اجلدوه ضرب مائة سوط قالوا يا نبي الله هو أضعف من ذلك لو ضربناه مائة سوط مات قال: فخذوا له عِشْكَالًا فيه مائة شمراخ فاضربوه ضربة واحدة.

حدثنا سفيان بن وكيع حدثنا المحاربي عن محمد بن إسحق عن يعقوب بن عبد الله عن أبي أمامة بن سهل عن سعد بن عبادَةَ عن النبي ﷺ نحوه.

أوله وفتح ثانيه- ومعناه لم يشعر أهل الدار إلا وهو على أمة .. الخ. كأنه فاجأهم بغتة، فراعهم ذلك وأفزعهم. وقال السندي: قوله "فلم يرع" من الروع، على بناء المفعول. ((يخبث بها)) بوزن ينصر، أى يزنى بها، ويطلق الخبيث على الحرام كالزنا، وعلى الرديء المستكره طعمه أو ريحه كالثوم والبصل. ((عشكالاً)) بكسر العين هو العذق من أعذاق النخلة، وهو على كل غصن من أغصانه ((شمراخ)) بكسر الشين وهو الذى عليه البسر. وظاهره أن الحد لا يؤخر بل يراعى فيه حال المحدود وطاقته، وقد جاء ما يفيد تأخيرها، فالجمع أن من يرجى برؤه يؤخر، ومن لا يرجى برؤه لا يؤخر (س).

والحديث فيه دلالة على أن المريض إذا لم يحتمل الجلد ضرب بعشكول أو ما يشابهه مما يحتمله.

وقال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف من الطريقتين لأن مدار الإسناد على محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد رواه بالنعنة، ورواه النسائي فى الكبرى من طريق محمد بن أبى سلمة عن محمد بن إسحاق به، ورواه ابن أبى شيبة فى مسنده بتمامه بالإسناد، ورواه أحمد بن منيع من طريق ابن إسحاق به معننا، ورواه البيهقى فى سننه الكبرى من طريق شيخ ابن ماجه أبى بكر بن أبى شيبة به.

والحديث أخرجه أيضا البغوى (٣٠٣/١٠) وأحمد (٢٢٢/٥) والطبرانى فى الكبير (٧٧/٦) والميزى فى التهذيب (٤٦٢/١٠) عن أبى أمامة بن سهل، عن سعيد بن سعد بن عبادَةَ رضى الله عنه. قال الحافظ: فى بلوغ المرام: إسناده حسن، لكنه اختلف فى وصله وإرساله. قلت: للحديث طرق كثيرة مرفوعة ومرسلة يعضد بعضها بعضا.

### (١٩) باب من شهر السلاح

٢٥٧٥ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب . ثنا عبدالعزيز بن أبي حازم ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ قال : وحدثنا المغيرة بن عبد الرحمن ، عن ابن عجلان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ قال : وحدثنا أنس بن عياض ، عن أبي معشر ، عن محمد بن كعب وموسى بن يسار ، عن أبي هريرة ؛ أن النبي ﷺ قال : " من حمل علينا السلاح فليس منا " .

### ١٩ - باب من شهر السلاح

٢٥٧٥ - ((محمد بن كعب)) بن سليم بن أسد ، أبي حمزة ، القرظي ، المدني ، وكان قد نزل الكوفة مدة . ثقة ، عالم ، من الثالثة ، ولد سنة أربعين على الصحيح ، ووهم من قال : ولد في عهد النبي ﷺ ، فقد قال البخاري : إن أباه كان ممن لم ينبت من بني قريظة ، مات محمد سنة عشرين ، وقيل : قبل ذلك . ((موسى بن يسار)) المطلبي مولا هم ، المدني . وثقه ابن معين . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من الرابعة .

((من حمل علينا السلاح)) أي حمل السلاح على المسلمين لقتالهم به بغير حق إما في ذلك من تخويفهم وإدخال الرعب عليهم ، وكأنه كنى بالحمل عن المقاتلة أو القتل للملازمة الغالبة . ((فليس منا)) ظاهره الخروج من المسلمين فيحمل على التغليظ أو على الخروج عنهم فعلا . أو المراد فليس من أهل سنتنا لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقاتل دونه ، لا أن يربعه بحمل السلاح عليه لإرادة قتاله أو قتله ، ونظيره " من غشنا فليس منا " و " ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب " . وهذا في حق لا يستحل ذلك فأما من يستحله فإنه يكفر باستحلال المحرم بشرطه ، لا مجرد حمل السلاح . والأولى عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرض لتأويله ليكون أبلغ في الزجر . وكان سفيان بن عيينة يكره قول من يفسره " بليس على هدينا " ويقول بئس هذا القول يعني بل يمسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر ، والله أعلم . قال الحافظ : والوعيد المذكور لا يتناول من قاتل البغاة من أهل الحق فيحمل على البغاة وعلى من بدأ بالقتال ظالما .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الأدب المفرد (٣٧٦/٣) ومسلم في الأيمان ، وأحمد (٤١٧/٢) وأبو عوانة (٥٨/١) والخطيب (٣٨١/١٢) والمسند الجامع (٢٦٠/١٧) من طرق ، عن أبي

٢٥٧٦ - حدثنا عبدالله بن عامر بن البراد بن يوسف بن بريد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . قال : ثنا أبو أسامة ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "من حمل علينا السلاح فليس منا" .

٢٥٧٧ - حدثنا محمود بن غيلان وأبو كريب ويوسف بن موسى وعبدالله ابن البراد . قالوا : ثنا أسامة ، عن بريد ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى الأشعري ؛ قال : قال رسول الله : "من شهر علينا السلاح فليس منا" .

هريرة رضى الله عنه . وإسناده حسن ولكن الحديث صحيح بالمتابعة .

٢٥٧٦ - ((من حمل علينا السلاح .. الخ)) معنى الحديث أن من حمل السلاح على المسلمين بغير حق ولا تأويل فهو عاصٍ ليس من المؤمنين حقيقةً لنقص إيمانه الواجب الذى به يستحق الثواب المطلق بلا عقاب . وانظر فى مثل هذا ما قاله شيخ الإسلام رحمه الله فى مجموع الفتاوى (٢٩٤/١٩) .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الديات وفى الفتن ، ومسلم فى الأيمان ، والنسائى فى تحريم الدم ، وابن حبان (٤٥٠/١٠) والبيهقى فى الكبرى (٢٠/٨) والطحاوى فى مشكل الآثار (١٣٢/٢) وأحمد (٣/٢) وأبو يعلى (١٩٦/١٠) والطيالسى (٢٥١) والمسند الجامع (٨٢٢/١٠) وأبو عوانة (٥٨/١) والخطيب (٢٣٦/٧) من طرق ، عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنه .

٢٥٧٧ - ((بُريد)) بن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، الكوفى . وثقه ابن معين والعجلي . وقال أبو حاتم : ليس بالمتين ، يكتب حديثه . وقال النسائى : ليس به بأس . وقال الحافظ : ثقة ، يخطئ قليلاً ، من السادسة .

((من حمل علينا السلاح)) كنى بالحمل عن المقاتلة أو القتل اللازم له غالباً . قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يراد بالحمل ما يفاد الوضع ، ويكون كناية عن القتال به ، ويحتمل أن المراد حمل للضرب به ، وكيفما كان ، ففيه دلالة على تحريم قتال المسلمين والتشديد فيه . وقال ابن العربى : حمل السلاح لا يخلو أن يكون باسم حرابة أو تأويل أو ديانة . فإن كان لحرابة فجزاؤه نص فى الكتاب أو منازعة فى ولاية ، فهم البغاة بشرطه ، أو لديانة فإن كانت بدعة فإن كفرناه بها فمرتد وإلا فكمحارب فى القتل والقتال . ((فليس منا)) أطلقه مع احتمال إرادة ليس على ملتنا مبالغةً فى الزجر عن إدخال الرعب على الناس . وجمع الضمير ليعم جميع الأمة ، كذا فى الفيض (١٢١/٦) .

قلت: ولا مانع من تكفيره، إذا تحققت شروط ذلك وانتفت موانعه. وانظر ما قبله، كذا قال الألباني في شرح الأدب المفرد (٣/٣٧٧).

قلت: في هذه الأحاديث تحريم قتال المسلم وقتله وتغليظ الأمر فيه وتحريم الأسباب التي تؤدي إلى أذيته بكل وجه من الوجوه لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره، ويشد أزره ويكون له عوناً على مصائب الدهر ونوائب الزمان. وأن يقاتل دونه لحمايته نفساً وعضواً ومالاً. لا أن يفزعه ويزرع الرعب في قلبه ويستل الأمن من فؤاده ويسرق النوم الهانئ الهادئ من عينيه، لأن المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله، ولا يخونه، ولا يخذعه، ولا يغشه، ولا يفجعه. إنه يفديه إذا عز الفداء، وهو بذلك إنما يحمي نفسه وعرضه وماله.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في الفتن، وفي الأدب المفرد (٣/٣٧٦)، ومسلم في الإيمان، والترمذي في الحدود، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

## (٢٠) باب من حارب وسعى فى الأرض فسادا

٢٥٧٨ حدثنا نصر بن على الجهضمي . ثنا عبد الوهاب . ثنا حميد، عن أنس بن مالك، أن أناسا من عرينة قدموا على عهد رسول الله ﷺ فاجتروا المدينة . . . . .

### ٢٠ - باب من حارب وسعى فى الأرض فسادا

٢٥٧٨ - ((إن أناسا من عرينة)) بضم العين، مصغرا، وهو حى من قضاة، وحى من بجيلة. والمراد هنا هو الثانى، كذا ذكره موسى بن عقبة فى المغازى. وقد وقع فى بعض الروايات أنهم كانوا من عكل بضم العين وسكون الكاف وهى قبيلة من تيم الرباب، وجمع بعض الرواة بينهما. فقال: من عكل أو عرينة بالشك كما عند البخارى فى الوضوء، أو "من عكل وعرينة" كما عند البخارى فى المغازى. ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبرى من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال: "كانوا أربعة من عرينة وثلاثة من عكل" ولا يخالف هذا ما أخرجه البخارى فى الجهاد والديات "أن رهطا من عكل ثمانية" للاحتمال أن يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من أتباعهم، فلم ينسب. هذا ملخص ما فى الفتح (٣٣٧/١) وراجعته للتفصيل. ((قدموا على عهد رسول الله ﷺ)) وذكر ابن إسحاق فى المغازى أن قدمهم كان بعد غزوة ذى قرد، وراجع سيرة ابن هشام مع الروض الأنف للسيهلى (٣٦٣/٢) وكانت غزوة ذى قرد فى جمادى الآخرة سنة ست، وذكرها البخارى فى المغازى بعد الحديدية وكانت فى ذى القعدة سنة ست. وذكر الواقدي فى مغازيه (٥٦٨/٢) أنها كانت فى شوال منها وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما، كذا فى الفتح. ((فاجتروا المدينة)) بالجيم من الحوى، والمراد كرهوا المقام بها لضرر لحقهم بها (س).

وقال ابن فارس: اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت فى نعمة، وقيد الخطابى بما إذا تضرر بالإقامة وهو المناسب لهذه القصة. وقال القزاز: اجتروا: أى لم يوافقهم طعامها. وفسره ابن العربى بطريق آخر فقال: الحوى داء يأخذ من الوباء. وقال غيره: الحوى داء يصيب الحوف. ووقع فى رواية أخرى "استوخموا" ويقال: استوخمت أرض كذا، إذا لم توافق مزاجك، كما فى جامع الأصول لابن الأثير (٤٩١/٣) وهذه الرواية تؤيد المعنى الأول للاحتواء.

ثم أخرج البخارى فى الطب من رواية ثابت عن أنس "أن ناسا كان بهم سقم، قالوا: يا رسول

فقال: "لو خرجتم إلى ذود لنا فشربتم من ألبانها وأبوالها".

الله! آونا وأطعمنا فلما صحوا قالوا: إن المدينة وخمة". والظاهر أنهم قدموا سقاما فلما صحوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لوخمها، فأما السقم الذى كان بهم فهو الهزال الشديد والجهد من الجوع لما أخرج أبو عوانة من رواية غيلان عن أنس: "كان بهم هزال شديد" وأخرج من رواية أبى سعد عنه مصفرة ألوانهم. وأما الوخم الذى شكوا منه بعد أن صحت أجسامهم فهو من حمى المدينة. كما عند أحمد من رواية حميد عن أنس. ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس "ووقع بالمدينة الموم" بضم الميم وسكون الواو وهو البرسام وهو اختلال العقل وورم الرأس وورم الصدر، والمراد هنا الأخير فقد وقع عند أبى عوانة من رواية همام عن قتادة عن أنس فى هذه القصة فعظمت بطونهم، هذا ملخص ما فى الفتح.

حاصل ما ذكر أنهم كانوا فى هزال شديد من الجوع والجهد فأواهم رسول الله ﷺ وأطعمهم حتى صحت أجسامهم ثم ابتلوا بالاستسقاء فانتفخت بطونهم، فزعموا أن مرضهم هذا من استيخامهم هواء المدينة، والله أعلم.

((لو خرجتم إلى ذود لنا)) فى الحديث دليل على جواز الخروج من البلد الذى لا يوافق الرجل هواؤه تداويا وعلاجيا، ومن أجل هذا المعنى أخرج البخارى هذا الحديث فى الطب "باب من خرج من أرض لا تلائمه"، وأعقبه بقصة طاعون عمواس، ويدل على ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث فروة بن مسيك قال: "قلت: يا رسول الله! إن عندنا أرضا يقال لها أبين وهى أرض ريفنا وميرتنا وهى وثبة فقال: دعها عنك فإن من القرف التلف". قال ابن قتيبة: "القرف" من الوباء. وقال الخطابى: ليس فى هذا إثبات العدوى وإنما هو من باب التداوى فإن استصلاح الأهوية من أنفع الأشياء فى تصحيح البدن وبالعكس، كذا فى فتح البارى (١٠/١٨٩).

((فشربتم من ألبانها وأبوالها)) استدل بهذا الحديث من قال بطهارة بول ما يؤكل لحمه، وهو مذهب النخعي والأوزاعي والزهرى ومالك وأحمد ومحمد وزفر وطائفة من السلف ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصحطرى والرويانى، أما فى الإبل فبالنص وأما فى غيرها مما يؤكل لحمه فبالقياس. قال ابن المنذر: من زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب، إذ الخصائص لا تثبت إلا بدليل. ويؤيد ذلك تقرير أهل العلم لمن يبيع أبعاد الغنم فى أسواقهم واستعمال

أبوال الإبل في أدويتهم. ويؤيده أيضا أن الأشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة. واحتج القائلون بنجاسة جميع الأبوال والأزبال وهم الشافعية والحنفية ونسبه في الفتح إلى الجمهور، ورواه ابن حزم في المحلى عن جماعة من السلف بالحديث المتفق عليه "أنه ﷺ مر بقيرين فقال: إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتره عن البول". الحديث. قالوا: يعم جنس البول ولم يخصه ببول الإنسان ولا أخرج عنه بول المأكول وهذا الحديث غاية ما تمسكوا به. وأجيب عنه بأن المراد بول الإنسان لما في صحيح البخارى بلفظ "كان لا يستتره من بوله". قال البخارى: ولم يذكر سوى بول الناس فالتعريف في البول للعهد. قال ابن بطال: أراد البخارى أن المراد بقوله كان لا يستتره من البول: بول الإنسان لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان، وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال: فيه دليل على نجاسة الأبوال كلها. وقال الحافظ في الفتح: محصل الرد أن العموم في رواية من البول أريد به الخصوص لقوله "من بوله" أو الألف واللام بدل من الضمير، انتهى.

والظاهر طهارة الأبوال والأزبال من كل حيوان يوكل لحمه تمسكا بالأصل واستصحابا للبراءة الأصلية، والنجاسة حكم شرعى ناقل عن الحكم الذى يقتضيه الأصل والبراءة، فلا يقبل قول مدعيها إلا بدليل يصلح للنقل عنها ولم نجد للقائلين بالنجاسة دليلا لذلك، وغاية ما جاؤوا به حديث صاحب القبر وهو مع كونه مرادا به الخصوص كما سلف عموم ظنى الدلالة لا ينتهض على معارضة تلك الأدلة المعتضدة بما سلف. وقد طوّل ابن حزم الظاهرى فى المحلى الكلام على هذه المسألة بما لم نجد له غيره لكنه لم يدر بحثه على غير حديث صاحب القبر، كذا فى نيل الأوطار (٦٤/١).

فإن قلت: إذا كان الحكم بطهارة بول ما يوكل لحمه وزبله لما تقدم حتى يرد دليل فما الدليل على نجاسة بول غير مأكول وزبله على العموم؟ قلت: قد تمسكوا بحديث "إنها ركس" ﷺ قاله ﷺ فى الروثة أخرجه البخارى والترمذى والنسائى وبما تقدم فى بول الآدمى وألحقوا سائر الحيوانات التى لا تؤكل به بحامع عدم الأكل.

وقال الإمام الشوكانى فى النيل (٦٥/١): أما سائر الحيوانات التى لا يؤكل لحمها فإن وجدت فى بول بعضها أو زبله ما يقتضى إلحاقه بالمنصوص عليه طهارة أو نجاسة ألحقته وإن لم تجد

ففعّلوا، فارتدوا عن الإسلام وقتلوا راعي رسول الله ﷺ، واستاقوا ذوده. فبعث رسول الله ﷺ في طلبهم، فجىء بهم. فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمر أعينهم.....

فالمتوجه البقاء على الأصل والبراءة كما عرفت.

((وقتلوا راعي رسول الله ﷺ)) ذكر ابن إسحاق في المغازي أن اسم الراعي المقتول "يسار" ورواه الطبراني موصولا من حديث سلمة بن الأكوع بإسناد صالح. قال: كان للنبي ﷺ غلام يقال له: يسار. زاد ابن إسحاق "أصابه في غزوة بني ثعلبة" قال سلمة: "فراه يحسن الصلاة فأعتقه وبعثه في لِقاح له بالحرّة فكان بها" فذكر قصة العرنيين أنهم قتلوه، كذا في الفتح (١/٣٣٩). ((واستاقوا ذوده)) أي إبله والذود اسم جمع للإبل. وقد أخرج الواقدي في مغازيه (٢/٥٧٠) من طريق ابن أبي سبرة عن مروان بن أبي سعيد بن المعلى رواية يؤخذ منها أنها كانت ست عشرة لقحة غزارا فبحروا منها واحدة يقال لها: الحناء فبقيت خمس عشرة لقحة ردت إلى النبي ﷺ. ((فبعث رسول الله ﷺ في طلبهم)) وتفصيله ما أخرجه الواقدي في كتاب المغازي (٢/٥٦٩) من طريق خارجة بن عبد الله عن يزيد بن رومان قال في حديثه: فبعث رسول الله ﷺ في إثرهم عشرين فارسا واستعمل عليهم كرز بن جابر الفهري فخرجوا في طلبهم حتى أدركهم الليل فباتوا بالحرّة وأصبحوا فاغتندوا لا يدرون أين يسلكون؟ فإذا هم بامرأة تحمل كتف بعير فأخذوها. فقالوا: ما هذا معك؟ قالت: مررت بقوم قد نحروا بعيرا فأعطوني. قالوا: أين هم؟ قالت: هم بتلك القفاز من الحرّة إذا وافيتم عليها رأيتم دكانهم فساروا حتى أتوهم حين فرغوا من طعامهم فأحاطوا بهم فسألوهم أن يستأسروا فاستأسروا بأجمعهم لم يفلت منهم إنسان فربطوهم وأردفوهم على الخيل حتى قدموا بهم المدينة فوجدوا رسول الله ﷺ بالغبابة فخرجوا نحوه. ((فجىء بهم)) أخرج الواقدي (٢/٥٧٠) عن يزيد بن رومان. قال حدثني أنس بن مالك قال: فخرجت أسعى في آثارهم مع الغلمان حتى لقي بهم النبي ﷺ بالزغباء بمجمع السيول فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسملت أعينهم وصلبوا هناك. قال أنس: إني لواقف أنظر إليهم. ((وسمر أعينهم)) والسمر: أن تُجَمَى للعين مسامير الحديد، وتكحل بها ليذهب بصرها، كما في جامع الأصول.

كذا في معالم السنن (٦/٢٠٢) وفتح الباري (١/٣٤٠) وقال ابن الأثير في جامع الأصول

(٣/٤٩١) سملت عينه: إذا فقئت بحديدة محماة.



وتركهم بالحرّة حتى ماتوا .

قال السندي: "وسمر" بتخفيف الميم وقد تشدد أي كحلهم بمسامير حميت ذهب بصرهم قيل: فعل ذلك قصاصا لأنهم فعلوا بالراعي مثل ذلك بل لشدة، وقيل: بل لشدة جنايتهم كما يشير إليه كلام أبي قلابة.

فأما قطع الأيدي والأرجل فكان حدا للمحاربة أو قصاصا لِمَا فعلوه بيسار مولى رسول الله ﷺ وأما سمل الأعين فالجمهور على أنه كان قصاصا واستدلوا به على وجوب المماثلة في قصاص كل جناية. والحنفية على أنه لا قود إلا بالسيف فيحملون حديث الباب على التعزير والسياسة أو على أنه منسوخ بأحاديث النهي عن المثلة.

وربما يعترض بعض ملاحدة عصرنا على هذه القصة بأن العقوبة التي عاقبهم النبي ﷺ بها قاسية جدا، ولكنك رأيت أن ما فعله العرنيون أقسى منه بكثير وأبعد عن المروءة والإنسانية، فإنهم لم يرددوا عن الإسلام فحسب وإنما جازوا رسول الله ﷺ وأصحابه على متنتهم الحسيمة محازاة لا تصور من إنسان يحل قدرا أدنى من المروءة والإنسانية أنهم أتوا رسول الله ﷺ في حالة الجوع والهزال والمرض والسقام فأواهم النبي ﷺ وأطعمهم ثم من عليهم بإرسالهم إلى إبل الصدقة وأباح لهم ألبان لقاحه وهيا لهم كل ما يحتاجون إليه من غذاء صحي وهواء لطيف ودواء مفيد واتممتهم على رعايته وأمواله ولكنه ارتدوا عن الإسلام وانتهبوا الإبل وقتلوا راعي رسول الله ﷺ دون أي ذنب منه أو تقصير وقطعوا يده ورجله وسملوا عينه بأشواك.

والحق أنهم كانوا يستحقون أقسى ما يكون من عذاب ولكن رسول الله ﷺ يفعل بهم الأمثل ما فعله براعي رسول الله ﷺ المعصوم المظلوم فلا يقدح في إقامة مثل هذه العقوبة على مثل هؤلاء الظلمة الطغاة إلا من أعمته عداوة الإسلام والمسلمين، كذا في تكملة فتح الملهم (٣٠٧/٢).

((وتركهم بالحرّة)) هي أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة وإنما ألقوا فيها لأنها قرب المكان الذي فعلوا فيه ما فعلوا، كذا في الفتح ((حتى ماتوا)) وإنما كانوا قد استحقوا عقوبة الإعدام بجنايتين: الحرابة والارتداد.

قال الحافظ في الفتح (٣٤١/١): وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم: قدوم الوفود على الإمام، ونظره في مصالحهم وفيه مشروعية الطب والتداوي بالبان الإبل وأبوالها، وفيه أن كل جسد

٢٥٧٩ - حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن المثنى. قالوا: ثنا إبراهيم بن أبي الوزير. ثنا المدراوردى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ أن قرما أغاروا على لقاح رسول الله ﷺ فقتل النبي ﷺ أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم.

يطب بما اعتاده. وفيه قتل الجماعة بالواحد سواء قتلوه غيلة أو حاربة. إن قلنا: إن قتلهم كان قصاصاً وفيه السماتلة في القصاص وليس ذلك من المثلة المنهية عنوا، وثبتت حكم المحاربة في الصحراء. وأما في القرى ففيه خلاف، وفيه جواز استعمال أبناء السبيل إبل الصدقة في الشرب وفي غيره قياساً عليه بإذن الإمام، وفيه العمل بقول القائف وللعرب في ذلك المعرفة التامة.

والحديث أخرجه من طريق وبروايات البخاري في المحارير وفي الديات وفي الوضوء وفي الزكاة وفي الجهاد وفي المغازي، وفي تفسير المائدة وفي الطب، ومسلم في القسامة، وأبو داود في الحدود، والترمذى في الطهارة وفي الأطعمة وفي الطب، والنسائي في الطهارة وفي تحريم الدم، والبخارى في شرح السنة (٢٥٦/١٠) وابن حبان (٢٢٦/٤) وابن خزيمة (٦١/١) وعبدالرزاق (٢٥٧/٩) وابن أبي شيبة (٧٥/٧) والبيهقي في الصغير (٣٢١/٣) وابن الجارود (٢٨٧) والطحاوى في شرح معاني الآثار (١٠٧/١) وأحمد (١٠٧/٣) وأبو يعلى (١٩٧/٥) والطيالسى (٢٦٨) والخطيب في الكفاية (٧٤) والطبراني في الصغير (٩٣/١) والمسند الجامع (٦٤/٢) وإسناده صحيح.

٢٥٧٩ - ((إبراهيم بن أبي الوزير)) هو إبراهيم بن عمر بن مطرف، الهاشمى، مولا هم، أبو إسحاق بن أبي الوزير، المكى، نزيل البصرة. قال أبو حاتم والنسائي: لا بأس به. وقال الحافظ: صدوق، من التاسعة. ((لقاح)) بالكسر، هى ذات اللبن من النوق، ((وسمل)) بميم مخففة، فقأها، وفى بعض النسخ سمر، كما برقم (٢٥٧٨) والله أعلم. قال الخطابى: السمل: فقأ العين، بأى شىء كان. قال أبو ذؤيب الهذلى: والنين بعدهم، كأن حدائقها سملت بثبوت، فهى عور تدمع، كذا فى معالم السنن (٢٠٢/٢) وفتح البارى (٣٤٠/١) وقال ابن الأثير فى جامع الأصول (٤٩١/٣): سملت عينه، إذا لفتهمت بحديدة محمأة.

والحديث أخرجه أيضا النسائي فى تحريم الدم، والمسند الجامع (٥٥/٢٠) وإسناده صحيح.

## (٢١) باب من قتل دون ماله فهو شهيد

٢٥٨٠ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان، عن الزهري، عن طلحة بن عبدالله بن عوف، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، عن النبي ﷺ؛ قال: "من قتل دون ماله فهو شهيد".

### ٢١ - باب من قتل دون ماله فهو شهيد

٢٥٨٠ - ((طلحة بن عبدالله بن عوف)) الزهري، المدني، القاضى، ابن أخى عبدالرحمن، يلقب بطلحة الندى. وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي. وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث. وقال الحافظ: ثقة، مكثر، فقيه، من الثالثة.

((من قتل دون ماله)) عنده ولأجل حفظه له. ((فهو شهيد)) أى فى حكم الآخرة لا فى حكم الدنيا.

قال الإمام الترمذى: قد رخص بعض أهل العلم للرجل أن يقاتل عن نفسه وماله. وهو الحق لأحاديث الباب. وقال ابن المبارك: يقاتل عن ماله ولو درهمين. أى ولو كان درهمين لإطلاق الأحاديث.

وقال الإمام الشوكاني فى النيل (٣٦٧/٥): وأحاديث الباب فيها دليل على أنها تجوز مقاتلة من

أراد أخذ مال إنسان من غير فرق بين القليل والكثير إذا كان الأخذ بغير حق وهو مذهب الجمهور كما

حكاه النووى والحافظ فى الفتح. وقال بعض العلماء: إن المقاتلة واجبة. وقال بعض المالكية: لا

تجوز إذا طلب الشيء الخفيف، ولعل متمسك من قال بالوجوب ما فى حديث أبى هريرة من الأمر

بالمقاتلة والنهى عن تسليم المال إلى من رام غضبه. وأما القائل بعدم الجواز فى الشيء الخفيف فعموم

أحاديث الباب يرد عليه، ولكنه ينبغى تقديم الأخص فالأخص، فلا يعدل المدافع إلى القتل مع إمكان

الدفع بدونه. ويدل على ذلك أمره ﷺ بإنشاد الله قبل المقاتلة، وكما تدل الأحاديث على جواز

المقاتلة لمن أراد أخذ المال تدل على جواز المقاتلة لمن أراد إراقة الدم والفتنة فى الدين والأهل.

وحكى ابن المنذر عن الشافعى أنه قال: من أريد ماله أو نفسه أو حريمه فله المقاتلة، وليس عليه عقل

ولا دية ولا كفارة. قال ابن المنذر: والذى عليه أهل العلم أن الرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلما

بغير تفصيل إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للآثار

الواردة بالأمر بالسير على جوره وترك القيام عليه.

ويدل على عدم لزوم القود والدية فى قتل من كان على الصفة المذكورة، فى حديث أبى هريرة

٢٥٨١ - حدثنا الخليل بن عمرو. ثنا مروان بن معاوية. ثنا يزيد بن سنان الجزري، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من أتى عند ماله فقتل فقاتل فقتل فهو شهيد".

٢٥٨٢ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا أبو عامر. ثنا عبد العزيز بن المطلب، .....

عند مسلم. قال جاء رجل فقال: يا رسول الله! أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه مالك. قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: فاقتله. قال: أرأيت إن قتلتني؟ قال: فأنت شهيد. قال: أرأيت إن قتلتني؟ قال: هو في النار. ولفظ أحمد: يارسول الله! أرأيت إن عدى على مالي. قال: أنشد الله. قال: فإن أبوا. قال: أنشد الله. قال: فإن أبوا على؟ قال: قاتل فإن قُتِلت ففي الجنة وإن قُتِلت ففي النار.

وحمل الأوزاعي أحاديث الباب على الحالة التي للناس فيها إمام. وأما حالة الفرقة والاختلاف فليست مسلم المبعي على نفسه وماله ولا يقاتل أحدا. وقال الحافظ: في الفتح، ويرد عليه حديث أبي هريرة الذي ذكرنا لفظه.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في المظالم وفي بدء الخلق، وأبوداود في السنة، والترمذي في الديات، والنسائي في تحريم الدم، والبيهقي في الكبرى (١٨٧/٨) وفي الصغير (٣٤٩/٣) وابن أبي شيبة (٤٥٦/٩) وابن حبان (٤٦٧/٧) والطيالسي (٣٢) وعبد بن حميد برقم (١٠٦) والمسند الجامع (٢٢٥/٧) وأحمد (١٨٧/١) والحميدي (٤٤/١) وأبو يعلى (٢٤٨/٢) والطبراني في الكبير (١٥٢/١) وأبو نعيم في الحلية (٩٧، ٩٦/١) وإسناده صحيح.

٢٥٨١ - ((من أتى)) على بناء المفعول.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف يزيد بن سنان، التيمي، أبو فروة، الرهاوي ضعفه أحمد وابن معين وابن المديني وأبو حاتم وأبوداود والنسائي ويعقوب بن سفيان والعقيلي والدارقطني وغيرهم. رواه مسدد في مسنده من طريق ميمون، عن ابن عمر به. ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن مروان بن معاوية به.

والحديث أخرجه أيضا الخطيب في تاريخه (١٧٠/٤) وأبو نعيم في الحلية (٩٤/٤) والمسند الجامع (٧٢٤/١٠) إسناده ضعيف، لكن متنه صحيح بالذي قبله.

٢٥٨٢ - ((عبد العزيز بن المطلب)) بن عبد الله بن حنطب، المخزومي، أبوطالب، المدني. قال ابن معين: صالح. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من

عن عبد الله بن الحسن، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من أريد ماله ظلما فقتل فهو شهيد".

### (٢٢) باب حد السارق

٢٥٨٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لعن الله السارق، يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده".

السابعة، مات في خلافة المنصور.

((من أريد ماله)) بالرفع، أى الإنسان الذى أراد إنسانا آخر أن يأخذ ماله ((فهو)) أى مالك المال، المقتول.

قال البوصيرى: هذا إسناد حسن لقصور درجة عبدالعزيز عن درجة أهل الحفظ والإتقان، وله شاهد من حديث سعيد بن زيد، رواه أصحاب السنن الأربعة ورواه الترمذى فى الجامع من حديث ابن عمر. وقال: حسن صحيح.

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٣٢٤/٢) والعقيلي فى الضعفاء الكبير (١١/٣) والمسند الجامع (٥٠/١٨) وإسناده حسن، لكن متنه صحيح كما تقدم.

### ٢٢ - باب حد السارق

٢٥٨٢ - ((لعن الله السارق)) قال النووى: هذا دليل لجواز لعن غير المعين من العصاة، لأنه لعن للجنس، لا لمعين، ولعن الجنس جائز. وقد اختلف العلماء فى جواز لعن المعين ممن ارتكب فسقا فمنعه بعضهم مطلقا، وأجازه الآخرون مطلقا. وفرق بعضهم بين من أقيم عليه الحد فلا يجوز لعنه، ومن لم يقيم عليه فيجوز. وراجع لتفصيله فتح البارى (٧٦/١٢) والمشهور عند الحنفية المنع من لعن المعين مطلقا، إذا لم يعلم موته على الكفر وإن كان فاسقا متهورا كما صرح به ابن عابدين فى رد المحتار. ((يسرق البيضة فتقطع يده)) أى بيضة الدجاجة وهذا تقليل لمسروقه بالنظر إلى يده المقطوعة فيه كأنه كالبيضة والحبل مما لا قيمة له. وقيل: المراد أنه يسرق قدر البيضة والحبل أو لا ثم يجترئ إلى أن تقطع يده. وقيل: قاله نظرا إلى ظاهر قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

٢٥٨٤ .. حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ثنا علي بن مسهر ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ قال : قطع النبي ﷺ في مجن ، .....

أَيْدِيَهُمَا ، قبل أن يعلمه الله تحديد المسروق . وقيل : المراد بالبيضة بيضة الحديد وبالجبيل جبيل السفينة وكل واحد منهما له قيمة ولا يخفى أنه لا يناسب سوق الحديث فإنه مسوق لتحقير مسروقه وتعظيم عقوبته (س).

قال النووي في شرح مسلم (١١/١٨٣) : قال جماعة : المراد بها بيضة الحديد وحبيل السفينة وكل واحد منهما له قيمة ظاهرة وليس هذا السياق موضع استعمالهما بل بلاغة الكلام تأباه لأنه لا يذم في العادة من خاطر بيده في شيء له قدر ، وإنما يذم من خاطر بها فيما لا قدر له فهو موضع تقليل لا تكثير . والصواب أن المراد التنبيه على عظم ما خسروا وهي يده في مقابلة حضير من المال وهو ربع دينار فإنه يشارك للبيضة والحبيل في الحقارة أو أراد جنس البيض وحبيل الجبال أو أنه إذا سرق البيضة فلم يعط جر ذلك إلى سرقة ما هو أكثر منها فكانت سرقة البيضة هي سبب قطعه أو أن المراد أنه قد يسرق البيضة والحبيل فيقطعه بعض الولاة سياسة لا قطعاً جائزاً شرعاً . وقيل : إن النبي ﷺ قال هذا عند نزول آية السرقة محملة من غير بيان نصاب فقال : على ظاهر اللفظ .

والحديث أخرجه أيضاً البخاري ومسلم في الحدود ، والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في قطع السارق ، وابن حبان (١٣/٥٨) والبيهقي في الكبرى (٨/٢٥٣) وفي الصغير (٣/٣٠٦) والبعث في شرح السنة (١٠/٣١٤) وابن أبي شيبة (٩/٤٧٣) وأحمد (٢/٢٥٣) والمسند الجامع (١٧/٣٥٨) وإسناده صحيح .

٢٥٨٤ - ((قطع النبي ﷺ في مجن)) بكسر ففتح فتشديد نون اسم ما يستتر به من الترس ونحوه . ثم ظاهر الكتاب نوط القطع بتحقيق مسمى السرقة . قال تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، لكن الآية على تقييد هذا الإطلاق فاختلّفوا في القدر الذي يقطع فيه . ولا يخفى أن حديث في مجن قيمته خمسة دراهم أو ثلاثة دراهم لا يدل على تعيين أن ذلك القدر خمسة دراهم . ولا ينفى القطع فيما دون ، لا منطوقاً ولا مفهوماً ، لأنه حكاية حال ، لا عموم له . وكذا ما جاء من القطع في عشرة دراهم . وقد جاء التحديد في الزوائد في الروايات الصحيحة بربع دينار . فالأقرب القول به ، وما جاء به من القطع بثلاثة دراهم فقد جاء أن ثلاثة دراهم كانت ربع الدينار في ذلك الوقت ، فصار الأصل ربع

قيمته ثلاثة دراهم.

٢٥٨٥ - حدثنا أبو مروان العثماني . ثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، أن عمرة أخبرته عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "لا تقطع اليد إلا في ربع دينار ....."

الدينار. وقد اعترف بقوة هذا القول كثير من المخالفين، ومن زاد في التحديد على ربع الدينار اعتذر بأن أحاديث التحديد لا تخلو عن اضطراب. وقد اتفقوا على أن لا يقطع بمطلق مسمى السرقة، ويد المسلم له حرمة فلا ينبغي قطعها بالشك، وفيما دون عشرة دراهم حصل الشك بواسطة الاضطراب في الحديث واختلاف الأئمة، فالوجه تركه والأخذ بالعشرة أى فلا خلاف لأحد في القطع بها (س).

قلت: ثبت في الصحيحين وغيرهما حديث القطع بثلاثة دراهم من رواية ابن عمرو بربع دينار من رواية عائشة من قوله ﷺ وفعله، وحديث عشرة دراهم لا يساويهما، ولو سلم ليس فيه عدم ثبوت القطع فيما دون ذلك لما في الباب من إثبات القطع في ربع الدينار وهو دون عشرة دراهم. قطعاً وأما الاضطراب في حديث عائشة فقد أحاب عنه الحافظ في الفتح وأيضاً حديث ابن عمر مستقلة فإذا ثبت فلا يسقط حد من حدود الله بشبهة حرمة يد المسلم وغيرها من الشبهات، كذا في التعليقات السلفية على النسائي.

((قيمته ثلاثة دراهم)) هذه الرواية لا تخالف رواية ربع دينار الآتية لأن ربع الدينار كان يومئذ ثلاثة دراهم، ففي رواية عائشة عند أحمد. قال: اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك، وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم، والدينار اثني عشر درهماً. وقال الشافعي: ربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم، وذلك أن الصرف على عهد رسول الله ﷺ اثنا عشر درهماً بدينار وكان كذلك بعده، وقد ثبت أن عمر فرض الدية على أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار.

والحديث أخرجه أيضاً مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي في الحدود، والنسائي في قطع السارق، والبيهقي في الكبرى (٢٥٦/٨) وفي المعرفة (٣٩١/٦) والدارقطني (١٩٠/٣) والدارمي (١٧٣/٢) وابن الجارود (٢٨٠) والبعوي في شرح السنة (٣١٣/١٠) وابن حبان (٣١٢/١٠) وعبدالرزاق (٢٣٦/١٠) وابن أبي شيبة (٤٦٨/٩) والطحاوي (٩٣/٢) وأحمد (٦/٢) والشافعي (٨٣/٢) والمسند الجامع (٥٠٧/١٠) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٢٥٨٥ - ((لا تقطع اليد إلا في ربع دينار)) قال الإمام الترمذي: والعمل على هذا عند بعض فقهاء

التابعين وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق رأوا القطع في ربع دينار فصاعدا.  
 قد ذهب إلى ما تقتضيه أحاديث الباب من ثبوت القطع في ثلاثة دراهم أو ربع دينار الجمهور من  
 السلف والخلف ومنهم الخلفاء الأربعة واختلفوا في ما يقوم به ما كان من غير الذهب والفضة،  
 فذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه يكون التقويم بالدراهم لا بربع الدينار، إذا كان الصرف مختلفا.  
 وقال الشافعي: الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها حتى قال: إن  
 الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع. وقال مالك: كل واحد من الذهب  
 والفضة معتبر في نفسه لا يقوم بالآخر. وذكر بعض البغداديين أنه ينظر في تقويم العروض بما كان  
 غالبا في نقود أهل البلد.

وقال الإمام الترمذي: قد روى عن ابن مسعود أنه قال: لا تقطع إلا في دينار أو عشرة دراهم وهو  
 حديث مرسل رواه القاسم بن عبدالرحمن عن ابن مسعود والقاسم لم يسمع من ابن مسعود والعمل  
 على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة قالوا: لا قطع في أقل من عشرة  
 دراهم، انتهى. وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وسائر فقهاء العراق واحتجوا بقول ابن مسعود  
 المذكور. وقد عرفت أنه منقطع واحتج أيضا بما أخرجه البيهقي والطحاوي من حديث محمد بن  
 إسحاق عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال كان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ  
 يقوم عشرة دراهم. وأخرج نحو ذلك النسائي عنه. وأخرج عنه أبو داود أن ثمنه كان دينارا أو عشرة  
 دراهم. وأخرج البيهقي عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. قال: كان ثمن  
 المجن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم. وأخرج النسائي عن عطاء مرسلأ أدنى ما يقطع فيه  
 ثمن المجن. قال وثمانه عشرة دراهم. قالوا: هذه الروايات في تقدير ثمن المجن أرجح من الروايات  
 الأولى وإن كانت أكثر وأصح، ولكن هذه أحوط. والحدود تدفع بالشبهات، فهذه الروايات كأنها  
 شبهة في العمل بما دونها. وروى نحو هذا عن ابن العربي. قال: وإليه ذهب سفيان مع جلالاته.

ويجاب بأن الروايات المروية عن ابن عباس وابن عمرو بن العاص في إسنادها جميعا محمد بن  
 إسحاق وقد عنعن ولا يحتج بمثله إذا جاء بالحديث معننا فلا يصلح لمعارضة ما في الصحيحين عن  
 ابن عمر وعائشة وقد تعسف الطحاوي فزعم أن حديث عائشة مضطرب، ثم بين الاضطراب بما يفيد



بطلان قوله. وقد استوفى صاحب الفتح الرد عليه، كذا في أنيل (١٤٢/٧).

قلت: الأمر كما قال الشوكاني، تد أجاب الحافظ عما أورد الطحاوي على حديث عائشة المذكور جواباً حسناً شافياً. وقد أجاب أيضاً عن الروايات التي تدل على أن ثمن المحن كان في عهد رسول الله ﷺ ديناراً أو عشرة دراهم. وأجاد فيه وأصاب. ثم قال الحافظ وأوتيت لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما بأنه كان أولاً، لا قطع فيما دون العشرة، ثم شرع القطع في الثلاثة فما فوقها فزيد في تغليظ الحد كما زيد في تغليظ حد الخمر. وأما سائر الروايات فليس فيها إلا إخبار عن فعل وقع في عهده ﷺ وليس فيه تحديد النصاب فلا ينافي رواية ابن عمر يعني المذكور في هذا الباب أنه قطع في محن قيمته ثلاثة دراهم، وهو مع كونه حكاية فعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري فإن ربع دينار صرف ثلاثة دراهم، كذا في تحفة الأحوذى (٣٣١/٢).

قال صاحب التفسير المظهرى من الحنفية بعد ذكر متمسكات الحنفية في تفسيره (١٠٠/٣):  
والحق أن الأحاديث التي احتج بها الجمهور صحاح غاية الصحة، وهذه الأحاديث ضعاف. ولا ترجيح ولا أخذ بالأحوط إلا عند المعارضة ورواة حديث عمرو بن شعيب كلهم ضعاف وأيضاً قول الراوى قيمة المحن كان على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم ظن وتخمين من الراوى. ولا شك أن ثمن المحن قد يكون ثلاثة دراهم وقد يكون عشرة وقد يكون أكثر من ذلك على اختلاف كيفية المحن فعلى هذا حديث لن يقطع يد السارق على عهد رسول الله ﷺ في أدنى من ثمن المحن كان محملاً. والحديث بلفظ يقطع في ربع دينار ولفظ لا يقطع إلا في ربع دينار ولفظ اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك، محكم. لا يعارضه إلا لفظ لا يقطع السارق إلا في عشرة دراهم إن صح لكف بهذا اللفظ لا يصح مرفوعاً والموقوف في الخلافات لا يكون حجة إجماعاً.

((فصاعداً)) قال صاحب المحكم يختص هذا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا تجوز الواو. وقال ابن جنى: هو منصوب على الحال أى ولو زاد، ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعداً وقد وقع في رواية عند مسلم فما فوقه بدل "فصاعداً" وهو بمعناه.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى ومسلم وأبوداود والترمذى فى الحدود، والنسائى فى السارق، وابن حبان (٣٠٩/١٠) والدارقطنى (١٨٩/٣) والبيهقى فى الكبرى (٢٥٦/٨) وفى الصغير (٣٠٦/٣)

٢٥٨٦ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا أبو هشام المخزومي. ثنا وهيب. ثنا أبو واقد عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: "تقطع يد السارق في ثمن المجن".

وفى المعرفة (٣٧٨/٦) والبغوي في شرح السنة (٣١٦/١) والدارمي (٩٤/٢) وابن الجارود (٢٨٠) وابن أبي شيبة (٤٦٨/٩) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٦٣/٣) وأحمد (٣٦/٦) والحميدي (١٣٤/١) والطيالسي (٢٢١) وأبريعلی (٣٨١/٧) والشافعي في المسند (٨٣/٢) وفي الأم (١٤٧/٦) والربيع بن حبيب في المسند (٥٠/٢) والمسند الجامع (٤٩/٢٠) وإسناده صحيح.

٢٥٨٦ - ((أبو هشام المخزومي)) هو المغيرة بن سلسة البصرى. وثقه النسائي. وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة، ثبتا. وقال ابن المديني: كان ثقة. وقال الحافظ: ثقة، ثبت، من صغار التاسعة.

((أبو واقد)) هو صالح بن محمد بن زائدة، المدني، اللبثي، الصغير. قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوى. وقال أبو داود: لم يكن بالقوى في الحديث. وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوى. وقال الحافظ: ضعيف، من الخامسة.

((في ثمن المجن)) المراد بالثمن القيمة إذ الشيء يحد ويعرف بالقيم لا بالأثمان. ثم المراد مجن معين وهو ما قيمته ربع دينار، والمجن عندهم غالبا ما كان أقل من ربع دينار، وإلا فالمجن مختلف القيمة فلا يصلح للضبط.

قال البوصيري: هذا إسناد فيه أبو واقد واسمه صالح بن محمد بن زائدة اللبثي، ضعف الحديث. ضعفه ابن حبان وابن عدى والدارقطنى وغيرهم. رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث سعد بن أبي وقاص. وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وأبي هريرة وابن عمر رضی الله عنهم. وأصل الحديث في الصحيحين من حديث عائشة وأبي هريرة وابن عمر رضی الله عنهم.

والحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة (٤٦٩/٩) والبيهقي في الكبرى (٢٥٩/٨) وابن عدى في الكامل (١٣٧٧/٤) والطحاوي (١٦٣/٣) وأبو يعلى (١٢٦/٢) والبزار (٣٣١/٣) والمسند الجامع (١٠٠/٦) وإسناده ضعيف.

### (٢٢) باب تعليق اليد في العنق

٢٥٨٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو بشر بكر بن خلف ومحمد بن بشار وأبوسلمة الجوباري يحيى بن خلف. قالوا: ثنا عمر بن علي بن عطاء بن مقدم، عن حجاج، عن مكحول، عن ابن محيريز، قال: سألت فضالة بن عبيد، عن تعليق اليد في العنق. فقال: السنة، قطع رسول الله ﷺ يد رجل ثم علقها في عنقه.

### ٢٢ - باب تعليق اليد في العنق

٢٥٨٧ - ((ثم علقها في عنقه)) ليكون عبرة ونكالا. قال الإمام الشوكاني في النيل (١٥٢/٧): فيه دليل على مشروعية تعليق يد السارق في عنقه لأن في ذلك من الزجر ما لا مزيد عليه فإن السارق ينظر إليها مقطوعة معلقة فيتذكر السبب لذلك وما جرى إليه الأمر من الخسار بمفارقة ذلك العضو النفيس وكذلك الغير يحصل له بمشاهدة اليد على تلك الصورة من الانزعاج ما تنقطع به وساوس الرديئة. وأخرج البيهقي أن عليا قطع سارقا فمروا به ويده معلقة في عنقه.

قال المنذرى: وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه. وقال الترمذى: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن علي المقدمى عن الحجاج بن أرطاة وعبدالرحمن بن محيريز شامى. وقال النسائى: الحجاج بن أرطاة ضعيف لا يحتج بحديثه، هذا آخر كلامه والحجاج بن أرطاة هو النخعي الكوفي، كنيته أبوطاهر. وهو الذى قاله النسائى فيه قاله غير واحد من الأئمة. قال بعضهم: وكأنه من باب التخويف والإشارة ليروع به ولو ثبت لكان حسنا صحيحا ولكنه لم يثبت.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود والترمذى فى الحدود، والنسائى فى قطع السارق، والبيهقى فى الصغير (٣١٤/٣) وأحمد (١٩/٦) والطبرانى فى الكبير (٢٩٩/١٨) والمسند الجامع (٤٤٤/١٤).

قلت: وضعفه الألبانى فى الإرواء (٨٤/٨).

### (٢٤) باب السارق يعترف

٢٥٨٨ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا ابن أبي مريم . أنبأنا ابن لهيعة ، عن يزيد ابن أبي حبيب ، عن عبدالرحمن بن ثعلبة الأنصارى ، عن أبيه ، أن عمرو بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! إنى سرقت جملا لبني فلان فطهرنى فأرسل إليهم النبي ﷺ فقالوا إنا افتقدنا جملا لنا فأمر به النبي ﷺ ففقطعت يده . قال ثعلبة : أنا أنظر إليه حين وقعت يده وهو يقول الحمد لله الذى طهرنى منك أردت أن تدخل جسدى النار .

### (٢٥) باب العبد يسرق

٢٥٨٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ثنا أبو أسامة ، عن أبي عوانة ، عن عمر بن أبي سلمة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا سرق العبد فبيعوه ولو بنش " .

### ٢٤ - باب السارق يعترف

٢٥٨٨ - ((عبدالرحمن بن ثعلبة)) بن عمرو بن عبيد ، الأنصارى ، المدنى . جهله الذهبى . وقال الحافظ : مجهول ، من الثالثة .

((عن أبيه)) أى ثعلبة بن عمرو بن عبيد بن محصن ، الأنصارى ، صحابى ، شهد بدرًا واستشهد بحسر أبى عبيد .

((عمرو بن سمرة)) مذكور فى الصحابة ، وقد ينسب إلى جده .

((فطهرنى)) من التطهير ، بإيراد الحد على . ((منك)) خطاب للبد ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال البوصيرى : هذا إسناد ضعيف لضعف عبدالله بن لهيعة .

والحديث أخرجه أيضا المزي فى التهذيب (٣٩٦/٤) والمسند الجامع (٣١٣/٣) . وإسناده ضعيف .

### ٢٥ - باب العبد يسرق

٢٥٨٩ - ((إذا سرق العبد)) أى نوع من السرقة شرعية أو عرفية ، أى ولا تمسكه فإنه معيوب من وجهين ، ((ولو بنش)) بفتح نون وتشديد سين ، عشرون درهما ، ويطلق على النصف من كل شىء ، فالمراد ولو بنصف القيمة أو بنصف درهم وفى بعض النسخ ولو بشن بفتح شين وتشديد نون القربة

٢٥٩٠ - حدثنا جبارة بن المغلس. ثنا حجاج بن تميم، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس؛ أن عبدا من رقيق الخمس سرق من الخمس فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فلم يقطعه وقال: مال الله عز وجل سرق بعضه بعضا.

العتيقة. والمراد البيع مع بيان الحال وأمره بالبيع مع أن المسلم ينبغي أن يحب للمسلم ما يحب لنفسه لأن الإنسان قد لا يقدر على إصلاح حاله ويكون غيره قادرا عليه (س).

قال القارى في المرقاة (١٦٦/٧): والمعنى بعه ولو بثمن بخس. قال في شرح السنة إذا سرق قطع، أبقا كان أو غير أبق، يروى عن ابن عمر أن عبدا له سرق وكان أبقا فأرسل به إلى سعيد بن العاص ليقطع يده فأبى سعيد وقال: لا تقطع يد الأبق إذا سرق. فقال عبدالله في أى كتاب وجدت، فأمر به عبدالله فقطعت يده وعن عمر بن عبدالعزيز أنه أمر به وهو قول مالك والشافعي وعامة أهل العلم.

والحديث فيه دلالة على إبعاد أهل الفساد والمعاصي واحتقارهم وأن السرقة عيب فاحش منقص للقيمة وإذا باعه وجب عليه أن يُعرّف بسرقة لكونه من أبقح العيوب، فلا يحل له كتمه.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الحدود، والنسائي في المجتبى في القطع وفي السفر، وفي الكبرى (٣٤٩/٤) في قطع السارق، وأحمد (٣٣٦/٢) والبخاري في الأدب المفرد (١٦٥) وابن عدى في الكامل (١٦٩٧/٥) وأبو نعيم في الحلية (٢٤٧/٨) والمسند الجامع (٣٥٩/١٧) وأبو يعلى (٣١٢/١٠) وإسناده ضعيف.

٢٥٩٠ - ((سَرَقَ مِنَ الْخُمْسِ)) على بناء الفاعل وهو الظاهر ويحتمل بناء المفعول أى سرقة أحد وقوله مال الله .. الخ. يؤيد الأول والله أعلم. والحديث يدل على أنه لا قطع فيما لا يملك الناس (س).

قال البوصيري: هذا إسناده فيه حجاج بن تميم وهو ضعيف، والراوى عنه أضعف منه. رواه الحاكم في المستدرک من طريق رجل لم يسم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس موقوفا. ورواه البيهقي موصولا من طريق ابن ماجه. وقال في الإسناد ضعف.

والحديث أخرجه أيضا الميزى في التهذيب (٤٢٩/٥) والمسند الجامع (٢٧٢/٩) وإسناده ضعيف.

## (٢٦) باب الخائن والمنتهب والمختلس

٢٥٩١ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا يقطع الخائن ولا المنتهب ولا المختلس".

### ٢٦ - باب الخائن والمنتهب والمختلس

٢٥٩١ - ((لا يقطع الخائن)) أى لا تقطع يد الخائن، وهو الأخذ مما فى يده على الأمانة ((ولا المنتهب)) النهب: الأخذ على وجه العلانية والقهر. ((ولا المختلس)) الاختلاس: أخذ الشيء من ظاهر بسرعة. قالوا: كل ذلك ليس فيه معنى السرقة.

والحديث دليل على أنه لا يقطع المنتهب والخائن والمختلس.

قال ابن الهمام من الحنفية فى شرح الهداية: وهو مذهبنا وعليه باقى الأئمة الثلاثة وهو مذهب عمر وابن مسعود وعائشة، ومن العلماء من حكى الإجماع على هذه الجملة. لكن مذهب إسحاق بن راهويه ورواية عن أحمد فى جاحد العارية أنه يقطع.

قال النووى فى شرح مسلم (١١/١٨٠): قال القاضى عياض: شرع الله تعالى إيجاب القطع على السارق ولم يجعل ذلك فى غيرها كالاختلاس والانتهاب والغصب لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستغاثة إلى ولاية الأمور، وتسهيل إقامة البينة عليه، بخلافها فيعظم واشتدت عقوبتها ليكون أبلغ فى الزجر عنها.

قال الإمام الترمذى: "والعمل على هذا عند أهل العلم". كذا قال الترمذى ولم يذكر اختلاف الأئمة فى هذه المسألة.

وقال الشوكانى فى النيل (٧/١٤٧): قد ذهب إلى أنه لا يقطع المختلس والمنتهب والخائن العترة، والشافعية والحنفية، وذهب أحمد وإسحاق وزفر والخوارج إلى أنه يقطع وذلك لعدم اعتبارهم الحرز. قلت: والراجع هو قول الشافعية والحنفية لأحاديث الباب وهى بمجموعها صالحة للاحتجاج.

وقال الترمذى فى حديث الباب: "حديث حسن صحيح" لكن أعله أبو داود والنسائى وغيرهما بأن ابن جريج لم يسمعه من أبى الزبير، زاد الأول. "بلغنى عن أحمد بن حنبل أنه قال: إنما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات". قال أبو داود: وقد رواه المغيرة بن مسلم عن أبى الزبير، عن جابر

٢٥٩٢ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا محمد بن عاصم بن جعفر المصرى . .....

عن النبي ﷺ .

قلت: قال ابن أبى حاتم فى العلل (١/٤٥٠): سألت أبى وأبا زرعة عن حديث ابن جريج .....  
(فذكره) فقالا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبى الزبير . يقال: إنه سمعه من ياسين: أنا حدثت  
به ابن جريج عن أبى الزبير فقلت لهما: ما حال ياسين؟ فقالا: ليس بقوى .

قلت: ياسين الزيات متهم ، فلا يصدق فى قوله إنه هو الذى حدث به ابن جريج على أنه لو صدق  
فى ذلك فهو لا ينافى أن يكون ابن جريج سمعه بعد ذلك من أبى الزبير ولولا أن ابن جريج معروف  
بالتدليس لم نقبل هذا الحزم بعدم سماعه هذا الحديث من أبى الزبير ولكن القطع يرد هذا يحتاج إلى  
رواية فيها التصريح بسماعه من أبى الزبير وقد وجدتها . والحمد لله وذلك من طريقين .  
الأولى: قال الدارمى: أخبرنا أبو عاصم عن ابن جريج . قال: أنا أبو الزبير قال جابر .

والأخرى: قال الحافظ فى التلخيص (٤/٦٥): رواه النسائى عن سويد بن نصر ، عن ابن المبارك ،  
عن ابن جريج: أخبرنى أبو الزبير .

قلت: فهذان إسنادان صحيحان إلى ابن جريج بتصريحه بالتحديث فزالت شبهة تدليس ، وطاح  
بذلك الحزم بأنه لم يسمعه من أبى الزبير وههنا جواب آخر وهو أن أبا الزبير قد توبع ، فإن ابن حبان قد  
قرن معه عمرو بن دينار من طريق مؤمل بن إهاب . حدثنا عبدالرزاق عن ابن جريج عن أبى الزبير وعمرو  
بن دينار عن جابر ، وهذا إسناد جيد وبه يزول آخر ما أعل به هذا الحديث وثبتت صحته ، والله ولى  
التوفيق ، كذا فى إرواء الغليل (٨/٦٣) .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى فى الحدود ، والنسائى فى المجتبى وفى الكبرى فى  
قطع السارق ، والدارمى (٢/١٧٥) والبيهقى فى الكبرى (٨/٢٧٩) وفى المعرفة (٦/٤٢٢) وفى الصغير  
(٣/٣١٨) وعبدالرزاق (١٠/٢٠٦) وابن حبان (١٠/٣١٠) والدارقطنى (٣/١٨٧) والطحاوى (٣/١٧١)  
وأحمد (٣/٣٨٠) والخطيب (١١/١٥٣) وابن عدى فى الكامل (٧/٢٦٤١) ويتكرر إن شاء الله تعالى  
برقم (٣٩٣٥) .

٢٥٩٢ - ((محمد بن عاصم بن جعفر)) المعافى ، المصرى . وثقه الباغندى وأبو سعيد بن يونس . وقال  
الحافظ: ثقة ، من العاشرة .

ثنا المفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ليس على المختلس قطع".

### (٢٧) باب لا يقطع في ثمر ولا كثر

٢٥٩٢ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان، عن رافع بن خديج؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا قطع في ثمر ولا كثر".

((المفضل بن فضالة)) بن عبيد بن ثمامة، القتباني، المصري، أبو معاوية، القاضي. وثقه ابن معين. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم وعبدالرحمن ابن يوسف: صدوق في الحديث. وقال الحافظ: ثقة، فاضل، عابد، أخطأ ابن سعد في تضعيفه، من الثامنة.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وله شاهد من حديث جابر رواه أصحاب السنن الأربعة في سننهم وابن حبان في صحيحه.

والحديث أخرجه أيضا الميزي في التهذيب (٤٢٤/٥) والمسند الجامع (٣٣٧/١٢) عن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

### ٢٧ - باب لا يقطع في ثمر ولا كثر

٢٥٩٢ - ((لا قطع في ثمر)) بفتحين، فسّر بما كان معلقا بالشجر قبل أن يحدّ ويحرز. وقيل: المراد أنه لا يقطع فيما يتسارع إليه الفساد ولو بعد الإحراز. ((ولا كثر)) بفتحين، الحمار وهو شحمه الذي في وسط النخل، والله أعلم (س).

قال في القاموس: الكثر ويحرك، حمار النخل أو طلعهما. وقال الحمار كرماني شحم النخل. وقال في المجموع: الكثر بفتحين، حمار النخل وهو شحمه الذي في وسط النخلة وهو شيء أبيض وسط النخل، يوكل الكثر، الطلع أول ما يوكل.

قلت: المراد بالكثر هو الحمار كما وقع في رواية النسائي.

قال البغوي في شرح السنة (٣١٩/١٠): ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر هذا الحديث فلم يوجب القطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة، سواء كانت محرزة أو غير محرزة، وقاس عليه اللحوم والألبان



٢٥٩٤ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سعد بن سعيد المقبري، عن أخيه، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا قطع في ثمر ولا كثر".

والأشربة والخجوز. وأوجب الآخرون القطع في جميعها إذا كان محرزا، وهو قول مالك والشافعي. وتأول الشافعي الحديث على النمار المعلقة غير المحرزة. وقال: نخيل المدينة لا حوائط لأكثرها والدليل عليه حديث عمرو بن شعيب وفيه دليل على أن ما كان منها محرزا يجب التطع بسرقة.

قلت: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه النسائي وأبو داود عنه. قال سئل رسول الله ﷺ عن الثمر المعلق. فقال: من أصاب منه بيده من ذي حافة غير متخذ حبة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة، ومن سرق منه شيئا بعد أن يزويه الحرين فبلغ ثمن المحن فعليه القطع. وأخرجه أيضا الحاكم وصححه. وأخرجه أيضا الترمذي مختصرا في باب الرخصة في أكل الثمرة للمار بها، وحسنه.

والحديث أخرجه أيضا مالك وأبو داود والترمذي في الحدود، والنسائي في المحتبى وفي الكبرى (٣٤٥/٤) في قطع السارق، والبيهقي في الكبرى (٢٦٢/٨) وفي الصغير (٣١٠/٣) وفي المعرفة (٤٠٠/٦) وابن حبان (٣١٦/١٠) وابن أبي شيبة (٢٦/١٠) وابن الجارود (٢٨٠) والبنوي في شرح السنة (٣١٧/١٠) وعبدالرزاق (٢٢٣/١٠) والطحاوي (٧٧/٢) وأحمد (٤٦٣/٣) والطبراني في الكبير (٣٠٨/٤) والطيالسي (١٢٩) والخطيب (٣٩١/١٣) والشافعي في الأم (١٤٨/٦) وفي المسند (٨٤/٢) والحميدي (١٩٩/١) من طرق، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان، عن رافع بن خديج رضي الله عنه. بعضهم يذكر فيه القصة وبعضهم لا يذكرها. وأيضاً بعضهم لم يذكروا فيه واسع بن حبان كما قال الترمذي. وإسناده صحيح.

قلت: إن أربعة من الثقات قد زادوا في سند الحديث "واسع بن حبان" فزيادتهم مقبولة.

٢٥٩٤ - ((سعد بن سعيد)) بن أبي سعيد، المدني، أبو سهل. ذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما إلا أنني ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عامتها لا يتابعه أحد عليها. وقال الحافظ: لين الحديث، من الثامنة.

((عن أخيه)) عبدالله بن سعيد، تقدم ترجمته برقم ٢٦٠.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، أخو سعد بن سعيد اسمه عبدالله بن سعيد المقبري، ضعفه

٢٥٩٦ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده أن رجلا من مزينة سأل النبي ﷺ عن الثمار فقال: ما أخذ في أكمامه فاحتمل فثمنه ومثله معه وما كان من الجرين .....

لا يقطع. وقال زفر والشافعي وأحمد: يقطع، وهو رواية عن أبي يوسف لأن السرقة قد تمت انعقادا بفعلها بلا شبهة، وظهورا عند الحاكم وقضى عليه بالقطع، ويؤيده حديث صفوان.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (١٤٦/٧): وقد استدلَّ بحديث صفوان هذا من قال بعدم اشتراط الحرز، ويرد بأن المسجد حرز لما بداخله من آلة وغيرها. ولا سيما بعد أن جعل صفوان خميصته تحت رأسه. وأما جعل المسجد حرزا لآلته فقط فبخلاف الظاهر ولو سلم ذلك كان غايته تخصيص الحرز بمثل المسجد ونحوه مما يستوى الناس فيه لما في ترك القطع في ذلك من المفسدة. قال: وأما التمسك بعموم آية السرقة أى على عدم اشتراط الحرز فلا ينتهض للاستدلال به لأنه عموم مخصوص بالأحاديث القاضية باعتبار الحرز.

والحديث أخرجه أيضا مالك وأبو داود في الحدود، والنسائي في المجتبى وفي الكبرى (٣٢٨/٤) والبيهقي في الكبرى (٢٦٥/٨) وفي الصغير (٣١١/٣) والحاكم (٣٨٠/٤) وابن الجارود (٢٨١) والشافعي في المسند (٨٤/٢) وأحمد (٤٠/٣) والمسند الجامع (٤٩٢/٧) والطبراني في الكبير (٥٤/٨) من طرق، عن صفوان رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٣٤٥/٧): حديث صفوان بن أمية صحيح وله عنه طرق، ثم ذكرها وقال في آخره.

وجملة القول أن الحديث صحيح الإسناد من بعض طرقه وهو صحيح قطعاً بمجموعها وقد صححه جماعة منهم من تقدم ذكره ومنهم الحافظ محمد ابن عبد الهادي فقد قال في تنقيح التحقيق (٣٦٧/٣) حديث صفوان صحيح رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

٢٥٩٦ - ((ما أخذ)) على بناء المفعول، ((في أكمامه)) الأكمام: جمع كم، وهو بكسر الكاف وتشديد الميم وهو غلاف الثمر والحب قبل أن يظهر. ((فاحتمل)) على بناء المفعول ((فثمنه)) أى فعلى الآخذ ثمنه أراد به قيمته، ((ومثله معه)) قيل: هو من باب التعزير بالمال وغالب العلماء على أن التعزير بالمال منسوخ ((من الجرين)) موضع يجمع فيه الثمر ويحف، والمقصود أنه لا بُدَّ من تحقق الحرز في القطع.

ففيه القطع إذا بلغ ثمن المجن وإن أكل ولم يأخذ فليس عليه قال الشاة الحريسة منهن يا رسول الله قال ثمنها ومثله معه والنكال. وما كان في المراح ففيه القطع إذا كان ما يأخذ من ذلك ثمن المجن.

((ثمن المجن)) المراد به ربع دينار كما جاء مفسرا وقد سبق تحقيقه. ((فليس عليه)) أى فليس فيه شيء، ظاهره أنه حلال وقد سبق تحقيقه. ((الحريسة)) أراد بها المسروقة من المرعى، والاحتباس أن يؤخذ الشيء من المرعى. يقال: فلان يأكل الحرستات إذا كان يسرق أغنام الناس يأكلها. كذا نقل فى شرح السنة. ((والنكال)) أى العقوبة وفيه جمع بين التعزير بالمال والعقوبة ((فى المراح)) بفتح ميم، المحل الذى ترجع إليه وتثبت فيه، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي فى الحدود، والترمذى فى البيوع، وأحمد (١٨٠/٢) والمسند الجامع (١٢٣/١) بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا، وإسناده حسن.

قلت: والحديث له عن عمرو بن شعيب طرق:

الأولى: عن الوليد بن كثير، أخرجه المصنف ابن ماجه.

الثانية: عن ابن عمجلان عنه: أخرجه أبو داود والنسائي والترمذى فى الحدود.

الثالثة: عن عمر بن الحارث عنه: أخرجه النسائي وابن الجارود (٢٨١) والدارقطنى والحاكم (٣٨٠/٤) والبيهقى (٢٧٨/٨).

الرابعة: عن هشام بن سعد مقرونا مع الذى قبله عمرو بن الحارث، أخرجه النسائي وابن الجارود والدارقطنى.

الخامسة: عن عبيد الله بن الأحنس عن عمرو بن شعيب به مختصرا، أخرجه النسائي والبيهقى (٢٦٣/٨).

السادسة: عن عبدالرحمن بن الحارث، أخبرنى عمرو بن شعيب مختصرا، أخرجه أحمد.

السابعة: عن محمد بن إسحاق عنه مثل الطريقة الثانية أخرجه أحمد (١٨٠/٢) وابن أبى شيبه (٥٥/١١) منه.

الثامنة: عن سفيان بن حسين الواسطى، عن عمرو بن شعيب به، نحوه. أخرجه الدارقطنى (٣٧٠) من

طريق سويد بن عبدالعزيز، عن سفيان بن حسين به.

**(٢٩) باب تلقين السارق**

٢٥٩٧ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سعيد بن يحيى. ثنا حماد بن سلمة، عن إسحق بن أبي طلحة؛ سمعت أبا المنذر مولى أبي ذر يذكر أن أبا أمية حدثه أن رسول الله ﷺ أتى بلص فاعترف اعترافا ولم يوجد معه المتاع فقال رسول الله ﷺ ما إخالك سرقت قال بلى ثم قال ما إخالك سرقت قال بلى فأمر به فقطع فقال النبي ﷺ قل أستغفر الله وأتوب إليه. قال: أستغفر الله وأتوب إليه. قال: "اللهم تب عليه مرتين".

قلت: وهذا إسناد ضعيف إلى عمرو، من أجل سويد بن عبدالعزيز، فإنه لين الحديث. وأما سائر الطرق فكلها صحيحة إلى عمرو بن شعيب، انتهى مختصرا ما قاله الألباني في الإرواء (٦٩/٨).

**٢٩ - باب تلقين السارق**

٢٥٩٧ - ((إسحاق بن أبي طلحة)) هو إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، الأنصاري، المدني. تقدم ترجمته برقم (٣٦٧).

((أبا المنذر مولى أبي ذر)) قال الحافظ: مقبول، من الثانية.

((أتى)) بصيغة المجهول، ((بلص)) بتشديد الصاد، أى جىء بسارق ((فاعترف اعترافا)) أى أقر إقرارا صحيحا، ((ولم يوجد معه المتاع)) أى من المسروق منه، ((ما إخالك)) بكسر الهمزة هو الشائع المشهور بين الجمهور، والفتح لغةٌ بعضٌ وإن كان القياس لكونه صيغة المتكلم من خال بمعنى ظن. قيل: أراد ﷺ بذلك تلقينه الرجوع عن الاعتراف، ولالإمام ذلك فى السارق إذا اعترف، ومن لا يقول به يقول لعله ظن بالمعترف غفلة عن السرقة وأحكامها أو لأنه استبعد اعترافه بذلك لأنه ما وجد معه متاع. واستدل به من يقول لأبَدَّ فى السرقة من تعدد الإقرار. ((قال أستغفر الله)) من سائر الذنوب ولعله قال ذلك ليعزم على عدم العود إلى مثله فلا دليل لمن قال: "الحدود ليست كفارات لأهلها". مع ثبوت كونها كفارات بالأحاديث الصحاح التى تكاد تبلغ حد التواتر، والله أعلم. ((اللهم تب عليه)) أى اقبل توبته أو ثبته عليها.

قال الإمام الشوكاني فى النيل (١٥١/٧): فيه دليل على مشروعية أمر المحدود بالاستغفار

### (٣٠) باب المستكره

٢٥٩٨ - حدثنا علي بن ميمون الرقي وأيوب بن محمد الوزان وعبدالله ابن سعيد . قالوا : ثنا معمر بن سليمان . أنبأنا الحجاج بن أرطاة ، عن عبدالجبار بن وائل ، عن أبيه . قال : استكرهت امرأة علي عهد رسول الله ﷺ فدرأ عنها الحد وأقامه علي الذي أصابها ولم يذكر أنه جعل لها مهرا .

والدعاء له بالتوبة بعد استغفاره . قال : وفيه دليل على أنه يستحب تلقين ما يسقط الحد .  
والحديث أخرجه أيضا أبوداود في الحدود ، والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في قطع السارق ، والدارمي (٩٥/٢) والبيهقي في الكبرى (٢٧٦/٨) وفي الصغير (٣١٧/٣) وفي المعرفة (٤١٦/٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٣/٤) والبخاري في التاريخ (٣/٩) وأحمد (٢٩٣/٥) والطبراني في الكبير (٣٦٠/٢٢) والدولابي في الكنى (١٣/١) والميزي في التهذيب (٥٧/٣٣) والمسند الجامع (١٩/١٦) وإسناده ضعيف .

### ٣٠ - باب المستكره

٢٥٩٨ - ((استكرهت امرأة)) بصيغة المجهول ، أي جامعها رجل بالإكراه ، ((فدرأ)) أي دفع ، ((وأقامه)) أي الحد ، ((علي الذي أصابها)) أي جامعها ، ((ولم يذكر)) الراوي . قال القاري في المرقاة وفي نسخة ، يعني من المشكوة بصيغة المجهول ، أي ولم يذكر في الحديث ، ((أنه)) أي النبي ﷺ ((جعل لها مهرا)) علي مجامعها . قال المظهر : وكذا ابن الملك لا يدل هذا علي وجوب المهرا لأنه ثبت وجوبه لها بإيجابه ﷺ في أحاديث أخرى .

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الحدود ، والبيهقي في الكبرى (٢٣٥/٨) وفي الصغير (٣٠١/٣) وابن أبي شيبة (٥٤٩/٩) وأحمد (٣١٨/٤) والمسند الجامع (٦٩٥/١٥) والطبراني في الكبير (٢٩/٢٢) وإسناده ضعيف .

### (٣١) باب النهي عن إقامة الحدود في المساجد

٢٥٩٩ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا علي بن مسهر. ح وحدثنا الحسن بن عرفة. ثنا أبو حفص الأبار جميعاً، عن إسماعيل بن مسلم، عن عمرو ابن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا تقام الحدود في المساجد".

٢٦٠٠ - حدثنا محمد بن رمح. أنبأنا عبد الله بن لهيعة، عن محمد بن عجلان، أنه سمع عمرو بن شعيب، يحدث عن أبيه، عن جده؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن إقامة الحد في المساجد.

### ٣١ - باب النهي عن إقامة الحدود في المساجد

٢٥٩٩ - ((لا تقام الحدود في المساجد)) فإنها تؤدي إلى الصباح في المساجد وإلى تلويثها بالدم ونحوه. قال المناوي في الفيض (٤١٤/٦): صيانة لها وحفظا لحرمتها فيكره ذلك تنزيها، نعم لو التجأ إليه من عليه قود جاز استيفاؤه فيه حتى المسجد الحرام فيسقط النطق ويستوفى فيه تعجيلا لاستيفاء الحق عند الشافعي. وقال أبو حنيفة: لا يقتل في الحرم بل يلجأ إلى الخروج.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الدييات، والدارقطني (١٤١/٣) والحاكم (٣٦٩/٤) والبيهقي (٣٩/٨) والدارمي (١١١/٢) وابن أبي شيبة (٤٣/١٠) والطبراني في الكبير (٥/١١) وأبو نعيم في الحلية (١٨/٤) والمسند الجامع (٢٥٥/٩) واقتصر المصنف على ما ذكره، وسيأتي ما بقي منه برقم (٢٦٦١).

قال الترمذي: حديث لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل: حفظه اهـ، وأعله ابن القطان بإسماعيل هذا وقال: إنه ضعيف، ورد بأن إسماعيل هذا قد تابعه قتادة وسعيد بن بشير وعبيد الله بن الحسن العنبري، فمن طريق قتادة أخرجه البزار ومن طريق سعيد رواه الحاكم في مستدركه وسكت عنه، ومن طريق العنبري رواه الدارقطني والبيهقي في سننهما، فهذه المتابعة من طريق هؤلاء العلماء وروايتها في دواوين السنة المطهرة كل هذا أعطى الحديث قوة وصلاحيه، لا سيما إذا علمنا أن مثل الدارقطني والبيهقي لا يرويان حديثاً ويسكتان عليه إلا هو صالح للاحتجاج والاستدلال هذا معلوم بالاستقراء والتتبع لمؤلفاتهما، والله أعلم.

٢٦٠٠ - قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف ابن لهيعة، وله شاهد من حديث ابن عباس رواه الترمذي وابن ماجه، ومحمد بن عجلان مدلس أيضا.

## (٣٢) باب التعزير

٢٦٠١ - حدثنا محمد بن رمح . أنبأنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سليمان بن يسار، عن عبدالرحمن بن جابر بن عبد الله، عن أبي بردة بن نيار؛ أن رسول الله ﷺ كان يقول: "لا يجلد أحد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله".

والحديث أخرجه أيضا مرسلًا عبدالرزاق (٢٢/١٠) والمسند الجامع (١٣٦/١١) عن عمرو بن شعيب، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه .  
قلت: لعله لشواهدة.

## ٣٢ - باب التعزير

٢٦٠١ - ((عن أبي بردة بن نيار)) بكسر النون بعدها تحتانية خفيفة، البكوى، حليف الأنصار، صحابي اسمه هاني. وقيل: الحارث بن عمرو، وقيل: مالك بن هبيرة، وهو خال البراء بن عازب، وقيل: عمه، شهّد بدرا وأحدا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ مات سنة (٤١) وقيل: بعدها.

((لا يجلد)) بضم الدال على أنه صيغة نفي، وقيل: بالحزم على أنه نهى ويؤيده ما أخرجه البخاري من طريق يحيى بن سليمان بلفظ: "لا تجلدوا فوق عشرة أسواط". ((إلا في حد من حدود الله)) المتبادر منه الحدود المقدرة كحد الزنا والقذف وقيل المراد القذف الفاحش الذي يشبه أن يكون فيه حد وإن لم يشرع، وهذا تأويل بعيد لا يساعده لفظ الحديث وعلى الأول وهو الوجه لا يزداد فيما لا حد فيه على عشرة، وبه قال أحمد في رواية، والجمهور على أنه منسوخ لعمل الصحابة بخلافه أو مخصوص بوقته ﷺ وكلاهما دعوى بلا برهان ولعل من عمل من الصحابة بخلافه كان عمله به لعدم بلوغ الحديث إليه وعلى الثاني صغار الذنوب لا يزداد فيها على العشرة وأما ما فحش من ذنب وقبح مما لم يرد فيه حد فله الزيادة على العشرة على حسب ما يراه بالاجتهاد، والحديث صحيح أخرجه مسلم وغيره (س).

قال صاحب تحفة الأحوذى (٣٣٩/٢): المراد به ما ورد عن الشارع مقدار بعدد مخصوص كحد الزنا والقذف ونحوهما. وقيل: المراد بالحد هنا عقوبة المعصية مطلقا لا الأشياء المخصوصة فإن ذلك التخصيص إنما هو من اصطلاح الفقهاء ، وعرف الشرع إطلاق الحد على كل عقوبة المعصية من المعاصي كبيرة أو صغيرة، ونسب ابن دقيق العيد هذه المقالة إلى بعض المعاصرين له

وإليها ذهب ابن القيم. وقال: المراد بالنهي المذكور في التأديب للمصالح كتأديب الأب ابنه الصغير. واعترض على ذلك بأنه قد ظهر أن الشارع يطلق الحدود على العقوبات المخصوصة ويؤيد ذلك قول عبدالرحمن ابن عوف إن أخف الحدود ثمانون، ذكره الشوكاني ملخصاً من كلام الحافظ.

قلت: قول عبدالرحمن بن عوف هذا رواه أحمد ومسلم وأبوداود والترمذي وصححه عن أنس أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فجلد بجريدتين نحو أربعين. قال: وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس. فقال: عبدالرحمن أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر.

قال الحافظ في الفتح (١٧٨/١٢) قد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث فأخذ بظاهره الليث وأحمد في المشهور عنه وإسحاق وبعض الشافعية. وقال مالك والشافعي وصاحباً أبي حنيفة: تجوز الزيادة على العشر. ثم اختلفوا فقال الشافعي: لا يبلغ أدنى الحدود، وهل الاعتبار بحد الحر والعبد قولان. وفي قول أو وجه يستنبط كل تعزير من جنس حده ولا يجاوزه وهو مقتضى قول الأوزاعي لا يبلغ به الحد ولم يفصل. وقال الباقر: هو إلى رأى الإمام بالغاً ما بلغ وهو اختيار أبي ثور، وعن عمر أنه كتب إلى أبي موسى لا تجلد في التعزير أكثر من عشرين وعن عثمان ثلاثين، وعن عمر أنه بلغ بالسوط مائة وكذا عن ابن مسعود وعن مالك وأبي ثور وعطاء لا يعزر إلا من تكرر منه ومن وقع منه مرة واحدة معصية لا حد فيها فلا يعزر وعن أبي حنيفة لا يبلغ أربعين وعن ابن أبي ليلى وأبي يوسف لا يزداد على خمس وتسعين جلدة وفي رواية عن مالك وأبي يوسف لا يبلغ ثمانين.

وأجابوا عن الحديث بأجوبة ذكرها الحافظ مع الكلام عليها.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (١٧١/٧): والحق العمل بما دل عليه الحديث الصحيح المذكور في الباب يعنى حديث أبي بردة، وليس لمن خالفه متمسك يصلح للمعارضة. وقد نقل القرطبي عن الجمهور أنهم قالوا: بما دل عليه حديث الباب وخالفه النووي فنقل عن الجمهور عدم القول به ولكن إذا جاء نهر الله بطل نهر مقل فلا ينبغي لمنصف التعويل على قول أحد عند قول رسول الله ﷺ:

دعوا كل قول عند قول محمد فما آمن في دينه كمخاطر

والحديث أخرجه أيضاً البخارى ومسلم وأبوداود والترمذي في الحدود، والنسائي في الكبرى في التعزيرات والشهود، وابن حبان (٣٠٥/١٠) والدارمي (١٧٦/٢) والبيهقي في الكبرى (٣٢٨/٨)



٢٦٠٢ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا إسماعيل بن عياش. ثنا عباد بن كثير، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تعزروا فوق عشرة أسواط".

### (٣٣) باب الحد كفارة

٢٦٠٣ - حدثنا محمد بن المثنى. ثنا عبد الوهاب وابن أبي عدى عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصامت؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من أصاب منكم حدا فعجلت له عقوبته فهو كفارته، .....

وفى المعرفة (٤٧٠/٦) وفى الصغير (٣٤٦/٣) والحاكم (٣٨١/٤) وابن أبي شيبة (١٠٧/١٠) والدارقطنى (٢٠٨/٣) والبعثى (٣٤٣/١٠) والطحاوى فى مشكل الآثار (١٦٤/٣) وأحمد (٤٦٦/٣) والطبرانى فى الكبير (١٩٦/٢٢) والمسند الجامع (٦٢٥/١٥) وإسناده صحيح.

٢٦٠٢ - ((لا تعزروا فوق عشرة أسواط)) قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، عباد بن كثير، المثنى. قال فيه أحمد بن حنبل: روى أحاديث كذب لم يسمعها. وقال البخارى: تركوه. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وفى حديثه عن الثقات إنكار. وقال النسائى: متروك الحديث. قلت: وله شاهد من حديث أبي بردة بن نيار، رواه الأئمة الستة وأحمد والدارقطنى. والحديث أخرجه أيضا الميزى فى التهذيب (٣٩٠/٥) والمسند الجامع (٣٤٥/١٧) إسناده ضعيف، لكن الحديث حسن بما قبله.

### ٣٣ - باب الحد كفارة

٢٦٠٣ - ((من أصاب منكم حدا)) أى ذنبا يوجب الحد، فأقيم المسبب مقام السبب، ويمكن أن يراد بالحد المحرم من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾، أى تلك محارمه. ((فهو كفارته)) أى فعقوبته كفارته.

قال النووى فى شرح مسلم: عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، فالمرتد إذا قتل على ارتداده لا يكون القتل له كفارة، انتهى. قال القاضى عياض: ذهب أكثر العلماء إلى أن الحدود كفارات، واستدلوا بهذا الحديث، ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة أن النبى ﷺ قال: لا أدرى كفارة لأهلها أم لا؟ لكن حديث عبادة أصح إسنادا. ويمكن يعنى على طريق

وإلا فأمره إلى الله".

٢٦٠٤ - حدثنا هارون بن عبد الله الحمال . ثنا حجاج بن محمد . ثنا يونس بن أبي إسحق ، عن أبي إسحق ، عن أبي جحيفة ، عن علي ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من أصاب في الدنيا ذنباً ..

الجمع بينهما أن يكون حديث أبي هريرة ورد أولاً قبل أن يعلمه الله ثم أعلمه الله ذلك ، انتهى . وقد بسط الحافظ هنا بسطاً حسناً فعليك أن تراجع الفتح .

((وإلا فأمره إلى الله)) إن شاء عفا وإن شاء عاقب ويشمل من تاب من ذلك ومن لم يتب وقال بذلك طائفة: وذهب الجمهور إلى أن من تاب لا يبقى عليه مؤاخظة ومع ذلك فلا يأمن من مكر الله لأنه لا اطلاع له هل قبلت توبته أو لا؟ قيل: يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب واختلف فيمن أتى ما يوجب الحد . فقيل: يجوز أن يتوب سرا ويكفيه ذلك . وقيل: بل الأفضل أن يأتي الإمام ويعترف به ويسأله أن يقيم عليه الحد كما وقع لِماعز والغامدية . وفصل بعض العلماء بين أن يكون بالفجور فيستحب أن يعلن بتوبته وإلا فلا ، كذا في الفتح .

قلت: قول من قال يجوز أن يتوب سرا ويكفيه ذلك هو الظاهر وبه قال الشافعي وهو قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، كما ذكره الترمذي ، والله أعلم .

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في الإيمان وفي تفسير سورة الممتحنة وفي مناقب الأنصار وفي المغازي وفي الحدود وفي الديات وفي الفتن وفي الأحكام وفي التوحيد ، ومسلم والترمذي في الحدود ، والنسائي في البيعة ، وابن حبان (٢٥٣/١٠) والدارمي (١٣٩/٢) وابن الجارود (٢٧٢) والبيهقي (٣٦٨/٨) والبغوي (٦٠/١) والطحاوي في المشكل (٧٢/١) وأحمد (٣١٣/٥) والحميدي (١٩١/١) وأبونعيم في الحلية (١٢٦/٥) والطيالسي (٥٧٩) والشافعي في المسند (١٨٧/٢) والمسند الجامع (١٠٨/٨) بعضهم مختصراً وبعضهم مطولاً ، من طريق عبادة بن الصامت رضي الله عنه . وإسناده صحيح .

وأخرج بنحوه البخاري في التاريخ (٢٠٧/٣) وأحمد (٢١٤/٥) عن خزيمة بن ثابت وله شاهد آخر من حديث علي نحوه ، لكن إسناده ضعيف عندي كما بينه الشيخ الألباني في الحاشية على المشكاة (٢٦٢٩) وفي الروض النضير (٧٠٥) .

٢٦٠٤ - ((من أصاب في الدنيا ذنباً)) وفي رواية "حدا" أي ذنباً يوجب الحد فأقيم المسبب مقام

فَعُوقِبَ بِهِ فَاللَّهُ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يَثْنَى عَقُوبَتَهُ عَلَى عَبْدِهِ، وَمَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا فِي الدُّنْيَا فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَاللَّهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَعُودَ فِي شَيْءٍ قَدْ عَفَا عَنْهُ".

### (٣٤) باب الرجل يجد مع امرأته رجلا

٢٦٠٥ - حدثنا أحمد بن عتبة ومحمد بن عبيد المديني أبو عبيد. قالوا: ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري؛ قال: يا رسول الله! الرجل يجد مع امرأته رجلا، أ يقتله؟ قال رسول الله ﷺ: "لا". قال: سعد بلي! والذي أكرمك بالحق.....

السبب ويجوز أن يراد بالحد المحرم من قوله "تلك حدود الله فلا تعتدوها". أى تلك محارمه، ذكره الطيبي، ((أن يثنى)) بتشديد النون أى يكرر، ((فستره الله عليه)) قال الترمذي: فى باب أن الحدود كفارة لأهلها. قال الشافعي: وأحب لمن أصاب ذنبا فستره الله عليه أن يستر على نفسه ويتوب فيما بينه وبين ربه. وكذلك روى عن أبي بكر وعمر أنهما أمرا أن يستر على نفسه.

قلت: روى محمد فى الموطأ عن سعيد بن المسيب أن رجلا من أسلم أتى أبا بكر فقال: قد زنى. قال له أبو بكر: هل ذكرت هذا لأحد غيرى. قال: لا. قال أبو بكر: تب إلى الله عز وجل واستتر بستر الله. فإن الله يقبل التوبة عن عباده. قال سعيد: فلم تفر نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب فقال له: كما قال لأبي بكر. فقال له كما قال أبو بكر.. الخ.

((فالله أكرم .. إلخ)) مقتضاه أن الستر فى الدنيا علامة المغفرة فى الآخرة ولعل الأول بيان ما يمكن، وهذا بيان ما يقع. والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي فى الإيمان، والبغوى (٣٧٩/١٤) والحاكم (٢٦٢/٤) وأحمد (٩٩/١) وعبد بن حميد (٨٧) والمسند الجامع (٢٨٠/١٣) وإسناده صحيح.

### ٣٤ - باب الرجل يجد مع امرأته رجلا

٢٦٠٥ - ((أ يقتله)) إذ لا يصدق الرجل قضاء فى ذلك وإن كان له ذلك عند البعض فيما بينه وبين الناس ((بلي! والذي أكرمك بالحق)) أى بل تقتضى الغيرة أن يقتل، ولم يرد رد الحكم فإنه بعيد من مثل سعد.

فقال رسول الله ﷺ : "اسمعوا ما يقول سيدكم".

٢٦٠٦ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن الفضل بن دلهم، عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق؛ قال: قيل لأبي ثابت سعد بن عبادة حين نزلت آية الحدود وكان رجلا غيورا .....

قال الإمام الخطابي في معالم السنن (٣٣٢/٦): يشبه أن تكون مراجعة سعد للنبي ﷺ طمعا في الرخصة لا ردا لقوله ﷺ فلما أبى ذلك رسول الله ﷺ وأنكر عليه قوله سكت سعد وانقاد. ومما يدل على ذلك رواية ابن عباس عند أحمد وفيها: فقال سعد: والله يا رسول الله إنى لأعلم أنها حق وإنها من الله تعالى، ولكنى تعجبت .. الخ.

((اسمعوا ما يقول سيدكم)) فيه إشارة إلى أن سعد بن عبادة إنما يقول: هذا من غيرته المحمودة التي جبل عليها، ولا يقصد بذلك مخالفة النبي ﷺ. زاد مسلم في رواية بعد هذا "إنه لغيور وأنا أغبر منه، والله أغبر منى". قال القارى: وفيه اعتذار منه ﷺ لسعد وإن ما قاله سعد قاله لغيرته وتمام هذه القصة في الرواية الآتية.

وفي هذا الحديث من الفقه: النهي عن إقامة حد بغير سلطان، وبغير شهود، وقطع الذريعة إلى سفك دم مسلم بدعوى يدعيها عليه من يريد أن يبيح دمه، ولا يعلم ذلك إلا بقوله والله عز وجل قد عظم دم المسلم، وعظم الإثم فيه، فلا يحل إلا بما أباحه الله وذلك إلى السلطان دون غيره ليمثل فيه ما أمره الله به في كتابه على لسان رسول الله ﷺ، كذا قال ابن عبد البر في الاستذكار (١٥٠/٢٢).

والحديث أخرجه أيضا مالك في الأفضية وفي الحدود، ومسلم في اللعان وأبوداود في الديات، والنسائي في الكبرى في الرجم، وابن حبان (١١٣/١٠) والبغوى (٢٦٤/٩) والبيهقى (٢٣٠/٨) وأحمد (٤٦٥/٢) والمسند الجامع (٣٥٥/١٧) والشافعى فى المسند من طرز وألفاظ مختلفة مختصرا ومطولا. وإسناده صحيح.

٢٦٠٦ - ((فضل بن دلهم)) الواسطى، ثم البصرى، القصاب. قال أبوداود: ليس بالقوى ولا بالحافظ.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال الحافظ: لين، ورمى بالاعتزال، من السابعة.

((قبيصة بن حريث)) ويقال: حريث بن قبيصة، والأول أشهر، الأنصارى، البصرى. قال البخارى:

فى حديثه نظر. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الثالثة.

أرأيت لو أنك وجدت مع امرأتك رجلا أى شيء كنت تصنع  
قال كنت ضاربهما بالسيف أنتظر حتى أجيء بأربعة إلى ما ذاك قد قضى حاجته وذهب أو  
أقول رأيت كذا وكذا فتضربوني الحد ولا تقبلوا لى شهادة أبدا. قال: فذكر ذلك للنبي ﷺ  
فقال كفى بالسيف شاهدا ثم قال لا إني أخاف أن يتابع في ذلك السكران والغيران.  
قال أبو عبد الله: يعنى ابن ماجه سمعت أبا زرعة يقول هذا حديث على بن محمد الطنافسى  
وفاتنى منه.

((مع امرأتك)) وفى نسخة مع أم ثابت هى زوجة سعد ((ضاربهما بالسيف)) بالنصب خبر  
"كان"، أى أضرب الرجل والمرأة جميعا بالسيف وأقتلها ((أنتظر حتى أجيء بأربعة؟)) استفهام  
إنكارى أى لا أنتظر حتى أجيء بأربعة شهداء ، ((إلى ما ذاك)) ما زائدة، أى إلى ذلك الرجل الذى  
أطلب فيه الشهداء وقد قضى الزانى حاجته ((أو أقول)) عطف على "أنتظر" فهذا أيضا محل  
الاستفهام أى لا أفسى سر هذا فإنى لو أفضيته يضربون على حد القذف ولا يقبلون شهادتى ولعل هذا  
قبل نزول اللعان فإن اللعان يدرأ الحد عن القاذف لو كان الزوج. ((كفى بالسيف شاهدا)) إذا أقتلها  
على هذه الحالة يصدق القاتل فلا حاجة إلى الشهود، ثم لما علم ﷺ الفتنة فى هذه الفتيا رجع. وقال:  
لا أفتى بذلك ولو أفتيت بذلك يتابع أى يتكرر السكرى وأصحاب الغيرة القتل ثم يعتذر بفعل  
الفاحشة، فعلم من الحديث أن هذا الرجل وإن عذر ديانة لأنه فى محل المدح حيث قال ﷺ اسمعوا  
ما يقول سيدكم وفى رواية أخرى أنا أغير منه والله أغير منى لكن لا يقبل عذره قضاء. ((والغيران))  
كسكران، صفة من الغيرة. ((سمعت أبا زرعة يقول .. الخ)) أشار ابن ماجه أنه لم يسمع هذا الحديث  
عن على بن محمد وفاته منه مع أن عليا شيخه لكن أبا زرعة أسنده إلى على بن محمد فصار واسطة  
بينه وبين ابن ماجه، والله أعلم. كذا فى إنجاح الحاجة.

قال البوصيرى: هذا إسناد فيه مقال، قَبِيصَةُ بنُ حُرَيْثٍ أو حريث بن قبيصة قال البخارى: فى  
حديثه نظر. وذكره ابن حبان فى الثقات وباقي رجال الإسناد ثقات، وله شاهد من حديث أبى هريرة  
رواه مسلم وغيره.

والحديث أخرجه أيضا أبو عبيد فى الغريب (٢/٣) عن الحسن مرسلا. والمسند الجامع (١٤١/٧)

وإسناده ضعيف.

### (٣٥) باب من تزوج امرأة أبيه من بعده

٢٦٠٧ - حدثنا إسماعيل بن موسى. ثنا هشيم. ح وحدثنا سهل بن أبي سهل. ثنا حفص بن غياث جميعا عن أشعث، عن عدى بن ثابت، عن البراء بن عازب؛ قال: مر بي خالي سماه هشيم في حديثه الحارث ابن عمرو وقد عقد له النبي ﷺ لواء فقلت له: أين تريد؟ فقال بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه من بعده فأمرني أن أضرب عنقه.

### ٣٥ - باب من تزوج امرأة أبيه من بعده

٢٦٠٧ - ((وقد عقد له النبي ﷺ لواء)) اللواء هو الراية ولا يمسكها إلا صاحب الجيش، وإنما عقده رسول الله ﷺ اللواء ليكون علامة على كونه مبعوثا من جهته ﷺ. ((تزوج امرأة أبيه)) أى نكحها على قواعد الجاهلية فإنهم كانوا يتزوجون بأزواج آبائهم. يعدون ذلك من باب الإرث ولذلك ذكر الله تعالى النهى عن ذلك بخصوصه بقوله ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ مبالغه فى الزجر عن ذلك، فالرجل سلك مسلكهم فى عد ذلك حلالا فصار مرتدا فقتل لذلك، وهذا تأويل الحديث من يقول بظاهره (س). ((فأمرني أن أضرب عنقه)) قال الإمام الشوكاني فى النيل (١٣١/٧): فيه دليل على أنه يجوز للإمام أن يأمر بقتل من خالف قطعيا من قطيعات الشريعة. كهذه المسألة فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ولكنه لا بد من حمل الحديث على أن ذلك الرجل الذى أمر ﷺ بقتله عالم بالتحريم وفعله مستحلا، وذلك من موجبات الكفر والمرتد يقتل. وفيه أيضا متمسك لقول مالك أنه يُجوز التعزير بالقتل وفيه دليل أيضا على أنه يُجوز أخذ مال من ارتكب معصية مستحلا لها بعد إراقة دمه.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الحدود، والترمذى فى الأحكام، والنسائى فى المحتبى فى النكاح، وفى الكبرى فى الرجم، والدارقطنى (١٩٦/٣) والبغوى (٣٠٤/١٠) وابن حبان (٤٢٣/٩) والبيهقى فى الكبرى (٢٣٧/٨) وفى الصغير (٢٩٩/٣) وفى المعرفة (٣٥٤/٦) وعبدالرزاق (٢٧١/٦) والدارمى (٧٦/٢) وابن أبى شيبة (١٠٤/١٠) والحاكم (١٩١/٢) والطحاوى (٨٥/٢) وأحمد (٢٩٢/٤) وسعيد بن منصور (٩٤٢) وأبو يعلى (٢٢٨/٣). والمسند الجامع (٤١/٥). وإسناده صحيح. وقال الشوكاني: للحديث أسانيد كثيرة منها ما رجاله رجال الصحيح.

٢٦٠٨ - حدثنا محمد بن عبدالرحمن ابن أخي الحسين الجعفي . ثنا يوسف ابن منازل التيمي . ثنا عبدالله بن إدريس ، عن خالد بن أبي كريمة ، عن معاوية بن قره ، عن أبيه ؛ قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن أضرب عنقه وأُصْفِي ماله .

### (٣٦) باب من ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه

٢٦٠٩ - حدثنا أبو بشر بكر بن خلف . ثنا ابن أبي الضيف . ثنا عبدالله بن عثمان بن خثيم ، .....

قلت : قد اختلف في هذا الحديث اختلافا كثيرا ذكره الشوكاني والشيخ الألباني فمن شاء الوقوف عليه فليرجع إلى النيل (١٣٠/٧) وإرواء الغليل (١٨/٨) .

٢٦٠٨ - ((يوسف بن منازل)) بلفظ جمع المنزل ، أبو يعقوب ، الكوفي . وثقه ابن معين وأبو حاتم . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال يغب . وقال الحافظ : ثقة ، من العاشرة .

((خالد بن أبي كريمة)) الأصبهاني ، أبي عبدالرحمن ، الإسكافي ، نزيل الكوفة . وثقه أحمد وأبو داود وضعفه ابن معين . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي . وقال النسائي : ليس به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطئ . وقال الحافظ : صدوق ، يخطئ ، ويرسل ، من السادسة .

((وأُصْفِي ماله)) من الإصفاء ، بمعنى الاستصفاء . قال في القاموس : استصفي ماله أي أخذه كله ، انتهى . أي أقتله وأخذ ماله كله ، وهذا يدل على أن قتله وأخذ ماله كان بسبب كفره وردته أي فعله استحلالا وإلا فالمحدود لا يؤخذ ماله ، كذا في إنجاح الحاجة .

قال البوصيري : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، رواه النسائي في كتاب الرجم عن العباس بن محمد عن يوسف بن منازل به ورواه الدارقطني في سننه من طريق معاوية بن قره أيضا ورواه الحاكم في المستدرک من طريق محمد ابن إسحاق الصنعاني عن يوسف بن منازل به فذكره . ورواه البيهقي في الكبرى عن الحاكم بالإسناد والتمن . وله شاهد من حديث البراء بن عازب ، رواه أصحاب السنن الأربعة . والحديث أخرجه أيضا البيهقي (٢٠٨/٨) والطحاوي (٨٦/٢) والميزي في التهذيب (١٥٧/٨) والمسند الجامع (٥١٠/١٤) إسناده صحيح ورجاله ثقات .

### ٣٦ - باب من ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه

٢٦٠٩ - ((ابن أبي الضيف)) هو محمد بن أبي الضيف ، بالمعجمة ، واسمه زيد ، الحجازي ، المخزومي

عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من انتسب إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين".

٢٦١٠ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو معاوية، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي؛ قال: سمعت سعدا وأبا بكرة وكل واحد منهما يقول: سمعت أذناى ووعى قلبي محمدا ﷺ يقول: "من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام".

مولاهم. قال الحافظ: مستور، من الثامنة.

((من انتسب إلى غير أبيه)) أى من رغب عن أبيه والتحق بغيره تركاً للأدنى ورغبةً فى الأعلى أو خوفاً من الإقرار بنسبه أو تقرباً لغيره بالأسماء أو غير ذلك من الأغراض. وقال السندي: قوله "من انتسب" أى من نسب نفسه إلى غير أبيه، ((أو تولى غير مواليه)) أى اتخذ غير مولاه مولى له. ((فعليه لعنة الله .. الخ)) أى طرده عن درجة الأبرار ومقام الأخيار، لا من رحمة الغفار.

قال البوصيرى: هذا إسناد فيه مقال، ابن أبي الضيف اسمه محمد بن أبي الضيف لم أر من جرحه ولا من وثقه. وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم وروى أبو داود فى سننه الجملة الأولى من حديث أنس والجملة الثانية من حديث أبي هريرة.

والحديث أخرجه أيضا ابن حبان (١٦١/٢) وابن أبي شيبة (٢٢٨/٨) وأحمد (٣١٨/١) وأبو يعلى (٤١٥/٤) والطبرانى (٦٢/١٢) والمسند الجامع (٢١١/٩)، إسناده ضعيف، لكن الحديث حسن من حديث ابن عباس، فقد رواه وهيب عن عبدالله بن عثمان وهو صحيح من طرق أخرى.

٢٦١٠ - ((من ادعى)) بتشديد الدال، أى انتسب ورضى أن ينسبه الناس إلى غير أبيه، ((وهو يعلم)) أى والحال أنه يعلم، ((فالجنة عليه حرام)) أى إن اعتقد حله أو قبل أن يعذب بقدر ذنبه أو محمول على الزجر عنه لأنه يؤدي إلى فساد عريض.

قال ابن بطلال: ليس معنى هذا الحديث أن من اشتهر بالنسبة إلى غير أبيه أن يدخل فى الوعيد كالمقداد بن الأسود وإنما المراد به من تحول عن نسبه لأبيه إلى غير أبيه عالما عامدا مختارا، وكانوا فى الجاهلية لا يستنكرون أن يتبنى الرجل ولد غيره ويصير الولد ينسب إلى الذى تبناه، حتى نزل قوله تعالى: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾، فنسب كل واحد إلى أبيه الحقيقى وترك الانتساب إلى من تبناه، لكن بقى بعده مشهور بمن تبناه



٢٦١١ - حدثنا محمد بن الصباح. أنبأنا سفيان، عن عبد الكريم، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من ادعى إلى غير أبيه لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة خمسمائة عام".

فيذكر به لقصد التعريف لا لقصد النسب الحقيقي كالمقداد بن الأسود وليس الأسود أباه وإنما كان تبناه واسم أبيه الحقيقي عمرو بن ثعلبة، كذا في الفتح (٥٥/١٢).

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الفرائض وفي المغازي، ومسلم في الإيمان، وأبو داود في الأدب، وابن حبان (١٥٨/٢) والدارمي (٢٤٤/٢) والبيهقي (٤٠٣/٧) والبخاري (٢٧٢/٩) وابن أبي شيبة (٨٢٥/٨) وعبدالرزاق (٤٩/٩) وأحمد (١٦٩/١) وأبو عوانة (٢٨/١) وأبو يعلى (٥٩/٢) والمسند الجامع (٨٨/٦) وعبد بن حميد (١٣٥) والطيالسي (٢٨) وإسناده صحيح.

٢٦١١ - ((لم يرح ریح الجنة)) أى لم يشم ريحها أو هو كناية عن عدم الدخول فيها ابتداء بمعنى أنه لا يستحق ذلك والمعنى أنه لا يجد لها ريحا وإن دخلها يقال راح يريح ويراح وأراح يريح إذا وجد رائحة الشيء وقد روى الحديث بالموحدة في الثلاثة ((خمسمائة عام)) وفي رواية "مائة" وفي الفردوس "ألف عام" وذلك بسبب اختلاف درجات بالأعمال وليس عدم وجدان الرائحة كناية عن عدم دخول الجنة بل عدم وجدان أول ما يجدها الصالحون، كذا في اللغات.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، لأن محمد بن الصباح هو أبو جعفر الحرجاني التاجر. قال فيه ابن معين: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات. وباقي رجال الإسناد لا يسأل عن حالهم لشهرتهم. رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن عمرو أيضا ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده من طريق الحكم عن مجاهد به إلا أنه قال: من ادعى غير مواليه؟ وقال: "سبعين عاما" وفي آخره زيادة وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث سعد بن أبي وقاص وأبي بكر.

والحديث أخرجه أيضا الطيالسي (٣٠٠) والمسند الجامع (١١٢/١١)، وإسناده صحيح.

### (٣٧) باب من نفي رجلا من قبيلة

٢٦١٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون. ثنا حماد بن سلمة. ح وحدثنا محمد بن يحيى. ثنا سليمان بن حرب. ح وحدثنا هارون بن حيان. أنبأنا عبدالعزيز بن المغيرة. قالوا: ثنا حماد بن سلمة، عن عقيل بن طلحة السلمى، عن مسلم بن هيصم، عن الأشعث بن قيس؛ قال: أتيت رسول الله ﷺ في وفد كندة ولا يروني إلا أفضلهم فقلت يا رسول الله أستم منا؟ فقال: نحن بنو النضر بن كنانة، لا نقفو أمنا ولا نتنفي من أبنائنا، قال: فكان الأشعث بن قيس يقول: لا أوتى برجل نفي رجلا من قريش من النضر بن كنانة إلا جلده الحد.

### ٣٧ - باب من نفي رجلا من قبيلة

٢٦١٢ - ((هارون بن حيان)) هو هارون بن موسى بن حيان التميمي، أبو موسى، القزويني، وقد ينسب لجدته. قال ابن أبي حاتم: ثقة، صدوق. وقال أبو يعلى الخليلي: ثقة، كبير المحل، مشهور بالديانة والعلم والأمانة. وقال الحافظ: ثقة، عالم، من الحادية عشرة.

((عقيل بن طلحة السلمى)) لأبيه صحبة، وكان أبوه قد شهد عامة المشاهد مع رسول الله ﷺ.

وثقه ابن معين والنسائي. وقال أبو حاتم: صالح. وقال الحافظ: ثقة، من الرابعة.

((مسلم بن هيصم)) العبدى. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الرابعة.

((ولا يروى أفضلهم)) أى ما يرى أهل الوفد أنى أفضلهم وفى بعض النسخ إلا أفضل، ((ولا نقفو

أمننا)) بتقديم القاف على الفاء. من قفا يقفوا قفوا وقفوا وهو القذف بالفجور صريحا ورميا بأمر قبيح،

فرضه ﷺ أنا لا نقذف أمننا بالحق النسب ممن ليس منه وذلك مقتض للنفي من الآباء أيضا فلذلك

أكده ﷺ ولا نتنفي من آبائنا، وكندة بالكسر لقب ثور بن عفير أبى حى من اليمن لأنه كند أباه

بكفران ولحق بأحواله، والنضر بن كنانة أبو قريش ولذلك قيل: إن النضر بن كنانة اجتمع فى ثوبه يوما

فقالوا: تقرش والتقرش الاجتماع، وقيل: سموا بذلك لتجمعهم إلى الحرم. وقيل غير ذلك، كذا فى

إنجاح الحاجة.

((الأشعث بن قيس)) بن معديكرب، الكندى، أبى محمد، الصحابى، نزل الكوفة، مات سنة

أربعين أو إحدى وأربعين.

### (٣٨) باب المخنثين

٢٦١٢ - حدثنا الحسن بن أبي الربيع الجرجاني . أنبأنا عبدالرزاق . أخبرني يحيى بن العلاء .....

وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. لأن عقيل بن طلحة وثقه ابن معين والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم.

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٢١١/٥) والمسند الجامع (١٧٠/١) والميزي في التهذيب (٢٣٨/٢٠). وإسناده حسن.

قال الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٨٨/٥): ورواه ابن مندة في المعرفة (٢/٢) والخطيب في التاريخ (١٢٨/٧) عن حيان بن بشر قال: نا يحيى بن آدم قال: أخبرني الحسن بن صالح حى عن أبيه قال: نا الحفشيش الكندى قال: قلت للنبي ﷺ: أنت ممن يا رسول الله؟ فذكره.

وقال ابن مندة رواه عقيل بن طلحة عن مسلم بن الهيصم عن الأشعث ابن قيس نحوه.

والحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٨٥/٢) وكذا "الصغير" (ص ٤٤) من طريق صالح بن حى عن الحفشيش به، وله من طريق أخرى عن صالح: حدثنا الحفشيش فصرح بالتحديث عن الحفشيش كما فى رواية ابن مندة.

قال الحافظ فى الإصابة: وهو خطأ فإنه لم يدركه وأصل الحديث فى مسند أحمد من رواية مسلم بن هيصم عن الأشعث قال: أتيت رسول الله ﷺ فى رهط من كندة ولم يذكر الحفشيش.

قلت: هو فى المسند (٢١١/٥) والتاريخ الكبير (٢٧٤/٤) والصغير أيضا (ص ٧) وابن سعد فى الطبقات (٢٣/١) وابن ماجه من طريق عقيل بن طلحة السلمى عن مسلم بن هيصم به.

### ٢٨ - باب المخنثين

٢٦١٢ - ((يحيى بن العلاء)) البجلي، أبو عمرو، أو أبو سلمة، الرازى. ضعفه أبو داود. وقال أحمد: كذاب، يضع الحديث. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال عمرو بن على والنسائي والدارقطنى: متروك الحديث. وقال الحوزجاني: غير مقنع، وفى موضع آخر: شيخ، واهى. وقال أبو زرعة: فى حديثه ضعف. وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به. وقال ابن عدى: والذى ذكرت مع ما لم أذكره كله لا يتابع عليه، وكلها غير محفوظة، والضعف على رواياته وحديثه بين،

أنه سمع بشر بن نمير أنه سمع مكحولاً يقول: إنه سمع يزيد بن عبد الله أنه سمع صفوان بن أمية. قال: كنا عند رسول الله ﷺ فجاء عمرو بن مرة فقال يا رسول الله إن الله قد كتب على الشقوة فما أراني أرزق إلا من دُفِي بكفى فأذن لي في الغناء في غير فاحشة. فقال رسول الله ﷺ لا أذن لك ولا كرامة ولا نعمة عين كذبت أي عدو الله. لقد رزقك الله طيباً حلالاً فاخترت ما حرم الله عليك من رزقه مكان ما أحل الله عز وجل لك من حلاله، ولو كنت تقدمت إليك لفعلت بك وفعلت، قم عني، وتب إلى الله أما إنك إن فعلت بعد التقدمة إليك ضربتك ضرباً وجيعاً وحلقت رأسك مثلة ونفيتك من أهلك .....

وأحاديثه موضوعات. وقال الحافظ: رمى بالوضع، من الثامنة.

((بشر بن نمير)) القشيري، بصرى. قال البخارى: منكر الحديث، وقال فى موضع آخر: مضطرب. وقال يحيى: كان ركناً من أركان الكذب. وقال ابن معين والنسائى: ليس بثقة. وقال الحوزجاني: غير ثقة. وقال على بن الحسين: متروك الحديث. وقال الحافظ: متروك، متهم، من السابعة. ((يزيد بن عبد الله)) المكي. جهلة الذهبى. وقال الحافظ: مجهول الحال، من الثالثة. ((عمرو بن مرة)) كذا فى المطبوع، والصحيح "قرة".

((قد كتبت على الشقوة)) بالكسر، أى المصيبة، وهى الشدة والعسر، ((فأذن لي فى الغناء فى غير فاحشة)) فإنه كنى بالفاحشة عن اللواط وغيرها من أفعال المخنثين، ((ولا كرامة ولا نعمة عين)) أى لا كرامة لك من هذا الفعل، أو لا أكرمك بالإجازة فيه.

قال السندى: نعمة بضم النون وفتحها وكسرهما. قيل: أى قرة عين. وقال السيوطى: لا أكرمك كرامة ولا أنعم عينيك. قيل: هما من المصادر المنتصبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره كما قال سيبويه تقول: أعمل ذلك وكرامة ونعمة عين كأنك قلت وأكرمك كرامة ونعمت عينيك نعمة وهو بضم النون وفتحها وكسرهما. اسم بمعنى الأنعام ولما كان بمعنى المصدر ذكر مع المصدر.

((لقد رزقك الله)) أى ممكنك منه، ((تقدمت إليك)) بالنهى الذى ذكرت لك الآن أى لو بلغك منى قبل ما ذكرت لك الآن. ((وحلقت رأسك مثلة)) هذا تهديد وفيه جواز حلق الرأس لأهل المعاصى. قلت: هذا ليس بالمثلة الممنوعة لأن حلق الرأس جائز بالاتفاق وليس فيه غيظ إلا التهديد للمعاصى والمثلة المحرمة قطع الأطراف كالأنف والأذن وفيه جواز نفى أهل المعاصى وقد نفى

وأحللت سلبك نهبة لفتيان أهل المدينة، فقام عمرو وبه من الشر والخزي ما لا يعلمه إلا الله فلما ولي قال النبي ﷺ هؤلاء العصاة من مات منهم بغير توبة حشره الله عز وجل يوم القيامة كما كان في الدنيا مختثا عريانا لا يستتر من الناس بهدبة كلما قام صرع.

٢٦١٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة، أن النبي ﷺ دخل عليها فسمع مختثا وهو يقول لعبدالله بن أبي أمية إن يفتح الله الطائف غدا دللتك على امرأة تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال النبي ﷺ: "أخرجوهم من بيوتكم".

رسول الله ﷺ مختثا من أهل المدينة. ((أحللت سلبك)) بفتح اللام هو ما يسلب من اللباس وغيره، وهذا أيضا تهديد، ((لا يستتر من الناس بهُدبة)) بالباء الموحدة. وفي بعض النسخ "بهديه" بفتح الهاء وسكون الدال، وفي آخره ياء. السيرة، أي عبادته وسيرته القديمة في الدنيا.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف بشر بن نمير البصري. قال فيه يحيى بن سعيد القطان: كان ركنا من أركان الكذب. وقال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: متروك. وقال النسائي: غير ثقة. ويحيى بن العلاء قال فيه أحمد كان يضع الحديث. وقال ابن عدى: أحاديثه لا يتابع عليه وكلها غير محفوظة والضعف على رواياته وحديثه بين وأحاديثه موضوعات.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (٦٠/٨) وابن عدى في الكامل (٢٦٥٦/٧) والميزي في التهذيب (١٥٨/٤) والمسند الجامع (٤٩٥/٧).

قلت: هذا حديث موضوع، وآفته كذابان، هما يحيى بن العلاء وشيخه بشر بن نمير، نسأل الله العافية. ٢٦١٤ - تقدم الحديث مع شرحه وتخريجه في النكاح، في باب المختثين، برقم (١٩٠٢). وإسناده صحيح.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (٢١) كتاب الديات

### (١) باب التغليظ في قتل مسلم ظلما

٢٦١٥ - حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير وعلى بن محمد ومحمد بن بشار. قالوا: ثنا وكيع. ثنا الأعمش، عن شقيق، عن عبدالله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء".

## (٢١) كتاب الديات

### ١ - باب التغليظ في قتل مسلم ظلما

جمع دية، مخففة الياء أصلها من فعل: وَدَى يَدِي، فأبدلت الواو بالهاء. فهي كالعِدَّة مِنَ الْوَعْدِ، والدية في الأصل مصدر، ولكن سمي به المال المؤدى، بسبب الجناية. وشرعا: هي المال المؤدى إلى المجنى عليه أو وليه بسبب جناية. والدية ثابتة بالكتاب، قال الله تعالى: ﴿وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾، (النساء: ٩٢) وبالسنة: وهي أحاديث كثيرة.

وإجماع أهل العلم على وجوبها في الجملة. وهي عقوبة مالية تحل محل القصاص إذا سقط أو امتنع، بسبب من أسباب السقوط، أو الامتناع، هذا إذا كانت الجناية عمدا وتكون الدية عقوبة أصلية، إذا كانت الجناية شبه عمدا، أو خطأ، سواء أكانت على النفس، أم فيما دون النفس.

### ١ - باب التغليظ في قتل مسلم ظلما

٢٦١٥ - ((أول ما يقضى)) بضم أوله وفتح الضاد المعجمة، مبنيا للمفعول في محل الصفة، و"ما" نكرة موصوفة والعائد الضمير في "يقضى": أى أول قضاء يقضى. ((بين الناس)) معناه أول ما يحكم الله تعالى بين الناس يوم القيامة فيما يتعلق بقضايا الدماء وذلك لعظم مفسدة سفكها، ولا يناقضه خبر

٢٦١٦ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا عيسى بن يونس . ثنا الأعمش ، عن عبد الله بن مرة ، عن مسروق ، عن عبد الله ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " لا تقتل نفس ظلما إلا كان على ابن آدم ..

"أول ما يحاسب به العبد الصلاة" لأن ذلك في حق الله عز وجل وذا في حق الخلق ، أو أول ما يحاسب به من الفرائض البدنية الصلاة ، ثم أول ما يحكم فيه من المظالم الدماء . وقال السندي : قوله " بين الناس " أى فيما بينهم وإلا ففيما بينه وبين الله أول ما يقضى هو الصلاة كما جاء به وبه اندفع التعارض (س) . قال النووى فى شرح مسلم (١١/١٦٧) : هذا لعظم أمرها وكثير خطرهما وليس هذا الحديث مخالفا لقوله : " أول ما يحاسب به العبد صلاته " . لأن ذلك فى حق الله ، وهذا فيما بين العباد . قال فى المرقاة : والأظهر أن يقال لأن ذلك فى المنهيات وهذا فى المأمورات أو الأول فى المحاسبة والثانى فى الحكم لما أخرج النسائى عن ابن مسعود مرفوعا " أول ما يحاسب العبد عليه صلاته ، وأول ما يقضى بين الناس فى الدماء " . وفى الحديث إشارة إلى أن الأول الحقيقى هو الصلاة فإن المحاسبة قبل الحكم .

والحديث يدل أيضا على عظم أمر القتل أن الابتداء إنما يقع بالأهم والذنب يعظم بحسب عظم المفسدة وتقوية المصلحة ، وإعدام الإنسان من أعظم المفسد وقد ورد فى التعليل فى أمر القتل آيات كثيرة ، وآثار شهيرة . قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاءُ جَهَنَّمَ ﴾ ، وقال ﷺ : " إن من ورطات الأمور التى لا مخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك الدم الحرام بغير حله " .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الديات وفى الرقاق ، ومسلم فى القسامة ، والترمذى فى الديات ، والنسائى فى المحاربة ، وابن حبان (١٦/٣٣٨) والبعوى (١٠/١٤٩) وابن أبى شيبة (٩/٤٢٦) ، و (١٠٠/١٤) وأحمد (١/٣٨٨) وأبو يعلى (٩/٣٥) والطيالسى (٣٥) والطبرانى فى الكبير (١٠/٢٣٥) والقضاعى فى مسند الشهاب (١/١٥٢) وابن أبى الدنيا فى الأهوال (٢/٩١) وابن أبى عاصم فى الأوائل (٣٤) وفى الديات (١٦) والبيهقى فى شعب الإيمان (٢/١١٣) والمسند الجامع (١٢/٢١) وإسناده صحيح . وسيأتى أيضا برقم : (٢٦١٧) إن شاء الله تعالى .

٢٦١٦ - ((عَلَى ابْنِ آدَمَ)) يعنى قابيل ، وهو الذى قتل أخاه هايل كما هو المشهور وعكس القاضى جمال الدين بن واصل فى تاريخه ، فجعل قابيل مقتولا وهايل قاتلا كما ذكره الحافظ فى الفتح واستشهد بأن قابيل مشتق من قبول قربانه ولكن الأكثرين على أن قابيل هو القاتل ومجرد اشتقاق

الأول كفل من دمها لأنه أول من سن القتل".

٢٦١٧ - حدثنا سعيد بن يحيى بن الأزهر الواسطي . ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق ، عن شريك ، عن عاصم ، عن أبي وائل ، عن عبدالله ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء".

٢٦١٨ - حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير . ثنا وكيع . ثنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن عبدالرحمن بن عائذ ، عن عقبة بن عامر الجهني ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "من لقي الله لا يشرك به .....

قابيل من القبول لا يصلح دليلا على أنه هو المقتول ، ((الأول)) هذا يؤيد ما هو المشهور من أن هابيل وقابيل كانا ولدَي آدم لصلبه ، وبه صرح مجاهد فيما روى ابن أبي نجيح عنه وذكر الطبري عن الحسن لم يكونا ولدَي آدم لصلبه وإنما كانا من بني إسرائيل . ولكن ظاهر حديث الباب يردده ، هذا ملخص ما في الفتح (١٢/١٩٣) . ((كفل من دمها)) الكفل ، بكسر الكاف النصيب ، وأكثر ما يطلق على الأجر والضعف على الإثم ومنه قوله تعالى : ﴿ كَفَلِينَ مِنْ رَحْمَتِهِ ﴾ ، ووقع على الإثم في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا ﴾ . ((أول من سن القتل)) فيه أن من سن شيئا كتب له أو عليه وهو أصل في أن المعونة على ما لا يحل حرام . وقد صرح به في حديث جرير عند مسلم وغيره "من سن في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة" . وهو محمول على من لم يتب من ذلك الذنب ، كذا في الفتح .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الديات وفي الأنبياء وفي الاعتصام ، ومسلم في القسامة ، والترمذي في العلم ، والنسائي في تحريم الدم ، وابن حبان (١٣/٣٢١) وعبدالرزاق (١٠/٤٦٤) والبيهقي (١٥/٨) وابن أبي شيبة (٩/٣٦٤) والبخاري (١/٢٣٤) وفي معالم التنزيل (٢/٣١) والطحاوي في مشكل الآثار (١/٤٨٣) وأحمد (١/٣٨٣) والطبراني في الكبير (١٠/٢٣٧) وأبو نعيم في الحلية (٩/٢٨) وأبو يعلى (٩/١١٠) والحميدي (١/٦٥) والمسند الجامع (١٢/٢٣) وإسناده صحيح . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

٢٦١٧ - مر شرح الحديث وتخريجه برقم (٢٦١٥) . إسناده صحيح .

٢٦١٨ - ((من لقي الله)) أي من لقي الأجل الذي قدره الله يعني الموت ، ((لا يشرك به)) أي والحال



شيئا لم يتندّد بدم حرام دخل الجنة".

٢٦١٩ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا الوليد بن مسلم. ثنا مروان بن جناح، عن أبي الجهم الجوزجاني، عن البراء بن عازب؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق".

أنه لقيه وهو غير مشرك به، ((شيئا)) قال أبو البقاء: شيئا مفعول يشرك ومنه. قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾، ويجوز كونه في موضع المصدر وتقديره لا يشرك به إشرًا كما كقوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾، أى ضررا. ((لم يتندّد بدم حرام)) قال السيوطي: أى لم يصب منه شيئا ولم ينله منه شيء، كأنه نال نداوة الدم وبله. والحملة حال وفي بعض النسخ "لم يتدمر" وهو نسخة الدميري. فقال: دمر: بالبدال المهملة، هلك. وذمر: بالذال المعجمة، حضض على القتل وحث عليه.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح إن كان عبدالرحمن بن عائذ الأزدي سمع من عقبة بن عامر فقد قيل: إن روايته عنه مرسله، رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن وكيع بإسناده ومثته. ورواه الحاكم في المستدرک عن أبي عمر وعثمان بن أحمد السماك عن الحسن بن أبي معشر عن وكيع بن الجراح بإسناده ومثته.

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٤/١٥٢) والمسند الجامع (١٣/٣٧) عن عبدالرحمن بن عائذ عن عقبة بن عامر رضی الله عنه. وإسناده صحيح. والأحاديث بهذا المعنى كثيرة صحيحة معروفة في الصحيحين وغيرهما.

٢٦١٩ - ((مروان بن جناح)) توهم فيه المصنف، فرواه عن هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن مروان بن جناح. وصوابه: روح بن جناح، بدل مروان بن جناح.

((أبي الجهم الجوزجاني)) اسمه سليمان بن جهم بن أبي جهم، الأنصاري، الحارثي، مولى البراء. قال ابن المديني: لا أعلم أحداً روى عنه غير مطرف. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((لزوال الدنيا)) اللام للابتداء وخبره ((أهون)) أى أحقر وأسهل، ((على الله)) أى عنده، ((من قتل رجل مسلم)) قال الطيبي (٧/٥٥): الدنيا هنا عبارة عن الدار الغربي التي هي معبر الدار الأخرى ومزرعة لها، وما خلقت السموات إلا لتكون مسرح أنظار المشمرين ومتعهدات المطيعين كما يشير إليه

٢٦٢٠ - حدثنا عمرو بن رافع . ثنا مروان بن معاوية . ثنا يزيد بن زياد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة .....

﴿ وَيَشْفَكُرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا ﴾ ، أى بغير حكمة ، بل خلقته لأن جعلته مساكن المكلفين فمن حاول قتل من خلقت الدنيا لأجله فقد حاول زوال الدنيا .

وقال السندي: قوله "لزوال الدنيا .. الخ" الكلام مسوق لتعظيم القتل وتهويل أمره وكيفية إفادة اللفظ ذلك هو أن الدنيا عظيمة في نفوس الخلق فزوالها يكون عندهم على قدر عظمتها، فإذا قيل إن زوالها أهون من قتل المؤمن يفيد الكلام من تعظيم القتل وتهويله وتقبيحه وتشنيعه ما لا يحيطه الوصف ولا يتوقف ذلك في كون الزوال إنما أو ذنبا حتى يقال إنه ليس بذنوب فكل ذنب بجهة كونه ذنبا أعظم منه فأى تعظيم حصل للقتل بجعل زوال الدنيا أهون منه، وإن أريد بالزوال الإزالة فإزالة الدنيا يستلزم قتل المؤمنين فكيف يقال إن قتل واحد أعظم مما يستلزم قتل الكل، وكذا لا يتوقف على كون الدنيا عظيمة في ذاتها عند الله حتى يقال هى لا تساوى جناح بعوضة عند الله فكل شىء أعظم منها فلا فائدة في القول بأن قتل المؤمن أعظم منها مثلا، وقيل المراد بالمؤمن الكامل الذى يكون عارفا بالله تعالى وصفاته فإنه المقصود من خلق العالم لكونه مظهرا لآياته وأسراره وما سواه فى هذا العالم الحسى من السموات والأرض مقصود لأجله ومخلوق ليكون مسكنا له ومحلا لتفكره فصار زواله أعظم من زوال التابع (س).

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح ورجاله ثقات. وقد صرح الوليد بالسماع فزالته تهمة تديسه. والحديث فى رواية غير البراء، أخرجه غير المصنف أيضا. رواه البيهقى والأصبهاني من هذا الوجه وله شاهد من حديث عبد الله بن عمر. رواه الترمذى فى الجامع مرفوعا، وموقوفا. وقال: هذا أصح من الحديث المرفوع ورواه النسائي فى الصغرى من حديث بريدة بن الحصيب ومن حديث عبد الله بن مسعود.

والحديث أخرجه أيضا ابن عدى فى الكامل (١٠٠٤/٣) والمسند الجامع (١٢٢/٣) عن أبى الجهم، عن البراء بن عازب رضى الله عنه. قال المنذرى: فى الترغيب (٤٩٠/٣) إسناده حسن.

٢٦٢٠ - ((بشطر كلمة)) قال القرطبي: قال شقيق: هو أن يقول فى اقتل: أقتل: ذكره الحافظ ابن كثير فى تفسيره وفى النهاية نظير قوله عليه الصلاة والسلام كفى بالسيف "شا" أى شاهدا، كذا فى المرقاة

لقى الله عز وجل مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله.

(٦٩/٧). ((لقى الله)) أى مات أوبعث، ((مكتوب بين عينيه آيس)) بهمزة ممدودة فهمزة مكسورة، اسم فاعل من الإياس بمعنى اليأس، أى قانط. ((من رحمة الله)) فهو كناية عن الكفر. بقوله تعالى: ﴿لَا يَنْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْكَافِرُونَ﴾، والمعنى يفضح على رؤوس الأشهاد بهذه السمة بين كرميته، وهو مبنى على التغليف أو محمول على الاستحلال ثم قوله: "آيس .. الخ". بتقدير هذا اللفظ مبتدأ خبره "مكتوب بين عينيه" والحملة حال من فاعل "لقى".

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، يزيد بن أبى زياد الدمشقى قال فيه البخارى وأبو حاتم: منكر الحديث، زاد أبو حاتم: ذاهب الحديث، ضعيف، كان حديثه موضوع. وقال النسائى: متروك الحديث. وقال الترمذى: ضعيف الحديث.

قلت: وفى طبقة رجل يسمى يزيد بن أبى زياد أبو عبد الله القرشى. وأورده الحاكم من طريق محمود بن خدش عن مروان بن معاوية بالإسناد والتمن وعن الحاكم رواه البيهقى فى الكبير ورواه البيهقى أيضا من طريق يحيى ابن أيوب عن مروان به وسياقه أتم ورواه البيهقى أيضا من طريق الضحاك عن الزهرى مرسلا ورواه أحمد بن منيع فى مسنده عن مروان بن معاوية به ورواه الأصبهاني وزاد: قال سفيان بن عيينة هو أن يقول: أُقْ يعنى لا يتم كلمة القتل ورواه البيهقى من حديث ابن عمر ذكره الحافظ المنذرى فى الترغيب.

وهذا الحديث أورده أبو الفرج بن الجوزى فى الموضوعات من طريق محمود بن خدش عن مروان بن معاوية به، وأورده من طريق عمرو بن عباس وأبى سعيد. وقال: هذه الأحاديث ليس فيها ما يصح.

والحديث أخرجه أيضا البيهقى فى الكبرى (٢٢/٨) وفى المعرفة (١٣٧/٦) والعقلى فى الضعفاء (٤٥٧) والشافعى فى الأم (٤/٦) وأبو نعيم فى الحلية (٧٤/٥) وأبو يعلى (٣٠٦/١٠) من طريق يزيد بن زياد الشامى عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة رضى الله عنه. وضعفه الألبانى فى ضعيف سنن ابن ماجه.

## (٢) باب هل لقاتل مؤمن توبة؟

٢٦٢١ - حدثنا محمد بن الصباح. ثنا سفيان بن عيينة، عن عمار الدهني، عن سالم بن أبي الجعد؛ قال سئل ابن عباس عن قتل مؤمنا متعمدا ثم تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى قال ويحه وأنى له الهدى سمعت نبيكم ﷺ يقول يجيء القاتل والمقتول يوم القيامة متعلق برأس صاحبه يقول رب سل هذا لم قتلني، والله لقد أنزلها الله عز وجل على نبيكم ثم ما نسخها بعدما أنزلها.

## ٢ - باب هل لقاتل مؤمن توبة؟

٢٦٢١ - ((عمار)) بن معاوية، الدهني بضم أوله وسكون الهاء ، بعدها نون، أبو معاوية، البجلي، الكوفي. وثقه ابن معين وأبو حاتم وأحمد والنسائي. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. وقال الحافظ: صدوق، يتشيع، من الخامسة.

((يجيء)) من المحيء فقوله "والمقتول .. إلخ" جملة حالية ((برأس صاحبه)) أى برأس القاتل، ((أنزلها)) أى آية ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا.. إلخ﴾، ظاهره أنه لا توبة لقاتل النفس المؤمنة عمدا. قيل: هذا تغليظ من ابن عباس وكيف والمشرک تقبل توبته، وقد قال تعالى فيه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، وكان يتمسك فى قوله بظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ الآية، ويحيب عن قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾، تارة بالنسخ وتارة بأن ذلك إذا قتل وهو كافر ثم أسلم وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾، مقيدا بالموت بلا توبة، ويؤولون ذلك بأن المراد بالخلود طول المكث وبأن هذا بيان ما يستحقه بعمله كما يشير إليه قوله: ﴿فَجَزَاءُ وَجْهَهُمْ﴾، ثم أمره إلى الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، وبأن هذا فى المستحل ولهم فى ذلك مستمسكات من الكتاب والسنة (س).

قلت: وتفصيل المسألة فى تفسير الحافظ ابن كثير (١/٥٣٧) والنيل (٧/٤٦) وقال النووي: وروى عن ابن عباس أن له توبة وجواز المغفرة له لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾، وهى الرواية الثانية وهى مذهب جميع أهل السنة والصحابة والتابعين ومن بعدهم، وما روى عن بعض السلف مما يخالف هذا محمول على التغليظ والتحذير من

٢٦٢٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون. أنبأنا همام بن يحيى، عن قتادة، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: ألا أخبركم بما سمعت من في رسول الله ﷺ سمعته أذناى ووعاه قلبي أن عبدا قتل تسعة وتسعين نفسا ثم عرّضت له التوبة، فسأل عن أعلم أهل الأرض فدلّ على رجل فأتاه فقال إني قتل تسعة وتسعين نفسا فهل لي من توبة؟ قال بعد تسعة وتسعين نفسا قال فانتضى سيفه فقتله فأكمل به المائة ثم عرّضت له التوبة فسأل عن أعلم أهل الأرض فدلّ على رجل فأتاه فقال: إني قتل مائة نفس فهل لي من توبة؟ قال: ويحك ومن يحول بينك وبين التوبة اخرج من القرية الخبيثة التي أنت فيها إلى القرية الصالحة قرية كذا وكذا فاعبد ربك فيها فخرج يريد القرية الصالحة فعرض له أجله في الطريق فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب قال إبليس أنا أولى به إنه لم يعصني ساعة قط قال فقالت ملائكة الرحمة إنه خرج تائبا. قال همام: فحدثني حميد الطويل عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع قال بعث الله عز وجل ملكا فاخصموا إليه ثم رجعوا فقال انظروا أى القريتين كانت أقرب فألحقوه بأهلها.....

القتل، وليس فى هذه الآية التى احتج بها ابن عباس تصريح بأنه يخلد، وإنما فيها أنه جزاؤه ولا يلزم منه أن يجازى.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى التفسير، والنسائى فى تحريم الدم، وأحمد (٢٢٢/١) وابن عدى فى الكامل (٢٥٥٣/٧) والحميدى (٢٢٩/١) وعبد بن حميد برقم (٦٨٠) والمسند الجامع (٢٥٩/٩). وإسناده صحيح.

٢٦٢٢ - ((إن عبدا)) وفى رواية الصحيحين "كان فى بنى إسرائيل رجل" وفى رواية أخرى "كان فىمن كان قبلكم رجل". ((قتل تسعة وتسعين نفسا)) زاد الطبرانى من حديث أبى معاوية بن أبى سفيان "كلها ظلما". ((ثم عرضت له التوبة)) أى ظهر له أن يتوب إلى الله تعالى، ((فدل على رجل)) من أهل العبادة دون العلم، ((قال: بعد تسعة وتسعين نفسا)) استبعاد لأن يكون له توبة بعد قتله هذا المقدار. ((فانتضى سيفه)) بالضاد المعجمة، أى أخرجه من غمده، ((فدل على رجل)) هو عالم، وبهذا ظهر الفرق بين العالم والعابد، ((من القرية الخبيثة)) أى التى لا خير فيها فى حقها، ((أنا أولى به)) أى أولى بأن يكون من أهل أعوانى، ((احتضن بنفسه)) الباء للتعدية أى دفع نفسه ((من القرية الصالحة))

قال قتادة: فحدثنا الحسن. قال: لما حضره الموت احتفز بنفسه فقرب من القرية الصالحة، وبعده منه القرية الخبيثة. فألحقوه بأهل القرية الصالحة. حدثنا أبو العباس بن عبد الله بن إسماعيل البغدادي. ثنا عفان. ثنا همام، فذكر نحوه.

فصار قريبا بشيء، والله أعلم.

قال الحافظ في الفتح (١٩٩/٧): في الحديث مشروعية التوبة من جميع الكبائر حتى من قتل النفس، ويحمل على أن الله تعالى إذا قبل توبة القاتل تكفل برضا خصمه. قال الطيبي: إذا رضى الله عن عبده أَرْضَىٰ خصومه وَرَدَّ مَظَالِمَهُ، ففي الحديث ترغيب في التوبة ومنع الناس عن اليأس ورجاء عظيم لأصحاب العظام. وقال عياض: في الحديث "أن التوبة تنفع من القتل كما تنفع من سائر الذنوب". وهو وإن كان شرعا لمن كان قبلنا، وفي الاحتجاج به خلاف لكن ليس هذا موضع الخلاف لأن موضع الخلاف إذا لم يرد في شرعنا تقريره وموافقته. وأما إذا ورد فهو شرع لنا بلا خلاف. ومن الوارد في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، فكل ما دون الشرك يجوز أن يغفر له ومنه حديث عبادة بن الصامت ففيه بعد قوله "ولا تقتلوا النفس" وغير ذلك من المنهيات فمن أصاب من ذلك شيئا فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه متفق عليه. وأما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾، فمعناه أنه يستحق أن يجازى بذلك وقد أخبر الله بفضله أنه لا يخلد من مات موحدا فيها فلا يخلد هذا ولكن قد يعفى عنه فلا يدخل النار أصلا وقد لا يعفى عنه بل يعذب كسائر العصاة الموحدين ثم يخرج معهم إلى الجنة ولا يلزم من كونه يستحق أن يجازى بعقوبة مخصوصة أن يتحتم ذلك الجزاء، والله أعلم.

وفيه أن المفتى قد يجب بالخطأ وفيه فضل التحول من الأرض التي يصيب الإنسان فيها المعصية لما يغلب بحكم العادة على مثل ذلك إما لتذكره لأفعاله الصادرة قبل ذلك والفتنة بها وإما لوجود من كان يعينه على ذلك ويحضه عليه، وفيه فضل العالم على العابد لأن الذي أفتاه أولا بأن لا توبة له غلبت عليه العبادة فاستعظم وقوع ما وقع من ذلك القاتل من استجراره على قتل هذا العدد الكثير. وأما الثاني فغلب عليه العلم فأفتاه بالصواب ودله على طريق النجاة، وفيه أن للحاكم إذا تعارضت عنده الأحوال وتعذرت البيئات أن يستدل بالقرائن على الترجيح.

((أبو العباس)) لم نجد ترجمته في كتب الرجال الموجودة عندنا.

### (٣) باب من قتل له قتيلا فهو بالخيار بين إحدى ثلاث

٢٦٢٢ - حدثنا عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبه. قالوا: ثنا أبو خالد الأحمر. ح وحدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبه. قالوا: ثنا جرير وعبد الرحيم ابن سليمان جميعا عن محمد بن إسحق، عن الحارث بن فضيل، أظنه عن ابن أبي العوجاء واسمه سفيان، عن أبي شريح الخزاعي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من أصيب بدم أو خبل، والخبل الجرح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث. فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه، أن يقتل أو يعفو أو يأخذ الدية. فمن فعل شيئا من ذلك، فعاد. فإن له نار جهنم، خالدا مخلدا فيها أبدا".

والحديث أخرجه أيضا البخاري في أحاديث الأنبياء ومسلم في التوبة وابن حبان (٣٧٦/٢) وأحمد (٢٠/٣) وأبو يعلى (٣٠٥/٢) والمسند الجامع (٥٠٨/٦) والحديث صحيح دون قوله الحسن: "لما حضره الموت". وفي الباب عن عبد الله ابن عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان ذكرهما الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١١/١).

### ٢ - باب من قتل له قتيلا فهو بالخيار بين إحدى ثلاث

٢٦٢٢ - (ح وحدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبه) كذا في النسخة الموجودة عندنا، والصحيح حدثنا عثمان بن أبي شيبه.

((ابن أبي العوجاء)) السلمي، أبي يعلى، الحجازي. قال البخاري: في حديثه نظر. وقال الحاكم أبو أحمد: حديثه ليس بالقائم. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ضعيف، من الثالثة. ((أبي شريح الخزاعي)) قال صاحب المشكوة: هو أبو شريح (بالتصغير) خويلد بن عمرو، الكعبي، الخزاعي، أسلم قبل الفتح ومات بالمدينة سنة ثمان وستين وهو مشهور بكنيته. ((من أصيب بدم)) أي من أصاب آخر بدم قريبه ((أو خبل)) بفتح خاء معجمة وسكون موحدة، فساد الأعضاء ((فهو)) أي المصاب الذي أصابته المصيبة وهو الوارث. ((إحدى ثلاث)) أي خصال. ((فخذوا على يديه)) أي لا تمكنوه ((فعاد)) إلى القتل بعد العفو أو أخذ الدية. قال الترمذي: معنى فعاد تعدى ((فإن له نار جهنم)) يستحقها ثم أمره إلى الله، كما تقدم.

قال الحافظ في الفتح (٢٠٩/١٢): إن المخير في القود أو أخذ الدية هو الولي، وهو قول الجمهور.

٢٦٢٤ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي. ثنا الوليد. ثنا الأوزاعي. حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يقتل وإما أن يُفدى".

وقرره الخطابي وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة إلى أن الخيار في القصاص أو الدية للقاتل، انتهى. وأطال الحافظ الكلام في ذلك في باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين. فليرجع إليه.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الديات، والدارمي (١٠٩/٢) والبيهقي في الكبرى (٥٢/٨) وفي الصغير (٢١٩/٣) والدارقطني (٩٦/٣) وابن الجارود (٢٦١) والطحاوي في شرح المعاني (١٧٤/٣) وأحمد (٣١/٤) والميزي في التهذيب (١٧٦/١١) والمسند الجامع (٢٨٤/١٦) وإسناده ضعيف، لضعف سفيان وتديس ابن إسحاق وقد عنعنه.

٢٦٢٤ - ((من قتل له قتيل)) أى من قتله له قريب كان حيا فصار قتيلًا بذلك القتل ((فهو)) أى قتل له قتل: يعنى ولي المقتول، ((بخير النظرين)) فهو مخير بين نظرين أيهما رأى خيرا فليأخذ به، ((وإما أن يُفدى)) أى يعطى الفداء فيفيد أن الخيار لولى الدم، لا للقاتل. والله أعلم.

قال الحافظ في الفتح (٢٠٧/١٢): فى الحديث أن ولى الدم يخير بين القصاص والدية واختلف إذا اختار الدية هل يجب على القاتل إجابهته فذهب الأكثر إلى ذلك وعن مالك لا يجب إلا برضا القاتل واستدل بقوله ومن قتل بأن الحق يتعلق بورثة المقتول فلو كان بعضهم غائبا أو طفلا لم يكن للباقيين القصاص حتى يبلغ الطفل ويقدم الغائب.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى العلم وفى اللقطة وفى الديات، ومسلم فى الحج وأبو داود فى المناسك وفى العلم وفى الديات، والترمذى فى الديات وفى العلم، والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى القسامه، والبيهقى فى الكبرى (٥٢/٨) وفى الصغير (٢١٩/٣) وفى المعرفة (١٧٥/٦) وفى دلائل النبوة (٨٤/٥) والدارمى (١٧٩/٢) وابن حبان (٢٨/٩) والدارقطنى (٩٧/٣) والبغوى (١٥٩/١٠) والدولابى فى الكنى (١٤٥/١) وأحمد (٢٣٨/٢) والمسند الجامع (٢١٠/٨). وإسناده صحيح.



### (٤) باب من قتل عمدا فرضوا بالدية

٢٦٢٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو خالد الأحمر، عن محمد بن إسحق. حدثني محمد بن جعفر، عن زيد بن ضُميرة. حدثني أبي وعمي، وكانا شهدا حينما مع رسول الله ﷺ. قالوا: صلى النبي ﷺ الظهر ثم جلس تحت شجرة فقام إليه الأقرع بن حابس وهو سيد خندف يرد عن دم محلم بن جثامة. وقام عيينة بن حصن يطلب بدم عامر بن الأضبط وكان أشجعياً. فقال لهم النبي ﷺ: "تقبلون الدية؟" فأبوا فقام رجل من بني ليث، يقال له مكيتل. فقال: يا رسول الله! والله ما شبهت هذا القتل في غرة الإسلام إلا كغنم وردت فرميت، فففر آخرها فقال النبي ﷺ لكم خمسون في سفرنا وخمسون إذا رجعنا فقبلوا الدية.

### ٤ - باب من قتل عمدا فرضوا بالدية

٢٦٢٥ - ((زيد بن ضُميرة)) هكذا سماه المصنف في روايته. قال المِزِّي في تحفة الأشراف (٢٧٢/٣): صوابه زياد بن سعد بن ضُميرة. قال الحافظ: مقبول، من الرابعة.

((أبي)) أي سعد بن ضُميرة، السلمى، حجازي، له ولأبيه صحبة، وشهد حينما مع النبي ﷺ.

((فقام إليه الأقرع بن حابس)) وقصته أن محلم بن جثامة الليثي قتل رجلاً من أشجع فعيينة بن حصن يطلب دم الأشجعي لأنه من قيس، وأقرع بن حابس يدفع عن محلم لأنه من خندف، كذا في أسد الغابة وأقرع وعيينة كانا من المؤلفات القلوب وكانا رئيسي قومهما. ((خندف)) بكسر الخاء المعجمة والذال المهملة بينهما نون ساكنة، ممنوع من الصرف لكونه اسم قبيلة، وهو في الأصل لقب ليلى بنت عمران بن إلحاف بن قضاة سميت بها القبيلة. ((يرد)) من الرد أي يخاصم عن طرفه ((محلم)) ضبط على وزن اسم الفاعل من التحليم ((بدم عامر)) الذي قتله محلم ((ما شبهت هذا القتل في غرة)) بكسر المهملة ثم الزاي المعجمة المشددة بمعنى الغلبة، وفي بعض النسخ بالغين المعجمة المضمومة والراء المهملة بمعنى البياض ويطلق على الشريعة لوضوحها وبياضها لقول النبي ﷺ: "تركتكم على ملة بيضاء ليلها كنهارها". ففرض المَكْتِيل أن تشبيه هذا القتل لو لم يتدارك بحنايتكم وقصاصه مع وجود هذه الغلبة والنصرة في الإسلام كغنم وردت على الماء فرميت أولها ففرت بسببها آخرها أي لو لم يتدارك في أول الإسلام لم يكن صلاحاً لآخر المسلمين فيكون سبباً للصلة، كذا في

٢٦٢٦ - حدثنا محمود بن خالد الدمشقي . ثنا أبي . ثنا محمد بن راشد ، عن سليمان بن موسى ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من قتل عمدا دفع إلى أولياء القتيل فإن شاء واقتلوا وإن شاء واأخذوا الدية وذلك ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه وذلك عقل العمد ما صولحوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل " .

إنجاح الحاجة .

قال السندي في قوله " في غرة الإسلام " أي أوله كغرة الشهر لأوله ومراده بالمثل أنه ينبغي قتل هذا القاتل وإن لم يتقرر القصاص لأن الآخر يتبع الأول .  
والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الديات ، وأحمد (١٠/٦) والمسند الجامع (٥٠/٦) وإسناده ضعيف .

٢٦٢٦ - ((ثنا أبي)) أي خالد بن أبي خالد ، السلمي ، وهو أبو العلاء ، الخفاف ، مشهور بكنيته . ضعفه ابن معين . وقال أبو حاتم : هو من عتق الشيعة ، محله الصدق . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال يخطئ ، وبهم . وقال الحافظ : صدوق ، رمى بالتشيع ، ثم اختلط ، من الخامسة .  
((من قتل)) بصيغة المعلوم ، ((دفع)) بصيغة المجهول ، أي القاتل ، ((وذلك ثلاثون حقة)) الحقة بكسر الحاء وهي من الإبل ما دخلت في السنة الرابعة لأنها استحقت الركوب والحمل ، ((وثلاثون جذعة)) بفتح الجيم وهي ما دخلت في السنة الخامسة ، ((وأربعون خلفه)) بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبعدها فاء ، وهو الحامل وتجمع خلفات .

قال السندي : هي الناقة الحاملة إلى نصف أجلها ثم هي عشار .

((وذلك)) القسم المذكور من العقل ، ((تشديد العقل)) أي هو قسم غليظ ، والله تعالى أعلم .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في الديات ، والبيهقي في الكبرى (٥٣/٨) وفي الصغير (٢٢٩/٣) وفي المعرفة (١٩٦/٦) والدارقطني (١٧٧/٣) والدارمي (١١٥/٢) وأحمد (١٨٣/٢) والمسند الجامع (١٤٢/١١) من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده رضي الله عنه .  
بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا ، واقتصر المصنف على ما ذكره وسيأتي ما بقي منه مقطعا في الأحاديث التالية (٢٦٣٠ ، ٢٦٤٤ ، ٢٦٤٧ ، ٢٦٥٣ ، ٢٦٥٥) ، وإسناده صحيح .

### (٥) باب دية شبه العمد مغلظة

٢٦٢٧ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن جعفر. قالوا: ثنا شعبة، عن أيوب سمعت القاسم بن ربيعة، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ؛ قال قتيب الخطأ شبه العمد قتيب السوط والعصا مائة من الإبل. أربعون منها خلفه في بطونها أولادها.

حدثنا محمد بن يحيى. ثنا سليمان بن حرب. ثنا حماد بن زيد، عن خالد الحذاء، عن القاسم بن ربيعة، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله ابن عمرو، عن النبي ﷺ نحوه.

### ٥ - باب دية شبه العمد مغلظة

٢٦٢٧ - ((القاسم بن ربيعة)) بن جوشن، الغطفاني، بصرى. وثقه ابن المديني وأبوداود. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، عارف بالنسب، من الثالثة.

((قتيل الخطأ شبه العمد)) الشبه كالمثل يجوز في كل منهما الكسر مع السكون وهو ضعيف الخطأ، ((مائة من الإبل)) أى فيه مائة من الإبل ((في بطونها أولادها)) يعنى الحوامل.

((عقبة بن أوس)) السدوسى، البصرى. ويقال فيه: يعقوب. وقيل: هما أخوان. وثقه الفسوى.

وقال العجلي: بصرى، تابعى، ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الرابعة، وهم من قال: له صحة.

قال الإمام الخطايبى فى معالم السنن: فى الحديث إثبات قتل شبه العمد وقد زعم بعض أهل العلم أن ليس القتل إلا العمد المحض أو الخطأ المحض وعليه بيان أن دية شبه العمد مغلظة على العاقلة واختلف الناس فى دية شبه العمد. فقال بظاهر الحديث عطاء والشافعى وإليه ذهب محمد بن الحسن. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد وإسحاق: هى أرباع. وقال أبو ثور: دية شبه العمد أحماس. وقال مالك بن أنس: ليس فى كتاب الله عز وجل إلا الخطأ والعمد وأما شبه العمد فلا نعرفه ويشبه أن يكون الشافعى إنما جعل الدية فى العمد أثلاثا بهذا الحديث وذلك أنه ليس فى العمد حديث مفسر أو الدية فى العمد مغلظة وفى شبه العمد كذلك فحمل أحدهما على الآخر وهذه الآية تلزم العاقلة عند الشافعى لما فيه من شبه الخطأ، كدية الجنين.

وقال الإمام الشوكانى فى النيل (٢٥/٧): قد استدلل بأحاديث الباب من قال إن القتل على ثلاثة

٢٦٢٨ - حدثنا عبدالله بن محمد الزهرى . ثنا سفيان بن عيينة، عن ابن جَدعان سمعه من القاسم بن ربيعة، عن ابن عمر؛ أن رسول الله ﷺ قام يوم فتح مكة وهو على درج الكعبة فحمد الله وأثنى عليه فقال الحمد لله الذى صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده، ألا إن قتيل الخطأ قتيل السوط والعصا فيه مائة من الإبل منها أربعون خلفه فى بطونها أولادها، ألا إن كل مأثرة كانت فى الجاهلية ودم تحت قدميَّ هاتين إلا ما كان من سدانة البيت وسقاية الحاج ألا إنى قد أمضيتهما لأهلها كما كانا.

أضرب، عمد وخطأ وشبه عمد وإليه ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فجعلوا فى العمد القصاص وفى الخطأ الدية وفى شبه العمد وهو ما كان بما مثله لا يقتل فى العادة كالعصا والسوط والإبرة مع كونه قاصدا للقتل دية مغلظة. وهى مائة من الإبل أربعون منها فى بطونها أولادها. وقال مالك والليث إن القتل ضربان عمد وخطأ فالخطأ ما وقع بسبب من الأسباب أو من غير مكلف أو غير قاصد للمقتول أو للقاتل بما مثله لا يقتل فى العادة والعمد ما عداه والأول لا قود فيه ولا يخفى أن أحاديث الباب صالحة للاحتجاج بها على إثبات قسم ثالث وهو شبه العمد وإيجاب دية مغلظة على فاعله.

وورد عن الإمام مالك إثبات قسم ثالث ذكره ابن العربى فى العارضة، وانظر الحجة (١٥١/٢) والمسوى (١٠٤/٢).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الديات، والنسائى فى القسامة، والبيهقى فى الكبرى (٤٥/٨) وفى المعرفة (١٩٤/٦) وابن حبان (٣٦٤/١٣) وابن الجارود (٢٦١) والدارقطنى (١٠٤/٣) وابن أبى شيبة (١٢٩/٩) والطحاوى (١٨٥/٣) وأحمد (١١/٢) والشافعى (١٠٨/٢) والميزى فى التهذيب (١٨٩/٢٠) والمسند الجامع (١٤٠/١١) وإسناده صحيح.

٢٦٢٨ - ((على درج الكعبة)) قال فى المجمع: الدرجة المرقاة، ((ألا أن كل مأثرة)) بفتح ميم وضم مثلثة أو فتحها كل ما يذكر ويؤتى من مكارم الجاهلية ومفاخرهم ((ودم)) عطف على مأثرة، ((تحت قدمي)) أراد إبطالها وإسقاطها ((من سِدنة البيت)) بكسر السين والذال المهملة وهى خدمته والقيام بأمره.

قال الإمام الخطابى فى معالم السنن (٢٤/٤): كانت الحجابة فى الجاهلية فى بنى عبدالدار والسقاية فى بنى هاشم فأقرها ﷺ فصار بنو شيبة يحجبون البيت وبنو العباس يسقون الحجاج، والله أعلم.

## (٦) باب دية الخطأ

٢٦٢٩ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا معاذ بن هاني. ثنا محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه جعل الدية اثني عشر ألفاً.  
٢٦٣٠ - حدثنا إسحق بن منصور المروزي. أنبأنا يزيد بن هارون. أنبأنا محمد بن راشد، .....

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في الديات، والنسائي في القسامة، والبيهقي في الكبرى (٤٤/٨) وفي المعرفة (١٩٤/٦) والبخاري (١٨٦/١٠) وابن أبي شيبة (١٢٩/٩) والدارقطني (١٠٥/٣) وعبد الرزاق (٢٨١/٩) وأحمد (١١/٢) والحميدي (٣٠٧/٢) والشافعي (١٠٨/٢) وحسنه الألباني.

## ٦ - باب دية الخطأ

٢٦٢٩ - ((معاذ بن هاني)) القيسي، البصري، أبو هاني. وثقه النسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من كبار العاشرة.

((اثني عشر ألفاً)) من الدرهم، هذا مع ما سيجيء يؤيد أن النقص كان مختلفاً بحسب الأوقات. وفي الحديث دليل على أن الدية من الفضة اثنا عشر ألف درهم. قال الخطابي: قال مالك وأحمد وإسحاق: إن الدية إذا كانت نقداً فمن الذهب ألف دينار ومن الورق اثنا عشر ألفاً وروى ذلك عن الحسن البصري وعروة بن الزبير وعند أبي حنيفة من الذهب ألف دينار ومن الدراهم عشرة آلاف وكذلك قال سفيان الثوري وحكى ذلك عن ابن شبرمة.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي في الديات، والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في القسامة، والبيهقي في الكبرى (٧٨/٨) وفي الصغير (٢٣٨/٣) وفي المعرفة (٦٠٨/٦) والدارمي (١٩٢/٢) وضعفه الألباني إسناده في الإرواء (٣٠٤/٧).

٢٦٣٠ - ((محمد بن راشد)) المكحول، الخزاعي، الدمشقي، أبو عبدالله، نزيل البصرة. وثقه ابن معين وأحمد والنسائي. وقال يعقوب بن شيبة: صدوق. وقال الدارقطني: يعتبر به. وقال ابن حبان: كان من أهل الورع والنسك، ولم يكن الحديث من صنعه، فكثير المناكير في روايته فاستحق ترك الاحتجاج به. وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، حسن الحديث. وقال الحافظ: صدوق، بهم، ورمى بالقدر، من السابعة.

على أهل الشاء ألقى شاة.

٢٦٢١ - حدثنا عبد السلام بن عاصم. ثنا الصباح بن محارب. ثنا حجاج ابن أرتاة. ثنا زيد بن جبير، عن خشف بن مالك الطائي، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنى مخاض ذكور".

قيمة الدينار عشرة دراهم من الفضة، ((على أهل الشاء)) آخره همزة جمع جمع شاة وهي الغنم. والحديث لم أفد عليه مطولا بهذا السياق لغير الإمام ابن ماجه وأخرجه أصحاب السنن مجزءا على الأبواب بألفاظ مختلفة والمعنى واحد.

أخرجه أبو داود في الديات، والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في القسامة، والبيهقى في الكبرى (٧٤/٨) وفي الصغير (٢٣٧/٣) وفي المعرفة (٢٠٣/٦) وأحمد (٢٢٤/٢) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه. وإسناده صحيح، وتقدم قسم منه برقم (٢٦٢٦) وسيأتى مقطعا برقم: ٢٦٤٤، ٢٦٤٧، ٢٦٥٣، و٢٦٥٥.

٢٦٢١ - ((الصباح بن محارب)) التيمى، الكوفى، نزيل الرى. قال أبو زرعة وأبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، ربما خالف، من الثامنة.

((خشف بن مالك)) وثقه النسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: من الثانية.

((عشرون جذعة)) بفتحيتين هي التي دخلت في الخامسة، سميت بذلك لأنها جزعت أى أسقطت مقدمة أسنانها. ((عشرون بنى مخاض ذكورا)) قال البغوى في شرح السنة (١٨٨/١٠): عدل الشافعى عن هذا إلى إيجاب عشرين بنى لبون ذكور لأن خشف بن مالك مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث وروى أن النبى ﷺ ودى قتيل خير مائة من إبل الصدقة وليس فى أسنان إبل الصدقة ابن مخاض إنما فيها ابن لبون عند عدم بنت المخاض.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى والنسائي فى الديات، والبيهقى فى الكبرى (٧٤/٨) وفى الصغير (٢٣٤/٣) وفى المعرفة (٢٠٢/٦) وأحمد (٣٨٤/١) والميزى فى التهذيب (٢٥٠/٨) والمسند الجامع (٢٥/١٢) وصححه أحمد شاكر (١٤٨/٦) وضعفه الألبانى. وقد بحث فيه الدارقطنى بحثا واسعا (٣٦٠) وانظر المنذرى وتهذيب السنن وتلخيص الحافظ.

٢٦٣٢ - حدثنا العباس بن جعفر . ثنا محمد بن سنان . ثنا محمد بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ جعل الدية اثني عشر ألفا قال وذلك قوله : ﴿ وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ، قال : بأخذهم الدية .

### (٧) باب الدية على العاقلة فإن لم تكن له عاقلة ففي بيت المال

٢٦٣٣ - حدثنا علي بن محمد . ثنا وكيع . ثنا أبي ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيد بن نضلة ، عن المغيرة بن شعبة ؛ قال : قضى رسول الله ﷺ بالدية على العاقلة .

٢٦٣٤ - ((محمد بن سنان)) الباهلي ، أبو بكر ، البصري ، العَوْقِيّ بفتح المهملة والواو بعدها قاف . والعَوْقة : حتى من الأزدي ، نزل فيهم فنسب إليهم . وثقه ابن مَعِين . وقال أبو حاتم : صدوق . وذكره ابن جِبَان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، ثبت ، من كبار العاشرة .

((وذلك قوله : ﴿ وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ ﴾ )) قال البغوي في شأن نزولها : إن مولى لجلال قتل فأمر رسول الله ﷺ بدية اثني عشر ألف درهم فاستغنى . قال الكلبي : كانوا أي المنافقون قبل قدوم النبي ﷺ المدينة في ضنك من العيش فلما قدم عليهم النبي ﷺ استغنوا بالغنائم . قال ابن الأثير فتاب بعد ذلك الجلّال عن النفاق وحسنت توبته ، كذا في إنجاح الحاجة .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الديات ، والنسائي في القسامة ، والبيهقي في الصغير (٢٣٨/٣) وفي المعرفة (٢٠٨/٦) والدارمي (١٩٢/٢) وإسناده ضعيف ، وقد تقدم الحديث برقم : (٢٦٢٩) ولتمام التحريج انظره .

### ٧ - باب الدية على العاقلة فإن لم تكن له عاقلة ففي بيت المال

٢٦٣٤ - ((عبيد بن نضلة)) الخزاعي ، أبي معاوية ، الكوفي . وثقه النسائي . وقال العجلي : كوفي ، تابعي ، ثقة . وذكره ابن جِبَان في الثقات . وقال ابن سعد : كان ثقة ، قليل الحديث . وقال الحافظ : ثقة ، من الثالثة ، وهم من ذكر أن له صحبة .

((قضى رسول الله ﷺ بالدية على العاقلة)) أي على عصابة القاتل ، هذا موضع الدلالة من الحديث . والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الديات ، ومسلم والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في القسامة ، والبيهقي في الكبرى (١٠٥/٨) وفي الصغير (٢٥٢/٣) وفي المعرفة (٢٤٠/٦) وابن

٢٦٢٤ - حدثنا يحيى بن درست . ثنا حماد بن زيد عن بديل بن ميسرة ، عن علي بن أبي طلحة ، عن راشد بن سعد ، عن أبي عامر الهوزني ، عن المقدم الشامي ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه ، والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه " .

جَبَّان (٣٧١/١٣) الدارقطني (١٩٨/٣) والدارمي (١٩٦/٢) وابن الجارود (٢٦٤) وعبدالرزاق (٦٠/١٠) والطحاوي (٢٠٥/٣) وأحمد (٢٤٥/٤) والطيالسي (٩٥) والطبراني في الكبير (٤١٠/٢٠) والمسند الجامع (٤٠٩/١٥) بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا . وإسناده حسن ، ومتمنه صحيح .

٢٦٢٤ - ((علي بن أبي طلحة)) سالم ، مولى بنى العباس ، سكن حمص . قال أحمد : له أشياء منكرات . وقال أبو داود : هو إن شاء الله في الحديث مستقيم . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال يعقوب : هو ضعيف الحديث ، ليس بمحمود المذهب . وقال في موضع آخر : ليس هو بمتروك ، ولا هو حجة . وذكره ابن جَبَّان في الثقات . وقال الحافظ : أرسل عن ابن عباس ، ولم يره . من السادسة ، صدوق ، قد يخطئ .

((ابن سعد)) سقط من المطبوع وهو موجود في أكثر النسخ .

((أبي عامر)) اسمه عبدالله بن لحي ، بضم اللام وبالمهمل ، مصغرا ، الحمصي . وثقه محمد بن عبدالله . وقال أبو زرعة : لا بأس به . وقال العجلي : شامي ، تابعي ، ثقة ، من كبار التابعين . وذكره ابن جَبَّان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، مخضرم ، من الثانية .

((أنا وارث من لا وارث له)) أى أجعل ماله في بيت المال ((أعقل عنه)) أى أؤدى عنه ما يلزمه بسبب الحنایات التي تتحمل العاقلة ، ((والخال وارث من لا وارث له)) أى أجعله من العصبات وأهل الفروض ، والحديث صريح في توريث ذوى الأرحام وهو مذهب علمائنا الحنفية ومن لا يقول بإرثه يحتمل أنه قال على وجه السلب والنفي كما قالوا : الصبر حيلة من لا حيلة له قلت يرده آخر الحديث ويحتمل أن يراد به إذا كان عصبه ويحتمل أن يريد به السلطان فإنه يسمى خالا كذا قاله القاضي أبو بكر الترمذى والكل بعده لا يخفى والله أعلم (س) .

والحديث دليل على أن الخال من جملة الورثة . قال الترمذى : اختلف أصحاب النبي ﷺ فورث بعضهم الخال والخالة والعمة ، وإلى هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم في توريث ذوى الأرحام .

اعلم أن ذا الرحم هو كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبه فأكثر الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وابن عباس في رواية عنه مشهورة وغيرهم



يرون توريث ذوى الأرحام وتابعهم فى ذلك من التابعين علقمة والنخعى وشريح والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد. وبه قال أبو حنيفة وأبيوسف ومحمد وزفر ومن تابعهم وقال زيد بن ثابت وابن عباس فى رواية شاذة: لا ميراث لذوى الأرحام ويوضع المال عند عدم صاحب الفرض والعصبة فى بيت المال وتابعهما فى ذلك من التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وبه قال مالك والشافعى، كذا فى المرقاة (٢٣٦/٦).

قال الإمام الشوكانى فى النيل (٧١/٦) احتج الأولون بأحاديث الباب وبعموم قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾، ولفظ الرجال والنساء والأقربين يشملهم، والدليل على مدعى التخصيص. وأجاب الآخرون عن ذلك. فقالوا: عمومات الكتاب محتملة وبعضها منسوخ والأحاديث فيها ما تقدم من المقال ويحجب عن ذلك بأن دعوى الاحتمال إن كانت لأجل العموم فليس ذلك مما يقدر فى الدليل وإلا استلزم إبطال الاستدلال بكل دليل عام وهو باطل وإن كانت لأمر آخر فما هو؟

وأما الاعتذار عن أحاديث الباب بما فيها من المقال فقد عرفت من صححتها من الأئمة ومن حسننها ولا شك فى انتهاض مجموعها للاستدلال إن لم ينتهض الأفراد، ومن جملة ما استدلوأ به على إبطال ميراث ذوى الأرحام حديث أن النبى ﷺ قال: سألت الله عز وجل عن ميراث العممة والخالة فسارنى أن لا ميراث لهما أخرجه أبو داود فى المراسيل والدارقطنى من طريق الدراوردى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلأ وأخرجه النسائى من مرسل زيد بن أسلم ويحجب بأن المرسل لا تقوم به الحجة ولها طرق موصولة ذكرها الحافظ فى التلخيص والشوكانى فى النيل وكلها ضعيفة. قال الشوكانى بعد ذكرها: وكل هذه الطرق لا تقوم بها حجة وعلى فرض صلاحيتها للاحتجاج فهى واردة فى الخالة والعممة فغايتها أنه لا ميراث لهما وذلك لا يستلزم إبطال ميراث ذوى الأرحام.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائى فى الكبرى فى الفرائض، والبيهقى (٢١٤/٦) وابن حبان (٣٩٧/١٣) والدارقطنى (٨٥/٤) وابن أبى شيبة (٢٦٤/١١) والحاكم (٣٤٤/٤) وابن الجارود (٣٢٢) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٣٩٨/٤) وفى شرح مشكل الآثار (٥/٤) وأحمد (١٣١/٤) وسعيد

## (٨) باب من حال بين ولى المقتول وبين القود أو الدية

٢٦٢٥ - حدثنا محمد بن معمر . ثنا محمد بن كثير . ثنا سليمان بن كثير ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، رفعه إلى النبي ﷺ قال : " من قَتَلَ في عَمِيَّةٍ أو عَصِيبة بحجر أو سوط أو عصا فعليه عقل الخطأ . ومن قتل عمدا فهو قود ومن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل ."

بن منصور (١٧٢) والطيالسي (١٥٦) والمسند الجامع (٤٤٨/١٥) . وسيأتي هذا الحديث أيضا في الفرائض برقم : (٢٧٣٨) أتم من هذا ، وإسناده حسن .

## ٨ باب من حال بين ولى المقتول وبين القود أو الدية

٢٦٢٥ - ((محمد بن كثير)) العبدى ، البصرى . قال ابن معين : لم يكن بالثقة . وقال أبو حاتم : صدوق . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، لم يصب من ضعفه ، من كبار العاشرة . ((من قَتَلَ)) على بناء الفاعل ((فى عمية)) بكسر عين وحكى ضمها وبكسر ميم وبمثناة تحتية مشددة هى الأمر الذى لا يستبين وجهه . وقيل : هى كناية عن جماعة محتتمين على أمر مجهول ، لا يعرف أنه حق أو باطل . قال السيوطى هى فعلية من العمى وهى الضلالة كالقتال فى العصابة والأهواء (س) . ((أو عَصِيبة)) ضبط بفتحيتين . قال السيوطى : هى المحاماة والمدافعة والعصبى هو الذى يعصب لعصبته أى أقاربه ويحامى عنهم ((فعليه عقل الخطأ)) أى دية دية الخطأ ، ((فهو قود)) بفتحيتين ، أى قتله سبب للقصاص ، ((لا يقبل منه صرف)) أى توبة لما فيها من صرف الإنسان نفسه من حالة المعصية إلى حالة الطاعة . ((ولا عدل)) أى فداء ، مأخوذ من التعادل وهو التساوى لأن فداء الأسير يساويه . والمراد التغليظ والتشديد ، والله أعلم (س) .

قال فى المعالم (٢١/٤) : قد اختلف العلماء فىمن تلزمه دية هذا القتل فقال مالك بن أنس ، دية على الذين نازعوه . وقال أحمد بن حنبل : دية على عواقل الآخرين إلا أن يدعوا على رجل بعينه فىكون قسامة . وكذلك قال إسحاق ، وقال ابن أبى ليلى وأبو يوسف : دية على عاقلة الفريقين الذين اقتتلوا معاً . وقال الأوزاعى : عقله على الفريقين جميعاً إلا أن تقوم بينة من غير الفريقين أن فلانا قتله فعليه القود والقصاص . وقال الشافعى : هو قسامة إن ادعوه على رجل بعينه أو طائفة بعينها وإلا فلا

## (٩) باب ما لا قود فيه

٢٦٢٦ - حدثنا محمد بن الصباح وعمار بن خالد الواسطي . ثنا أبو بكر ابن عياش ، عن دهثم بن قران . حدثني نمران بن جارية ، عن أبيه أن رجلا ضرب رجلا على ساعده بالسيف فقطعها من غير مفصل ، فاستعدى عليه النبي ﷺ فأمر له بالدية فقال : يا رسول الله إنى أريد القصاص قال : خذ الدية بارك الله لك فيها ولم يقض له بالقصاص .

عقل ولا قود . وقال أبو حنيفة : هو على عاقلة القبيلة التي وجد فيهم إذا لم يدع أولياء القتيل على غيرهم .  
والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الدييات ، والنسائي في المحتسبي وفي الكبرى في القسامة ، والبيهقي في الكبرى (٤٥/٨) وفي الصغير (٢١٦/٣) وفي المعرفة (١٦٥/٦) والدارقطني (٥٣/٣) والطبراني في الكبير (٦/١١) والشافعي في المسند (٣٤٥) والمسند الجامع (٢٧٥/٩) وإسناده صحيح .

## ٩ - باب ما لا قود فيه

٢٦٢٦ - ((دهثم بن قران)) بضم القاف وتشديد الراء ، العُكلى . ويقال : الحنفي ، اليمامي . تقدمت ترجمته برقم (٢٣٤٣) .

((فاستعدى عليه)) أى طلب منه أن يحمل عليه ليأخذ منه له حقه ، ((ولم يقض له بالقصاص)) قيل : لتعذر القصاص وعدم انضباطه إذا لم يكن العظم قطع عن مفصل .

قال البوصيري : ليس لجارية عند ابن ماجه سوى هذا الحديث وآخر وليس له رواية فى شىء من الكتب الخمسة وإسناد حديثه فيه دهثم بن قران اليماني ضعفه أبو داود والنسائي وابن عدى والعجلي والدارقطني وتركه أحمد ابن حنبل وعلى بن الجند رواه البيهقي فى سنته الكبرى من طريق سعيد بن يحيى . ثنا أبو بكر بن عياش ، فذكره بإسناده ومثته سواء .

والحديث أخرجه أيضا الطبراني فى الكبير (٢٦٠/٢) والمسند الجامع (٤٥٦/٤) .

قال الشيخ الألباني فى إرواء الغليل (٢٩٥/٧) : هذا إسناد ضعيف ، وله علتان ؛ الأولى : الجهالة . قال الذهبى : نمران بن جارية لا يعرف . وقال الحافظ : مجهول ، والأخرى : ضعف دهثم . قال الذهبى : قال أحمد : متروك . وقال أبو داود : ليس بشىء . وقال النسائي : ليس بثقة ، وأما ابن حبان فذكره فى الثقات فأساء وقد ذكره فى الضعفاء فأجاد . وقال الحافظ فى التقریب : " متروك " وبه أعله البوصيري

٢٦٣٧ - حدثنا أبو كريب. ثنا رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن معاذ بن محمد الأنصاري، عن ابن صُهبان، عن العباس بن عبدالمطلب؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا قود في المأمومة ولا الجائفة ولا المنقلة".

### (١٠) باب الجارح يقتدى بالقود

٢٦٣٨ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا عبدالرزاق. أنبأنا معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ بعث أبا جهم بن حذيفة مصدقا .....

في الزوائد وفاتته العلة الأولى.

٢٦٣٧ - ((معاذ بن محمد)) بن معاذ بن محمد بن أبي بن كعب. وقيل: بإسقاط محمد الثاني. وقيل: بإسقاط معاذ. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الثامنة.

((ابن صُهبان)) قال الحافظ: اسمه عقبة فيما أظن فإن كان فروايته منقطعة وإلا فمجهول، من الثانية. ((في المأمومة)) هي الشجة التي لم تبلغ أم الدماغ ((والجائفة)) هي الطعنة التي لم تنفذ إلى بطن من بطون، كالدماغ والجوف ((والمنقلة)) الشجة التي تنقل العظم وإنما انتفى القصاص لعسر ضبطه. قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف رشدين بن سعد المصري، أبو الحجاج، المهري. ضعفه جماعة، واختلف فيه كلام أحمد فمرة ضعفه ومرة قال: أرجو أنه صالح الحديث. ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي وأبو زرعة والنسائي وابن حبان والجوزجاني وابن يونس وابن سعد وأبو داود والدارقطني وغيرهم. وقال ابن الجوزي: خص نسله بالضعف حجاج بن رشد بن سعد ومحمد بن حجاج وأحمد بن محمد، انتهى. رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده حدثنا أبو كريب فذكره بالإسناد والمتن ورواه من طريق عفيف بن سالم ثنا ابن لهيعة عن معاذ ابن محمد وزاد إنما هي العقد، فذكره ورواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق أبي كريب عن رشد بن سعد فذكره بإسناده ومنتنه.

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في المعرفة (١٨٩/٦) والميزي في التهذيب (١٣٠/٢٨) والمسند الجامع (١٢٥/٨) وإسناده ضعيف، كما قال البوصيري.

### ١٠ باب الجارح يقتدى بالقود

٢٦٣٨ - ((أبا جهم بن حذيفة)) بن غانم بن عامر، القرشي، العدوي. قيل: اسمه عامر بن حذيفة.

فَلَا جَهَ رَجُلٌ فِي صَدَقَتِهِ فَضْرِبَهُ أَبُو جَهْمٍ فَشَجَّهُ فَأَتَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: الْقَوْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَكُمْ كَذَا وَكَذَا". فَلَمْ يَرْضُوا فَقَالَ: "لَكُمْ كَذَا وَكَذَا". فَرْضُوا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنِّي خَاطَبْتُ عَلَى النَّاسِ وَمَخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ". قَالُوا: نَعَمْ فَخَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: "إِنَّ هَؤُلَاءِ اللَّيْثِيْنَ أَتَوْنِي يَرِيدُونَ الْقَوْدَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِمْ كَذَا وَكَذَا أَرْضَيْتُمْ؟" قَالُوا: لَا فَهَمَّ بِهِمُ الْمَهَاجِرُونَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْفُوا فَكَفُوا ثُمَّ دَعَاهُمْ فزَادَهُمْ فَقَالَ: أَرْضَيْتُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ قَالَ: "إِنِّي خَاطَبْتُ عَلَى النَّاسِ وَمَخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ". قَالُوا نَعَمْ فَخَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: "أَرْضَيْتُمْ؟" قَالُوا: نَعَمْ.

قال ابن ماجه: سمعت محمد بن يحيى . يقول: تفرد بهذا، معمر لا أعلم رواه غيره.

وقيل: عبيد الله بن حذيفة، أسلم عام الفتح وصحب النبي ﷺ وكان مقدما في قريش معظما وعالما بالنسب وهو أحد الأربعة الذين كانت قريش تأخذ عنهم علم النسب وكان من المعمرين حضر بناء الكعبة حين بنتها قريش وحين بناها زبير وهو أحد الأربعة الذين تولوا دفن عثمان. وأبو جهم هذا هو الذي أهدى إلى رسول الله ﷺ خميصة لها علم فشغلته في الصلاة فردها عليه، كذا في الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٦٦٣).

((فَلَا جَهَ)) أى نازعه وخاصمه، من اللجاج، ((رجل)) وجاء في رواية أخرى في المصنف أن الرجل مالك بن البراء أو الحارث بن البرصاء، وأن النبي ﷺ بعث أبا جهم على غنائم حنين فبلغه أن الرجل المذكور غل من الغنائم فضربه أبو جهم فشجه، ((فشجه)) أى جرح رأسه وشقه والشج ضرب الرأس خاصة وجرحه وشقه، ((فأتوا)) أى أهل الرجل المشحوج ((فقالوا القود)) بالنصب بفعل مقدر أى نحن نريد القصاص ونطلبه ((لکم کذا وکذا)) من المال. والمعنى اتركوا القصاص واعفوا عنه وخذوا في عوضه كذا وكذا من المال، ((إني خاطب)) من الخطبة بالضم، ((فهّم بهم المهاجرون)) أى قصدوا زجرهم.

قال الخطابي في المعالم: في هذا الحديث من الفقه وجوب الإفادة من الوالى والعامل إذا تناول دما بغير حق كوجوبها على من ليس بوال، وحواز إرضاء المشحوج بأكثر من الدية في دية الشجة إذا طلب المشحوج القصاص وإن القول في الصدقة قول رب المال وليس للساعى ضربه وإكرامه على ما لم يظهر له من ماله.

## (١١) باب دية الجنين

٢٦٢٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا محمد بن بشر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة .....

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في القسامة، والبيهقي في الكبرى (٤٩/٨) وفي الصغير (٢١٧/٣) وفي المعرفة (١٧٠/٦) وعبدالرزاق (٤٦٢/٩) وابن حبان (٣٣٩/١٠) وإسحاق بن راهويه (٣٢٢/٢) وأحمد (٢٣٢/٦) والمسند الجامع (٥٧/٢٠) وإسناده صحيح.

## ١١ - باب دية الجنين

٢٦٢٩ - ((في الجنين)) حمل المرأة ما دام في بطنها، سمي بذلك لاستتاره فإن خرج حيا فهو ولد، أو ميتا فهو سقط (بكسر السين وسكون القاف) وقد يطلق عليه أيضا. وقال الباجي في شرح الموطأ: الجنين ما ألقته المرأة مما يعرف أنه ولد سواء كان ذكرا أو أنثى ما لم يستهل صارخا، كذا في الفتح (٢٤٧/١٢). ((بغرة)) بضم الغين المعجمة، وتشديد الراء. وقال ابن الأثير في جامع الأصول (٤٣٠/٤): الغرة: العبد نفسه أو الأمة وأصل الغرة البياض الذي يكون في وجه الفرس. والنبي ﷺ كنى بالغرة عن الجسم جميعه وكان أبو عمر وابن العلاء يقول: الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء.

وقال الحافظ في الفتح (٢٤٩/١٢): وتطلق الغرة على الشيء النفيس آدميا كان أو غيره ذكرا كان أو أنثى. وقيل: أطلق على الأدمى غرة لأنه أشرف الحيوان فإن محل الغرة الوجه، والوجه أشرف الأعضاء. وذكر ابن فارس في مقاييس اللغة (٣٨٠/٤): إن مادة الغين والراء تؤول إلى أحد المعاني الثلاثة: الأول المثال كالغرار فيقال: ولدت فلانة أولادها على غرار واحد. والثاني النقصان ومنه، بيع الغرر. والثالث: العتق والبياض، والكرم فزعم ابن فارس، أن الغرة بمعنى العبد والأمة، تؤول إلى المعنى الأول. فقال: الغرة سنة الإنسان وهي وجهه ثم يعبر عن الجسم كله به ومن ذلك في الجنين غرة، عبد، أو أمة واستشهد برجز المهلهل.

كل قتيل في كليب غرة حتى ينال القتل آل مرة  
((عبد أو أمة)) تفسير للغرة وقد اختلف هل لفظ غرة مضاف إلى عبد أو منون. قال الإسماعيلي:

قراءة العامة بالإضافة يعنى بإضافة الغرة إلى العبد وقراءة غيرهم بالتنوين على أن يكون "عبد" بدلا من "غرة" وحكى القاضى عياض الاختلاف وقال التنوين أوجه لأنه بيان للغرة ما هى وتوجهه الإضافة أن الشيء قد يضاف إلى نفسه وقال الباجى: يحتمل أن يكون شكاً من الراوى فى تلك الواقعة المخصوصة ويحتمل أن يكون للتنويع وهو الأظهر، كذا فى عمدة القارى (٢٢٣/١١) والنيل (٧/٧٨). ثم اختلف الشراح فقال بعضهم: "عبد، أو أمة" جزء للحديث المرفوع وهو من تمام كلام النبى ﷺ وقال الآخرون: وهو تفسير من الراوى وقد انتهى كلامه ﷺ على قوله "غرة" والظاهر عندى أنه من كلام النبى ﷺ لأن هذه القصة مروية عن أبى هريرة والمغيرة بن شعبة وابن عباس وحمل بن مالك فى الصحاح وعن عبدالله بن عمرو عند أحمد وعن جابر عند أبى يعلى وعن أبى المليح الهذلى وعويم عند الطبرانى ورواياتهم مذكورة فى مجمع الزوائد (٢٩٩/٦) وإن جميع هؤلاء رووا فى حديثهم "غرة عبد أو أمة" أو "غرة عبد" ويستبعد أن يتفق لجميع هؤلاء الثمانية إدراج تفسير الغرة من قبل أنفسهم، والله تعالى أعلم.

فتبين بهذا التفسير أن العبد والأمة داخلان فى معنى الغرة فيجزئان عن دية الحنين وهذا بالإجماع. وقال طاؤس: الفرس غرة أيضا فيجزء عن الآية واستدل له بعضهم بحديث أبى هريرة "قضى رسول الله ﷺ فى الحنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل". أخرجه أبو داود ولكن الجمهور على أن ذكر الفرس فى هذه الرواية وهم من عيسى بن يونس وهو الذى تفرد به كما فى المغنى لابن قدامة (٥٤٠/٩) ولعله كان تفسيراً للغرة من قبل طاؤس فوهم بعض الرواة فأدرجه فى الحديث ويؤيده ما أخرجه البيهقى فى سننه (١١٥/٨) من طريق حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار عن طاؤس أن عمر ابن الخطاب سأل الناس عن الحنين فذكر الحديث. قال: "فقضى رسول الله ﷺ فى الحنين غرة. وقال طاؤس: الفرس غرة". فهذا صريح فى كونه تفسيراً من طاؤس كأنه رأى أن الفرس أحق بإطلاق لفظ الغرة من الآدمى، والله أعلم.

ثم اتفق الفقهاء على أن الغرة قيمتها نصف عشر الدية وهى خمس من الإبل وبه قال النخعى والشعبى وربيعة وقتادة ومالك والشافعى وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأى وهو المروى عن عمر وزيد رضى الله عنهم أجمعين، كما فى المغنى لابن قدامة (٥٤١/٩).

فقال الذي قضى عليه أنقل من لا شرب ولا أكل ولا صاح ولا استهل ومثل ذلك يُطل. فقال رسول الله ﷺ: "إن هذا ليقول بقول شاعر فيه غرة عبد أو أمة".

((ولا صاح ولا استهل)) وفي مرسل سعيد بن المسيب عند مالك "ولا نطق ولا استهل". واستهلال الصبي تصويته عند ولادته. ((ومثل ذلك يطل)) بضم الياء وفتح الطاء على بناء للمجهول يقال: طلَّ دمه وأطلَّ على بناء المجهول في كليهما بمعنى جعل هدرا. وطلَّه وأطلَّه جعله هدرا، كذا في شرح النووي ومجمع البحار. وقد رواه بعضهم "بطل" بالباء بصيغة ماض، من البطلان ومعناه ظاهر، ((إن هذا ليقول بقول شاعر)) وفي حديث مرسل سعيد بن المسيب عند مالك "أن هذا من إخوان الكهان" وفي حديث المغيرة فقال: سجع كسجع الأعراب وفي حديث ابن عباس عند أبي داود والنسائي: أسجع الجاهلية وكهانتها. قال الطيبي وإنما قال ذلك من أجل سجعه الذي سجع ولم يُعبه بمجرد السجع دون ما تضمن سجعه من الباطل أما إذا وضع السجع في مواضعه من الكلام فلا ذم فيه وكيف يذم وقد جاء في كلام رسول الله ﷺ كثيرا.

قال الحافظ في الفتح: والذي يظهر لي أن الذي جاء من ذلك عن النبي ﷺ لم يكن عن قصد إلى التسجيع وإنما جاء اتفاقا لعظم بلاغته وأما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصد وهو الغالب ومراتبهم في ذلك متفاوتة.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٨١/٧): وفي قوله في حديث ابن عباس "أسجع الجاهلية وكهانتها" دليل على أن المذموم من السجع إنما هو ما كان ذلك القبيل الذي يراد به إبطال شرع أو إثبات باطل أو كان متكلفا، وقد حكى النووي عن العلماء أن المكروه منه إنما هو ما كان كذلك لا غيره.

والحديث أخرجه أيضا مالك في العقول، والبخاري في الديات وفي الطب وفي الفرائض، ومسلم والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في القسامة، والترمذي وأبو داود في الديات، والبيهقي في الكبرى (٧٠/٨) وفي الصغير (٢٥٣/٣) وفي المعرفة (٢٥٠/٦) وابن حبان (٣٧٦/١٣) وعبدالرزاق (٥٦/١٠) والبخاري (٢٠٦/١٠) وابن أبي شيبة (٢٥٠/٩) وابن الجارود (٢٦٣) والدارقطني (٢١٤/٣) والطحاوي (١١٧/٢) وأحمد (٢٣٦/٢) وأبو يعلى (٣٢٣/١٠) والطيلسني (٣٠٣) والشافعي في الأم (١٠٧/٦) وفي المسند (٢٤٨) وابن أبي عاصم في الديات (١١٨) والمسند الجامع (٣٦٢/١٧) وأبونعيم في أخبار أصبهان (٩٧/٢) وابن طهمان في مشيخته برقم (١٩١) مرفوعا، من طريق ابن



٢٦٤٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد. قالوا: ثنا وكيع عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة؛ قال: استشار عمر بن الخطاب الناس في إِمْلَاصِ المرأة. يعني سقطها. فقال المغيرة ابن شعبة: شهدت رسول الله ﷺ قضى فيه بغرة، عبد أو أمة. فقال عمر: ائتنى بمن يشهد معك. فشهد معه محمد بن مسلمة.

شهاب، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه. وبعضهم كالمصنف عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة وحده وبعضهم مرسلًا. وإسناده صحيح.

٢٦٤٠ - ((إِمْلَاصِ المرأة)) قال القاضي عياض: والرواية عندنا في هذا الحرف "ملاص" (يعنى بغير همزة الإفعال) وكذا هو في جميع النسخ، ورأيت في كتاب أبي بحر "إملاص" مصلحا، لا رواية. وكذا ذكره الحميدى في الجمع بين الصحيحين "إملاص" على الصواب، كذا في شرح الأبي.

وقال النووى فى جميع نسخ مسلم: "ملاص" بكسر الميم وتخفيف اللام وهو جنين المرأة، والمعروف فى اللغة إملاص المرأة بهمزة مكسورة. قال أهل اللغة: يقال: أملت به وأزلقت به وأمهلت به وأخطأت به، كله بمعنى، وهو إذا وضعته قبل أوانه، وكل ما زلق من اليد فقد ملص بفتح الميم وكسر اللام ملصا بفتحها وأملص أيضا لغتان، وأملصته أنا. قال القاضي: قد جاء ملص الشيء إذا أفلت فإن أريد به الجنين صح "ملاص" مثل لزم لزاما.

((قضى فيه)) أى فى إملاص المرأة ((بغرة عبد)) المشهور تنوين غرة وما بعدها بدل، أو بيان له، وروى بالإضافة و"أو" للتقسيم لا للشك فإن كلا من العبد والأمة يقال له الغرة. إذ الغرة اسم للإنسان المملوك ويطلق على معان. ((ائتنى بمن يشهد معك)) معروف أن عمر كان يطلب شاهداً ممن يروى عنده، وكان ذلك لزيادة الاشتياق لئلا يتسارع الناس فى رواية الحديث غير مباليين بخطورته، لأن خبر الواحد ليس حجة، والله أعلم.

والحديث أصل فى إثبات دية الجنين وأن الواجب فيه غرة إما عبد وإما أمة، وأستشارة عمر فى ذلك أصل فى سؤال الإمام عن الحكم إذا كان لا يعلمه أو كان عنده شك أو أراد الاستثبات. وفيه أن الوقائع الخاصة قد تخفى على الأكابر ويعلمها من دونهم، وفى ذلك رد على المقلد إذا استدل عليه بخبر يخالف فيجيب لو كان صحيحا لعلمه فلان يعنى إمامه، فإن ذلك إذا جاز خفاؤه عن مثل عمر فخفاؤه عن بعدة أجوز، كذا فى الفتح (٢٥١/١٢).

٢٦٤١ - حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي . ثنا أبو عاصم . أخبرني ابن جريج . حدثني عمرو بن دينار ؛ أنه سمع طاوسا عن ابن عباس ، عن عمر بن الخطاب ؛ أنه نشد الناس قضاء النبي ﷺ في ذلك . يعني في الجنين . فقام حمل بن مالك بن النابغة . فقال : كنت بين امرأتين لي . فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فقتلتها ، وقتلت جنيها . فقضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة ، عبد . وأن تقتل بها .

### (١٢) باب الميراث من الدية

٢٦٤٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ؛ أن عمر كان يقول : الدية للعاقلة ، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا . .....

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الديات وفي الاعتصام ، ومسلم في القسامة ، والترمذي وأبو داود في الديات وعبدالرزاق (٦١/١٠) والبيهقي (١١٤/٨) وابن أبي شيبة (٢٥١/٩) وأحمد (٢٥٣/٤) والمسند الجامع (٩٦/١٥) بعضهم عن هشام بن عمرو ، عن أبيه ، عن المغيرة بن شعبة وبعضهم عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن المسور بن مخرمة كالمصنف . وإسناده صحيح .

٢٦٤١ - ((حمل)) بفتح الحاء المهملة والميم ((بن مالك بن النابغة)) - بالموحدة المكسورة وبالغين المعجمة - الهذلي ، من هذيل بن مدركة ، نزل البصرة ، وله بها دار ، يكنى أبا نضلة .

((امرأتين لي)) إحداهما تسمى مليكة ، والأخرى أم عفيف . ((بمسطح)) بكسر الميم ، عود من أعواد الخباء ((وأن تقتل)) أى قضى بأن تقتل المرأة القاتل في مقابلة المرأة المقتولة قصاصا ، والله أعلم .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الديات ، والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في القسامة ، وابن حبان (٣٧٨/١٣) والدارقطني (١١٧/٣) والدارمي (١٩٦/٢) والحاكم (١٥٧٥/٣) والبيهقي في الكبرى (١١٤/٨) وفي الصغير (٢٥٢/٣) وفي المعرفة (٢٥٢/٦) والشافعي في الأم (١٠٧/٦) وأحمد (٣٦٤/١) والمسند الجامع (٢٢٨/٥) وإسناده صحيح .

### ١٢ - باب الميراث من الدية

٢٦٤٢ - ((الدية للعاقلة)) كأنه رأى أنهم يتحملون عنه الدية فينبغي أن تكون لهم ليكون الغرم بالغنم . قال الحزري في النهاية : قد تكرر في الحديث ذكر العقل والعقول والعاقلة ، أما العقل فهو الدية وأصله

حتى كتب إليه الضحاك بن سفيان؛ أن النبي ﷺ ورث امرأة أشيم الضبائي من دية زوجها.

أن القاتل كان إذا قتل قتيلا جمع الدية من الإبل فعقلها بفناء أولياء المقتول، أى شدها فى عقلها ليسلمها إليهم ويقبضوها منه، فسميت الدية عقلا بالمصدر، يقال عقل البعير يعقله عقلا وجمعها عقول، وكان أصل الدية الإبل ثم قومت بعد ذلك بالذهب والفضة والبقر والغنم وغيرها. والعاقلة هى العصابة والأقارب من قبل الأب الذين يعطون دية قتيلا الخطأ وهى صفة جماعة عاقلة، وأصلها اسم فاعلة من العقل وهى من الصفات الغالبة.

((الضحاك بن سفيان)) كنيته أبوسعيد كان ينزل نجدًا، قال مؤلف المشكاة يقال: إنه كان بشجاعته يعد بمائة. فارس وكان يقوم على رأس النبي ﷺ بالسيف، وولاه النبي ﷺ على من أسلم من قومه. وقال الحافظ: صحابى معروف، كان من عمال النبي ﷺ على الصدقات.

((ورث)) من التورث ((امرأة أشيم)) بفتح الهمزة والياء المثناة تحت وإسكان الشين المعجمة بينهما ((الضبائي)) بكسر الضاد المعجمة وتخفيف الموحدة الأولى، منسوب إلى ضباب قلعة بالكوفة، وهو صحابى، ذكره ابن عبد البر وغيره فى الصحابة، مات فى حياة النبي ﷺ. ((من دية زوجها)) زاد فى رواية أبى داود فرجع عمر أى عن قوله "لا ترث المرأة من دية زوجها". قال البغوى فى شرح السنة: فيه دليل على أن الدية تجب للمقتول أولاً، ثم تنتقل منه إلى ورثته كسائر أملاكه، وهذا قول أكثر أهل العلم وروى عن على كرم الله وجهه أنه كان لا يورث الإخوة من الأم ولا الزوج ولا المرأة من الدية شيئاً، كذا فى المرقاة (٦/٢٤٧).

وقال الخطائى: إنما كان عمر يذهب فى قوله الأول إلى ظاهر القياس وذلك أن المقتول لا تجب ديته إلا بعد موته وإذا مات بطل ملكه فلما بلغته السنة ترك الرأى وصار إلى السنة.

قلت: ما ذهب أكثر أهل العلم هو الحق يدل عليه حديث الباب وفى الباب حديثان آخران ذكرهما صاحب المنتقى فى كتاب الفرائض.

والحديث أخرجه أيضاً أبوداود والترمذى والنسائى فى الكبرى فى الفرائض، والبيهقى (٥٧/٨) والدارقطنى (٧٧/٤) وأحمد (٤٥٢/٣) والطبرانى فى الكبير (٣٥٩/٨) والمسند الجامع (٥٢٧/٧)

وإسناده صحيح.

٢٦٤٣ - حدثنا عبد ربه بن خالد النميري . ثنا الفضيل بن سليمان . ثنا موسى بن عقبة ، عن إسحاق بن يحيى بن الوليد ، عن عبادة بن الصامت ؛ أن النبي ﷺ قضى لِحَمَلِ بن مالك الهذلي اللحياني بميراثه من امرأته التي قتلها امرأته الأخرى .

### (١٣) باب دية الكافر

٢٦٤٤ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا حاتم بن إسماعيل ، عن عبدالرحمن بن عياش ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ أن رسول الله ﷺ قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين ، وهم اليهود والنصارى .

٢٦٤٣ - ((الهذلي)) نسبة لجدّه الأعلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر .

والحديث فيه دليل على أن دية المقتول لجميع ورثته من زوجة أو زوج وغيرهما . قال البوصيري : هذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أنه منقطع ، إسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة . قاله البخاري والترمذي ، وله شاهد من حديث الضحاك بن سفيان ، رواه أصحاب السنن الأربعة . وقال الترمذي : حسن صحيح .

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٣٢٦/٥) . وإسناده ضعيف ، لكن الحديث صحيح بما قبله .

### ١٣ - باب دية الكافر

٢٦٤٤ - ((نصف عقل المسلمين)) وفي رواية الترمذي " دية عقل الكافر نصف عقل المؤمن " . وفي رواية غير الترمذي " عقل الكافر " بحذف " الدية " وهو الظاهر فإن العقل هو الدية ، وفي رواية " كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمان مائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم " . قال : وكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيبا . فقال : إن الإبل قد غلت . قال : ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألفا . الحديث ، وفيه ترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية .

قلت : إن عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين هذا هو الثابت وحديث " دية المعاهد دية الحر المسلم " مرسل فلا يقاوم المسند وتفصيل الأدلة في النيل (٥٥/٧) والمغنى (٥٢٧/٩) قال العارف الدهلوي في الحجة (١٥٤/٢) السبب في ذلك أنه يجب أن ينوه بالملة الإسلامية وأن يفضل المسم

## (١٤) باب القاتل لا يرث

٢٦٤٥ - حدثنا محمد بن رمح المصري . أنبأنا الليث بن سعد، عن إسحق ابن أبي فروة، عن ابن شهاب، عن حميد، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: "القاتل لا يرث".

على الكافر ولأن قتل الكافر أقل فسادا بين المسلمين وأقل معصية فإنه كافر مباح الأصل يندفع بقتله شعبة من الكفر وهو مع ذلك ذنب وخطيئة وإفساد في الأرض فناسب أن تخفف ديته.

وقال الإمام الخطابي في المعالم (٣٤/٤): ليس في دية أهل الكتاب شيء أثبت من هذا، وإليه ذهب مالك وأحمد. وقال أصحاب أبي حنيفة: ديته كدية المسلم. وقال الشافعي: ثلث دية المسلم. والوجه الأخذ بالحديث ولا بأس بإسناده.

قال البوصيري: هذا إسناده في مقال عبدالرحمن بن عياش لم أر من ضعفه ولا من وثقه وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مختلف فيه رواه أبو داود في سننه من طريق عمرو بن شعيب بلفظ "دية المعاهد نصف دية الحر" ورواه الترمذي في الجامع من طريق عمرو بن شعيب أيضا بلفظ "دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن" وقال حديث حسن، انتهى. ورواه الإمام أحمد في مسنده والدارقطني في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أيضا.

والحديث أخرجه أيضا النسائي في المجتبى وفي الكبرى في القسامة، والبيهقي في الكبرى (١٠١/٨) وفي الصغير (٢٤٧/٣) وفي المعرفة (٢٣٦/٦) والحاكم (١٤١/٢) والبغوي في شرح السنة (١٧٦/١٠) وابن أبي شيبة (٢٩٤/٩) والطحاوي (١٩٢/٣) والطيالسي (٢٩٩) وأبو نعيم في الحلية (١٠/٩) والشافعي في المسند (١٩٠) وفي إسناده عبدالرحمن بن عياش وإن كان مجهولاً لكن تابعه الثقات على روايته، فالحديث صحيح.

## ١٤ - باب القاتل لا يرث

٢٦٤٥ - ((القاتل لا يرث)) فيه دليل على أن القاتل لا يرث من المقتول سواء كان قتل خطأ أو عمداً، وإليه ذهب أكثر أهل العلم.

قال الشوكاني في النيل (٨٥/٦) تحت حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "لا يرث القاتل شيئاً". أخرجه أبو داود والنسائي. استدلل به من قال بأن القاتل لا يرث سواء كان القتل

٢٦٤٦ - حدثنا أبو كريب وعبدالله بن سعيد الكندي . قالوا : ثنا أبو خالدة الأحمر ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب ؛ أن أبا قتادة ، رجل من بني مدلج قتل ابنه ، فأخذ منه عمر مائة من الإبل . ثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة ، وأربعين خَلْفَةً . فقال : أين أخو المقتول ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : " ليس لقاتل ميراث " .

عمداً أو خطأً وإليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر أهل العلم . قالوا : لا يرث من المال ولا من الدية . وقال مالك والنخعي والهادوية : إن قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية . ولا يخفى أن التخصيص لا يقبل إلا بدليل ، وحديث عمر بن شبة بن أبي كثير الأشجعي نص في محل النزاع فإن النبي ﷺ قال له : اعقلها ولا ترثها ، وقد كان قتل امرأته خطأ ، وكذلك حديث عدى الجذامي عند البيهقي في سننه بلفظ أن عدياً كانت له امرأتان اقتلتا فرمت إحداهما فماتت فلما قدم رسول الله ﷺ أتاه فذكر له ذلك فقال له : اعقلها ولا ترثها ، وأخرج البيهقي أيضاً أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه فماتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها فقال له إخوته لا حق لك فارتفعوا إلى علي فقال له : حقك من ميراثها الحجر وغرمه الدية ولم يعطه من ميراثها شيئاً ، وأخرج أيضاً عن جابر بن زيد أنه قال : أيما رجل قتل رجلاً أو امرأة عمداً أو خطأً فلا ميراث لها منهما . وقال قاضي بذلك عمر بن الخطاب وعلي وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين . وقد ساق البيهقي في الباب آثاراً عن عمرو بن عباس وغيرهما تفيد كلها أنه لا ميراث للقاتل مطلقاً .

والحديث أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي في الكبرى في الفرائض ، والدارقطني (٩٦/٤) وابن عدى في الكامل (١٥/١) والمسند الجامع (٣٢٨/١٧) ويتكرر بإسناده ومتنه برقم : (٢٧٣٥) إن شاء الله تعالى . وإسناده ضعيف ، لكن الحديث صحيح لشواهده .

٢٦٤٦ - قال البوصيري : هذا إسناده حسن والاختلاف في عمرو بن شعيب وابن أخي المقتول . لم أر من صنف في المبهمات سماه ولا يقدح ذلك في الإسناد لأن الصحابة كلهم عدول ، رواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد به وسياقه أتم وأصله في أبي داود والترمذي بغير هذا اللفظ من طريق سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الترمذي وابن ماجه .

والحديث أخرجه أيضاً مالك في العقول والنسائي في الكبرى في الفرائض ، والمسند الجامع

## (١٥) باب عقل المرأة على عصبتها وميراثها لولدها

٢٦٤٧ - حدثنا إسحق بن منصور . أنبأنا يزيد بن هارون . أنبأنا محمد بن راشد ، عن سليمان بن موسى ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال : قضى رسول الله ﷺ أن يعقل المرأة عصبتها ، من كانوا . ولا يرثوا منها شيئا . إلا ما فضل عن ورثتها . وإن قتلت فعقلها بين ورثتها . فهم يقتلون قاتلها .

(٥٩١/١٣) وأحمد (٤٩/١) وإسناده حسن ، لشواهده .

## ١٥ - باب عقل المرأة على عصبتها وميراثها لولدها

٢٦٤٧ - ((أن يعقل المرأة عصبتها)) إذا جنت ((من كانوا ولا يرثوا منها شيئا)) من المرأة ، وهذه صفة كاشفة للعصبة أى دية المرأة القاتلة يتحملها عصبتها الذين لا يرثون منها ، ((إلا ما فضل عن ورثتها)) أى ذوى الفروض .

قال الخطابي : يقول إن العصبة يتحملون عقلها كما يتحملون عن الرجال وإنها ليست كالعبد الذى لا يحمل العاقلة جنايته وإنما هى فى رقبته وفيه دليل على أن الأب والجد لا يدخلون فى العاقلة لأنه يسهم لهما السدس وإنما القاتلة الأعمام وأبناء العمومة ومن كان فى معنهم من العصبة .

((وإن قتلت)) على بناء المفعول ، ((فعقلها)) أى ديتها ((بين ورثتها)) سواء كانوا أصحاب الفرائض أو عصبة فإن دية المرأة المقتولة كسائر تركتها فلا تختص بالعصبة بل تقسم أولاً بين أصحاب الفروض ، فإن فضل منها شىء يقسم بين العصبة بخلاف دية المرأة القاتلة التى وجبت عليها بسبب قتلها يتحملونها خاصة دون أصحاب الفرائض .

قال الخطابي : يريد أن الدية مورثة كسائر الأموال التى كانت تملكها أيام حياتها يرثها زوجها . وقد ورث رسول الله ﷺ امرأة أشيم الضبابى من دية زوجها .

((فهم)) أى ورثتها ، ((يقتلون قاتلها)) الظاهر أن يكون قاتلها أى قاتل المرأة ولكن أضيف القاتل إلى الورثة لأنهم هم المستحقون بقتله بالإضافة لأدنى مناسبة ، والمعنى أن الورثة يرثون دية المرأة المقتولة ويأخذونها وهم يقتلون قاتلها فهم مختارون إن شاؤوا أخذوا الدية ولم يقتلوا قاتلها وإن شاؤوا قتلوا قاتلها وليس لغيرهم حق فى واحد من هذين الأمرين .

٢٦٤٨ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا المعلى بن أسد. ثنا عبد الواحد بن زياد. ثنا مجالد، عن الشعبي، عن جابر؛ قال: جعل رسول الله ﷺ الدية على عاقلة القاتلة. فقالت عاقلة المقتولة: يا رسول الله! ميراثها لنا. قال: "لا، ميراثها لزوجها وولدها".

### (١٦) باب القصاص في السن

٢٦٤٩ - حدثنا محمد بن المشي أبو موسى. ثنا خالد بن الحارث وابن أبي عدى، عن حميد، عن أنس؛ قال: كسرت الربيع عمه أنس، ثنية جارية. فطلبوا العفو، فأبوا. فعرضوا عليهم الأرش فأبوا. فأتوا النبي ﷺ، فأمر بالقصاص. فقال أنس بن النضر: يا رسول الله! تكسر ثنية الربيع؟ والذي بعثك بالحق! لا تكسر. ....

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في الديات، والبيهقي (٥٨/٨) وأحمد (٢٢٤/٢). وإسناده صحيح، وتقدمت قطع منه برقم (٢٦٣٠، ٢٦٤٤) وسيأتي بعضه إن شاء الله تعالى برقم: (٢٦٥٣، ٢٦٥٥).

٢٦٤٨ - ((قال لا)) أى ليس ميراثها لكم بل، ((ميراثها لزوجها وولدها)) كان التخصيص التوريث بين زوجها وولدها لأجل أنهم هم كانوا من الورثة في الواقع وإلا فالظاهر أن ميراثها تورثتها أيما كان. والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الديات، والبيهقي في الكبرى (١٠٧/٨) وفي الصغير (٢٥١/٣) وفي المعرفة (٢٤٢/٦) وأبو يعلى (٣٥٥/٣) والمسند الجامع (١٩١/٤) وإسناده ضعيف لكن الحديث صحيح لشواهده.

### ١٦ - باب القصاص في السن

٢٦٤٩ - ((الربيع)) تصغير ربيع، وهو بضم الراء وفتح الباء الموحدة وتشديد المثناة المكسورة، بنت النضر، الأنصارية، الخزرجية، أخت أنس بن النضر وعمه أنس بن مالك خادم النبي ﷺ، صحابية. ((ثنية)) واحدة الثنايا وهن أربع أسنان في مقدم الفم: اثنتان من أعلى، واثنتان من أسفل، ((جارية)) شابة من بنات الأنصار، وليس المراد بها الأمة، لعدم القصاص بينهما. ((لا تكسر)) على بناء المفعول، ويحتمل بناء الفاعل والمطلوب الإخبار بأن الكسر لا يتحقق، لا رد الحكم (س).

قلت: لم يرد أنس الرد على النبي ﷺ والإنكار بحكمه وإنما قاله توقعا ورجاء من فضله تعالى أن



فقال النبي ﷺ : " يا أنس ! كتاب الله القصاص " . قال : فرضى القوم ، فغفوا . فقال رسول الله ﷺ : " إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره " .

يرضى خصمها ويلقى في قلبه أن يغفو عنها ابتغاء مرضاته ولذلك قال النبي ﷺ حين رضى القوم بالأرض ما قال .

((يا أنس)) أى ابن النضر، ((كتاب الله القصاص)) الأشهر فيهما الرفع على أن كتاب الله مبتدأ والقصاص خبره .

قال الخطابي: معناه فرض الله الذى فرضه على لسان نبيه ﷺ وأنزله من وحيه وتعلم به وقال بعضهم: أراد به قوله عز وجل ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ إلى قوله ﴿وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ وهذا على قول من يقول: إن شرائع الأنبياء لازمة لنا . وقيل: إشارة إلى قوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾، انتهى مختصرا .

((لو أقسم على الله)) أى متوكلا عليه فى حصول المحلوف عليه ((لأبره)) أى جعله بارا فى يمينه لا حائثا (س) . قال النووى: معناه لا يحنته لكرامته عليه . قال: وإنما حلف ثقة بفضل الله ولطفه أنه لا يحنته بل يلهمهم للعفو .

والحديث فيه دليل على وجوب القصاص فى السن وهو نص القرآن وظاهر الحديث وجوب القصاص ولو كان ذلك كسرا لأقلعها ولكن بشرط أن يعرف مقدار المكسور ويمكن أخذ مثله من سن الكاسر فيكون الاقتصاص بأن تبرد سن الحانى إلى الحد الذاهب من سن المجنى عليه، كما قال أحمد بن حنبل، كذا فى النيل (٣٧/٧) .

وفيه أيضا جواز الحلف فيما يظنه الإنسان واقعا، وجواز الثناء على من وقع منه ذلك إذا كان ممن لا يخاف عليه من الفتنة، وفيه استحباب العفو عن القصاص، واستحباب الشفاعة فى العفو، ومنها أن الخيرة فى القصاص والدية إلى مستحقه لا إلى المستحق عليه .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الصلح وفى الجهاد وفى تفسير سورة البقرة وفى الديات، ومسلم والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى القسامة، وأبو داود فى الديات، والبيهقى فى الصغير (٢١/٣) والبغوى فى شرح السنة (١٠/١٦٦) وابن الجارود (٢٨٦) وأحمد (٣/١٢٨) وأبو يعلى (٦/١٢٤) من طرق، عن أنس بن مالك رضى الله عنه . وإسناده صحيح . وعند بعضهم أن الحانى هو

## (١٧) باب دية الأسنان

٢٦٥٠ - حدثنا العباس بن عبد العظيم العنبري . ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث . حدثني شعبة ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ؛ أن رسول الله ﷺ : قال : "الأسنان سواء . الثنية والضرس سواء ." .  
 ٢٦٥١ - حدثنا إسماعيل بن إبراهيم البلسي . ثنا علي بن الحسن بن شقيق . ثنا أبو حمزة المروزي . ثنا يزيد النحوي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ؛ أنه قضى في السن خمسا من الإبل .

الربيع عمة أنس بن مالك وأخت أنس بن النضر ، والقائل "والذي بعثك بالحق لا تكسر" . هو أنس بن النضر أخوها ، وعند بعضهم الجاني هو أخت الربيع أم حارثة والقائل "لا والله" أم الربيع رضی الله عنها .

### ١٧ - باب دية الأسنان

٢٦٥٠ - ((الأسنان سواء)) أى جعلت سواء وإن كانت مختلفة المعاني والمباني قصدا للضبط ، ((الثنية والضرس سواء)) الثنية واحدة الثنايا ، وهى الأسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان أسفل ، والضرس واحد الأضراس وهى ما سوى الثنايا من الأسنان يعنى أن الأسنان كلها سواء لا تفاوت فيما ظهر منها وما بطن وما يفتقر إليها كل الافتقار وما ليس كذلك ، كذا فى المرقاة (٧٨/٧) .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى فى الديات ، والنسائى فى القسامة ، والبيهقى فى الكبرى (١٠/٨) وفى الصغير (٣/٢٤٠) وفى المعرفة (٦/٢٢٠) والبغوى فى شرح السنة (١٠/١٩٤) وابن الحارود (٢٦٥) والدارمى (٢/١١٥) وابن أبى عاصم فى الديات (١٢٢) وأحمد (١/٢٢٧) والمسند الجامع (٩/٢٦١) وإسناده صحيح ، واقتصر المصنف على ما ذكره وسيأتى ما بقى منه فى (٢٦٥٢) إن شاء الله تعالى .

٢٦٥١ - ((قضى فى السن)) أى الواحد خمسا وفى كلها كل الدية إذا كان خطأ سواء كان ضررًا أو ثنية لما فى كتاب عمرو بن حزم فى السن خمس من الإبل لأن الكل فى أصل المنفعة وهو المضغ سواء وبعضها وإن كان فيه زيادة منفعة لكن فى البعض الآخر جمال وهو المنفعة فى الآدمى وإنما قيدنا بالخطأ لأن العمد فيه القصاص ، كذا فى المرقاة (٧/٧٥) .

قلت : أما الأسنان فى فم الإنسان فهى اثنتان وثلاثون : أربع ثنايا ، وأربع رباعيات ، وأربعة أنياب ،

## (١٨) باب دية الأصابع

٢٦٥٢ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع. ح وحدثنا محمد بن بشار. ثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي عدي. قالوا: ثنا شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ قال: "هذه وهذه سواء". يعني الخنصر والبنصر والإبهام.

وعشرون ضرسًا في كل جانب عشرة، الأعلى خمسة وتحتها خمسة والجانب الآخر كذلك. كل واحدة من هذه الاثني والثلاثين سواء في الدية، فكل واحد منها له وظيفة الخاصة من حيث الجمال، ومن حيث القطع، ومن حيث المضغ وغيره.

قال ابن القيم في "مفتاح دار السعادة": ثم زَيَّنَ سبحانه الفم من الأسنان التي هي جمال له وزينة. وبها قوام العبد وغذاؤه، وجعل بعضها أرحاء للطحن، وبعضها آلة القطع، فأحكم أصولها، وحدد رؤوسها، وبيّض لونها، ورتّب صفوفها، متساوية الرؤوس، متناسقة الترتيب.

قلت: وكل واحد من الأسنان، أو الأضراس فيه خمسة من الإبل، مجموع ديتها: مائة وستون بعيرا. قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، رواه أبو داود في سننه والنسائي والحاكم والبيهقي من حديث عبدالله بن عمرو.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٢٦٣/٩) وإسناده صحيح.

## ١٨ - باب دية الأصابع

٢٦٥٢ - ((هذه وهذه سواء ، يعني)) أى يريد النبي ﷺ بقوله هذه هذه ((الخنصر والبنصر والإبهام)) أى هن متساويات فى الدية وإن كان الإبهام أقل مفصلا من الخنصر إذ فى كل إصبع عشر الدية وهى عشرة من الإبل.

قال البغوى فى شرح السنة (١٩٧/١٠): يجب فى كل إصبع يقطعها عشر من الإبل وإذا قطع أنملة من أنامله ففيها ثلث دية إصبع إلا أنملة الإبهام فإن فيها نصف دية إصبع لأنه ليس فيها إلا أنملتان ولا فرق فيه بين أنامل اليد والرجل.

والحديث أخرجه أيضا البخارى وأبو داود والترمذى فى الديات والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى (٢٤٤/٤) وابن حبان (٣٧٠/١٣) والدارمى (١٥/٢) وابن أبى شيبه (١٩٠/٩) وابن الجارود

٢٦٥٣ - حدثنا جميل بن الحسن العكبي . ثنا عبد الأعلى . ثنا سعيد ، عن مطر ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ أن رسول الله ﷺ قال : "الأصابع سواء كلهن . فيهن عشر عشر من الإبل" .

٢٦٥٤ - حدثنا رجاء بن المرجى السمرقندي . ثنا النضر بن شميل . ثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن غالب التمار ، عن حميد بن هلال ، عن مسروق بن أوس ، عن أبي موسى الأشعري ، عن النبي ﷺ قال : "الأصابع سواء" .

(٢٦٥) والبيهقي في الكبرى (٩١/٨) وفي المعرفة (٢٢٠/٦) وأحمد (٢٢١/١) والطبراني في الكبير (٣٠٧/١١) والضياء (٦٦/١) وإسناده صحيح ، وتقدم قسم منه برقم : (٢٦٥٠) .

٢٦٥٣ - ((الأصابع سواء)) حتى الإبهام والخنصر وإن كانا مختلفين في المفاصل . ((عشر عشر من الإبل)) أي في كل إصبع من الأصابع عشر من الإبل وأصابع الرجل واليد في ذلك سواء .

قال البوصيري : هذا إسناد حسن ومطر هو الوراق وسعيد هو ابن أبي عروبة وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي . رواه أبو داود والنسائي في سنتهما من طريق عمرو بن شعيب به ، فلم يقلوا : "سواء كلهن" ولم يقلوا "من الإبل" والباقي مثله ورواه الحاكم في المستدرک من طريق محمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة بالإسناد والتمن ورواه البيهقي في الكبرى عن الحاكم فذكره ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أبي موسى ورواه أبو داود والترمذی وابن ماجه والحاكم في المستدرک والبيهقي في سننه الكبرى من حديث ابن عباس .

والحديث أخرجه أيضا الترمذی تحت الباب في الدييات والدارمی (١١٦/٢) وعبدالرزاق (٣٨٥/٩) وابن الجارود (٢٦٥) وأحمد (٢٠٧/٢) وإسناده حسن ، وقد تقدم قسم منه برقم : (٢٦٢٦) ، و٢٦٣٠ ، و٢٦٤٤ ، و٢٦٤٧ ، وستأتي قطعة منه في (٢٦٥٥) .

٢٦٥٤ - ((رجاء بن المرجى)) الغفاري ، المروزي ، نزيل سمرقند . قال أبو حاتم : صدوق . وقال الدارقطني : حافظ ، ثقة . وقال ابن حبان : كان متيقظا ، ممن جمع وصنف . وقال الخطيب : كان ثقة ، ثبنا ، إماما في علم الحديث وحفظه والمعرفة . وقال الحافظ : حافظ ، ثقة ، من الحادية عشرة .

((غالب)) بن مهران . وقيل : ابن ميمون ، العبدي ، أبو غفار ، البصري . قال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال ابن سعد : كان ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، من السادسة . ((مسروق بن أوس)) ويقال : أوس بن مسروق ، التميمي . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ :

### (١٩) باب الموضحة

٢٦٥٥ - حدثنا جميل بن الحسن. ثنا عبد الأعلى. ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن مطر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن النبي ﷺ قال: "في المواضع خمس خمس من الإبل".

### (٢٠) باب من عض رجلا فنزع يده فنذر ثناياه

٢٦٥٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، عن عطاء، عن صفوان بن عبد الله، .....

مقبول، من الثانية.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الديات، والنسائي في القسامة، والبغوي في شرح السنة (١٩٥/١٠) والدارمي (١٩٤/٢) والبيهقي (٩٢/٨) وابن حبان (٣٦٧/١٣) وابن أبي شيبة (١٩٢/٩) والدارقطني (٢١١/٣) وأحمد (٣٩٧/٤) والطيالسي (٦٩) وابن أبي عاصم في الديات (١١١) وعلى بن الجعد في مسنده (١٥٢٥) والمسند الجامع (٣٧٣/١١) وإسناده ضعيف، متنه صحيح.

### ١٩ - باب الموضحة

٢٦٥٥ - ((في المواضع)) جمع موضحة وهي الشجة التي توضع العظم أي تظهره والشجة الحراحة، وإنما تسمى شجة إذا كانت في الوجه والرأس. والمراد في كل واحدة من المواضع خمس. قالوا: والتي فيها خمس من الإبل ما كان في الرأس والوجه وأما في غيرهما فحكومة عدل (س).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الديات، والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في القسامة، والدارمي (١١٥/٢) وابن أبي شيبة (١٤٢/٩) والبيهقي (٨١/٨) والبغوي في شرح السنة (١٩٥/١٠) وابن الجارود (١٤٢/٩) وعبدالرزاق (٣٠٥/٩) وأحمد (٢١٧/٢) وابن أبي عاصم (١١٣) إسناده حسن. وقال الترمذي: هذا حديث حسن، صحيح، وتقدم بالإسناد نفسه قبل قليل برقم: (٢٦٥٣ و ٢٦٢٦) وتقدمت أقسام منه برقم (٢٦٣٠، ٢٦٤٤، و ٢٦٤٧).

### ٢٠ - باب من عض رجلا فنزع يده فنذر ثناياه

٢٦٥٦ - ((صفوان بن عبد الله)) صوابه، صفوان بن يعلى بن أمية، التميمي، المكي. كذا في التقريب.

عن عميه يعلى وسلمة ابني أمية؛ قالوا: خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك. ومعنا صاحب لنا. فاقتل هو ورجل آخر ونحن بالطريق. قال، فعض الرجل يد صاحبه. فجذب صاحبه يده من فيه. فطرح ثيته، فأتى رسول الله ﷺ يلتمس عقل ثيته. فقال رسول الله ﷺ: "يعمد أحدكم إلى أخيه فيعضه كعضاض الفحل. ثم يأتي يلتمس العقل! لا عقل لها". قال: فأبطلها رسول الله ﷺ.

وقال في التهذيب: رواه غير واحد عن عطاء، عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه، وهو المحفوظ. ذكره ابن حبان وابن الخلفون في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((عن عميه)) صوابه، عن عمه وأبيه كما في أسد الغابة لابن الأثير أفاده المحدث اليماني الشيخ حسين، ((يعلى)) بن أمية والد صفوان، أسلم يوم فتح مكة، تقدم ترجمته برقم (١٠٦٥).  
((سلمة بن أمية)) التميمي، الكوفي، أخو يعلى بن أمية، صحابي، له حديث واحد.

((في غزوة تبوك)) المشهور فيها عدم الصرف للتأنيث والعلمية، ومن صرفها أراد الموضوع ووقعت تسميتها بذلك في الأحاديث الصحيحة منها حديث مسلم: "أنكم ستأتون غدا عين تبوك". وكذا أخرجه أحمد والبخاري من حديث حذيفة. وقيل: سميت بذلك لقوله ﷺ للرجلين اللذين سبقاه إلى العين "ما زلتما تبو كأنها منذ اليوم" قال ابن قتيبة فبذلك سميت عين تبوك والبوك كالحضر، كذا في الفتح (١١١/٨). ((فعض)) أي أخذها بالأسنان ((ثيته)) وفي رواية الترمذي ثيته أي ثيتا العاض، والثيتان السنان المتقدمان والجمع الشنايا وهي الأسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان تحت. ((فيعضه)) بفتح العين من باب سمع، ((كعضاض الفحل)) أي الذكر من الإبل، ويطلق على غيره من ذكور الدواب، ((لا عقل لها)) أي لا دية لها.

قال البغوي في شرح السنة (٢٥٢/١٠): والعمل على هذا عند أهل العلم أن من عضّ رجلا فلم يكن سبيل إلى الخلاص منه إلا بقلع سنه، أو قصد نفسه فلم يمكنه دفعه إلا بالقتل، فقتله يكون دمه هدرا لأنه هو الذي اضطره إلى ذلك، ومن جنى على نفسه لا يؤاخذ به غيره وكذلك لو قصد رجل الفحور بامرأة فدفعته عن نفسها فقتله لا شيء عليها، رفع إلى عمر رضي الله عنه جارية كانت تحتطب، فأتبعها رجل، فراودها عن نفسها، فرمته بفهر أو حجر فقتله، فقال عمر: هذا قتيل الله، والله لا يؤدى أبدا.

٢٦٥٧ - حدثنا علي بن محمد . ثنا عبدالله بن نمير ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن زرارة بن أوفى ، عن عمران بن حصين ؛ أن رجلا عض رجلا على ذراعه . فنزع يده ، ف وقعت ثيبته . فرفع إلى النبي ﷺ . فأبطلها .....

والحديث فيه من الفوائد التحذير من الغضب ، وإن من وقع له ينبغي له أن يكظمه ما استطاع لأنه أدى إلى سقوط ثنية الغضبان لأن يعلى غضب من أجيره فضربه فدفع الأجير عن نفسه فعضه يعلى فنزع يده فسقطت ثنية العاض . ولولا الاسترسال مع الغضب لسلم من ذلك ، وفيه استئجار الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو ، لا ليقاتل عنه ، وفيه رفع الجناية إلى الحاكم من أجل الفصل ، وأن المرء لا يقتص لنفسه ، وأن المتعدى بالجناية يسقط ما ثبت له قبلها من جناية إذا ترتبت الثانية على الأولى ، وفيه جواز تشبيه فعل الآدمي بفعل البهيمة إذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل ، وفيه دفع الصائل . وأنه إذا لم يكن الخلاص منه إلا بجناية على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدرا ، وفيه أن من وقع له أمر بأنفه أو يحتشم من نسبه إليه إذا حكاه كنى عن نفسه بأن يقول فعل رجل أو إنسان أو نحو ذلك كذا وكذا ، كما وقع ليعلى في هذه القصة وكما وقع لعائشة حيث قالت : " قَبَّلَ رسولُ اللَّهِ ﷺ امرأةً من نساءه " . فقال لها عروة : هي أنت ؟ فتبسمت ، كذا في الفتح (٢٢٣/١٢) .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الديات وفي الإجارة وفي الجهاد

وفي المغازي ومسلم والنسائي في المجتبي وفي الكبرى في القسامة ، وأبوداود في الديات ، وابن حبان (٣٤٣/١٤) والبيهقي (٣٣٦/٨) والبغوي في شرح السنة (٢٥٠/١٠) وفي الجعديات (٢٥٢) وعبدالرزاق (٣٥٥/٩) وابن الجارود (٢٦٧) وأحمد (٢٢٢/٤) والطيالسي (١٨٨) والطبراني في الكبير (٢٤٩/٢٢) والحميدي (٣٤٦/٢) والشافعي في المسند (١٠٠/٢) وإسناد المصنف فيه مقال ، لكن متن الحديث صحيح .

٢٦٥٧ - ((علي ذراعه)) هذا هو المشهور في أكثر الروايات ، ولكن وقع عند البخاري في الإجارة من طريق ابن عليه عن ابن جريح " فعض إصبع صاحبه فانتزع إصبعه " والجمع بين الذراع والأصبع عسير ، والحمل على تعدد الواقعتين بعيد . ورجع الحافظ روايات الذراع لكثرتها . وقال : وانفرد ابن عليه عن ابن جريح بلفظ الإصبع لا يقاوم هذه الروايات المتعاضدة على الذراع . ((فنزع)) يعني نزع المعضوض ثنية العاض بشدة جبذة يده من فم العاض ، ((فأبطلها)) فيه دليل على أن الجناية إذا وقعت

وقال : " يقضم أحدكم كما يقضم الفحل " .

### (٢١) باب لا يقتل مسلم بكافر

٢٦٥٨ - حدثنا علقمة بن عمرو الدارمي . ثنا أبو بكر بن عياش ، عن مطرف ، عن الشعبي ، عن أبي جحيفة ، قال : قلت لعلي بن أبي طالب : هل عندكم شيء من العلم ليس عند الناس ؟ قال : لا والله ! ما عندنا إلا ما عند الناس . إلا أن يرزق الله رجلا فهما في القرآن . أو ما في هذه الصحيفة . فيها الديات عن رسول الله ﷺ .....

على المحنى عليه بسبب منه كالقصة المذكورة وما شابهها فلا قصاص ولا أورش ، (( كما يقضم )) أى يعض بالأسنان وهو بقاف وضاد معجمة من القضم وهو الأكل بأطراف الأسنان ، والله أعلم .  
والحديث أخرجه أيضا البخاري في الديات وعلقه في الحج ، ومسلم والنسائي في المجتبى وفي الكبرى (٢٢٣/٤) والترمذي في الديات ، والبيهقي (٣٣٦/٨) وابن حبان (٣٤٥/١٣) والدارمي (١٩٥/٢) وعبدالرزاق (٣٥٥/٩) وأحمد (٤٢٧/٤) والطبراني في الكبير (٥٣١/١٨) وعلى بن الجعد في مسنده (٩٨٧) وإسناده صحيح .

### ٢١ - باب لا يقتل مسلم بكافر

٢٦٥٨ - (( هل عندكم شيء من العلم )) الخطاب لعلي ولكنه غلبه علي غيره من أهل البيت لحضوره وغيتهم ، أو للتعظيم . (( إلا أن يرزق الله )) أى إلا الفهم الذى أعطانى الله تعالى أو ما في هذه الصحيفة كأنه أراد أن ما في الصحيفة مخصوص به من جهة الكتاب فإنه كان مكتوبا عنده ولم يكن عند غيره مكتوبا وإلا فقد كان عند غيره (س) . (( أما في هذه الصحيفة )) وفي رواية ما في الصحيفة وهي صحيفة كتب فيها بعض الأحكام ليس في القرآن ، منها العقل يعنى أحكام الديات وفكك الأسير بفتح الفاء ويحوز كسرهما اسم من فك الأسير أخلصه وفكك الرهن ما يفك ، كذا في إنجاح الحاجة .

قال القاضي عياض : إنما سأله ذلك لأن الشيعة كانوا يزعمون فذكر كما نقلنا عن الحافظ ثم قال : أو لأنه كان يرى منه علما وتحقيقا لا يحده في زمانه عند غيره فحلف أنه ليس شيء من ذلك سوى القرآن وأنه عليه الصلاة والسلام يحص بالتبليغ والإرشاد قوما دون قوم ، وإنما وقع التفاوت من قبل الفهم استعداد الاستنباط فمن رزق فهما وإدراكا ووفق للتأمل في آياته والتدبر في معانيه فتح عليه



## وأن لا يقتل مسلم بكافر.

أبواب العلوم واستثنى ما فى الصحيفة احتياطاً لاحتمال أن يكون فيها ما لا يكون عند غيره فيكون منفرداً بالعلم.

قلت: فى هذه الصحيفة التى يحملها على بن أبى طالب رضى الله عنه الأحكام الظاهرة الواضحة التى عليها عموم أهل السنة. وأما أكاذيب الرافضة ومزاعمهم الباطلة التى لا يرضاها على بن أبى طالب رضى الله عنه من أن النبى ﷺ أعطى علياً صحيفة، طولها سبعون ذراعاً بذراع الرسول، وأملأه من فلق فيه، وخط على يمينه فيها ألف باب، يفتح فى كل باب ألف باب، فيها كل حلال وحرام. وكذلك ما زعموه من إعطاء على الحُفْر، ومعارف آدم، وعلم البيتين، والوحيين، وعلم الأولين والآخرين. وعندهم من ميراث النبوة مصحف فاطمة، فيه قدر المصحف الذى عند المسلمين ثلاث مرات، إلى غير ذلك فهى من السخافات والخرافات والأباطيل التى بنت الرافضة عليها عقائدهم الفاسدة.

فعلى رضى الله عنه وعن أهل بيته الطيبين الأطهار، أشرف وأجل من أن ينسبوا لأنفسهم هذه الأكاذيب على الله وعلى رسوله، وأن يزعموا التحدث عن الغيب وإخفاء شىء من القرآن وغير ذلك من عقائد الرافضة، التى شطّوا فى نسبتها، فشوّها بها الإسلام، لأنهم زعموا أمام الأجانب عن الإسلام أنهم هم المسلمون، وأن الإسلام ما فتروه، فشعائر الإسلام هى عباداتهم المحرفة، وأعماله هى صراخهم ولطمهم وفواحشهم هى أحكامه، وأكاذيبهم هى حقائقه، فما أبعدهم عن الإسلام.

والنبى ﷺ بعث إلى الناس، وأمر بتبليغهم شرع الله وأحكامه، ولم تحُص رسالته أحداً دون أحد، وحاشاه أن يبلغ أحداً دون أحد، أو أن يكتم شيئاً مما أرسله الله به، فقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾. (المائدة: ٦٧) ويقول ﷺ: "إنما أنا قاسم، والله هو المعطى". ومن الإعطاء أن يرزق الله بعض عباده فهما وإدراكاً فى معانى كتابه، ومعانى سنة رسول الله ﷺ فيفتح الله له باباً من أبواب العلم كما قال ذلك على رضى الله عنه.

((وأن لا يقتل مسلم بكافر)) فيه دليل على أن المسلم لا يقاد بالكافر. قال القاضى: هذا عام يدل

على أن المؤمن لا يقتل بكافر قصاصاً سواء الحربى والذمى وهو قول عمر وعثمان وعلى وزيد بن ثابت وبه قال عطاء وعكرمة والحسن وعمر بن عبدالعزيز وإليه ذهب الثورى وابن شبرمة والأوزاعى ومالك والشافعى وأحمد وإسحاق. وقيل: يقتل بالذمى والحديث مخصوص بغيره وهو قول النخعى

والشعبي وإليه ذهب أصحاب أبي حنيفة لما روى عبدالرحمن بن البيلماني أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فقال: أنا أحق من أوفى بدمته ثم أمر به فقتل وأجيب عنه بأنه منقطع لا احتجاج به ثم إنه أخطأ إذ قيل: أن القاتل كان عمرو بن أمية الضمري وقد عاش بعد رسول الله ﷺ سنتين ومتروك بالإجماع لأنه روى أن الكافر كان رسولا فيكون مستأمنا والمستأمن لا يقتل به المسلم وفاقاً وإن صح فهو منسوخ لأنه روى عنه أنه كان قبل الفتح وقد قال رسول الله ﷺ يوم الفتح في خطبة خطبها على درج البيت "ولا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده"، كذا في المرقاة (٥٧/٧).

قال الشيخ الألباني: حديث عبدالرحمن بن البيلماني المذكور أعله الطحاوي بالإرسال وقد وصله الدارقطني والبيهقي من طريق عمار بن مطر نا إبراهيم بن محمد الأسلمي، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن ابن البيلماني، عن ابن عمر به. وقال الدارقطني: لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك الحديث. والصواب عن ربيعة، عن ابن البيلماني مرسل، عن النبي ﷺ وابن البيلماني ضعيف، لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله؟

وأقره الحافظ في الفتح (٢٦٢/١٢): نقل البيهقي عن الإمام صالح بن محمد الحافظ أنه قال: هو مرسل منكر. قلت: ورؤى من وجهين آخرين مرسلين؛ الأول: عن يحيى بن سلام، عن محمد بن أبي حميد، عن محمد بن المنكدر عن النبي ﷺ مثله أخرجه الطحاوي وهذا مع إرساله ضعيف جدا، يحيى بن سلام ضعفه الدارقطني، ومحمد بن أبي حميد ضعيف جدا. قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة.

الثاني: عن عبدالله بن يعقوب، عن عبدالله بن عبدالعزيز بن صالح الحضرمي عنه ﷺ نحوه. أخرجه أبو داود في "المراسيل" كما في نصب الراية للزيلعي (٣٣٦/٤). وقال: قال ابن قطان في كتابه: وعبدالله بن يعقوب وعبدالله بن عبدالعزيز مجهولان، ولم أحدهما ذكرا، وأقره الزيلعي.

قلت: فهذه طرق شديدة الضعف لا يتقوى بها الحديث ويزيده ضعفا أنه معارض للحديث الصحيح وهو قوله ﷺ: "لا يقتل مسلم بكافر" أخرجه البخاري وغيره عن علي رضي الله عنه. وبه أخذ جمهور الأئمة. وأما الحنفية فأخذوا بالأول على ضعفه ومعارضته للحديث الصحيح، وقد

أنصف بعضهم فرجع إلى الحديث الصحيح فروى البيهقي عن عبد الواحد ابن زياد. قال: لقيت زفر فقلت له: صرتم حديثا في الناس وضحكة. قال: وما ذلك؟ قال: قلت: تقولون في الأشياء كلها ادرؤوا الحدود بالشبهات وجئتم إلى أعظم الحدود. فقلت: تقام بالشبهات: قال: وما ذلك؟ قلت: قال رسول الله ﷺ: " لا يقتل مؤمن بكافر " فقلت يقتل به. قال: فإني أشهد الساعة أني قد رجعت عنه ورواه أبو عبيد بنحوه وسنده صحيح كما قال الحافظ، كذا في الضعيفة (١/٤٢٧).

وقال الإمام الترمذى: حديث على حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق. قالوا: لا يقتل مؤمن بكافر وقال بعض أهل العلم يقتل المسلم بالمعاهد، والقول الأول أصح، انتهى. يدل عليه حديث الباب وهو صحيح صريح في أنه لا يقتل مسلم بكافر، ولفظ الكافر صادق على الذمي كما هو صادق على الحرى، وكذا يدل على القول الأول أحاديث أخرى وروى عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن مسلما قتل رجلا من أهل الذمة فرفع إلى عثمان فلم يقتله وغلظ عليه الدية. قال ابن حزم هذا في غاية الصحة فلا يصح عن أحد من الصحابة شيء غير هذا إلا ما روينا عن عمر أنه كتب في مثل ذلك أن يقاد به ثم ألحقه كتابا فقال: لا تقتلوه ولكن اعتقلوه، وأما القول الثاني أعنى أن المسلم يقتل بالذمي فليس دليل صحيح صريح يدل عليه، ومن جملة ما استدلل به أهل القول الثاني من الحنفية وغيرهم ما روى عبدالرحمن البيلماني وقد عرفت أنه لا يصلح للاحتجاج، ومن جملة حديث ابن عباس الآتي في آخر الباب " لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده " قالوا: إن قوله " ولا ذو عهد " معطوف على قوله " مؤمن " فيكون التقدير ولا ذو عهد في عهده بكافر كما في المعطوف عليه. والمراد بالكافر المذكور في المعطوف هو الحرى فقط بدليل جعله مقابلا للمعاهد لأن المعاهد يقتل بمن كان معاهدا مثله من الذميين إجماعا، فيلزم أن يقيد الكافر في المعطوف عليه بالحرى كما قيد في المعطوف لأن الصفة بعد متعدد ترجع إلى الجميع اتفاقا فيكون التقدير لا يقتل مؤمن بكافر حرى ولا ذو عهد في عهده بكافر حرى وهو يدل بمفهومه على أن المؤمن يقتل بالكافر الحرى.

ويجاء بأن هذا مفهوم صفة، والعلاف في العمل به مشهور بين أئمة الأصول ومن جملة القائلين بعدم العمل به الحنفية فكيف يصح احتجاجهم به على أنه إذا تعارض المنطوق والمفهوم يقدم

٢٦٥٩ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا حاتم بن إسماعيل . ثنا عبدالرحمن بن عياش ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " لا يقتل مسلم بكافر " .

٢٦٦٠ - حدثنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني . ثنا معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن حنش ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : " لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده " .

المنطوق ، وقد أجب عن استدلالهم هذا بأجوبة أخرى ذكرها الحافظ في الفتح وكذا قال الشوكاني في النيل وقد بسط الحافظ الكلام في الجواب عن متمسكاتهم الأخرى فعليك أن تراجع الفتح .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في العلم وفي الجهاد وفي الديات ، والترمذي في الديات ، والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في القسامة ، والبيهقي في الكبرى (٢٨/٨) وفي الصغير (٢٠٦/٣) وفي المعرفة (٢٦٨/٦) والبخاري في شرح السنة (١٧١/١٠) وعبدالرزاق (١٠٠/١٠) وابن أبي شيبة (٢٩٢/٩) وابن الجارود (٢٦٨) والطحاوي (١١٠/٢) وأحمد (٧٩/١) والطيالسي (١٥) والحميدي (٢٣/١) وأبو يعلى (٣٥٠/١) والبخاري (١٢٨/٢) وإسناده صحيح .

٢٦٥٩ - تقدم شرحه آنفا تحت الحديث السابق .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الأدب المفرد (٥٧٠) وأبوداود والترمذي في الديات ، والبيهقي في الكبرى (٢٩/٨) وفي الصغير (٢٠٨/٣) وفي المعرفة (٢٦٦/٦) والبخاري (١٧٢/١٠) وابن خزيمة (٢٦/٤) وابن الجارود (٣٥٩) والمسند الجامع (١٣٩/١١) سيأتي أيضا برقم (٢٦٨٥) مطولا . إن شاء الله تعالى ، وإسناده حسن ، لكن متنه صحيح .

٢٦٦٠ - ((ولا ذو عهد في عهده)) أى كافر ذو عهد أى ذو ذمة وأمان ، قيل ذكره تأكيدا للتحريم إذ قوله " ولا يقتل " إلى آخره ربما يؤهم ضعفا فى أمره ، والله أعلم .

قال البوصيري : هذا إسناده ضعيف حنش اسمه حسين بن قيس أبو على الرحبي ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والبخاري والنسائي وابن المديني والدارقطني وغيرهم ، وله شاهد من حديث أبي جحيفة رواه البخاري وغيره ، ورواه الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمرو .

والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٢٥٥/٩) وإسناده ضعيف ، لكن متنه صحيح لما تقدم .

وسيجىء هذا الحديث أتم منه تحت رقم (٢٦٨٣) إن شاء الله تعالى .

## (٢٢) باب لا يقتل الوالد بولده

٢٦٦١ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا علي بن مسهر، عن إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا يقتل بالولد الوالد".

٢٦٦٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو خالد الأحمر، عن حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقتل الوالد بالولد.

## ٢٢ - باب لا يقتل الوالد بولده

٢٦٦١ - ((لا يقتل بالولد الوالد)) لأن الولد سببا لوجوده فلا يحسن أن يكون الولد سببا لعدمه. قال المناوي في فيض القدير: أي لا يقاد والد بقتل ولده لأنه السبب في إيجاده فلا يكون سببا في إعدامه. والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الديات، والدارقطني (١٤١/٣) والدارمي (١١١/٢) والبيهقي في الكبرى (٣٩/٨) وفي الصغير (٢١٣/٣) وأبونعيم في الحلية (١٨/٤)، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنه. قال الترمذي: لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعا إلا من حديث إسماعيل بن مسلم. وإسماعيل بن مسلم المكي قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. وأعله ابن القطان بإسماعيل هذا وقال: إنه ضعيف.

قلت: ردُّ بأن إسماعيل هذا قد تابعه قتادة وسعيد بن بشير وعبيدالله بن الحسن العنبري. فمن طريق قتادة أخرجه البزار، ومن طريق سعيد رواه الحاكم في مستدركه وسكت عنه، ومن طريق العنبري رواه الدارقطني والبيهقي في سننهما فهذه المتابعة من طريق هؤلاء العلماء وروايتها في دواوين السنة المطهرة كل هذا أعطى الحديث قوة وصلاحية: لا سيما إذا علمنا أن مثل الدارقطني والبيهقي لا يرويان حديثا ويسكتان عليه إلا وهو صالح للاحتجاج والاستدلال، هذا معلوم بالاستقراء والتتبع لمؤلفاتهما.

٢٦٦٢ - والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الديات والدارقطني (١٤١/٣) وابن أبي عاصم (٣٢) وابن أبي شيبة (٤١٠/٩) وأحمد (٤٩/١) من طريق الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب به. قلت: هذا إسناد رجاله ثقات غير أن الحجاج بن أرطاة مدلس وقد عنعنه لكنه لم ينفرد به فقد تابعه ابن لهيعة، ثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو، فالحديث صحيح.

### (٢٣) باب هل يقتل الحر بالعبد؟

٢٦٦٢ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من قتل عبده قتلناه. ...."

وابن لهيعة سيء الحفظ لكنه قد تابعه محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: "نحلت لرجل من بني مدلج جارية فأصاب منها ابنا فكان يستخدمها فلما شب الغلام دعاها يوما فقال: اصنعى كذا وكذا. فقال: لا تأتيك حتى متى تستأمي أمي؟ قال: فغضب فحذفه بسيفه فأصاب رجله فنزف الغلام فمات فانطلق في رهط من قومه إلى عمر فقال: يا عدو نفسه أنت الذى قتلت ابنك؟ لولا أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا يقاد الأب من ابنه" لقتلتك، هلم ديتي. قال: فأتاه بعشرين أو ثلاثين ومائة بعير. قال: فخير منها مائة فدفعها إلى ورثته وترك أباه. أخرجه ابن الجارود (٧٨٨) والبيهقى (٣٨/٨) بهذا التمام، والدارقطنى من طرق عن محمد بن مسلم بن وارة حدثنى محمد بن سعيد بن سابق ثنا عمرو بن أبى قيس عن منصور بن المعتمر عن محمد بن عجلان به.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله كلهم ثقات وفى عمرو بن أبى قيس كلام يسير لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، وقد ذكر الحافظ الزيلعى عن البيهقى أنه قال: "وهذا إسناد صحيح" ولعل هذا فى كتابه المعرفة فإنى لم أراه فى السنن. وقال الحافظ فى التلخيص (١٦/٤) وصحح البيهقى سنده لأن رواه ثقات، كذا فى إرواء الغليل (٢٦٩/٧).

### ٢٢ - باب هل يقتل الحر بالعبد

٢٦٦٢ - ((من قتل عبده قتلناه)) اتفق الأئمة على أن السيد لا يقتل بعبد. وقالوا: الحديث وارد على الزجر والردع ليرتدعوا ولا يقدموا على ذلك. وقيل: ورد فى عبد أعتقه سيده فسمى عبده باعتبار ما كان. وقيل: منسوخ. قلت: حاصل الوجه الأول: أن المراد بقوله "قتلناه" وأمثاله "عاقبناه" و"جازيناه" على سوء صنيعه إلا أنه عبر بلفظ القتل ونحوه للمشكلة كما فى قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ﴾. وفائدة هذا التعبير الزجر والردع. وليس المراد أنه تكلم بهذه اللفظة لمجرد الزجر من غير أن يريد به معنى، أو أنه أراد حقيقة الزجر فإن الأول يقتضى أن تكون هذه الكلمة مهملة. والثانى

ومن جدعه جدعناه".

يؤدى إلى الكذب لمصلحة الزجر، وكل ذلك لا يجوز، وكذا كل ما جاء فى كلامهم من نحو قولهم هذا وارد على سبيل التعليل والتشديد فمرادهم أن اللفظ يحمل على معنى مجازى يناسب المقام. وفائدة التعبير إيهام الحقيقة للتشديد والتعليل وإن كان كلام بعض آيّا عن هذا. وهذه الفائدة فى مواضع فاحفظها وأما قولهم ورد فى عبد أعتقه سيده فمبنى على أن "من" موصولة لا شرطية، والكلام إخبار عن واقعة بعينها (س).

قال الإمام الترمذى: قد ذهب بعض أهل العلم من التابعين منهم إبراهيم النخعى إلى هذا.

قال الشوكانى فى النيل (١٧/٧): حكى صاحب البحر الإجماع على أنه لا يقتل السيد بعبد إلا عن النخعى. قال صاحب المنتقى: قال البخارى: قال على بن المدينى: سماع الحسن عن سمرة صحيح. وأخذ بحديثه "من قتل عبده قتلناه". وأكثر أهل العلم على أنه لا يقتل السيد بعبد. وتأولوا الخبر على أنه أراد من كان عبده لثلاثيهم، تقدم الملك مانعاً.

وقال الترمذى: وقال بعض أهل العلم منهم الحسن البصرى وعطاء بن أبى رباح: ليس بين الحرّ والعبد قصاص فى النفس ولا فى ما دون النفس. وهو قول أحمد وإسحاق. قال الشوكانى فى النيل (١٧/٧) بعد ذكر كلام الترمذى هذا: وحكاها صاحب الكشاف عن عمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء وعكرمة ومالك والشافعى.

((ومن جدعه جدعناه)) أى من قطع أطراف عبده قطعنا أطرافه.

قال البغوى فى شرح السنة (١٧٧/١٠): ذهب عامة أهل العلم إلى أن طرف الحر لا يقطع بطرف العبد، فثبت بهذا الاتفاق أن الحديث محمول على الزجر والردع أو هو منسوخ، كذا فى المرقاة (٣٣/٧). والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الدييات والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى (٢١٨/٤) والبيهقى فى الكبرى (٣٥/٨) وفى الصغير (٢١٠/٣) وفى المعرفة (١٥٦/٦) والحاكم (٣٧٦/٤) وابن أبى شيبه (٣٠٣/٩) والدارمى (١٩١/٢) والبغوى فى شرح السنة (١٧٧/١٠) وأحمد (١٠/٥) والطبرانى فى الكبير (٢٣٨/٧) والطيالسى (١٢٢) وأبونعيم فى تاريخ أصفهان (١٨٦/١) وابن الأعرابى فى معجمه (برقم: ٩٧٢) قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب، وقد تقدم الكلام فى سماع الحسن من سمرة مراراً.

٢٦٦٤ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا ابن الطباع . ثنا إسماعيل بن عياش ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن علي وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال : قتل رجل عبده عمدا متعمدا . فجلده رسول الله ﷺ مائة . ونفاه سنة . ومحا سهمه من المسلمين .

### (٢٤) باب يقتاد من القاتل كما قتل

٢٦٦٥ - حدثنا علي بن محمد . ثنا وكيع ، عن همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك ؛ أن يهوديا رضخ رأس امرأة بين حجرين فقتلها . فرضخ رسول الله ﷺ رأسه بين حجرين .

٢٦٦٤ - ((إبراهيم بن عبد الله بن حنين)) الهاشمي مولا هم ، المدني ، أبي إسحاق . وثقه النسائي وابن حبان . وقال ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث . وقال الحافظ : ثقة ، من الثالثة .  
((عن أبيه)) عبد الله بن حنين ، الهاشمي مولا هم ، المدني . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال العجلي : مدني ، تابعي ، ثقة . وقال الحافظ : ثقة ، من الثالثة .  
((فجلده رسول الله ﷺ)) تعزيرا على سوء صنيعه .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف لضعف إسحاق بن أبي فروة وتدليس إسماعيل بن عياش . رواه الحاكم في المستدرک من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن إسماعيل بن عياش به وسياقه أتم ورواه البيهقي في الكبرى عن الحاكم إلا أنه فصل حديث كل صحابي بسنده على حدته ورواه أبو بكر بن أبي شيبة والحارث ابن أبي أسامة وأبو يعلى الموصلي من طريق إسماعيل بن أبي عياش به بزيادة ولم يذكر طريق عبد الله بن عمرو كما أفردته في زوائد المسانيد العشرة .  
والحديث أخرجه أيضا البيهقي في المعرفة (١٥٧/٦) وفي الصغير (٢١١/٣) وإسناده ضعيف .

### ٢٤ - باب يقتاد من القاتل كما قتل

٢٦٦٥ - ((أن يهوديا)) قال الحافظ : لم أقف على اسمه ، ((رضخ)) بضاد وخاء معجمتين ، على بناء الفاعل أي كسر .

وفي حديث الباب دليل على أنه يثبت القصاص في القتل بالمثل . وسيأتي بيان الخلاف فيه .  
والحديث أخرجه أيضا البخاري في الديات وفي الخصومات وفي الطلاق وفي الوصايا ، ومسلم



٢٦٦٦ - حدثنا محمد بن بشار . ثنا محمد بن جعفر . ح وحدثنا إسحق بن منصور . ثنا النضر بن شميل . قالوا : ثنا شعبة ، عن هشام بن زيد ، عن أنس بن مالك ؛ أن يهوديا قتل جارية على أوضاع لها . فقال لها : "أقتلكِ فلان؟" فأشارت برأسها : أن لا . ثم سألتها الثانية . فأشارت برأسها : أن لا . ثم سألتها الثالثة . فأشارت برأسها : أي نعم . فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين .

والنسائي في المحبتي وفي الكبرى في القسامة ، وأبو داود والترمذي في الديات ، والبيهقي في الكبرى (٢٨/٨) وفي الصغير (٢١٥/٣) وفي المعرفة (١٨٦/٦) والدارمي (١٩٠/٢) والدارقطني (١٦٩/٣) وابن جبان (٣٣٣/١٣) والبغوي في شرح السنة (١٦٣/١٠) وابن أبي شيبة (٢٩٥/٩) وابن الجارود (٢٨٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٧٩/٣) وأحمد (١٨٣/٣) والطيالسي (٢٦٧) وابن أبي عاصم في الديات (١٧٥) وأبو يعلى (٢٤٩/٥) من طرق ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا . وإسناده صحيح .

٢٦٦٦ - ((هشام بن زيد)) بن أنس بن مالك ، الأنصاري . وثقه ابن معين . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وذكره ابن جبان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من الخامسة .

((قتل جارية)) والجارية يحتمل أن تكون أمة ويحتمل أن تكون حرة ، لكن دون البلوغ ، كذا في الفتح . ((علي أوضاع لها)) جمع وضع بفتحين وهو نوع من حلى الفضة سمي به لبياضه ، كذا في مجمع البحار ، ((أقتلكِ فلان؟)) حاصله أن النبي ﷺ عد بين يديها أسماء عدة أشخاص ممن يحتمل كونهم قاتلا لها فأشارت في الجميع بالنفي حتى سمي اليهودي فأشارت بالإثبات . ((فأشارت برأسها)) فيه أن الإشارة معتبرة إذا كانت مفهومة . ((أي نعم)) قال الحافظ في الفتح (١٩٩/١٢) : ذهب مالك إلى ثبوت قتل المتهم بمجرد قول المحروح . واستدل بهذا الحديث ولا دلالة فيه بل هو قول باطل لأن اليهودي اعترف كما وقع التصريح به في بعض طرقه ، ونازعه بعض المالكية . فقال : لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المحروح ، وإنما قالوا : إن قول المحتضر عند موته فلان قتلني لوث يوجب القسامة فيقسم اثنان فصاعدا من عصبته بشرط الذكورية ، وقد وافق بعض المالكية الجمهور . ((فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين)) فيه دليل على أن الرجل يقتل بالمرأة ، وانعقد عليه الإجماع وإليه ذهب الجمهور على أن الحاني يفعل به كما فعل ، وأن القتل غيلة لا يشترط فيه إذن الولي فإن رسول الله ﷺ لم يدفعه إلى أوليائها ، ولم يقل إن شتمم فاقتلوه وإن شتمم

فأعفوا عنه بل قتله حتما، هذا مذهب مالك واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن قال إنه فعل ذلك لنقض العهد لم يصح، فإن ناقض العهد لا ترضخ رأسه بالحجارة بل يقتل بالسيف، كذا في الزاد (٩/٥).

### ثم ههنا مسألتان:

الأولى: هل القتل بالمثل عمداً يوجب القصاص أو لا؟

والثانية: هل يجوز استيفاء القصاص بشيء غير السيف وفي كليهما خلاف الفقهاء نبينه إن شاء الله تعالى.

### مسألة القتل بالمثل:

يشترط أبو حنيفة رحمه الله تعالى في كون القتل عمداً موجبا للقصاص بأن يكون بمحدد كالسيف والسكين والسنان وما في معناه، وأما القتل بغير المحدد كالحجر والعصا وإن كانا كبيرين فليس بعمد موجب للقصاص عنده، وإنما هو شبه العمد وتحب به الدية وهو قول الحسن والشعبي وابن المسيب وعطاء وطاؤس أيضاً فيما ذكره ابن قدامة. وقال الأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد: إذا كانت آلة القتل مما يغلب على الظن زهوق الروح به عند استعماله فهو عمد موجب للقصاص أيضاً سواء كانت الآلة غير محددة كالحجر الكبير والعصا الكبير وهو قول النخعي والزهري وابن سيرين وحماد وعمرو بن دينار وابن أبي ليلي وإسحاق، كما في المغني لابن قدامة مع الشرح الكبير (٣٢٢/٩).

استدل الأئمة الثلاثة والجمهور بحديث الباب فإنه صريح في أن اليهودي قتل الحارثية بحجر وقادها النبي ﷺ منه واستدلوا أيضاً بحديث أبي هريرة في الصحيحين: "ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما يؤدى وإما يقاد". وليس فيه تفریق القتل بالمحدد من القتل لغيره.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في الديات وفي الطلاق، ومسلم في الحدود، وأبو داود في الديات والنسائي في القسامة والقود والديات، وابن حبان (٣٣٢/١٣) والبيهقي في الكبرى (٤٢/٨) وفي المعرفة (١٨٧/٦) والدارقطني (١٦٨/٣) والطحاوي (١٧٩/٣) وأحمد (١٧١/٣) وابن أبي عاصم في الديات (١٧٠) والمسند الجامع (٦٩/٢) وإسناده صحيح.

## (٢٥) باب لا قود إلا بالسيف

٢٦٦٧ - حدثنا إبراهيم بن المستمر العروقي . ثنا أبو عاصم ، عن سفيان ، عن جابر ، عن أبي عازب ، عن النعمان بن بشير ؛ أن رسول الله ﷺ قال : " لا قودَ إلا بالسيف " .

### ٢٥ - باب لا قود إلا بالسيف

٢٦٦٧ - ((أبي عازب)) الكوفي ، اسمه مسلم بن عمرو أو ابن أراك . قال الذهبي : لا يعرف . وقال الحافظ : مستور ، من الرابعة .

((لا قودَ إلا بالسيف)) أى لا يجب القصاص إذا كان قتلا إلا بالسيف أى المحدد .

قال الشوكاني فى النيل (٢٢/٧) : ذهب الكوفيون ومنهم أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الاقتصاص لا يكون إلا بالسيف ، واستدلوا بحديث الباب ، وأخرجه أيضا البزار والطحاوى والطبرانى والبيهقى بألفاظ مختلفة ، منها " لا قود إلا بالسيف " وأخرجه ابن ماجه أيضا والبزار والبيهقى من حديث أبى بكر (الآتى بعد هذا) وأخرجه الدارقطنى من حديث على وأخرجه البيهقى والطبرانى من حديث ابن مسعود وأخرجه ابن أبى شيبة عن الحسن مرسلا ، وهذه الطرق كلها لا تخلو واحدة منها من ضعف أو متروك ، حتى قال أبو حاتم : حديث منكر وقال عبد الحق وابن الجوزى : طرقه كلها ضعيفة . وقال البيهقى : لم يثبت له إسناده .

قال البوصيرى : هذا إسناده ضعيف لضعف مبارك بن فضالة وتدليسه رواه الدارقطنى فى سننه من طريق مبارك ، عن الحسن مرسلا ورواه البيهقى من طريق الدارقطنى به ثم رواه البيهقى من طريق المبارك بن فضالة فذكره مرفوعا كما رواه ابن ماجه .

والحديث أخرجه أيضا البيهقى فى المعرفة (١٨٧/٦) وفى الصغير (٢٢/٣) والطحاوى فى شرح المعانى (١٠٥/٢) والطيالسى (١٠٨) وابن أبى عاصم فى الدييات (٢٨) والميزبى فى التهذيب (٦/٣٤) والمسند الجامع (٥١٩/١٥) عن جابر ، عن أبى عازب ، عن النعمان بن بشير رضى الله عنه . وإسناده ضعيف .

قلت : حديث النعمان بن بشير ، وله عنه طرق :

الأولى : عن الحسن عنه ، أخرجه الدارقطنى بإسناده عنه .

الثانية : عن جابر الجعفى عن أبى عازب عنه كما مرفى التخريج .

٢٦٦٨ - حدثنا إبراهيم بن المستمّر . ثنا الحر بن مالك العنبري . ثنا مبارك بن فضالة ، عن الحسن ، عن أبي بكره ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " لا قوّة إلا بالسيف " .

قلت : وهذا إسناد واه جدا ، أبو عازب : لا يعرف كما قال الذهبي وغيره ، وجابر الجعفي متهم بالكذب .  
الثالثة : عن قيس بن الربيع عن أبي حسين عن إبراهيم ، ابن بنت النعمان بن بشير ، عن النعمان بن بشير به نحوه ، أخرجه البيهقي وضعفه بقوله : " مدار هذا الحديث على جابر الجعفي وقيس بن الربيع ، ولا يحتج بهما " .

وقال الحافظ في التلخيص (١٩/٤) إسناده ضعيف . قلت : وقد اضطرب قيس بن الربيع في إسناده ، فرواه مرة هكذا ومرة قال : عن جابر الجعفي بإسناده المتقدم . أخرجه الطيالسي : حدثنا قيس به . كذا قال الألباني في الإرواء (٢٨٧/٧) .

٢٦٦٨ - ((الحر بن مالك)) بن الخطاب ، أبو سهل ، البصري . قال أبو حاتم : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، من التاسعة .

قال البوصيري : هذا إسناد فيه جابر الجعفي وهو متهم . رواه الدارقطني في سننه من طريق الحسن عن النعمان به ورواه الحاكم في المستدرک من طريق يوسف بن يعقوب عن شعبة وسفيان عن جابر الجعفي به ورواه البيهقي في الكبرى عن الحاكم به . ورواه البيهقي أيضا من طريق قيس بن الربيع عن أبي حصين عن إبراهيم ، ابن بنت النعمان بن بشير عن النعمان به . وقال : قيس بن الربيع : لا يحتج به . ورواه الإمام أحمد في مسنده من حديث النعمان أيضا ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن وكيع عن سفيان الثوري به وزاد " لكل خطأ أرش " .

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في المعرفة (١٨٨/٦) والميزي في التهذيب (٥١٦/٥) والمسند الجامع (٥٧٤/١٥) وإسناده ضعيف .

### (٢٦) باب لا يجنى أحد على أحد

٢٦٦٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو الأحوص، عن شبيب بن غرقدة، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص، عن أبيه؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، في حجة الوداع: "ألا لا يجنى جانٍ إلا على نفسه. لا يجنى والد على ولده، ولا مولود على والده".

٢٦٧٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبد الله بن نمير، عن يزيد بن أبي زياد. ثنا جامع بن شداد، عن طارق المنجاري؛ قال: رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه، حتى رأيت بياض إبطيه، يقول: "ألا لا تجنى أم على ولد. ألا لا تجنى أم على ولد".

### ٢٦ - باب لا يجنى أحد على أحد

٢٦٦٩ - ((ألا)) للتبعية، ((لا يجنى جانٍ إلا على نفسه)) أى جنابة كل منهما قاصرة عليه لا تتعداه إلى غيره. ولعل المراد الإثم والقصاص وإلا فالعقوبة متعدية (س). قال الجزري فى النهاية: الجنابة الذنب والحرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العذاب أو القصاص فى الدنيا والآخرة. المعنى أنه لا يطالب بجنابة غيره من أقاربه وأباعده فإذا جنى أحدهما جنابة يعاقب بها الآخر كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾. ((لا يجنى والد على ولد ولا مولود على والده)) يحتمل أن يكون المراد النهى عن الجنابة عليه لاختصاصها بمزيد قبح، وأن يكون المراد تأكيد "لا يجنى جانٍ إلا على نفسه" فإن عاداتهم حرت بأنهم يأخذون أقارب الشخص بجنابته. والحاصل أن هذا لظلم يودى إلى ظلم آخر، والأظهر أن هذا نفى فيوافق قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، وإنما خص الولد والوالد لأنهما أقرب الأقارب فإذا لم يؤخذ بفعله فغيرهما أولى، وفى رواية لا يؤخذ الرجل بحرمة أبيه وضبط بالوجهين.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الفتن وفى التفسير، والنسائى فى الكبرى فى الحج، والبيهقى (٢٧/٨) وأحمد (٤٩٩/٣). وتقدم أيضا برقم (١٨٥١) وسيأتى هذا الحديث أيضا برقم: ٣٠٥٥ مطولا. وإسناده صحيح.

٢٦٧٠ - ((حتى رأيت بياض إبطيه)) من المبالغة فى الرفع.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رواه أبو بكر بن أبي شيبة فى مسنده ضمن متن

٢٦٧١ - حدثنا عمرو بن رافع . ثنا هشيم ، عن يونس ، عن حصين بن أبي الحر ، عن الخشخاش العنبري ؛ قال : أتيت النبي ﷺ ومعى ابني . فقال : " لا تجنى عليه ولا يجنى عليك " .

٢٦٧٢ - حدثنا محمد بن عبدالله بن عبيد بن عقيل . ثنا عمرو بن عاصم . ثنا أبو العوام القطان ، عن محمد بن جحادة ، عن زياد بن علاقة ، .....

طويل وروى النسائي طرفاً منه فى الزكاة . رواه الدارقطنى فى سننه من حديث طارق بن عبدالله أيضا وله شاهد من حديث عمرو بن الأحوص رواه أصحاب السنن الأربعة . ورواه ابن حبان فى صحيحه من حديث رثة .

والحديث أخرجه أيضا النسائي فى المحتبى وفى الكبرى فى القسامة ، والحاكم (٦١١/٢) والبيهقى (٣٨٠/٥) وابن حبان (٥١٧/١٤) والطبرانى فى الكبير (٣٧٦/١) والبيهقى فى دلائل النبوة (٣٨١/٥) وأبو نعيم فى المنتخب (٥١٨/٢) والمسند الجامع (٥٤١/٧) عن جامع بن شداد ، عن طارق المحاربى رضى الله عنه . بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا . وإسناده صحيح .

٢٦٧١ - ((حصين بن أبي الحر)) هو ابن مالك بن الخشخاش ، التميمي ، العنبري ، أبو القلوص ، كان عاملا لعمر بن الخطاب على ميسان . وثقه أبو حاتم . وقال ابن المدينى : معروف . وقال العجلي : بصرى ، تابعى ، ثقة . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من الثامنة .

((الخشخاش العنبري)) جد حصين بن أبي الحر ، واسم أبيه الحارث وقيل : غير ذلك . صحابى ، له - حديث واحد .

قال البوصيرى : ليس للخشخاش عند ابن ماجه سوى هذا الحديث وليس له رواية فى شىء من الخمسة الأصول ورجال إسناده كلهم ثقات رواه ابن أبى شيبة فى مسنده عن سعيد بن سليمان عن هشيم به . ورواه أحمد بن منيع فى مسنده ثنا هشيم ثنا أبو بشر يونس ، عن حصين فذكره . قال : وثنا هشيم ثنا يونس قال : أخبرنى مخبر عن حصين فذكره ورواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقى ثنا يونس أخبرنى مخبر عن حصين فذكره .

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٣٤٤/٤) والطبرانى فى الكبير (٢٥٧/٤) وسعيد بن منصور فى سننه كما فى المتعجب (١٢٦/٦) والميزبى فى التهذيب (٥٣٥/٦) والمسند الجامع (٣٤٣/٥) وإسناده صحيح .

٢٦٧٢ - ((أبو العوام)) هو عمران بن ذاور ، تقدمت ترجمته برقم (١٦٤٤) .

## (٢٧) باب الجبار

٢٦٧٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "العجماء جرحها جبار. والمعدن جبار ....."

((أسامة بن شريك)) الثعلبي، صحابي، تفرد بالرواية عنه زياد بن علاقة، على الصحيح، كذا في التقريب.

عن أسامة بن شريك؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تجنى نفس على أخرى".

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وأبو العوام اسمه عمران ابن دأور وإن ضعفه

النسائي فقد وثقه الجمهور.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (١/١٤٤) وإسناده صحيح.

## ٢٧ - باب الجبار

٢٦٧٣ - ((العجماء)) هي البهيمة لأنها لا تتكلم، وكل ما لا يقدر على الكلام فهو أعجم، ((جرحها))

بفتح الجيم على المصدر لا غيره هو بالضم، اسم منه وذلك لأن الكلام في فعلها لا فيما حصل في

جسدها من الجرح وإن حمل جرحها بالضم على جرح حصل في جسد مجروحها يكون الإضافة

بعيدة وأيضا الهدر حقيقة هو الفعل لا أثره في المجروح فليتأمل. قاله السندي في حاشية النسائي.

((جُبَار)) بضم جيم وخفة موحدة أى هدر. قال السيوطي: والمراد الدابة المرسله في رعيها أو المنفلته

من صاحبها والحاصل أن المراد ما لم يكن معه سائق ولا قائد من البهائم إذا أتلف شيئا نهارا فلا

ضمان على صاحبها، كذا في حاشية النسائي للسندي. ((والمعدن)) بكسر الدال والمراد أنه إذا

استأجر رجلا لاستخراج معدن أو لحفر بئر فأنهار عليه أو وقع فيها إنسان بعد أن كان البئر في ملك

الرجل فلا ضمان عليه. وتفصيل المسائل في كتب الفروع.

قال الحافظ في الفتح (٢٥٦/١٢) يلتحق بالبئر والمعدن في ذلك كل أحير على عمل كمن

استأجر على صعود نخلة فسقط منها فمات.

وقد فسره بعض الشافعية بأنه لا يحمس في المعدن ولكنه بعيد جدا لأن السياق كله في مسائل

الدبة، ورد الحافظ في الفتح (٣٦٥/٣) على من فسره بنفى الزكاة على المعدن وفسره بأنه لا دبة

للهاك في معدن كما ذكرنا.

والبئر جبار".

٢٦٧٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا خالد بن مخلد. ثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "العجماء جرحها جبار، والمعدن جبار".  
٢٦٧٥ - حدثنا عبد ربه بن خالد النميري. ثنا فضيل بن سليمان. حدثني موسى بن عقبة. حدثني إسحاق بن يحيى بن الوليد، عن عبادة ابن الصامت؛ قال: قضى رسول الله ﷺ أن المعدن جبار، والبئر جبار، والعجماء جرحها جبار. والعجماء الهيمة من الأنعام وغيرها والجبار هو الهدر الذي لا يقرم.

((والبئر جبار)) قال أبو عبيد المراد بالبئر هنا العادية القديمة التي لا يعلم لها مالك تكون في البادية فيقع فيها إنسان أو دابة فلا شيء في ذلك على أحد وكذلك لو حفر بئرا في ملكه أو في موات فوقع فيها إنسان أو غيره فتلف فلا ضمان إذا لم يكن منه تسبب إلى ذلك ولا تعزير. وأما من حفر بئرا في طريق المسلمين وكذا في ملك غيره بغير إذن فتلف فيها إنسان فإنه يجب ضمانه على عاقلة الحافر والكفارة في ماله وإن تلف بها غير آدمي وجب ضمانه في مال الحافر، يلتحق بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور، كذا في الفتح (٢٥٥/١٢).

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الزكاة وفي الشرب وفي الديات، ومسلم في الحدود، ومالك والنسائي في الزكاة، والترمذي في الزكاة وفي الأحكام، وأبوداود في الإمارة، والبيهقي في الصغير (٥٩/٢) وعبدالرزاق (٦٦/١٠) والنخيب (٥٣/٥) وابن عدى في الكامل (٦٣٠/٢) ولتمام التخريج انظر رقم: ٢٥٠٩. وإسناده صحيح.

٢٦٧٤ - قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، كثير بن عبد الله كذبه الشافعي وأبوداود وضعفه أحمد وابن معين. وقال ابن عبد البر: مجمع على ضعفه. قلت: هذا الحديث رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده هكذا بالإسناد والتمت وزاد في آخره: "وفي الركاز الخمس" وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه مسلم في صحيحه وأصحاب السنن الأربعة.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (١٤/١٧) وابن عدى في الكامل (٢٠٨١/٦) والمسند الجامع (١٩٠/١٤) وإسناده ضعيف، لكن متنه صحيح بالذي قبله.

٢٦٧٥ - قال البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع إسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة.



٢٦٧٦ - حدثنا أحمد بن الأزهر . ثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن همام ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " النار جبار " .

### (٢٨) باب القسامة

قلت : إسناده ضعيف ، لكن متنه صحيح ، وتقدمت أقسام منه برقم : (٢٨١٣) ، و (٢٣٤٠) ، و (٢٤٨٣) ، و (٢٤٨٨) ، و (٢٦٤٣) .

٢٦٧٦ - ((النار جبار)) قال الخطابي في معالم السنن (٣٧/٤) : لم أزل أسمع أصحاب الحديث يقولون : غلط فيه عبد الرزاق إنما هو البئر جبار حتى وجدته لأبي داود عن عبد الملك الصنعاني عن معمر فدل على أن الحديث لم يتفرد به عبد الرزاق ، ومن قال هو تصحيف البئر احتج في ذلك بأن أهل اليمن يميلون النار يكسرون النون منها فسمعه بعضهم على الإمالة فكتبه بالياء ثم نقله الرواة مصحفاً . قال السندي : هذا يقتضي أن يكون البئر مصحفاً من النار ويكون الأصل النار لا البئر وهو خلاف المطلوب فليتأمل . ثم قال الخطابي : وإن صح الحديث على ما روى فإنه متناول على النار يوقدها الرجل في ملكه لحاجة له فيها فتطيرها الريح فتشعلها في مال غيره من حيث لا يملك ردها فيكون هدرا غير مضمون عليه والله أعلم .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الدييات ، والبيهقي في الكبرى (٣٤٤/٨) والدارقطني (١٥٢/٣) وابن عدي في الكامل (٢٢٨٣/٦) وأحمد (٣١٩/٢) وهمام بن منبه في صحيفته (٦٧٩) والمسند الجامع (٣٦٨/١٧) وإسناده صحيح .

### ٢٨ - باب القسامة

القَسَمَةُ بفتح القاف وتخفيف السين المهملة وهي مصدر أقسم ، والمراد بها الأيمان ، واشتقاق القسامة من القسم كالجماعة من الجمع ، وقد حكى إمام الحرمين أن القسامة عند الفقهاء اسم للأيمان ، وعند أهل اللغة اسم للحالفين . وقد صرح بذلك في القاموس . وقال في الضياء ، إنها الأيمان . وقال في المحكم إنها في اللغة الجماعة ثم أطلقت على الأيمان . قاله الشوكاني في النيل (٣٩/٧) . وقال القاري في المرقاة (٩٩/٧) : وسبب القسامة وجود القتل في المحلة أو ما يقوم مقامها ، وركنها قولهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا . وشرطها أن يكون المقسم رجلا حراً عاقلاً . وقال

مالك: يدخل النساء في قسامة الخطأ دون العمد، وحكمها القضاء بوجوب الدية بعد الحلف سواء كانت الدعوى في القتل العمد أو الخطأ.

قال البغوي في شرح السنة (٢١٦/١٠): صورة قتيل القسامة أن يوجد قتيل وادعى وليه على رجل أو على جماعة قتله، وكان عليهم لوث ظاهر وهو ما يغلب على الظن صدق المدعى كان وجد في محلتهم وكان بين القتيل وبينهم عداوة.

والقسامة: من سنن الجاهلية التي أقرها الإسلام فقد أخرج البخاري في المناقب باب القسامة في الجاهلية عن ابن عباس قال: إن أول قسامة كانت في الجاهلية لفينا بنى هاشم كان رجل من بنى هاشم استأجره رجل من قريش من فخذ أخرى فانطلق معه في إبله فمر رجل به من بنى هاشم قد انقطعت عروة جوالقه. فقال: أغثنى بعقال أشد به عروة جوالقي لا تنفر الإبل فأعطاه عقالا فشد به عروة جوالقه فلما نزلوا عقلت الإبل إلا بعيرا واحدا. فقال الذي استأجره: ما شأن هذا البعير؟ ولم يعقل من بين الإبل. قال: ليس له عقال قال: فأين عقاله؟ قال: فحذفه بعصا كان فيها أجله، فمر به (يعنى بالأجير) رجل من أهل اليمن فقال: أتشهد الموسم؟ قال ما أشهد وربما شهدته قال: هل أنت مبلغ عنى رسالة مرة من الدهر؟ قال: نعم، قال: فكنت إذا أنت شهدت الموسم فناد يا آل قريش! فإذا أجابوك فناد: يا آل بنى هاشم! فإن أجابوك فاسأل عن أبي طالب فأخبره أن فلانا قتلنى فى عقال، ومات المستأجر (بفتح الحيم) فلما قدم الذى استأجره أتاه أبو طالب فقال: ما فعل صاحبنا؟ قال: مرض فأحسنتم القيام عليه فوليت دفنه. قال: قد كان أهل ذلك منك فمكث حيناً، ثم الرجل اليماني الذى أوصى إليه أن يبلغ عنه وافى الموسم، فقال: يا آل قريش! قالوا: هذه قريش. قال: يا آل بنى هاشم! قالوا: هذه بنو هاشم. قال: أين أبو طالب؟ قالوا: هذا أبو طالب. قال: أمرنى فلان أن أبلغك رسالة، أن فلانا قتله فى عقال فاتاه أبو طالب: فقال: اختر منا إحدى ثلاث. إن شئت أن تؤدى مائة من الإبل، فإنك قتلت صاحبنا. وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله، فإن آبيت قتلناك به. فأتى قومه فقالوا: نحلف فأتته امرأة من بنى هاشم كانت تحت رجل منهم قد ولدت له فقالت: يا أبا طالب أحب أن تحيز ابني هذا برجل من الخمسين ولا تصبر يمينه حيث تصبر الأيمان، ففعل فاتاه رجل منهم فقال: يا أبا طالب أردت خمسين رجلا أن يحلفوا مكان مائة من الإبل يصيب كل رجل بغيران، هذان

٢٦٧٧ - حدثنا يحيى بن حكيم . ثنا بشر بن عمر . سمعت مالك بن أنس . حدثني أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل ، عن سهل بن أبي حثمة ، أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهم فأتى محبيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وألقى في فقير أو عين بخيبر فأتى .....

بعيران فقبلهما منى ولا تصبر يميني حيث تصبر الأيمان فقبلهما وجاء ثمانية وأربعون فحلفوا . قال ابن عباس : فوالذى نفسى بيده ما حال الحول ومن الثمانية وأربعون عين تطرف .

وذكر ابن حبيب هذه القصة فى المحبر (ص ٣٣٥-٣٣٧) فسمى المستأجر خدasha والأجير عامرا أو عمرو بن علقمة بن المطلب وذكر أنهما خرجا إلى اليمن وذكر فيه أن الذى حكم بالقسامة هو الوليد بن المغيرة فحكم أن يحلف خدasha فى خمسين من بنى عامر بن لؤى أنه لبرىء من دم عامر ثم يعقلوه بعد فرضى بنو عبد مناف بذلك وذكر فى آخر القصة أن الذين حلفوا ماتوا كلهم قبل حولان الحول، وصارت رباعهم لحويطب فكان أكثر أهل مكة رباعا .

وذكر ابن قتيبة عن وهب بن منبه أنه قال: الحكم بقسامة أوحاه الله إلى موسى فى كل قتيل وجد بين قريتين أو محلتين فلم تزل بنو إسرائيل تحكم بها وقضى بها رسول الله ﷺ . راجع المعارف لابن قتيبة (ص ٢٤٠) ذكر الأوائل .

٢٦٧٧ - ((أبوليلى)) الأنصارى، المدنى . ويقال اسمه عبد الله . قال الحافظ: ثقة، من الرابعة . ((أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه)) الضمير لسهل بن أبى حثمة . ((عبد الله بن سهل)) بن زيد، الأنصارى، الحارثى، قتيل اليهود بخيبر، وهو أخو عبد الرحمن وابن أخى حويصة ومحبيصة . قال سهل بن حنيف أن سهل بن أبى حثمة أخبر أبى ليلى أنه أصيب عبد الله بن سهل بخيبر وكان خرج إليها فى أصحاب له يمتارون تمرا فوجد فى عين قد كسرت عنقه ثم طرح فيها فدفنوه ثم قدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له شأنه، كذا فى أسد الغابة (٣/١٧٩) .

((ومحبيصة)) وحويصة، بضم ففتح ثم ياء مشددة مكسورة أو مخففة ساكنة، وجهان مشهوران فيهما، أشهرهما التشديد . صحابيان .

((من جهد)) بفتح الجيم وضمه أى قحط وفقر ومشقة . ((فأتى)) على بناء المفعول أى أتاه وكذا "أخبره" . ((فى فقير)) أى ببئر قرية القعر واسع الفم . ((أو عين)) شك من الراوى، ((فأتى)) محبيصة،

يهود فقال أنتم والله قتلتموه قالوا والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب محيصة يتكلم وهو الذى كان بخبير فقال رسول الله ﷺ لمحيصة كبر كبير يريد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة فقال رسول الله ﷺ إما أن يدوا صاحبكم وإما أن يؤذونا بحرب فكتب رسول الله ﷺ فى ذلك فكتبوا إنا والله ما قتلناه فقال رسول الله ﷺ لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ قالوا: لا. قال فتحلف لكم يهود؟ قالوا: ليسوا بمسلمين، فوداه رسول الله ﷺ من عنده فبعث إليهم رسول الله ﷺ مائة ناقة .....

((يهود)) بالنصب وهو غير منصرف لأنه اسم للقبيلة ففيه التأنيث والعلمية. ((فذكر ذلك لهم)) ما جرى له ((ثم أقبل هو)) أى محيصة، ((أكبر منه)) أى من محيصة ((وعبد الرحمن بن سهل)) هو أخو المقتول، ((كبر كبير)) بتشديد الباء أى قديم الأكبر. قالوا: هذا عند تساويهم فى الفضل، وأما إذا كان الصغير ذا فضل فلا بأس أن يتقدم. روى أنه قدم وفد من العراق على عمر بن عبدالعزيز فنظر عمر إلى شاب يريد الكلام فقال كبر. فقال الفتى: يا أمير المؤمنين إن الأمر ليس بالسن ولو كان كذلك لكان فى المسلمين من هو أسن منك. فقال: صدقت، تكلم، رحمك الله. ((يريد السن)) أى يريد رسول الله ﷺ من قوله "كبر كبير" كبير السن، وفيه إرشاد إلى الأدب يعنى أنه ينبغى أن يتكلم الأكبر سناً أولاً. ((إما أن يدوا)) مضارع ودى بحذف الواو كما يفى. يقال ودى القاتل القتل يديه إذا أعطى وليه المال الذى هو بدل النفس ((وإما أن يأذونا بحرب)) الظاهر أنه بفتح الذال، من الإذن بمعنى العلم مثله قوله تعالى: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ﴾، وضبط فى بعض المواضع على بناء المفعول من الإيدان بمعنى الإعلام والمراد أنهم يفعلون أحد الأمرين إن ثبت عليهم القتل (س). ((وتستحقون دم صاحبكم)) المقتول أى بدله وهو الدية عند الجمهور والقصاص عند مالك إذا حلف على أن القاتل فلان بعينه، ((فوداه رسول الله ﷺ من عنده)) أى أعطى ديته. قالوا: إنما أعطى دفعا للنزاع وإصلاحاً لذات البين وجبراً لما يلحقهم من الكسر بواسطة قتل قريبهم، وإلا فأهل القتل لا يستحقون إلا أن يحلفوا أو يستحلفوا المدعى عليهم مع نكولهم ولم يستحق شيء من الأمر. ثم روايات الحديث لا تخلو عن اضطراب واختلاف، ولذلك ترك بعض العلماء رواياته وأخذوا بروايات أخر لما ترجح عندهم (س).

والاضطراب يندفع إذا ترجح بعض الروايات، والإمام محمد رجح رواية يحيى كما حكاها

حتى أدخلت عليهم الدار فقال سهل فلقد ركضتني منها ناقة حمراء .

٢٦٧٨ - حدثنا عبد الله بن سعيد. ثنا أبو خالد الأحمر، عن حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن حويصة ومحيفة، ابني مسعود؛ وعبد الله وعبد الرحمن، ابني سهل. خرجوا يمتارون بخبير. فعُدِي على عبد الله، فقتل. فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: "تقسمون وتستحقون؟" فقالوا: يا رسول الله! كيف نقسم ولم نشهد؟ قال: "فتبرئكم يهود؟" قالوا: يا رسول الله! إذا قتلنا. قال، فوداه رسول الله ﷺ من عنده.

الزرقاني وكذا رجحها الإمام مالك وجمهور أهل الحديث أو بالجمع كما جمع به البيهقي ونقحه الحافظ وهو جمع حسن وسنذكره قريبا إن شاء الله تعالى.

((حتى أدخلت)) بصيغة المحهول والضمير للناقة. ((قال سهل)) أي ابن أبي حنيفة، ((فلقد ركضتني منه ناقة حمراء)) أي ضربتني بالرجل، والركض الضرب بالرجل وأراد بهذا الكلام أنه ضبط الحديث وحفظه حفظا بليغا.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الدييات وفي الصلح وفي الجهاد وفي الأدب وفي الأحكام، ومسلم ومالك والنسائي في المحبتى وفي الكبرى في القسامة، وأبوداود في الزكاة، والترمذي في الدييات، والبيهقي في الكبرى (١١٧/٨) وفي الصغير (٢٥٤/٣) وفي المعرفة (٢٥٤/٦) وابن الجارود (٢٧٠) وأحمد (٣/٤) والشافعي في الأم (٩٠/٦) عن أبي ليلي بن عبد الله، عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره عن رجال كبار قومه. وإسناده صحيح.

٢٦٧٨ - ((يمتارون بخبير)) أي يطلبون الطعام ((فقال تقسمون)) من الإقسام، ((فتبرئكم يهود)) من التبرية أي يرفعون ظنكم وتهمتكم أو دعوتكم على أنفسهم. وقيل: يخلصونكم عن اليمين بأن يحلفوا فتنتهى الخصومة بحلفهم (س). ((فوداه رسول الله ﷺ من عنده)) وفي رواية للبخاري "فكره رسول الله ﷺ أن يطلّ دمه فوداه مائة من إبل الصدقة".

قال الحافظ في الفتح (٢٣٥/١٢): زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لتصريح يحيى بن سعيد بقوله "من عنده" وجمع بعضهم بين الروایتين باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده أو المراد بقوله: "من عنده" أي بيت المال المرصد للمصالح. وأطلق عليه "صدقة" باعتبار الانتفاع به مجازا لما في ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات البين، وقد حمل بعضهم على

ظاهره، فحكى القاضى عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة للمصالح العامة، واستدل بهذا الحديث وغيره. قال الحافظ: وتقدم شيء من ذلك فى كتاب الزكاة فى الكلام على حديث أبى لاس. "قال: حملنا النبى ﷺ على إبل من إبل الصدقة فى الحج". وعلى هذا. فالمراد بالعندية كونها تحت أمره وحكمه.

قال القاضى عياض: هذا الحديث أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد الأحكام وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة وفقهاء الأمصار من الحجازيين والشاميين والكوفيين، وإن اختلفوا فى صورة الأخذ به، وروى التوقف عن أخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة ولا أثبتوا بها فى الشرع حكما، وهذا مذهب الحكم بن عتيبة وأبى قلابة وسالم بن عبدالله وسليمان بن يسار وقتادة ومسلم بن خالد وإبراهيم بن عليه، وإليه ينمو البخارى وروى عن عمر بن عبدالعزيز باختلاف عنه قال الحافظ: وهذا ينافى ما صدر به كلامه إن كافة الأئمة أخذوا بها وقد تقدم النقل عن من لم يقل بمشروعيتها فى أول الباب.

ثم اختلف القائلون بالقسامة فيما إذا كان القتل عمدا هل يجب القصاص بها أم لا؟ فقال: جماعة من العلماء يجب، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق وقول الشافعى فى القديم. وقال الكوفيون والشافعى فى أصح قوليه: لا يجب الدية، واختلفوا فى من يحلف فى القسامة. فقال مالك والشافعى والجمهور: يحلف الورثة ويجب الحق بحلفهم. وقال أصحاب أبى حنيفة: يستحلف خمسون من أهل المدينة ويتحراهم الولي يحلفون "بالله ما قتلناه وما علمنا قاتله". فإذا حلفوا قضى عليهم وعلى أهل المحلة وعلى عاقلتهم بالدية، كذا فى المرقاة (٩٠/٧) نقلا عن النووى.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف والعلة فيه تدليس الحجاج بن أرطاة، رواه أبوبكر بن أبى شيبة فى مسنده من طريق ابن أرطاة به.

والحديث أخرجه أيضا النسائى فى القسامة، والمسند الجامع (١١/١٥٤) وإسناده حسن، لكن الحديث صحيح. فقد توبع حجاج على روايته. تابعه ابن إسحاق وصرح بالتحديث.

### (٢٩) باب من مثل بعبده فهو حر

٢٦٧٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا إسحق بن منصور. قال: ثنا عبد السلام، عن إسحق بن عبد الله بن أبي فروة، عن سلمة بن روح ابن زباع، عن جده؛ أنه قدم على النبي ﷺ وقد خصى غلاما له. فأعتقه النبي ﷺ بالمثلة.

٢٦٨٠ - حدثنا رجاء بن المرجي السمرقندي. ثنا النضر بن شميل. ثنا أبو حمزة الصيرفي. حدثني عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ صارخا، فقال له رسول الله ﷺ: "ما لك؟" قال: سيدي رأني أقبل جارية له، فجبّ مذاكيرى. فقال النبي ﷺ: "على....."

### ٢٩ - باب من مثل بعبده فهو حر

٢٦٧٩ - ((سلمة بن روح بن زباع)) الجزامى. قال الحافظ: مجهول، من الثالثة.

((عن جده)) أى زباع بن روح، الجزامى، الفلسطينى، والد روح، صحابى له حديثان.

((وقد خصى غلاما له)) على ما فى الصحاح، خصيت الفحل إذا سللت خصيته.

قال البوصيرى: ليس لزباع عند ابن ماجه سوى هذا الحديث وليس له رواية فى شىء من الخمسة الأصول وإسناده حديثه ضعيف لضعف إسحاق بن أبي فروة، رواه أبو بكر بن أبي شيبة فى مسنده هكذا. وله شاهد من حديث سمرة رواه الترمذى فى الجامع، ورواه الحاكم فى المستدرک من حديث ابن عمر.

والحديث أخرجه أيضا الطبرانى فى الكبير (٣١٠/٥) والميزى فى التهذيب (٣٩٢/٩). والمسند الجامع (٤٧٢/٥) وإسناده ضعيف، لكن الحديث حسن بما بعده.

٢٦٨٠ - ((أبو حمزة)) اسمه سوار بتشديد الواو وآخره راء، ابن داود، المزنى، الصيرفى، البصرى، صاحب الحلى. وثقه ابن معين. وقال أحمد: شيخ، بصرى، لا بأس به. وقال الدارقطنى: لا يتابع على أحاديثه، فيعتبر به، وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، له أوهام، من السابعة.

((جاء رجل)) أى عبد اسمه سندر، ((صارخا)) أى مستغيثا، فى النهاية الاستصراخ، الاستغاثة،

((فجب مذاكيرى)) هى جمع الذكر على غير قياس، أى قطع السيد ذكرى ((على)) أى اتونى

بالرجل". فطَلِبَ فلم يُقَدَّر عليه. فقال رسول الله ﷺ: " اذهب. فأنت حر". قال: علي من نصرتي يا رسول الله! قال يقول: أرايت إن استرقتني مولاي؟ فقال رسول الله ﷺ: "علي كل مؤمن أو مسلم".

### (٣٠) باب أعف الناس قتلة أهل الإيمان

٢٦٨١ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي. ثنا هشيم، عن مغيرة، عن شباك، عن إبراهيم، عن علقمة؛ قال: قال عبد الله: قال رسول الله ﷺ: "إن من أعف الناس قتلة، أهل الإيمان".

((بالرجل)) أي السيد، ((فطَلِبَ)) على بناء المفعول، أي السيد ((فلم يُقَدَّر عليه)) على بناء المجهول، أي لم يتمكن منه، وفي المصباح: قدرت على الشيء قويت عليه وتمكنت منه. ((اذهب)) للعبد المقطوع مذاكيره، ((فأنت حر)) كأنه ﷺ أعتق عليه لثلا يحترئ الناس على مثله (س). والصحيح أن من يفعل ذلك الفعل الشنيع بعده يعتق عليه العبد ويصير حرا، ((قال)) العبد.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الدييات، والبيهقي في الكبرى (٣٦/٨) والطبراني في الكبير (٣١٠/٥) وأحمد (١٨٢/٢). والمسند الجامع (١٥٢/١١) وإسناده حسن، لكن الحديث صحيح لشواهده.

### ٣٠ - باب أعف الناس قتلة أهل الإيمان

٢٦٨١ - ((شباك)) بكسر أوله ثم موحدة خفيفة ثم كاف، الضبي، الكوفي، الأعمى. وثقه ابن معين والنسائي. وقال أحمد: شيخ، ثقة. وذكره ابن جبان في الثقات. وقال الحفاظ: ثقة، وكان يدرس، من السادسة.

((إن من أعف الناس)) هو بتشديد الفاء، اسم تفضيل من العفة، وهي الكف عما لا ينبغي، أي الذين هم أرحم الناس بخلق الله وأشدهم تحريا عن التمثيل والتشويه بالمقتول وإطالة تعذيبه إجلال لخالقهم وامثالاً لما صدر عن صدر النبوة من قوله: "إذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة" بخلاف أهل الكفر وبعض أهل الفسوق ممن لم تذق قلوبهم حلاوة الإيمان واكتفوا من مسماهم بلقلقة اللسان وأشربوا القسوة حتى أبعدوا عن الرحمن، وأبعد القلوب من الله القلب القاسي، ومن لا يرحم لا يرحم، والقتلة بالكسر هيئة القتل، وهذا تهديد شديد في المثلة وتشويه الخلق، كذا في الفيض (٧/٢).



٢٦٨٢ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة. ثنا غندر، عن شعبة، عن مغيرة، عن شباك، عن إبراهيم، عن هني بن نيرة، عن علقمة، عن عبدالله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن أعف الناس قتلًا، أهل الإيمان".

### (٣١) باب المسلمون تتكافأ دماؤهم

٢٦٨٢ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني. ثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: "المسلمون تتكافأ دماؤهم. ...."

والحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة (٤٢٠/٩) وعبدالرزاق (٢١/١٠) والطحاوي (١٨٣/٣) وأحمد (٣٩٣/١) والطبراني في الكبير (٤٠٨/٩) عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله رضى الله عنه. وإسناده ضعيف.

٢٦٨٢ - ((هني بن نيرة)) الضبي، الكوفي. وثقه العجلي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من العباد، من الثالثة.

مضى شرحه في الحديث السابق.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الجهاد، والبيهقي (٦١/٨) وابن حبان (٣٣٥/١٣) وابن أبي شيبة (٤٢٠/٩) وابن الجارود (٢٨٥) والطحاوي (١٨٣/٣) وأحمد (٣٩٣/١) وأبو يعلى (٣٨٧/٨) وإسناده ضعيف، لكن الحديث حسن. لشاهد من حديث شداد بن أوس قال: "ثنتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ قال: إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليُجد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته".

### ٣١ - باب المسلمون تتكافأ دماؤهم

٢٦٨٢ - ((المسلمون تتكافأ)) بالتأنيث، وهمز في آخره. أى تتساوى ((دماؤهم)) فى القصاص والدييات، لا يفضل شريف على وضع. كما كان فى الجاهلية.

قال البغوى فى شرح السنة (١٧٣/١٠): يريد به أن دماء المسلمين متساوية فى القصاص بقاد الشريف منهم بالوضع والكبير بالصغير والعالم بالجاهل والمرأة بالرجل، وإذا كان المقتول شريفا أو عالما والقاتل وضعيف جاهل ولا يقتل به غير قاتله على خلاف ما كان يفعله أهل الجاهلية، كانوا لا

**وهو يد علي من سواهم . يسعى بذمتهم أدناهم ، ويرد علي أقصاهم .**

يرضون في دم الشريف بالاستفادة من قاتله الوضيع حتى يقتلوا عدة من قبيلة القاتل .

((وهو يد)) أى اللاتق بحالهم أن يكونوا كيد واحدة في التعاون والتعاقد على الأعداء ، فكما أن اليد الواحدة لا يمكن أن يميل بعضها إلى جانب وبعضها إلى جانب آخر فكذلك اللاتق بشأن المؤمنين . قال أبو عبيدة: أى المسلمون لا يسعهم التخاذل بل يعاون بعضهم بعضا على جميع الأديان والملل . وقال الخطابي: معنى اليد المظاهرة والمعاونة إذا استنفروا وجب عليهم النفير وإذا استنجدوا أنجدوا ولم يتخلفوا ولم يتخاذلوا ، انتهى . وفي النهاية أى هم محتمون على أعدائهم لا يسعهم التخاذل بل يعاون بعضهم بعضاً كأنه جعل أيديهم يداً واحدة وفعلهم هذا واحداً ، كذا في العون (٤٢٦/٧) .

((يسعى بذمتهم أدناهم)) أى أقلهم عدداً وهو الواحد وأسفلهم رتبة وهو العبد يمشى به يعتقد لمن يرى من الكفرة فإذا عقد حصل له الذمة من الكل .

قال القارى في المرقاة (٦٥/٧): فى الفائق الذمة ، الأمان ، ومنها سمي المعاهد ذمياً لأنه أومن على ماله ودمه للحزبة ، والمعنى إذا أعطى أدنى رجل منهم أماناً فليس للباقيين إخفاره أى نقض عهده وأمانه . وقال البغوى فى شرح السنة (١٧٤/١٠): إن واحداً من المسلمين إذا آمن كافراً حرم على عامة المسلمين دمه وإن كان هذا المحجير أدناهم مثل أن يكون عبداً أو امرأة أو عسيفاً تابعاً أو نحو ذلك ، فلا تخفر ذمته .

((ويرد علي أقصاهم)) على بناء المفعول ، أى يرد الأقرب منهم الغنيمة على الأبعد . والمراد أن من حضر الوقعة فالقريب والبعيد والقوى والضعيف منهم فى الغنيمة سواء . قال فى شرح السنة: فيه وجهان أحدهما أن بعض المسلمين وإن كان قاصى الدار عن بلاد الكفر إذا عقد للكافر عقداً فى الأمان لم يكن لأحد منهم نقضه وإن كان أقرب داراً من المعقود له . وثانيهما: إذا دخل العسكر دار الحرب فوجه الإمام سرية منهم فما غنمت من شىء أخذت منه ما سمي لها ويرد على العسكر الذين خلفهم لأنهم وإن لم يشهدوا الغنيمة كانوا ردةً للسرايا .

قال البوصيرى هذا إسناد ضعيف ، لضعف حنش واسمه حسين بن قيس وقد تقدم ، وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب رواه النسائى فى الصغرى .

والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٢٦٠/٩) وإسناده ضعيف جداً ، ولكن متن الحديث

٢٦٨٤ - حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري . ثنا أنس بن عياض أبو حمزة ، عن عبد السلام بن أبي الجنوب ، عن الحسن ، عن معقل بن يسار ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "المسلمون يد علي من سواهم . وتكافأ دماؤهم" .

٢٦٨٥ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا حاتم بن إسماعيل ، عن عبد الرحمن بن عياش ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "يد المسلمين علي من سواهم . تكافأ دماؤهم وأموالهم ويجير علي المسلمين أديانهم ، ويرد علي المسلمين أقصاهم" .

صحيح ، انظر الحديث (٢٦٥٩ ، و٢٦٦٠) وكما سيأتي في (٢٦٨٥) .

٢٦٨٤ - قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف ، عبد السلام ضعفه ابن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة والبخاري وابن حبان . رواه ابن عدى في الكامل عن عمر بن سنان عن إبراهيم بن سعيد عن أنس بن عياض عن عبد السلام ، فذكره بإسناده ومتنه وسياقه أتم . ورواه البيهقي في سننه الكبرى عن أبي سعيد الماليني عن ابن عدى به .

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في الصغير (٢٠٨/٣) وابن عدى في الكامل (١٩٦٨/٥) والمسند الجامع (٣٥٨/١٥) وإسناده ضعيف ، ولكن متن الحديث صحيح كما سيأتي في (٢٦٨٥) .

٢٦٨٥ - ((ويجير علي المسلمين أديانهم)) أي إذا عقد الذمة للكافر من هو أدنى فهو نافذ علي الكل ليس لأحد نقضه . ((ويرد علي المسلمين)) أي الغنيمة ((أقصاهم)) أي أبعدهم إلى جهة العدو .

قال البوصيري : عبد الرحمن لم أر من تكلم فيه ، وعمرو بن شعيب مختلف فيه ، رواه البيهقي في سننه الكبرى وأبو داود الطيالسي في مسنده من طريق خليفة بن خياط عن عمرو بن شعيب ، فذكره بلفظ "المؤمن تكافأ دماؤهم وهم يد علي من سواهم" . قال : وزواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرو بن شعيب ، انتهى . ورواه أبو داود في سننه من طريق يحيى بن سعيد به إلا أنه قال : "ويجير عليهم أقصاهم ويرد مشدهم علي مضعفهم" .

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في الكبرى (٢٨/٨) وفي الصغير (٢٠٨/٣) وفي المعرفة (٢٦٦/٦) والبلغوي في شرح السنة (١٧٢/١٠) وابن الجارود (٢٦٠) والحاكم (١٤١/٢) وأحمد (١٩١/٢) وإسناده حسن صحيح . ولتمام التخريج انظر رقم (٢٦٥٩) .

### (٢٢) باب من قتل معاهدًا

٢٦٨٦ - حدثنا أبو كريب . ثنا أبو معاوية ، عن الحسن بن عمرو ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من قتل معاهدًا ، لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عامًا " .

٢٦٨٧ - حدثنا محمد بن بشار . ثنا معدي بن سليمان . أنبأنا ابن عجلان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : " من قتل معاهدًا له ذمة الله وذمة رسوله لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين عامًا " .

### ٢٢ - باب من قتل معاهدًا

٢٦٨٦ - ((الحسن بن عمرو)) الفقيمي بضم الفاء وفتح القاف ، الكوفي . وثقه ابن معين وأحمد والنسائي . وقال أبو حاتم : لا بأس به ، صالح . وقال الحافظ : ثقة ، ثبت ، من السادسة .

((من قتل معاهدًا)) أى ذميا ((لم يرح)) من راح يراح أو يريح أو أراح يريح أى لم يشم ريحها وهو كناية عن عدم الدخول فيها ابتداء بمعنى أنه لا يستحق ذلك أو المعنى أنه لا يجد ريحها وإن دخل .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الجزية وفى الديات ، والنسائي فى المحتبى وفى الكبرى فى القسامة ، والحاكم (١٢٦/٢) وأحمد (١٨٦/٢) والمسند الجامع (١٤٨/١١) وإسناده صحيح .

٢٦٨٧ - ((له ذمة الله وذمة رسوله)) قال فى المجمع : الذمة والزماء ، وهما بمعنى العهد والأيمان ، والضمان الحرمة والحق . وسمى أهل الذمة لدخولهم فى عهد المسلمين وأمانهم ، انتهى . وفى رواية الترمذى : " فقد أخضر بذمة الله " . ((وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين عامًا)) الجملة حالية أى والحال أن ريح الجنة لتوجد . قال السيوطى : وفى رواية " مائة عام " وفى الفردوس : " ألف عام " وجمع بأن ذلك بحسب اختلاف الأشخاص والأعمال وتفاوت الدرجات فيدركها من شاء الله من مسيرة ألف عام ومن شاء الله من مسيرة أربعين عامًا وما بين ذلك ، قاله ابن العربى وغيره . ذكره القارى فى المرقاة وقال : يحتمل أن يكون المراد من الكل طول المسافة لا تحديدها .

قلت : ذكر الحافظ هذه الروايات المختلفة وذكر أن فى رواية الطبرانى عن أبى بكره خمس مائة عام ووقع فى الموطأ فى حديث آخر خمسمائة عام وهذا اختلاف شديد ثم ذكر وجه الجمع عن ابن

### (٢٢) باب من أمن رجلا على دمه فقتله

٢٦٨٨ - حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب . ثنا أبو عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن رفاعة بن شداد القتباني؛ قال: لولا كلمة سمعتها من عمرو بن الحَمِق الخزاعي، لمشيت فيما بين رأس المختار وجسده. سمعته يقول: .....

بطل ولم يرض به لما فيه من التكلف ثم قال: والذي يظهر في الجمع أن يقال: إن الأربعين أقل زمن يدرك به ريح الجنة من في الموقف والسبعين فوق ذلك أو ذكرت للمبالغة والخمسين مائة، ثم الألف أكثر من ذلك ويختلف ذلك، باختلاف الأشخاص والأعمال فمن أدركه من المسافة البعدى أفضل ممن أدركه من المسافة القربى وبين ذلك، وقد أشار إلى ذلك الشيخ المباركفوري في شرح الترمذى، ثم رأيت نحوه في كلام ابن العربي ونقل كلامهما، فإن شئت الوقوف عليه فارجع إلى الفتح. والحديث أخرجه أيضا الترمذى في الدييات، والمسند الجامع (٣٤٦/١٧) والضياء في صفة الجنة، والطبراني في الأوسط (٧/٩) لكن بدل "سبعين عاما"، "مائة عام". وإسناده حسن، لكن متن الحديث صحيح لذلك. قال الترمذى: حسن، صحيح.

### ٢٣ - باب من أمن رجلا على دمه فقتله

٢٦٨٨ - ((رفاعة بن شداد)) بن عبدالله بن قيس، القتباني بكسر القاف وسكون المثناة بعدها موحدة، أبو عاصم، الكوفي. وثقه النسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من كبار الثالثة. ((عمرو بن الحَمِق)) بفتح المهملة وكسر الميم بعدها قاف، ابن كاهل، ويقال: الكاهن بالنون، ابن حبيب. صحابي، سكن الكوفة، ثم مصر. بايع النبي ﷺ في حجة الوداع وصحبه بعد ذلك، وشهد مع علي رضي الله عنه مشاهدته، قتل في خلافة معاوية.

((لمشيت فيما بين رأس المختار وجسده)) كناية عن قتله والمختار هو ابن أبي عبيد الذي قتل عبيد الله بن زياد والى الكوفة زاعما أنه أخذ بثأر الحسين بن علي، ثم استولى على الكوفة وادعى النبوة كما نبه عليه في الرواية الآتية صريحا بقوله "قام جبريل من عندي الساعة" وإليه الإشارة في قوله ﷺ في تقيف كذاب ومبير. وقال عبدالله بن عصمة يقال: الكذاب هو المختار بن أبي عبيد والمبير هو الحجاج بن يوسف. وقال هشام بن حسان: أحصوا من قتلهم الحجاج صبورا فبلغ مائة ألف

قال رسول الله ﷺ: "من أمن رجلا على دمه، فقتله؛ فإنه يحمل لواء غدري يوم القيامة".  
 ٢٦٨٩ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع. ثنا أبو ليلى، عن أبي عكاشة، عن رفاعة؛ قال: دخلت  
 على المختار في قصره. فقال: قام جبرائيل من عندي الساعة. فما معنى من ضرب عنقه إلا  
 حديث سمعته من سليمان بن صُرْدٍ، عن النبي ﷺ؛ أنه قال: "إذا أمنك الرجل على دمه، فلا  
 تقتله". فذلك الذي معنى منه.

وعشرين ألفا رواه الترمذي وروى مسلم في الصحيح عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت لحجاج حين  
 قتل ابنها عبد الله بن الزبير: إن رسول الله ﷺ حدثنا أن في ثقيف كذابا ومبيرا فأما الكذاب فرأيناه  
 وأما المبير فلا إخالك إلا إياه وكان ثقيفا قيل: كان يبغض عليا قتله مصعب بن الزبير في خلافة أخيه  
 عبد الله بن الزبير، كذا في إنجاح الحاجة. ((من أمن رجلا.. الخ)) لعلمهم أمنوا المختار حين أخذ بثأر  
 الحسين لأن المسلمين فرحوا بذلك فرحا شديدا فلما بلغ حده إلى حد الارتداد تقموا عليه وقتلوه، أو الأمان  
 كان عن جماعة والقتل عن جماعة أخرى وهم مصعب بن الزبير وأصحابه، كذا في إنجاح الحاجة.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات. رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث رفاعة  
 الجهني أيضا، رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن محمد بن أبان عن السدي عن رفاعة بلفظ "إذا  
 أمن الرجل الرجل على نفسه ثم قتلته بئانا برىء من القاتل وإن كان المقتول كافرا". وكذا لفظ  
 النسائي ورواه النسائي في السير من طريق منها عن قتيبة عن أبي عوانة وعن عمرو بن علي عن يحيى  
 بن سعيد عن حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير وعن إسماعيل بن مسعود عن خالد بن الحارث  
 عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن قررة عن خالد عن عبد الملك بن عمير به.  
 ورواه الحاكم في المستدرک من طريق عبد الملك بن عمير به.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في التاريخ (٣٢٣/٢) وابن حبان (٣٢٠/١٣) والطحاوي في  
 المشكل (٧٧/١) والخرائطي في مكارم الأخلاق (٢٩) والفسوى في المعرفة والتاريخ (١٩٣/٣)  
 والطبراني في الصغير (٢٢/١) وفي مسند الشاميين برقم (٢٤٤٠) وأبو نعيم في الحلية (٢٤/٩)  
 والقضاعي في مسند الشهاب (١٢٩/١). والمسند الجامع (١٢٧/١٤) وإسناده صحيح.

٢٦٨٩ - ((أبو ليلى)) الحراساني. مجهول، من السادسة. يقال: هو عبد الله بن ميسرة، الحارثي.  
 ((عن أبي عكاشة)) الهمداني، الكوفي. مجهول، من السادسة.

### (٢٤) باب العفوعن القاتل

٢٦٩٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلی بن محمد. قالوا: ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ قال: قتل رجل على عهد رسول الله ﷺ. فرفع ذلك إلى النبي ﷺ. فدفعه إلى ولي المقتول. فقال القاتل: يا رسول الله! والله! ما أردت قتله. فقال رسول الله ﷺ للولي: "أما إنه إن كان صادقا ثم قتلته، دخلت النار". .....

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، ابن أبي ليلى هكذا وقع في ابن ماجه مبهما ووقع في التهذيب أبوليلي. يقال: الخراساني روى عن أبي عكاشة الهمداني وعنه وكيع بن الجراح يقال: إنه عبدالله بن ميسرة الحزاني، انتهى. فيحتمل أنه هذا وهو مجهول، ويحتمل أنه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وأبو عكاشة مجهول، لا يعرف اسمه ورفاعة هو ابن شداد والحديث معروف من رواية رفاعة عن عمرو بن الحقيق الخزاعي، وكذا أخرجه النسائي وابن ماجه في الحديث قبله، وحديث سليمان بن صرد هذا مما فات المزي في كتابه الأطراف.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في التاريخ (٢/٢٩٥) وأحمد (٦/٣٩٤) عن عبدالله بن ميسرة، أبي ليلى، عن أبي عكاشة الهمداني. قال: قال رفاعة البجلي.

قلت: هذا إسناد ضعيف، عبدالله بن ميسرة ضعيف، ويكنى بغير هذه الكنية أيضا، وأبو عكاشة مجهول، وقد خالفه في إسناده ومثته عبدالملك بن عمير عن رفاعة بن شداد قال: كنت أقوم على رأس المختار، فلما تبين لي كذباته، هممت - أيم الله - أن أسل سيفي، فأضرب عنقه، حتى تذكرت حديثنا حدثني عمرو بن الحقيق قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من أمن رجلا على نفسه، فقتله، أعطى لواء الغدر يوم القيامة". وأخرجه أحمد وغيره بسند صحيح، كذا قال الألباني في الضعيفة (٥/٢٢٦).

### ٢٤ - باب العفوعن القاتل

٢٦٩٠ - ((قتل رجل)) على بناء الفاعل، وضبط على بناء المفعول أيضا. ولا يخلو عن نوع بعد لأن ضمير فدفعه إلى القاتل لتقدم ذكره أحسن. ((ذلك)) الأمر، ((فدفعه)) أي دفع النبي ﷺ القاتل، ((ما أردت قتله)) أي ما كان القاتل مني عمدا، ((أما)) بالتخفيف للتنبيه ((إنه)) أي القاتل ((إن كان صادقا)) يفيد أن ما كان ظاهره العمد لا يسمع فيه كلام القاتل، أنه ليس بعمد في الحكم. نعم ينبغي لولي

قال : فخلى سبيله . قال ، فكان مكثوفا بنسعة . فخرج يجر نسعته . فسمى ذا النسعة .  
 ٢٦٩١ - حدثنا أبو عمير عيسى بن محمد بن النحاس وعيسى بن يونس والحسين بن أبي السرى  
 العسقلاني . قالوا : ثنا ضمرة بن ربيعة ، عن ابن شوذب ، عن ثابت البناني ، عن أنس بن مالك ؛ قال :  
 أتى رجل بقاتل وليه إلى رسول الله ﷺ . فقال النبي ﷺ : " اعف فأبى . فقال : " خذ أرسك "  
 فأبى . قال : " اذهب فاقتله فإنك مثله " . قال ، فلاحق به . فقيل له : إن رسول الله ﷺ قد قال :  
 " اقتله فإنك مثله " . فخلى سبيله . قال ، فرؤى يجر نسعته ذاهبا إلى أهله . قال ، كأنه قد كان  
 أوثقه . قال أبو عمير في حديثه : قال ابن شوذب ، عن عبدالرحمن بن القاسم : فليس لأحد بعد  
 النبي ﷺ أن يقول : " اقتله فإنك مثله " . قال ابن ماجه : هذا حديث الرمليين ، ليس إلا عندهم .

المقتول أن لا يقتله خوفا من لحوق الإثم به ، على تقدير صدق دعوى القاتل . ((مكتوفا)) قال في  
 النهاية : المكتوف الذى شدت يده من خلفه ، ((بنسعة)) بكسر النون قطعة جلد تجعل زماما للبعير  
 وغيره . قاله السندى ، وفى النهاية : النسعة بالكسر سير مضفور يجعل زماما للبعير وغيره ، وقد تنسج  
 عريضة تجعل على صدر البعير ، ((فخرج)) القاتل ، ((فسمى)) على صيغة المجهول ، أى القاتل .  
 والحديث أخرجه أيضا المسلم والنسائي وأبو داود والترمذى فى الدييات ، والمسند الجامع  
 (٣٤٥/١٧) وإسناده صحيح .

٢٦٩١ - ((أبو عمير عيسى بن محمد النحاس)) أى عيسى بن محمد بن إسحاق ، الرملى . ويقال : اسم جده  
 عيسى . وثقه النسائي وابن معين . وقال أبو زرعة : كان ثقة ، رضى . وقال الحافظ : ثقة ، فاضل ، من صغار العاشرة .  
 ((خذ أرسك)) أرس الحراحة ديتها ، ((فلاحق)) على بناء المفعول . ((فإنك مثله)) أى فى كون كل  
 منهما قاتل نفس وإن كان أحدهما قتل بظلم والآخر قتل بحق ، إلا أنه أطلق للترغيب إلى العفو وإصلاح  
 ذات البين ، والتعريض فى مثله جائز أو المراد إنك مثله على تقدير صدقه فى قوله ما قتله عمدا (س) .  
 قال النووي : الصحيح فى تأويله أنه مثله فى أنه لا فضل ولا منة لأحدهما على الآخر لأنه يستوفى  
 حقه منه بخلاف ما لو عفا عنه فإنه يكون له الفضل والمنة وجزيل ثواب الآخرة وجميل الثناء فى  
 الدنيا ، وقيل : فهو مثله فى أنه قاتل وإن اختلفا فى التحريم والإباحة ، لكنهما استويا فى طاعتها  
 الغضب ومتابعة الهوى .

فهذا هو المقصود بهذا الكلام ، ولكن ظاهره يوهم أن الولى يستحق العذاب كما يستحق القاتل ،



### (٢٥) باب العفو في القصاص

٢٦٩٢ - حدثنا إسحق بن منصور . أنبأنا حبان بن هلال . ثنا عبد الله بن بكر المزني ، عن عطاء بن أبي ميمونة ؛ قال : لا أعلمه إلا عن أنس ابن مالك قال : ما رفع إلى رسول الله ﷺ شيء فيه القصاص ، إلا أمر فيه بالعفو .

٢٦٩٣ - حدثنا علي بن محمد . ثنا وكيع ، عن يونس بن أبي إسحق ، عن أبي السفر ؛ قال : .....

وإنما استعمل رسول الله ﷺ هذا الكلام الموهوم لترغيب الولي إلى العفو لأن في العفو مصلحة للجانبين ، فإن القاتل ينجو من الموت والولي يستحق بذلك الأجر ، ومن هنا قال بعض العلماء : يستحب للمفتي إذا رأى مصلحة في التعريض للمستفتي أن يعرض تعريضا يحصل به المقصود مع أنه صادق ، كمن يسأل عن الغيبة في الصوم هل يفطر بها؟ فيقول : جاء في الحديث : الغيبة تفطر الصائم . حكاها النووي وذلك لتلا يحترئ على الغيبة في الصوم ، وتماه في شرح النووي .

والحديث أخرجه أيضا النسائي في المجتبى وفي الكبرى في القسامة ، والمسند الجامع (٢٧/٢) وإسناده صحيح .

### ٢٥ - باب العفو في القصاص

٢٦٩٢ - ((عبد الله بن بكر)) بن عبد الله ، المزني ، البصري . قال ابن معين والنسائي : ليس به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، من السابعة .

((إلا أمر فيه)) رسول الله ﷺ ((فيه)) أي في القصاص ، ((بالعفو)) . قال في النيل (٣٤/٧) :

والترغيب في العفو ثابت بالأحاديث الصحيحة ونصوص القرآن الكريم ، ولا خلاف في مشروعية العفو في الجملة ، وإنما وقع الخلاف فيما هو أولى للمظلوم ، هل العفو عن ظالمه أو ترك العفو .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الدييات ، والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في القسامة ،

والبيهقي في الكبرى (٥٤/٨) وفي المعرفة (١٧٩/٦) وأحمد (٢١٢/٣) وأبو يعلى (٣٣٦/٦) والمسند الجامع (٥٨/٢) وإسناده صحيح .

٢٦٩٣ - ((عن أبي السفر)) اسمه سعيد بن يَحْمِد بضم الياء التحتانية وكسر الميم وحكى الترمذي أنه قيل : فيه أحمد أبو السفر ، بفتح المهملة والفاء ، الهمداني ، الثوري ، الكوفي . وثقه ابن معين . وقال

قال أبو الدرداء : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " ما من رجل يصاب بشيء من جسده فيتصدق به ، إلا رفعه الله به درجة ، أو حط عنه به خطيئة " . سمعته أذناى ووعاه قلبي .

### (٣٦) باب الحامل يجب عليها القود

٢٦٩٤ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا أبو صالح ، عن ابن لهيعة ، عن ابن أنعم ، عن عبادة بن نسي ، عن عبدالرحمن بن غنم . ثنا معاذ بن جبل وأبو عبيدة بن الجراح وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس ؛ أن رسول الله ﷺ قال : " المرأة إذا قتلت عمدا ، لا تقتل حتى تضع ما فى بطنها ، إن كانت حاملا ، وحتى تكفل ولدها . وإن زنت ، لم ترجم حتى تضع ما فى بطنها ، وحتى تكفل ولدها " .

أبو حاتم : صدوق . وقال الحافظ : ثقة ، من الثالثة .

(( ما من رجل يصاب بشيء من جسده )) من نحو قطع أو جرح ، (( فيتصدق به )) أى عفا عنه . قال الطيبى : مرتب على قوله " يصاب " ، ومخصص له لأنه يحتمل أن يكون سماويا ، وأن يكون من العباد ، فخص بالثانى لدلالة قوله " فيتصدق به " وهو العفو عن الجانى . وقال المناوى : إذا جنى إنسان على آخر جناية فعفا عنه لوجه الله نال هذا الثواب .

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الديات ، وأحمد (٤٤٨/٦) والمسند الجامع (٣٥٨/١٤)

وإسناده ضعيف .

### ٣٦ - باب الحامل يجب عليها القود

٢٦٩٤ - (( إذا قتلت )) على بناء الفاعل . (( تكفل )) كفلت الرجل والصغير ، من باب قتل ، كقالة أيضا علته وقرمت به ، ويتعدى بالتضعيف إلى مفعول ثانٍ فيقال : كفلت زيدا الصغير .

قال البوصيرى : هذا إسناده فيه أنعم واسمه عبدالرحمن بن زياد بن أنعم وهو ضعيف وكذا الراوى عنه عبد الله بن لهيعة .

والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٣٤٣/٧) .

قال الشيخ الألبانى فى إرواء الغليل (٢٨٢/٧) : هذا إسناده ضعيف مسلسل بالضعفاء : أبو صالح ، وهو عبد الله بن صالح ، كاتب الليث . وابن لهيعة : عبد الله وابن أنعم واسمه عبدالرحمن بن زياد بن أنعم واقتصر البوصيرى فى إعلاله إياه على ابن لهيعة وأنعم لكن يشهد للحديث حديث بريدة عند أحمد ومسلم وأبى داود . قال رسول الله ﷺ للغامدية : " ارجعى حتى تضعى ما فى بطنك .. الخ " .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (٢٢) كتاب الوصايا

### (١) باب هل أوصى رسول الله ﷺ؟

٢٦٩٥ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير . ثنا أبي وأبو معاوية . ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلی بن محمد . قالوا : ثنا أبو معاوية . (قال أبو بكر وعبد الله بن نمير) عن الأعمش ، عن شقيق ، عن مسروق ، عن عائشة؛ قالت : ما ترك رسول الله ﷺ .....

## (٢٢) كتاب الوصايا

قال الحافظ في الفتح (٣٥٥/٥) الوصايا جمع وصية، كالهدايا، وتطلق على فعل الموصى وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصال ، وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم . وفي الشرع عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت، وقد يصحبه التبرع . قال الأزهرى: الوصية من "وَصَّيْتُ الشَّيْءَ" بالتخفيف أصيه إذا وصلتته، سميت وصية لأن الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته، ويقال: وصية بالتشديد ووصاة بالتخفيف بغير همز، وتطلق شرعا أيضا على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات . وهى مشروعة بالكتاب لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ﴾ . (البقرة: ١٨٠)

ومشروعة بالسنة لهذه الأحاديث الآتية وعليها إجماع المسلمين فى جميع الأعصار والأصاار . وهى من محاسن الإسلام، إذ جعل لصاحب المال جزءا من ماله يعود عليه ثوابه وأجره بعد موته . وهى من لطف الله لعباده، رحمة بهم، حينما أباح لهم من أموالهم عند خروجهم من الدنيا أن يتزودوا لآخرتهم بنصيب منها .

### ١ - باب هل أوصى رسول الله ﷺ؟

٢٦٩٥ - ((ما ترك .. الخ)) ولعل من تمام هذا الحديث، ما أخرجه ابن سعد فى طبقاته بطرق مختلفة

دينارا ولا درهما ولا شاة ولا بعيرا ولا أوصى بشيء .

عن زر بن حبیش عن عائشة " أن إنسانا سألها عن ميراث رسول الله ﷺ فقالت: عن ميراث رسول الله ﷺ تسألني لا أبأ لك؟ توفي رسول الله ﷺ ولم يدع دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا أمة ولا شاة ولا بعيرا". ((دينارا ولا درهما)) كذا ثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين أنه لم يترك دينارا ولا درهما. ذكره أيضا عمرو بن الحارث وابن عباس وعلى بن الحسين زين العابدين وغيرهم. راجع لرواياتهم طبقات ابن سعد (٣١٦/٢).

وذكر المحب الطبري في خلاصة السير: ترك ﷺ يوم مات ثوبى حبرة وإزارا عمانيا وثوبين صحارين وقيصا صحاريا وقيصا سحوليا وجبة يمنية وقيصا وكساء أبيض وقلانس صفارا لآطية ثلاثا أو أربعا وإزارا، طوله خمسة أشبار وملحفة مورسة، كذا في تاريخ الخميس (١٧٣/٢) للإمام الديار بكرى.

((ولا أوصى بشيء)) يعنى فى أمر المال والخلافة، وإلا فقد ثبت عنه عدة وصايا تصح بها الأمة وإن الكلام كان فى وصيته بالمال أو الخلافة، ولذلك نفت الوصية مطلقا.

قال الإمام الخطابى فى المعالم (٧٧/٤) تريد وصية المال خاصة لأن الإنسان إنما يوصى فى مال سبيله أن يكون موروثا، وهو ﷺ لم يترك شيئا يورث فىوصى به، وقد أوصى عليه السلام بأمر منها ما روى أنه عليه السلام كان عامة وصيته عند الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم. وقال ابن عباس أوصى رسول الله ﷺ: "أخرجوا اليهود من جزيرة العرب وأجيزوا الوفود بنحو ما كنت أجيزهم".

قلت: والأحاديث فى هذا الباب كثيرة أورد منها صاحب الفتح فى كتاب الوصايا شطرا صالحا، وقد جمع الشوكانى فى ذلك رسالة مستقلة.

والحديث فيه دليل على غاية زهده ﷺ فى الدنيا وعدم مبالاته بشيء من نقودها وعروضها، وهو القائل فى دعائه: اللهم أحيى مسكينا وأميتى مسكينا واحشرنى فى زمرة المساكين".

والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبو داود والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الوصايا، وأحمد (٤٤/٦) وإسحاق بن راهويه (٧٨٩/٣) وابن سعد فى الطبقات (٢٦٠/٢) والمسند الجامع (٣٨٦/٢٠)

وأبو يعلى (٣٥/٨) وحماد بن إسحاق فى "تركة النبى ﷺ" (٧٥) وإسناده صحيح.

٢٦٩٦ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن مالك بن مغول، عن طلحة بن مصرف؛ قال: قلت لعبدالله بن أبي أوفى: أوصى رسول الله ﷺ بشيء؟ قال: لا. قلت: فكيف أمر المسلمين بالوصية؟ قال: أوصى بكتاب الله.....

٢٦٩٦ - ((أوصى رسول الله ﷺ بشيء؟)) ولعل سبب السؤال أن الشيعة كانوا قد وضعوا أحاديث، في أن النبي ﷺ أوصى بالخلافة لعلي رضي الله عنه فرد عليهم جماعة من الصحابة ذلك، ومن مقدمتهم سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه نفسه فقد ثبت عنه بطرق مختلفة أنه أنكر أن رسول الله ﷺ عهد إليه شيئا في أمر الخلافة، وكذلك زعم بعضهم أنه ﷺ ترك أموالا وصية لبعض أقاربه. ((قال: لا)) كأنه فهم السؤال عما اشتهر بين الجهال من الوصية إلى أحد، أو فهم السؤال عن الوصية في الأموال، فقال في الجواب "لا" ثم صرح السائل بأنه كيف أمر المسلمين بالوصية وقد تركها بينهم؟ قال في الجواب: إنه ما ترك الوصية مطلقا بل أوصى بالكتاب، والمراد به وبنحوه كالسنة (س).

((فكيف أمر المسلمين بالوصية؟)) وهي رواية البخارى في فضائل القرآن، كيف كتب على الناس الوصية أمروا بها ولم يوص، وبذلك يتم الاعتراض أى كيف يؤمر المسلمون بشيء ولا يفعله النبي ﷺ. قال النووي: لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلاث ماله، لأنه لم يترك بعده مالا. وأما الأرض فقد سبّلها في حياته. وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخيرا بأنها لا تورث عنه، بل جميع ما يخلفه صدقة، فلم يبق بعد ذلك ما يوصى به من الجهة المالية، وأما الوصايا بغير ذلك فلم يرد ابن أبي أوفى نفيها، ويحتمل أن يكون المنفى وصيته إلى علي بالخلافة كما وقع التصريح به في حديث عائشة عند البخارى وغيره. ذكروا عندها أن عليا كان وصيا. فقالت: متى أوصى إليه، الحديث وقد أخرج ابن حبان حديث الباب من طريق ابن عيينة عن مالك بن مغول بلفظ يزيل الإشكال فقال: سئل ابن أبي أوفى هل أوصى رسول الله ﷺ؟ قال: ما ترك شيئا يوصى فيه. قيل: فكيف أمر الناس بالوصية ولم يوص؟ قال: أوصى بكتاب الله. وقال القرطبي: استبعاد طلحة واضح لأنه أطلق فلو أراد شيئا بعينه لخصه، فاعترضه بأن الله كتب على المسلمين الوصية وأمروا بها فكيف لم يفعلها النبي ﷺ؟ فأجابه بما يدل على أنه أطلق في موضع التقييد، كذا في تحفة الأحوذى (٣/١٨٨). ((أوصى بكتاب الله)) أى بالتمسك به والعمل بمقتضاه ولعله أشار لقوله ﷺ: "تركت فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا، كتاب الله". وأما ما صح في مسلم وغيره أنه ﷺ أوصى عند موته بثلاث: "لا يبقين بحزيرة العرب

قال مالك: وقال طلحة بن مصرف: قال الهزيل بن شرحبيل: أبو بكر كان يتأمر على وصي رسول الله ﷺ ود أبو بكر أنه وجد من رسول الله ﷺ عهدا فحزم أنفه بخزام.

دينان" وفي لفظ "أخرجوا اليهود من جزيرة العرب". وقوله: "أحيزوا الوفد بنحو ما كنت أحييهم به". ولم يذكر الراوي الثالثة، وكذا ما ثبت في النسائي أنه ﷺ كان آخر ما تكلم به "الصلاة وما ملكت أيمانكم". وغير ذلك من الأحاديث التي يمكن حصرها بالتبعية، فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد نفيه، ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم، ولأن فيه تبيان كل شيء إما بطريق النص وإما بطريق الاستنباط، فإذا تتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي ﷺ به لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، الآية. أو يكون لم يحضر شيئا من الوصايا المذكورة أو لم يستحضرها حال قوله، والأولى أنه إنما أراد بالنفي الوصية بالخلافة أو بالمال، وساغ إطلاق النفي أما في الأول فبقريئة الحال وأما في الثاني فلأنه المتبادر عرفا، وقد صح عن ابن عباس أنه ﷺ لم يوص. أخرجه ابن أبي شيبه من طريق أرقم بن شرحبيل عنه مع أن ابن عباس هو الذي روى حديث أنه ﷺ "أوصى بثلاث" والجمع بينهما على ما تقدم.

((الهزيل)) بالزاي مصغرا، تقدمت ترجمته برقم (٥٥٩)

((أبو بكر كان يتأمر... إلخ)) بتقدير الاستفهام الإنكارى أى هل يحيى من أبي بكر أن يتكلف

بالإمارة على على لو كان هو وصيا كما يزعمه الروافض حاشاه من ذلك. قال في إنجاح الحاجة: الظاهر أن هذا الكلام من الهزيل بن شرحبيل على سبيل الاستفهام للإنكار، وحرف الاستفهام مقدر يريد إنكار أن يكون من جانبه ﷺ وصايا بالخلافة أحدا بعده. ويكون أبو بكر بذاته أميرا ويتركه أى ليس شأن أبي بكر أن يصير أميرا على من كان وصيا بالخلافة لأنه رضى الله عنه ما كان محبا للخلافة وحريصا على الإمارة بل كان متنفرا عنها وكارها لها ويود أن يثبت أمر الخلافة لغيره فيتبعه هو بنفسه ولذا رد الأمر يوم السقيفة على عمر بن الخطاب وأبي عبيدة ابن الجراح وقال: "بايعوا أيهما شئتم". فلما لم يجد بدا من الخلافة تأمر بالثقالة والكلفة لأن عمر لم يرض وأخذ بيده للبيعة.

((عهدا)) لأحد حتى يتبعه وينساق معه السياق الحمل في يد جاره (س). ((فحزم أنفه بخزام)) في

النهاية معناه لو كان على معهودا عليه بالخلافة لكان في أبي بكر من الطاعة والانقياد إليه ما يكون في الحمل الدليل المنقاد بخزامته وهى بمعجمتين حبل في أنف البعير.

٢٦٩٧ - حدثنا أحمد بن المقدام. ثنا المعتمر بن سليمان، سمعت أبي يحدث عن قتادة، عن أنس بن مالك؛ قال: كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حضرته الوفاة، وهو يفرغ بنفسه "الصلاة وما ملكت أيمانكم".

٢٦٩٨ - حدثنا سهل بن أبي سهل. ثنا محمد بن فضيل، عن مغيرة، عن أم موسى، عن علي بن أبي طالب؛ قال: كان آخر كلام النبي ﷺ "الصلاة وما ملكت أيمانكم".

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الوصايا وفى فضائل القرآن وفى المغازى، ومسلم والترمذى والنسائى فى المجتبى وفى الكبرى فى الوصايا، وابن حبان (٣٨٢/١٣) والدارمى (٤٠٣/٢) وأحمد (٣٥٤/٤) والحميدى (٣١٥/٢) والمسند الجامع (١٦٩/٨) وإسناده صحيح.

٢٦٩٧ - ((أحمد بن المقدام)) أبو الأشعث، العجلي، بصرى. تقدمت ترجمته برقم (٢٠٣٧).

((وهو يفرغو)) الفرغرة تردد الروح فى الحلق ((الصلاة)) بالنصب أى أزموها وما ملكت أيمانكم. أى حق المال يريد الزكاة وراعوا ما ملكت أيمانكم، يعنى العبيد والإماء.

قال البوصيرى: هذا إسناد حسن لقصور أحمد بن المقدام عن درجة أهل الحفظ والضبط، وباقى رجال الإسناد على شرط الشيخين. رواه النسائى فى كتاب الوفاة عن إسحاق بن إبراهيم عن جرير بن عبد الحميد عن المعتمر ابن سليمان به ورواه عن هلال بن العلاء عن الخطابى عن المعتمر عن أبيه عن قتادة عن صاحب له عن أنس به. ورواه ابن حبان فى صحيحه عن محمد بن إسحاق الثقفى عن قتيبة عن سعيد عن جرير عن سليمان به وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب رواه أبو داود فى سننه وابن ماجه. والحديث أخرجه أيضا النسائى فى الكبرى فى الوصايا، وابن حبان (٥٧٠/١٤) والحاكم (٥٧/٣) والطحاوى فى مشكل الآثار (٢٣٥/٤) وأحمد (١١٧/٣) وابن سعد (٢٥٣/٢) وأبو يعلى (٣٠٩/٥) والمسند الجامع (٢٣٢/١) وإسناده صحيح.

٢٦٩٨ - ((أم موسى)) سرية على. قيل: اسمها فاختة. وقيل: حبيبة. قال الدارقطنى: حديثها مستقيم. وذكرها العجلي فى الثقات. وقال الحافظ: مقبولة، من الثالثة.

((آخر كلام رسول الله ﷺ)) فى الأحكام والإفقد جاء أن آخر كلامه على الإطلاق "الرفيق الأعلى".

((الصلاة)) بالنصب على تقدير فعل، أى أزموا الصلاة أو أقيموا أو احفظوا الصلاة بالمواظبة

عليها والمداومة على حقوقها، ((وما ملكت أيمانكم)) قال فى النهاية: يريد الإحسان إلى الرقيق

## (٢) باب الحث على الوصية

٢٦٩٩ - حدثنا علي بن محمد. ثنا عبدالله بن نمير، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ما حق امرئ مسلم أن يبيت ليلتين وله شيء يوصى فيه، ..

والتخفيف عنهم وقيل: أراد حقوق الزكاة وإخراجها من الأموال التي تملكها الأيدي. وقال التوربشتي: الأظهر أنه أراد بـ "ما ملكت أيما نكم" المماليك. وإنما قرنه بالصلاة ليعلم أن القيام بمقدار حاجتهم من الكسوة والطعام واجب على من ملكهم كوجوب الصلاة التي لا سعة في تركها. وقد ضم بعض العلماء البهائم والمملكة في هذا الحكم إلى المماليك، كذا في عون المعبود (٦٤/١٤).

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الأدب المفرد (١٥٨)، وأبو داود في الأدب، والبيهقي (١١/٨) وأحمد (٧٨/١) وأبو يعلى (٤٤٧/١) والمسند الجامع (١٧٣/١٣) وابن أبي الدنيا في المحتضرين (ق ١/٨) وإسناده حسن، وللحديث شواهد تقويه منها الحديث المتقدم ومنها حديث رقم: (١٦٢٥).

## ٢ - باب الحث على الوصية

٢٦٩٩ - ((ما حق امرئ مسلم)) كلمة "ما" بمعنى "ليس". قال الحافظ: كذا في أكثر الروايات وسقط لفظ مسلم من رواية أحمد عن إسحاق بن عيسى عن مالك والوصف بالمسلم خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، أو ذكر للتهدئة لتقع المبادرة لامثاله لما يشعر به نفى الإسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائزة في الجملة، وحكى ابن المنذر فيه الإجماع، وقد بحث فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت زيادة في العمل الصالح، والكافر لا عمل له بعد الموت، وأجاب بأنهم نظروا إلى أن الوصية كالإعتاق وهو يصح عن الذمي والحربي. ((أن يبيت ليلتين)) صفة ثانية لـ "امرئ" ويوصى فيه صفة لشيء والمستثنى خبر. قال الحافظ في الفتح (٣٥٨/٥): قوله "ليلتين" كذا لأكثر الروايات، وفي رواية لأبي عوانة والبيهقي "بيت ليلة أو ليلتين" وفي رواية لمسلم والنسائي "بيت ثلاث ليال" فكان ذكر الليلتين والثلاث لرفع الحرج لتراحم أشغال المرأ التي يحتاج إلى ذكرها، ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج إليه، واختلاف الروايات فيه دال على أنه للتقريب لا التحديد، والمعنى لا يمضى عليه زمان وإن كان قليلا إلا وصيته مكتوبة، وفيه إشارة إلى اغتفار الزمن اليسير وكان الثلاث غاية للتأخير ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم "لم أبت ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك



إلا ووصيته مكتوبة عنده".

٢٧٠٠ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي . ثنا درست بن زياد . ثنا يزيد الرقاشي ، عن أنس بن مالك ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " المحروم من حرم وصيته " .

إلا ووصيتي عندي " .

قال النووي في شرح مسلم (٧٤/١١): فيه الحث على الوصية وقد أجمع المسلمون على الأمر بها لكن مذهبنا ومذهب الجماهير أنها مندوبة لا واجبة . وقال داود وغيره من أهل الظاهر هي واجبة لهذا الحديث ولا دلالة لهم فيه فليس فيه تصريح بإيجابها لكن إن كان على الإنسان دين أو حق أو عنده وديعة ونحوها لزمه الإيصاء بذلك . قال الشافعي معنى الحديث ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده ويستحب تعجيلها وإن يكتبها في صحيفة ويشهد عليه فيها ويكتب فيها ما يحتاج إليه ، فإن تحدد له أمر يحتاج إلى الوصية به ألحقه بها ، وقوله ﷺ و "وصيته مكتوبة عنده" ، فمعناه مكتوبة ، وقد أشهد عليه بها لا أنه يقتصر على الكتابة ، ولا تنفع إلا إذا كان أشهد عليه بها ، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور . وقال الإمام محمد بن نصر المروزي من أصحابنا يكفي الكتاب من غير إشهاد لظاهر الحديث .

((إلا ووصيته)) بالواو حال أي ليس من حقه البيوتة إلا في حال كون الوصية مكتوبة عنده .

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في الديات ، وابن حبان (٣٨٣/١٣) والبيهقي في الكبرى (٢٧١/٦) وفي الصغير (٣٦٩/٢) وفي المعرفة (٩٤/٥) وابن الجارود (٣/٦) والدارمي (٢٩٠/٢) والدارقطني (١٥٠/٤) والبخاري في شرح السنة (٢٧٧/٥) وابن أبي شيبة (٢٠٣/١١) وأحمد (١٠/٢) والطيالسي (٢٥٢) والحميدي (٣٠٦/٢) والمسند الجامع (٤٨١/١٠) وأبو نعيم في الحلية (٣٥٢/٦) وأبو أمية الطرسوسي في مسند ابن عمر (٥٦) وإسناده صحيح . وسيأتي قريبا أيضا برقم (٢٧٠٢) .

٢٧٠٠ - (((دُرُسْتُ بن زياد))) العنبري ، وكان ينزل في بني قشير ، البصري . ضعفه أبو داود . وقال البخاري : حديثه ليس بالقائم . وقال ابن معين : لا شيء . وقال أبو زرعة : واهي الحديث . وقال أبو حاتم : ليس حديثه بالقائم ، وليس يمكن أن يعتبر حديثه وقال الحافظ : ضعيف ، من الثامنة .

((المحروم)) من الكمال ، ((من حرم وصيته)) فإنها آخر عمل من أعمال الدنيا شرعت لينتفع بها

٢٧٠١ - حدثنا محمد بن المصطفى الحمصي. ثنا بقية بن الوليد، عن يزيد ابن عوف، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من مات على وصية، مات على سبيل وسنة. ومات على تقى وشهادة. ومات مغفورا له".

في الآخرة فمن حرمها حرم خيرا كثيرا.

قلت: سبب ورود هذا الحديث ما في تهذيب الكمال (٤٨٥/٨): عن أنس قال: كنا عند النبي ﷺ فقيل: إن فلانا هلك. قال: أليس كان عندنا أنفا؟ قال: بلى، ولكنه مات فجاءه قال: إن المحروم من حُرِّم وصيته.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف يزيد بن أبان الرقاشي والراوى عنه رواه مسدد في مسنده عن درست، فذكره بإسناده، وبزيادة في أوله كما بينه في مسنده ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده ثنا حفص بن غياث عن شيخ عن الرقاشي به وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر. والحديث أخرجه أيضا أبو يعلى (١٥٢/٧) والمزني في التهذيب (٤٨٥/٨) والمسند الجامع (٥٦/٢) وإسناده ضعيف.

٢٧٠١ - ((يزيد بن عوف)) الشامي. قال الحافظ: مجهول، من السابعة.

((مات على سبيل)) أى طريق مستقيم ودليل قويم قال الطيبي: وأبهمه ليدل على ضرب بليغ من الفخامة، أى على سبيل أى سبيل؟ ثم فسره بقوله، ((وسنة)) أى طريقة مرضية أو سنة حسنة. قال الطيبي: والتنكير للتكثير ولكونه تفسيراً لم يعد الحار، ((ومات على تقى)) بضم التاء والتنوين على وزن هدى أى على تقوى من الله من امتثال الطاعة واجتناب المعصية إشارة إلى حسن خاتمته علما وعملا، ((وشهادة)) حكيمية أو على حضور مع الله وغيبية عما سواه، ((ومات مغفورا له)) قال الطيبي: كثر الموت وأعادته ليفيد استقلال صفة التقوى والشهادة، ثم ثلث بالغفران ترقيا لأن الغفران غاية المطلب ونهاية المقصد ومن ثم أمر الله تعالى رسوله بالاستغفار قبل إتمام النعمة فى قوله "إذا جاء نصر الله والفتح" وإنما لم يعد الحار فى القرينة الثانية لأن الحالات السابقة هيات صادرة عن العبد والأخيرة عن الله تعالى، وهو الوجه فى الفرق بينهما، كذا فى المرقاة (٢٥٨/٦).

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لتدليس بقية وشيخه يزيد بن عوف، لم أر من تكلم فيه. قال المزني:

رواه سعيد بن عمرو السكرى الحمصي عن بقية عن يزيد بن عوف عن عمر بن صبيح عن أبي الزبير.

٢٧٠٢ - حدثنا محمد بن معمر. ثنا روح بن عوف، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: "ما حق امرئ مسلم يبني بيتا ليلتين، وله شيء يوصي به، إلا ووصيته مكتوبة عنده".

### (٣) باب الحيف في الوصية

٢٧٠٣ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا عبدالرحيم بن زيد العمى، عن أبيه، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من فر من ميراث وارثه، قطع الله ميراثه من الجنة يوم القيامة".

٢٧٠٤ - حدثنا أحمد بن الأزهر. ثنا عبدالرزاق بن همام. أنبأنا معمر، عن أشعث بن عبدالله، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الرجل ليعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة فإذا أوصى حاف في وصيته فيختم له بشئ عمله....."

والحديث أخرجه أيضا ابن عدى في الكامل (١٦٨٥/٥) والمسند الجامع (١٦٧/٤) وإسناده ضعيف.

٢٧٠٢ - ((روح بن عوف)) كذا في نسخة الفواد وفي نسخة السندي "روح بن عون" والصحيح روح بن عبادة تقدم ترجمته برقم (٣٥٠) وليس في كتب الرجال من اسمه روح بن عوف أو روح بن عون الذي روى عنه نافع وعنه محمد بن معمر إلا روح بن عبادة.

والحديث تقدم شرحه وتخريجه مستوفى برقم (٢٦٩٩).

### ٣ - باب الحيف في الوصية

٢٧٠٣ - ((من فر من ميراث وارثه)) أي قطع، ((قطع الله)) أي يستحق أن يفعل به ذلك. قال الراغب: الورثة انتقال فنية إليك عن غيرك من غير عقد وما يجرى مجراه، وسمى بذلك المنتقل عن الميت، ويقال لكل من حصل له شيء من غير تعب، فقد ورث كذا. ويقال لمن حول شيئا منها "أورث" قال تعالى: "وتلك الجنة التي أورثتموها". ((يوم القيامة)) قال الطيبي: تخصيص ذكر القيامة وقطعه ميراث الجنة للدالة على مزيد الخيبة والخسران ووجه المناسبة أن الوارث كما انتظر فترقب وصول الميراث من مورثه في العاقبة فقطعه كذلك يخيب الله تعالى آماله عند الوصول إليها والفوز بها.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف زيد العمى وابنه عبدالرحيم.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٥٧/٢) وإسناده ضعيف.

٢٧٠٤ - ((أن الرجل ليعمل)) أي ليعبد، ((سبعين سنة)) مثلا أو المراد منه التكثير، ((حاف)) من الحيف،

فيدخل النار وإن الرجل يعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة فيعدل في وصيته فيختم له بخير عمله فيدخل الجنة قال أبو هريرة وأقرءوا "﴿إن شئتم تلك حدود الله﴾ إلى قوله ﴿عذاب مهين﴾".

٢٧٠٥ - حدثنا يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي. ثنا بقیة، عن أبي حلیس.....

وهو الظلم وال جور يقال: حاف يحيف، جار وظلم وسواء كان حاكما أو غير حاكم فهو حائف، والمراد بال جور هنا أن يزيد على الثلث في الوصية أو يقصد حرمان الأقارب أو يقر بدين لا أصل له أو نحو ذلك. ((فيدخل النار)) أى يستحق ذلك وفضل الله واسع. ((فيعدل في وصيته)) كأن يوصى بالثلث للأقارب المحرومين من الميراث، أو الفقراء والمساكين إن لم يكن له أقارب. كذلك أن يعترف بما عليه من الحقوق التوعدي لأربابها ((واقروا إن شئتم)) وأمر أبي هريرة لقراءة الآية لتأييد معنى الحديث وتقويته لأن الله سبحانه قد قيد ما شرعه من الوصية بعدم الضرر، فتكون الوصية المشتملة على الضرر مخالفة لما شرعه الله تعالى وما كان كذلك فهو معصية. ((تلك حدود الله)) هكذا جاء في رواية ابن ماجه والإمام أحمد مختصرا لفظ القرآن، وتامه "ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين". وفي رواية أبي داود والترمذى. قال: قرأ أبو هريرة من هنا "من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار". حتى بلغ ذلك الفوز العظيم. وهذا لفظ أبي داود واختصر الآية وأشار إلى الآية التي بعدها، وتام الآية وصية من الله، والله عليم حلیم، تلك حدود الله، ومن يطع الله ورسوله.. الخ ما ذكرنا في الشرح آنفا.

وفي الحديث وعيد شديد وزجر بليغ للمضار في الوصية كما لا يخفى.

قال البوصيرى: رواه أبو داود والترمذى والبيهقى فى الكبرى من طريق شهر بإسناده ومته إلا أنهما قالوا: "ستين سنة" بدل "سبعين سنة" ورواه ابن أبى عمر فى مسنده عن عبدالرزاق به كما رواه ابن ماجه.

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٢/٢٧٨) والمسند الجامع (١٧/٣٢٥) وإسناده ضعيف.

٢٧٠٥ - ((عن أبى حلیس)) بفتح أوله وسكون اللام وفتح الموحدة بعدها مهملة. قال الحافظ: مجهول، من مشائخ بقیة، من السابعة.

عن خليلد بن أبي خليل، عن معاوية بن قرّة، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من حضرته الوفاة فأوصى وكانت وصيته على كتاب الله كانت كفارة لما ترك من زكاته في حياته".

#### (٤) باب النهي عن الإمساك في الحياة والتبذير عند الموت

٢٧٠٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا شريك، عن عمارة بن القعقاع ابن شبرمة، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة؛ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله نبئتني ما حق الناس مني بحسن الصحبة؟ فقال: نعم وأبيك لتبأن .....

((خليلد بن أبي خليل)) قال الحافظ: مجهول، من السادسة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف بقية بن الوليد مدلس وقد عنعنه وشيخه أبو حليس مجهول. ورواه الدارقطني في سننه من حديث معاوية بن قرّة أيضا. ورواه ابن الجوزي في الموضوعات من طريق يعقوب بن محمد الزهري، عن عبد الله بن عصمة عن بشر بن حكيم عن سالم بن كثير، عن معاوية بن قرّة، فذكره بإسناده ومنتنه وضعفه من أجل يعقوب وقال: هذا حديث لا يصح. والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (٣٣/١٩) والدولابي في الكنى (١٥٦/١) والخطيب (٢٤٧/٨) والمسند الجامع (٥٠٩/١٤) والمزى في التهذيب (٣٠٦/٨) وقال الدولابي: هذا حديث مُعْضَل، يكاد أن يكون باطلا. قلت: وإسناده ضعيف.

#### ٦ - باب النهي عن الإمساك في الحياة والتبذير عند الموت

٢٧٠٦ - ((جاء رجل)) يحتمل أنه معاوية بن خيذة - بفتح الحاء والياء - رضى الله عنه، وهو جد بهز بن حكيم. فقد أخرج أبو داود والترمذي والبخاري في الأدب المفرد من حديثه. قال: قلت: يا رسول الله! من أبر؟ قال: أمك. ((نعم وأبيك لتبأن)) أى لتخبرن، وما بعده جواب عن سؤاله بأن أحق الناس منك بحسن صحبتك أمك، فإن قيل: هذا الحديث مخالف لحديث الشيخين عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "إن الله تعالى ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم، من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت". وقد جاء عن ابن عباس لأن أحلف بالله تعالى مائة مرة فأنتم خير من أن أحلف لغيره، كذا في المرقاة. والجواب أن هذه الكلمة تحرى على اللسان لا يقصد بها اليمين بل هو من جملة ما يزداد في الكلام لمجرد تقرير التأكيد، ولا يراد به القسم كما يزداد صيغة النداء لمجرد الاختصاص دون القصد بى

أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم أبوك .  
قال نبئني يا رسول الله عن مالي كيف أتصدق فيه قال نعم والله لتبأن أن تصدق وأنت  
صحيح صحيح .....

النداء ، كذا ذكره القاضي . والأظهر أن هذا وقع قبل ورود النهي ، أو بعد لبيان الجواز ليدل على أن  
النهي ليس للتحريم . ذكره على القارى .

قلت : يرد هذا التأويل حديث الترمذى " من حلف بغير الله فقد أشرك " . قال السيد : فكأنه أشرك  
إشراكا جليا فيكون زجرا للمبالغة لهذا للمبالغة لا تكون إلا بالتحريم ، فكان التأويل بعدم القصد بأن  
جرى على اللسان بلا إرادة أولى ، والله أعلم ، كذا فى إنجاح الحاجة .

((أمك)) أى أحق الناس أمك وفيه أن الأم أحق بالبر من الأب كما أنها أكثر تعباً منه فى تربية  
الولد . ((ثم أبوك)) هذه الرواية صريحة فى أن الأب إنما ذكر فى الرابعة ، وقد وردت أكثر الروايات  
على هذا ، ويورد المصنف هذه الرواية أيضا فى الأدب تحت رقم (٣٦٥٨) وفيه ذكر الأب فى المرة  
الثالثة . ولكن ما ههنا أصح . واستدل بعض العلماء أن ثلاثة أرباع البر للأم والربع للوالد . قال ابن  
بطل : مقتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب من البر . قال : وذلك لصعوبة الحمل ، ثم الوضع ،  
فهذه تنفرد بها الأم وتشقى بها ثم تشارك الأب فى التربية ، وقد وقعت الإشارة إلى ذلك فى قوله تعالى :  
﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ . فسوى بينهما فى الوصاية  
وخص الأم بالأمور الثلاثة .

وقال المازرى : واختلف ، فمشهور قول مالك أنها والأب فى البر سواء . وقال الليث : حق الأم  
أكدها لها ثلثا البر وذكر المحاسبى أن تفضل الأم مجمع عليه ، كذا فى الآبى (٢/٧) .

لكن حقق الحافظ فى الفتح (٤٠٢/١) أن ما نسب إلى مالك من تسوية الأب والأم ليس مرويا  
عنه صريحا ، وإنما أخذوه عما روى عنه أنه سأله رجل فقال : طلبنى أبى فمعتنى أُمى . فقال مالك  
"أطع أباك ولا تعص أمك" . وليست دلالة هذا الجواب واضحة على كون الأب والأم سواء فى البر ،  
وسئل الليث عن المسألة بعينها فقال : أطع أمك فإن لها ثلثى البر . وظاهر الحديث يوافق الليث .

((أن تصدق)) أى تصدق بالتاء ين فحذفت إحداهما تخفيفا ويحتمل أن يكون بتشديد الصاد  
والدال جميعا . ((شحيح)) قيل : الشح بخل مع حرص . وقيل : هو أعم من البخل وقيل هو الذى

تأمل العيش وتخاف الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغت نفسك ها هنا قلت مالي لفلان ومالي لفلان وهو لهم وإن كرهت.

كالوصف اللازم من قبيل الطمع. ((تأمل)) بضم الميم ((العيش)) أى الحياة، فإن المال يعز على النفس صرفه حينئذ فيصير محبوبا وقد قال تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. ((ولا تمهل)) من الإمهال ((مالي لفلان)) الوارث ((وهو لهم)) أى فلا فائدة فى الإعطاء، ولا وجه لإضافة المال إلى نفسه بقوله مالي.

قال الحافظ فى الفتح (٣٧٤/٥): فى الحديث أن تنجيز وفاء الدين والتصديق فى الحياة وفى الصحة أفضل منه بعد الموت وفى المرض، وأشار عليه السلام إلى ذلك بقوله "وأنت صحيح حريص تأمل الغنى .. الخ". لأنه فى حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالبا لما يخوفه به الشيطان ويزين له من إمكان طول العمر والحاجة إلى المال كما قال تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفُقْرَ﴾ الآية. وأيضا فإن الشيطان ربما زين له الحيف فى الوصية أو الرجوع عن الوصية فيتمحض تفضيل الصدقة الناجزة. قال بعض السلف عن بعض أهل الترف: يعصون الله فى أموالهم مرتين، يبخلون بها وهى فى أيديهم يعنى فى الحياة، ويسرفون فيها إذا خرجت عن أيديهم، يعنى بعد الموت. وأخرج الترمذى بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبى الدرداء مرفوعا، قال: "مثل الذى يعق ويتصدق عند موته مثل الذى يهدى إذا شبع". وهو يرجع إلى معنى حديث الباب، وروى أبوداود وصححه ابن حبان من حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعا: "لأن يتصدق الرجل فى حياته وصحته بدرهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة".

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الزكاة وفى الوصايا، ومسلم فى الزكاة وفى الأدب، وأبوداود فى الوصايا، والنسائى فى الزكاة وفى الوصايا، وابن حبان (١٠٥/٨) وابن خزيمة (١٠٣/٤) والبيهقى فى الكبرى (١٨٩/٤) وفى الشعب (٨١/٧) والطحاوى فى مشكل الآثار (٣٥٦/١) وأحمد (٢٥٠/٢) وأبويعلى (٤٦٤/١٠) وإسحاق بن راهويه (٢١٤/١) وابن الجوزى فى مشيخته والمسند الجامع (٥٧/١٧) من طرق، عن أبى هريرة رضى الله عنه. وإسناده صحيح، وسيأتى القسم الأول منه فى (٣٦٥٨) إن شاء الله تعالى، وبعض الروايات اقتصر على القصة الأولى وبعضها اقتصر على القصة الثانية.

٢٧٠٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون. أنبأنا حريز بن عثمان. حدثني عبد الرحمن بن ميسرة، عن جبير بن نفير، عن بسر ابن جحاش القرشي؛ قال: بزق النبي ﷺ في كفه ثم وضع أصبعه السبابة. وقال: يقول الله عز وجل: أنى تعجزنى ابن آدم وقد خلقتك من مثل هذه فإذا بلغت نفسك هذه وأشار إلى حلقه قلت أتصدق وأنى أو أن الصدقة.

### (٥) باب الوصية بالثلث

٢٧٠٨ - حدثنا هشام بن عمار والحسين بن الحسن المروزي وسهل. قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه؛ قال: مرضت عام الفتح .....

٢٧٠٧ - ((بسر بن جحاش القرشي)) ويقال فيه بشر، بكسر أوله والمعجمة، صحابي، نزل الشام. ((أنى)) بتشديد النون وألف مقصورة في آخره ((تعجزنى)) من أعجزت بصيغة الخطاب ((ابن آدم)) بالنصب على النداء ((وأنى)) مثل الأول.

قال البوصيري: ليس لبسر عن ابن ماجه سوى هذا الحديث وليس له رواية في شيء من الكتب الخمسة، وإسناد حديثه صحيح، رجاله ثقات. رواه أحمد في مسنده من حديث بسر وأصله في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة.

والحديث أخرجه أيضا الحاكم (٣٢٣/٢) والطبراني في الكبير (٣٢/٢) وابن سعد في الطبقات (٤٢٧/٧) والمسند الجامع (٣/٢٥٠) وإسناده صحيح.

### ٥ - باب الوصية بالثلث

٢٧٠٨ - ((مرضت عام الفتح)) وفي رواية الشيخين: "عادنى رسول الله ﷺ في حجة الوداع من وجع أشفيت". هذا صريح في كون هذه الواقعة في حجة الوداع، وعليه اتفق أكثر أصحاب الزهري وشذابن عيينة فذكر هذه القصة في فتح مكة، كما ذكرها المصنف والترمذى وغيره عنه، ويؤيده ما أخرجه أحمد والبخارى في التاريخ من حديث عمرو بن القارى: أن رسول الله ﷺ قدم فخلف سعدا مريضا حيث خرج إلى حنين فلما قدم من الجعرانة معتمرا دخل عليه وهو مغلوب. فقال: يا رسول الله! إن لى مالا وإنى أورث كلالة أفأوصى بمالى؟ الحديث". وفيه "قلت: يا رسول الله! أميت أنا بالدار التي خرجت منها مهاجرا؟ قال: لا إنى لأرجو أن يرفعك الله حتى ينتفع بك أقوام".



حتى أشفيت على الموت فعادني رسول الله ﷺ فقلت: أى رسول الله إن لى مالا كثيرا وليس يرثنى إلا ابنة لى أفأصدق بثلى مالى؟ قال: لا. قلت: فالشطر؟ قال: لا. قلت: فالثلث؟ قال: الثلث، والثلث كثير .....

الحديث، ذكره الحافظ فى الفتح (٣٦٣/٥) وجمع بينهما بحملهما على وقعتين.

ولكن القلب لا يطمئن بأن هذه الواقعة وقعت مرتين، وكيف ينسى مثل سعد بن أبى وقاص ما قال له ﷺ قبل سنتين فى أمر الوصية حتى يسأله مرة أخرى عن عين ما سأله فى فتح مكة؟ فالأظهر ما ذكره الحافظ عن المحققين أن ابن عيينة قد وهم فى تاريخ هذه الواقعة حيث ذكرها فى فتح مكة، والصحيح ما ذكره أكثر أصحاب الزهرى من أنها وقعت فى حجة الوداع، وبه جزم البيهقى كما فى عمدة القارى (٩٩/٤) وأما حديث عمرو ابن القارى ففیه عبدالله بن عثمان بن حثيم وهو وإن كان من رواة مسلم غير أنه جعله ابن المدينى منكر الحديث. وقال ابن معين: أحاديثه ليست بالقوية. وقال فىه النسائى مرة: ليس بالقوى. وذكره ابن حبان فى الثقات. ولكن قال: "كان يخطئ". كما فى تهذيب التهذيب (٣١٥/٥) وذكر الهيثمى فى مجمع الزوائد هذا الحديث فقال: وفيه عراض بن عمرو القارى، ولم يخرج أحد ولم يوثقه.

وربما يخطر بالبال أن أحد الرواة فى حديث عمرو بن القارى خلط قصة سعد بقصة جابر، فقد جاء فى مسلم فى باب الكلالة أن مثل هذا الكلام جرى بين جابر وبين رسول الله ﷺ، ويدل على ذلك قوله: "وإنى أورث كلاله". ولم يكن سعد بن أبى وقاص كلاله، وإنما يحفظ هذا القول من جابر رضى الله عنه، والله سبحانه أعلم.

((حتى أشفيت على الموت)) أى قاربت، وأشرفت. يقال: أشفى على كذا، أى قاربه، وصار على شفاه، ولا يكاد يستعمل إلا فى الشر. ((وليس يرثنى)) أى ليس أحد يرثنى ((إلا ابنة لى)) قيل: المراد أحد من أصحاب الفرائض أو من الولد أو من النساء أو ممن يخاف عليه الضياع، وإلا فقد كان له عصابات وهو الموافق لقوله "أن ترك ورثتك". ((أفأصدق بثلى مالى؟)) الهمزة فيه للاستفهام على سبيل الاستخبار. ويحتمل أن يريد به الصدقة منجزة. أو معلقة بما بعد الموت. وجاء فى بعض الروايات "أفأوصى". وذلك يعين احتمال تعليقه بالموت. ((فالشطر)) أى النصف ((الثلث كثير)) يجوز فى "الثلث" الأول النصب والرفع، فالنصب على الإغراء أو على تقدير أعط الثلث، والرفع على

أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس.

أنه فاعل أى يكفيك الثلث، أو على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو عكسه، يعنى: الثلث كاف مثلاً. وأما "الثلث" الثانى فهو مرفوع على كونه مبتدأ و"كثير" خبره وهو بالثناء المثلثة، وقد روى بعضهم "كبير" والمعنى واحد، كذا فى شرح النووى وعمدة القارى.

قال السندى: قوله "الثلث كثير" أى كاف فى المطلوب أو هو كثير أيضاً. والنقصان عنه أولى، وإلى الثانية مآل كثير.

((أن تذر)) بفتح الهمزة من قبيل: "وأن تصوموا خير لكم". وجوز الكسر على أنها شرطية، و"خير" بتقدير "فهو خير". جوابها وحذف الفاء مع المبتدأ مما جوزه البعض وإن منعه الأكثر. ((ورثتك)) قال ابن المنير: إنما عبر له بـ بلفظ "الورثة" ولم يقل أن تدع "بنتك" مع أنه لم يكن له يومئذ إلا ابنة واحدة. لكون الوارث حينئذ لم يتحقق لأن سعدا إنما قال ذلك بناء على موته فى ذلك المرض وبقاتها بيده حتى ترثه، وكان من الحائز أن تموت هى قبله، فأجاب بـ بكلام كلى مطابق لكل حالة ولم يخص بنتا من غيرها. ((عالة)) أى فقراء. وقال ابن التين: "العالة" جمع عائل. وقيل: العائل الكثير العيال. حكاه الكسائى، وليس بمعروف بل العائل الفقير وقيل: العيل والعالة الفقر، كذا فى عمدة القارى والغفل منه، عال يعيل إذا افتقر، كذا فى فتح البارى (٣٦٦/٥). ((يتكففون الناس)) يعنى يطلبون الصدقة من أكف الناس. وقيل: يسألونهم بأكفهم. يقال: تكفف الناس واستكف إذا بسط كفه للسؤال، أو سأل ما يكف عنه الجوع أو سأل كفا كفا من طعام، كذا فى شرح الكرماني وفتح البارى.

وفى الحديث استحباب النفقة فى وجوه الخير، وأنه إنما يثاب على عمله إذا نوى، وأن النفقة على العيال يثاب عليها إذا قصد بها وجه الله تعالى.

وكذا ما يقصد به الستر وأداء الحقوق وصلة الرحم وكذلك ما ينفقه الإنسان على نفسه ليتقوى على طاعة الله وعبادته وفيه مراعاة العدل بين الورثة ومراعاة العدل فى الوصية.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الحنائز وفى المناقب وفى المغازى وفى النفقات وفى المرضى وفى الدعوات وفى الفرائض وفى الوصايا، ومالك ومسلم وأبوداود والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الوصايا، والترمذى فى الحنائز وفى الوصايا، والبيهقى فى الكبرى (٢٦٨/٦) وفى

٢٧٠٩ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء ، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلاث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم".

٢٧١٠ - حدثنا صالح بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان. ثنا عبيدالله بن موسى. أنبأنا مبارك بن حسان، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "يا ابن آدم اثنتان لم تكن لك واحدة منهما جعلت لك نصيبا من مالك .....

الصغير (٣٦٩/٢) وفي المعرفة (٩٠/٥) وابن حبان (٣٨٤/٣) وابن أبي شيبة (١٩٩/١١) والدارمي (٢٠٣/٢) والبغوي (٢٨٢/٥) وابن خزيمة (٦١/٤) وعبدالرزاق (١٦٤/٩) وابن الجارود (٣١٦) والطحاوي (٤١٩/٢) وأحمد (١٧٦/١) وأبويعلى (٧٩/٢) وسعيد ابن منصور (١٢٨/٣) والبخاري (٢٩٣/٣) وعبد بن حميد (١٧٤/١) والدورقي في مسند سعد (١١٨/١) وابن سعد في الطبقات (١٤٤/٣) والمفسر في المعرفة والتاريخ (٣٦٨/١) والمسند الجامع (٩٢/٦) من طرق، وبالألفاظ عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. مطولا ومختصرا، وإسناده صحيح.

٢٧٠٩ - ((إن الله تصدق عليكم)) أى جعل لكم وأعطى لكم أن تصرفوا فيها وإن لم ترض الورثة. ((زيادة لكم في أعمالكم)) بأن خيروا وتصدقوا من الثلث إن فاتكم من ذلك فى صحتكم وهذا تكريم من الله تعالى، حيث أجازته وإلا فحق الورثة تعلق به أيضا.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، طلحة بن عمرو الحضرمي المكي ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبوزرعة والبخارى وأبوداود والنسائى والبزار والعجلي والدارقطنى وأبو أحمد والحاكم وغيرهم، وله شاهد فى الصحيحين وغيرهما من حديث سعد بن أبى وقاص وابن عباس.

والحديث أخرجه أيضا البيهقى فى الكبرى (٢٦٩/٦) وفى الصغير (٣٧٠/٢) وفى المعرفة (٩٥/٥) والطحاوى (٤١٩/٢) والطبرانى فى الكبير (٢٣٥/٤). وأبو نعيم فى الحلية (٣٢٢/٣) والمسند الجامع (٣٢٤/١٧) وإسناده ضعيف، ولكن الحديث حسن لشواهده.

٢٧١٠ - ((مبارك بن حسان)) السلمى، أبويونس، أو أبو عبد الله، البصرى، نزيل مكة. وثقه ابن معين. وقال النسائى: ليس بالقوى، فى حديثه شىء، وقال أبوبكر: منكر الحديث. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال: يخطئ ويخالف. وقال الحافظ: لى الحديث، من السابعة.

((لم تكن لك واحدة منهما)) أى لا تستحقه إلا برحمته تعالى. إذ المال للحياة فإذا جاء الموت

حين أخذت بكظمك لأطهرك به وأزكيك وصلاة عبادى عليك بعد انقضاء أجلك.

٢٧١١ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عباس؛ قال: وددت أن الناس غَضُوا من الثلث إلى الربع.....

ينبغي أن ينتقل كله إلى غيره لكنه تعالى أبقى له التصرف في الثلث. ((حين أخذت بكظمك)) الغيظ الكظم بفتح الحاء وإعجام الظاء، مجامع النفس والجمع كظام. قال السيوطي: أى عند خروج نفسك وانقطاع نفسك. ((وصلاة عبادى عليك)) أى استغفار المؤمنين لك بأن أمرت عبادى بأن يقولوا: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾. وورد أن دعاء الأحياء للأموات يصل إليهم كأمثال الجبال، كذا فى إنجاح الحاجة.

قال البوصيرى: هذا إسناد فيه مقال، صالح بن محمد بن يحيى لم أر من جرحه ولا من وثقه، ومبارك بن حسان وثقه ابن معين. وقال النسائى: ليس بالقوى. وقال أبو داود: منكر الحديث. وقال ابن حبان فى الثقات: يخطئ ويخالف. وقال الأزدى: متروك، وباقى رجال الإسناد على شرط الشيخين. رواه الدارقطنى عن أحمد بن محمد بن إسماعيل عن إبراهيم بن إسحاق عن عبيد الله بن موسى به ورواه عبد بن حميد فى مسنده عن عبيد الله بن موسى بالإسناد والتمن.

والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٤٨٤/١٠) وإسناده ضعيف.

٢٧١١ - ((لو أن الناس غَضُوا)) يعنى نقصوا و"لو" للتمنى فلا يحتاج إلى جواب. وإن كان للشرط فالجزاء محذوف، يعنى أنهم لو نقصوا من الثلث إلى الربع كان خيرا لهم وأحب إلى. وكذلك رواه الإسماعيلى بلفظ "كان أحب إلى" وفى رواية أخرى "كان أحب إلى رسول الله ﷺ". حكاة الحافظ فى الفتح.

والغض والغضاضة من باب نصر، النقص، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاعْصُصْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ يعنى انقص من جهارته، كذا فى مجمع البحار للفتنى. وفى هذا الأثر حجة للحنفية لاستحباب نقص الوصية من الثلث وإن كان الورثة أغنياء. ((من الثلث إلى الربع)) هذا اجتهاد من ابن عباس رضى الله عنهما فى قدر النقص من الثلث، وقد رويت عن غيره مقادير مختلفة، فعن أبى بكر أنه أوصى بالخمسة. وقال إن الله تعالى رضى من غنائم المؤمنين بالخمسة. وقال معمر عن قتادة: أوصى عمر بالربع. وقال إسحاق: السنة الربع، وروى عن على "لأن أوصى بالخمسة أحب إلى من الربع ولأن أوصى بالربع أحب إلى

لأن رسول الله ﷺ قال الثلث كبير أو كثير.

### (٦) باب لا وصية لوارث

٢٧١٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون. أنبأنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، أن النبي ﷺ خطبهم وهو على راحلته وإن راحلته لتقصع بجرتها وإن لغامها ليسيل بين كفتي.....

من الثلث واختار آخرون السدس. وقال إبراهيم: كانوا يكرهون أن يوصوا مثل نصيب أحد الورثة حتى يكون أقل وكان السدس أحب إليهم من الثلث. واختار آخرون العشر، كذا في عمدة القارى (٤٨٣/٦).

قلت: ومعظم هذه الآثار مروية في مصنف عبدالرزاق (٦٦/٩) وسنن البيهقي (٢٧٠/٦) وسنن الدارمي (٢٩٤/٢) وقد روى عمر وابنه أن الثلث وسط لا بخس ولا شطط. وراجع له البيهقي (٢٦٩/٦) ومصنف عبدالرزاق برقم (١٦٣٦٦).

((لأن رسول الله ﷺ قال)) تعليل لما اختاره من النقصان من الثلث، وكأنه أخذ ذلك من وصفه ﷺ الثلث بالكثرة، والله أعلم.

والأثر أخرجه أيضا البخارى ومسلم والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الوصايا، والبيهقى فى الكبرى (٢٦٩/٦) وفى الصغير (٣٧٠/٢) والطحاوى (٤١٩/٢) وأحمد (٢٣٠/١) والحميدى (٢٤٠/١) والمسند الجامع (٢٣٦/٩) وإسناده صحيح. عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنه.

### ٦ - باب لا وصية لوارث

٢٧١٢ - ((عمرو بن خارجة)) الأسدى، ويقال الأشعري، أو الأنصارى. وقيل: فيه خارجة بن عمرو، والأول أصح، كان حليف آل أبي سفيان ورسول أبي سفيان إلى رسول الله ﷺ، سكن الشام ومخرج حديثه عن أهل البصرة. قال الحافظ: صحابى، له أحاديث.

((لتقصع بجرتها)) الحرة بالكسر وتشديد الراء، اسم من اجترار البعير وهى اللقمة التى يتعلل بها البعير، وقصعها إخراجها، قيل إنما تفعل الناقة ذلك إذا كانت مطمئنة وإذا خافت شيئاً لم تخرجها (س). ((لغامها)) بضم اللام وغين معجمة، هو لعابها وزبدها الذى يخرج من فيها وهو الزبد وحده.

قال إن الله قسم لكل وارث نصيبه من الميراث فلا يجوز لوارث وصية، الولد للفراس وللعاهر الحجر ومن ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل أو قال: عدل ولا صرف.

٢٧١٢ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا إسماعيل بن عياش. ثنا شرحبيل بن مسلم الخولاني، سمعت أبا أمامة الباهلي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع: "إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث".

((الولد للفراس)) أى للأُم، قال فى النهاية: تسمى امرأة فراشا لأن الرجل يفترشها إلى الولد، منسوب إلى صاحب الفراش سواء كان زوجها أو سيدها أو واطئ شبهة، وليس للزاني فى نسبه حظ، إنما الذى جعل له من فعله استحقاق الحد وهو قوله ((وللعاهر الحجر)) قال التوربشتى: يريد أن له الحية وهو كقولك "له التراب" والذى ذهب إلى الرجم فقد أخطأ، لأن الرجم لا يشرع فى سائرته. ((ومن ادعى إلى غير أبيه)) بتشديد الدال أن انتسب إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الوصايا، والدارمى (٢٢٤/٢) وأحمد (١٨٦/٤) والطيالسى (١٦٩) وسعيد بن منصور (١٥٠/٣) والطبرانى فى الكبير (٣٨٨/٨) والمسند الجامع (١٢٩/١٤) ذكر بعضهم بتمامه وبعضهم مختصرا.

قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

قلت: لعل تصحيحه من أجل شواهده الكثيرة، وإلا فإن شهر بن حوشب ضعيف لسوء حفظه.

٢٧١٢ - ((إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه)) أى بين له حظه ونصيبه الذى فرض له ((فلا وصية لوارث)) قال الأمير اليمانى فى السبل (١٠٦/٣): الحديث دليل على منع الوصية للوارث، وهو قول الجماهير من العلماء، وذهب الهادى وجماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾، الآية. قالوا: ونسخ الوجوب لا ينافى الجواز. قلنا: نعم لو لم يرد هذا الحديث فإنه ينافى لجوازها، إذ وجوبها قد علم نسخه من آية الموارث كما قال ابن عباس: كان المال للولد والوصية للوالدين فنسخ الله سبحانه من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن والربع وللزوج الشطر والربع.

قلت: حديث ابن عباس هذا أخرجه البخارى فى صحيحه فى الوصايا وغيره. قال الحافظ: هو

٢٧١٤ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا محمد بن شعيب بن شابور. ثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد أنه حدثه، عن أنس بن مالك؛ قال: إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ يسيل عليّ لعابها فسمعتة يقول: إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث.

موقوف لفظاً إلا أنه في تفسيره أخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن، فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير.

واعلم أن حديث الباب أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس وزاد في آخره "إلا أن يشاء الورثة". قال الحافظ في بلوغ المرام: إسناده حسن. وقال في الفتح: رجاله ثقات، لكنه معلول، فقد قيل: إن عطاء الذي رواه عن ابن عباس هو الخراساني وهو لم يسمع من ابن عباس. وأخرجه الدارقطني أيضاً من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده مرفوعاً "ألا وصية لوارث إلا أن يحيز الورثة". قال الحافظ في التلخيص: "إسناده واه" وفي هذه الزيادة دليل على أنها تصح وتنفذ الوصية للوارث إن أجازها الورثة. قال العيني في العمدة. قال المنذرى إنما تبطل الوصية للوارث في قول أكثر أهل العلم من أجل حقوق سائر الورثة، فإذا أجازوها جازت، كما إذا أجازوا الزيادة على الثلث وذهب بعضهم إلى أنها لا تجوز وإن أجازوها، لأن المنع لحق الشرع فلو جوزناها كنا قد استعملنا الحكم المنسوخ، وذلك غير جائز، وهو قول أهل الظاهر.

والحديث أخرجه أيضاً أبوداود والترمذي في الوصايا، والبيهقي في الكبرى (٢٦٤/٦) وفي الصغير (٣٦٨/٢) وابن الجارود (٣١٧) وأحمد (٢٦٧/٥) والطيالسي (١٥٤) وسعيد بن منصور (١٤٩/٣) وأبو عبيد في الخطب والمواعظ (١/١) وتقدم قسم منه في (٢٠٠٧، ٢٢٩٥، ٢٣٩٨، ٢٤٠٥) وإسناده صحيح.

قلت: هذا الحديث قد جاء عن جماعة كثيرة من الصحابة، منهم عبدالله ابن عباس وعبدالله بن عمر وجابر بن عبدالله وعلي بن أبي طالب والبراء ابن عازب وزيد بن أرقم.

٢٧١٤ - مضى شرحه مستوفى في الحديث السابق.

قال البوصيري: هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات. ومحمد بن شعيب وثقه رحيم وأبوداود وباقى الإسناد على شرط البخاري. رواه الدارقطني في سننه من طريق عبدالرحمن بن يزيد به. ورواه البيهقي في الكبرى من طريق الدارقطني فذكره. وله شاهد من حديث خارجة وأبي أمامة، رواه أصحاب

## (٧) باب الدين قبل الوصية

٢٧١٥ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع. ثنا سفيان، عن أبي إسحق، عن الحارث، عن علي؛ قال: قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية وأنتم تقرأونها من بعد وصية يوصي بها أو دين.....

السنن. قال الترمذى فيهما: حسن صحيح.

والحديث أخرجه أيضا ابن عساكر في تاريخه (١٧٢/٦) والمسند الجامع (٥٦/٢)، وإسناده صحيح.

## ٧ - باب الدين قبل الوصية

٢٧١٥ - ((بالدين)) أى بأدائه قبل إخراج الوصية. ((وأنتم تقرأونها)) أى فلا تفهموا من التقديم اللفظى التقديم الحكيمى، ولعل سبب التقديم اللفظى الاهتمام بشأنها لقلّة الرغبة فى إجرائها بخلاف الدين فإنه يؤخذ بالحبر.

قال فى إنجاح الحاجة: قوله "وأنتم تقرأونها" يعنى قد قدمت الوصية فى هذه الآية على الدين مع أن النبى ﷺ قضى بالدين قبل الوصية فلا تظنوا المخالفة بين الآية وفعله ﷺ، واعلموا أن الدين مقدم فى الحكم وإن كان مؤخرا فى الذكر، وتأخيره فى الذكر إنما هو للاعتناء بشأن الوصية لكونها شاقّة على نفوس الورثة.

قلت: قال الترمذى: والعمل على هذا عند عامة أهل العلم أنه يبدأ بالدين قبل الوصية. قال الحافظ فى الفتح (٣٧٧/٥): ولم يختلف العلماء فى أن الدين يقدم على الوصية إلا فى صورة واحدة وهى ما لو أوصى لشخص بألف مثلاً وصدّقه الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن له فى ذمة الميت ديناً يستغرق موجوده، وصدقه الوارث ففى وجه للشافعية أنها تقدّم الوصية على الدين فى هذه الصورة الخاصة، وأما تقديم الوصية على الدين فى قوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾، فقد قيل فى ذلك إن الآية ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد أن الموارث إنما تقع بعد قضاء الدين وإنفاذ الوصية وأن "أو" للإحالة وهى كقولك جالس زيداً أو عمراً أى لك مجالسة كل واحد منهما اجتماعاً أو افتراقاً، وإنما قدمت لمعنى اقتضى الاهتمام بتقديمها واختلف فى تعيين ذلك المعنى، وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور:



وأن أعيان بنى الأم ليتوارثون دون بنى العلات.

أحدها: الخفة والثقل كربيعة ومضر، فمضر أشرف من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قدم في الذكر وهذا يرجع إلى اللفظ.

ثانيها: بحسب الزمان، كعاد وثمود.

ثالثها: بحسب الطبع، كثلث وربع.

رابعها: بحسب الرتبة، كالصلاة والزكاة لأن الصلاة حق البدن والزكاة حق المال، فالبدن مقدم على المال.

خامسها: تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، وقال بعض السلف: عز فلما عز حكم.

سادسها: بالشرف والفضل، كقوله تعالى: ﴿مِنَ النَّبِيِّنَ وَالصَّادِقِينَ﴾.

وإذا تقرر ذلك فقد ذكر السهيلي أن تقديم الوصية في الذكر على الدين لأن الوصية إنما تقع على سبيل البر والصلة بخلاف الدين، فإنه إنما يقع غالبا بعد الميت بنوع تفريط، فوَقعت للبداءة بالوصية لكونها أفضل. وقال غيره: قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ بغير عوض، والدين يؤخذ بعوض، فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين، وكان أداؤها مظنة للتفريط بخلاف الدين، فإن الوارث مطمئن بإخراجه، فقدمت الوصية لذلك. وأيضا فهي حظ فقير ومسكين غالبا، والدين حظ غريم يطلب بقوة وله مقال. كما صح عنه عليه السلام أنه قال: "إن لصاحب الدين مقالا" وأيضا فالوصية ينشئها الموصى من قبل نفسه، فقدمت تحريضا على العمل بها بخلاف الدين.

((وأن أعيان بنى الأم)) بفتح الهمزة بتقدير الجار، عطف على قوله "بالدين" أى وقضى بأن

أعيان ... الخ، ((دون بنى العلات)) يعنى أن أعيان بنى الأم يعنى الإخوة لأب وأم إذا اجتمعوا مع بنى العلات يعنى الإخوة لأب فالميراث للإخوة من أب وأم، وهم مقدمون على الإخوة لأب، لقوة القرابة فلا يوهمكم ذكر الإخوة في القرآن التسوية.

قال الدميري: قال العلماء: أولاد العلات بفتح العين المهملة وتشديد اللام الأخوة لأب من

أمهات شتى، وأما الإخوة لأبوين فيقال لهم أولاد الأعيان والله أعلم (س).

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الوصايا، والدارقطنى (٨٦/٤) والبيهقى (٢٦٧/٦) والحاكم

## (٨) باب من مات ولم يوص هل يتصدق عنه

٢٧١٦ - حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني . ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أن رجلا سأل رسول الله ﷺ قال: إن أبي مات وترك مالا ولم يوص فهل يكفر عنه أن تصدقت عنه؟ قال: "نعم".

٢٧١٧ - حدثنا إسحاق بن منصور. ثنا أبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال: إن أمي افتلتت نفسها ولم توص .....

(٣٣٦/٤) وابن الجارود (٣١٧) وأحمد (٧٩/١) والطيالسي (٢٥) والحميدي (٣٠/١) من طرق، عن أبي إسحاق عن الحارث، عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه.

قلت: وإن كان إسناده ضعيفاً لكنه معتضد بالاتفاق. قاله الشوكاني في النيل (٦١/٦).

## ٨ - باب من مات ولم يوص هل يتصدق عنه

٢٧١٦ - ((فهل يكفر عنه)) يحتمل أن يكون ذلك حين ما كانت الوصية واجبة على المسلمين، فالمراد: هل يكفر صدقتي عما أخطأ أبي في ترك الوصية؟ ويحتمل أن يكون بعد نزول أحكام الميراث. فالمراد هل تكفر هذه الصدقة عما أذنب أبي في حياته، والظاهر من كلام النووي أنه اختار الاحتمال الثاني. واختار أن هذه الواقعة وواقعة الحديث الآتي عن عائشة واحدة. ((أن تصدقت)) بفتح "أن" على أنها مع ما بعدها فاعل "يكفر". وضبط بعضهم في مثله بكسر إن على أنها شرطية. والحديث قد عدده الدميري مما انفرد به المصنف. لكن ما ذكره صاحب الزوائد.

والحديث أخرجه أيضا مسلم والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في الوصايا، وابن خزيمة (١٢٣/٤) وأحمد (٣٧١/٢) والمسند الجامع (٣٢٥/١٧) وإسناده صحيح.

٢٧١٧ - ((أن رجلا)) هو سعد بن عباد، كما يشعر به صنيع النسائي بإيراد حديث سعد بعد حديث عائشة، نبه عليه الحافظ. ((إن أمي)) اسمها عمرة، ((افتلتت نفسها)) على بناء المفعول، افتعال من "فلت" بالفاء أى ماتت فجاءة وأخذت نفسها فلتة يقال افتلته إذا سلبه وافتلت فلان بكذا على بناء المفعول أى فجىء به قبل أن يستعد له، يروى بنصب النفس بمعنى أفلتها الله نفسها يتعدى إلى مفعولين كاختلسه الشيء واستلبت، فبنى الفعل للمفعول فصار الأول مضمرًا وبقي الثاني منصوبًا،

وإني أظنها لو تكلمت لتصدقت فلها أجر إن تصدقت عنها ولي أجر؟ قال: "نعم".

وبرفع النفس على أنه متعد إلى واحد ناب عن الفاعل أى أخذت نفسها فلتة والله أعلم (س). ((لو تكلمت)) ظاهره أنها لم تتكلم فلم يتصدق لكن فى رواية النسائي أنه قيل لها: أوصى. فقالت: فيما أوصى المال مال سعد، الحديث. فإن أمكن تأويل رواية الباب بأن المراد أنها لم تتكلم أى بالصدقة، ولو تكلمت لتصدقت أى فكيف أمضى ذلك أو يحمل على أن سعدا ما عرف بما وقع منها فإن الذى روى هذا الكلام (أى فى رواية النسائي) هو سعيد بن سعد بن عبادة أو ولده شرحبيل مرسلًا فعلى التقديرين لم يتحد راوى الإثبات وراوى النفي، فيمكن الجمع بينهما بذلك، والله أعلم، كذا فى الفتح (٣٨٩/٥). ((فقال: نعم)) فيه جواز الصدقة عن الميت وإن ذلك ينفعه بوصول ثواب الصدقة إليه، ولا سيما إن كان من الولد وهو مخصص لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾.

قال الإمام الشوكانى فى النيل (١٠٥/٤): ولكن ليس فى أحاديث الباب إلا لحوق الصدقة من الولد، وقد ثبت أن ولد الإنسان من سعيه فلا حاجة إلى دعوى التخصيص، وأما من غير الولد فالظاهر من العمومات القرآنية أنه لا يصل ثوابه إلى الميت فيوقف عليها حتى يأتى دليل يقتضى تخصيصها. وقد اختلف الناس فى انتفاع الموتى بأعمال الأحياء فأجمع أهل السنة من أهل الحديث والفقهاء على انتفاع ما تسبب إليه الميت فى حياته وانتفاع دعاء المسلمين له واستغفارهم. وحكوا الإجماع على الانتفاع بالصدقة على اختلاف فى تفاصيله. واختلفوا فى العبادات البدنية كالصوم والصلاة وقراءة القرآن. وهاك تلخيص ما قال الإمام الشوكانى فى النيل واختلف فى غير الصدقة من أعمال البر هل يصل إلى الميت فذهب المعتزلة إلى أنه لا يصل إليه شىء. واستدلوا بعموم الآية. والمشهور من مذهب الشافعى وجماعة من أصحابه أنه لا يصل إلى الميت ثواب قراءة القرآن. وذهب أحمد وجماعة من العلماء إلى أنه يصل. وقد حكى النووى الإجماع على وصول الدعاء وثواب الصدقة وعلى لحوق قضاء الدين. والحق أنه يخصص عموم الآية بالصدقة من الولد كما فى أحاديث الباب. وبالجملة من الولد. كما فى خبر الخشعمية وعن غير الولد أيضا كما فى حديث المحرم من أخيه شبرمة وبالعتق من الولد كما وقع فى صحيح البخارى فى حديث سعد وبالصلاة لما روى الدارقطنى أن رجلا قال يا رسول الله إن لى أبوان أبرهما فى حال حياتهما فكيف لى ببرهما بعد موتهما؟ فقال رسول الله ﷺ: "إن من البر بعد الموت أن تصل لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع

صيامك". وبالصيام من الولد لحديث ابن عباس عند البخارى فى قصة امرأة عن أمها ومن غير الولد أيضا لحديث "من مات وعليه صيام صام عنه وليه". متفق عليه. من حديث عائشة وبقراءة يس من الولد وغيره وبالذعاء من الولد ومن غيره، وبجميع ما يفعل الولد لوالديه من أعمال البر لحديث "ولد الإنسان من سعيه". وكما تخصص الأحاديث الآية المتقدمة كذلك يخص حديث أبى هريرة عند مسلم وأهل السنن "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله". الحديث، فإنه ظاهره أنه يتقطع عنه ما عدا هذه الثلاثة، كائنا ما كان. وقد قيل: إنه يقاس على هذه المواضع التى وردت الأدلة غيرها فيلحق الميت كل شىء فعَلَهُ غيرُهُ، انتهى باختصار.

ورواية الدارقطنى التى ذكرها الشوكانى ضعفها مسلم فى مقدمة صحيحه فلا يصح للاحتجاج. وأما حديث: "اقرأوا على موتاكم يس". فمختلف فى صحته، وإن صح فغاية مدلوله قراءة تها عند الاحتضار ليستأنس المحتضر بما فيها من ذكر الله وأحوال القيامة. ومعناه هذا هو الأظهر كما حققه ابن القيم لا قراءة تها لإيصال الثواب. وأما حديث "ولد الإنسان من سعيه" فلم أقف عليه لكن لفظ حديث عائشة عند أحمد "ولد الرجل من طيب كسبه فكلوا من أموالهم هنيئا"، ذكره فى المنتقى. قال الحافظ ابن كثير فى تفسير الآية المذكورة (٤٦٢/٦): ومن هذه الآية الكريمة استنبط الشافعى ومن تبعه أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى. لأنه ليس من عملهم ولا كسبهم. ولهذا لم يندب إليه رسول الله ﷺ أمته ولا حثهم عليه ولا أرشدهم إليه بنص ولا إيماء. ولم ينقل ذلك عن أحد من الصحابة ولو كان خيرا لسبقونا إليه، وباب القربات يقتصر فيه على النصوص ولا يتصرف فيه بأنواع الأقسية والآراء.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية فى الاختيارات (٥٤): ولم يكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعا أو صاموا تطوعا أو حجوا تطوعا أو قرؤوا القرآن يهدون ثواب ذلك إلى أموات المسلمين، فلا ينبغي العدول عن طريق السلف فإنه أفضل وأكمل.

وقال فى شرح العقيدة الطحاوية (٣٨٥): وأما استيجار قوم يقرؤون القرآن ويهدون للميت فهذا لم يفعله أحد من السلف ولا أمر به أحد من أئمة الدين ولا رخص فيه. والاستيجار عن نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف.

وقال النووي في شرح مسلم (٩٠/٧): وأما قراءة القرآن وجعل ثوابها للميت والصلاة عنه ونحوهما فمذهب الشافعي والجمهور أنها لا يلحق الميت وفيها خلاف.

وقد أنكر الشاه ولي الله الدهلوي في رسالته تحفة الموحدين (٤٠-٤٤) إهداء الثواب للأموات وذكر إجماع أهل العلم على أنه لم ينقل نقلا متواترا عن الصحابة مع أنهم كانوا أشد حبا لآبائهم وأمهاتهم وأبرهم لهم، ثم قرر إن هذا الإهداء يفضي إلى الشرك فإن أكثر الناس لا يفرقون بين العبادة للإهداء وبين العبادة لغير الله تعالى ورضائه. قال فينبغي أن يحترز عنه في هذا الزمان الفاشي فيه الشرك، انتهى معربا وملخصا.

وقال حفيد الشاه ولي الله العلامة محمد إسماعيل الشهيد في كتابه إيضاح الحق الصريح في أحكام الميت والضريح (٤٨): ومن البدعات الحقيقية هبة عبادات الأحياء للأموات بخلاف النيابة في العبادات المالية فإنها ثابتة الأصل.

وأما ما تصدى به العلامة ابن القيم من إثبات الإهداء في كتاب الروح (١٥١-١٧٥): فرد عليه صاحب تفسير المنار (٢٥٧/٨-٢٥٨) ردا جيدا، وقد حاول السيوطي بإيراد بعض الروايات في قراءة القرآن للموتى فرد عليه العلامة المباركفوري في تحفة الأحوذى (٢/٢٦) بتزييف كلامه وراجع الخيز الكثير (١١١) والموافقات (٢/٢٢٨)، والله سبحانه وتعالى أعلم.

والحديث أخرجه أيضا مالك في الأفضية، والبخاري في الجناز وفي الوصايا، ومسلم في الزكاة وفي الوضية، وأبوداود والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في الوصايا، والبيهقي في الكبرى (٢٧٧/٦) وفي الصغير (٢/٣٧٢) وفي المعرفة (٥/١٠٣) وابن خزيمة (٤/١٢٤) والبقوي في شرح السنة (٦/١٩٩) وأحمد (٦/٥١) والحميدي (١/١١٩) وأبويعلى (٧/٤١٠) والمسند الجامع (٩/٥٨٦) وإسناده صحيح.

### (٩) باب قوله ﴿ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف﴾

٢٧١٨ - حدثنا أحمد بن الأزهر. ثنا روح بن عباد. ثنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: لا أجد شيئا وليس لي مال ولى يتيماً، له مال. قال: كل من مال يتيماً غير مسرف

### ٩ - باب قوله ﴿ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف﴾

٢٧١٨ - ((كل من مال يتيماً)) حملوه على ما يستحقه من الأجرة بسبب ما يعمل فيه ويصلح له. ((غير مسرف)) أى غير آخذ أزيد من قدر الحاجة. ((ولا متأثلاً)) قال الخطايب: (٨٠/٤): أى ولا يتخذ منه أصل مال للتجارة ونحوها وأثلة الشيء أصله، ووجه إباحته الأكل من مال اليتيم أن يكون ذلك على معنى ما يستحقه من العمل فيه والاستصلاح له وأن يأخذ منه بالمعروف على قدر مثل عمله.

وقد اختلف الناس فى الأكل من مال اليتيم فروى عن ابن عباس أنه قال: يأكل منه الوصى إذا كان يقوم عليه. وإليه ذهب أحمد بن حنبل. وقال الحسن والنخعي: يأكل ولا يقضى. وقال عبدة السلماني وسعيد بن جبير ومجاهد: يأكل ويؤديه إليه إذا كبر، وهو قول الأوزاعي.

((ولا تقى)) أى ولا تحفظ مالك بصرف ماله فى حاجتك. ولا متأثلاً مالا قال وأحسبه قال: ولا تقى مالك بماله.

والحديث أخرجه أيضاً أبوداود والنسائي فى المحتبى وفى الكبرى (١١٣/٤) والبيهقى فى الكبرى (٢٨٤/٦) وفى المعرفة (١٠٨/٥) والبغوى فى شرح السنة (٣٠٨/٨) وابن الجارود (٣١٨) وأحمد (١٨٦/٢) والمسند الجامع (١٢٥/١١) وإسناده صحيح.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (٢٣) كتاب الفرائض

## (٢٣) كتاب الفرائض

واعلم أن الفرائض من أهم العلوم الدينية ومن أعظم أبواب المعيشة والمعايشة الإنسانية، ولذلك اهتمت به الشريعة الإسلامية اهتماماً قَلماً يوجد في أبواب أخرى، فيما نرى القرآن الكريم يكتفي في أكثر أبواب الأحكام ببيان أصول كلية دون التعرض للحزبيات والتفاصيل، إذ نشاهده في باب الفرائض يهتم ببيان جزئياته وتفصيله الدقيقة، ويصرح بذكر السهام لكل واحد من الأقرباء في بسط واستقصاء . وكذلك حث النبي ﷺ بتعلم الفرائض وتعليمها مستقلة عن الأبواب الأخرى. فقد أخرج النسائي والترمذي وأحمد والحاكم عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال: تعلموا الفرائض، وعلموها الناس فإنني امرؤ مقبوض". ونريد قبل أن نخوض في شرح أحاديث هذا الكتاب، أن نأتي بأبحاث تزيد البصيرة في الموضوع، وتقوى الإيمان بأن ما شرعه الله لنا في هذا الباب أولى بمصالح العباد من أي دين أو قانون سواه، والله سبحانه وتعالى الموفق للسداد والصواب.

## ١ - معنى الفرائض لغة:

الفرائض جمع فريضة، وهي فَعِيلَةٌ بمعنى مفروضة، مأخوذة من الفرض، بمعنى القطع، يقال: فرضت لفلان كذا، أي قطعت له شيئاً من المال. قال الخطابي: هو من فرض القوس، وهو الحز الذي يكون في طرفيه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه ويلزمه، وقيل: الثاني خاص بفرائض الله وهي ما ألزم به عباده، فكما أن فرض القوس يمسك بالوتر ولا يتركه، فكذلك فرائض الله تلزم العباد ولا تتركه.

## ٢ - وتعريفها شرعاً:

هو العلم بقسمة الموارث بين مستحقيها.

## ٣ - فضل علم الفرائض والحث على تعلمه:

وقد ورد في فضل علم الفرائض والحث على تعليمه وتعلمه أحاديث منها، ما رواه ابن مسعود

رضى الله عنه عن النبي ﷺ: قال: "تعلموا الفرائض، وعلموه الناس، فإنى امرؤ مقبوض، وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن، حتى يختلف الإثنان فى الفريضة، لا يجدان من يقضيها". رواه الترمذى والنسائى وأحمد والحاكم.

ومنها: ما رواه أبو بكره رضى الله عنه مرفوعا: تعلموا القرآن والفرائض وعلموها الناس، أو شك أن يأتى على الناس زمان يختصم الرجال فى الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما، رواه الطبرانى فى الأوسط.

ومنها: ما روى عن أبى هريرة أن النبي ﷺ قال: "تعلموا الفرائض، وعلموه الناس، فإنه نصف العلم، وهو أول شىء ينسى، وهو أول شىء ينزع من أمتى". رواه ابن ماجه والدارقطنى.

ومنها: ما رواه عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فهو فضل؛ آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة". رواه الدارقطنى والحاكم.

#### ٤ - مميزات نظام الإرث فى الشريعة الإسلامية:

لما كانت الأموال وقسمتها محط الأطماع، وكان الميراث فى معظم الأحيان بين كبار وصغار، وضعفاء وأقوياء، تولى الله تبارك وتعالى قسمتها بنفسه فى كتابه مبينة مفصلة حتى لا يكون فيها مجال للآراء والأهواء، وسواها بين الورثة على مقتضى العدل والمصلحة والمنفعة التى يعلمها، فترى أن أحكام الموارث فى الشريعة الإسلامية ممتازة عن الديانات والقوانين الأخرى من نوع شتى، ويمكن لنا أن نضبط هذه المميزات بأصول قررتها الشريعة بالشكل التالى:

أ - جميع ما ترك الميت ميراث:

كانت الأقوام قبل الإسلام يفرقون فى باب الميراث بين الأشياء المستهلكة وبين الأشياء التى يمكن الاسترباح منها، فلا يحولون إلى الورثة بعد وفاة المالك إلا القسم الثانى فقط، كالأرض والحانوت والنقود، وأما أشياء استعماله من الثياب والأواني والأسلحة والحلى، فلا ينفذون فيها أحكام الإرث، لكن فى نظام الميراث الإسلامى: أن جميع ما ترك الميت من أملاكه ميراث للورثة، سواء كان أشياء استعماله الشخصية، كالثياب والأواني، أو من أشياء يمكن الاسترباح منها: كالأرض وعروض التجارة والنقود.



## (١) باب الحث على تعليم الفرائض

٢٧١٩ - حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي. ثنا حفص بن عمر بن أبي العطف. ثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "يا أبا هريرة تعلموا الفرائض وعلموها فإنه نصف العلم....."

ب - الميراث حق الأقارب، دون الأجنبي:

كان التورث في الجاهلية وصدر الإسلام بالدعوة والتبني، فكان الرجل يتبنى ولد غيره فينسب له دون أبيه النسبي ويرثه، لكن في نظام الميراث الإسلامي: أن الميراث حق لأقارب الميت، لا مدخل للأجنبي فيها، ما دام الأقارب أحياء .

ج - الميراث حق للرجال والنساء، والصغار والكبار:

كان العرب في الجاهلية لا يورثون النساء والصغار، وإنما يورثون الذكور المقاتلين الذين يحوزون الغنيمة، ويحسون الذمار لكن في نظام الميراث الإسلامي، أن الميراث يشترك فيه الرجال والنساء والكبار والصغار.

## ١ - باب الحث على تعليم الفرائض

٢٧١٩ - ((حفص بن عمر بن أبي العطف)) السهمي مولا هم، المدني. ضعفه النسائي. وقال البخاري: منكر الحديث، رماه يحيى بن يحيى بالكذب. وقال أبو حاتم: منكر الحديث، يكتب حديثه على الضعف الشديد. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال ابن عدى: قليل الحديث، وحديثه كما ذكره البخاري: منكر الحديث. وقال الحافظ: ضعيف، من الثامنة.

((تعلموا الفرائض)) يحتتمل أن المراد بها ما فرضه الله تعالى على عباده من الأحكام، وعلى هذا فمعنى كونها نصف العلم أن العلم بها نصف علم الشرائع والنصف الآخر العلم بالمحرمات، وأما السنن والمندوبات فهي من توابع الفرائض كما أن المكروهات تحريماً أو تنزيهاً من توابع المحرمات، وهذا أقرب إلى ظهور معنى النصف، والمشهور أن المراد بالفرائض هي السهام المقدرة للورثة من التركة، ومعنى كونها نصف العلم أن للإنسان حالتين الحياة والموت، والفرائض أحكام الموت، ويكون لفظ النصف عبارة عن القسم الوافر من القسمين وإن لم يتساويا كما قال الشاعر:

وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من أمتي".

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع  
وفي حاشية السيوطي، قال السبكي في شرح المنهاج: قيل جعل نصف العلم تعظيماً له، وقيل  
لأنه معلم أحكام الأموات في مقابلة أحكام الأحياء وقيل لأنه إذا بسطت فروعه وجزئياته كان مقدار  
بقية أبواب الفقه، وقيل هذا الحديث من المتشابه لا يدري معناه كما قيل بذلك في حديث **﴿قُلْ هُوَ  
اللَّهُ أَحَدٌ﴾** ثلث القرآن، و**﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾**، ربع القرآن، والله أعلم. **«وهو ينسى»** عني بقاء  
المفعول، من النسيان أي من قلة اهتمام الناس به **«(ينزع)»** أي يخرج **«(من أمتي)»** بموت أهله وقلة اهتمام  
غيرهم، لا أنه يخرج من صدورهم، فقد جاء أن نزع العلم يكون بموت العلماء لا بنزعه من الصدور.

قال البوصيري: رواه الترمذي في الجامع من طريق شهر عن أبي هريرة مرفوعاً: "تعلموا الفرائض  
وعلموها الناس فإنني مقبوض". وقال هذا حديث فيه اضطراب. ورواه الدارقطني في سننه من طريق  
حفص بن عمر ورواه الحاكم في المستدرک عن أبي بكر أحمد بن إسحاق وعن بشر بن موسى  
الأسدي عن إسماعيل بن أبي أويس عن حفص بن عمر به سواء. وقال: صحيح الإسناد. قلت: ورواه  
البيهقي في الكبرى من طريق محمد بن عباد المكي، وإسماعيل بن أبي أويس كلاهما عن حفص بن  
عمر به، وتصحيح الحاكم له فيه نظر. فإن حفص بن عمر المذكور ضعفه ابن معين والبخاري  
والنسائي وأبو حاتم. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال ابن عدي: قليل الحديث،  
وحديثه كما قال البخاري منكر الحديث، انتهى. وله شاهد من حديث عبدالله بن عمرو رواه أبو داود  
في سننه ورواه الحاكم أيضاً من حديث ابن مسعود، وصححه، والنسائي والطيالسي وابن عمر  
وأبو يعلى الموصلي في مسانيدهم والبيهقي.

والحديث أخرجه أيضاً الخطيب في تاريخه (٩٠/١٢) والمزي في التهذيب (٤٠/٧) والمسند  
الجامع (٣٢٦/١٧) وإسناده ضعيف.

عن الهزيل بن شرحبيل؛ قال: جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة الباهلي فسألهما عن ابنة وابنة ابن وأخت لأب وأم فقالا للابنة النصف وما بقي فلأخت وأنت ابن مسعود فسيتابعا فأتى الرجل ابن مسعود فسأله وأخبره بما قال فقال عبد الله: قد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ولكني سأقضي بما قضى به رسول الله ﷺ للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فلأخت.

حديثه؟ فقال: صالح هو، لئن الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال العجلي: ثقة، ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، ربما خالف، من السادسة. وقد تقدم ترجمته مختصرا برقم (٥٥٩).

((جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري)) وفي رواية النسائي: "جاء إلى أبي موسى الأشعري وهو الأمير، وإلى سلمان بن ربيعة الباهلي. قال الحافظ: كانت هذه القصة في زمن عثمان لأنه هو الذي أمر أبا موسى على الكوفة. وكان ابن مسعود قبل ذلك أميرها، ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها بمدة. قال وقد ذكروا أن سلمان المذكور كان على قضاء الكوفة. ((فقال للابنة النصف وما بقي فلأخت)) يعني النصف الباقي بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾. وفيه أن الولد يشمل البنت، فكأنه غفل عن هذا، أو أراد أن الولد مختص بالذكر، أو قال: للأخت النصف على جهة التعصيب، كذا في المرقاة. ((فسيتابعا)) من المتابعة، أي يوافقنا فيما قلنا ((لقد ضللت إذا)) أي إن وافقتهما في هذه الفتوى بعد أن علمت بقضاء رسول الله ﷺ، بخلاف فتواهما، نعم هما معذوران لعدم علمهما بذلك. ((تكملة الثلثين)) بالإضافة، ونصبه على المفعول له أي لتكميل الثلثين. وقال السدي: أي يكمل بذلك السدس الثلثان اللذان هما حق البنات، والله أعلم. وقال الطيبي: أما مصدر مؤكد لأنك إذا أضفت السدس إلى النصف فقد كملته ثلاثين ويجوز أن يكون حالا مؤكدة.

((وما بقي فلأخت)) لكونها عصبه مع البنات، ويانه أن حق البنات الثلثان كما تقدم، وأخذت الصلبية الواحدة النصف لقوة القرابة فبقي سدس من حق البنات فتأخذ بنات الابن واحدة كانت أو متعددة، وما بقي من التركة فالأولى عصبه، فبنات الابن من ذوات الفروض مع الواحدة من الصليات، كذا ذكره السيد في شرح الفرائض.

قال الخطابي في معالم السنن (٤/٨٧): فيه بيان أن الأخوات مع البنات عصبه، وهو قول جماعة

## (٣) باب فرائض الجد

٢٧٢٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا شعبة. ثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن معقل بن يسار المزني. قال: سمعت النبي ﷺ أتى بفريضة فيها جد فأعطاه ثلثا أو سدسا.

الصحابة والتابعين وعوام فقهاء الأمصار إلا ابن عباس فإنه قد خالف عامة الصحابة في ذلك، وكان يقول في رجل مات وترك ابنة وأختا لأبيه وأمه أن النصف للبيت وليس للأخت شيء.

وقال ابن العربي في عارضة الأحمدي (٢٤٤/٨): فيه العمل بالقياس قبل معرفة الخبر، والرجوع إلى الخبر بعد معرفته ونقض الحكم إذا خالف النص.

وقال ابن بطال: فيه أن العالم يجتهد إذا ظن أن لا نص في المسألة. ولا يتولى الجواب إلى أن يبحث عن ذلك، وفيه أن الحجة عند التنازع سنة النبي ﷺ، فيجب الرجوع إليها، وفيه ما كانوا عليه من الانصاف والاعتراف بالحق والرجوع إليه، وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل. وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة وتثبت أبي موسى في الفتيا، حيث دل على من ظن أنه أعلم منه.

والحديث أخرجه أيضا البخاري مختصرا في الفرائض وليس فيه ذكر سلمان بن ربيعة، وأبوداود والترمذي والنسائي في الكبرى في الفرائض، والدارقطني (٧٩/٤) والبيهقي في الكبرى (٢٢٩/٦) وفي الصغير (٣٦٣/٢) وفي المعرفة (٥٧/٥) وابن حبان (٣٩٦/١٣) وعبدالرزاق (٢٥٧/١٠) والبخاري (٣٣٣/٨) والدارمي (٣٤/٢) والدارقطني (٧٩/٤) وابن أبي شيبة (٢٤٥/١١) والحاكم (٣٣٤/٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٩٢/٤) وأحمد (٣٨٩/١) والطبراني في الكبير (٤٣/١٠) وأبو يعلى (٤٤/٩) وسعيد بن منصور (٢٩) والطيالسي (٤٩). والمسند الجامع (١٥/١٢) وإسناده صحيح.

## ٣ - باب فرائض الجد

أي أب الأب دون أب الأم فإنه جد فاسد ليس من أصحاب الفرائض ولا من العصابات، وإنما هو من ذوى الأرحام.

٢٧٢٢ - ((فأعطاه ثلثا أو سدسا)) لا يفهم منه الحكم لوجود الشك وأيضا ما تبين أنه أعطاه ذلك مع من، والله أعلم (س). قال في إنجاح الحاجة: وفي رواية أحمد والترمذي وأبي داود عن عمران بن

٢٧٢٣ - حدثنا أبو حاتم. ثنا ابن الطباع. ثنا هشيم، عن يونس، عن الحسن، عن معقل بن يسار؛ قال: قضى رسول الله ﷺ في جد كان فينا بالسدس.

حصين قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ قال: إن ابني مات فمالى من ميراثه؟ قال: لك السدس: فلما ولى دعاه. قال: لك سدس آخر. فلما ولى دعاه. قال: إن السدس الآخر طعمة. قالوا: فى صورة المسألة بأن مات رجل وخلف بنتين وهذا السائل الذى هو الجد فلبنتين الثلثان فبقى الثلث فدفع السدس إليه بالفرض ثم دفع سدسا آخر للتعصيب ولم يدفع الثلث مرة واحدة لئلا يتوهم أن فرضه الثلث وإنما سماه طعمة لكونه زائدا على أصل الفرض الذى لا يتغير. كذا فى اللمعات، فما ذكره المؤلف بالترديد ثلثا أو سدسا من شك الراوى فإنه أعطى أولاً سدسا ثم صار ثلثا بالتعصيب لو كان القصة واحدة.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود والنسائى فى الفرائض، وابن أبى شيبة (٢٩١/١١) وأحمد (٢٧/٥) والمسند الجامع (٣٥٧/١٥) وإسناده صحيح.

٢٧٢٣ - قد تقدم شرح الحديث فى الحديث السابق.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود والنسائى فى الفرائض، والدارقطنى (٩١/٤) والبيهقى فى الكبرى (٢٤٤/٦) وابن أبى شيبة (٢٩١/١١) والحاكم (٣٣٩/٤) وأحمد (٢٧/٥) والمسند الجامع (٣٥٧/١٥) وإسناده ضعيف، لكن الحديث صحيح لشواهده.

## (٤) باب ميراث الجدة

٢٧٢٤ - حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح المصري. أنبأنا عبد الله بن وهب. أنبأنا يونس، عن ابن شهاب، حدثه عن قبيصة بن ذؤيب ح وحدثنا سويد بن سعيد. ثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عثمان بن إسحق بن خرشة، عن قبيصة بن ذؤيب؛ قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: ما لك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا. فارجعي حتى أسأل الناس. فسأل الناس. فقال المغيرة بن شعبه: حضرت رسول الله ﷺ أعطها السدس. فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه، فأنفذه لها أبو بكر ثم جاءت الجدة الأخرى من قبل الأب إلى عمر تسأله ميراثها. فقال: ما لك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضى به إلا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئا ولكن هو ذاك السدس فإن اجتمعما فيه فهو بينكما وأيتكما خلت به فهو لها.

## ٤ - باب ميراث الجدة

٢٧٢٤ - ((الجدة الأخرى)) أى المغيرة للأولى ذاتا أو صفة بأن كانت الأولى من قبل الأم، وهذه من قبل الأب، وهو الموافق للأمر. ((فإن اجتمعما فيه فهو بينكما)) وهذا صريح بما علم ضمنا وتوضيح لمنطوق ما فهم مفهومنا، والخطاب للجدة من طرف الأم والجدة من طرف الأب، ((خلت به)) أى انفردت به.

والحديث أخرجه أيضا مالك وأبو داود والترمذي والنسائي في الكبرى في الفرائض، والبيهقي (٢٣٤/٦) والبخاري (٣٤٥/٨) وابن أبي شيبة (٣٢٠/١١) وعبد الرزاق (٢٧٤/١٠) وابن حبان (٢٩٠/١٣) والدارقطني (٩٤/٤) والحاكم (٣٣٨/٤) وابن الجارود (٣٢٠) وسعيد بن منصور (٨٠) وأبو يعلى (١١٠/١). من طرق، عن الزهري عن قبيصة.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. وقال الترمذي بعد أن أورد الحديث من طريق مالك: هذا حديث حسن صحيح وهو أصح من حديث ابن عيينة. وقال النسائي: الصواب حديث مالك، وحديث صالح خطأ لأنه قال: "إن قبيصة أخيره". والزهري له

٢٧٢٥ - حدثنا عبدالرحمن بن عبد الوهاب. ثنا سلم بن قتيبة، عن شريك، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ ورث جدة سدسا.

### (٥) باب الكلاية

يسمعه من قبضة.

وقال الحافظ ابن حجر في "تلخيص الحبير" (٨٢/٣): بعد أن أورد الحديث: إسناده صحيح لثقة رجاله إلا أن صورته مرسل، فإن قبضة لا يصح له سماع من الصديق ولا يمكن شهوده القصة. قاله ابن عبدالبر بمعناه وقد أعله عبدالحق تبعا لابن حزم بالانقطاع. وقال الدارقطني: في "العلل" بعد أن ذكر الاختلاف عن الزهري: يشبه أن يكون الصواب قول مالك ومن تابعه، كذا في التحفة.

٢٧٢٥ - قال البوصيري: هذا إسناده ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم وتدليس. رواه الدارمي في مسنده عن أبي نعيم عن شريك به. وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة، رواه أصحاب السنن الأربعة. ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن معاوية بن هشام، ثنا شريك فذكره وكذا رواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق شريك.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٢٤٠/٩) وإسناده ضعيف.

### ٥ - باب الكلاية

اختلف العلماء في تفسير الكلاية على أقوال:

**القول الأول:** الجمهور على أن الكلاية اسم للميت الذي لم يترك ولدا ولا والدا، فحينئذ يرثه

إخوته.

**والقول الثاني:** أنه اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد، فالإخوة هم الكلاية.

**والقول الثالث:** أنه اسم مصدر، بمعنى الوراثة، إذ لم يكن للميت ولد ولا والد.

**والقول الرابع:** أنه اسم للمال الموروث فيما إذا لم يكن للميت ولد ولا والد.

**والقول الأول** يؤيده ظاهر قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً﴾، لأن الكلاية

هناك منصوب على كونه حالا، والقول الثاني مؤيد ببعض الأحاديث التي وصف فيها الوارث

بالكلاية: ومنها حديث جابر عند البخاري في الوضوء ولفظه: إنما يرثني كلاله."

٢٧٢٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا إسماعيل بن عليه، عن سعيد، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة اليعمرى أن عمر بن الخطاب قام خطيباً يوم الجمعة أو خطبهم يوم الجمعة فحمد الله وأثنى عليه وقال إني والله ما أدع بعدى شيئاً هو أهم إلي من أمر الكلاله وقد سألت رسول الله ﷺ فما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيها حتى طعن بإصبعه في جنبي أو في صدري .....

والذى يظهر لهذا العبد العاجز عفا الله عنه: أن الكلمة كانت تستعمل عند العرب في كلا المعنيين، فكانوا يطلقون لفظ "الكلالة" في حالة خاصة وهى عدم الولد والوالد ثم أطلقوها تارة على الميت وأخرى على الوارث. وأما وجه تسميته بذلك فقال الأكرتون: إنه مشتق من التكل وهو التطرف، فابن العم مثلاً يقال له كلالة لأنه ليس على عمود النسب بل على طرفه. وقيل: إنه من الإحاطة ومنه "الإكليل" وهو شبه عصاة تزين بالجوهر فسموا كلالة لإحاطتهم بالميت من جوانبه. وقيل: مشتقة من "كسل الشيء" إذا بعد وانقطع. ومنه قولهم: "كلت الرحم" إذا بعدت وطال انتسابها، كذا في شرح النووى (٥٨/١١).

وكانت العرب تعرف لفظ الكلاله فى هذا المعنى ويقول عامر بن الطفيل:

فما سودتنى عامر عن كلالة أبى الله أن أسموا بأم ولا أب

ذكره الحصاص فى أحكام القرآن (١٠٧/٢).

٢٧٢٦ - ((يوم الجمعة)) وكانت آخر جمعة من حياة سيدنا عمر رضى الله عنه لما أخرجه أحمد فى مسنده من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة فى آخر هذه الخطبة، "فخطب بها عمر رضى الله عنه يوم الجمعة وأصيب يوم الأربعاء لأربع بقين من ذى الحجة. ((فما أغلظ لي فى شيء .. الخ)) قال الإمام النووى فى شرح مسلم (٥٧/١١): ولعل النبى ﷺ إنما أغلظ له لحوفه من اتكاله واتكال غيره على ما نص عليه صريحاً وتركهم الاستنباط من النصوص وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾، فالاعتناء بالاستنباط من أكد الواجبات المطلوبة لأن النصوص الصريحة لا تفى إلا بيسر من المسائل الحادثة، فإذا أهمل الاستنباط فات القضاء فى معظم الأحكام النازلة، أو فى بعضها، والله أعلم.

وقد روى جرير عن أبى إسحاق الشيبانى عن عمرو بن مرة عن سعيد ابن المسيب أن عمر بن



ثم قال: يا عمر تكفيك آية الصيف التي نزلت في آخر سورة النساء.

الخطاب سأل رسول الله ﷺ: كيف يورث الكلالة؟ قال: "أو ليس قد بين الله تعالى ذلك؟ ثم قرأ ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾، إلى آخرها، فانزل الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾، إلى آخرها. قال: فكان عمر لم يفهم. فقال لحفصة: إذا رأيت من رسول الله طيب نفس فسلية عنها، فرأت منه طيب نفس فسألته عنها. فقال: أبوك كتب لك هذا ما أرى أباك يعلمها أبدا. قال: فكان عمر يقول: ما أراني أعلمها أبدا وقد قال رسول الله ﷺ ما قال، كذا في أحكام القرآن للحصاص (١٠٥/٢) وتفسير ابن كثير (٥٩٤/٢).

((تكفيك آية الصيف)) دل هذا الحديث على أن آخر آية من سورة النساء نزلت في فصل الصيف، وقد ذكر يحيى بن آدم بلاغا أنها نزلت في الصيف ورسول الله ﷺ يتجهز إلى مكة، راجع أحكام القرآن للحصاص (١٠٥/٢).

وقال الخطابي في المعالم (٨٧/٤): فإن الله سبحانه أنزل في الكلالة آيتين إحداهما في الشتاء وهي الآية التي نزلت في سورة النساء وفيها إجمال وإبهام... ثم أنزل الآية الأخرى في الصيف وهي في آخر سورة النساء وفيها من زيادة البيان ما ليس في سورة الشتاء. فأحال السائل عليها ليستبين المراد بالكلالة المذكورة فيها، والله أعلم.

وقد ساق ابن جرير في تفسيره عدة روايات تبين أن عمر رضي الله عنه كتب في الكلالة كتابا ولكنه لم يستطع إخراجه إلى الصحابة، وأخرج عن طارق بن شهاب قال: أخذ عمر كتفا وجمع أصحاب محمد ﷺ ثم قال: لأقضي في الكلالة قضاء تحدث به النساء في خدورهن، فخرجت حينئذ حية من البيت فتفرقا. فقال: لو أراد الله أن يتم هذا الأمر لأتمه. وفي رواية أخرى عند ابن جرير أنه قال: عند وفاته: "إني كنت كتبت في الحد والكلالة كتابا وكنت أستخير الله فيه فرأيت أن أترككم على ما كنتم عليه". فلم يستطع سيدنا عمر رضي الله عنه أن يفتي في الكلالة بقول فصل وقد أخرج أحمد في مسنده، عن أبي رافع قال: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان مستندا إلى ابن عباس وعنده ابن عمر وسعيد بن زيد رضي الله عنهم فقال: "اعلموا أني لم أقل في الكلالة شيئا ولم أستخلف من بعدى أحدا.. الخ". وهو يدل على أنه لم يصل إلى القول الفصل في الكلالة حتى آخر حياته رضي الله عنه. وأخرج مسلم تمام هذه الخطبة في كتاب المساجد وفي الفرائض ما يتعلق

٢٧٢٧ - حدثنا علي بن محمد وأبو بكر بن أبي شيبة. قالوا: ثنا وكيع. ثنا سفيان. ثنا عمرو بن مرة، عن مرة بن شراحيل؛ قال: قال عمر ابن الخطاب: ثلاث لأن يكون رسول الله ﷺ بينهن أحب إلى من الدنيا وما فيها الكلالة والربا والخلافة.

٢٧٢٨ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان، عن محمد بن المنكدر، سمع جابر بن عبد الله؛ يقول: مرضت فأتاني رسول الله ﷺ يعودني هو وأبو بكر معه وهما ماشيان وقد أغمى علي فتوضأ رسول الله ﷺ .....

بالكلالة فقط، وأخرجها أيضا بتمامها أحمد في مسنده وأخرج قطعة الكلالة منها المصنف ههنا واختصرها جدا مالك في الفرائض.

والحديث أخرجه أيضا النسائي في المساجد وفي تفسير سورة النساء، وأبو يعلى (١٦٥/١) والطيالسي (١١) والبخاري (٣٣٣/١) وابن سعد في الطبقات (٢٧/١) والدارقطني في العلل برقم (٢٣١). وإسناده صحيح وتقدم في (١٠١٤) بقصة أكل الثوم وسيأتي في (٣٣٦٣).

٢٧٢٧ - ((لأن يكون)) بفتح اللام مبتدأ خبره "أحب" ((والربا)) أي بالتفصيل بحيث لا يحتاج الأمر إلى القياس.

قال البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع. قال أبو زرعة وأبو حاتم: حديث مرة بن شراحيل عن عمر بن الخطاب مرسل. وقال أبو حاتم: لم يدركه. قلت: رواه الشيخان وغيرهما من طريق عبد الله بن عمر عن أبيه فلم يذكروا الخلافة وقالوا: مكانها الحد فلذلك أوردته، ورواه أبو داود الطيالسي عن شعبة عن عمرو به، ورواه الحاكم من طريق الشعبي عن ابن عمر عن عمرو به ورواه البيهقي في الكبرى أيضا من طريق شعبة عن عمرو ابن مرة، فذكره وسياقه أتم.

والحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة (٥٦٠/٦) والمسند الجامع (٤٦/١٤) وإسناده ضعيف.

٢٧٢٨ - ((وهما ماشيان)) يريد به التنبيه على سداجة عشرة النبي ﷺ وعدم تكلفه فيها، وقد وردت رواية أخرى عن جابر قال فيها: جاء نبي ﷺ يعودني ليس براكب بغل ولا برذون، أخرجها البخاري في المرضى، باب عيادة المريض راكبا وماشيا. ولعله يريد هذه الواقعة. ((وقد أغمى علي)) بضم الهمزة على البناء للمجهول. والإغماء: الغشي وفرق بينهما العيني في العمدة (٨٣٨/١) أن الغشي مرض يحصل من طول التعب وهو أخف من الإغماء والفرق بين الإغماء وبين الجنون والنوم

فصب على من وضوئه فقلت: يا رسول الله كيف أصنع؟ كيف أقضى في مالي؟ حتى نزلت آية الميراث في آخر النساء ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾، الآية. و ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ الآية.

أن العقل يكون في الإغماء مغلوبا وفي الجنون مسلوبا وفي النوم مستورا. ((فصبَّ عليّ)) وفيه جواز التبرك بآثار الصالحين وفيه ظهور آثار بركة رسول الله ﷺ ((من وضوئه)) بفتح الواو يعني الماء الذي توضع به. وقد استدل به الجمهور بطهارة الماء المستعمل في الوضوء والغسل ردا على أبي يوسف القائل بنجاسته وهي رواية عن أبي حنيفة وفي الاستدلال به نظر لأنه يحتمل أنه صب من الماء الباقي في الإناء ولكن قد يقال البركة العظمى فيما لاقي أعضاءه ﷺ في الوضوء، والله أعلم. قال الإمام النووي (٥٥/١٠): وقد يستدل بهذا الحديث من لا يجوز الاجتهاد في الأحكام للنبي ﷺ، والجمهور على جوازه. ويتأولون هذا الحديث وشبهه على أنه لم يظهر له بالاجتهاد شيء فلماذا لم يرد عليه رجاء أن ينزل الوحي.

((حتى نزلت آية الميراث)) غاية لمقدر أي يتوقف في الأمر حتى نزلت آية الميراث في آخرها بعد نزول آية الميراث في أولها ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ بيان للآيتين جميعا، هذا على ما هو الموجود في النسخ وفي نسخة الدميري حتى نزلت آية الميراث في النساء ((وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً)) أو ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾ بسقوط لفظ الأخرى بالعطف بالواو وهذا لا إشكال فيه، والله أعلم (س).

والحديث أخرجه أيضا البخاري في تفسير النساء وفي أول الفرائض وفي باب ميراث الأخوات والإخوة وفي الوضوء وفي المرضى وفي الاعتصام، والترمذي في الفرائض وفي التفسير، ومسلم وأبو داود في الفرائض، والبيهقي في الكبرى (٢٢٣/٦) وفي الصغير (٣٦١/٢) وابن حبان (٧٧/٤) وابن خزيمة (٥٦/١) والبقوي (٣٣٦/٨) والدارمي (١٨٧/١) وابن الجارود (٣٢٠) وأحمد (٢٩٨/٣) وأبو يعلى (١٥/٤) والحميدي (٥١٦/٢) والطيالسي (٢٣٧) والواحدى في أسباب النزول (١٠٧) وإسناده صحيح، وتقدم في (١٤٣٦) مختصرا على أوله.

## (٦) باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك

٢٧٢٩ - حدثنا هشام بن عمار ومحمد بن الصباح. قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، رفعه إلى النبي ﷺ قال: "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم".

### ٦ - باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك

٢٧٢٩ - ((عمرو بن عثمان)) هو أكبر ولد سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه الذين أعقبوا، وكان معاوية زوجه بنته رملة. ذكره ابن سعد فى الطبقة الأولى. وقال: كان ثقة وله أحاديث. وقال العجلي: مدنى، ثقة، من كبار التابعين. قال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

وهذا من الأحاديث التى رواه آل على عن آل عثمان رضى الله عنهما مما يدل على حسن العلاقة بينهم واستفادة بعضهم من بعض فى أمور الدين.

((لا يرث المسلم الكافر)) قال النووى فى شرح مسلم (٥٢/١١): أجمع المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم، وأما المسلم فلا يرث الكافر أيضا عند جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وذهبت الطائفة إلى توريث المسلم من الكافر وهو مذهب معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومسروق وغيرهم وروى أيضا عن أبى الدرداء والشعبى والزهري والنخعي نحوه على خلاف بينهم فى ذلك. والصحيح عن هؤلاء كقول الجمهور واحتجوا بحديث "الإسلام يعلو ولا يعلى عليه". وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح الصريح ولا حجة فى حديث "الإسلام يعلو ولا يعلى عليه". لأن المراد به فضل الإسلام على غيره، ولم يتعرض فيه الميراث فكيف يترك به نص حديث "لا يرث المسلم الكافر" ولعل هذه الطائفة لم يبلغها هذا الحديث. قال: وأما المرتد فلا يرث المسلم بالإجماع، وأما المسلم فلا يرث المرتد عند الشافعى ومالك وغيرهما، بل يكون ماله فينا للمسلمين. وقال أبو حنيفة والكوفيون والأوزاعى وإسحاق: يرثه من المسلمين. وروى ذلك عن على وابن مسعود وجماعة من السلف. لكن قال الثورى وأبو حنيفة: ما كسبه فى حال الردة فىء لجميع المسلمين. وقال الآخرون الجميع لورثته من المسلمين. وأما توريث الكافر بعضهم من بعض كاليهودى من النصرانى وعكسه والمجوسى منهما وهما منه فقال به الشافعى وأبو حنيفة وآخرون

٢٧٢٠ - حدثنا أحمد بن عمرو بن السرخ. ثنا عبدالله بن وهب. أنبأنا يونس، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، أنه حدثه أن عمرو ابن عثمان أخبره عن أسامة بن زيد أنه قال: يا رسول الله أتزل في دارك بمكة؟ .....

ومنعه مالك. قال الشافعي لكن لا يرث حربى من ذمى ولا ذمى من حربى وكذا لو كان حربيين فى بلدين لم يتوارثا، والله أعلم.

قلت: الحق أن حديث الباب قاض بأنه لا يرث المسلم من الكافر من غير فرق بين أن يكون حربيا أو ذميا أو مرتدا فلا يقبل التخصيص إلا بدليل.

تنبيه: إن هذا الحديث قاله النبي ﷺ عند فتح مكة وقصته ما أخرجه البخارى فى المغارى، باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح: "عن أسامة بن زيد أنه قال: زمن الفتح يا رسول الله ﷺ أين تنزل غدا؟ قال النبي ﷺ: وهل ترك لنا عقيل من منزل؟ ثم قال: "لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن".

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الفرائض وفى المغازى ومالك ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى الكبرى فى الفرائض، والبيهقى فى الكبرى (٢١٧/٦) وفى المعرفة (٦٨/٥) والدارقطنى (٦٢/٣) وابن خزيمة (٣٢٢/٤) والدارمى (٢٦٨/٢) وعبدالرزاق (١٥/٦) وابن أبى شيبة (٣٧٠/١١) وابن جبان (٣٩٤/١٣) والبعغوى (٣٦٣/٨) والحاكم (٢٤٠/٢) وابن الجارود (٣١٨) وأحمد (٢٠٠/٥) والطيالسى (٨٧) والطبرانى فى الكبير (١٦٣/١١) وفى الأوسط (٣١٠/١) والحميدى (٢٤٨/١) وسعيد بن منصور (١٣٥) والشافعى فى المسند (١٩٠/٢) وفى الأم (٧٢/٤) وأبو نعيم فى الحلية (١٤٤/٣) والخطيب فى الكفاية (١٣) وابن النجار فى ذيل تاريخ بغداد (٢٢٦/٢) والمسند الجامع (١٢٢/١) وإسناده صحيح.

٢٧٢٠ - ((أ تنزل فى دارك بمكة؟)) اختلف الروايات فى وقوع هذا السؤال والجواب هل كان فى فتح مكة أم فى حجة الوداع؟ وظاهر هذه القصة أن ذلك كان حين أراد دخول مكة ويزيده وضوحا رواية زمعة بن صالح عن الزهرى بلفظ "لما كان يوم الفتح قبل أن يدخل النبي ﷺ مكة. قيل: أين تنزل؟ أ فى بيوتكم؟" الحديث وروى عن علي بن المدينى عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن حسين قال: "قيل: للنبي ﷺ حين قدم مكة: أين تنزل؟ قال: وهل ترك عقيل من طل". قال: علي بن المدينى: ما أشك أن محمد بن علي بن الحسين أخذ هذا الحديث عن أبيه لكن

قال: وهل ترك لنا عقيل من رباغ أو دور .....

في حديث أبي هريرة أنه رضي الله عنه قال ذلك حين أراد أن ينفر من منى فيحمل على تعدد القصة، كذا في الفتح (٤٥١/٣). ((وهل ترك لنا عقيل)) بن أبي طالب هو بفتح العين المهملة، واعلم أنه كان لأبي طالب (اسمه عبد مناف) أربعة بنين، فأسلم منهم علي وجعفر من قبل، وعقيل بعدهما، أما طالب فمات على الكفر. فلما هاجر النبي ﷺ هاجر معه علي وجعفر وبقي عقيل بمكة فباع جميع دور بني هاشم. واستدل البخاري على جواز بيع دور مكة لأن النبي ﷺ لم ينقض بيعه. ((من رباغ أو دور)) الرباع جمع رباع بفتح الراء وسكون الموحدة، وهو المنزل المشتمل على أبيات. وقيل: هو الدار، فعلى هذا فقولُه أو دور، وإما للتأكيد أو من شك الراوي. وجمع النكرة وإن كانت في سياق الاستفهام الإنكارى يفيد العموم للإشعار بأنه لم يترك من الرباع المتعددة شيء و"من" للتبويض، قاله الكرمانى (١٠٨/٨).

وترجم الإمام البخاري لهذا الحديث توريث دور مكة وبيعها وشراءها. قال الحافظ في الفتح (٤٥٠/٣): أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف حديث علقمة ابن نضلة. قال: توفي رسول الله ﷺ وأبوبكر وما تدعى رباغ مكة إلا السوائب من احتاج سكن. أخرجه ابن ماجه وفي إسناده انقطاع وإرسال. وقال بظاهرة: ابن عمر ومجاهد وعطاء. قال: عبدالرزاق عن ابن جريج كان عطاء ينهى عن الكراء في الحرم، فأخبرني أن عمر نهى أن تبوّب دور مكة لأنها ينزل الحاج في عرصاتها، فكان أول من بوّب داره سهيل بن عمرو واعتذر عن ذلك لعمر. وروى الطحاوي من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد أنه قال: مكة مباح لا يحل بيع رباغها ولا إحارة بيوتها. وروى عبدالرزاق من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر: لا يحل بيع بيوت مكة ولا إحارتها. وبه قال الثوري وأبو حنيفة. وخالفه صاحبه أبو يوسف. واختلف عن محمد، وبالجواز، قال الجمهور. واختاره الطحاوي ويحباب عن حديث علقمة على تقرير صحته بحمله على ما سيجمع به ما اختلف عن عمر في ذلك. واحتج الشافعي بحديث أسامة الذي أورده البخاري في هذا الباب. قال الشافعي: فأضاف الملك إليه وإلى من ابتاعها منه، وبقوله ﷺ عام الفتح، "من دخل دار أبي سفيان فهو آمن" فأضاف الدار إليه واحتج ابن حزيمة بقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ فنسب الله الديار إليهم كما نسب الأموال إليهم، ولو كانت الديار ليست بملك لهم لما كانوا مظلومين في الإخراج من دور ليست بملك لهم. قال: ولو كانت الدور التي باعها عقيل لا تملك لكان جعفر وعلي

وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ولم يرث جعفر ولا على شيئا لأنهما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين فكان عمر من أجل ذلك يقول لا يرث المؤمن الكافر. وقال أسامة: قال رسول الله ﷺ: "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم".

أولى بها إذ كانا مسلمين دونه. وفي البيوع من صحيح البخارى أثر عمر أنه "اشترى دارا للسجن بمكة". ولا يعارض ما جاء عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه كان ينهى أن تغلق دور مكة فى زمن الحج. أخرجه عبد بن حميد، وقال عبدالرزاق عن معمر عن منصور عن مجاهد، أن عمر قال: "يا أهل مكة لا تتخذوا دوركم أبوابا لينزل البادى حيث شاء". فيجمع بينهما بكرة الكراهة رفقاً بالوفود. ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء وإلى هذا جرح الإمام أحمد وآخرون. واختلف عن مالك فى ذلك.

((وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب)) قال الحافظ فى الفتح (٤٥٢/٣): "محصل هذا أن النبى ﷺ لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما لكونهما كانا لم يسلموا. وباعتبار ترك النبى ﷺ لحقه منها بالهجرة وفقد طالب بيد. فباع عقيل الدار كلها".

وقال النووى: قال القاضى عياض فى قوله "أ تنزل فى دارك؟" لعله أضاف الدار إليه ﷺ لسكناه إياها مع أن أصلها كان لأبى طالب لأنه الذى كفله ولأنه أكبر ولد عبدالمطلب. فاحتوى على أملاك عبدالمطلب وحازها وحده، لسنة على عادة الجاهلية. قال: ويحتمل أن يكون عقيل باع جميعها وأخرجها عن أملاكهم كما فعل أبوسفیان وغيره بدور من هاجر من المؤمنين. قال الداودى: فباع عقيل جميع ما كان للنبى ﷺ ولمن هاجر من بنى عبدالمطلب.

وقوله ﷺ: "وهل ترك لنا عقيل من دار؟" فيه دلالة لمذهب الشافعى وموافقه أن مكة فتحت صلحاً وإن دورها مملوكة لأهلها، لها حكم سائر البلدان فى ذلك، فتورث عنهم ويجوز لهم بيعها ورهنها وإجارتها وهبتها والوصية بها وسائر التصرفات. وقال مالك وأبو حنيفة والأوزاعى وآخرون: فتحت عنوةً ولا يجوز شىء من هذه التصرفات وفيه أن المسلم لا يرث الكافر. وهذا مذهب كافة العلماء إلا ما روى عن إسحاق بن راهويه وبعض السلف أن المسلم يرث الكافر وإن أجمعوا على أن الكافر لا يرث المسلم.

((ولم يرث جعفر)) وهو المشهور بالطيار، ذى الجناحين، وطالب أسن من عقيل وهو من جعفر وهو من على. والتفاوت بين كل واحد والآخر عشر سنين وهو من النوادر ((لأنهما كانا مسلمين)) قال

٢٧٣١ - حدثنا محمد بن رمع. أنبأنا ابن لهيعة، عن خالد بن زيد، أن المشي بن الصباح أخبره عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا يتوارث أهل ملتين".

الحافظ: وهذا يدل على تقدم هذا الحكم في أوائل الإسلام لأن أبا طالب مات قبل الهجرة ويحتمل أن تكون الهجرة لما وقعت استولى عقيل وطالب على ما خلفه أبو طالب وكان أبو طالب قد وضع يده على ما خلفه عبدالله، والد النبي ﷺ لأنه كان شقيقه، وكان النبي ﷺ عند أبي طالب بعد موت جده عبدالمطلب، فلما مات أبو طالب ثم وقعت الهجرة ولم يسلم طالب وتأخر إسلام عقيل، استوليا على ما خلف أبو طالب ومات طالب قبل بدر وتأخر عقيل فلما تقرر حكم الإسلام بترك توريث المسلم من الكافر استمر ذلك بيد عقيل. فأشار النبي ﷺ إلى ذلك وكان عقيل قد باع تلك الدور كلها.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الحج والجهاد وفى المغازى، وأبوداود والنسائى فى الكبرى فى الحج، وابن حبان (٥٥٢/١١) والبيهقى فى الكبرى (٣٤/٦) وفى الصغير (٣٦٢/٢) وعبدالرزاق (١٤/٦) والحاكم (٦٠٢/٢) والطحاوى فى شرح المعانى (٤٩/٤) وفى مشكل الآثار (١٩٨/٣) وأحمد (٢٠١/٥) والطبرانى فى الكبير (١٦٧/١) من طرق، عن ابن شهاب به، وبعضهم يزيد فيه على بعض. وإسناده صحيح. وسيأتى هذا الحديث أيضا فى المناسك برقم (٢٩٤٢).

٢٧٣١ - ((لا يتوارث أهل ملتين)) فى الحديث دليل على أنه لا يتوارث بين أهل ملتين مختلفتين بالكفر أو بالإسلام والكفر. وذهب الجمهور إلى أن المراد بالملتين الكفر والإسلام، فىكون كحديث "لا يرث المسلم الكافر".

قالوا: وأما توريث ملل الكفر بعضهم من بعض فإنه ثابت ولم يقل بعموم الحديث للملل كلها إلا الأوزاعى، فإنه قال: لا يرث اليهودى من النصرانى ولا عكسه وكذلك سائر الملل. قال فى السبل: والظاهر من الحديث مع الأوزاعى.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود فى الفرائض، والدارقطنى (٧٢/٤) والبيهقى فى المعرفة (٧٠/٥) والبقوى فى شرح السنة (٣٦٤/٨) وابن الجارود (٣٢٣) وأحمد (١٧٨/٢) وسعيد بن منصور (١٣٧) وإسناده ضعيف، من أجل ابن لهيعة لكنه صحيح من رواية غيره.



## (٧) باب ميراث الولاء

٢٧٢٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو أسامة. ثنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: تزوج ريباب بن حذيفة بن سعيد بن سهم أم وائل بنت معمر الجمحية فولدت له ثلاثة فتوفيت أمهم فورثها بنوها رباعا وولاء موالها فخرج بهم عمرو بن العاص إلى الشام فماتوا في طاعون عمواس فورثهم عمرو وكان عصبتهم فلما رجع عمرو بن العاص جاء بنو معمر يخاصمونه في ولاء أختهم إلى عمر فقال عمر: أفضى بينكم بما سمعت من رسول الله ﷺ سمعته يقول: "ما أحرز الولد والوالد فهو لعصبة من كان". قال: ففضى لنا به وكتب لنا به كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت وآخر حتى إذا استخلف عبد الملك بن مروان توفى مولى لها وترك ألفي دينار فبلغني أن ذلك القضاء قد غير فخاصموا إلى هشام بن إسماعيل فرفعنا إلى عبد الملك فأتيناه بكتاب عمر. فقال إن كنت لأرى أن هذا من القضاء الذي لا يشك فيه وما كنت أرى أن أمر أهل المدينة بلغ هذا أن يشكروا في هذا القضاء ففضى لنا فيه فلم نزل فيه بعد.

## ٧ - باب ميراث الولاء

٢٧٢٢ - ((ريباب بن حذيفة)) قال المنذرى: ريباب بكسر الراء المهملة وبعدها ياء ، آخر الحروف مفتوحة وبعده الألف بالواحدة.

((فولدت له ثلاثة)) أى ثلاثة غلمة أى ثلاثة أبناء ، ((رباعا)) بكسر الراء جمع ربع أى دور، ((وولاء)) بفتح الواو، ((فماتوا في طاعون عمواس)) هذا الطاعون وقع في زمان عمر بن الخطاب في الشام، ومات فيه بشر كثير من الصحابة، ((في ولاء أختهم)) وهى أم وائل بنت معمر الجمحية لزعمهم أن ميراث الولاء رد إلى الأصل أى إلى المعتقة، وهى أم وائل، فردهم عمر بقوله: "ما أحرز الولد والوالد فهو لعصبة". ((من كان)) قال فى السبل: المراد بإحراز الولد والولد ما صار مستحقا لهما من الحقوق فإنه يكون للعصبة ميراثا.

والحديث دليل على أن الولاء لا يورث، وفيه خلاف وتظهر فيه فائدة الخلاف فيما إذا اعتق رجل عبدا ثم مات ذلك الرجل وترك أخوين أو ابنتين ثم مات أحد الابنين وترك ابنا وابن الابن أو ابن

٢٧٢٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلى بن محمد. قالوا: ثنا وكيع. ثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن الأصبهاني، عن مجاهد بن وردان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة؛ أن مولى للنبي ﷺ وقع من نخلة فمات وترك مالا ولم يترك ولدا ولا حميما فقال النبي ﷺ: "أعطوا ميراثه رجلا من أهل قريته".

الأخ وعلى القول بعدمه يكون للابن وحده.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في الفرائض وأحمد (٢٧/١) والمسند الجامع (٥٧٣/١٣) وإسناده صحيح.

وقد تقدم الكلام على اختلاف الأئمة في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب، مرارًا.

٢٧٢٣ - ((عبد الرحمن بن الأصبهاني)) هو عبد الرحمن بن عبدالله بن الأصبهاني، الكوفي، الجهني. وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي. وقال أبو حاتم: لا بأس به، صالح الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الرابعة، مات في إمارة خالد القسري على العراق.

((مجاهد بن وردان)) المدني. وثقه أبو حاتم. وقال ابن معين: لا أعرفه. وذكره ابن حبان في

الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من السابعة.

((وقع من نخلة)) أي سقط منها ((ولا حميما)) أي قريبا، ((أعطوا ميراثه رجلا من أهل قريته))

قيل: إنما وضع ماله في رجل من أهل قريته لأنه كان لبيت المال ومصالحه مصالح المسلمين فوضعه في أهل قريته لقربهم. قلت ولعله ما ورثه هو ﷺ لأن الأنبياء لا يرثون كما أنهم لا يرثون (س).

قال الإمام البغوي: ليس هذا عند أهل العلم على سبيل توريث أهل القرية والقبيلة، بل مال من لا وارث له لعامة المسلمين يصنعه الإمام حيث يراه على وجه المصلحة فوضعه النبي ﷺ في أهل قبيلته على هذا الوجه، والله أعلم.

وقال الشوكاني في النيل (٧٣/٦): فيه دليل على جواز صرف ميراث من لا وارث له معلوم إلى

واحد من أهل بلده.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في الكبرى في الفرائض، والبيهقي في الكبرى

(٢٤٣/٦) والبغوي في شرح السنة (٣٦٩/٨) والطحاوي في شرح المعاني (٤٠٤/٤) وأحمد (١٣٧/٦)

وإسحاق بن راهويه (٣٢٩/٢) وأبو يعلى (١٠٧/٨) والمسند الجامع (٣٤/٢٠) وإسناده صحيح.

٢٧٢٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم، عن عبد الله بن شداد، عن بنت حمزة؛ قال محمد: يعني ابن أبي ليلى وهي أخت ابن شداد لأمه قالت: مات مولاي وترك ابنة فقسم رسول الله ﷺ ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف.

### (٨) باب ميراث القاتل

٢٧٢٥ - حدثنا محمد بن ربح. أنبأنا الليث بن سعد، عن إسحاق بن أبي فروة، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، أنه قال: "القاتل لا يرث".

٢٧٢٦ - حدثنا علي بن محمد ومحمد بن يحيى. قالوا: ثنا عبيد الله بن موسى، عن الحسن بن صالح، عن محمد بن سعيد. ....

٢٧٢٤ - ((فجعل لي النصف)) بالعصوبة، ((ولها النصف)) بالفرض، والله أعلم.

قلت: ليس هذا الحديث في محله بل موضعه باب ميراث الولاء.

قال البوصيري: رواه أبو داود في المراسيل من طريق شعبة عن الحكم به ورواه النسائي في الفرائض من طرق منها عن أبي بكر بن علي عن عبد الأعلى بن حماد عن عبد الله بن عوف بن شداد "أن ابنة حمزة أعتقت مملوكا لها" الحديث. قال وهذا أولى بالصواب من حديث ابن أبي ليلى، وابن أبي ليلى كثير الخطأ.

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في الكبرى (٢٤١/٦) وفي الصغير (٣٦٤/٢) والمسند الجامع (٨٠٢/٢٠) وإسناده ضعيف، لكن الحديث حسن لشواهده.

### ٨ - باب ميراث القاتل

٢٧٢٥ - مضى هذا الحديث برقم (٢٦٤٥) مع هذا السند والمتن في الديات، فانظر شرحه وتخريجه هناك.

٢٧٢٦ - ((محمد بن سعيد)) قيل: "عمر بن سعيد" قال الحافظ: مجهول، من السابعة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، محمد بن سعيد وهو المصلوب. قال أحمد ابن حنبل: حديثه موضوع. وقال مرة: عمداً كان يضع الحديث. وقال أبو أحمد الحاكم: كان يضع الحديث، صلب

وقال محمد بن يحيى عن عمر بن سعيد عن عمرو بن شعيب حدثني أبي عن جدي عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قام يوم فتح مكة فقال: المرأة تراث من دية زوجها وماله وهو يرث من ديتها ومالها ما لم يقتل أحدهما صاحبه فإذا قتل أحدهما صاحبه عمدا لم يرث من ديته وماله شيئا وإن قتل أحدهما صاحبه خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديته.

### (٩) باب ذوى الأرحام

٢٧٢٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلى بن محمد. قالوا: ثنا وكيع، عن سفيان، عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة الزرقى، عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف الأنصارى، عن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف؛ أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث إلا خال فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر فكتب إليه عمر أن النبي ﷺ قال: "الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له".

على الزندقة. وقال الحاكم أبو عبد الله: هو ساقط بلا خلاف بين أئمة النقل فيه. وقال: الفلاس حدث بأحاديث موضوعة.

وقال المزى فى الأطراف: وقع فى بعض النسخ المتأخرة عمرو بن سعيد، والصواب عمر بن سعيد كما وقع فى عامة الأصول القديمة. وقال الذهبى فى الكاشف: عمر بن سعيد عن عمرو بن شعيب وعنه الحسن بن صالح، وصوابه محمد بن سعيد، انتهى. رواه الدارقطنى فى سننه من طريق إسماعيل بن عبد الله بن ميمون عن عبيد الله بن موسى، فذكره ورواه البيهقى فى سننه الكبرى من طريق الدارقطنى، به ومن حديث أبى هريرة رواه ابن ماجه والترمذى. وقال: لا يصح. والحديث أخرجه أيضا المزى فى التهذيب (٣٦٧/٢١) والمسند الجامع (١٢٩/١١) والحديث موضوع.

### ٩ - باب ذوى الأرحام

٢٧٢٧ - ((حكيم بن حكيم)) الأوسى. وثقه العجلى وابن خلفون. وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، ولا يحتجون بحديثه. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الخامسة. ((والخال وارث من لا وارث له)) إن مات ابن أخته ولم يخلف غير خاله فهو يرثه، وفى الحديث دليل لمن قال: بتوريث ذوى الأرحام وهو القول الراجح. وقد تعسف القاضى أبو بكر، ابن العربى فى

٢٧٢٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا شعبة. ح وحدثنا محمد بن الوليد. ثنا محمد بن جعفر. قالوا: ثنا شعبة. حدثني بديل بن ميسرة العقيلي، عن علي بن أبي طلحة، عن راشد بن سعد، عن أبي عامر الهوزني، عن المقدم أبي كريمة رجل من أهل الشام من أصحاب رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فالينا وربما قال فإلى الله وإلى رسوله وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه".

الجواب عن هذا الحديث فقال: المراد بالخال السلطان.

وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الديات برقم (٢٦٣٤) فانظر هناك.

والحديث أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي في الكبرى في الفرائض، والدارقطني (٨٤/٤) والبيهقي (٢١٤/٤) وابن حبان (٤٠٠/١٣) وابن أبي شيبة (٢٦٣/١١) وابن الجارود (٣٢٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٩٧/٤) وأحمد (٢٨/١) والمسند الجامع (٥٧٤/١٣). بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

قلت: عبد الرحمن بن الحارث فيه مقال يسير، ولحديثه شواهد منها عن المقدم بن معدى كرب، وعائشة رضي الله عنهما. أما حديث المقدم فهو الآتي إن شاء الله تعالى. وأما حديث عائشة رضي الله عنها فقد أخرجه الترمذي والطحاوي والدارقطني من طرق، عن أبي عاصم عن ابن جريج عن عمرو بن مسلم عن طاؤس عن عائشة مرفوعاً "الخال وارث من لا وارث له". ورواه بعضهم عن أبي عاصم عن ابن جريج عن عمرو بن مسلم، عن طاؤس عن عائشة موقوفاً أخرجه الدارمي والدارقطني والبيهقي.

قال الترمذي: وقد أرسله بعضهم، ولم يذكر فيه عائشة.

قلت: يظهر لي أن الرواية الموصولة أرجح.

٢٧٢٨ - ((ومن ترك كلاً)) بفتح فتشديد لام أى عيالا ودينا مما يتنقل على صاحبه. المعنى إن ترك الأولاد فإلى ملجؤهم وأنا كافلهم وإن ترك الدين فعلى قضاؤه ((فالينا)) أى مرجعه أو أمره. يريد أنه يتحمل ذلك وينفق على من يحتاج إلى الإنفاق. ((وأنا وارث)) يريد أنه يضعه في بيت المال أو يصرفه في مصارفه، والله أعلم. ((أعقل عنه)) أى أودى عنه ما يلزمه بسبب الحنایات التي تتحملها العاقلة، ((وأرثه)) أى من لا وارث له.

## (١٠) باب ميراث العصابة

٢٧٣٩ - حدثنا يحيى بن حكيم. ثنا أبو بجر البكر اوى. ثنا إسرائيل، عن أبي إسحق، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب؛ قال: قضى رسول الله ﷺ أن أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات، يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون إخوته لأبيه.

٢٧٤٠ - حدثنا العباس بن عبد العظيم العنبري. ثنا عبد الرزاق. أنبأنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "اقسموا المال بين أهل الفرائض .....

الحديث سبق شرحه وتخريجه مفصلاً برقم (٢٦٣٤).

### ١٠ - باب ميراث العصابة

٢٧٣٩ - ((أبو بجر البكر اوى)) هو عبد الرحمن بن عثمان بن أمية بن عبد الرحمن بن أبي بكر، الثقفي. تقدمت ترجمته برقم (١٢٨٩).

((يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون إخوته لأبيه)) استيناف كالتفسير لما قبله، وذكر الحافظ هذا الحديث في التلخيص وفيه "يرث الرجل أخوه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه" وعزاه للترمذي وابن ماجه والحاكم. فإن قلت: "إذا كان الدين مقدماً على الوصية فلم قدمت عليه في التنزيل؟" قلت: اهتماماً بشأنها الكشاف لما كانت الوصية مشبهة بالميراث في كونها مأخوذة من غير عوض كان إخراجها مما يشق على الورثة ويتعاضم ولا تطيب أنفسهم بها كان أداؤها مظنة للتفريط بخلاف الدين فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه فلذلك قدمت على الدين حثاً على المسارعة إلى إخراجها مع الدين، ولذلك جيء بكلمة "أو" للتسوية بينهما في الوجوب، قاله القارى.

قال الحافظ في التلخيص (٨٣/٣) بعد ذكر هذا الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث الحارث عن علي والحارث فيه ضعف، وقد قال الترمذي: إنه لا يعرف إلا من حديثه لكن العمل عليه، وكان عالماً بالفرائض. وقد قال النسائي: لا بأس به.

والحديث قد تقدم في الوصايا برقم (٢٧١٥) وانظر تخريجه هناك مفصلاً.

٢٧٤٠ - ((بين أهل الفرائض)) جمع فريضة، فعيلة بمعنى المفعولة وهي الأنصاء المشاعة المقدره في كتاب الله تعالى، وهي النصف والربع والثمن والثلاثان والثلث والسدس. والمراد من أهلها الذين يستحقونها

على كتاب الله فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر."

بنص القرآن. وجملة ذلك أن الشريعة قسمت الورثاء على أقسام ثلاثة: الأول: أصحاب الفروض وهم الذين قررت لهم الشريعة سهاما مشاعة من النصف والربع وغيره، كالزوجين والأم وغيرهم. والثاني: العصبات؛ وهم أقارب الميت الذين لم يقدر لهم سهم، ولكنهم من أقاربه الذكور، كالابن. أو يدلون إليه بالذكور كالإخوة والأعمام. وحكم هؤلاء أنهم يحوزون ما بقي من أصحاب الفروض. ويحجب الأقرب منهم الأبعد وإن كانوا سواء في القرابة، قسم حصة العصبات فيما بينهم على التسوية.

والثالث: أولو الأرحام وهم أقارب الميت الإناث كالعمة أو الذين يدلون إليه بالإناث كالخال والخالة وأنهم لا يرثون ما دام أحد من العصبات حيا، فإن لم يكن من العصبات أحد فحكمهم حكم العصبات.

فالحديث يبين حكم القسامين الأوليين فقط، وحاصله أن الفرائض تعطى لأصحاب الفروض، ثم ما بقي بعد ذلك يصرف إلى أقرب العصبات.

((على كتاب الله)) أى على ما فيه، ((فما تركت الفرائض)) المعنى فما بقي من أهل الفرائض. ((فلأولى)) يعنى لأقرب، وهو مشتق من الولي بسكون اللام بمعنى القرب، وقد وقع في رواية ابن الحذاء عن ابن مهران في صحيح مسلم "فهو لأولى" وهو أصرح في هذا المعنى حكاه الحافظ في الفتح عن القاضي عياض وعلى كل حال فالمراد منه أقرب العصبات، يعنى أنه يحوز ما بقي من الفروض. ((رجل ذكر)) قيد الرجل بـ "الذكر" مع أن كل رجل ذكر للإيماء إلى أن سبب الميراث في هذا القسم هو الذكورة، أو إلى أن لفظ "الرجل" إنما استعمل ههنا في مقابلة الأنثى، لا في مقابلة الصغير، فكل ذكر من العصبية وارث سواء كان كبيرا أو صغيرا. وقد أطال الحافظ في الفتح في توجيه هذا القيد وحكى أقوال غير واحد من العلماء، ولكنها لا ترجع إلى كثير طائل ومحصل البحث ما ذكرنا.

ثم إن الذكورة شرط فيمن كان عصبية بنفسه، وأما العصبية بالغير كالنبت مع الابن أو العصبية مع الغير كالأخت مع البنت فإن إطلاق العصبية عليهم مجاز، وإنما ترثان بنصوص أخرى لا بهذا الحديث.

وإن حديث الباب أصل في توريث العصبات. وقد أجمع علماء أهل السنة من أجل هذا الحديث

على أن ما بقي من ذوى الفروض يصرف إلى أقرب العصبات.

وقد أنكر الروافض التعصيب فالوراثة عندهم بالفرض أو بالقرابة. ولا فرق في القرابة بين الذكور والإناث. فإذا كان الوارث لا فرض له ولم يشاركه آخر فالمال له، وإن شاركه من لا فرض له فالمال لهما، فإن اختلفت الوصلة فلكل طائفة نصيب من يتقرب به كالحال والأحوال مع العم أو الأعمام فلأحوال نصيب الأم وهو الثلث وللأعمام نصيب الأب وهو الثلثان عندهم فإن كان الوارث ذا فرض أخذ نصيبه، فإن لم يكن معه مساوٍ كان الرد عليه، وإن كان معه مساوٍ ذو فرض حاز كل منهما فرضه، وإن لم يكن المساوي ذا فرض كان له ما بقى، ولكن يشترط فيه الذكورة. هذا ملخص ما في شرائع الإسلام للحلي (١٨٠/٢)

ولما كان حديث الباب حجة عليهم لأنه يشترط الذكورة فيما بقى من أصحاب الفروض أنكروا صحة هذا الحديث وقد أخرج أبو جعفر الطوسي الشيعي في تهذيب الأحكام (٢٦٢/٩) عن أبي طالب الأنباري. قال: حدثنا محمد بن أحمد البربري قال: حدثنا بشر بن هارون. قال: حدثنا الحميدي. قال: حدثني سفيان عن أبي إسحاق عن قاربة بن مضرب. قال: جلست عند ابن عباس وهو بمكة فقلت: يا ابن عباس حديث يرويه أهل العراق عنك. وطاؤس مولاك يرويه: أن ما أبقت الفرائض فلأولى عصبه ذكر. قال من أهل العراق أنت؟ قلت: نعم، قال: أبلغ من وراءك، أني أقول: إن قول الله تعالى: ﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، وهل هذه إلا فريضتان؟ وهل أبقتا شيئا؟ ما قلت: هذا ولا طاؤس، يرويه علي، قال قاربة بن مضرب: فلقيت طاؤسا فقال: لا والله ما رويت هذا علي ابن عباس قط وإنما الشيطان ألقاه علي ألسنتهم. قال سفيان: أراه من قبل ابنه عبدالله بن طاؤس فإنه كان علي حاتم سليمان بن عبد الملك وكان يحمل علي هؤلاء القوم حملا شديدا يعني بنى هاشم.

وأجاب عنه الحافظ في ترجمة عبدالله بن طاؤس من التهذيب بأن هذا الخبر الذي رواه الطوسي خبر مجهول، لأن من دون الحميدي لا يعرف حاله فعلل البلاء من بعضهم.

قلت: إن الشيعة أنفسهم توجد عندهم روايات يثبت به التعصيب، ولا محيص لهم من ذلك إلا القول بالتقية.

فمنها ما ذكره الحر العاملي في وسائل الشيعة (٤٣٢/١٧) عن أبي العباس فضل البقباق عن أبي



عبدالله عليه السلام، قال: قل: هل للنساء قود أو عفو؟ قال: لا، وذلك العصبية.

ومنها ما ذكره أيضا عن محمد بن عمر، أنه كتب إلى أبي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل مات وكان مولى لرجل وقد مات مولاه قبله وللمولى ابن وبنات فسأته عن ميراث المولى. فقال: "هو للرجال دون النساء".

ولكن قال العاملى بعد رواية هذين الخبرين، قد عرفت أنه محمول على التقية وإن من بلايا هذه الفرقة أنها كلما عورضت بأدلة فى إبطال مذهبها أولتها بأنها تقية، وإن الشيطان سول لهم هذه التقية بحيث أحلوا تحت ستارها كل كذب وخديعة ونسبوا إلى سادات أهل البيت بكل وقاحة، وهم من ذلك أبرياء رضى الله عنهم، ولا ينفعهم بعد ذلك لدليل ولا يقنعهم برهان. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

### مسألة ميراث الحفيد عند وجود الابن:

ثم إن حديث الباب من أقوى الدلائل على أن الحفيد لا يرث مع الابن لأن الابن عند وجوده أولى رجل ذكر، فيحوز المال، ويحرم الحفيد، لكونه أبعد بالنسبة إليه. وهذا ما أجمعت عليه الأمة الإسلامية منذ القرون الأولى، لم يختلف فيه أحد من الفقهاء حتى ظهرت فى بلادنا طائفة مستغربة تحكم رأيها فى جميع مسائل الشريعة فشذت عن الأمة فى كثير من المسائل، منها هذه المسألة. فقالت: إن الحفيد إنما يحرم من الميراث عند وجود أبيه، لا عند وجود أعمامه. فيرث الحفيد اليتيم وإن كان معه أبناء الميت الآخرون (غير والد ذلك الحفيد) ويكون فى ذلك قائما مقام أبيه.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾، قالوا: إن لفظ "الأولاد" يشمل الأحفاد أيضا، ولذلك يرث الأحفاد بهذه الآية عند عدم الأبناء، فينبغى أن يراد بها كل حفيد لا يحجبه أبوه.

وإن دليلهم هذا ينبء عن جهلهم بأصول الفقه وذلك أن "الولد" يراد به الابن حقيقة، والحفيد مجازاً، وتقرر فى أصول الفقه أن الجمع بين الحقيقة والمجاز فى وقت واحد لا يجوز، فلا يراد به الابن والحفيد فى وقت واحد وإلا لزم أن يدخل فى هذه الكلمات جميع الأحفاد، وأحفادهم عند وجود أبناء الصلب، ويشاركوهم فى الميراث، وهذا لا تقول به تلك الطائفة أيضا.

والحق أن في الآية احتمالين، لا ثالث لهما، إما أن تقول أن المراد من "الأولاد" في الآية الأبناء فقط، ولا يراد بها الأحفاد إطلاقاً، وحينئذٍ إنما يرث الأحفاد عند عدم الأبناء بحديث الباب لا بهذه الآية، وإما أن تقول: إن الأولاد يراد بهم أبناء الصلب عند وجودهم، والأحفاد عند عدمهم، وإرادة الحقيقة في حالة واحدة والمجاز في حالة أخرى جائزة، ولكن إذا أريد بهذا اللفظ الأبناء عند وجودهم فلا يراد به إلا ذلك في تلك الحالة.

وربما تأتي هذه الطائفة بدلائل عاطفية، حيث تقول: إن الإسلام قد عنى برعاية حقوق اليتامى فلا يمكن أن يكون قد حرمهم من ميراث جدتهم، وهذا جهل بحقيقة نظام الميراث فإن الوراثة لا تدور مع اليتيم ولا على الفقر والحاجة، وإنما تدور مع الأقرية. قال الله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ وقال ﷺ في حديث الباب: "الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر".

ولو كان مدار الإرث على اليتيم والفقر والحاجة لما ورث أحد من الأقرباء الأغنياء، وذهب الميراث كله إلى اليتامى والمساكين، ويقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾، خاطب الله سبحانه في هذه الآية ورثة الميت أن يدفعوا شيئاً مما حصلوا عليه بالميراث إلى أولى القربى واليتامى والمساكين الذين لم يرثوا الميت، فتبين أن أولى القربى واليتامى لا يرثون الميت في كل حال. وأن معيار الإرث ليس هو القرابة المحضة، ولا اليتيم، والمسكنة وإنما هو الأقرية إلى الميت.

وقد عقد البخارى رحمه الله لهذه المسألة باباً مستقلاً وترجم له بقوله "باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن" وأخرج فيه عن زيد بن ثابت أنه قال: ولا يرث ولد الابن مع الابن" وزيد بن ثابت رضى الله عنه أقرض الصحابة بنص الحديث.

وقد ذكر الإمام أبو بكر الحصاص الرازى فى أحكام القرآن (١٠١/٢): والعلامة العيني فى عمدة القارى (٢٣٨/٢٣) الإجماع على أن الحفيد لا يرث مع الابن.

وقد اعترض هؤلاء على قاعدة "الأقرب فالأقرب" بذكر بعض صور يرث فيها الحفيد مع البنت الصلبية، وهذا جهل أيضاً، فإن قاعدة الأقرب فالأقرب تحرى فيما بين العصابات فقط، لا بين

## (١١) باب من لا وارث له

٢٧٤١ - حدثنا إسماعيل بن موسى. ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، .....

ذوى الفروض، لأن سهامهم قدرها الله سبحانه وتعالى بنفسه بحكمته البالغة التي ربما لا ندرکها. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾.

فالبت في الصورة المذكورة ذات فرض لا علاقة لها بقاعدة "الأقرب فالأقرب" ولا يوجد حيثذ من العصبات إلا الحفيد، وهو أولى رجل ذكر. فاستحق الميراث، ولو كان معه عصابة أقرب لما استحق ذلك.

وإن جميع الصور التي ذكرها كنقض على قاعدة "الأقرب فالأقرب" كلها مبنية بخلط ذوى الفروض مع العصبات، مع أن حديث الباب يصرح بأن الأقرب إنما تعتبر بعد إلحاق الفرائض بأهلها. ثم إنهم يقولون بأن الحفيد إنما يستحق من الميراث قدر ما كان يستحقه أبوه لو كان حيا، وقد أدهم ذلك إلى ورطات كثيرة، فإنه يستلزم أن تحوز الحفيدة مالا أكثر من البنات الصلبية، وذلك إذا ترك الميت بنتا وحفيدة فتحوز البنت عند هذه الطائفة ثلثا والحفيدة ثلثين لأنها عندهم قائمة مقام أبيها ولو كان حيا استحق ضعف ما تستحقه البنت، فكذلك الحفيدة، وهذا شيء تحكم بطلانه البداة. وإنما وقعوا في هذه الورطة لشذوذهم من الأمة في إهمال الأقربية وإدارة الإرث على مجرد اليتيم. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، كذا في تكملة فتح الملهم (١٥/٢).

والحديث أخرجه أيضا البخارى ومسلم والترمذى وأبوداود فى الفرائض والبيهقى فى الكبرى (٢٣٤/٦) وفى المعرفة (٦١/٥) وابن حبان (٣٨٩/١٣) والدارمى (٣٦٨/٢) والدارقطنى (٧١/٤) وعبدالرزاق (٢٤٩/١٠) وابن أبى شيبة (٢٦٥/١١) وابن الجارود (٣١٩) والبقوى (٣٢٦/٨) والطحاوى فى معانى الآثار (٤٢٥/٢) وفى شرح معانى الآثار (٣٩٠/٤) وأحمد (٢٩٢/١) والطبرانى فى الكبير (١٩/١١) وأبويعلى (٢٥٨/٤) والطيالسى (٣٤٠) والمسند الجامع (٢٣٨/٩) وإسناده صحيح.

## ١١ - باب من لا وارث له

٢٧٤١ - ((عوسجة)) المكى، مولى ابن عباس، الهاشمى. وثقه أبو زرعة وابن حبان. وقال أبو حاتم والنسائى: ليس بمشهور. وقال الذهبى: "وثق". وقال الحافظ: ليس بمشهور، من الرابعة.

عن ابن عباس؛ قال: مات رجل على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع له وارثا إلا عبدا هو أعتقه فدفعت النبي ﷺ ميراثه إليه.

## (١٢) باب تحوز المرأة ثلاث موارث

٢٧٤٢ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا محمد بن حرب. ثنا عمر بن رؤبة التغلبي، عن عبد الواحد ابن عبد الله النصرى، عن واثلة بن الأسقع، .....

((ولم يدع له وارثا)) أى لم يترك أحدا يرثه، ((إلا عبدا)) استثناء منقطع، أى لكن ترك عبدا، ((فدفعت النبي ﷺ ميراثه إليه)) أى إلى العبد المعتق "ميراثه" أى ميراث الميت. ظاهره أن العبد المعتق يرث المعتق بالكسر. والجمهور لا يقول به. فلعلهم يقولون: إن المال كان لبيت المال. فاختار به أقرب المسلمين إلى الميت، ولم يعطه لأنه وارث (س).

قال فى إنجاح الحاجة: ذهب جمهور العلماء إلى أن الأسفل فى العتاقة لا يرث بمال، وأولوا هذا الحديث بأنه وقع ميراثه إليه تبرعا، إنما كان الحق لبيت المال. وقالوا: إن قسمة الموارث أمر وسع فيه الشرع. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾، فمبناه على أدنى مناسبة من الميت، فلا غرو أن يدفع النبي ﷺ ميراثه إلى معتقه الأسفل، لأنه حق بيت المال. وهو أيضا من مستحقه مع ماله من المناسبة بالميت، فافهم.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى فى الفرائض، والبيهقى فى الكبرى (٢٤٢/٦) والحاكم (٣٤٧/٤) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٤٠٣/٤) وأبو يعلى (٢٨٨/٤) والحميدى (٢٤١/١) والعقيلى فى الضعفاء (٣٤٣) وأحمد فى مسائل أبى داود (٢١٩) من ثلاثة طرق، عن عمرو بن دينار عن عوسجة به. وقال الترمذى: "حديث حسن". كذا قال، وعوسجة هذا ليس بمشهور كما فى التقريب. وقال أحمد: عوسجة لا أعرفه. وقال العقيلى عقب الحديث عن البخارى: "لم يصح ولا يتابع عليه".

## ١٢ - باب تحوز المرأة ثلاث موارث

٢٧٤٢ - ((عمر بن رؤبة)) بضم الراء وسكون الواو وموحدة، التغلبي. قال البخارى: فيه نظر. وقال ابن أبى حاتم: صالح، وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الرابعة. ((عبد الواحد بن عبد الله)) بن كعب بن عمير، النصرى بالنون، أبو يسر بضم الموحدة وسكون

عن النبي ﷺ قال: "المرأة تحوز ثلاث مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه".  
قال محمد بن يزيد: ما روى هذا الحديث غير هشام.

المهملة، الدمشقي. ويقال: الحمصي. قال العجلي: شامي، تابعي، ثقة. وقال الدارقطني: ثقة، من أهل حمص، ولي إمارة المدينة، محمود الإمارة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الخامسة. ((المرأة تحوز)) أى تجمع وتحيط، ((ثلاثة مواريث)) جمع ميراث، ((عتيقها)) أى ميراث عتيقها فإنه إذا اعتقت عبدا ومات ولم يكن له وارث تراث ماله بالولاء، ((لقيطها)) أى الذى التقطته من الطريق وربته. قالوا: إذا لم يترك وارثا فماله لبيت المال، وهذه المرأة أولى بأن يصرف إليها من غيرها من آحاد المسلمين وبهذا المعنى. قيل: إنها ترثه والله أعلم وقيل بل الحديث غير ثابت فلا إشكال على الجمهور بمخالفته، والله أعلم.

قلت: إن الملتقط يرث من اللقيط على مذهب إسحاق بن راهويه وعامة العلماء على أنه لا ولاء للملتقط. لأنه عليه الصلاة والسلام خصه بالمعتق بقوله لا ولاء إلا ولاء العتاقة.

قال الإمام الخطابي فى المعالم (٩١/٤): أما اللقيط فإنه فى قول عامة الفقهاء حر. فإذا كان حرا فلا ولاء عليه لأحد. والميراث إنما يستحق بنسب أو ولاء. وليس بين اللقيط وملتقطه واحد منهما، وكان إسحاق بن راهويه يقول: ولاء اللقيط لملتقطه. ويحتج بحديث واثلة. وهذا الحديث غير ثابت عند أهل النقل فإذا لم يثبت الحديث لم يلزم القول به، فكان ما ذهب إليه عامة العلماء، أولى. ((وولدها الذى لا عنت عليه)) أى عن قبله ومن أجله.

قال البغوى فى شرح السنة (٣٦٢/٨): هذا الحديث غير ثابت عند أهل النقل واتفق أهل العلم على أنها تأخذ ميراث عتيقها وأما الولد الذى نفاه الرجل باللعان فلا خلاف أن أحدهما لا يرث الآخر، لأن التوارث بسبب النسب انتفى باللعان. وأما نسبه من جهة الأم فثابت. ويتوارثان. قال القاضى رحمه الله وحيازه الملتقطه ميراث لقيطها محمولة على أنها أولى بأن يصرف إليها ما خلفه من غيرها صرف مال بيت المال إلى آحاد المسلمين. فإن تركته لهم، لا أنها ترثه وراثه المعتقة من معتقها وأما حكم ولد الزنا فحكم المنتفى بلا فرق.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى والنسائى فى الكبرى فى الفرائض، والبيهقى فى الكبرى (٢٤٠/٦) والحاكم (٣٤٠/٤) وأحمد (٤٩٠/٣) والطبرانى فى الكبير (٧٣/٢٢) وابن عدى فى

### (١٢) باب من أنكر ولده

٢٧٤٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا زيد بن الحباب، عن موسى بن عبيدة. حدثني يحيى بن حرب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة؛ قال: لما نزلت آية اللعان قال رسول الله ﷺ: "أيما امرأة ألحقت بقوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها جنته، وأيما رجل أنكر ولده وقد عرفه احتجب الله منه يوم القيامة وفضحه على رؤس الأشهاد".

٢٧٤٤ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا عبدالعزيز بن عبد الله. ثنا سليمان بن بلال، .....

الكامل (٢٤٦/١) والمسند الجامع (٦٦٢/١٥) وإسناده ضعيف.

### ١٢ - باب من أنكر ولده

٢٧٤٣ - ((يحيى بن حرب)) المدني، مجهول، من السابعة.

((فليست من الله في شيء)) من دينه أو من رحمته، وهذا تغليظ لفعالها، ((ولن يدخلها جنته)) أي لا تستحق أن يدخلها الله جنته مع الأولين. وقيل: أن لا يدخلها مع الأولين وهو مشكل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، الآية. فليتأمل. ((وقد عرفه)) أن نسبه ثابت عنه، ثم أنكر جحود القطع الإرث عنه. ((احتجب الله منه)) كما احتجب من ولده، ((وفضحه)) كما فضح الولد.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، يحيى بن حرب مجهول، قاله الذهبي في الكاشف، وموسى بن عبيدة الربذي ضعفوه.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الطلاق، والنسائي في اللعان، وابن حبان (٤١٨/٩) والبيهقي (٤٠٣/٧) والبخاري (٢٧٠/٩) والحاكم (٢٠٢/٢) والدارمي (١٥٣/٢) والشافعي (٤٩/٢) وإسناده ضعيف، وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أحمد (٢٦/٢) والطبراني في الكبير (٤٠٠/١٢) وأبو نعيم في الحلية (٢٢٣/٩) قال: قال رسول الله ﷺ: "من انتفى من ولده ليفضحه في الدنيا فضحه الله يوم القيامة على رؤس الأشهاد، قصاص بقصاص، هذا السند قوى رجاله رجال الصحيح.

٢٧٤٤ - ((عبد العزيز بن عبد الله)) بن يحيى بن عمرو بن أويس بن سعد بن أبي سرح، الأويسي، أبو القاسم، المدني. وثقه يعقوب بن شيبة وأبو داود. وقال ابن أبي حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من كبار العاشرة.

عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن النبي ﷺ قال: "كفر بامرئ ادعاء نسب لا يعرفه أو جده وإن دق".

### (١٤) باب في ادعاء الولد

٢٧٤٥ - حدثنا أبو كريب. ثنا يحيى بن اليمان، عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من عاهر أمة أو حرة فولده ولد زنا، .....

((كفر بامرئ)) بالرفع، خبر مقدم لقوله، ((ادعاء)) وهذا من باب كفر. نعمة النسب معنى قوله، ((لا يعرفه)) أنه انتسب إلى نسب لا يعلم أنه نسبه فإن من علم أنه منهم بسبب الجهالة وفي الواقع ليس منهم فليس داخلا في هذا الوعيد، ((أو جده)) أى جحد نسبا له، وهذا لازم للدعوة، فإن الدعوة إلى الغير لا يكون إلا ويكون الجحد من نسبه، ((وإن دق)) بسبب النسب بزعمه، فلا ينبغى له أن ينتفى عن آبائه، لأن الظن لا يغنى من الحق شيئا، ولذا لم يرخص النبي ﷺ النفى لرجل ولدت امرأته غلاما أسود. وقال: "إني أنكرته". كما في رواية الشيخين، كذا في إنجاح الحاجة.

قال المناوى فى فيض القدير (٧/٥): قال ابن بطال: ليس هذا الخبر من اشتهر بالنسبة إلى غير أبيه يدخل فى الوعيد كالمقداد بن الأسود، وإنما المراد به من تحول عن نسبه لأبيه إلى غير أبيه عالما عامدا مختارا، وكانوا فى الجاهلية لا يستنكرون أن يتبنى الرجل ولد غيره ويصير الولد ينسب إلى الذى تبناه حتى نزل قوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾، و﴿وَمَا جَعَلْ أَدْعِيَانَكُمْ أَبْنَانَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾، فنسب كل منهم إلى أبيه الحقيقى، لكن بقى بعضهم مشهورا بمن تبناه فيذكر به لقصد التعريف لا لقصد النسب الحقيقى كالمقداد بن الأسود ليس الأسود، أباه، بل تبناه، واسم أبيه الحقيقى عمر بن ثعلبة.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح وهو فى بعض النسخ دون بعض ولم يذكره المزى فى الأطراف وأظنه من زيادات أبى الحسن على بن إبراهيم القطان.

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٢/٢١٥) والمسند الجامع (١١/١١٢) وإسناده صحيح.

### ١٤ - باب فى ادعاء الولد

٢٧٤٥ - ((من عاهر)) بصيغة الماضى من باب المفاعلة، أى زنا. قال الجزرى فى النهاية: العاهر الزانى.

لا يرث ولا يورث".

٢٧٤٦ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا محمد بن بكار بن بلال الدمشقي . أنبأنا محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال كل مستلحق استلحق بعد أبيه الذي يدعى له ادعاه ورثته من بعده فقضى أن من كان من أمة يملكها يوم أصابها فقد لحق بمن استلحقه وليس له فيما قسم قبله من الميراث شيء ، وما أدرك من ميراث لم يقسم فله نصيبه، ولا يلحق إذا كان أبوه الذي يدعى له أنكره، وإن كان من أمة لا يملكها أو من حرة عاهر بها فإنه لا يلحق ولا يورث .....

وقد عَهَرَ يَعْهَرُ عَهْرًا وَعُهْرًا إذا أتى المرأة للفجور بها، ثم غلب على الزنا مطلقا. قال السندي: حاصله أن ولد الزنا لا يثبت نسبه من الزاني، ولا يجري الإرث بينه وبين الزاني. ((لا يرث)) من الأب، ((ولا يُورث)) بفتح الراء، وقيل: بكسرها. قال ابن الملك أي لا يرث ذلك الولد من الواطئ ولا من أقاربه إذ الوراثة بالنسب، ولا نسب بينه وبين الزاني، ولا يرث الواطئ ولا أقاربه من ذلك الولد.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الفرائض، وعلى المتقى في الكنز (١١/١٥) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضی الله عنه.

٢٧٤٦ - ((محمد بن بكار بن بلال)) العاملي، أبو عبد الله، القاضي. قال ابن أبي حاتم: صدوق.. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من التاسعة.

((كل مستلحق)) بفتح الحاء ، بصيغة المفعول، أي طلب الورثة إلحاقه بهم، ((بعد أبيه)) أي بعد موت أبيه، وإضافة الأب إليه باعتبار الادعاء والاستلحاق. ولذلك قال الذي يدعى له. ((ادعاه ورثته من بعده)) قيل هو خبر المبتدأ. ولعله بتقدير "هو الذي ادعاه، ولا يخفى أنه لا فائدة في هذا الخبر لدلالة عنوان المبتدأ عليه. فالوجه أنه وصف المستلحق لزيادة الكشف وخبر المبتدأ ما يفهم من قوله "أن من كان" .. إلخ. ((فقضى)) تكرر لمعنى "قال": لُبُعد العهد. ((فقد لحق بمن استلحقه)) معنى استلحقه ادعاه، وضميره المرفوع لـ "من" الموصول. والمراد به الوارث أعم من أن يكون كل الورثة أو بعضهم، فلا يلحق إلا بالوارث الذي لا يدعيه، فهو في حقه أجنبي. "ولا يلحق" في الموضوعين على بناء الفاعل من اللحق أو على بناء المفعول من الإلحاق على معنى لا يجوز إلحاقه، والأول أظهر.



وإن كان الذى يدعى له هو ادعاه فهو ولد زنا لأهل أمه من كانوا حرة أو أمة. قال محمد بن راشد يعنى بذلك ما قسم فى الجاهلية قبل الإسلام.

### (١٥) باب النهى عن بيع الولاء وعن هبته

٢٧٤٧ - حدثنا على بن محمد. ثنا وكيع. ثنا شعبة وسفيان، عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته.

((وإن كان الذى يدعى له .. إلخ)) كلمة "إن" فيه وصلية، وهو تأكيد لما قبله من عدم حصول اللحوق وقوله: ((فهو ولد زنا)) تعليل لذلك.

وحاصل معنى الحديث أن المستلحق إن كان من أمة للميت ملكها يوم جامعها فقد لحق بالوارث الذى ادعاه، فصار وارثا فى حقه مشاركا معه فى الإرث، لكن فيما يقسم من الميراث بعد الاستلحاق ولا نصيب له فيما قبل. وأما الوارث الذى لم يدع فلا يشاركه ولا يرث منه. وهذا إذا لم يكن الرجل الذى يدعى له قد أنكره فى حياته وإن أنكره لا يصح الاستلحاق. وأما إن كان من أمة لم يملكها يوم جامعها بأن زنى من أمة غيره أو من حرة زنى بها فلا يصح لحوقه أصلا وإن ادعاه أبوه الذى يدعى له فى حياته، لأنه ولد زنا ولا يثبت النسب بالزنا.

قال الخطابى فى المعالم (٢٣٦/٣): هذه الأحكام وقعت فى أول الإسلام وكان حدوثها ما بين الجاهلية وبين قيام الإسلام. ولذلك جعل حكم الميراث السابق على لاستلحاق حكم ما مضى فى الجاهلية، فعفى عنه ولم يرد حكم الإسلام. ولا كره فى سببه أن أهل الجاهلية يطأ أحدهم أمته ويطؤها غيره بالزنا فرما ادعاه السيد أو ورثته بعد موته وربما يدعيه الزانى فشرع لهم هذه الأحكام.

قال البوصيرى: هذا إسناد حسن، روى أبو داود والترمذى بعضه من هذا الوجه، وهذا فى بعض النسخ دون بعض ولم يذكره المزى وهو وارد عليه وقد ألحقته فى الأطراف.

والحديث أخرجه أيضا الدارمى (٢٨١/٢) والحاكم (٢٤٢/٤) وأحمد (١٨١/٢) والمسند الجامع (١٢٧/١١) وإسناده حسن.

### ١٥ - باب النهى عن بيع الولاء وعن هبته

٢٧٤٧ - ((نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته)) الولاء بفتح الواو أريد به بيع مجرد الاستلحاق

٢٧٤٨ - حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب. ثنا يحيى بن سليم الطائفي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته.

الحاصل بالإعتاق لا يبيع ما حصل من المال بسبب ذلك الاستحقاق فإن يبيعه بعد حصوله جائز (س).  
قال الإمام الخطابي في المعالم: قال ابن الأعرابي محمد بن زياد كانت العرب تبيع ولواء موالها وتأخذ عليه المال وأسند في ذلك:

فباعوه مملوكا وباعوه معتقا فليس له حتى الممات خلاص  
فنهاهم رسول الله ﷺ عن ذلك.

قلت: وهذا كالإجماع من أهل العلم إلا أنه قد روى عن ميمونة أنها كانت وهبت ولواء موالها من العباس أو من ابن عباس رضي الله عنهما.  
قال الخطابي: وسمعت أبا الوليد حسان بن محمد يذكر أن الذي وهبت ميمونة من الولاء كان ولواء سابية وولاء السابية قد اختلف فيه أهل العلم.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الفرائض وفي العتق، ومالك في العتق والولاء، ومسلم في العتق، وأبوداود في الفرائض، والترمذي والنسائي في البيوع، وابن حبان (٣٢٣/١١) والبيهقي (٢٩٢/١٠) وابن أبي شيبة (١٢١/٦) وعبدالرزاق (٣/٩) والدارمي (٢٨٧/٢) والبقوي (٣٥٣/٨) وابن الجارود (٣٢٦) وأحمد (٩/٢) والطبراني في الكبير (٤٤٨/١٢) وفي الأوسط (٦٢/١) والطيالسي (٢٥٦) والحميدي (٢٨٥/٢) والخطيب في التلخيص (٢١٥/١) وسعيد بن منصور (٢٧٦) والمسند الجامع (٤٨٨/١٠) وإسناده صحيح.

٢٧٤٨ - قد تقدم شرحه في الحديث السابق.

والحديث أخرجه أيضا البيهقي (٢٩٣/١٠) والمسند الجامع (٤٨٩/١٠) وإسناده ضعيف، ومثته صحيح. فإن يحيى بن سليم توهم في هذا الحديث فرواه عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر. وهو حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر وهو المتقدم ولتمام التخريج انظره.

### (١٦) باب قسمة الموارث

٢٧٤٩ - حدثنا محمد بن رُمح. أنبأنا عبد الله بن لهيعة، عن عقيل أنه سمع نافعاً يخبر، عن عبد الله بن عمر؛ أن رسول الله ﷺ قال: "ما كان من ميراث قسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية، وما كان من ميراث أدركه الإسلام فهو على قسمة الإسلام".

### (١٧) باب إذا استهل الموتود ورث

٢٧٥٠ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا الربيع بن بدر. ثنا أبو الزبير، عن جابر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا استهل الصبي صلى عليه وورث".

### ١٦ - باب قسمة الموارث

٢٧٤٩ - ((وما كان من ميراث قسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية)) في صحيح البخارى: باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له. قال القسطلانى: أى إذا أسلم الكافر قبل أن يقسم الميراث المخلف عن أبيه وأخيه فلا ميراث له لأن الاعتبار بوقت الموت لا بوقت القسمة عند الجمهور.

وقال الإمام الخطابى فى المعالم (٩٤/٤): فى بيان أن أحكام الأموال والأسباب والأنكحة التى كانت فى الجاهلية ماضية على ما وقع الحكم منهم فيها فى أيام الجاهلية لا يرد منها شىء فى الإسلام وإن ما حدث من هذه الأحكام فى الإسلام فإنه يستأنف فيه حكم الإسلام. قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف لضعف ابن لهيعة، انتهى.

والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٤٨٧/١٠) وإسناده ضعيف، ولكن الحديث صحيح من طريق ابن عباس رضى الله عنه روى أبوداود فى الفرائض، والبيهقى (١٢٢/٩) والضياء المقدسى فى المختارة (١٨٩/١) وقال ابن عبد الهادى فى التنقيح ورواه أبو يعلى الموصلى وإسناده جيد (أى حديث ابن عباس).

### ١٧ - باب إذا استهل المولود ورث

٢٧٥٠ - ((إذا استهل المولود)) أى إذا صاح وحمله الجمهور على أن المراد منه أمارة الحياة أى وجد

٢٧٥١ - حدثنا العباس بن الوليد الدمشقي. ثنا مروان بن محمد. ثنا سليمان بن بلال. حدثني يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخرمة؛ قالاً: قال رسول الله ﷺ: "لا يرث الصبي حتى يستهل صارخاً، قال واستهلاله أن يبكي ويصيح أو يعطس".

منه أمانة الحياة وعبر بالاستهلال لأنه المعتاد وهو الذي يعرف به الحياة عادة، والله أعلم (س).  
وقال البغوي في شرح السنة (٣٦٨/٨): ولو مات رجل ووارثه حمل في البطن يوقف له الميراث فإن خرج حياً كان له، وإن خرج ميتاً فلا يرث منه، بل هو لسائر ورثته الأول. وإن خرج حياً ثم مات يرث منه سواء استهل أو لم يستهل بعد أن وجد فيه أمانة الحياة من عطاس أو تنفس أو حركة دالة على الحياة سوى اختلاج الخارج عن المضيق وهو قول الثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي. وذهب قوم إلى أنه لا يرث منه ما لم يستهل. وهو قول محمد بن سيرين والشعبي والنخعي وقتادة وبه قال الزهري ومالك. قال الزهري: أرى العطاس استهلالاً. واحتجوا بما روى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قال: "إذا استهل المولود ورث". والاستهلال هو "رفع الصوت" والمراد منه عند الآخرين وجود أمانة الحياة. وعبر عنها بالاستهلال لأنه يستهل حالة الانفصال في الأغلب. وبه تعرف حياته. وقال ابن عباس: إذا استهل الصبي ورث ورث وصلى عليه.

قال السيوطي: قال البيهقي في سننه: رواه (أى حديث أبي هريرة) ابن خزيمة. وزاد موصولاً بالحديث "تلك طعنة الشيطان، كل بني آدم نائل منه تلك الطعنة إلا ما كان من مريم وابنها، فإنها لما وضعتها أمها قالت: ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ فضرب دونهما حجاب فطعن فيه.  
والحديث أخرجه أيضاً النسائي في الكبرى (٧٧/٤) وابن جبان (٣٩٢/١٣) والحاكم (٣٤٩/٤) والطبراني في الأوسط (١٥٣/١) وإسناده ضعيف. ولتمام التحريج والشرح انظر رقم (١٥٠٨).

٢٧٥١ - قد تقدم شرح الحديث تحت الحديث السابق.

والحديث روى أيضاً في المسند الجامع (١٧٣/٤) وإسناده حسن ومتمنه صحيح.

## (١٨) باب الرجل يسلم على يدي الرجل

٢٧٥٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن عبد العزيز بن عمر، عن عبد الله بن موهب؛ قال: سمعت تميما الدارى يقول: قلت: يا رسول الله! ما السنة في الرجل من أهل الكتاب يسلم على يدي الرجل؟ قال: "هو أولى الناس بمحياه ومماته".

### ١٨ - باب الرجل يسلم على يدي الرجل

٢٧٥٢ - ((عبد الله بن موهب)) الشامى، أبى خالد، قاضى فلسطين، لعمر بن عبدالعزيز. وثقه العجلي. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((تميما الدارى)) نسبة إلى أحد أجداده الدار بن هانىء بن حبيب، وهو تميم بن أوس بن خارجة الدارى، أبورقية بقات وتحتانية، مصغرا، صحابى مشهور، سكن بيت المقدس بعد قتل عثمان، وكان إسلامه سنة (٩) وكان من أهل الكتابين. وقال مسروق صلى ليلة حتى أصبح يقرأ آية يرددها ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾. وهو أول من أسرج السراج فى المسجد، وكان أقطعه النبى ﷺ "حبرون". ((ما السنة فى الرجل)) أى ما يحكم الشرع فى الرجل الكافر، ((قال)) النبى ﷺ ((هو)) الرجل المسلم الذى أسلم على يديه الكافر، ((أولى الناس بمحياه ومماته)) أى هو أقرب الناس إليه فى حياته فيحسن إليه ما دام حيا وحال موته فيرثه منه، قيل هذا هو ظاهر الحديث لكن الجمهور يقول بنسخه. وقيل بل معناه هو أولى بالنصرة حال الحياة وبالصلاة عليه بعد الموت. قلت: لكن ليس مذهب من يقول بالإرث أنه أولى بالصلاة فلا ينفعهم هذا التأويل فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (س).

قال القارى فى المرقاة (١٧٨/٦): قوله "أولى الناس" أى بمن أسلم فى حياته ومماته، يعنى يصير مولى له. قال المظهر: فعند أبى حنيفة والشافعى ومالك والثورى: لا يصير مولى، ويصير مولى عند عمر بن عبدالعزيز وسعيد بن المسيب وعمرو بن الليث لهذا الحديث. ودليل الشافعى وأتباعه قوله عليه الصلاة والسلام: "الولاء لمن أعتق وحد" وحديث تميم الدارى يحتمل أنه كان فى بدء الإسلام لأنهم كانوا يتوارثون بالإسلام والنصرة. ثم نسخ ذلك ويحتمل أن يكون قوله عليه الصلاة والسلام هو أولى الناس بمحياه ومماته، يعنى بالنصرة فى حال الحياة وبالصلاة بعد الموت فلا يكون حجة.

وقال الإمام الخطابي في المعالم (٩٥/٤): قد يحتج به من يرى توريث الرجل ممن يسلم على يده من الكفار. وإليه ذهب أصحاب الرأي، إلا أنهم قد زادوا في ذلك شرطا وهو أن يعاقده ويواليه، فإن أسلم على يده ولم يعاقده ولم يواله فلا شيء له. وقال ابن راهويه كقول أصحاب الرأي إلا أنه لم يذكر الموالة. قال الخطابي: ودلالة الحديث مبهمة وليس فيه أنه يرثه، وإنما فيه أنه أولى الناس بمحياه ومماته، فقد يحتمل أن يكون ذلك في الميراث، وقد يحتمل أن يكون ذلك في رعى الذمام والإيثار والبر والصلة وما أشبهها من الأمور. وقد عارضه، قوله ﷺ: "الولاء لمن أعتق" وقال أكثر الفقهاء: لا يرثه، وضعف أحمد بن حنبل حديث تميم الدارى هذا. وقال عبدالعزيز راويه ليس من أهل الحفظ والإتقان.

وقال الشيخ أبو البركات النسفى الحنفى: وعقدة الموالة مشروعة والوراثة بها ثابتة عند عامة الصحابة، وهو قول الحنفية، وتفسيره إذا أسلم رجل أو امرأة لا وارث له وليس بعربى ولا معتق فيقول الآخر: "واليتك على أن تعقلنى إذا جنيت وترث منى إذا مت". ويقول الآخر: قبلت، انعقد ذلك ويرث الأعلى من الأسفل.

والحديث أخرجه أيضا البخارى معلقا في الفرائض وفي التاريخ (١٩٨/٣) وأبوداود والترمذى والنسائى فى الكبرى فى الفرائض، والبيهقى (٢٩٦/١٠) وابن أبى شيبه (٤٠٨/١١) والدارمى (٣٧٧/٢) وأحمد (١٠٣/٤) والطبرانى فى الكبير (٤٥/٢) وأبو يعلى (٣٤٩/٦) والباغندى فى مسند عمر ابن عبدالعزيز (٦٣).

وقال الترمذى: "لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن موهب. ويقال: ابن موهب عن تميم الدارى وقد أدخل بعضهم بين عبدالله بن موهب وبين تميم الدارى قبيصة بن ذؤيب، ولا يصح، رواه يحيى بن حمزة".

وقال الشيخ الألبانى فى الصحيحة (٤٠٥/٥): يحيى هذا ثقة من رجال الشيخين، فإن كان قد حفظه فهى زيادة من ثقة يجب قبولها وإلا فرواية الجماعة عن عبدالعزيز بإسقاط قبيصة أصح، وقد تابعهم حفص بن غياث عند الطبرانى وإسحاق بن يوسف الأزرق عن أحمد وابن المبارك عند عبدالرزاق فى المصنف وقال: "قال ابن المبارك: ويرثه إذا لم يكن وارث فذكرته للثورى. فقال: يرثه، هو أحق من غيره". فقد يقال حينئذ بأنه منقطع بين عبدالله بن موهب وتمام، والجواب أنه قد صرح بالسماع من تمام فى عدة روايات؛ الأولى: رواية وكيع عند ابن ماجه وأحمد. الثانية: رواية أبى نعيم عند البيهقى

وأحمد (١٠٣/٤) وكذا الدارمي (٣٧٧/٢). الثالثة: رواية علي بن عابس وعبدالرحمن بن سليمان ومحمد بن ربيعة الكلابي عند الدارقطني. فهؤلاء خمسة أكثرهم متفق على توثيقهم وكلهم صرحوا بسماع عبدالله بن موهب من تميم، وخالفهم يحيى بن حمزة فأدخل بينهما قبيصة، فالأمر لا يخرج عما قاله ابن التركماني. فإن كان الأمر كما ذكر أبو نعيم ووكيع حمل على أنه سمع منه بواسطة وبدونها، وإن ثبت أنه لم يسمع منه ولا لحقه فالواسطة وهو قبيصة ثقة، أدرك زمان تميم بلا شك، فعننته محمولة على الاتصال، فلا أدري ما معنى قول البيهقي: "فعاد الحديث مع ذكر قبيصة إلى الإرسال".

وجملة القول أن إعلال حديث تميم بالانقطاع غير قوى. وعندى أن إعلاله بعبدالعزيز بن عمر أولى وأظهر، لما فيه من الكلام الذي سبقت الإشارة إليه. ولعله هو سبب هذا الاختلاف في إسناده، ولكنه مع ذلك لا ينزل حديثه عن أن يكون شاهدا للطريق الأولى عن أبي أمامة وعليه، فالحديث على أقل الدرجات حديث حسن، وهو ما صرح به ابن القيم في تهذيب السنن (١٨٦/٤) وسبقه إلى ذلك أبو زرعة الدمشقي، فقال: "وهذا حديث حسن متصل لم أر أحدا من أهل العلم يرفعه". كذا في تهذيب ابن حجر، والله أعلم.

ومما يؤيد رواية الجماعة عن عبدالعزيز بن عمر أنه قد تابعه أبو إسحاق السبيعي عن عبدالله بن موهب عن تميم الدارمي رواه الطبراني (١٢٧٤) والحاكم والبيهقي من طريق أبي بكر الحنفى ثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه به. وقال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه وعبدالله بن موهب بن زمعة مشهور، وتعقبه الذهبي بقوله. هذا ما خرج له إلا ابن ماجه فقط ثم هو وهم من الحاكم ثانٍ، فإن ابن زمعة لم يرو عن تميم الدارمي وصوابه عبدالله بن موهب.

قلت: وما دام أنه ثقة، كما تقدم عن الحفظ، ونحوه. قول الذهبي في الكاشف "صدوق" وأنه ثبت سماعه من تميم في الروايات المتقدمة فالإسناد صحيح أو على الأقل حسن، فلا وجه لإعلال من أعله بالانقطاع بحجة عننته أو إدخال بعض الرواة قبيصة بينه وبين تميم، لما علمت من أنها رواية مخالفة لرواية الجماعة وأن ابن موهب لم يتهم بتدليس، فالأصل أن تحمل روايته على الاتصال. فكيف وقد صرح بالسماع؟ فإذا ضم إلى روايته حديث أبي أمامة من طريق معاوية ارتقى الحديث إلى درجة الصحة، والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (٢٤) كتاب الجهاد

## (١) باب فضل الجهاد في سبيل الله

## (٢٤) كتاب الجهاد

## ١- باب فضل الجهاد في سبيل الله

أريد قبل الخوض في شرح أحاديثه أن أتى بمقالة وجيزة حول معنى الجهاد، وأغراضه، وأهدافه، وحكمة تشريعه، مع تنفيذ ما يثار حوله من شبه، وردّ النظريات المبتدعة الضائعة في شأنه. والله تعالى أسأل أن يسدد فيه خطاى ويوفقنى لإيضاح ما هو حق عنده على ما يحبه ويرضاه.

## معنى الجهاد:

الجهاد مشتق من الجهد، قال القسطلانى فى إرشاد السارى (٣١/٥) وهو مشتق من الجهد بفتح الحيم، وهو التعب والمشقة لما فيه من ارتكابها. أو من الجهد بالضم وهو الطاقة لأن كل واحد بذل طاقته فى دفع صاحبه.

وقال ابن منظور فى لسان العرب (١٣٥/٣) الجهاد: المبالغة واستفراغ الوسع فى الحرب أو اللسان أو ما أطاق من شىء.

وأما فى اصطلاح الشرع فقد عرفه العلماء بتعبيرات مختلفة، أكثرها توول إلى معنى واحد، يقول القسطلانى فى إرشاد السارى قتال الكفار لنصرة الإسلام وإعلاء كلمة الله.

وإذا أردنا أن نلخص هذه التعبيرات وسنعا أن نقول: إن الجهاد لا يختص بمباشرة القتل، وإنما هو كل جهد يبذل فى سبيل إعلاء كلمة الله وكسر شوكة الكفر والكفار، سواء كان بالسلاح أو بالمال أو بالعمل أو بالقلم أو باللسان، ولكن كلمة "الجهاد" إذا أطلقت فإنما يراد بها فى الغالب جهد يبذل فى قتال الكفار، ولا تطلق على غيره، إلا بقريئة تدل على ذلك.



## مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع:

وقد تكاثرت النصوص في الأمر به، والحث عليه والترغيب فيه. وهو فرض كفاية إذا قام به من يكفى سقط عن الباقين، وإلا أثموا جميعا مع العلم والقدرة، إلا في ثلاثة مواضع: فيكون فرض عين.

الأول: إذا تقابل الفريقان تعين، وحرم الانصراف، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمِهِمْ يَوْمَئِذٍ ذُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾، (الأنفال: ١٦).

الثاني: إذا نزل العدو بالبلد وحاصرها، تعينت مقاومته.

الثالث: إذا استنفر الإمام الناس استنفارا عاما، أو خص واحدا بعينه، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾، (التوبة: ٣٨). ولقوله ﷺ: "وإذا استنفرتم، فانفروا".

## شبهة وردّها:

بعض اليهود والنصارى من أهل الغرب قد أثاروا في القرن الماضي شغبا ضد أحكام الجهاد وتفوهوا بأن الجهاد طريق لإكراه الناس على قبول الإسلام، وأن المسلمين قد نشروا دينهم بالسيف والسلاح دون المحجة والبرهان، ومن ذلك هجموا على بلاد الكفار ليكرهوهم بذباب السيف على قبول دينهم، ولم تكن عندهم دعوة للإسلام إلا بالسيف والقتال، وعلاقته بالدعوة الإسلامية.

والجواب أن نقول: إذا زعم خاطئ وهو ناشئ إما عن جهل بالدين الإسلامي، وفتوحاته، وغزواته، ونصوصه. وإما ناشئ عن عصبية، وعداء الدين.

والحق أن الدين الإسلامي قام على الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ونادى بالسلام ودعا إليه، فإن الإسلام مشتق من السلام.

ومن تتبع نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة التي منها وصايا النبي ﷺ لأمرأ جيوشه، ومنها سيرته ﷺ في الغزوات، عَلِمَ أن الإسلام جاء بالحكمة والرحمة والسلام والوئام، وأنه جاء بالإصلاح، لا بالفساد. اقرأ قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾، (البقرة: ٢٥٦) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾، (يونس: ٩٩). وقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ

يُخْرِجُكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، (المتحنة: ٨) وقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَفَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾، (البقرة: ١٩٠) والآيات الدالة على هذا المعنى كثيرة.

وأما السنة: فكل أعمال النبي ﷺ في الحروب، ووصاياه لقواده ناطقة بذلك.

روى مسلم في صحيحه من حديث بريدة رضى الله عنه: "أن النبي ﷺ كان إذا أمر أميراً على سرية، أو جيش أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً".

"ونهى ﷺ عن قتل النساء والصبيان". (متفق عليه)

وقال ﷺ: "اخرجوا باسم الله، تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع".

وقال: "ولا تقتلوا شيخاً فانياً".

وأوصى أبو بكر الصديق يزيد بن أبي سفيان، حين بعثه أميراً على ربع من أرباع الشام، بقوله:

"إني موصيك بعشر خلال:

- ١- لا تقتل المرأة
- ٢- ولا صبياً
- ٣- ولا كبيراً هَرَمًا
- ٤- ولا تقطع شجراً مثمراً
- ٥- ولا تخرب عامراً
- ٦- ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا لما أكلة.
- ٧- ولا تقطعن نخلاً،
- ٨- ولا تحرقه
- ٩- ولا تغلل
- ١٠- ولا تجبن". (رواه مالك في الموطأ).

وقال الأبارى عند قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، (البقرة: ٢٥٦): معنى الآية: ليس الدين ما

يدين به من الظاهر على جهة الإكراه عليه، ولم يشهد به القلب، فتطوى عليه الضمائر، إنما الدين هو المعتقد في القلب.

ومن تأمل سيرة النبي ﷺ: تبين له أنه لم يكره على دينه قط، أو أنه إنما قاتل من قاتله، وأما مع هادنه

فلم يقاتله ما دام مقيماً على هدنته، لم ينقض عهده. بل أمره الله تعالى أن يفى لهم بعهدهم ما استقاموا له،

كما قال تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾، (التوبة: ٧) ولما قدم المدينة صالح اليهود وأقرهم على دينهم. فلما حاربوه ونقضوا عهده غزاهم في ديارهم، وكان كفار قريش هم الذين يغزونه، كما قصدوه يوم أحد، ويوم الخندق، ويوم بدر أيضا هم جاؤوا لقتاله، ولو انصرفوا عنه لم يقاتلهم. والمقصود أنه ﷺ لم يكره أحدا على الدخول في دينه ألبتة، وإنما دخل الناس في دينه اختيارا وطوعا. فأكثر أهل الأرض دخلوا في دعوته لما تبين لهم الهدى، وأنه رسول الله ﷺ حقا.

وقال ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، (البقرة: ٢٥٦) أى: لا تكرهوا أحدا على الدخول في دين الإسلام، فإنه بين واضح، جلية دلائله وبراهينه لا يحتاج إلى أن يكره أحد على الدخول فيه. بل من هداه الله للإسلام، وشرح صدره، ونور بصيرته، دخل فيه على بينة، ومن أعمى الله قلبه وختم على سمعه وبصره، فإنه لا يفيد الدخول في الدين مكرها مقسورا. وكلام العلماء المحققين في هذا الباب كثير، وهو الذى يفهم من روح الإسلام، ومبادئه، ومقاصده. ولكن أعداء الإسلام يأبون إلا أن يصفوه بما يشوهه، ويشينه، للتضليل والتنفير.

وغزواته ﷺ التى فتحت القلوب والعقول، ومعاملاته ومعاهداته ودعوته بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة التى هى أحسن، تدحض تلك المزاعم، ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾. وقد بين ذلك ابن القيم فى كتابه "زاد المعاد" حيث قال:

أول ما أوحى إليه ربه تبارك وتعالى أن يقرأ باسم ربه الذى خلق، وذلك أول نبوته، فأمره أن يقرأ فى نفسه ولم يأمره إذا ذاك بالتبليغ. ثم نزل عليه: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ (المدثر: ١، ٢) فنبأه بقوله: "اقرأ" وأرسله بـ ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، ثم أمره أن ينذر عشيرته الأقربى، ثم أنذر قومه، ثم أنذر من حوله من العرب، ثم أنذر العرب قاطبة، ثم أنذر العالمين، فأقام بضع عشرة سنة بعد نبوته ينذر بالدعوة بغير قتال، ويؤمر بالكف والصبر والصفح.

ثم أذن له فى الهجرة، وأذن له أن يقاتل من قاتله، ويكف عن من اعتزله ولم يقاتله، ثم أمره بقتال المشركين حتى يكون الدين كله لله.

قلت: ويعلم من المرحلة الأخيرة فى القتال وجوب قتال الكفار، ومهاجمتهم بعد دعوتهم، والإعذار إليهم، حتى تكون كلمة الله هى العليا، وأن قتال الكفار فى الإسلام ليس مدافعة فقط، بل هو

حركة جهادية حتى يكون الدين كله لله، نسأل الله أن ينصر دينه، وأن يعلى كلمته، إنه قوى عزيز.  
قال العلماء: ويطلق الجهاد على مجاهدة النفس والشيطان والفُسَّاق. فأما مجاهدة النفس:  
فتكون على تعلم أمور الدين، ثم العمل بها، ثم تعليمها، وأما مجاهدة الشيطان فعلى دفع ما يأتي به من  
الشبهات، ومما يزينه من الشهوات، وأما مجاهدة الفُسَّاق: فباليد، واللسان، ثم بالقلب.  
أما فضل الجهاد: فيكفي أن رسول الله ﷺ جعله ذروة سنام الدين، وذروة السنام هي أشرف، وأعلى  
شيء في الموصوف. ومن تدبر آيات القرآن الكريم في الجهاد علم مقامه وفضله وعلو رتبته في العبادات.  
وكذلك طفحت السنة النبوية الشريفة بمثل ذلك، ولم يُصب المسلمون ما أصابهم من الذل،  
والمهانة والضعف وتسلط الأعداء، إلا بتركهم الجهاد وإخلاصهم إلى الراحة والدعوة، والله المستعان.

### الفرق بين جهاد الدفع وجهاد الابتداء من حيث الحكم:

ولما ثبت أن كلا القسمين من جهاد الدفع وجهاد الابتداء مشروع محكم فإن الحكم الشرعي  
في كل وقت من القسمين يختلف من الآخر من حيث أن جهاد الدفع فرض عين إذا هجم العدو على  
ثغور المسلمين في حين أن جهاد الابتداء فرض كفاية على أصح القولين.  
أما جهاد الدفع فيقول الحصاص في أحكام القرآن (١١٤/٣): ومعلوم في اعتقاد جميع المسلمين  
أنه إذا خاف أهل الثغور من العدو ولم تكن فيهم مقاومة لهم فخافوا على بلادهم وأنفسهم وذرائعهم  
أن الفرض على كافة الأمة أن ينفر إليهم من يكف عاديته عن المسلمين، وهذا لا خلاف فيه بين  
الأمة إذ ليس من قول من المسلمين إباحة القعود عنهم حتى يستبيحوا دماء المسلمين وسبى ذرائعهم.  
وأما جهاد الابتداء فالجمهور على أنه فرض كفاية بشرط الاستطاعة إذا قام له بعض المسلمين  
سقط عن الباقيين إلا أن يتطوعوا بذلك، وروى عن بعض الصحابة والتابعين أنهم قائلون بكونه فرض  
عين كما في فتح الباري (٣٨/٦) وتفسير ابن كثير (٩٧/٤).

ويقول الحافظ في باب وجوب النفير من فتح الباري (٣٧/٦) ثم بعد أن شرع (أي الجهاد) هل  
كان فرض عين أو كفاية؟ قولان مشهوران للعلماء وهما في مذهب الشافعي... وقال السهيلي: كان  
عينا على الأنصار، دون غيرهم. ويؤيده مبايعتهم النبي ﷺ ليلة العقبة على أن يؤووا رسول الله ﷺ  
وينصره، فيخرج من قولهما أنه كان عينا على الطائفتين كفاية في حق غيرهم، ومع ذلك فليس في حق

الطائفتين على التعميم، بل في حق الأنصار. إذا طرق المدينة طارق وفي حق المهاجرين إذا أريد قتال أحد من الكفار ابتداءً. ويؤيد هذا ما وقع في قصة بدر فيما ذكره ابن إسحاق فإنه كالصريح في ذلك... والتحقيق أنه كان عينا على من عينه النبي ﷺ في حقه ولولم يخرج. الحال الثاني: بعده ﷺ فهو فرض كفاية على المشهور إلا أن تدعوا الحاجة إليه كأن يدعهم العدو. ويتعين على من عينه الإمام، ويتأدى فرض الكفاية بفعله في السنة مرة عند الجمهور، ومن حجتهم أن الحزبية تجب بدلا عنه، ولا تجب في السنة أكثر من مرة اتفاقا. فليكن بدلها كذلك، وقيل: يجب كلما أمكن وهو قوى... والتحقيق أيضا أن جنس جهاد الكفار متعين على كل مسلم، إما بيده وإما بلسانه وإما بماله وإما بقلبه، والله أعلم.

### الفرض من جهاد الابتداء:

إذا تمهد هذا فإن جهاد الابتداء ليس إكراها للناس على قبول عقيدة الإسلام، وإنما هو جهد لإقامة حكم الله في أرضه، وذلك أن الإسلام ليس مجموعة من العقائد والعبادات فقط، شأن غيره من الأديان وإنما هو حكم الله في جميع شؤون الحياة، ودعوته دعوة انقلابية، لا إلى العقائد فقط، بل وإلى إقامة العدل الذي شرعه الله لعباده في الأرض. ومن أهدافه إخلاء العالم من الظلم والجور والفساد وإقامة العدل في الأرض بتحكيم شريعة الله فيها، وأن الإسلام غاية ما يتحمل عن الكفار أن يبقوا على عقيدتهم إن أصروا على ذلك، ولكنه لا يرضى أبدا أن يستعبدوا عباد الله بتحكيم قوانينهم المنبثقة عن آراءهم وأهواءهم الفاسدة التي تستبيح الظلم والجور أو تشيع الخلاعة والفحشاء، أو تفيد طباع الناس وتسد مسامعهم عن قبول الحق والرشاد، فلذلك جعل الإمام هدف جهاد الابتداء أحد الأمرين: إما أن تعتق البلاد الكافرة الإسلام. وإما أن يؤدوا الجزية، وحينئذ يتركون على عقيدتهم. ولكنهم لا يتركون لينفذوا في الأرض قوانينهم على عباد الله، وإنما تكون الأرض تابعة لحكم الله وأحكام الإسلام، ثم يترك الكفار وما يدينون في حياتهم الانفرادية. وإنما يؤدون الجزية وهي مبلغ يسير من المال لأن الحكومة الإسلامية تقوم بحفظ أنفسهم وأموالهم وأعراضهم.

وإن هذا الهدف هو الذي بينه الله سبحانه وتعالى في قوله جل وعلا: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنَّ انْتَهَاءَ الدِّينِ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

ويقول الإمام ابن جرير الطبري في تفسير هذه الآية (٥٣٧/١٣): فقاتلوهم حتى لا يكون الشرك ولا يعبد إلا الله وحده لا شريك له فيرتفع البلاء عن عباد الله من الأرض وهو الفتنة.

وهذا الهدف هو الذي باح له راجي بن عامر رضي الله عنه أمام رستم حين هجم المسلمون على إيران، وسأله رستم ما جاء بكم؟ فقال: والله ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله ومن ضيق الدين إلى سعتها ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام. ذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٣٩/٧).

فإن قبل الكفار إقامة حكم الله على العباد وخضعوا له بأداء الجزية فقد حصل مقصود الجهاد، وحينئذ لا يكرهون على قبول عقيدة الإسلام على حد السيف والسلاح. وإنما يتركون على عقيدتهم حتى يقتنعوا بحقيقة الإسلام ويرغبوا بأنفسهم إلى اعتناقه بالأعين المفتوحة وإليه يشير الله سبحانه وتعالى حيث يقول: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

### أدلة من قصر الجهاد على الدفع فقط وتفنيدهم:

كل ما ذكرنا من حقيقة الجهاد وأحكامه وأهدافه مستنبط من القرآن والسنة وأقوال السلف الصالحين وهو الذي ظل المسلمون يعتقدونه في أمر الجهاد ويعملون بمقتضاه طوال ثلاثة عشر قرناً من تاريخهم وصارت مشروعية الجهاد بأقسامه كلمة إجماع فيما بينهم، لم يختلف فيه اثنان ولا ظهر فيه أريان.

ولكن ظهر في القرن الرابع عشر رجال أرادوا تطبيق الإسلام على النظريات والأفكار الغربية فحاولوا في كثير من المسائل أن يتدعوا في الفقه الإسلامي آراء موافقة لأهواء أهل الغرب ويلقموها في قم النصوص الشرعية كررها إرضاء للمستعمرين والمستشرقين وتناسوا قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾.

فابتدع هؤلاء في أمر الجهاد بدعة لا سلف لهم فيها وهي أن الجهاد في الإسلام الدفاع فقط وأن المسلمين لا يجوز لهم أن يغزوا الكفار لأجل إخضاعهم لسطان الإسلام وإعلاء كلمة الله على كلمتهم إلا إذا سبق الكفار بالاعتداء على المسلمين.

وأول ما ظهر هذا الرأي المبتدع فيما نعلم على أيدي تلاميذ المدرسة العقلية الحديثة التي من أشهر رجالها المفتي محمد عبده، ورشيد رضا، وجمال الدين الأفغاني في البلاد العربية وسر سيد

أحمد خان وجراغ على وأمثالهما في الهند وقد حزا حذوهم في هذه المسألة الأستاذ شبلى النعمانى صاحب سيرة النبي ﷺ أيضا وقد تأثر بهذا الرأي المبتدع كثير من الكُتّاب المعاصرين فى البلاد الإسلامية. ولكن قام فى الوقت نفسه فُحول العلماء فى كل بلد وقطر للرد على هذه النظرية بأدلة مقنعة وحجج بينة لا محيص من إنكارها وإن أكبر ما استندوا إليه من هذا الرأي المبتدع الآيات التى تبيح للمسلمين السلم والصلح. أو تأمرهم بالجهاد عند اعتداء الكفار مع أننا قد فصلنا فى تاريخ تشريع الجهاد أنها آيات مرحلية تفيد مشروعية الجهاد فى حالة مخصوصة ولا تنفى مشروعيته فى حالة أخرى.

فمثلا، إنهم يستدلون بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾، مع أننا أسلفنا أن هذه الآية إنما تفيد مشروعية المرحلة الثالثة فى بداية الإسلام، حين كانت الدولة الإسلامية فى حالة الضعف فأوجب الله عليهم قتال من قاتلها دون من لم يبدأها بالقتال. وقد جزم بذلك الإمام الشافعى رحمه الله فى عبارته التى نقلنا عن أحكام القرآن.

وقال بعض آخر من المفسرين: إنها نزلت فى النساء والذرية أى لا تقاتلوا إلا من يقاتل وهم الرجال البالغون، أما النساء والذرية والرهبان فلا يجوز قتالهم لأنهم ليسوا من أهل القتال. وهنا تفسير قوى يؤيده "نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والولدان وأصحاب الصوامع". وراجع أحكام القرآن للحصاص (٢٥٧/١).

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾، فالاعتداء هنا معناه كما قال المفسرون لا تقاتلوا على غير الدين ولا تقاتلوا إلا من قاتل وهم الرجال البالغون دون النساء والذرية والرهبان، فإنه اعتداء. وراجع أحكام القرآن لابن العربى (١٠٤/١).

وربما يستدلون بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، مع أنه مسوق أيضا لبيان الحكم فى حالة ضعف المسلمين يقول ابن العربى فى أحكام القرآن (٨٦٤/٤) إن كان العدو كئيفا فإنه يجوز مهاونتهم كما دلت هذه الآية فإذا كان المسلمون على عزة وقوة فلا صلح. قال تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾.

وقال الإمام أبوبكر الحصاص فى أحكام القرآن (٧٠/٣): فالحال التى أمرنا فيها بالمسالمة حال قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم، والحال التى أمرنا فيها بقتال المشركين وبقتال أهل الكتاب حتى

يعطوا الجزية في حال كثرة المسلمين وقوتهم على عدوهم. وقد قال تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْآغْلُونَ﴾، نهى عن المسالمة عند القوة على قهر العدو.

وهناك طائفة أخرى من المفسرين تفسر السلم في الآية بالمصالحة على الجزية يقول القرطبي، وقيل: ليست بمنسوخة بل أراد قبول الجزية من أهل الجزية، وقد صالح أصحاب رسول الله ﷺ في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ومن بعده من الأئمة كثيرا من بلاد العجم على ما أخذوه منهم وتركوهم على ما هم فيه، وهم قادرون على استئصالهم، راجع تفسير القرطبي (٤٠/٨).

وقد يستدلون بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ اعْتَزَلُواكُمْ فَلَاحِقَاتُ لُؤْلُؤِهِمْ يَنْصَلِبُوا رِجْلَكُمْ فَتَلَّوْا كُمُومَهُمْ مِنْ حَيْثُ نَزَلْتُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾، (النساء: ٦٠) مع أن هذه الآية مرحلية أيضا ونزلت في طائفة، مخصوص، فمن المفسرين من قال: إنها منسوخة نسختها آية البراءة: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ.....﴾، روى ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما كما في تفسير ابن كثير (٥٣٣/١) وروح المعاني (١١١/٥) ومنهم من قال: إنها محكمة في حق أفراد في جيش الكفار اعتزلوا عن القتال. قال ابن كثير: أى فليس لكم أن تقتلوهم ما دامت حالهم كذلك وهؤلاء كالجماعة الذين خرجوا يوم بدر من بنى هاشم مع المشركين فحضروا القتال وهم كارهون كالعباس ونحوه، ولهذا نهى النبي ﷺ عن قتل العباس وأمر بأسره.

وبالحملة فجميع الآيات التي يستدل بها هؤلاء متعلقة بظروف مخصوصة في بداية الإسلام، والذي استقر عليه أمر الجهاد ما نزل في سورة التوبة وهو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِنَّا تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾.

فهذه الآيات كلها تأمر المسلمين بالابتداء بقتال الكفار فإنها لم تذكر سببا لقتالهم إلا كفرهم بالله واليوم الآخر وعدم تحريمهم ما حرم الله وما إلى ذلك ولم تذكر أن سبب قتالهم هو هجومهم



٢٧٥٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا محمد بن الفضل، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "أعد الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا جهاد في سبيلي وإيمان بي وتصديق برسلي فهو على ضامن أن أدخله الجنة....."

على المسلمين، وهذه الآيات من آخر ما نزل من القرآن الكريم فهي محكمة باقية الحكم إلى قيام الساعة. وعملا بهذه الأحكام المحكمة. قال رسول الله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إلا إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله". وهذا اللفظ أخرجه مسلم عن أبي هريرة في كتاب الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إلا إلا الله .. الخ. وهذا نص محكمة صريح في مشروعية جهاد الابتداء لا يمكن حمله على جهاد الدفع أبدا.

فهذه خلاصة ما أردنا إيراده في هذه المسألة وقد كتب فيها عدة علماء كتبًا مستقلة، من أراد التفصيل راجعها. ومن أحسن ما ألف في هذا الموضوع كتابان؛ الأول: "أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية"، للدكتور علي بن نفيح العلياني. والثاني: "الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام"، للدكتور عبدالكريم الزيدان.

٢٧٥٢ - ((محمد بن الفضل)) كذا في المطبوع، والصحيح محمد بن الفضل.

((أعد الله لمن خرج في سبيله)) المفعول مقدر، أي أعد له فضلا كبيرا، أو أجرا عظيما، ((لا يخرجه..... الخ)) هو من كلامه تعالى فلا بد من تقدير القول على أن جملة القول بيان الحملة أعد الله أي قال تعالى: خرج في سبيلي لا يخرجه إلا جهاد في سبيلي، ((فهو على ضامن)) خير لمبتدأ مقدر قبل قوله لا يخرجه إلا جهاد في سبيلي. كما أشرت إليه، وضامن بمعنى ذو ضمان أو مضمون مرعى حاله على أنه فاعل بمعنى المفعول. ((أن أدخله الجنة)) من الإدخال. قال القاضي عياض: "يحتمل أن يدخله الجنة عند موته كما قال تعالى في الشهداء: ﴿أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾، ويحتمل أن يريد به أن يدخلها مع السابقين الذين لا حساب عليهم ولا مواخذة بذنب. وتكون الشهادة مكفرة لذنبه". حكاه الأبي ثم قال: فعلى هذا الاحتمال لا يدخل الشهداء الجنة من حين الموت. وإنما يدخلونها من حين الحساب. وهو قول حكاه ابن عطية القضاعي شارح موازنة الأعمال للحميدي عن ابن شهاب أن الشهداء كغيرهم لا يدخلونها إلى يوم القيامة وتكون فائدة الشهادة تكفير الذنوب.

أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه نائلا ما نال من أجر أو غنيمة". ثم قال: "والذي نفسي بيده لولا أن أشق على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تخرج في سبيل الله أبدا، ولكن لا أجد سعة فأحملهم ولا يجدون سعة فيتبعوني ولا تطيب أنفسهم فيتخلفون بعدي، والذي نفس محمد بيده لو ددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل ثم أغزو فأقتل ثم أغزو فأقتل".

((أو أرجعه)) من الرجوع المتعدى أى أردته لا من الرجوع فإنه لازم. وجعله من الإرجاع بعيد فإنه غير فصيح إلا أن يقال بفصاحته ههنا للزواج، ((من أجر أو غنيمة)) ترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع، فلا مانع من أن يحصل عليهما جميعا. وقيل: إن "أو" ههنا بمعنى الواو. وبه جزم ابن عبد البر والقرطبي ورجحه التوربشتي كما نقل عنهم الحافظ في الفتح (٨/٦) ولكن يلزم عليه أن يرجع كل غاز بغنيمة مع أن الواقع المشاهد خلاف ذلك في كثير من المواقع كما في غزوة أحد، فالصحيح ما قدمنا أن الترديد هنا بمعنى منع الخلو فلو حصل الغازي على غنيمة لا يمنعه ذلك من حصول الأمر. نعم أن من لم يغنم مالا يزداد أجره على أجر من غنم شيئا. كما جاء عند مسلم حديث عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعا: "ما من غازية تغزو في سبيل الله فيصيبون الغنيمة إلا تعجلو ثلثي أجرهم من الآخرة ويبقى لهم الثلث فإن لم يصبوا غنيمة تم لهم أجرهم".

((لو لا أن أشق)) أى مع حصول المغفرة لى قطعاً أريد الجهاد في سبيل الله لتحصيل ما فيه من الخير فكيف حال غيرى (س). وفسر هذه المشقة فيما بعد بأنه ﷺ أن خرج بنفسه في كل سرية ما أحب أحد من الصحابة أن يتخلف عنه، وصعب ذلك عليهم لقلّة المراكب وفيه ما كان عليه ﷺ من الشفقة على المسلمين والرأفة بهم وأنه كان يترك بعض ما يختاره للرفق بالمسلمين. وأنه إذا تعارضت المصالح بدأ بأهمها وفيه مراعاة الرفق بالمسلمين والسعى في زوال المكروه والمشقة عنهم. ((فيتبعوني)) أى راكبين ((فيتخلفون بعدي)) فيؤدى ذلك إلى مشيهم معى على الأرجل، وفيه من المشقة عليهم ما لا يخفى ((لو ددت أن أغزو)) يحتدل أن يكون ذلك قبل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، ويحتدل أن يكون بعده لحواز تمنى العستحيل كما فى: "ليت الشباب يعود يوماً".

قال النووى: فيه فضيلة الغزو والشهادة وفيه تمنى الشهادة والخير وتمنى ما لا يمكن فى العادة

من الخيرات.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الإيمان وفى الجهاد وفى التمنى وفى التوحيد، ومسلم فى

٢٧٥٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب . قال ثنا عبيد الله بن موسى ، عن شيبان ، عن فراس ، عن عطية ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ قال المجاهد في سبيل الله مضمون على الله إما أن يكفته إلى مغفرته ورحمته وإما أن يرجعه بأجر وغنيمة ، ومثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم الذي لا يفتر حتى يرجع .

## (٢) باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله عز وجل

٢٧٥٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعبد الله بن سعيد . قال ثنا أبو خالد الأحمر ، عن ابن عجلان ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "غدوة أو روحة في سبيل الله ....."

الإمارة ، ومالك والنسائي في الجهاد ، في المحتبى وفي الإيمان ، وفي الكبرى في الجهاد ، وابن جبان (٣٨/١١) والبيهقي في الكبرى (٢٤/٩) وفي المعرفة (٣٦٣/٣) وفي الصغير (٤١٣/٣) والبغوي (٣٥٠/١٠) وأحمد (٣١٣/٢) والمسند الجامع (١٠/١٨) وسعيد بن منصور (١٤٧/٣) من طرق ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً وإسناده صحيح .

٢٧٥٤ - ((يكفته)) أى يضمه ، ((كمثل الصائم)) أى ما دام في الجهاد فهو كالصائم ، ((لا يفتر)) من باب نصر ، أى يديم على القيام من غير فتور . والجملة حال .

والحديث فيه منقبة عظيمة للمجاهد في فضله وعظيم أجره كمثل رجل انقطع للعبادة فنهاره صائم وليله قائم مع الخشوع والإخبات ودوام الركوع والسجود .

قال البوصيري : هذا إسناده ضعيف ، عطية هو ابن سعد العوفي ضعفه أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة وابن عدى وغيرهم رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده هكذا ، بإسناده ومتمه ، وأصله في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضى الله عنه .

والحديث أخرجه أيضا أبو يعلى (٤٩٤/٢) والمسند الجامع (٤٤٩/٦) وإسناده ضعيف ، لكن الحديث صحيح لشواهده .

## ٢ - باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله عز وجل

٢٧٥٥ - ((غدوة أو روحة في سبيل الله)) قال الحافظ الغدوة بالفتح ، المرة الواحدة من الغدو ، وهو الخروج في أى وقت كان من أول النهار إلى انتصافه . والروحة المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج

خير من الدنيا وما فيها".

٢٧٥٦ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا زكريا بن منظور . ثنا أبو حازم ، عن سهل بن سعد الساعدي ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "غدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها".

في أى وقت كان من زوال الشمس إلى غروبها . ((خير من الدنيا وما فيها)) قال ابن دقيق العيد، يحتمل وجهين أحدهما أن يكون من باب تنزيل المغيب منزلة المحسوس تحقيقا له في النفس لكون الدنيا محسوسة في النفس مستعظمة في الطباع فذلك وقعت المفاضلة بها وإلا فمن المعلوم أن جميع ما في الدنيا لا يساوى ذرة مما في الجنة والثاني أن المراد أن هذا القدر من الثواب خير من الثواب الذى يحصل لمن حصلت له الدنيا كلها لأنفقتها في طاعة الله تعالى، حكاه الحافظ في الفتح (١٤/٦) ثم قال: ويؤيد هذا الثاني ما رواه ابن المبارك في كتاب الجهاد من مرسل الحسن قال: بعث رسول الله ﷺ جيشا فيهم عبدالله ابن رواحة فتأخر ليشهد الصلاة مع النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: "والذى نفسى بيده لو أنفقت ما في الأرض ما أدركت فضل غدواتهم".

والحاصل أن المراد تسهيل أمر الدنيا وتعظيم أمر الجهاد وأن من حصل له الجنة قدر سوط يصير كأنه حصل له أمر عظيم من جميع ما في الدنيا فكيف بمن حصل منها أعلى الدرجات، والنكته في ذلك أن سبب التأخير عن الجهاد الميل إلى سبب من أسباب الدنيا فنبه هذا المتأخر أن هذا القدر اليسير من الجنة أفضل من جميع ما في الدنيا.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في الإمارة، والترمذي في الجهاد، وأحمد (٥٣٢/٢) وأبو يعلى (٣٨٥/٤) وإسناده حسن من هذا الوجه لكن الحديث صحيح من أوجه آخر.

٢٧٥٦ - ((خير من الدنيا وما فيها)) من إنفاقها فيها لو ملكها أو نفسها لو ملكها لأنه زائل لا محالة.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في الجهاد وفي بدء الخلق وفي الرقاق، ومسلم في الإمارة، والترمذي والنسائي في الجهاد، والبيهقى في الكبرى (١٥٨/٩) والدارمي (١٢٢/٢) وأحمد (٤٣٣/٣) والحميدى (٤١٥/٢) وأبو يعلى (٤٩٧/٦) وعبد ابن حميد (٤٥٦) والمسند الجامع (٢٩٨/٧) بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا، واقتصر المصنف على ما ذكره. وسيأتى ما بقى منه برقم (٤٣٣٠) إن شاء الله تعالى، وإسناده صحيح.

٢٧٥٧ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي ومحمد بن المثني. قالنا ثنا عبد الوهاب الثقفي. ثنا حميد، عن أنس بن مالك؛ أن رسول الله ﷺ قال لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها.

### (٣) باب من جهز غازيا

٢٧٥٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يونس بن محمد. ثنا ليث بن سعد، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقه، عن عمر بن الخطاب؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من جهز غازيا في سبيل الله حتى يستقل كان له مثل أجره حتى يموت أو يرجع".

٢٧٥٧ - ((لغدوة أو روحة في سبيل الله)) اللام في قوله "لغدوة" واقعة في جواب القسم أي والله لغدوة و "أو" هنا دلت على أن كلا من الغدوة والروحة على حيالها خير من الدنيا وما فيها. والحديث أخرجه أيضا البخاري في الجهاد وفي الرقاق، ومسلم في الإمارة، والترمذي في الجهاد، وابن حبان (٤٦٢/١٠) وأحمد (١٤١/٣) وسعيد بن منصور (١٧٩/٣) والمسند الجامع (٢٩٠/٢) وإسناده صحيح.

### ٣ - باب من جهز غازيا

٢٧٥٨ - ((من جهز غازيا)) من التجهيز، وتجهيز الغازي تحميله وإعداده ما يحتاج إليه في الغزو، ((حتى يستقل)) أي يقدر على الغزو، ولا يبقى محتاجا إلى شيء من آلاته وأسبابه.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح إن كان عثمان بن عبد الله سمع من عمر بن الخطاب، فقد قال في التهذيب أن روايته عنه مرسله، قال شيخنا أبو زرعة: روايته عن عمر بن الخطاب في صحيح ابن حبان. قلت: ورواه الإمام أحمد في مسنده من حديث عمر بن الخطاب أيضا ورواه الحاكم في المستدرک عن طريق ابن الهاد به وعن الحاكم رواه البيهقي في سننه الكبرى به ورواه ابن أبي عمير في مسنده عن عبدالعزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد فذكره بإسناده ومنتنه بزيادة في أوله كما بينته في زوائد المسانيد العشرة وله شاهد من حديث زيد بن خالد الجهني رواه الشيخان في صحيحهما وأبو داود والترمذي والنسائي في سننهم وابن حبان في صحيحه.

٢٧٥٩ - حدثنا عبد الله بن سعيد. ثنا عبدة بن سليمان، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء ، عن زيد بن خالد الجهني؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من جهز غازيا في سبيل الله كان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجر الغازي شيئا".

#### (٤) باب فضل النفقة في سبيل الله تعالى

٢٧٦٠ - حدثنا عمران بن موسى الليثي. ثنا حماد بن زيد. ثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء ، عن ثوبان؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله ودينار ينفقه على فرس في سبيل الله ودينار ينفقه الرجل على أصحابه في سبيل الله".

والحديث أخرجه أيضا عبد بن حميد (٣٤) والمسند الجامع (١٥/١٤) وإسناده صحيح، واقتصر المصنف على ما ذكره هنا، وسبق الجزء الباقي منه برقم (٧٣٥) ولتمام التخريج انظره.  
٢٧٥٩ - مضى شرحه في الحديث السابق.

والحديث أخرجه أيضا ابن حبان (٤٨٩/١٠) والبيهقي في الصغير (٣/٣٦٣) وفي الشعب (٢/٢٦١) والحميدي (٢/٣٥٨) وسعيد بن منصور (٣/١٦٠) والمسند الجامع (٥/٥٥٩) وإسناده صحيح، ولتمام التخريج انظر رقم (١٧٤٦).

#### ٤ - باب فضل النفقة في سبيل الله تعالى

٢٧٦٠ - ((دينار ينفقه على عياله)) إذا نوى به وجه الله وأراد حق العيال، ((على أصحابه في سبيل الله)) ظاهره أن المراد به الجهاد. ويحتمل أن المراد الإخلاص لكنه بعيد ((في سبيل الله)) يعني الإنفاق على هؤلاء الثلاثة على الترتيب أفضل من الإنفاق على غيرهم، ذكره ابن الملك. قيل: لا دلالة في الحديث على الترغيب لأن الواو لمطلق الجمع إلا أن يقال الترتيب الذكرى الصادر من الحكيم لا يخلو عن حكمة.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الأدب المفرد (٧٤٨) ومسلم في الزكاة، والترمذي في البر والصلة، والنسائي في الكبرى في عشرة النساء، وابن حبان (١٠/٥٣) والبيهقي في الكبرى (٤/١٧٨) وأحمد (٥/٢٧٩) والطيالسي (١٣٢) والمسند الجامع (٣/٣٦٤) وإسناده صحيح.

٢٧٦١ - حدثنا هارون بن عبد الله الحمال ثنا ابن أبي فديك عن الخليل ابن عبد الله عن الحسن عن علي بن أبي طالب وأبي الدرداء وأبي هريرة وأبي أمامة الباهلي وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وجابر بن عبد الله وعمران بن الحصين كلهم يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: من أرسل بنفقة في سبيل الله وأقام في بيته فله بكل درهم سبع مائة درهم، ومن غزا بنفسه في سبيل الله وأنفق في وجه ذلك فله بكل درهم سبع مائة ألف درهم، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾.

٢٧٦١ - ((كلهم يحدث)) الأفراد باعتبار لفظ كل أى يحدثون. ((فله بكل درهم سبعمائة درهم)) وهو مقتبس من قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ﴾. ((وأنفق في وجه ذلك)) أى فى جهته التى قصدتها وهى الجهاد قال الطيبى: أى فى جهته وقصدته فأينما تولوا فثم وجه الله المغرب، أى جهته التى أمر بها تعالى ورضيها، ((فله بكل درهم سبعمائة ألف درهم)) للجمع بين إتباع البدن وبذل المال، ((ثم تلا)) الظاهر أى النبى ﷺ، استشهادا أو اعتضادا. ((﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾)) أو دلالة على أن المذكور هو أقل الموعود والله يضاعف لمن يشاء أضعافا كثيرة.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، الخليل بن عبد الله لا يعرف، قاله الذهبى وابن عبد الهاد قلت: قال عبد العظيم المنذرى فى كتاب الترغيب فى النفة فى سبيل الله أن الحسن لم يسمع عن عبد الله بن عمرو، ولا من أبى هريرة ولا من عمران بن الحصين، وسمع من غيرهم، والله أعلم. وأصله فى صحيح مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه من حديث ثوبان وفى الترمذى من حديث حُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ.

والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٣٢٦/٤) وإسناده ضعيف.

### (٥) باب التقليل في ترك الجهاد

٢٧٦٢ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا الوليد بن مسلم. ثنا يحيى بن الحارث الهمداني، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، قال: "من لم يفر أو يجهز غازيا أو يخلف غازيا في أهله بخير أصابه الله سبحانه بقارعة قبل يوم القيامة".

٢٧٦٣ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا الوليد. ثنا أبو رافع هو إسماعيل بن رافع، عن سمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من لقي الله وليس له أثر في سبيل الله لقي الله وفيه ثلثة".

### ٥ - باب التقليل في ترك الجهاد

٢٧٦٢ - ((أو يخلف)) بضم اللام المخففة عطف على المحزوم أى لم يبق مقامه بعده فى خدمة أهله بأن يصير خليفة له ونائباً عنه فى قضاء حوائجه له، ((بخير)) احترازاً عن الخيانة ((بقارعة)) أى بدهاية مهلكة، يقال قرعه أمر إذا أتاه فجأة، وجمعها قوارع، ولعل هذا كان مخصوصاً بوقته ﷺ كما روى عن ابن المبارك.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود فى الجهاد، والبيهقى فى الكبرى (٤٨/٩) وفى الصغير (٣/٣٦٩) والدارمى (٢/٢٠٩) والطبرانى فى الكبير (٨/٢١١) والمسند الجامع (٧/٤٥٤) وإسناده صحيح.

٢٧٦٣ - ((وليس له أثر)) أى عمل بأن غزى أو جهز غازياً، أو خلفه بخير أو نية، كما يفيد الأحاديث. قال القاضى عياض: والمراد به ههنا العلامة أى من مات بغير علامة من علامات الغزو من جراحة أو غبار طريق أو تعب بدن أو صرف مال أو تهية أسباب.

((وفيه ثلثة)) بضم المثناة وسكون اللام أى خلل ونقصان بالنسبة إلى كمال سعادة الشهادة ومحاهدة المجاهدة ويمكن أن يكون الحديث مقيداً بمن فرض عليه الجهاد ومات من غير الشروع فى تهية الأسباب الموصلة إلى المراد، كذا قاله القارى فى المرقاة.

وقال المناوى: قيل: وذا خاص بزمان النبي ﷺ. وقال الطيبى: والثلثة ههنا مستعارة للنقصان، وأصلها أن تستعمل فى نحو الجدار، ولما شبه الإسلام بالبناء فى قوله: "بنى الإسلام على خمس". جعل كل خلل فيه ونقصان ثلثة على سبيل الترشيح، وهذا أيضاً يدل على العموم.



### (٦) باب من حبسه العذر عن الجهاد

٢٧٦٤ - حدثنا محمد بن المثنى. ثنا ابن أبي عدي، عن حميد، عن أنس بن مالك؛ قال: لما رجع رسول الله ﷺ من غزوة تبوك فدنا من المدينة قال: "إن بالمدينة لقوما ما سرتهم من مسير ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم فيه". قالوا: يا رسول الله وهم بالمدينة؟ قال: "وهم بالمدينة حبسهم العذر".

٢٧٦٥ - حدثنا أحمد بن سنان. ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن بالمدينة رجالا ما قطعتم واديا ولا سلكتم طريقا إلا شركوكم في الأجر حبسهم العذر".  
قال أبو عبد الله ابن ماجه: أو كما قال: كتبه لفظا.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الجهاد والمسند الجامع (٢١/١٨) وإسناده ضعيف.

### ٦- باب من حبسه العذر عن الجهاد

٢٧٦٤ - ((إلا كانوا معكم)) فى الثواب من أجل نيتهم، وفيه أن من نوى طاعة وحبسه عذر فإنه يثاب على نيته، ((حبسهم العذر)) وإلا فنيتهم الجهاد وعادتهم الخروج إليه، والمعدور يكتب له العمل الذى يعتاده إذا منعه العذر عن ذلك، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الجهاد وفى المغازى، وأبوداود فى الجهاد، وابن حبان (٣٣/١١) والبيهقى فى الكبرى (٢٤/٩) وفى الصغير (٣٦٣/٣) والبقوى (٣٧٦/١٠) وأحمد (١٠٣/٣) وعبد بن حميد (١٤٠٢) وأبو يعلى (٤٥٠/٦) والمسند الجامع (٢٩٥/٢) وإسناده صحيح.  
٢٧٦٥ - ((إلا شركوكم)) بكسر الراء، بمعنى المشاركة.

وفى الحديث دليل على أن المرء يبلغ نيته أجر العامل إذا منعه العذر عن العمل.  
والحديث أخرجه أيضا مسلم فى الإمارة وابن حبان (١٣/١١) والبيهقى فى الكبرى (٢٤/٩) وأحمد (٣٠٠/٣) وعبد بن حميد (١٠٢٧) وأبو يعلى (١٩٣/٤) والمسند الجامع (٣٢٧/٤) وإسناده صحيح.

## (٧) باب فضل الرباط في سبيل الله

٢٧٦٦ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن مصعب بن ثابت، عن عبدالله بن الزبير؛ قال: خطب عثمان بن عفان الناس، فقال: يا أيها الناس إني سمعت حديثاً من رسول الله ﷺ لم يمنعني أن أحدثكم به إلا الضنّ بكم وبصحابتكم فليختر مختار لنفسه أو ليدع، سمعت رسول الله ﷺ يقول من رباط ليلة في سبيل الله سبحانه كانت كآلف ليلة صيامها وقيامها.

### ٧ - باب فضل الرباط في سبيل الله

٢٧٦٦ - ((إلا الضنّ بكم)) الضنّ بكسر الضاد، البخل أى إلا البخل بفراقكم، ((من رباط ليلة)) اعلم أن الرباط فى اللغة الشد، والرباط مصدر من باب المفاعلة، ويجىء بمعنى ما ربط به. وفى الشرع ملازمة ثغرغ العدو كالمرابطة وهى فى الأصل أن يربط كل من الفريقين خيولهم فى ثغره وكل منهما معد لصاحبه. فسمى المقام فى الثغر رباطاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَابِرُونَ وَرَابِطُونَ﴾، وقوله: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾، كذا فى إنجاح الحاجة.

قال البيهقى فى شعب الإيمان: القصد من هذا ونحوه من الأخبار بيان تضعيف أجر الرباط على غيره وذلك يختلف باختلاف الناس فى نياتهم وإخلاصهم ويختلف باختلاف الأوقات. ((كآلف ليلة)) ولا يدل على أفضليته من المعركة ومن انتظار الصلاة لأن هذا فى حق من فرض عليه المرابطة بنصب الإمام، كذا فى اللغات.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ضعفه أحمد وابن معين وابن المدينى والنسائى. وقال الحاكم روى عن أبيه أحاديث موضوعة، وقال ابن عبدالبر: أجمعوا على ضعفه. قلت: رواه الترمذى والنسائى خلا قوله "صيامها وقيامها" فرواه النسائى فى الصغرى عن عمرو بن منصور عن عبدالله بن يوسف، عن الليث عن زهير بن معبد عن أبى صالح مولى عثمان بن عفان عنه به. ورواه الترمذى فى الجامع عن الحسن بن على الخلال عن هشام بن عبدالملك عن ليث بن سعد به. ورواه الإمام أحمد فى مسنده من حديث عثمان بن عفان أيضاً. ورواه ابن حبان فى صحيحه والحاكم. وقال: صحيح على شرط البخارى.

٢٧٦٧ - حدثنا يونس بن عبد الأعلى . ثنا عبدالله بن وهب . أخبرني الليث، عن زهرة بن معبد، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: "من مات مرابطاً في سبيل الله أُجْرِيَ عليه أجر عمله الصالح الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن من الفتان وبعثه الله يوم القيامة آمناً من الفرع".

والحديث أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير (٤٨/١) والبخاري (١٢/٢) وابن أبي عاصم في الجهاد وعبد الغنى المقدسى في فضل الجهاد وأبو نعيم في الحلية (٢١٤/٦) والبيهقى في الشعب (٤٢٣٤) وإسناده ضعيف، كما قال البوصيرى.

٢٧٦٧ - ((زهرة بن معبد)) بن عبدالله بن هشام، القرشي، التميمي، أبي عقيل، المدني، نزيل مصر. وثقه أحمد والنسائي. وقال أبو حاتم: مستقيم الحديث، لا بأس به. وقال الحافظ: ثقة، عابد، من الرابعة. ((عن أبيه)) معبد بن عبدالله بن هشام. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الرابعة. ((أجرى عليه)) مع انقطاع عمله فضلاً من الله تعالى، فلا ينافى هذا الحديث حديث "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث"، فإن المراد ببيان أنه لا يبقى العمل إلا لهؤلاء الثلاث فإن عملهم باق، فليتأمل. ((كان يعمل)) هذا عام يتناول عمله كله من صلاة وصيام ورباط وذكر وصدقة وغير ذلك. ((رزقه)) أى هو كالشهيد حى، مرزوق، ((وأمن)) بلفظ الماضى المعلوم من الأمن، ويروى "أو من" بلفظ الماضى المجهول من الإيمان، ((من الفتان)) بضم فتشديد جمع فاتن. وقيل: بفتح فتشديد للمبالغة، وفسر على الأول بمنكر ونكير. والمراد أنهما لا يحييان إليه للسؤال، بل يكفى موته مرابطاً في سبيل الله ولا يزعجانه. وعلى الثانى بالشیطان ونحوه ممن يوقع الإنسان فى فتنة القبر أى عذابه، أو بمَلِكِ العذاب.

قال البوصيرى: هذا إسناده صحيح رجاله ثقات، رواه البخاري في مسنده عن أحمد بن منصور بن يسار عن عبدالله بن صالح عن الليث عن زهرة بن معبد عن أبي صالح مولى عثمان عن عثمان وأبي هريرة به وله شاهد من حديث سلمان الفارسي رواه مسلم في صحيحه وغيره ورواه أحمد بن حنبل في مسنده من حديث أبي هريرة أيضاً ومن حديث عقبة بن عامر الجهني. والحديث روى في المسند الجامع (٢٢/١٨) وإسناده صحيح.

٢٧٦٨ - حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة . حدثنا محمد بن يعلى السلمي . ثنا عمر بن صبح ، عن عبدالرحمن بن عمرو ، عن مكحول ، عن أبي ابن كعب ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "الرباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسبا من غير شهر رمضان أعظم أجرا من عبادة مائة سنة صيامها وقيامها . ورباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسبا من شهر رمضان أفضل عند الله وأعظم أجرا ، أراه . قال : من عبادة ألف سنة صيامها وقيامها فإن رده الله إلى أهله سالما لم تكتب عليه سيئة ألف سنة وتكتب له الحسنات ويجرى له أجر الرباط إلى يوم القيامة" .

٢٧٦٨ - ((عمر بن صبح)) كذا في المطبوع ، والصحيح عمر بن صبح ، التميمي أو العدوي ، أبو نعيم ، الخراساني . قال أبو حاتم وابن عدى : منكر الحديث . وقال ابن حبان : يضع الحديث على الثقات ، لا يحمل كتب حديثه إلا على وجه التعجب . وقال الأزدي : كذاب . وقال الدارقطني : متروك . وقال الحافظ : متروك ، كذبه ابن راهويه ، من السابعة .

((صيامها)) أى صيام أيامها وقيام لياليها بالجر بدل من "ألف ليلة" ((من وراء عورة المسلمين)) العورة الخلل فى الثغر وغيره وكل ممكن للستر والسوءة ، كل أمر يستحى منه ، والمراد ههنا هو الأول فمعناه من وراء خلل الثغور ، والثغر ما يلي دار الحرب وموضع المخافة من فروج البلدان ، كذا فى القاموس ، ((لم تكتب عليه سيئة ألف سنة)) على فرض امتداد عمره .

قال البوصيرى : هذا إسناد ضعيف ، لضعف محمد بن يعلى وشيخه عمر بن صبح . قلت : ومكحول لم يدرك أبى بن كعب ومع ذلك فهو مدلس وقد عنعنه .

قال عبدالعظيم المنذرى فى كتاب الترغيب والترهيب فى باب الرباط : آثار الوضع عليه ظاهرة . قال : ولا عجب ، فرواية عمر بن صبح الخراسانى ولولا أنه فى الأصول لما ذكرته .

قلت : وقال الحافظ ابن كثير فى جامع المسانيد : أخلق بهذا الحديث أن يكون موضوعا لما فيه من المحازفة ولأنه من رواية عمر بن صبح ، أحد الكذابين المعروفين بوضع الحديث . والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٩٧/١) .

### (٨) باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله

٢٧٦٩ - حدثنا محمد بن الصباح. أنبأنا عبدالعزيز بن محمد، عن صالح ابن محمد بن زائدة، عن عمر بن عبدالعزيز، عن عقبة بن عامر الجهني؛ قال: قال رسول الله ﷺ رحم الله حارس الحرس.

٢٧٧٠ - حدثنا عيسى بن يونس الرملي. ثنا محمد بن شعيب بن شابور، عن سعيد بن خالد بن أبي الطويل؛ قال: سمعت أنس بن مالك يقول: .....

### ٨ - باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله

٢٧٦٩ - ((حارس الحرس)) الإضافة بيانية أى الحارس الكائن من الحرس. والحرس بفتحين جمع الحارس معنى كالخدم جمع الخادم والطلب جمع الطالب والمراد العسكر فإنهم يحرسون المسلمين فحارس العسكر صار حارسا للحرس.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، صالح بن محمد ضعفه ابن معين وأبوزرعة وأبو حاتم والبخارى وأبو داود والنسائى وابن عدى وغيرهم رواه البزار فى مسنده عن الحاكم بن المبارك عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردى به، ورواه البيهقى فى سننه الكبرى من طريق على بن بحر عن الدراوردى، فذكره ورواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده ثنا عبد الأعلى بن حماد القرشى ثنا عبدالعزيز ابن محمد فذكره.

والحديث أخرجه أيضا الدارمى (١٢٣/٢) والمسند الجامع (٧٥/١٣) وإسناده ضعيف.

٢٧٧٠ - ((عيسى بن يونس)) بن أبان، الفاخورى، أبو موسى. قال أبو داود صدوق. وقال النسائى: ثقة. وقال فى موضع آخر: لا بأس به، وذكره ابن حبان فى الثقات.

((سعيد بن خالد بن أبي الطويل)) القرشى، الصيداوى. قال أبوزرعة: ضعيف الحديث. وقال

أبو حاتم: لا أعلم روى عنه غير محمد بن شعيب، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق، منكر الحديث، وأحاديثه عن أنس لا تعرف، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه. وقال الحافظ: منكر الحديث، من الخامسة، ومنهم من فرق بين سعيد بن خالد بن أبي الطويل وبين سعيد بن أبي خالد ابن أبي الطويل، القرشى، فلا يخلو هذا الحديث عن القدح، والله أعلم.

سمعت رسول الله ﷺ يقول: "حرس ليلة في سبيل الله أفضل من صيام رجل وقيامه في أهله ألف سنة السنة ثلاث مائة وستون يوماً، واليوم كألف سنة".

٢٧٧١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن أسامة بن زيد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال لرجل: "أوصيك بتقوى الله والتكبير على كل شرف".

((حرس ليلة)) قال الذهبي في الميزان: هذه عبادة عجيبة لو صحت لكان مجموع ذلك الفضل ثلاثمائة ألف سنة وستين سنة، وسعيد ضعفه أبو زرعة وغيره. وقال ابن عساكر في تاريخه: قال أبو محمد بن أبي حاتم، سألت أبي عن سعيد بن خالد بن أبي الطويل فقال: لا أعلم روى عنه غير محمد بن شعيب بن شابور ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق، بل هو منكر الحديث. وأحاديثه عن أنس لا تعرف. وقال ابن حبان يروى عن أنس ما لا يتابع عليه ولا يحوز الاحتجاج به. قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، سعيد بن خالد قال البخاري: فيه نظر. وقال أبو عبد الله الحاكم روى عن أنس أحاديث موضوعة. وقال أبو نعيم: روى عن أنس مناكير. وقال أبو حاتم: أحاديثه عن أنس لا تعرف.

قلت: أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية من طريق ابن ماجه وضعفه بسعيد بن خالد أيضا ورواه أبو يعلى أيضا في مسنده مختصرا من هذا الوجه. وقال عبد العظيم المنذرى: يشبه أن يكون موضوعا، ورواه أبو يعلى أيضا بتمامه بزيادة في أوله.

والحديث موضوع، أخرجه أيضا المزي في التهذيب (٤٠٤/١٠) والمسند الجامع (٢٩٢/٢).

٢٧٧١ - ((أوصيك بتقوى الله)) أي بمخافته واحذر من عصيانه (والتكبير) أي قول الله أكبر. ومناسبة التكبير عند الصعود إلى المكان المرتفع أن الاستعلاء والارتفاع محبوب للنفوس لما فيه من استشعار الكبرياء فشرع لمن تلبس به أن يذكر كبرياء الله تعالى، وأنه أكبر من كل شيء فيكبره ليشكر له ذلك فيزيده من فضله. ((على كل شرف)) بالتحريك أي مكان عال.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى في الدعوات، والنسائي في اليوم والليلة (٣٠٦) وابن حبان (٤١٠/٦) والبخاري (١٤٢/٥) وابن أبي شيبة (٣٥/١٢) وابن خزيمة (٢٥٦/٢) والبيهقي (٢٥١/٥) والحاكم (٩٨/٢) وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٣٤) وأحمد (٣٢٥/٢) والمسند الجامع (٧٣٩/١٧) بإسناد صحيح، من طرق عن أسامة بن زيد عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: جاء

### (٩) باب الخروج في النفير

٢٧٧٢ - حدثنا أحمد بن عبدة أنبأنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس بن مالك قال ذكر النبي ﷺ فقال كان أحسن الناس وكان أجود الناس وكان أشجع الناس، ولقد فرغ أهل المدينة ليلة فانطلقوا قبل الصوت، فتلقاهم رسول الله ﷺ وقد سبقهم إلى الصوت وهو على فرس لأبي طلحة عُرِي، ما عليه سرج، في عنقه السيف وهو يقول يا أيها الناس لن تراعوا يردهم ثم قال للفرس وجدناه بحرا أو إنه لبحر قال حماد وحدثني ثابت أو غيره قال كان فرسا لأبي طلحة يبطأ فما سبق بعد ذلك اليوم.

رجل إلى رسول الله ﷺ يريد السفر فقال: يا رسول الله أوصني، قال: " فذكره ولفظ الترمذى: "عليك بتقوى الله... " وزاد هو والحاكم وأحمد وغيرهم. فلما مضى قال: "اللهم! ازوله الأرض وهون عليه السفر" وقال الترمذى: حديث حسن. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي وهو كما قالوا: إلا أن أسامة بن زيد وهو الليثي، فيه كلام يسير، فهو حسن الإسناد.

### ٩ - باب الخروج في النفير

٢٧٧٢ - ((كان أحسن الناس)) خلقا وخلقا وصورة وسيرة ونسبا وحسبا ومعاشرة ومصاحبة، ((وكان أجود الناس)) أى أكثرهم كرما وسخاوة، ((وكان أشجع الناس)) قوة وقلبا، ((ولقد فرغ)) بكسر الزاى أى خافوا عدوا ((قبل الصوت)) بكسر القاف أى نحوه. ((عُرِي)) بضم مهملة وسكون راء وقيل: بكسر الراء وتشديدها أى لا سرج عليه ولا غيره، ووقع فى رواية مسلم تسمية هذا الفرس "مندوبا". قال القاضى: وقد كان فى أفراس النبى ﷺ مندوب، فلعله صار إليه بعد أبى طلحة. قلت: ويحتمل أنهما فرسان اتفقا فى الاسم.

((لن تراعوا)) على بناء المفعول، من الروع بمعنى الفزع والخوف، أى لم تخافوا ولم تفزعوا وأتى بصيغة الجحد مبالغة فى النفى، وكأنه ما وقع الروع والفزع قط، ((يبطأ)) على بناء المفعول بتشديد الطاء أى يقال إنه بطيء فى الجرى، ((لما سبق)) على بناء المفعول.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الجهاد، وفى الأدب المفرد (٨٥) ومسلم فى الفضائل، والنسائى فى السير، وفى الكبرى (٢٥٤/٥) وفى اليوم والليلة (٦٢٣) وأحمد (١٤٧/٣) وعبد بن حميد

٢٧٧٢ - حدثنا أحمد بن عبدالرحمن بن بكار بن عبدالملك بن الوليد بن بسر بن أبي أرطاة. ثنا الوليد. حدثني شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: "إذا استنفرتم فانفروا".

٢٧٧٤ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب. ثنا سفيان بن عيينة، عن محمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ قال: "لا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في جوف عبد مسلم".

(١٣٤١) والمسند الجامع (٣٧٧/٢) بإسناد صحيح.

٢٧٧٣ - ((أحمد بن عبدالرحمن بن بكار)) القرشي، العامري، نزيل بغداد. قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: صالح، وقال الحافظ: صدوق، تكلم فيه بلا حجة، من العاشرة.

((إذا استنفرتم)) على بناء المفعول، أى طلب الإمام منكم الخروج إلى الجهاد، ((فانفروا)) أى فاخرجوا.

والحديث يدل على أن الجهاد فرض عين عند طلب الإمام الخروج له.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وشيبان هو ابن عبدالرحمن والوليد هو ابن

مسلم صرح بالتحديث فرالت تهمة تدليسه.

والحديث أخرجه أيضا بمعناه البخارى فى جزاء الصيد وفى الجهاد ومسلم فى الحج وفى

الإمارة، وأبوداود فى الجهاد، والترمذى فى السير والنسائى فى الجهاد، والبيهقى (١٩٥/٥)

وعبدالرزاق (٣٠٩/٥) وابن جبان (٤٥٢/١٠) والدارمى (١٥٦/٢) والبغوى (٢٩٤/٧) وأحمد (٢٦٦/١)

والطبرانى فى الكبير (٤١٢/١) مطولا بلفظ "لا هجرة بعد الفتح وإذا استنفرتم فانفروا". من طرق عن

ابن عباس رضى الله عنه ولكن المصنف ذكر القطعة الأخيرة فقط عن الأعمش عن أبي صالح، عن ابن

عباس رضى الله عنه، وإسناده حسن.

٢٧٧٤ - ((محمد بن عبدالرحمن)) بن عبيد، القرشى، مولى آل طلحة، كوفى. قال أبو زرعة وأبو حاتم

وأبوداود: صالح الحديث. وقال النسائي: لس به بأس. وذكره ابن جبان فى الثقات. وقال: كان من

أعلم الناس بالعربية. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة.

((لا يجتمع غبار فى سبيل الله ودخان جهنم)) فكأنهما ضدان لا يجتمعان، كما أن الدنيا

والآخرة نقيضان، ((فى جوف عبد مسلم)) حيث دخل فيه الغبار، فيمتنع دخول الدخان عليه لأن



٢٧٧٥ - حدثنا محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التستري. ثنا أبو عاصم، عن شبيب، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من راح روحة في سبيل الله كان له بمثل ما أصابه من الغبار مسكا يوم القيامة".

الاجتماع في حيز الامتناع، وفي بعض النسخ: "في منخرى مسلم". تثنية منخر بفتح الميم والخاء وبكسرهما وبضمهما كمجلس خرق الأنف، كذا في القاموس. وقيل: بفتح الميم وكسر الخاء، وقد تكسر ميمه اتباعا للخاء، وقد تفتح الخاء اتباعا للميم، خرق الأنف. وحقيقته موضع النخر وهو صوت الأنف.

وفيه أن المسلم الحقيقي إذا جاهد لله خالصا لا يدخل النار، وعلى هذا فمن علم في حقه خلافه فلا بد أن لا يكون مسلما بالتحقيق أو لم يجاهد بالإخلاص.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في الأدب المفرد (٨٠) وفي التاريخ (٣٠٧/٤) والترمذى في فضائل الجهاد والنسائي في الجهاد والبيهقى (٦١/٩) والبغوى (٣٦٤/١٤) وابن جبان (٤٣/٨) وابن أبى شيبه (٣٣٤/٥) والحاكم (٧٢/٢) وأحمد (٢٥٦/٢) وهناد في الزهد (٤٦٧) والمسند الجامع (٢٨/١٨) بعضهم مختصرا وبعضهم مطولا، وإسناده ضعيف، لكن الحديث صحيح من طرق، وله شاهد من حديث أنس بن مالك رواه بحشل في تاريخ واسط (٦٩).

٢٧٧٥ - ((شبيب)) بوزن طويل، ابن بشر أو ابن بشير، البجلي، الكوفى. وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: لين الحديث، حديثه حديث الشيوخ. وذكره ابن جبان في الثقات. وقال يخطئ كثيرا. وقال الحافظ: صدوق، يخطئ، من الخامسة.

((من راح روحة في سبيل الله)) في الجهاد لإعلاء كلمة الدين ((كان له بمثل ما أصابه من الغبار)) أى غبار التراب ((مسكا يوم القيامة)) أى يكون ما أعدله يوم القيامة من النعيم قدر ذلك الغبار الذى أصابه فى المعركة وفى ذهابه إليها مسكا ينتعم به وعلى هذا فالمراد الحقيقة ويحتمل أنه من قبيل التشبيه البليغ أو الاستعارة التبعية، والمراد كثرة الثواب بكل روحة لغزو.

قال البوصيرى: هذا إسناد حسن، مختلف فى رجال إسناده.

والحديث أخرجه أيضا الطبرانى فى الأوسط (٢١٢/٢) والمسند الجامع (٢٩٢/٢) وإسناده

حسن.

## (١٠) باب فضل غزو البحر

٢٧٧٦ - حدثنا محمد بن رمح. أنبأنا الليث عن يحيى بن سعيد عن ابن حبان هو محمد بن يحيى بن حبان عن أنس بن مالك عن خالته أم حرام بنت ملحان أنها قالت: نام رسول الله ﷺ يوماً قريبا مني ثم استيقظ يبتسم فقلت يا رسول الله ما أضحكك؟ قال: ناس من أمتي عرضوا عليّ يركبون ظهر هذا البحر كالملوك على الأسرة، قالت: فادع الله أن يجعلني منهم. ....

## ١٠ - باب فضل غزو البحر

٢٧٧٦ - ((أم حرام بنت ملحان)) بن خالد بن زيد بن حرام، الأنصارية، اسمها الرميضاء، وهي خالة أنس، وكانت خالة رسول الله ﷺ من الرضاع. وقيل: خالة لأبيه أو لجدته. لان أم عبدالمعبد كانت أنصارية. من بني النجار ذكره النووي وماتت في خلافة عثمان. وكان النبي ﷺ كثيراً ما يدخل على أم حرام يقبل عندها وعند أختها أم سليم، ولم يكن يدخل على أحد من النساء غيرهما. ((قريباً مني)) قيل: كانت محرماً منه ﷺ بواسطة أن آمنة هي من بني النجار. وقيل: بل هو من خصائصه ((ما أضحكك)) أي ما سبب ضحكك، ((عرضوا)) على بناء المفعول، أي أظهر الله تعالى، صورهم وأحوالهم حال ركوبهم، ((علي)) وهو تعالى قادر على كل شيء، ((يركبون ظهر هذا البحر)) وفي رواية الصحيحين "يركبون ثبج هذا البحر" بفتحتين، وسط البحر أو ظهره. قال الأصمعي: ثبج كل شيء وسطه. وقال أبو علي في أماليه: قيل: ظهره وقيل: معظمه، وقيل: حوله. وقال أبو زيد في نوادره، "ضرب ثبج الرجل بالسيف إلى وسطه وقيل: ما بين كتفيه." قال الحافظ بعد سرد هذه الأقوال: والراجح أن المراد هنا ظهره كما وقع التصريح في رواية مسلم وابن ماجه، والمراد أنهم يركبون السفن التي تجرى على ظهره.

قال السندي: قوله "هذا البحر" أي المالح فإنه المتبادر من اسم البحر.

((كالملوك)) في محل نصب على الحال ((على الأسرة)) بفتح فكسر فتشديد جمع سرير كالأعزة جمع عزيز، والأذلة جمع ذليل، أي قاعدين على الأسرة ز قيل: هو إخبار عما يحصل لهم في الآخرة من أجر غزوهم فيجلسون على الأسرة مثل الملوك، ورجحه الحافظ وقيل: هو إخبار عما يؤول إليه حالهم في الدنيا بعد الغزو فيغنمون ويتوسعون في الركوب على مراكب الملوك والجلوس على

قال فدعا لها ثم نام الثانية ففعل مثلها ثم قالت مثل قولها فأجابها مثل جوابه الأول قالت فادع الله أن يجعلني منهم قال: أنت من الأولين. قال فخرجت مع زوجها عبادة بن الصامت غازية أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية بن أبي سفيان فلما انصرفوا من غزاتهم قافلين فنزلوا الشام فقربت إليها دابة لتركب فصرعتها فماتت.

أسرتهم ورجحه النوى.

قلت: ويحتمل أيضا أن يكون إخبارا عن طمأنينتهم عند ركوب البحر. والمراد أنهم يركبون السفن فيجلسون فيها كما يجلس الملوك على الأسرة لا يخافون البحر وأهواله، وهذا المعنى أنسب برواية من رواه "ملوكا على الأسرة" فإنه حال من قوله "يركبون".

((فدعا لها)) وفي رواية للبخارى "باب غزوة المرأة في البحر" فقال: "اللهم اجعلها منهم" ووقع في رواية عمير بن الأسود عن أم حرام عند البخارى (باب ما قيل في قتال الروم) أن النبي ﷺ بشرهم بالجنة ولفظها "أول جيش من أمتي يغزون البحر قد أوجبوا". ((أنت من الأولين)) قال النوى: هذا دليل على أن رؤيا الثانية غير الأولى وأنه عرض فيه غير الأولين، ((مع معاوية بن أبي سفيان)) في الحديث منقبة ظاهرة لمعاوية رضى الله عنه فإنه مصداق لبشارة النبي ﷺ في أول من يغزو البحر ((فصرعتها)) أى أسقطتها حين خرجت إلى البحر وفي رواية عبدالله بن عبدالرحمن عند البخارى (في باب غزو المرأة في البحر) "فلما قفلت، ركبت دابتها فوقعت بها فسقطت عنها فماتت" والذي استخلصه الحافظ من جميع الروايات في هذا الباب أنهم لما وصلوا إلى جزيرة قبرص بادرت المقاتلة وتأخرت الضعفاء كالنساء فلما غلب المسلمون وصالحوهم طلعت أم حرام من السفينة قاصرة البلد لترها وتعود راجعة للشام فقدمت إليها بغلة شهباء لتركبها فركبتها فوقعت بها فماتت" وذكر ابن حبان أن قبرها بجزيرة في بحر الروم يقال لها قبرص. وذكر الطبرى في تاريخه أن الناس يستسقون به ويقولون: قبر المرأة الصالحة.

ولكن ربما يعارضه ما وقع في رواية ابن حبان عند البخارى في باب فضل من يصرع في سبيل الله ولفظها "فلما انصرفوا من غزوتهم قافلين فنزلوا الشام فقربت إليها دابة لتركبها فصرعتها فماتت" ورواية هشام بن عمار، قال: "رأيت قبرها بساحل حمص" وحقق الحافظ في الفتح (٧٦/١١) أن هذه القصة غير قصة أم حرام، وإنما هي قصة أم عبدالله بن ملحان التي غزت مع المنذر بن الزبير إلى أرض

الروم، وهى التى دفنت بساحل حمص. وأيد ذلك بروايات، وراجعه للتفصيل والله سبحانه أعلم.

### الغزوة الثانية غزوة القسطنطينية:

وأما الغزوة الثانية التى أخبر بها النبى ﷺ فى هذا الحديث فجمهور الشراح على أنها غزوة القسطنطينية الأولى، وذكر أكثر المؤرخين أنها كانت فى إمارة يزيد بن معاوية، وشهدها جمع من الصحابة منهم أبو أيوب الأنصارى وابن عباس وابن عمر وابن الزبير رضى الله عنهم، بل ذكر ابن كثير فى البداية والنهاية (١٥١/٨) أن الحسين بن على كان معه فى تلك الغزوة. فاستدل به المهلب على منقبة يزيد بن معاوية لأنه كان أميراً لأول جيش غزا مدينة قيصر، وقد أخبر رسول الله صل الله عليهم، "أنهم مغفور لهم". ورده كثير من العلماء بوجوه.

الأول: أن الروايات مختلفة فى تعيين أول جيش غزا القسطنطينية.

لأن غزوة القسطنطينية، وقع فى عهد معاوية عدة مرات، ولا شك أن يزيد بن معاوية كان أميراً فى بعضها، ولا يلزم منه أن يكون أميراً لأول جيش. وقد ذكر العيني فى عمدة القارى (٤٦٩/٦) أن معاوية سير جيشاً مع سفيان بن عوف إلى القسطنطينية، فأوغلوا فى بلاد الروم وكان فى ذلك الجيش ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبوأيوب الأنصارى رضى الله عنهم.

والثانى: الذى يظهر من بعض الروايات أرسل سفيان بن عوف ثم أتبعه بابنه يزيد. وذكره التفرى البردى فى النجوم الزاهرة (١٣٤/١) قال: أما غزوة القسطنطينية ... فأرسل إليها معاوية جيشاً كثيفاً وأمر عليهم سفيان بن عوف وأمر ابنه يزيد بالغزاة معهم، فتناقل يزيد واعتذر فأمسك عنه أبوه فأصاب الناس فى غزاتهم جوع ومرض شديد فأنشد يزيد يقول:

ما إن أبالى بما لاقت جُموعُهُم بالفرقدونة من حُمى ومن موم  
إذا اتكأت على الأنماط مُرتَفِقاً بديرِ مرانٍ عندى أم كلثوم

وأم كلثوم امرأته، فبلغ معاوية شعره فأقسم عليه ليلحقن بسفيان الروم ليصيبه ما أصاب الناس فسار ومعه جمع كثير أضافهم إليه أبوه، وكان فى هذا الجيش ابن عباس وابن عمر وابن عمرو وابن الزبير وأبوأيوب الأنصارى رضى الله عنهم. وذكره ابن الأثير فى الكامل (٤٥٨/٣) وابن خلدون فى تاريخه (١٠/٣).

وهذه الرواية إن صحت تدل على أن أول من سار إلى القسطنطينية سفيان بن عوف ثم تبعه يزيد بن معاوية . فيقال إن الأولية لم تثبت ليزيد وإنما هي لسفيان بن عوف ومن معه .

والثالث ما ذكره الحافظ في الفتح (١٠٢/٦) : عن ابن التين وابن المنير أنه لا يلزم من دخوله في ذلك العموم أن لا يخرج بدليل خاص إذ لا يختلف أهل العلم أن قوله ﷺ "مغفور لهم" مشروط بأن يكونوا من أهل المغفرة حتى لو ارتد واحد ممن غزاها بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم اتفاقاً ، فدل على أن المراد مغفور لمن وجد شرط المغفرة فيه منهم .

قلت: إن الروايات وإن اختلفت في تعيين أول جيش غزا القسطنطينية وفيها مجال الاحتمالات ولكن معظمها تدل على أن أول جيش غزاها كان تحت إمارة يزيد، وهو مؤيد بروايات في مسند أحمد (٤٢٣/٥) وطبقات ابن سعد (٤٨٥/٣) والبداية والنهاية (٥٩/٨) وكثير من التواريخ ولكن. أعدل الأقوال في دخول يزيد تحت هذه المغفرة ما ذكره الشيخ ولي الله الدهلوي في شرح تراجم البخارى (٣١) وإليك نصه، قوله "مغفور لهم" تمسك بعض الناس بهذا الحديث في نجاته يزيد لأنه كان من جملة هذا الجيش الثاني، بل كان رأسهم ورئيسهم. على ما يشهد به التواريخ، والصحيح أنه لا يثبت بهذا الحديث إلا كونه مغفوراً له ما تقدم من ذنبه على هذه الغزوة لأن الجهاد من الكفارات وشأن الكفارات إزالة آثار الذنوب السابقة عليها لأن الواقعة بعدها ذم لو كان مع هذا الكلام أنه مغفور له إلى يوم القيامة يدل على نجاته وإذ ليس فليس، بل أمره مفوض إلى الله تعالى فيما ارتكبه من القبائح بعد هذه الغزوة.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى في الجهاد وفى الاستئذان وفى التفسير ومسلم فى الإمارة، ومالك وأبو داود والنسائى والترمذى فى الجهاد والبيهقى (١٦٦/٩) وابن حبان (٤٦٠٨) والدارمى (١٢٩/٢) والبيهقى (٣١١/١٣) وأحمد (٣٦١/٦) والطبرانى فى الكبير (١٣١/٢٥) والمسند الجامع (٧١٩/٢٠) وإسناده صحيح. وقد توسع الحافظ فى الفتح (٧٣/١١) فى شرح هذا الحديث وبيان ما فيه من الفوائد فانظره لزماً.

وهذا الحديث قد اختلف فيه عن أنس فمنهم من جعله من مسنده ومنهم من جعله من مسند أم حرام. وحق الحافظ أن أوله من مسند أنس وقصة المنام من مسند أم حرام فإن أنسا إنما حمل قصة المنام عنها.

٢٧٧٧ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا بقرئة؁ عن معاوية بن يحيى؁ عن ليث ابن أبى سليم؁ عن يحيى بن عباد؁ عن أم الدرداء؁ عن أبى الدرداء ؛ أن رسول الله ﷺ قال : " غزوة فى البحر مثل عشر غزوات فى البر والذى يسدر فى البحر كالمشمط فى دمه فى سبيل الله سبحانه ."

٢٧٧٨ - حدثنا عبيد الله بن يوسف الجبيرى . ثنا قيس بن محمد الكندى . ثنا عفير بن معدان الشامى؁ عن سليم بن عامر قال سمعت أبا أمامة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : شهيد البحر مثل شهيدى البر والمائد فى البحر كالمشمط فى دمه فى البر؁ وما بين الموجتين كقاطع الدنيا فى طاعة الله؁ وإن الله عز وجل وكل ملك الموت بقبض الأرواح إلا شهيد البحر فإنه يتولى قبض أرواحهم ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها .....

٢٧٧٧ - ((يسدر)) قال الأمير: السارد المتحر؁ والسدر بالتحريك الدوار وهو كثيرا ما يعرض لراكب البحر؁ ((كالمشمط)) هو الذى يتخبط ويضطرب ويعذب ويتمرغ ذكره السيوطى .

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف؁ لضعف معاوية بن يحيى وشيخه ليث بن أبى سليم .

والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٣٩٢/١٤) وإسناده ضعيف .

٢٧٧٨ - ((قيس بن محمد)) بن عمران؁ الكندى . ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ: مقبول؁ من التاسعة . ((عفير بن معدان)) الحمصى؁ المؤذن . قال ابن معين: ليس بشيء . وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؁ يكثر الرواية عن سليم بن عامر؁ عن أبى أمامة عن النبى ﷺ ما لا أصل له؁ لا يشتغل بروايته . وقال النسائى: ليس بثقة؁ ولا يكتب حديثه . وقال ابن عدى: وعامة رواياته غير محفوظة . وقال الحافظ: ضعيف؁ من السابعة .

((سليم بن عامر)) الكلاعى . ويقال: الخبائرى؁ أبو يحيى؁ الحمصى . وثقه النسائى؁ وقال أبو حاتم: لا بأس به . وقال العجلي: شامى؁ تابعى؁ ثقة . وقال يعقوب بن سفيان: ثقة مشهور . وقال ابن سعد: كان ثقة؁ وكان قديما؁ معروفا . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ: ثقة؁ من الثالثة؁ غلط من قال: إنه أدرك النبى ﷺ .

((والمائد فى البحر)) هو اسم فاعل من ماد يמיד إذا مال وتحرك وهو الذى يدور رأسه من ريع

البحر واضطراب السفينة بالأمواج؁ ((كالمشمط فى دمه)) الذى يتخبط فيه ويضطرب ويتمرغ؁ كذا فى النهاية . ((وما بين الموجتين)) أى قاطع ما بين الموجين من المسافة .

إلا الدين ولشَهِيد البحر الذنوب والدين.

### (١١) باب ذكر الديلم وفضل قزوين

٢٧٧٩ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا أبو داود. ح وحدثنا محمد بن عبد الملك الواسطي. ثنا يزيد بن هارون. ح وحدثنا علي بن المنذر. ثنا إسحاق بن منصور، كلهم عن قيس، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطوله الله عز وجل حتى يملك رجل من أهل بيتي يملك جبل الديلم والقسطنطينية.

((إلا الدين)) أى لا ترك وفاء الدين، إذ نفس الدين ليس من الذنوب. والظاهر أن ترك الوفاء ذنب إذا كان مع القدرة على الوفاء، فلعله المراد. وذكر السيوطي عن بعض العلماء في حاشية الترمذى فيه تنبيه على أن حقوق الآدميين لا تكفر لكونها مبنية على المشاحة والتضييق، ويمكن أن يقال: إن هذا محمول على الدين الذى هو خطيئة، وهو الذى استدانه صاحبه على وجه لا يجوز بأن أخذه بحيلة أو غصبه فثبت فى ذمته البذل أو دان غير عازم على الوفاء لأنه استثنى ذلك من الخطايا وإلا فالاستثناء أن يكون من الجنس فيكون الدين المأذون فيه مسكوتا عنه فى هذا الاستثناء، فلا يلزم المؤاخذه به لجواز أن يعرض الله صاحبه من فضله، والله أعلم (س).

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، عفير بن معدان المؤذن، ضعفه أحمد وابن معن ودحيم وأبو حاتم والبخارى والنسائى وغيرهم.

والحديث أخرجه أيضا الطبرانى فى الكبير (١٧٠/٨) والميزى فى التهذيب (٧٧/٢٤) والمسند الجامع (٤٥٧/٧) وإسناده ضعيف.

### ١١- باب ذكر الديلم وفضل قزوين

٢٧٧٩ - ((محمد بن عبد الملك)) بن مروان، أبو جعفر، الدقيقى. وثقه الدارقطنى وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو داود: لم يكن بمحكم العقل. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الحادية عشرة.

((حتى يملك رجل)) حمل على المهدي الموعود به، والقسطنطينية بضم قاف وسكون سين وبضم طاء وسكون نون وبعده طاء مع زيادة ياء مخففة أو مثقلة وتاء تأنيث، اسم مدينة فى بلاد الروم.

حجّة السنة

٢٧٨٠ - حدثنا إسماعيل بن أسد. ثنا داود بن المحبر. أنبأنا الربيع بن صبيح، عن يزيد بن أبان، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ سفتح عليكم الآفاق وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين من رباط فيها أربعين يوماً أو أربعين ليلة كان له في الجنة عمود من ذهب عليه زبرجدة خضراء عليها قبة من ياقوتة حمراء لها سبعون ألف مصراع من ذهب على كل مصراع زوجة من الحور العين.

قال البوصيري: هذا إسناد فيه مقال قيس هو ابن الربيع ضعفه أحمد وابن المديني ووكيع والنسائي والدارقطني. وقال أبو حاتم: ليس بالقوى، ومحلّه الصدق. وقال العجلي: كان معروفاً بالحديث، صدوقاً، وقال ابن عدى: رواياته مستقيمة. قال والقول فيه ما قال شعبة، إنه لا بأس به. والحديث أخرجه أيضاً الترمذى فى الفتن بسند صحيح من طريق أبى صالح، عن أبى هريرة موقوفاً. وقال حسن صحيح وأخرجه ابن حبان (٢٨٣/١٣) والمسند الجامع (٤٢٤/١٨) لكن إسناد المصنف ضعيف، لضعف قيس بن الربيع، الأسدى.

٢٧٨٠ - ((داود بن المحبر)) بهملة وموحدة مشددة مفتوحة، ابن قحذم بفتح قاف وسكون المهملة وفتح المعجمة، الثقفى، البكرأوى، أبو سليمان، البصرى، نزيل بغداد. ضعفه النسائي وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، غير ثقة. وقال صالح بن محمد البغدادي: ضعيف، صاحب مناكير. وقال أبو داود: ثقة، شبه الضعيف. وقال الدراقطني: متروك الحديث. وقال ابن المدينى: ذهب حديثه. وقال الجوزجاني: كان يروى عن كُلى، وكان مضطرب الأمر. وقال الحافظ: متروك، وأكثر كتاب العقل الذى صنّفه موضوعات، من التاسعة.

((الآفاق)) بمد الهمزة جمع أفق أى أطراف الدنيا.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، مسلسل بالضعفاء يزيد بن أبان والربيع بن صبيح وداود بن المحبر ضعفاء، ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات. وقال: هذا الحديث موضوع، لا شك فيه ولا أتهم بوضع هذا الحديث غير يزيد بن أبان، قال: العجب من ابن ماجه مع علمه كيف استحل أن يذكر هذا الحديث فى كتاب السنن ولا يتكلم عليه، أترأه ما سمع فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال: "من روى عنى حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" أما علم أن العوام يقولون لولا أن هذا صحيح ما ذكره مثل هذا العالم فيعملون بمقتضاه ولكن غلب عليه بالعصية للبلد والموطن.



## (١٢) باب الرجل يغزوه أبوان

٢٧٨١ - حدثنا أبو يوسف محمد بن أحمد الرقي . ثنا محمد بن سلمة الحراني ، عن محمد بن إسحق ، عن محمد بن طلحة بن عبدالرحمن ابن أبي بكر الصديق ، عن معاوية بن جاهمة السلمي .....

قال السيوطي: أورده الرافعي في تاريخه وقال: مشهور رواه عن داود جماعة وأودعه الإمام ابن ماجه في سننه والحفاظ يقرنون كتابه بالصحيحين، وسنن أبي داود والنسائي يحتجون بما فيه لكن يحكى تضعيف داود عن أحمد وغيره.

ونقل السيوطي كما في الهامش أيضا عن ابن الجوزي أنه قال: هذا الحديث موضوع لأن داود وضاع، وهو المتهم به. والربيع خفيف، ويزيد متروك، انتهى. قلت: فمن تأمل كلام السيوطي هذا، فهم حسن نية المصنف في وصفه الحديث في كتابه ولم يقصد التعصب لبلاده ولعل العذر أنه كان في نيته بعد الإخراج التصفية ورد كل حديث لما يستحقه صحة أو حسن أو ضعف أو موضوع ففاجأته المنية، هكذا ينبغي أن تلتمس لهم أحسن المخارج لحسن نياتهم، رحمهم الله تعالى، وغفر لهم، فليسوا بالمعصومين جل من لا يسهو. ثم إنه بسوقه الإسناد قد أدى واجبه وهو الدال على أنه ربما قصد الإعادة للتصفية وإن كان الأولى البيان وقد سبق الكلام على هذا في المقدمة، اهـ. كتبه الفقير إلى الله تعالى، محمد المنتقى الكشتاوي (١٤٠١هـ).

والحديث موضوع، ذكره أيضا المزني في التهذيب (٤٤٨/٨) والمسند الجامع (٣٤١/٢).

## ١٢ - باب الرجل يغزوه أبوان

٢٧٨١ - ((أبويوسف محمد بن أحمد)) بن محمد بن الحجاج بن ميسرة، الكُرَيْزِي، بتقديم الراء ، مصغرا، أبويوسف الصيدلاني. تقدمت ترجمته برقم (١٠٧٦).

((محمد بن طلحة)) ذكره ابن جبان في الثقات. وقال: كان عاملاً لعمر ابن عبدالعزيز على مكة.

وقال الحافظ: صدوق، من السادسة.

((معاوية بن جاهمة)) بالحيم، ابن العباس بن مرداس، السلمي، لأبيه وجده صحة وقيل: إن له

صحة أيضا.

قال أتيت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله إني كنت أردت الجهاد معك أبتغى بذلك وجه الله والدار الآخرة قال قال ويحك أحية أمك قلت نعم قال ارجع فبرها ثم أتيته من الجانب الآخر فقلت يا رسول الله إني كنت أردت الجهاد معك أبتغى بذلك وجه الله والدار الآخرة قال: ويحك أحية أمك؟ قلت نعم يا رسول الله قال فارجع إليها فبرها ثم أتيته من أمامه فقلت: يا رسول الله إني كنت أردت الجهاد معك أبتغى بذلك وجه الله والدار الآخرة قال ويحك أحية أمك؟ قلت نعم يا رسول الله قال: ويحك الزم رجلها فثم الجنة.

حدثنا هارون بن عبدالله الحمالي. ثنا حجاج بن محمد. ثنا ابن جريج أخبرني محمد بن طلحة ابن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق عن أبيه طلحة عن معاوية بن جاهمة السلمي أن جاهمة أتى النبي ﷺ فذكر نحوه. قال أبو عبدالله ابن ماجه: هذا جاهمة بن عباس بن مرداس السلمي الذي عاتب النبي ﷺ يوم حنين.

((فبرها)) صيغة أمر من برّ بتشديد الراء على حد سمع ((الزم رجلها فثم الجنة)) قال الأمير: هو بالحاء المهملة، يعنى دارها ومسكنها، ومنه حديث إذا ابتلت النعال فالصلاة فى الرحال أى الدور والمساکن والمنازل، ويقال لمنزل الإنسان ومسكنه رحله.

قلت: المشهور أنه بالحيم بمعنى القدم، وهو الموافق لرواية النسائي وغيره وعليه مشى السخاوى فى "المقاصد الحسنة" فقد أورد الحديث بلفظ "الجنة تحت أقدام الأمهات". قال رواه أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم ثم ذكر ابن ماجه هذه الرواية قال السخاوى: إن التواضع للأمهات سبب لدخول الجنة. قلت: ويحتمل أن المعنى أن الجنة أى نصيبك منها لا يصل إليك إلا برضاها بحيث كأنه لها. وهى قاعدة عليه فلا يصل إليك إلا من جهتها فإن الشيء إذا صار تحت رجل أحد فقد تمكن منه واستولى عليه بحيث لا يصل إلى آخر من جهته (س).

((عن أبيه طلحة)) بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، المدنى. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((قال أبو عبدالله ابن ماجه)) ظاهره أن المعاتب هو جاهمة لكن الصحيح أن المعاتب هو عباس بن مرداس السلمي وأبوه كما أخرج مسلم عن رافع بن خديج. قال أعطى رسول الله ﷺ أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس كل إنسان منهم مائة من الإبل وأعطى

٢٧٨٢ - حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء . ثنا المحاربي ، عن عطاء بن السائب ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ؛ قال : أتى رجل رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إني جئت أريد الجهاد معك أبتغي وجه الله والدار الآخرة ولقد أتيت وإن والديَّ ليبيان ، قال فارجع إليهما فأضحكهما كما أبكيتهما .

عباس بن مرداس دون ذلك فقال عباس بن مرداس :

أ تجعل نهبي ونهب العبيد بين عينة والأقرع  
فما كان بدر ولا حابس يفوقان مرداس في المجمع  
وما كنت دون امرئ منهما ومن يخفض اليوم لا يرفع  
قال فأتته له رسول الله ﷺ مائة ، والعبيد اسم فرس عباس .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في التاريخ (١٢١/١) والنسائي في الجهاد ، والحاكم (١٠٤/٢) والطحاوي في المشكل (١٥١/٤) وأحمد (٤٢٩/٣) والطبراني في الكبير (٢٨٩/٢) والمسند الجامع (٢٧٥/١٥) وإسناده صحيح .

٢٧٨٢ - ((إني كنت أردت الجهاد معك)) قال الخطابي : إن كان الخارج فيه متطوعا فإن ذلك لا يجوز إلا بإذن الوالدين . فأما إذا تعين عليه فرض الجهاد فلا حاجة إلى إذنهما ، هذا إذا كانا مسلمين ، فإن كانا كافرين يخرج بدون إذنهما فرضا كان الجهاد أو تطوعا . ((فارجع إليهما فأضحكهما)) من الإضحاك . ولعل هذا حين سقط افتراض الهجرة ، والله أعلم .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الأدب المفرد (١٣) ومسلم في البر والصلة ، وأبوداود في الجهاد ، والنسائي في البيعة ، والبيهقي في الكبرى (٢٥/٩) وفي الصغير (٣٦٢/٣) وفي المعرفة (٥٠٣/٦) وابن حبان (١٦٣/٢) والبقوي (٣٧٨/١٠) وعبدالرزاق (١٧٥/٥) وأحمد (٢٠٤/٢) وسعيد بن منصور (١٦٣/٣) والحميدي (٢٦٧/٢) وأبو نعيم في الحلية (٦٤/٥) والمسند الجامع (٢٠٠/١١) وإسناده صحيح .

### (١٣) باب النية في القتال

٢٧٨٣ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير. ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن أبي موسى؛ قال سئل النبي ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاقل حمية ويقاقل رياء فقال رسول الله ﷺ: "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله".

### ١٣ - باب النية في القتال

٢٧٨٣ - ((يقاقل شجاعة)) أى ليدكره الناس ويصفوه بالشجاعة، ((ويقاقل حمية)) قال الدميري: الحمية الأنفة والغيرة لعشيرته أى يقاتل مراعاة لعشيرته والقيام لأجلهم، ((ويقاقل رياء)) ليرى الناس منزلته فى سبيل الله. وفى رواية البخارى فى الجهاد "ليرى مكانه"، ((كلمة الله)) أى دينه والمراد أنه من قاتل لإعزاز دينه فقتاله فى سبيل الله، لا ما ذكره السائل.

قال الحافظ فى الفتح (٢٨/٦): المراد بكلمة الله دعوة الله إلى الإسلام. ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يكون فى سبيل الله إلا من كان سبب قتاله طلب إعلاء كلمة الله فقط، بمعنى أنه لو أضاف إلى ذلك سببا من الأسباب المذكورة أحل بذلك. ويحتمل أن لا يخل إذا حصل ضمنا لا أصلا ومقصودا وبذلك صحح الطبرى. فقال: إذا كان أحيى الباعث: الأول لا يتغير مع ما فى اليد فذلك من المصلحة قال الجمهور، لكن روى أبو داود والنسائى من حديث أبى أمامة بإسناد جيد. قال: جاء رجل فقال يا رسول الله أرأيت رجلا غزا يلتمس الأجر والذكر ما له؟ قال: لا شىء له، فأعادها ثلاثا، كل ذلك يقول: لا شىء له. ثم قال رسول الله ﷺ: "إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصا وابتغى به وجهه". ويمكن أن يخمل هذا على من قصد الأمرين معا على حد واحد، فلا يخالف المرجح أولا فتصير المراتب خمسا أن يقصد الشيعين معا أو يقصد أحدهما صرفا أو يقصد أحدهما ويحصل الآخر ضمنا فالمحذور أن يقصد غير الإعلاء فقد يحصل الإعلاء ضمنا وقد لا يحصل ويدخل تحته مرتبتان وهذا ما دل عليه حديث أبى موسى، ودونه أن يقصد هما معا فهو محذور أيضا على ما دل عليه حديث أبى أمامة. والمطلوب أن يقصد الإعلاء صرفا وقد يحصل غير الإعلاء وقد لا يحصل، ففيه مرتبتان أيضا. قال ابن أبى حمرة، ذهب المحققون إلى أنه إذا كان الباعث الأول قصد إعلاء كلمة الله لم يضره ما انضاف إليه.

٢٧٨٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا حسين بن محمد. ثنا جرير بن حازم بن إسحق، عن داود بن الحصين، عن عبدالرحمن بن أبي عقبة، عن أبي عقبة، وكان مولى لأهل فارس؛ قال: شهدت مع النبي ﷺ يوم أحد فضربت رجلا من المشركين فقلت: خذها مني وأنا الغلام الفارسي، فبلغت النبي ﷺ فقال ألا قلت: خذها وأنا الغلام الأنصاري.

قال الحافظ: ويدل على أن دخول غير الإغلاء ضمنا لا يقدح في الإغلاء إذا كان الإغلاء هو الباعث الأصلي ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عبدالله ابن حوالة. قال بعثنا رسول الله ﷺ على أقدامنا لنغنم فرجعنا ولم نغنم شيئا. فقال: اللهم لا تكلمهم إليّ، الحديث. قال: وفي الحديث بيان أن الأعمال إنما تحتسب بالنية الصالحة وأن الفضل الذي ورد في المجاهد يختص بمن ذكر، وفيه ذم الحرص على الدنيا وعلى القتال لحظ النفس في غير الطاعة.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الجهاد وفي الخمس وفي العلم وفي التوحيد، ومسلم في الإمارة، وأبو داود والنسائي في الجهاد، والترمذي في فضائل الجهاد، وابن حبان (٤٩٣/١١) والبيهقي (١٦٧/٩) والبقوي (٣٦١/١٠) وأحمد (٣٩٢/٤) والطيالسي (٦٦) وعبد بن حميد (٥٥٣) والمسند الجامع (٤١٩/١١) وإسناده صحيح.

٢٧٨٤ - ((إسحاق)) سقط في المطبوع قبل إسحاق "عن محمد" فجعل ناشر الكتاب السيد محمد فؤاد عبدالباقي "ابن إسحاق" جَدًّا لجرير، وهذا من الأعاجيب.

((عبدالرحمن بن أبي عقبة)) الفارسي. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((عن أبي عقبة)) الفارسي، مولى الأنصار. قيل: اسمه رشيد، له صحبة.

((وأنا الغلام الفارسي)) قد علم من هذا أن الانتساب إلى الجاهلية غير محمود، فإن أهل فارس كانوا مشركين، والأنصار شعار النبي ﷺ فينبغي لكل أن لا يفتخر بأهل الجاهلية. وعلم منه أيضا أن الأنصارية ليست مختصة بأوس وخزرج بل كل من نصر الإسلام فهو أنصاري، وإنما صارت الشهرة بهذا اللقب للأوس والخزرج للغلبة، كذا في إنجاح الحاجة.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الأدب وأحمد (٢٩٥/٥) وأبو يعلى (٢١١/٢) والمسند الجامع (٣١٠/١٦) وإسناده ضعيف.

٢٧٨٥ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم. ثنا عبدالله بن يزيد. ثنا حيوة. أخبرني أبوهاني أنه سمع أبا عبدالرحمن الجبلي يقول: إنه سمع عبدالله ابن عمرو يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: ما من غازية تغزو في سبيل الله فيصيبوا غنيمة إلا تعجلوا ثلثي أجرهم فإن لم يصيبوا غنيمة تم لهم أجرهم.

٢٧٨٥ - ((ما من غازية)) أى جماعة غازية ((إلا تعجلوا ثلثي أجرهم)) ظاهره أن من غنم من المحاهدين انتقص أجره بقدر الثلثين من المحاهد الذى لم يغنم شيئاً. واستشكله بعض العلماء بأن الغنيمة نعمة من الله تعالى أحلت لهذه الأمة، فكيف ينتقص بها أجر الجهاد؟ ولو كانت منقصة للأجر لما تناولها الصحابة والتابعون الذين كانوا يطعمون فى زيادة الأجر أكثر مما يطعمون فى التمتع بالغنائم، ولو كانت الغنيمة ينتقص بها الأجر لما فضل أصحاب بدر على أصحاب أحد.

ولهذا الإشكال ذهب بعض هؤلاء إلى تضعيف هذا الحديث بسبب أبى هانىء مع أنه ثقة احتج به مسلم وغيره، وذهب بعضهم إلى تأويلات أخرى كلها ضعيفة. بسطها وردّ عليها القاضى عياض والنوى والحافظ فى الفتح.

والحق أنه لا إشكال فى حديث الباب لأن الأجر على قدر المشقة والمصيبة، ولا شك أن من لم يسلم أو لم يغنم، مصيبته أكثر ممن سلم وغنم فكان ثوابه أعظم. وقد ذكر الحافظ فى الفتح (١٠/٦) عن بعض المتأخرين حكمة لطيفة بالغة للتعبير بثلثي الأجر. وذلك أن الله أعد للمجاهدين ثلاثة كرامات دنيويتان وأخروية، فالدنيويتان السلامة والغنيمة، والأخروية دخول الجنة، فإذا رجع سالماً غانماً فقد حصل له ثلثا ما أعد الله له وبقي له عند الله الثلث. وإن رجع بغير غنيمة عوضه الله من ذلك ثواباً فى مقابلة ما فاتته، وكان معنى الحديث أن يقال: للمجاهد إذا فات عليك شىء من أمر الدنيا عوضتك عنه ثواباً. وأما الثواب المختص بالجهاد فهو حاصل للفريقين معاً.

وهذا توجيه وجيه لا يدع محالاً للإشكال، وأما ما ذكروا من حل الغنيمة لهذه الأمة والتمدح بها وتناول السلف لها برغبة فإن ذلك لا إشكال فيه لأن الحرمان من الغنيمة مصيبة يوجر عليها الغازى، وكذلك حال كل مصيبة. ولكن لا يجوز أن يتمنى الرجل مصيبة لزيادة الأجر، وإنما أمر بأن يسأل الله العافية، ثم إن فى الغنيمة مصالح عظيمة من كونها قوة للمسلمين فلا مانع من أن يغتفر لها بعض النقص فى الأجر.

### (١٤) باب ارتباط الخيل في سبيل الله

٢٧٨٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو الأحوص، عن شبيب بن غرقدة، عن عروة البارقي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الخير معقود بنواصي الخيل إلى يوم القيامة".

وكذلك الاستدلال بفضيلة أهل بدر على أهل أحد استدلال في محله إذ مفاد حديث الباب أن أهل بدر لو لم يغنموا شيئاً كان أجرهم أكثر مما حصل لهم بعد الغنيمة، فالتقابل بين كمال الأجر ونقصانه لمن يغزو بنفسه إذا لم يغنم أو يغزو فيغنم، ولا ينفى ذلك أن يكون حالهم أفضل من حال غيرهم من جهة أخرى ما فضل الله سبحانه وتعالى أهل بدر على من بعدهم بحيث يفضل الغانم منهم على غير الغانم بعدهم فإن ذلك فضله يؤتیه من يشاء، والله سبحانه أعلم.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في الإمارة وأبو داود والنسائي في الجهاد والبيهقي (١٦٩/٩) والحاكم (٧٨/٢) وأحمد (١٦٩/٢) والمسند الجامع (٢٥٤/١١) وإسناده صحيح.

### ١٤ - باب ارتباط الخيل في سبيل الله

٢٧٨٦ - ((الخير معقود بنواصي الخيل)) أى ملازم لها كأنه معقود فيها كذا في الجمع، والمراد أنها أسباب لحصول الخير لصاحبها فاعتبر ذلك كأنه عقد فيها. ثم لما كان الوجه هو الأشرف ولا يتصور العقد في الوجه إلا في الناصية اعتبر ذلك عقدا له في الناصية وفسر الخير بالأجر والغنيمة (س).

وفي رواية مسلم والترمذي "الخير معقود بنواصي الخيل الأجر والمغنم" والمراد بالخيال ما يتخذ للغزو بأن يقاتل عليه أو يرتبط لأجل ذلك لقوله ﷺ: الخيل لثلاثة، الحديث. قال عياض: إذا كان في نواصيها البركة فيبعد أن يكون فيها شوم، فيحتمل أن يكون الشوم في غير الخيل التي ارتبطت للجهاد وأن الخيل التي أعدت له هي المخصوصة بالخير والبركة أو يقال، الخير والشر يمكن اجتماعهما في ذات واحدة فإنه فسر الخير بالأجر والمغنم، ولا يمنع ذلك أن يكون ذلك الفرس مما يتشأم به.

قال الطيبي (٣١٧/٧): يحتمل أن يكون الخير الذي فسر بالأجر والمغنم استعارة لظهوره وملازمته، وخص الناصية لرفعة قدرها وكأنه شبهه لظهوره بشيء محسوس معقود على مكان مرتفع، فنسب الخير إلى لازم المشبه به وذكر الناصية تحريدا للاستعارة والمراد الناصية هنا الشعر المسترسل

٢٧٨٧ - حدثنا محمد بن رمح. أنبأنا الليث بن سعد، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، عن رسول الله ﷺ أنه قال: "الخيال في نواصيها الخير إلى يوم القيامة".

على الجبهة، قاله الخطابي وغيره. قالوا: ويحتمل أن يكون كنى بالناصية عن جميع ذات الفرس كما يقال: فلان مبارك الناصية. قال الحافظ: ويبعده لفظ الحديث الثالث يعنى حديث أنس البركة في نواصي الخيل وقد روى مسلم من حديث جرير قال: رأيت رسول الله ﷺ يلوى ناصية فرسه بإصبعه ويقول: فذكر الحديث. فيحتمل أن تكون الناصية خصت بذلك لكونها المقدم منها إشارة إلى أن الفضل في الإقدام بها على العدو، دون المؤخر لما فيه من الإشارة إلى الإدبار.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في الجهاد وفي المناقب، ومسلم في الإمارة، والترمذى في الجهاد، والنسائى في الخيل، والبيهقى في الصغير (٣/٣٩٢) والشافعى في السنن (٢/٢٦٤) وأحمد (٤/٣٧٥) وسعيد بن منصور (٣/١٩٨) والحميدى (٢/٣٧٢) والمسند الجامع (١٢/٥٤٦) وإسناده صحيح.

٢٧٨٧ - ((الخيال)) والمراد بها ما يتخذ للغزو والجهاد من أجل حماية المسلمين وأرضهم وأعراضهم، وقد خصت الناصية بالذكر لأنها المقدم من الفرس، وفي ذلك إشارة إلى أن الفضل في الإقدام بها على العدو. فالمسلم لا يعرف الإدبار. ﴿يَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾، هكذا إما النصر، وإما الشهادة وبإحياء هذا المفهوم في النفوس وتطبيقه تعود العزة والكرامة والسؤدد التي اشتاق المسلمون جميعا إلى عودتها، وفي الحديث بُشِّرَى ببقاء الإسلام وأهله إلى يوم القيامة لأن من لارم بقاء الجهاد بقاء المجاهدين، وهم المسلمون.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في الجهاد وفي المناقب، ومالك في الجهاد، ومسلم في الإمارة، والنسائى في الخيل، وابن حبان (١٠/٥٢٤) والبيهقى (٦/٦٣٩) والبعوى (١٠/٣٨٥) والشافعى في السنن المأثورة (٤/٦٥٤) والطحاوى (٣/٢٧٣) وأحمد (٢/١٣) وأبو يعلى (٥/٥٢) والخطيب (١٢/١٠٩) وأبو نعيم في الحلية (٣/٤٣) والقضاعى في مسند الشهاب (١/١٥٨) والطيالسى (٢٥٢) والمسند الجامع (١٠/٦١٩) وإسناده صحيح. وقد روى هذا الحديث عن ثمانية عشر صحابيا، كما ذكر الحافظ في الفتح (٦/٥٦).



٢٧٨٨ - حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ثنا عبد العزيز ابن المختار ثنا سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ الخيل في نواصيها الخير أو قال الخيل معقود في نواصيها الخير، قال سهيل أنا أشك الخير إلى يوم القيامة، الخيل ثلاثة فهي لرجل أجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر، فأما الذى هي له أجر فالرجل يتخذها في سبيل الله ويعدها فلا تغيب شيئاً في بطونها إلا كتب له أجر ولو رعاها في مرج ما أكلت شيئاً إلا كتب له بها أجر ولو سقاها من نهر جار كان له بكل قطرة تغيبها في بطونها أجر حتى ذكر الأجر في أبوها وأروائها.....

٢٧٨٨ - ((الخيل ثلاثة)) وفي رواية طويلة عند مسلم "قيل يا رسول الله فالخيل؟ قال: "الخيل ثلاثة" قال الطيبي: فى شرح المشكوة (١٠/٤): جواب على أسلوب الحكيم، وله توجيهان. فعلى مذهب الشافعى معناه دع السؤال عن الجواب إذ ليس فيه حق واجب، ولكن اسأل عما يرجع من اقتنائها على صاحبها من المصرة والمنفعة، وعلى مذهب أبى حنيفة معناه لا تسأل عما وجب فيها من الحقوق وحده بل اسأل عنه وعما يتصل بها من المنفعة والمصرة إلى صانحها فإن قيل: كيف يستدل بهذا الحديث على الوجوب قلت: بعطف الرقاب على الظهور لأن المراد بالرقاب الذوات إذ ليس فى الرقاب منفعة للغير كما فى الظهور، وبمفهوم الجواب الآتى فى الحمر من قوله عليه الصلاة والسلام: "ما أنزل على فى الحمر شىء". وأجاب القاضى عنه بأن معنى قوله ثم لم ينس جق الله فى رقابها، أداء زكوة تجارتها.

وقيل: المراد بالحق فى رقابها الإحسان إليها والقيام بعلفها وسائر مؤننها. والمراد بظهورها إطراق فحلها إذا طلب منه إعارته، وهذا على سبيل الندب. وقال الحافظ: أى فالخيل ما حكمها أوجب فيها زكاة فيعاقب تاركها لذلك أو لا؟ فلا قال: فالخيل أحكامها ثلاثة أخرى أى غير ما مر فلا زكاة فيها حتى يعاقب تاركها، كذا فى المرعاة (١٤/٦).

((ثلاثة)) أى ربطها على ثلاثة أنحاء قاله القارى ((فهى لرجل أجر)) أى ثواب عظيم ((ولولرجل ستر)) بكسر السين أى لحاله فى معيشتة لحفظه عن الاحتجاج إلى الخلق وصيانته عن السؤال، ((وعلى رجل وزر)) أى إثم وثقل. قال الطيبي (١١/٤): فى قوله "الخيل ثلاثة" فيه جمع وتفريق وتقسيم أما الجمع فقوله ثلاثة وأما التفريق فقوله "فأما الذى هي له أجر". ((ولو رعاها فى مرج)) بفتح السين وسكون الراء أى مرعى. وفى النهاية هو الأرض الواسعة ذات نبات كثير يمرح فيها

ولو استنتت شرفا أو شرفين كتب له بكل خطوة تخطوها أجر. وأما الذى هي له ستر فالرجل يتخذها تكرما وتجملا ولا ينسى حق ظهورها وبطنها فى عسرها ويسرها. وأما الذى هي عليه وزر فالذى يتخذها أشرا وبطرا وبذخا ورياء للناس فذلك الذى هي عليه وزر.

الدواب أى تسرح. ((ولو استنتت)) قال أبو عبيد: الاستنتان أن يحضر الفرس وليس عليه فارس، وقال غيره: ليستن فى طول له يمرح فيه من النشاط. وقال الجوهري: هو أن يرفع يديه ويطحرحهما معا وقال غيره، أن يلج فى عدوه مقبلا أو مدبرا. ((شرفا)) بفتح الشين المعجمة والراء هو العالى من الأرض وقيل: المراد هنا تطلقا أو تطلقين، قاله النووى. وقال الجزرى: الشرف الشوط والمدى. وقال القارى فى المرقاة: وإنما سمي شرفا لأن الدابة تعدو حتى تبلغ شرفا من الأرض أى مرتفعا فتقف عند ذلك وقفة ثم تعدو ما بدا لها. ((وأما الذى هي له ستر)) قال الطيبى: لم يرد به الجهاد بل النية الصالحة إذ لم يلزم التكرار. قال ويعضده رواية غير "ربطها تغنيا وتغففا" أى استغناء بها وتعففا عن السؤال أو هو أن يطلب بنتاجها العفة والغنى أو يتردد عليها متأجرة ومزارعة فتكون ستر له يحجبه عن الفاقة، ((عليه وزر)) أى على ذلك القصد.

تبيه: فإن قيل: إن الخيل قد قل غناؤها فى الحروب الآن بعد اختراع المواكب الحديثة من الطائرات والدبابات والصواريخ والمدرعات كما لم تعد لها قيمتها فى الركوب بعد السيارات للفخمة كاديلاك ومرسيدس وغيرهن ولقد أمهلها حتى الذين كانوا مشهورين باقتنائها وتربيتها من أهل الجزيرة العربية واستعاضوا عنها بالمراكب الحديثة، والجواب أن الخير فى الحديث مطلق فيمكن أن يفسر فى كل زمان بحسبه، ولا شك أن الخيل لا تزال تستعمل لأغراض كثيرة ولا تزال الحيوش الحديثة تشتمل على سلاح الفرسان كما أن ركوبها لا يزال من أحسن المنع ودليل على العز والشرف.

قال ابن عبد البر: وفى الحديث تفضيل للخيل على سائر الدواب لأنه عليه الصلاة والسلام لم يأت عنه فى غيرها مثل هذا القول وروى النسائى عن أنس "لم يكن شئ أحب إلى رسول الله ﷺ بعد النساء من الخيل.

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى الزكاة والترمذى فى الجهاد والبيهقى (٨١/٤) وأحمد

(٢٦٢/٢) والخطيب (٢٦١/٦) وأبو يعلى (٥١/٥) وإسناده صحيح.

٢٧٨٩ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا وهب بن جرير. ثنا أبي قال: سمعت يحيى بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب عن علي بن رباح عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال خير الخيل الأدهم الأقرح المحجل الأثرم طلق اليد اليمنى فإن لم يكن أدهم فكमित على هذه الشية.

٢٧٩٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن سفيان، عن سلم بن عبد الرحمن النخعي، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة؛ قال: كان النبي ﷺ يكره الشكال من الخيل.

٢٧٨٩ - ((الأدهم)) قال التوربشتي: الأدهم الذي يشتد سواده ((الأقرح)) الذي ما كان في جبهته قُرْحَةٌ بالضم، وهو بياض يسير دون الغرة ولو قدر درهم.

((المحجل)) اسم مفعول من التحجيل بتقديم المهملة على الجيم وهو الذي في قوائمه بياض، ((الأثرم)) براء ومثلثة وهو الذي في جحفلته العليا بياض يعني أنه البياض الشفة العليا وقيل: الأبيض الأنف، قاله القاري والجحفلة بمنزلة الشفة للخيل والبغال والحمير ((طلق اليد اليمنى)) بضم الطاء واللام ويسكن إذا لم يكن في إحدى قوائمها تحجيل، ((فكमित)) بضم الكاف، مصغراً هو الذي لونه بين السواد والحمرة، يستوى فيه المذكر والمؤنث. ((على هذه الشية)) بكسر الشين المعجمة وفتح التحتية أى العلامة وهى فى الأصل كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره، والهاء عوض عن الواو الذاهبة من أوله، وهمزها لحن، وهذه إشارة إلى الأقرح الأثرم ثم المحجل، طلق اليمنى.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الجهاد والدارمى (٢١٢/٢) وابن جبان (٥٣١/١٠) والبيهقى (٣٣٠/٦) والحاكم (٩٢/٢) وأحمد (٣٠٠/٥) والطيالسى (٨٤) وإسناده صحيح.

٢٧٩٠ - ((سلم بن عبد الرحمن)) الكوفى، أخو حصين. قيل: يكنى أبا عبد الرحيم. وثقه العجلي، وابن جبان، والدارقطنى، وابن شاهين، وقال أبو حاتم: صالح. وقال النسائى: ليس به بأس. وقال الحافظ: صدوق، من السادسة. ((يكره الشكال)) بكسر أوله، ((من الخيل)) وفى رواية الترمذى "فى الخيل" ومسلم فى روايته زاد: والشكال أن يكون الفرس فى رجله اليمنى بياض وفى يده اليسرى أو يده اليمنى ورجله اليسرى.

قال النووي: وهذا التفسير أحد الأقوال فى الشكال. وقال أبو عبيد وجمهور أهل اللغة والغريب هو أن يكون منه ثلاث قوائم محجلة وواحدة مطلقة، تشبيها بالشكال الذى يشكل به الخيل فإنه

٢٧٩١ - حدثنا أبو عمير عيسى بن محمد الرملي. ثنا أحمد بن يزيد بن روح الداربي، عن محمد بن عقبة القاضي، عن أبيه، عن جده، عن تميم الداربي؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من ارتبط فرسا في سبيل الله ثم عالج علفه بيده كان له بكل حبة حسنة".

يكون في ثلاث قوائم غالبا. قال أبو عبيد: وقد يكون الشكال ثلاث قوائم مطلقة وواحدة مححلة. قال: ولا يكون المطلقة من الأرجل والمححلة إلا الرجل. قال ابن دريد: الشكال أن يكون مححلة من شق واحد في يده ورجله فإن كان مخالفا قيل: الشكال مخالف. قال القاضي أبو عمرو المطرز: قيل: الشكال بياض الرجل اليمنى واليد اليمنى. وقيل: بياض الرجل اليسرى واليد اليسرى. وقيل: بياض اليدين. وقيل: بياض الرجلين. وقيل: بياض الرجلين ويد واحدة. وقيل: بياض اليدين ورجل واحدة. وقال العلماء: إنما كرهه لأنه على صورة المشكول وقيل: يحتمل أن يكون قد جرب ذلك الجنس فلم يكن فيه نجابة. قال بعض العلماء: إذا كان مع ذلك أغر زالت الكراهة لزوال شبه الشكال. وقال القرطبي: يحتمل أنه لما يقال: إن حوافر المشكول وأعضاءه ليس فيها من القوة ما في غير المشكول. حكاه الأبي ثم قال: "فالكراهة على هذا هي بمعنى النفرة لا الكراهة التي هي حد الأحكام الخمسة. ويدل على ذلك أن تلك متعلقها الأفعال، ومتعلق هذه الشكال والشكال ليس بفعل، والله سبحانه أعلم.

والحديث أخرجه أيضا المسلم في الإمارة وأبو داود والترمذي في الجهاد، والنسائي في الخيل، والبيهقي (٣٣٠/٦) وابن جبان (٥٣٢/١٠) وأحمد (٢٥٠/٢) والمسند الجامع (٤٦٠/١٧) وإسناده صحيح.

٢٧٩١ - ((أحمد بن يزيد بن روح)) الداربي، الفلسطيني. قال الحافظ: مستور، من الثانية عشرة.

((محمد بن عقبة القاضي)) الشامي. قال الذهبي: لا يعرف كآبيه. وقال الحافظ: مجهول، من السابعة.

((عن أبيه)) عقبة، الشامي. مجهول، من السابعة. ((عن جده)) مجهول أيضا.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، محمد وأبوه عقبة وجده مجهولون، والحد لم يسم، وقد روى من حديث طاهر بن روح عن أبيه عن جده روح بن زنباع عن تميم الداربي. ورواه الطبراني في المعجم الصغير من رواية عبد الله ابن شوذب، عن إبراهيم بن أبي علبه عن روح بن زنباع عن تميم الداربي وهذا إسناد لا بأس به، وهو أحسن من سند ابن ماجه.

والحديث أخرجه أيضا المزني في تهذيب الكمال (٢٣٣/٢٠) والمسند الجامع (٢٩٧/٣)

## (١٥) باب القتال في سبيل الله سبحانه وتعالى

٢٧٩٢ - حدثنا بشر بن آدم. ثنا الضحاك بن مخلد. ثنا ابن جريج. ثنا سليمان بن موسى. ثنا مالك بن يخامر. ثنا معاذ بن جبل أنه سمع النبي ﷺ يقول: "من قاتل في سبيل الله عز وجل من رجل مسلم فواق ناقة وجبت له الجنة".

٢٧٩٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عفان. ثنا ديلم بن غزوان. ثنا ثابت، عن أنس بن مالك؛ قال: حضرت حربا فقال عبدالله بن رواحة: يا نفس ألا أراك تكرهين الجنة أحلف بالله لتنزله طائعة أو لتكرهه.

وإسناده ضعيف.

## ١٥ - باب القتال في سبيل الله سبحانه وتعالى

٢٧٩٢ - ((مالك بن يخامر)) بفتح التحتانية والمعجمة وكسر الميم، الحمصي، صاحب معاذ، مخضرم. ويقال له صحبة، كذا في التقريب.

((من رجل مسلم)) بيان من "من قاتل" أى الإسلام شرط لنيل هذه البشارة. ((فوافق ناقة)) بضم الفاء وفتحها، قدر ما بين الحلبتين من الراحة لأنها تحلب ثم تترك سُوَيْعَةً ترضع الفصيل لتدر. ثم تحلب وقيل: يحتمل ما بين الغداة إلى المساء أو ما بين أن تحلب فى ظرف فامتلاً ثم تحلب فى ظرف آخر أو ما بين جر الضرع إلى آخر من أخرى وهو أليق بالترغيب فى الجهاد. ونصبه على الظرف بتقدير وقت فواق ناقة وقتاً مقدراً بذلك أو على إجرائه مجرى المصدر، أى وقتاً قليلاً (س).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى والنسائى فى الجهاد، وابن حبان (٤٧٨/١٠) وعبدالرزاق (٢٥٥/٥) والبيهقى (١٧٠/٩) والدارمى (٢٠١/٢) وأحمد (٢٣٠/٥) والطبرانى فى الكبير (١٠٤/٢٠) والمسند الجامع (٢٥٥/١٥) وإسناده صحيح.

٢٧٩٣ - ((ديلم بن غزوان)) العبدى، أبو غالب، البراء بتشديد الراء، البصرى. قال ابن معين: صالح. وقال أبو حاتم وأبو داود: ليس به بأس. وقال الحافظ: صدوق، وكان يرسل، من الثامنة.

((يا نفس ألا أراك تكرهين الجنة)) أى سببها وهو القتال وكأنه لهذا ذكر أو لتكرهه بكسر الهاء، ((أحلف بالله لتنزله طائعة)) أى أحلف بالله على أن أقتل فى سبيله ثم لتنزلن الجنة، فالهاء إما للسكنة

٢٧٩٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يعلى بن عبيد. ثنا حجاج بن دينار، عن محمد بن ذكوان، عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن عبسة؛ قال: أتيت النبي ﷺ فقلت يا رسول الله أرى الجهاد أفضل؟ قال: "من أهرق دمه وعقر جواده".

٢٧٩٥ - حدثنا بشر بن آدم وأحمد بن ثابت الجحدري. قالوا: ثنا صفوان ابن عيسى. ثنا محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ما من مجروح يجرح في سبيل الله والله أعلم بمن يجرح في سبيله....."

أو للضمير، فهو راجع إلى الحجنة بتأويل البستان، ويمكن أن يقال: إنه لما أراد بقوله الحجنة القتل في سبيل الله أعاد ضمير المذكر إليه باعتبار المراد، وقد أوفى رضى الله عنه بما حلف عليه فإنه استشهد في غزوة موتة حيث استشهد زيد بن حارثة وجعفر الطيار وفيه فضيلة له رضى الله عنه، لأنه من عباد الله الذين لو أقسموا على الله لأبرههم، كما قال النبي ﷺ في حق أنس بن النضر.  
قال البوصيرى: هذا إسناد حسن وديلم مختلف فيه.

والحديث أخرجه أيضا المزي في التهذيب (٥٠٣/٨) والمسند الجامع (٢٥٧/٨) وإسناده حسن.  
٢٧٩٤ - ((عمرو بن عبسة)) بموحدة ومهملتين، مفتوحات. ابن عامر بن خالد السلمى، أبو نجیح، تقدمت ترجمته برقم (٢٨٣).

((من أهرق دمه)) أى جاهد حتى أفنى نفسه وماله فى سبيل الله. قال الدميرى: الجواد هو الفرس الجيد سمي بذلك لأنه يحود بحريه والأثنى جواد أيضا.

قال البوصيرى: هذا إسناد فيه محمد بن ذكوان، الطلحي ويقال الجهضمي، وهو ضعيف، رواه الإمام أحمد فى مسنده من حديث عمرو بن عبسة أيضا، لكن لم ينفرد به محمد بن ذكوان فقد رواه عبد بن حميد ثنا عبدالرزاق ثنا معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن عمرو بن عبسة عن النبي ﷺ فذكره مطولا، كما أوردته فى زوائد المسانيد العشرة.

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٣٨٥/٤) والمزي فى التهذيب (١٨٤/٢٥) والمسند الجامع (١٦٩/١٤) واقتصر المصنف على قصة الجهاد. والحديث مطول وفيه أشياء أخرى، وإسناده صحيح لشواهده.

٢٧٩٥ - ((والله أعلم بمن يجرح فى سبيل الله)) أى المدار على الإخلاص الباطنى لا على الظاهر،

إلا جاء يوم القيامة وجرحه كهيته يوم جرح، اللون لون دم والريح ريح مسك".

٢٧٩٦ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير. ثنا يعلى بن عبيد. حدثني إسماعيل بن أبي خالد سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول: دعا رسول الله ﷺ على الأحزاب فقال: "اللهم منزل الكتاب سريع الحساب اهزم الأحزاب اللهم اهزمهم وزلزلهم".

وهو مما يعلم الله، ((كهيته)) أى سائل كسيلانه يوم حصوله، ((والريح ريح المسك)) قال النووي: الحكمة فى محيئه كذلك أن يكون معه شاهد فى فضيلته وبذل نفسه فى طاعة الله تعالى.

وظاهره أن هذه الفضيلة لا تختص بالشهيد بل هى حاصلة لكل من جرح. ويحتمل أن يكون المراد بهذا الجرح هو ما يموت صاحبه بسببه قبل اندماله لا ما يندمل فى الدنيا، ولا ينفى ذلك أن يكون له فضل فى الدنيا. ذكره الحافظ فى الفتح (٢٠/٦) وأيده برواية لابن جبان.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الوضوء والجهاد وفى الذبائح والصيد، ومسلم فى الإمارة والترمذى ومالك والنسائى فى الجهاد، والبيهقى (١٦٤/٩) والبخارى (٣٤٩/١٠) وعبد الرزاق (٢٥٣/٥) والدارمى (٢٠٥/٢) وأحمد (٣٩١/٢) والحميدى (٤٦٧/٢) وأبو يعلى (١٣٨/١١) وهمام بن منبه فى صحيفته (٩٣) وأبو نعيم فى الحلية (٢٥٨/٨) وإسناده صحيح.

٢٧٩٦ - ((اللهم منزل الكتاب سريع الحساب)) لكونهما للفصل بين الحق والباطل يقتضيان دفع أهل الباطل وهدم بنيانهم، فينبغى التوسل بهما لذلك، ((اهزمهم)) فهزمهم الله تعالى بأن أرسل عليهم ريحا وجنودًا لم تروها كما ورد فى سورة الأحزاب، وهم أحزاب اجتمعوا يوم الخندق. ((وزلزلهم)) قال النووي: أزعجهم وحركهم بالشدائد. قال أهل اللغة: الزلزال والزلزلة الشدائد التى تحرك الناس. قال: وقد اتفقوا على استحباب الدعاء عند لقاء العدو.

وقال الحافظ فى الفتح (١٠٦/٦) المراد الدعاء عليهم إذا انهزموا أن لا يستقر لهم قرار، وقال الداودى: أراد أن تطيش عقولهم وترعد أقدامهم عند اللقاء فلا يثبتوا.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى التوحيد وفى الجهاد وفى الدعوات وفى المغازى، ومسلم فى المغازى، والترمذى فى الجهاد، والنسائى (الكبرى) فى السير، وفى اليوم والليلة (٣٦٦) وابن خزيمة (٢٣٨/٤) وعبد الرزاق (٢٥٠/٥) وابن جبان (١٥٢/٩) والبيهقى (١٥٢/٩) والبخارى (٣٨/١١) وابن أبي

٢٧٩٧ - حدثنا حرملة بن يحيى وأحمد بن عيسى المصريان. قالوا: ثنا عبدالله بن وهب. حدثني أبو شريح عبدالرحمن بن شريح أن سهل ابن أبي أمامة بن سهل بن حنيف حدثه عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: "من سأل الله الشهادة بصدق من قلبه بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه".

### (١٦) باب فضل الشهادة في سبيل الله

٢٧٩٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا ابن أبي عدى، عن ابن عون، عن هلال بن أبي زينب، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: .....

شيبه (٣٤٠/٥) وأحمد (٣٥٣/٤) وعبد بن حميد (٥٢٣) وسعيد بن منصور (٢٥٢٧) والمسند الجامع (١٨٠/٨) والحميدى (٣١٤/٢) وأبو نعيم في الحلية (٢٥٦/٨) وإسناده صحيح.

٢٧٩٧ - ((عبدالرحمن بن شريح)) بن عبيدالله، المعافى، الإسكندراني. وثقه ابن معين وأحمد والنسائي. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، فاضل، لم يصب ابن سعد في تضعيفه، من السابعة.

((من سأل الله الشهادة)) أى الموت شهيداً، ((بصدق من قلبه)) قيد به لأنه معيار الأعمال ومفتاح بركاتها، ((بَلَّغَهُ)) يريد أن الدعاء بالشهادة إذا كان بصدق بقلبه فهو مستجاب لفائدة الشهادة ((منازل الشهداء)) مجازة له على صدق طلبه، ((وإن مات على فراشه)) بكسر أوله أى ولو مات غير شهيد فهو في حكم الشهداء وله ثوابهم. قال المناوى فى الفيض (١٤٤/٦): لأن كلا منهما نوى خيراً وفعل مقدوره واستويا فى أصل الأجر.

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى الإمارة وأبوداود فى الصلاة، والترمذى فى فضائل الجهاد، والنسائى فى الجهاد، والحاكم (٧٧/٢) والبيهقى (١٦٩/٩) والدارمى (٢٠٥/٢) وابن حبان (٤٦٥/٧) والطحاوى فى المشكل (٥١١٥) والطبرانى فى الكبير (٨٧/٦) واليزى فى التهذيب (١٧٣/١٢) والمسند الجامع (٢٥٤/٧) وإسناده صحيح.

### ١٦ - باب فضل الشهادة فى سبيل الله

٢٧٩٨ - ((هلال بن أبى زينب)) اسمه فيروز، القرشى مولاهم، البصرى. ذكره ابن حبان فى الثقات.



ذَكَرَ الشهداء عند النبي ﷺ فقال: "لا تجف الأرض من دم الشهيد حتى تبتدره زوجته كأنهما ظئران أضلنا فصيلهما في براح من الأرض وفي يد كل واحدة منهما حلة خير من الدنيا وما فيها".

٢٧٩٩ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا إسماعيل بن عياش. حدثني بحير بن سعيد، عن خالد بن معدان، عن المقدم بن معديكرب، عن رسول الله ﷺ؛ قال: للشهيد عند الله ست خصال يغفر له في أول دفعة من دمه. ....

وقال الحافظ: مجهول، من السادسة.

((حتى تبتدره)) أى تسبق إليه ((كأنهما ظئران)) الظئر بكسر الظاء المرصعة غير ولدها، ويقع على الذكر والأنثى، والسبب فى شدة الجرى وقوة التردد. ((أضلنا)) أى غيبتا ((فصيلهما)) أى رضيعيها ((فى براح)) بفتح الباء هو المتسع من الأرض الذى لا زرع فيه ولا شجرة.

قال البوصيرى: هذا الإسناد فيه هلال، القرشى مولاهم، البصرى، وهو ضعيف. والظئر بكسر الظاء المعجمة بعدها همزة ساكنة، هى المرضع، والبراح بفتح الباء الموحدة وبالحاء المهملة هى الأرض الفسحة لا زرع فيها. رواه محمد ابن يحيى بن أبى عمر فى مسنده عن حماد بن مسعدة عن ابن عون بالإسناد والمتن ورواه أبو بكر بن أبى شيبة فى مسنده هكذا، وهكذا رواه أحمد بن منيع ثنا عباد بن عباد عن ابن عون به وزاد "زوجه من الحور العين".

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٢٩٧/٢) والمزى فى التهذيب (٣٣٨/٣٠) والمسند الجامع

(٣٥/١٨) وإسناده ضعيف.

٢٧٩٩ - ((بحير بن سعيد)) كذا فى المطبوع، والصحيح سعد بدل سعيد.

((للشهيد عند الله ست خصال)) لا يوجد مجموعها لأحد غيره. قال السندى قوله "ست

خصال" المذكورات سبع إلا أن يجعل الإجارة والأمن من الفزع واحدة ((يغفر له)) بصيغة المجهول، ((فى أول دفعة)) قال الدميرى: ضبطناه فى جامع الترمذى بضم الدال وكذلك قال أهل اللغة الدفعة بالضم ما دفع من إناء أو سقاء فانصب بمرة، وكذلك الدفعة من المطر وغيره مثل الدفقة بالقاف.

يقال: جاء القوم دفعة واحدة بالضم إذا دخلوا مرة واحدة وأما الدفعة بالفتح فهى المرة الواحدة من الدفع الإزالة بقوة فلا يصلح هنا (س).

ويرى مقعده من الجنة، ويجار من عذاب القبر ويأمن من الفزع الأكبر ويحلى حلة الإيمان  
ويزوج من الحور العين ويشفع في سبعين إنسانا من أقاربه.

قال المنذرى: قوله "دُفَعَة" بضم الدال المهملة وسكون الفاء هى الدفعة من الدم وغيره، أى  
تمحى ذنوبه فى أول صبة من دمه.

وقال فى اللغات: الدفعة بالفتح المرة من الدفع وبالضم الدفعة من المطر، والرواية فى الحديث  
بوجهين، وبالضم أظهر، أى يغفر للشهيد فى أول صبة من دمه.

((ويُرى)) بضم أوله على أنه من الإراءة ويفتح ((مقعده)) منصوب على أنه مفعول ثان،  
والمفعول الأول نائب الفاعل أو على أنه مفعول به وفاعله مستكن فى "يرى" ((من الجنة)) متعلق  
بـ"يرى". قال القارى: وينبغى أن يحمل قوله "ويرى مقعده" على أنه عطف تفسير لقوله يغفر له  
لئلا تزيد الخصال على الست ولئلا يلزم التكرار فى قوله ((ويجار من عذاب القبر)) أى يحفظ ويؤمن  
إذ الإجارة مندرجة فى المغفرة إذا حملت على ظاهرها، ((ويأمن من الفزع الأكبر)) قال القارى: فيه  
إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾. قيل: هو عذاب النار. وقيل: العرض عليها. وقيل:  
هو وقت يؤمر أهل النار بدخولها. وقيل: ذبح الموت فيأس الكفار عن التخلص من النار بالموت.  
وقيل: وقت إطباق النار على الكفار وقيل: النفخة الأخيرة لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ  
مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾. ((ويحلى)) المضبوط بتشديد اللام وإضافة  
"الحلة" إلى "الإيمان" بمعنى أنها علامة لإيمان صاحبها أو بمعنى أنها مسببة عنه. ((ويزوج)) أى  
يعطى بطريق الزوجية، ((من الحور العين)) نساء الجنة، واحدها حوراء وهى الشديدة بياض العين،  
الشديدة سوادها، والعين جمع عينا وهى الواسعة العين، ((ويشفع)) بفتح الفاء المشددة على بناء  
المفعول، أى يقبل شفاعته.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى فضائل الجهاد، وعبدالرزاق (٢٦٥/٥) وأحمد (١٣١/٤)  
والطبرانى فى الكبير (٢٦٦/٢٠) وفى مسند الشاميين (١١٣) وإسناده حسن، لكن الحديث صحيح من  
طرق.

٢٨٠٠ - حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي. ثنا موسى بن إبراهيم الحرامى الأنصارى. سمعت طلحة بن خراش سمعت جابر بن عبد الله يقول: لما قتل عبد الله بن عمرو بن حرام يوم أحد قال رسول الله ﷺ: يا جابر ألا أخبرك ما قال الله عز وجل لأبيك؟ قلت: بلى. قال: ما كلم الله أحدا إلا من وراء حجاب وكلم أباك كفاحا فقال يا عبدى تمن على أعطك قال يا رب تحيينى فأقتل فيك ثانية قال إنه سبق منى أنهم إليها لا يرجعون قال يا رب فأبلغ من ورائى فأنزل الله عز وجل هذه الآية ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا الآية كلها.

٢٨٠١ - حدثنا على بن محمد. ثنا أبو معاوية. ثنا الأعمش عن عبد الله ابن مرة عن مسروق عن عبد الله فى قوله ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون قال أما إنا سألتنا عن ذلك. ....

٢٨٠٠ - ((ما كلم الله أحدا)) من الشهداء مطلقا أو شهداء أحد ((كفاحا)) بكسر الكاف أى مواجهة ليس بينهما حجاب ولا رسول ((تمن على... إلخ)) الظاهر أن مفعوله عام، أى ما شئت، فيشكل بأنه يشمل الإحياء فينبغى أن يقع لأن الله لا يخلف الميعاد، ويمكن الجواب بأن خلاف المعتاد مستثنى من العموم لما تقدر فى الأصول أن العادة مخصصة، والله تعالى أعلم.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى التفسير، والمسند الجامع (٤/٤٠١) ولتمام التحريج انظر رقم (١٩٠) وإسناده حسن.

٢٨٠١ - ((عن عبد الله)) كذا وقع فى أكثر النسخ غير منسوب وذكر القاضى أنه وقع فى بعض نسخ مسلم عبد الله بن مسعود، وحقق النووى: أنه هو المراد هنا بخلاف قول من قال: إن المراد منه عبد الله بن عمرو.

((الذين قتلوا)) بصيغة المجهول، من القتل، وفى قراءة من باب التفعيل ((قال)) ابن مسعود رضى الله عنه. ((أما)) بفتح همزة أما وتخفيف ميمها، حرف افتتاح. ((إنا سألتنا)) رسول الله ﷺ ((عن ذلك)) عن معنى هذه الآية. قال النووى: الحديث مرفوع بقوله "إنا سألتنا عن ذلك". ((فقال)) يعنى النبى ﷺ. وقال القاضى: المستثول والمجيب هو الرسول ﷺ وفى "فقال" ضمير له ويدل عليه قرينة الحال فإن ظاهر حال الصحابى أن يكون سؤاله واستكشافه من الرسول ﷺ لا سيما فى تأويل آية، هى من المتشابهات وما هو من أحوال المعاد فإنه غيب صرف لا يمكن معرفته إلا بالوحى،

فقال: أرواحهم كطير خضر .....

ولكونه بهذه المثابة من التعين، أضر من غير أن يسبق ذكره. قلت: وأيضا جلالة ابن مسعود تأتي أن يسأل عن ذلك غيره رضي الله عنه، كذا في المرقاة (٢٧٦/٧).

((أرواحهم كطير خضر)) وفي رواية مسلم والترمذي "أرواحهم في جوف طير". أى يخلق لأرواحهم بعد ما فارقت أبدانهم هياكل على تلك الهيئة تتعلق بها وتكون خلفا عن أبدانهم الحسية، وإليه يرشد قوله تعالى: ﴿أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ فيتوسلون بها إلى نيل ما يشتهون من اللذائذ الحسية، وإليه يرشد قوله تعالى: ﴿يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾، والطيور جمع طائر ويطلق على الواحد. قال السندي: قوله "كطير" ظاهره أن نفس الروح يتمثل طيرا. قيل: ذلك في قوة الطيران وإلا فالصورة الإنسانية أحسن من صورة الطير (س).

قلت: هذا ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعيين مستقر أرواح الشهداء وههنا مباحث:

### الأول: في مستقر الأرواح بعد الموت:

وقد اختلف العلماء فيه قديما وحديثا. وقد عد ابن القيم في ذلك نحو من سبعة عشر قولاً منها: أن أرواح المؤمنين عند الله في الجنة، شهداء كانوا أم غير شهداء إذا لم يحبسهم عن الجنة كبيرة ولا دين وتلقاهم ربهم بالعمو عنهم والرحمة لهم وهذا مذهب أبي هريرة وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم. ومنها: أنهم بفناء الجنة على بابها يأتيهم من روحها ونعيمها ورزقها.

ومنها: أن الأرواح مستقرها أفنية قبورها.

ومنها: أنها مرسله تذهب حيث شاءت.

ومنها: أن أرواح الشهداء في الجنة وأرواح عامة المؤمنين على أفنية قبورهم وما إلى ذلك من

الأقوال.

وقد بسط ابن القيم في كتاب الروح على هذه المسألة وتكلم على كل قول وما يؤيده أو يعارضه

من الأحاديث والآثار، ثم لخص ما وصل إليه كما يلي:

الأرواح متفاوتة في مستقرها في البرزخ أعظم تفاوت، فمنها أرواح في أعلى عليين في الملاء الأعلى وهي أرواح الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وهم متفاوتون في منازلهم كما رآهم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء. ومنها أرواح في حواصل طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت وهي

أرواح بعض الشهداء لا جميعهم بل من الشهداء من تحبس روحه من دخول الجنة لدين عليه أو غيره . ومنهم من يكون محبوبا على باب الجنة ... ومنهم من يكون محبوبا على قبره ... ومنهم من يكون مقره باب الجنة ... ومنهم من يكون محبوبا فى الأرض . لم تصل روحه إلى الملاء الأعلى فإنها كانت روحا سفلية أرضية ... ومنها أرواح تكون فى تنور الزناة والزواني ، وأرواح فى نهر الدم تسبح فيه وتلقم الحجارة فليس للأرواح سعيدها وشقيها مستقر واحد بل روح فى أعلى عليين وروح أرضية سفلية لا تصعد عن الأرض .

وأنت إذا تأملت السنن والآثار فى هذا الباب وكان لك بها فضل اعتناء عرفت حجة ذلك ، ولا تظن أن بين الآثار الصحيحة فى هذا الباب تعارضا فإنها كلها حق يُصدّق بعضها بعضا ، لكن الشأن فى فهمها ومعرفة النفس وأحكامها وإن لها شأنا غير شأن البدن ، وإنها مع كونها فى الجنة فهى فى السماء وتتصل بفناء القبر وبالبدن فيه ، وهى أسرع شىء حركة وانتقالا وصعودا وهبوطا وإنها تنقسم إلى مرسله ومحبوسة وعلوية وسفلية ، ولها بعد المفارقة صحة ومرض ولذة ونعيم وألم أعظم مما كان لها حال اتصالها بالبدن بكثير ، فهنالك الحبس والألم والعذاب والمرض والحسرة وهنالك اللذة والراحة والنعيم والإطلاق وما أشبه حالها فى هذا البدن بحال البدن فى بطن أمه وحالها بعد المفارقة بحاله بعد خروجه من البطن إلى هذه الدار .

فلهذه الأنفس أربع دور كل دار أعظم من التى قبلها: الدار الأولى فى بطن الأم وذلك الحصر والضيق والنعيم والظلمات الثلاث . والدار الثانية: هى الدار التى نشأت فيها وألفتها واكتسبت فيها الخير والشر وأسباب السعادة والشقاوة . والدار الثالثة: دار البرزخ وهى أوسع من هذه الدار وأعظم بل نسبتها إليها كنسبة هذه الدار إلى الأولى . والدار الرابعة: دار القرار وهى الجنة والنار فلا دار بعدها . والله ينقلها فى هذه الدور طبقا بعد طبق حتى يبلغها الدار التى لا يصلح لها غيرها ولا يليق بها سواها وهى التى خلقت لها وهيئة للعمل الموصل إليها ولها فى كل دار من هذه الدور حكم وشأن غير شأن الدار الأخرى فتبارك الله فاطرها ومنشئها ومميتها ومحيتها ومسعدتها ومشقيها . (راجع كتاب الروح لابن القيم من ١٤٣ إلى ١٤٥).

**الثاني: في تحقيق أجواف الطير:**

وهو أن الظاهر من حديث الباب أن أرواح الشهداء تكون في أجواف الطير وإن هذا مختص بالشهداء ولكن أخرج مالك في موطأه (جامع الجناز ص ٢٢١) عن كعب بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: "إنما نسمة المؤمن طير يعلق في شجرة الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه". وهذا يدل على أن هذه الفضيلة حاصلة لكل مؤمن. وتناول بعض العلماء في حديث كعب بأن المراد من المؤمن في ذلك الحديث المؤمن الشهيد خاصة، ورده الآخرون فقالوا: إن هذه الفضيلة حاصلة لكل مؤمن ولم يذكر في حديث مسلم إلا الشهداء ولا يتنافى ذلك أن يعم هذا الحكم المؤمنين جميعا.

قال ابن القيم في كتاب الروح (ص ١٢٢): فإن قيل: فإذا كان هذا حكما لا يختص بالشهداء فما الموجب لتخصيصهم بالذكر في هذه النصوص؟ قلت: التنبيه على فضل الشهادة وعلو درجتها وإن هذا مضمون لأهلها ولا بد وإن لهم منه أوفر نصيب فنصيبهم من هذا النعيم في البرزخ أكمل من نصيب غيرهم من الأموات على فرشهم.... ويدل على هذا أن الله سبحانه جعل أرواح الشهداء في أجواف طير خضر فإنهم لما بذلوا أنفسهم لله حتى أتلها أعداؤه فيه أعضاهم منها في البرزخ أبدانا خيرا منها تكون فيها إلى يوم القيامة. ويكون نعيمها بواسطة تلك الأبدان أكمل من نعيم الأرواح المجردة عنها ولهذا كانت نسمة المؤمن في صورة طير. ونسمة الشهيد في جوف طير وتأمل لفظ الحديثين فإنه قال: "نسمة المؤمن طير" فذا يعم الشهيد وغيره، ثم خص الشهيد بأن قال: هي في جوف طير ومعلوم أنها. إذا كانت في جوف طير صدق عليها أنها طير.

والحاصل عندي: أن كون الروح في نعيم الجنة حاصل لكثير من المؤمنين الصالحين غير أن هذا الوصف في الشهداء أكمل منه في غيرهم. والأحسن أن لكل التفاصيل إلى الله تعالى. فإنها مما لا يدرك كنهها بهذه العقول المحبوسة في الجسم والمادة، والله سبحانه أعلم.

**الثالث: في مسألة التناسخ:**

وقد استدل بعض الجهلة بحديث الباب على ثبوت التناسخ في الأرواح. وهذا باطل لا أصل له. قال ابن القيم في كتاب الروح (ص ١٤٢): "وإنما التناسخ الباطل ما تقوله أعداء الرسل من الملاحظة وغيرهم الذين ينكرون المعاد" إن الأرواح تصير بعد مفارقة الأبدان إلى أجناس الحيوان والحشرات

تسرح في الجنة في أيها شاءت ثم تأوى إلى قناديل معلقة بالعرش فيبيناهم كذلك إذ اطلع عليهم ربك اطلاعة فيقول سلوني ما شئتم قالوا ربنا ماذا نسألك ونحن نسرح في الجنة في أيها شئنا فلما رأوا أنهم لا يتركون من أن يسألوا قالوا نسألك أن ترد أرواحنا في أجسادنا إلى الدنيا حتى نقتل في سبيلك فلما رأى أنهم لا يسألون إلا ذلك تركوا.

والطيور التي تناسبها وتشاكلها، فإذا فارقت هذه الأبدان انتقلت إلى أبدان تلك الحيوانات فتتمتع فيها أو تعذب ثم تفارقها وتحل في أبدان أخر تناسب أعمالها وأخلاقها وهكذا أبداً، فهذا معادها عندهم ونعيمها وعذابها لا معاد لها عندهم غير ذلك، فهذا هو التناسخ الباطل المخالف لما اتفقت عليه الرسل والأنبياء، من أولهم إلى آخرهم وهو كفر بالله واليوم الآخر.

وإذا عرفت معنى التناسخ ظهر لك البون الشاسع ما بين حديث الباب وفكرة التناسخ، فإن التناسخ مبنى على إنكار المعاد والآخرة وعلى أن حلول الأرواح في الأبدان المختلفة يقع في عالمنا هذا. والحديث مبنى على إثبات الآخرة، وعلى أن أرواح الشهداء تكون في أجواف الطير في البرزخ لا في الدنيا، فشتان بينهما.

واستدل النووى بهذا الحديث على أن الجنة مخلوقة موجودة، وهو مذهب أهل السنة جميعاً، خلافاً للمعتزلة وبعض المستغربين في عصرنا، وهو قول باطل بلا ريب. وتكلم النووى أيضاً على حقيقة الروح، وجمع أقوال العلماء في ذلك، فراجع إن شئت. والأسلم عندى السكوت في مثل هذه المباحث التي لا ترجع إلى كثير طائل والتي لا سبيل إلى معرفة كنهها بالأقسية والتجارب. فإن الروح من أمر ربنا لا يعلم كنهها إلا هو.

((تسرح)) أى تسير وترعى وتتناول ((في أيها)) أى فى أى الجنان، ((ثم تأوى)) أى ترجع ((إلى قناديل معلقة بالعرش)) الله أعلم بحقيقتها غير أن ما جاء به الحديث هو أن هذه القناديل لأرواح الشهداء بمنزلة الأوكار للطائر فإنها تأوى إليها.

((إذ اطلع)) بتشديد الطاء ، أى نظر ((اطلاعة)) إنما قال اطلاعة ليدل على أنه ليس من جنس اطلاعنا على الأشياء . قال القاضى وعدها بـ "إلى" وحقه أن يعدى بـ "على" لتضمنه معنى الانتهاء ((تركوا)) من سؤال "هل تستزيدون". وأما ما ذكره من الرجوع إلى الدنيا والقتل مرة أخرى، فليس مما سئلوا عنه لأنه يتعلق بدار العمل التي انقضت أجلها، ولم يكن هذا السؤال إلا إكراماً لهم

٢٨٠٢ - حدثنا محمد بن بشار وأحمد بن إبراهيم الدورقي وبشر بن آدم. قالوا: ثنا صفوان بن عيسى. أنبأنا محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ما يجد الشهيد من القتل إلا كما يجد أحدكم من القرصة".

### (١٧) باب ما يرجى فيه الشهادة

وزيادة في الإنعام ليعطوا ما يشتهونه في هذا العالم، لا في العالم الماضي ولم يكن جوابهم إلا اعترافاً بنهاية من الإكرام وشكراً عليه، وإنهم ليس لهم حاجة ممكنة إلا وقد قضاها الله.

والحديث أخرجه أيضاً مسلم في الإمارة، والترمذي في التفسير، والدارمي (١٢٦/٢) والحميدي (٦٦/١) والمسند الجامع (١٤٤/١٢) وإسناده صحيح.

٢٨٠٢ - ((أحمد بن إبراهيم)) بن كثير بن زيد، الدورقي، النكري بضم النون، البغدادي. تقدمت ترجمته برقم (١٩٥٢).

((ما يجد الشهيد)) أى يهون الله تعالى الأمر عليه، والله أعلم، ((من القتل)) كذا في المطبوع، والصحيح "مس القتل". ((من القرصة)) وفي رواية الترمذي "من مس القرصة" وفي رواية "الم القرصة" وهي بفتح القاف وسكون الراء، هي المرة من القرص، قال في القاموس: القرص أخذك لحم إنسان بإصبعك حتى تؤلمه، ولَسَعُ البِراغيثُ، انتهى. وذا تسلية لهم عن هذا الخطب المجهول. والحديث أخرجه أيضاً الترمذي في فضائل الجهاد، والنسائي في الجهاد، والدارمي (٢٠٥/٢) وابن حبان (٥١٢/١٠) والبيهقي (١٦٤/٩) وأحمد (٢٩٧/٢) وأبو نعيم في الحلية (٢٦٤/٨) والمسند الجامع (٣٦/١٨) وإسناده حسن.

### ١٧ - باب ما يرجى فيه الشهادة

قد أورد المصنف في هذا الباب أحاديث ذكر فيها الأنواع من الشهداء. وللحافظ السيوطي رسالة ألفها في تعداد الشهداء فذكر فيها نحواً من ثلاثين. فمنهم صاحب الحمى ومنهم اللديغ والغريق والذي يفترسه السبع والمرتدي عن الجبل ومن قتل دون ماله ومن قتل دون دمه ومن قتل دون دينه ومن قتل دون أهله والميت على فراشه في سبيل الله والمقتول دون مظلمة والميت إذا عف وكنم والمائد في البحر الذي يصيبه القيء فيه والغيورة من الإماء والصابرة منهن كما عند الطبراني "إن الله



٢٨٠٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن أبي العميس، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك، عن أبيه، عن جده، أنه مرض فأتاه النبي ﷺ يعودُه فقال قائل من أهله إن كنا لنرجو أن تكون وفاته قتل شهادة في سبيل الله فقال رسول الله ﷺ إن شهداء أمتي إذا لُقيل القتل في سبيل الله شهادة والمطعون شهادة والمرأة تموت بجمع شهادة يعني الحامل والفرق والحرق والمجنوب يعني ذات الجنب شهادة.

كتب الغيرة على النساء والجهاد على الرجال فمن صبر منهن كان لها أجر شهيد ومن قال في اليوم خمس وعشرين مرة "اللهم بارك لي في الموت وفي ما بعد الموت" بطولها، كذا في إنجاح الحاجة. ٢٨٠٣ - ((عبد الله بن عبد الله بن جابر)) وقيل: جبير بن عتيك، الأنصاري، المدني. وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الرابعة. ((عن أبيه)) عبد الله بن جبر بن عتيك، الأنصاري، المدني. ذكره ابن شاهين في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الرابعة.

((عن جده)) جابر بن عتيك بن قيس، الأنصاري، صحابي جليل، اختلف في شهوده بدرًا. ((إن كنا)) كلمة "إن" مخففة من المثقلة، ((قتل شهادة)) بالنصب والإضافة ((إن شهداء أمتي إذا)) أي إذا لم تكن الشهادة إلا القتل وقد جرى منهم كلام اقتضى ذلك فلذلك رد عليهم بما ذكر. ((والمطعون شهادة)) أي موت المطعون أو شهادة بمعنى شهيد، وكذا فيما بعده، والمطعون الميت بالطاعون. ((والمراة تموت بجمع)) قال الخطابي: هو أن تموت وفي بطنها ولد. زاد في النهاية وقيل: أو تموت بكرا. قال: والجمع بالضمه بمعنى المجموع كالذخر بمعنى المذخور وكسر الكسائي الحميم، والمعنى أنها ماتت مع شيء مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكارة. ((والفرق)) بفتح فكسر، الذي هو يموت غريقا في الماء، وكذا الحرق بمعنى من يموت حريقا في النار، ((والمجنوب)) قال في النهاية: هو الذي أخذته ذات الجنب. وقيل: أراد بالمجنوب الذي يشتكى جنبه مطلقا. وذات الجنب هي الدبيلة، والدمل الكبير التي ظهرت بطن الجنب تنفجر إلى داخل، وقلما يسلم صاحبها، وصارت ذات الجنب علما لها وإن كانت في الأصل صفة مضافة، كذا في مصباح الزجاجية.

والحديث أخرجه أيضا مالك وأبو داود والنسائي في الحناظر، وابن حبان (٤٦١/٧) والبيهقي (٦٩/٤) والحاكم (٣٥١/١) والبغوي (٤٣٣/٥) وابن أبي شيبة (٣٣٢/٥) وأحمد (٤٤٥/٥) والطبراني

٢٨٠٤ - حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب . ثنا عبدالعزيز بن المختار . ثنا سهيل ، عن أبيه عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ؛ أنه قال ما تقولون في الشهيد فيكم؟ قالوا القتل في سبيل الله قال إن شهداء أمتي إذا قتلوا في سبيل الله فهو شهيد ومن مات في سبيل الله فهو شهيد والمبطون شهيد والمطعون شهيد قال سهيل وأخبرني عبيد الله بن مقسم عن أبي صالح وزاد فيه والفرق شهيد .

### (١٨) باب السلاح

٢٨٠٥ - حدثنا هشام بن عمار وسويد بن سعيد . قالوا : ثنا مالك بن أنس . حدثني الزهري ، عن أنس بن مالك ؛ أن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه المغفر .

في الكبير (١٩١/٢) والشافعي (١٩٩/١) والمسند الجامع (٤٤٩/٤) وإسناده صحيح .  
٢٨٠٤ - ((في الشهيد)) أى فى موت الشهيد أو المراد بالقتل القتل فى الحرب ، وتقدم شرح بقية ألفاظ الحديث آنفا فى الحديث السابق .

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى الجهاد ، وابن حبان (٤٥٨/٧) وعبدالرزاق (٢٧٠/٥) وابن أبي شيبة (٣٣٢/٥) وأحمد (٤٤١/٢) والمسند الجامع (٤٨٩/١٧) وإسناده صحيح .

### ١٨ - باب السلاح

٢٨٠٥ - ((يوم الفتح)) أى يوم فتح مكة . ((وعلى رأسه المغفر)) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء وهو المنسوج من الدرع على قدر الرأس ولا تعارض بينه وبين حديث "وعليه عمامة سوداء" إذ يحتمل أن يكون العمامة فوق المغفر أو بالعكس أو كان أول دخوله على رأسه المغفر ، ثم أزاله ولبس العمامة بعد ذلك .

قال فى المحكم وفى المشارق : المغفر هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل القلنسوة ، وفى رواية زيد بن الحباب عن مالك "يوم الفتح وعليه مغفر من حديد" . أخرجه الدارقطني فى الغرائب .

وفى الحديث مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وأنه لا ينافى التوكل .

٢٨٠٦ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان بن عيينة، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد إن شاء الله تعالى أن النبي ﷺ يوم أحد أخذ درعين كأنه ظاهر بينهما.

٢٨٠٧ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي. ثنا الوليد بن مسلم. ثنا الأوزاعي. حدثني سليمان بن حبيب. ....

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الحج وفى الجهاد وفى المغازى وفى اللباس، ومالك فى الحج، ومسلم فى المناسك، وأبوداود فى الجهاد، والترمذى فى الجهاد وفى الشمائل، والنسائى فى المناسك، وفى الكبرى فى السير، والبيهقى (٥٩/٧) وابن حبان (٣٥/٩) وابن خزيمة (٣٥٥/٤) وابن أبى شيبة (٤٩٢/١٤) والدارمى (٧٣/٢) والشافعى فى السنن (٢٥٥/٢) والطحاوى فى شرح المعانى (٢٥٨/٢) وأحمد (١٠٩/٣) والحميدى (٥٠٩/٢) وأبو الشيخ فى أخلاق النبى (١٤٣) والمسند الجامع (٣٣٥/٢) وأبو يعلى (٢٤٥/٦) وأبونعيم فى الحلية (١٣٩/٨) وإسناده صحيح.

٢٨٠٦ - ((يزيد بن خصيفة)) هو يزيد بن عبدالله بن خصيفة، الكندى، المدنى، وقد ينسب لجدّه. وثقه أحمد وأبو حاتم والنسائى. وقال ابن معين: ثقة، حجة. وقال ابن سعد: كان عابداً، ناسكاً، كثير الحديث. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الخامسة.

((ظاهر بينهما)) أى جمع بينهما ولبس أحدهما فوق الأخرى، وكأنه من التظاهر بمعنى التعاون والتساعد. كان جعل أحدهما ظهارة، والأخرى بطانة. ومنه يعلم أن مباشرة الأسباب لا تنافى التوكل. قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات على شرط البخارى رواه الترمذى فى الشمائل عن محمد بن يحيى بن أبى عمر عن سفيان به ورواه النسائى فى كتاب السير عن عبدالله بن محمد الضعيف عن سفيان بن عيينة به.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود فى الجهاد، والبيهقى فى الكبرى (٤١/٩) وفى الشعب (٤٠٨/٣) وأحمد (٤٤٩/٣) وأبو الشيخ فى الأخلاق (١٥٠/١) والشافعى فى الثلاثيات (٢٥٧/٧) عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد رضى الله عنه. وأخرجه أيضا الترمذى فى الجهاد وفى المناقب، والبيهقى (٤٦/٩) وفى دلائل النبوة (٢٣٨/٣) وابن هشام فى سيرته من طريق يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير عن أبيه عن جده عن الزبير رضى الله عنه، وإسناده صحيح.

٢٨٠٧ - ((سليمان بن حبيب)) المحاربى، أبوأيوب، الداراني، القاضى بدمشق. وثقه ابن معين

قال: دخلنا على أبي أمامة فرأى في سيفنا شيئاً من حلية فضة فغضب وقال: لقد فتح الفتح قوم ما كان حلية سيوفهم من الذهب والفضة ولكن الآتك والحديد والعلابي. قال أبو الحسن القطان: العلابي العصب.

٢٨٠٨ - حدثنا أبو كريب. ثنا ابن الصلت، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر.

والعجلى والنسائي. وقال الدارقطني: ليس به بأس، تابعي، مستقيم. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة. ((قوم)) أي الصحابة ((ولكن الآتك)) بالمد وضم النون هي الرصاص الأبيض. وقيل الأسود. وقيل هو الخالص منه. وفي الصحاح: أفعل من أبنية الجمع، ولم يجيء عليه الواحد، إلا أنك وأشد. وبهذا ظهر أن قول الدميري والسيوطي: لم يجيء على أفعل واحد غير هذا فيه نظر، فليتأمل ((والعلابي)) ساكن الياء ومشدها، جمع علباء وهو عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل كانت العرب تشد أجناف سيوفها بالعلابي الرطبة، فيحف عليها، وتشد الرماح بها إذا انصدعت فتبيس به وتقوى، كذا ذكره الدميري والسيوطي.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في الجهاد، والمسند الجامع (٤٥٧/٧) وإسناده صحيح. ٢٨٠٨ - ((ابن الصلت)) هو محمد بن الصلت بن الحجاج، الأسدي، أبو جعفر، الكوفي، الأصم. وثقه أبو حاتم وأبو زرعة ومحمد بن عبد الله. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من كبار العاشرة. ((تنفل سيفه)) أي أخذ من النفل وهو بفتحيتين على المشهور وقد تسكن الفاء، واحد الأنفال وهي زيادة يزاها الغازي على نصيبه من الغنيمة. وقد يطلق على الغنيمة ((ذا الفقار)) بفتح الفاء وتكسر وبعدها قاف وبالراء المهمله جمع فقرة سمي بذلك لفقرات كانت فيه والفقار العظام التي هي سلسلة الظهر (س).

قال في القاموس: ذو الفقار بالفتح، سيف العاص بن منبه، قتل يوم بدر فصار إلى النبي ﷺ ثم صار إلى علي كرم الله وجهه. وفي رواية الترمذي في السير: تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد.

قال الترمذي: قد اختلف أهل العلم في النفل من الخمس. فقال مالك ابن أنس: لم يبلغ أن رسول الله ﷺ نفل في مغازيه كلها وقد بلغني أنه نفل في بعضها. وإنما ذلك على وجه الاجتهاد من الإمام

٢٨٠٩ - حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة. أنبأنا وكيع عن سفيان عن أبي إسحق عن أبي الخليل عن علي بن أبي طالب قال كان المغيرة بن شعبة إذا غزا مع النبي ﷺ حمل معه رمحا فإذا رجح طرح رمحه حتى يحمل له فقال له علي لأذكرن ذلك لرسول الله ﷺ فقال لا تفعل فإنك إن فعلت لم ترفع ضالة.

في أول المغنم وآخره. قال ابن منصور: قلت لأحمد: أن النبي ﷺ نفل إذا فصل بالربع بعد الخمس وإذا قفل بالثلث بعد الخمس. فقال: يخرج الخمس ثم ينفل مما بقي ولا يجاوز هذا.

وقال الشوكاني في النيل (٣١٢/٧): اختلف العلماء هل هو من أصل الغنيمة أو من الخمس أو من خمس الخمس أو مما عدا الخمس على أقوال، ثم بسط الكلام في هذا الباب.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في السير، والبيهقي في الكبرى (٣٠٤/٦) وفي الدلائل (١٣٦/٣) والحاكم (١٢٨/٢) والطحاوي (٣٠٢/٣) وأحمد (٢٧١/١) والمسند الجامع (٤٩٩/٩) والطبراني في الكبير (٣٦٨/١٠) وإسناده حسن.

٢٨٠٩ - ((عن أبي الخليل)) اسمه عبدالله بن الخليل. ويقال: ابن أبي الخليل، الحضرمي، الكوفي، مقبول، من الثانية. وفرق البخاري وابن حبان بين الراوي عن علي فقال فيه: ابن أبي الخليل والراوي عن زيد بن رقم. فقال فيه: ابن الخليل.

((فقال)) النبي ﷺ للمغيرة بعد أن ذكر له علي. ((لم ترفع)) الرمح، على بناء المفعول ((ضالة)) بالنصب، حال، أي كل من يرفع الشيء ويرى صاحبه تركه عمدا لا يرد ضالة (س).

قال في إنجاح الحاجة: "لم ترفع ضالة" لأن رفع الضالة إنما هو لإيفائها إلى من نسيها وضلها فإن فعل ذلك عمدا لا يرفعها أحد فيضيع وإن رفعها لا يوصلها إلى مالكها بزعمه أنه تركها عمدا.

قال البوسيري: هذا إسناد فيه مقال، أبو الخليل وهو عبدالله بن أبي الخليل ذكره ابن حبان في الثقات. وقال البخاري: "لا يتابع عليه". وأبو إسحاق هو عمرو بن عبدالله السبيعي مدلس واختلط بآخره. رواه النسائي في الكبرى عن محمود بن غيلان، عن وكيع به ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ثنا أبو موسى ثنا أبو أحمد ثنا سفيان، فذكره بتمامه.

والحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة (٣٥٠/١٢) وأحمد (١٤٨/١) وأبو يعلى (٢٦٣/١) والمسند الجامع (٣٨٠/١٣) وإسناده ضعيف.

٢٨١٠ - حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة . أنبأنا عبيد الله بن موسى عن أشعث بن سعيد عن عبد الله بن بسر عن أبي راشد عن علي . قال : كانت بيد رسول الله ﷺ قوس عربية فرأى رجلا بيده قوس فارسية فقال ما هذه ألقها وعليكم بهذه وأشباهها ورماح القنأ فإنهما يزيد الله لكم بهما في الدين ويُمَكِّن لكم في البلاد .

### (١٩) باب الرمي في سبيل الله

٢٨١١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ثنا يزيد بن هارون . أنبأنا هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام عن عبد الله بن الأزرق عن عقبة بن عامر الجهني عن النبي ﷺ قال : "إن الله ليدخل بالسهم الواحد الثلاثة الجنة، ....."

٢٨١٠ - ((عبدالله بن بسر)) السكسكي ، الحبراني بضم المهملة وسكون الموحدة، أبو سعيد، الحمصي، سكن البصرة. قال أبو حاتم والدارقطني: ضعيف الحديث. وقال الحافظ: ضعيف، من الخامسة. ((عن أبي راشد)) الحبراني، الشامي، قيل: اسمه أخضر، وقيل: النعمان. قال العجلي: شامي، تابعي، ثقة، لم يكن بدمشق في زمانه أفضل منه. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة. ((قوس عربية)) القوس العربي ما يرمى به النبل، وهو السهام العربية ((فارسية)) ما يرمى به نحو البندق. ((ورماح القنأ)) جمع قنأة وهي الرمح. قلت: ولعل المراد ههنا نوع منه.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، عبدالله بن بسر الحبراني ضعفه يحيى القطان وابن معين وأبو حاتم والترمذي والنسائي والدارقطني. وذكره ابن حبان في الثقات فما أجاد. رواه أبو داود الطيالسي في سنده عن أشعث فذكره بزيادة في أوله كما ذكرته في زوائد أبي داود الطيالسي. والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٣٧٦/١٣) وإسناده ضعيف.

### ١٩ - باب الرمي في سبيل الله

٢٨١١ - ((عبدالله بن الأزرق)) أي عبدالله بن زيد بن الأزرق. وثقه ابن حبان. وقال الحافظ: مقبول، من الرابعة.

((إن الله ليدخل بالسهم الواحد)) بسبب رميه على الكفار، ((الثلاثة)) وفي رواية ثلاثة نفر،

صانعه يحتسب في صنعته الخير. والرامي به والممد به". وقال رسول الله ﷺ: "ارموا واركبوا وأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا وكل ما يلهو به المرء المسلم باطل إلا رميه بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته امرأته فإنهن من الحق.

((صانعه)) بدل بعض من الثلاثة، ((يحتسب)) أى حال كونه يطلب، ((في صنعته)) بفتح فسكون أى عمله ((الخير)) أى الثواب، ((والرامي به)) كذلك محتسبا، وكذا قوله، ((والممد به)) اسم فاعل من أمده، والمراد من يقوم بحنب الرامى أو خلفه يناوله النبل واحدا بعد واحد. أو يرد عليه النبل المرمى به. ويحتمل أن المراد من يعطى النبل من ماله تجهيزا للغازى وإمدادا له. ((ارموا واركبوا)) أى لا تقصروا على الرمى ماشيا. وأجمعوا بين الرمى والركوب أو المعنى اعلموا هذه الفضيلة وتعلموا الرمى والركوب بتأديب الفرس والتمرين عليه كما يشير إليه آخر الحديث. وقال الطيبى: عطف "واركبوا" يدل على المغايرة وأن الرامى يكون راجلا والراكب رامحا، فيكون معنى قوله ((وأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا)) إن الرمى بالسهم أحب إلى من الطعن بالرمح.

وقال القارى فى المرقاة: والأظهر أن معناه أن معالجة الرمى وتعلمه أفضل من تأديب الفرس وتمرين ركوبه، لما فيه من الخيلاء والكبرياء ولما فى الرمى من النفع العام. ولذا قدمه تعالى فى قوله ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾، مع أنه لا دلالة فى الحديث على الرمى أصلا. ((وكل ما يلهو به المرء المسلم)) أى يشتغل ويلعب به ((باطل)) لا ثواب له ((إلا رمية بقوسه)) احتراز عن رميه بالحجر والخشب، ((وتأديبه فرسه)) أى تعليمه إياه بالركض والجولان على نية الغزو، ((وملاعبته امرأته فإنهن من الحق)) من اللهو الباطل، فيترتب عليه الثواب الكامل. قال القارى فى المرقاة (٤٣١/٧): وفى معناها كل ما يعين على الحق من العلم والعمل إذا كان من الأمور المباحة كالمسابقة بالرجل والخيال والإبل والتمشية للتنزه على قصد تقوية البدن وتطرية الدماغ ومنها السماع إذا لم يكن بالآلات المطربة المحرمة.

قلت: وفى قوله "ومنها السماع .. الخ". نظر ظاهر، فإن السماع ليس مما يعين على الحق، والسماع الذى هو فاش فى هذا الزمان بين المتصوفة الجهلة لا شك فى أنه معين على الفساد والبطالة. وأما الدليل على أن السماع ليس مما يعين على الحق فقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾. قال الحافظ فى التلخيص: روى ابن أبى شيبه بإسناد صحيح أن عبد الله سئل عن قوله

٢٨١٢ - حدثنا يونس بن عبد الأعلى. ثنا عبد الأعلى. ثنا عبد الله بن وهب. أخبرني عمرو بن الحارث، عن سليمان بن عبد الرحمن القرشي، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن عمرو بن عتبة؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من رمى العدو بسهم فبلغ سهمه العدو أصاب أو أخطأ فيعدل رقبة.

٢٨١٣ - حدثنا يونس بن عبد الأعلى. أنبأنا عبد الله بن وهب. أخبرني عمرو بن الحارث، عن أبي علي الهمداني؛ أنه سمع عقبة بن عامر الجهني يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ على المنبر ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ ألا وإن القوة الرمي .....

تعالى: ومن الناس من يشتري لهو الحديث. قال الغناء، والذي لا إله غيره. وأخرجه الحاكم وصححه والبيهقي، انتهى. وعبد الله هذا هو ابن مسعود وقد صرح الحافظ به في التلخيص وحديث عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين هذا مرسل لأنه من صفار التابعين.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في الجهاد، والبيهقي (١٣/١٠) والحاكم (٤١٧/١) وعبد الرزاق (٣٠٩/١٠) والطحاوي في المشكل (١١٨/١) وأحمد (١٤٤/٤) والطبراني في الكبير (٣٤٠/١٧) والطيالسي (٣٥) ويعقوب في المعرفة (٥٠٢/٢) وابن الأعرابي في معجمه (١١٣٥) وإسناده ضعيف.

٢٨١٢ - ((سليمان بن عبد الرحمن)) بن عيسى. ويقال: سليمان بن يسار بن عبد الرحمن. ويقال: سليمان بن إنسان بن عبد الرحمن، الدمشقي، الكبير، أبو عمرو. ويقال: أبو عمر، مولى بني أسد بن خزيمة. ويقال: مولى بني أمية. ويقال: مولى بني شيبان، خراساني الأصل، حديثه في المصريين. وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي. وزاد أبو حاتم: صدوق، مستقيم الحديث، لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة.

((فبلغ)) من التبليغ، ((سهمه العدو)) ونصب "السهم والعدو" أو من البلوغ ورفع السهم ((فيعدل رقبة)) أي فله من الثواب عدل رقبة.

والحديث أخرجه أيضا النسائي في الجهاد، والحاكم (٩٦/٢) والبيهقي (١٦٢/٩) وأحمد (٣٨٦/٢) والطبراني في الأوسط (٢١٢/٢) والمسند الجامع (١٧٦/١٤) وإسناده صحيح.

٢٨١٣ - ((ألا وإن القوة الرمي)) اللام للعهد المذكورة في القرآن فلا ينبغي تفسيرها بغير الرمي كما



ثلاث مرات.

٢٨١٤ - حدثنا حرملة بن يحيى المصرى. أنبأنا عبد الله بن وهب. أخبرني ابن لهيعة، عن عثمان بن نعيم الرعيني، عن المغيرة بن نهيك أنه سمع عقبة بن عامر الجهنى يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: .....

فعله بعض المفسرين. ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، ما موصولة، والعائد محذوف و"من قوة" بيان له، فالمراد هنا نفس القوة في هذا البيان. والمبين إشارة إلى أن هذه العدة لا تستتب بدون المعالجة والإدمان الطويل. وليس شيء من عدة الحرب وأداتها أحوج إلى المعالجة والإدمان عليها مثل القوس والرمى بها. ولذلك كرر صلوات الله وسلامه عليه تفسير القوة بالرمى بقوله ((ألا)) للتنبيه، ((وإن القوة الرمي)) قال القرطبي: إنما فسر القوة بالرمى وإن كانت القوة تظهر بإعداد غيره من آلات الحرب، لكون الرمي أشد نكاية في العدو، وأسهل مؤونة لأنه قد يرمى رأس الكتيبة فيصاب فيهزم من خلفه، كذا في فتح الباري (٩١/٦).

وبه يظهر أن تخصيص الرمي في الذكر لا يدل على قصر معنى القوة عليه. وإنما المراد أن الرمي من أعلى أنواع القوة في عهده ﷺ وفيه فضيلة الرمي والمنازلة والاعتناء بذلك بنية الجهاد في سبيل الله. وكذلك المشاجعة وسائر أنواع استعمال الصلاح.

وأخرج البخارى عن سلمة بن الأكوع مرفوعاً "ارموا بنى إسماعيل فإن أباكم كان رامياً. ارموا وأنا مع بنى فلان .. الخ".

((ثلاث مرات)) كررها ثلاثاً لزيادة التأكيد أو إشارة إلى الأحوال الثلاث من القلة والكثرة وما بينهما فإنها نافعة في جميعها.

والحديث أخرجه أيضاً مسلم في الإمارة، والترمذى في تفسير سورة الأنفال، وأبو داود في الجهاد، والدارمى (٢٠٤/٢) والبيهقى (١٣/١٠) والحاكم (٣٢٨/٢) وابن جبان (٧/١١) وأحمد (١٥٦/٤) والطبرانى فى الكبير (٣٣٠/١٧) وأبو يعلى (٢٨٣/٣) والطيالسى (١٣٦) والبغوى فى التفسير (٢٥٨/٢) وإسناده صحيح.

٢٨١٤ - ((عثمان بن نعيم)) بن قيس، الرعيني، المصرى. قال الحافظ: مجهول، من السادسة.

((المغيرة بن نهيك)) الحجرى، بفتح المهملة، وسكون الجيم، المصرى. قال الحافظ: مجهول،

"من تعلم الرمي ثم تركه فقد عصاني".

٢٨١٥ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا عبدالرزاق . أنبأنا سفيان ، عن الأعمش ، عن زياد بن الحصين ، عن أبي العالية ، عن ابن عباس ؛ قال : مر النبي ﷺ بنفر يرمون فقال : "رميا بني إسماعيل فإن أباكم كان راميا".

## (٢٠) باب الرايات والألوية

من الرابعة.

((فقد عصاني)) فإن ترك الطاعة معصية، وبالجملة فهو مكروه.

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى الإمارة، والميزى فى التهذيب (٥٠١/١٩) والمسند الجامع (٧٤/١٣) وإسناد المصنف ضعيف لجهالة عثمان بن نعيم وشيخه المغيرة بن نهيك، لكن الحديث صحيح من طرق أخرى، عن عقبة بن عامر الجهنى رضى الله عنه.

٢٨١٥ - ((زياد بن الحصين)) بن قيس، الحنظلى، أو الرياحى، أبو خزيمة، البصرى. قال المعلى: بصرى، ثقة. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، يرسل، من الرابعة.

((فقال رميا)) منصوب بفعل مقدر أى ارموا، والمراد من الأب إسماعيل عليه السلام.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وله شاهد من حديث سلمة بن الأكوع رواه البخارى فى صحيحه وأحمد فى مسنده.

والحديث أخرجه أيضا البيهقى فى الشعب برقم (٤٤٣٠) والحاكم (٩٤/٢) والمسند الجامع (٥١٧/٩) وإسناده صحيح.

## ٢٠ - باب الرايات والألوية

قيل: الراية واللواء مترادفان لا فرق بينهما. وقيل: بينهما فرق بأن اللواء هو العلم الصغير، والراية الكبير. ومقتضى حديث الترمذى وأحمد عن ابن عباس كانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولواؤه أبيض. ثبوت الفرق بينهما. وذكر ابن إسحاق عن عروة أن أول ما حدث الرايات يوم خيبر وما كانوا يعرفون قبل ذلك إلا الألوية. وبالجملة فكلام المصنف مبنى على الفرق، والله أعلم (س).

٢٨١٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن الحارث بن حسان قال قدمت المدينة فرأيت النبي ﷺ قائما على المنبر وبلال قائم بين يديه متقلد سيفاً وإذا راية سوداء فقلت: من هذا؟ قالوا: هذا عمرو بن العاص قدم من غزاة.

٢٨١٧ - حدثنا الحسن بن علي الخلال وعبد بن عبد الله. قالوا: ثنا يحيى ابن آدم. ثنا شريك، عن عمار الدهني، عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح ولوأوه أبيض. ٢٨١٨ - حدثنا عبد الله بن إسحق الواسطي الناقد ثنا يحيى بن إسحق عن يزيد بن حيان .....

٢٨١٦ - ((الحارث بن حسان)) البكري. ويقال: اسمه حُرَيْث، صحابي، له وفادة، ونزل البادية، وكان يقدم الكوفة.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في التفسير، وأحمد (٤١٨/٣) والمسند الجامع (٣٠/٥) وإسناده ضعيف لانقطاعه لكن الحديث صحيح من طرق أخرى. ٢٨١٧ - ((دخل مكة)) يوم الفتح.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الجهاد، والنسائي في الحج، وابن حبان (٤٧/١١) والبيهقي (٣٦٢/٦) والبخاري (٤٠٣/١). قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن آدم عن شريك قال: وسألت محمدا، يعني البخاري عن هذا الحديث فلم يعرفه، إلا من حديث يحيى بن آدم عن شريك. وقال: حدثنا غير واحد من شريك عن عمار عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء. وقال محمد: والحديث هو هذا.

قلت: أي الحديث المحفوظ، هو هذا الحديث لأنه رواه غير واحد عن شريك، وأما حديث يحيى بن آدم عن شريك، المذكور في المتن بلفظ: "دخل مكة ولوأوه أبيض". فليس بمحفوظ، لتفرد يحيى بن آدم به ومخالفته لغير واحد من أصحاب شريك.

٢٨١٨ - ((عبد الله بن إسحاق)) بن محمد، أبو جعفر، نزيل بغداد. وثقه الذهبي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الحادية عشرة.

((يحيى بن إسحاق)) السيلحيني بمهملة مماله، وقد تصير الفا ساكنة وفتح اللام وكسر المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم نون، أبو زكريا أو أبو بكر، نزيل بغداد. تقدمت ترجمته برقم (٢٠١١).

((يزيد بن حيان)) النبطي، بفتح النون والموحدة، البلخي، نزيل المدائن، أخو مقاتل. قال

سمعت أبا مجلز يحدث عن ابن عباس أن راية رسول الله ﷺ كانت سوداء ولواؤه أبيض .

## (٢١) باب لبس الحرير والديباج في الحرب

البخارى: عنده غلط كثير. وقال ابن معين: ليس به بأس. وذكره ابن جبان في الثقات. وقال: يخطئ ويخالف. وقال الحافظ: صدوق، يخطئ، من السابعة.

((إن راية رسول الله ﷺ كانت سوداء)) قال ابن الملك: أى ما غالب لونه أسود، بحيث يرى من البعيد أسود، لا أنه خالص السوداء، لما فى الترمذى من أنها كانت من غرة، قاله القارى. والنمرة بردة فيها تخطيط سواد وبياض، كلون النمر، الحيوان المشهور. ((ولواؤه أبيض)) بالنصب على أنه أسم "إن" ويجوز رفعه على الخبرية وروى أبوداود من طريق سماك عن رجل من قومه عن آخر منهم رأيت راية رسول الله ﷺ صفراء ويجمع بينه وبين أحاديث الباب باختلاف الأوقات.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الجهاد، والبيهقى (٣٦٢/٦) والبغوى (٤٠٣/١٠) والحاكم (١٠٥/٢) والخطيب فى التاريخ (٣٣٢/١٤) وأبو الشيخ فى أخلاق النبى ﷺ (١٤٤). وإسناده حسن. قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. قلت: لعله فعل ذلك بسبب شواهد.

## ٢١ - باب لبس الحرير والديباج فى الحرب

قال النووى: يجوز لبس الحرير للضرورة كما فى الحرب، أو احتاج إليه الحر أو البرد ويجوز لدفع القمل فى السفر، وكذا فى الحضر على الأصح.

وقال فى الهداية: لا بأس بلبس الحرير والديباج عندهما لما روى الشعبى أنه عليه السلام رخص فى لبس الحرير والديباج فى الحرب، ولأن فيه ضرورة فإن الخالص منه أذع لمعرة السلاح وأهيب فى عين العدو بريقه، ويكره عند أبى حنيفة لأنه لا فصل فيما روينا، والضرورة تندفع بالمخلوط وهو الذى لحمته حرير وسداه غير ذلك، والمخلوط لا يستباح إلا ضرورة. وما رواه محمود على المخلوط. قال ابن الهمام أقول: فيه نظر لأن ما رواه ترخيص النبى ﷺ فى لبس الحرير والديباج فى الحرب، والحمل على المخلوط إن صح فى الحرير، لا يصح فى الديباج، فإن الديباج فى اللفظ والعرف ما كان كله حريرا. قال فى المُعَرَّب: الديباج الذى سداه ولحمته إبريسم. وقال الشراح: جملة وجوه هذه ثلاثة. الأول ما يكون كله حرير وهو الديباج لا يجوز لبسه فى غير الحرب بالاتفاق. وأما فى الحرب فعند

٢٨١٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدالرحيم بن سليمان عن حجاج عن أبي عمر مولى أسماء عن أسماء بنت أبي بكر أنها أخرجت جبة مزررة بالديباج فقالت كان النبي ﷺ يلبس هذه إذا لقي العدو.

٢٨٢٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أبي عثمان عن عمر أنه كان ينهى عن الحرير والديباج إلا ما كان هكذا ثم أشار بإصبعه ثم الثانية ثم الثالثة ثم الرابعة وقال: كان رسول الله ﷺ ينهانا عنه.

أبي حنيفة لا يجوز وعندهما يجوز. والثاني ما يكون سداه حريرا ولحمته غيره فلا بأس بلبسه في الحرب وغيره. والثالث عكس الثاني، وهو مباح في الحرب دون غيره، فقد صرحوا في كلامهم هذا بأن الديباج ما كان كله حريرا، فلا مجال للحمل على المخلوط في حقه، كذا في إنجاح الحاجة.

٢٨١٩ - ((أبي عمر)) اسمه عبدالله بن كيسان، التيمي، المدني. قال أبو داود: ثبت. وقال الحاكم أبو أحمد: من أجله التابعين. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((مزررة بالديباج)) بكسر الدال وفتحها، فارسي معرب، مأخوذ من التدبيج وهو النقش والتزيين، وجمعه دبائج، وهو الثياب المتخذة من الإبريسم.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الأدب المفرد (٣٤٨) ومسلم في اللباس والزينة، وأبو داود في اللباس، وابن أبي شيبة (٣٥٨/٨) والطحاوي في شرح المعاني (٢٥٥/٤) وأحمد (٣٤٧/٦) وعبد بن حميد (١٥٧٦) والمسند الجامع (٣٣/٩) وإسناده حسن، لكن الحديث صحيح من طريق أخرى، ويتكرر إن شاء الله في (٣٥٩٤).

٢٨٢٠ - ((إلا ما كان هكذا)) أي قدر أربعة أصابع. فيه دليل على أنه يحل من الحرير مقدار أربع أصابع كالطرز والسخاف من غير فرق بين المركب على الثوب والنسوج والمعمول بالإبرة والترقيع كالطريز، ويحرم الزائد على الأربع من الحرير ومن الذهب بالأولى، وهذا مذهب الجمهور. وقد أغرب بعض المالكية فقال: يجوز للغلام وإن زاد على الأربع. وروى عن مالك القول بالمنع من المقدار المستثنى في الحديث. وقال الشوكاني: لا أظن ذلك يصح عنه.

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود في اللباس، والنسائي في الزينة، وأحمد (١٥/١) والمسند الجامع (٥٩٩/١٣) وإسناده صحيح. وسيأتي هذا الحديث أيضا في اللباس برقم

## (٢٢) باب لبس العمائم في الحرب

٢٨٢١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو أسامة، عن مساور. حدثني جعفر بن عمرو بن حريث، عن أبيه؛ قال: كأتى أنظر إلى رسول الله ﷺ وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفيها بين كتفيه.

٢٨٢٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع. ثنا حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر؛ أن النبي ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء.

(٣٥٩٣). بإسناده ومثته.

## ٢٢ - باب لبس العمائم في الحرب

٢٨٢١ - ((قد أرخى)) أى أرسل، ((طرفيها)) وفى رواية أبى داود طرفها بالإفراد. وانظر البسط فى مسائل العمامة فى العون (١١/١٢٩) والتحفة (٣/٤٨).

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى الحج، وأبوداود فى اللباس، والترمذى فى الشمائل، والنسائى فى الزينة. وإسناده حسن، لكن الحديث صحيح عن طرق أخرى. وقد تقدم الحديث أيضا فى باب الجمعة برقم (١١٠٤) وسيأتى أيضا فى اللباس برقم (٣٥٨٤).

٢٨٢٢ - ((وعليه عمامة سوداء)) قال المحافظ ابن القيم فى زاد المعاد: لم يذكر فى حديث جابر يعنى هذا الحديث ذؤابة، فدل على أن الذؤابة لم يكن يرخيها دائما بين كتفيه، انتهى، وفيه نظر إذ لا يلزم من عدم ذكر الذؤابة فى هذا الحديث عدمها فى الواقع حتى يستدل به على أنه ﷺ لم يكن يرخى الذؤابة دائما، والحديث يدل على استحباب لبس العمامة السوداء.

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى الحج وأبوداود والترمذى فى اللباس، وأيضا فى الشمائل، والنسائى فى الزينة، وابن أبى شيبة (٨/٤٢٢) وعلى بن الجعد (٣٤٣٩) وابن حبان (٩/٣٧) والبيهقى (٥/١٧٧) والدارمى (٢/٧٤) والبغوى (٧/٣٠٤) قال الترمذى: "حديث جابر حديث حسن صحيح". وسيأتى أيضا فى اللباس برقم (٣٥٨٥) بإسناده ومثته إن شاء الله تعالى.

### (٢٣) باب الشراء والبيع في الغزو

٢٨٢٣ - حدثنا عبيد الله بن عبد الكريم . ثنا سنيد بن داود ، عن خالد بن حيان الرقي . أنبأنا علي بن عروة البارقي . ثنا يونس بن يزيد ، عن أبي الزناد ، عن خارجة بن زيد ؛ قال : رأيت رجلا يسأل أبي عن الرجل يغزو فيشتري ويبيع ويتجر في غزوته؟ فقال له أبي : كنا مع رسول الله ﷺ بتبوك نشترى ونبيع وهو يرانا ولا ينهانا .

### (٢٤) باب تشييع الغزاة ووداعهم

٢٨٢٤ - حدثنا جعفر بن مسافر . ثنا أبو الأسود . ثنا ابن لهيعة ، عن زبان ابن فائد ، عن سهل بن معاذ بن أنس ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ قال : لأن أشيع مجاهدا في سبيل الله فأكفه علي رحله غدوة أو روحة أحب إلي من الدنيا وما فيها .

### ٢٢ - باب الشراء والبيع في الغزو

٢٨٢٣ - ((علي بن عروة البارقي)) القرشي ، الدمشي . تقدمت ترجمته برقم (٢٣٠٧) .

((خارجة بن زيد)) هو من الفقهاء السبعة ، من أهل المدينة ، وأبوه زيد ابن ثابت جامع القرآن .

تقدمت ترجمته برقم (١٥٢٨) .

((في غزوته)) هل يبطل أجر الخروج للغزو أم لا ؟

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن عروة وسنيد بن داود .

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٥٤٧/٥) وإسناده ضعيف .

### ٢٤ - باب تشييع الغزاة ووداعهم

التشييع : الخروج مع المسافر للتوديع ومع الجنابة للدفن .

٢٨٢٤ - ((زبان بن فائد)) البصري ، أبو جُوَيْن المصري بالحيم ، مصغرا ، الحماوي ، بالمهمل .

تقدمت ترجمته برقم (١١١٦) .

((فأكفه علي رحله)) من الكفاية . قال الدميري : هو أن يحرس له متاعه إذا غدا أو راح في سبيل

الله ، والكفاية الخدم الذين يقومون بالخدمة . أراد النبي ﷺ بذلك ترغيب الناس في خدمة

٢٨٢٥ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا الوليد بن مسلم . ثنا ابن لهيعة ، عن الحسن بن ثوبان ، عن موسى بن وردان ، عن أبي هريرة ؛ قال : ودعني رسول الله ﷺ فقال : "أستودعك الله الذي لا تضيع ودائعه".

٢٨٢٦ - حدثنا عباد بن الوليد . ثنا حبان بن هلال . ثنا ابن محيصة ، عن ابن أبي ليلى ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ قال : .....

المجاهدين ومعتنهم "والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه المسلم".

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف ابن لهيعة وشيخه زيان بن فائد رواه الإمام أحمد من حديث معاذ بن أنس ورواه الحاكم في المستدرک من طريق يحيى بن أيوب ، عن زيان بن فائد به .  
والحديث أخرجه أيضا البيهقي (١٧٣/٩) والمسند الجامع (١٩٠/١٥) وإسناده ضعيف .

٢٨٢٥ - ((الحسن بن ثوبان)) بن عامر ، الهوزني ، أبي ثوبان ، البصرى . قال أبو حاتم: لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ: صدوق ، فاضل ، ولى إمرة رشيد ، من السادسة .

((أستودعك الله الذي لا تضيع ودائعه)) أى الذى إذا استحفظ وديعة لا تضيع ، فإنه تعالى إذا استودع شيئاً حفظه . قال الحكيم: أصل الوديعة ، التخلي عن الشيء وتركه ، وإذا تخلى العبد عن الشيء وتركه لله واستحفظه إياه فقد تبرأ من الحول والقوة ورفض الأسباب ، فحصل له الحفظ والعصمة . ويندب لكل من المتوادعين أن يقول للآخر ذلك . وأن يزيد المقيم: "زودك الله التقوى وغفر ذنبك ووجهك للخير حينما كنت".

والحديث فيه مشروعية التوديع بالقول الوارد فيه في الحديث .

قال البوصيري: هذا إسناد فيه عبدالله بن لهيعة وهو ضعيف لكن لم ينفرد به ابن لهيعة فقد رواه النسائي في عمل اليوم والليلة عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن رهب عن الميث وسعيد بن أبي سعيد كلاهما عن الحسن بن ثوبان به ، ورواه أبو يعلى الموصلى في مسنده من طريق ابن لهيعة به .

والحديث . أخرجه أيضا أحمد (٣٥٨/٢) وابن السنى (برقم ٤٩٩) والطحاوى في شرح مشكل الآثار برقم (٥٩٤١) والميزى في التهذيب (٧٠/٦) والمسند الجامع (٦٧١/١٧) وإسناده حسن .

٢٨٢٦ - ((ابن محيصة)) كذا وقع في المطبوع "ابن محيصة" وهو خطأ بين إذ لا نعلم فى الرواة من يقال له ابن محيصة غير عمر بن عبدالرحمن وقد توفى سنة ١٢٣ هـ وحبان بن هلال توفى سنة



كان رسول الله ﷺ إذا أشخص السرايا يقول للشاخص: "أستودع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك".

٢١٦هـ، وأبومحسن هو حصين بن نمير الواسطي، كوفي الأصل. قال الحافظ: لا بأس به، رُمى بالنصب، من الثامنة.

((إذا أشخص السرايا)) أى رفعها وأرسلها، وشخوص المسافرين خروجه من منزله، كذا فى المجمع، وفى القاموس وشخصه أزعجه، وفلان حان سيره وذهابه، يعنى إذا بعث السرايا إلى جهة ودّعهم ويقول للذهاب هذه الكلمات. ((أستودع الله)) أى أستحفظه، ((دينك)) خاطب به من جاء يودعه للسفر من الوداع، بفتح الواو وهو الاستحفاظ، وذلك لأن السفر محل الاشتغال عن الطاعات التى يزيد الدين بزيادتها وينقص بنقصانها. ((وأمانتك)) أى حفظ أمانتك فيما تزداد له من الأخذ والإعطاء ومعاشرة الناس فى السفر، إذ قد يقع منك هناك خيانة وقيل: أريد بالأمانة الأهل والأولاد الذين خلفهم.

قال الإمام الخطائى فى المعالم (٢/٢٢٤): الأمانة ههنا أهله ومن يخلفه منهم وماله الذى يودعه ويستحفظه أمينه ووكيله ومن فى معناهما. وجرى ذكر الدين مع الودائع لأن السفر موضع خوف وخطر وقد يصيبه فيه المشقة والتعب فيكون سببا لإهمال بعض الأمور المتعلقة بالدين فدعا له بالمعونة والتوفيق فيهما.

وقال فى فتح الودود: قوله "أمانتك" أى ما وضع عندك من الأمانات من الله أو من أحد من خلفه أو ما وضعت عند أحد أو ما يتعلق بك من الأمانات.

((وخواتيم عملك)) أى عملك الصالح الذى جعلته آخر عملك فى الإقامة فإنه يسن للمسافر أن يختم إقامته بعمل صالح، كتوبة وقربة وخروج عن المظالم وصلاة وصدقة وصلة رحم وقراءة آية الكرسي ووصية واستبراء ذمة ونحوها، فيندب لكل من يودع أحدا من المؤمنين أن يفارقه على هذه الكلمات وأن يكررها بإخلاص وتوجه تام، فإذا ولى المسافر قال المقيم: اللهم اطو له البعد وهون عليه السفر.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، ابن أبى ليلى هو محمد بن عبدالرحمن بن أبى ليلى، وهو ضعيف رواه أبو داود فى سننه من طريق قرعة ابن يحيى عن ابن عمر به دون قوله إذا أشخص السرايا كما رواه البيهقى فى سننه الكبرى من طريق مجاهد عن ابن عمر كما رواه أبو داود والنسائى فى عمل

### (٢٥) باب السرايا

٢٨٢٧ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا عبد الملك بن محمد الصنعاني . ثنا أبو سلمة العاملي ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك ؛ أن رسول الله ﷺ قال لأكثرهم بن الجون الخزاعي : يا أكثر ! اغز مع غير قومك يحسن خلقك وتكرم على رفقاتك . يا أكثر ! خير الرفقاء أربعة وخير السرايا أربع مائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولن يغلب اثنا عشر ألفا من قلة .

اليوم واللييلة عن يحيى بن محمد بن السكن عن جبان بن هلال به .  
والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الدعوات ، والنسائى فى الكبرى فى السير ، وابن جبان (٤١١/٦) والحاكم (٤٤٢/١) وأحمد (٧/٢) وإسناده ضعيف من هذا الوجه لكن متن الحديث صحيح من أوجه أخر .

قلت : للحديث شواهد ذكرها ابن علان فى الفتوحات الربانية (١١٨/٥) .

### ٢٥ - باب السرايا

٢٨٢٧ - ((أبو سلمة العاملي)) الشامى ، هو الحكم بن عبدالله بن خطاف ، وقيل : اسمه عبدالله بن سعيد . وقال النسائى : ليس بثقة ولا مأمون . وقال فى موضع آخر : ليس بثقة . ولا يكتب حديثه . وقال الدارقطنى : كان يضع الحديث . وقال الحافظ : متروك ، ورماه أبو حاتم بالكذب ، من السابعة .  
((اغز مع غير قومك)) فإنهم يراعون الإنسان بخلاف ما يراعى الإنسان يحتاج إلى أن يراعيهم ، وبالضرورة يحتاج إلى استعمال الأخلاق الحسنة (س) .

قال فى إنجاح الحاجة : لعل النبى ﷺ عرف سوء أخلاق قومه خزاعة ، فدل على مفارقتهم مبيما فى الغزو والسفر ، فإن السفر يقطع بأخلاق حسنة . ويمكن أن يقال : إنه ﷺ إنما أمره بالغزو مع غير قومه لأن الرفيق فى الغزو والسفر إذا كان أجنبيا لا يراعى حاله فى كل أمر ، بل يخالفه ويغلظ معه ويسوء أخلاقه فلا بد من تحمل إساءته ومخالفته ، فلذا يحسن أخلاق أكثرهم بخلاف ما إذا كان الرفيق من قومه .

((تكرم)) أمر من التكرم كما ضبطه صاحب الزوائد ، وضبطه بعضهم مضارعا من الكرم على أنه خبر بمعنى الأمر أى كن كريما عليهم محسنا إليهم . ((خير الرفقاء)) خيرية هذه الأعداد بالنسبة إلى مادونها ((ولن يغلب)) على بناء المفعول ترغيبا لهم فى التعب وأنه ليس لهم أن يروا أنفسهم قليلين

٢٨٢٨ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا أبو عامر. ثنا سفيان، عن أبي إسحق، عن البراء بن عازب؛ قال: كنا نتحدث أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يوم بدر ثلاث مائة وبضعة عشر، على عدة أصحاب طالوت من جاز معه النهر وما جاز معه إلا مؤمن.

يفيروا لذلك.

قال السندي: في إسناده عبد الملك بن محمد الصنعاني وابن سلمة العاملي وهما ضعيفان. وقال السيوطي: قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: العاملي متروك، والحديث باطل. وقال الذهبي في الميزان: العاملي كذاب واسمه الحكم بن عبد الله بن خطاف. وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة: قد أخرج ابن منده من طريق أخرى عن أكرم بن الحون الخزاعي نفسه. وأشار إليها ابن عبد البر. وفي بعض روآيات ابن عساكر "يا أكرم اغز مع قومك يحسن خلقك". قال ابن عساكر: المحفوظ مع غير قومك اهـ.

قلت: كان وجهه أن الإنسان يراعى التحفظ مع غير قومه ما لا يراعيه معهم، ومن هذا النمط أخرج ابن عساكر عن أبي أيوب. قال: من أراد أن يكثر علمه وأن يعظم حلمه فليجالس غير عشيرته. وقال الشيخ الألباني في صحيح ابن ماجه (١٣٤/٢): والحديث ضعيف جدا لكن شطره الثاني "خير" صحيح من وجه آخر، أخرج أبو داود في الجهاد، والترمذي في السير، وابن خزيمة في صحيحه (٢٥٥/١) وابن جبان (١٦٦٣) والحاكم (٤٤٣/١) وأحمد (٢٩٤/١) وعبد بن حميد في المنتخب من المسند (٧٣/١) ومحمد بن مخلد. في المنتقى من حديثه (٢/٣/٢) والضياء في المختارة (٢/٢٩٢/٦٢).

قلت: والحديث أخرجه أيضا المزي في التهذيب (٣٨٠/٣٣) والمسند الجامع (٢٩٧/٢).

٢٨٢٨ - ((علي عدة أصحاب طالوت)) هو طالوت بن قيس، من ذرية بنيامين ابن يعقوب، شقيق يوسف عليه السلام. يقال: إنه كان سقاء، ويقال: إنه كان دباغا، كذا في الفتح. ((من جاز معه النهر)) قال الحافظ في الفتح (٢٩٢/٧) ذكر أهل العلم في الأخبار أن المراد بالنهر نهر الأردن وأن جالوت كان رأس الجبارين وأن طالوت وعد من قتل جالوت أن يزوجه ابنته ويقاسمه الملك فقتله داود فوفى له طالوت وعظم قدر داود في بني إسرائيل حتى استقل بالمملكة بعد أن كانت نية طالوت تغييرت لداود، وهَمَّ بقتله فلم يقدر عليه فتاب وانخلع من الملك وخرج مجاهدا هو ومن معه من ولده حتى

٢٨٢٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا زيد بن الحباب، عن ابن لهيعة. أخبرني يزيد بن أبي حبيب، عن لهيعة بن عقبة؛ قال: سمعت أبا الورد صاحب النبي ﷺ يقول: إياكم والسرية التي إن لقيت فرّت وإن غنمت غلّت.

### (٢٦) باب الأكل في قدور المشركين

٢٨٣٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد. قالا: ثنا وكيع، عن سفيان، عن سماك بن حرب، عن قبيصة بن هلب، عن أبيه؛ قال: سألت رسول الله ﷺ عن طعام النصارى. فقال: "لا يختلجن في صدرك طعام ضارعت فيه نصرانية".

ماتوا كلهم شهداء، وقد ذكر محمد بن سحاق في "المبتدأ" قصته مطولة.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في المغازي، والترمذي في السير، وابن حبان (١١/١٢٠) وابن أبي شيبة (٣٨٢/١٤) وابن سعد (١٩/٢) وأحمد (٤/٢٩٠) والمسند الجامع (٣/١٦٣) وإسناده صحيح.

٢٨٢٩ - ((لهيعة بن عقبة)) المصري، والد عبدالله، يكنى أبا عكرمة. قال ابن القطان: مجهول الحال. وقال الأزدي: حديثه ليس بالقائم. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مستور، من الرابعة. ((أبا الورد)) المازني، صحابي، سكن مصر، اسمه حرب. وقيل: عبيد بن قيس. وقيل: ثمامة بن نهيك، له حديث واحد.

((إياكم والسرية)) أي اتقوا عن مرافقة السرية التي فيها هاتان الخصلتان، الجبن عند لقاء العدو، والخيانة في الغنيمة، فإنهما أعلى أسباب الهزيمة "فالرفيق قبل الطريق"، كذا في إنجاح الحاجة. ((إن لقيت)) العدو ((وإن غنمت)) بكسر النون، بأن حصل لهم الغنيمة بلا لقاء العدو ومحاربتهم ((غلّت)) من الغلول أي خانت في الغنيمة والله أعلم.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، موقوف، ورواه ابن أبي شيبة في مسنده بالإسناد مرفوعا. والحديث أخرجه أيضا المزني في التهذيب (٣٤/٣٩٠) وإسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة عند التفرد.

### ٢٦ - باب الأكل في قدور المشركين

٢٨٣٠ - ((لا يختلجن)) قد احتف في روايته مادة وهيئة، أما الأول فقال العراقي: المشهور أنه بتقديم

٢٨٣١ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو أسامة. حدثني أبو فروة يزيد بن سنان. حدثني عروة بن رويم اللخمي، عن أبي ثعلبة الخشني .....

الحاء على الحميم، ورؤى بتقديم الحاء المهملة على الحميم. وظاهر هذا الكلام أنه تطبيق، فالجواب إفادة الإباحة والإذن فيه وهو المشهور بين الجمهور لحديث "الإثم ما حاك في صدرك" لكن قوله "ضارعت" بسكون العين وفتح التاء على صيغة الخطاب أي شابهت به ملة نصرانية أي أهلها. يفيد أن سوق الجواب لإفادة المنع منه كما ذهب إليه أبو موسى. فقال: إنه منع منه. وذلك أنه سأله عن طعام النصراني فكأنه أراد أن لا يتحرك في ذلك شك إذا ما شبهت في النصراني حرام حبيث أو مكروه، لكن قد يقال: إذا كان سوق الجواب للمنوع فالتردد بين كونه حراما أو مكروها موجود، فلا يستقيم نفى التردد بين كونه مباحا أو ممنوعا، أن أثبت فيه المنع، والتردد بعد ذلك في أقسام المنوع لا ينافيه. ولذلك جزم بعضهم أن سياق الحديث لا يناسب الإذن وإنما يناسب المنع. وقد يقال: إنه للإذن، ومحط الكلام إنما هو المقام، والمعنى لا يختلج في صدرك طعام. يعني أن التشبيه المنوع إنما هو في الدين والعادات والأخلاق، لا في الطعام الذي يحتاج إليه كل واحد والتشبيه فيه لازم لاتحاد جنس ماكول الفريقين، وقد أذن الله تعالى بقوله: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾، فالتشبيه فيه مثله لا عبرة به، ولا يختلج في الصدور حتى تسأل عنه. وأجاب الطيبي بأن جملة "ضارعت" جواب شرط محذوف أي إن شككت شابهت فيه الرهبانية والحملة الشرطية مستأنفة لبيان سبب النهي، والمعنى لا يدخل في قلبك ضيق وحرج، لأنك على الحنيفية السهلة السمحة فإذا شككت وشدت على نفسك بمثل هذا شابهت فيه الرهبانية. وبالحملة فأول الحديث إلى الإذن أقرب وآخره بالمنع أنسب، فاختلقت كلمات القوم في ذلك (س).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الأئمة والترمذي في السير وأحمد (٢٢٦/٥) والطبراني في الكبير (١٦٦/٢٢) والمسند الجامع (٦٤٦/١٥) وإسناده حسن.

٢٨٣١ - ((عروة بن رويم)) بالراء ، مصفرا، أبو القاسم. وثقه ابن معين: والنسائي ودحيم. وقال الدارقطني: لا بأس به. وقال أبو حاتم: عامة أحاديثه مراسيل. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، يرسل كثيرا، من الخامسة.

((عن أبي ثعلبة الخشني)) بضم المعجمة، بعدها نون، صحابي مشهور، بكنيته. قيل: اسمه جرثوم

قال ولقيه وكلمه قال أتيت رسول الله ﷺ فسألته. فقلت: يا رسول الله قدور المشركين نطبخ فيها؟ قال: "لا تطبخوا فيها". قلت: فإن احتجنا إليها فلم نجد منها بدا. قال: "فارحضوها رحضا حسنا ثم اطبخوا وكلوا".

أو جرثومة أو جرثم أو جرهم أو لاشر، أو لاش بغير راء أو لاشق أو لاشومة أو ناشب أو ناشر أو عروق أو شق أو زيد أو الأسود واختلف في اسم أبيه أيضا مات سنة (٧٥) وقيل: قبل ذلك بكثير أول خلافة معاوية بعد الأربعين.

((قال ولقيه وكلمه)) والغرض منه إثبات سماع رويم عن أبي ثعلبة، فيكون الحديث متصلا لا منقطعا. ((لا تطبخوا فيها)) الاستحباب عن الاحتراز عن آنتهم مع وجود الغير، إذ الكلام فيما يستعملون فيه الأشياء النجسة، والاحتراز عنها أحسن. ((فارحضوها)) بفتح الحاء المهملة وبالضاد المعجمة أى اغسلوها، من رحضه كمنعه، غسله والله أعلم.

قال الطيبي: إنما نهى عن الأكل فيها لأنهم كانوا يطبخون فيها الخنزير، ويشربون فيها الخمر، انتهى. ويشهد به ما ذكره أبو داود مقيدا إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنتهم الخمر، الحديث. فعلم من هذا أن الذين يستعملون النجاسات في آنتهم كأكل الميتة وشاربي الخمر فلا يجوز استعمال ظروفهم بدون الغسل ولا أكل الطعام المطبوخ في آنتهم، والله أعلم، كذا في إنجاح الحاجة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، يزيد بن سنان، التميمي، أبو فروة، الرهاوى ضعفه أحمد وابن معين وابن المدينى وأبو حاتم والبخارى وأبو داود والترمذى والدارقطنى وغيرهم رواه الترمذى فى الجامع عن زيد بن أكرم عن سلم بن قتيبة عن شعبة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة به بلفظ "سئل رسول الله ﷺ عن قدور المشركين فقال: أنقوها غسلا واطبخوا فيها" ولم يذكر بقية الحديث. قال: وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي ثعلبة، وروى أبو بكر بن أبي شيبة فى مسنده عن أبي أسامة عن أبي فروة يزيد بن سنان به بمتن فيه طول.

والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٣٢/١٦) وأخرج بنحوه البخارى فى الذبائح، ومسلم فى الصيد، وأبو داود فى الأطعمة، وأحمد (١٩٣/٤).

قال الألبانى: إسناده صحيح.

## (٢٧) باب الاستعانة بالمشركين

٢٨٢٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلى بن محمد. قالوا: ثنا وكيع. ثنا مالك بن أنس، عن عبد الله بن يزيد، عن نيار، عن عروة بن الزبير، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "إنا لا نستعين بمشرك". قال علي: في حديثه عبد الله بن يزيد أو زيد.

### ٢٧ - باب الاستعانة بالمشركين

٢٨٢٢ - ((عبد الله بن يزيد)) هو تخليط فاحش، والصواب عبد الله بن نيار، بكسر النون بعدها تحتانية خفيفة. ليس بينهما "يزيد ولا لفظة" عن "كما في مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في الكبرى. قال المزني: وهو المحفوظ وعبد الله بن نيار، الأسلمي. وثقه النسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((إنا لا نستعين بمشرك)) هذا الحديث ههنا مختصر، وأخرجه مسلم مطولا، وفيه سببه وهو أنه خرج رسول الله ﷺ قبل بدر فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان يذكر منه جرأة ونجدة، ففرح أصحاب رسول الله ﷺ حين رأوه، فلما أدركه قال لرسول الله ﷺ: "جئت لأتبعك وأصيب معك". قال له رسول الله ﷺ: تؤمن بالله ورسوله؟ قال: لا، قال: فارجع فلن أستعين بمشرك. قالت: (أى عائشة) ثم مضى حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرجل فقال له: كما قال أول مرة. فقال: له النبي ﷺ كما قال أول مرة. قال: فارجع فلن أستعين بمشرك. قال: ثم رجعت فأدركه بالبيداء فقال له: كما قال أول مرة، تؤمن بالله ورسوله؟ قال: نعم. فقال له رسول الله ﷺ: فانطلق.

قال السندي: قوله "إنا لا نستعين بمشرك" يدل على أن الاستعانة بالمشرك حرام، ومحلّه عدم الحاجة إذ الحاجة مستثناة فيحمل ما جاء من ذلك على الإباحة فلا تعارض، والله أعلم.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٢٥٤/٧): وفي حديث عائشة دليل على أنها لا تحوز الاستعانة بالكافر. وكذلك حديث خبيب بن عبد الرحمن عند أحمد، ويعارضهما في الظاهر حديث ذي مخبر عند أحمد وأبي داود وحديث الزهري عند أبي داود في مراسيله، وجمع بأوجه منها ما ذكره البيهقي عن نص الشافعي أن النبي ﷺ تفرس الرغبة في الدين ردهم فردهم رجاء أن يسلموا فصدق الله ظنه. وفيه نظر لأن قوله "لا أستعين بمشرك" نكرة في سياق النفي تفيد العموم. ومنها أن الأمر في ذلك

إلى رأى الإمام. وفيه النظر المذكور بعينه. ومنها أن الاستعانة كانت ممنوعة، ثم خص فيها. قال الحافظ فى التلخيص: وهذا أقربها وعليه نص الشافعى، وإلى عدم جواز الاستعانة بالمشركين ذهب جماعة من العلماء، وهو مروى عن الشافعى وحكى فى البحر عن العترة وأبى حنيفة وأصحابه أنها تحوز الاستعانة بالكفار والفساق حيث يستقيمون على أوامره ونواهيه. واستدلوا باستعانتهم عليهم السلام بناس من اليهود واستعانتهم عليهم السلام بصفوان بن أمية يوم حنين. وبأخباره عليه السلام بأنها ستقع من المسلمين مصالحة الروم ويغزون جميعا عدوا من وراء المسلمين. قال فى البحر: تحوز الاستعانة بالمنافق إجماعا. لاستعانتهم عليهم السلام بابن أبى وأصحابه، وتحوز الاستعانة بالفساق على الكفار إجماعا، وعلى البغاة عندنا لاستعانة على بالأشعث.

وقد روى عن الشافعى المنع من الاستعانة بالكفار على المسلمين لأن فى ذلك جعل سبيل للكافر على المسلم. وقد قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾، وأجيب بأن السبيل هو اليد وهى للإمام الذى استعان بالكافر. وشرط بعض أهل العلم: أنها لا تحوز الاستعانة بالكفار والفساق إلا حيث مع الإمام جماعة من المسلمين يستقل بهم فى إمضاء الأحكام الشرعية على الذين استعان بهم ليكونوا مغلوبين، لا غالبين، كما كان عبدالله بن أبى ومن معه من المنافقين يخرجون مع النبى صلى الله عليه وسلم للقتال، وهم كذلك.

ومما يدل على جواز الاستعانة بالمشركين أن قرمان خرج مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أُحد وهو مشرك، فقتل ثلاثة من بنى عبدالدار حملة لواء المشركين حتى قال صلى الله عليه وسلم: "إن الله ليأزر هذا الدين بالرجل الفاجر". كما ثبت ذلك عند أهل السير، وخرجت خزاعة مع النبى صلى الله عليه وسلم على قريش عام الفتح. والحاصل أن الظاهر من الأدلة عدم جواز الاستعانة بمن كان مشركا مطلقا، لما فى قوله صلى الله عليه وسلم: "إنا لا نستعين بالمشركين" من العموم وكذلك قوله "أنا لا أستعين بمشرك" ولا يصلح مرسل الزهرى بمعارضة ذلك لما تقدم من أن مراسيل الزهرى ضعيفة، والمسند فيه الحسن بن عمارة وهو ضعيف، ويؤيد هذا قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾، وقد أخرج الشيخان عن البراء. قال: "جاء رجل مقنع بالحديد. فقال يا رسول الله! أقاتل أو أسلم؟ قال: "أسلم ثم قاتل". فأسلم ثم قاتل، فقتل. فقال صلى الله عليه وسلم: "عمل قليلا وأجر كثيرا". وأما استعانتهم عليهم السلام بابن أبى



## (٢٨) باب الخديعة في الحرب

٢٨٣٣ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير. ثنا يونس بن بكير، عن محمد ابن إسحق، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة؛ أن النبي ﷺ قال: "الحرب خدعة".

فليس ذلك إلا لإظهاره الإسلام. وأما مقاتلة قرمان مع المسلمين فلم يثبت أنه ﷺ أذن له بذلك في ابتداء الأمر. وغاية ما فيه أنه يجوز للإمام السكوت عن كافر قاتل مع المسلمين، انتهى كلام الشوكاني.

قلت: والذي يتخلص من مجموع الروايات أن الأمر في الاستعانة بالمشركين موكول إلى مصلحة الإسلام والمسلمين، فإن كان يؤمن عليهم من الفساق وكان في الاستعانة بهم مصلحة فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى إذا كان حكم الإسلام هو الظاهر، ويكون الكفار تبعاً للمسلمين. وإن كان للمسلمين عنهم غنى أو كانوا هم القادة والمسلمون تبعاً لهم أو يخاف منهم الفساد فلا يجوز الاستعانة بهم.

وأما حديث الباب فقد اعتذر عنه من قال بالحواز بأن غزوة بدر كانت أول غزوة غزاها رسول الله ﷺ وكانت هي الفرقان بين الحق والباطل، فكره رسول الله ﷺ أن يستعين فيها بمشرك. وأراد أن تقع هذه الغزوة الأولى بأيدي المسلمين خالصة لهم. وذكر الحافظ في الفتح (١٨٠/٦) عن بعض العلماء أن النبي ﷺ تفرس في الذي قال له "لن أستعين بمشرك" الرغبة في الإسلام فرده رجاء أن يسلم فصدق ظنه، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضاً مسلم في المغازي، وأبوداود في الجهاد، والترمذي والنسائي في الكبرى في السير وفي التفسير، وابن حبان (٢٨/١١) والبيهقي (٣٦/٩) وابن أبي شيبة (٣٩٥/١٢) والدارمي (١٥١/٢) والحاكم (١٢١/٢) وابن الجارود (٣٤٩) والطحاوي في المشكل (٢٣٦/٣) وأحمد (٦٨/٦) والميزي في التهذيب (٢٣٢/١٦) والمسند الجامع (٢٦٠/٢٠) وإسناده صحيح.

## ٢٨ - باب الخديعة في الحرب

٢٨٣٣ - ((الحرب خدعة)) فيه ثلاث لغات مشهورات:

١ - خَدَعَةٌ، بفتح الخاء وسكون الدال، وهي مرة من الخدع. والمراد على ذلك أن أمر الحرب

ينقضى بمرة واحدة من الخداع أى أن المقاتل إذا خدع مرة واحدة لم يكن لها إقالة.

٢- خُدْعَةٌ، بضم الخاء وسكون الدال وهى اسم من الخداع والمراد حينئذ أن الحرب تشتمل على الخداع فيخدع كل فريق مقابله كأنها عبارة عن الخداع.

٣- خُدْعَةٌ، بضم الخاء وفتح الدال وهى مبالغة من الخداع مثل هُمزة ولُمزة وضحكة للذى يكثر الضحك. والمعنى على هذا أن الحرب تكثر من الخداع فتخدع الرجال وتُمنِّيهم ولا تفى لهم.

هذه خلاصة ما حكاه ابن الأثير فى جامع الأصول (٥٧٥/٢) عن الخطابى. وزاد بعض العلماء

لغتين سوى ما ذكر:

١- خُدْعَةٌ بفتح الخاء والدال كليهما حكاه المنذرى. وقال وهو جمع "خداع" أى أن أهل الحرب خُدْعَةٌ يخدعون خصومهم.

٢- خِدْعَةٌ، بكسر الخاء وسكون الدال حكاه مكي ومحمد بن عبد الواحد. ولعله اسم هيئة من الخداع كأنه قال: الحرب هيئة مخصوصة من الخداع.

وهذان الوجهان ذكرهما الحافظ فى الفتح (١٥٨/٦) ورجح الخطابى وابن الأثير والنوى وأكثر العلماء الوجه الأول (وهو بفتح الخاء وسكون الدال).

### حكم الكذب فى الحرب:

وبهذا الحديث استدل بعض الفقهاء على جواز الكذب فى الحرب حملاً للحديث على المعنى الثانى، وحملاً للخدعة على معنى الكذب، والمسألة قد اختلف فيها الفقهاء قديماً. قال صاحب فيض البارى (٣٩٦/٣): واعلم أن الكذب جائز فى بعض الأحوال عند الشافعية. أما الحنفية فلا أراهم يجوزونه صراحة فى موضع، نعم وسعوا بالكنايات والمعارض وأمثالهما. وقال النوى: الظاهر إباحة حقيقة الكذب فى الأمور الثلاثة، لكن الاقتصار على التعريض أولى.

وقال ابن العربي: الكذب فى الحرب من المستثنى الجائز بالنص وفقاً للمسلمين لحاجتهم إليه.

وليس للعقل فيه مجال، ولو كان تحريم الكذب بالعقل ما انقلب حلالاً.

واستدل المبيحون للكذب الصريح فى الحرب بما أخرجه الترمذى فى البر والصلة من حديث

أسماء بنت يزيد مرفوعاً: "لا يحل الكذب إلا فى ثلاث. تحدث الرجل امرأته ليرضيها والكذب فى

٢٨٣٤ - حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير . ثنا يونس بن بكير ، عن مطر بن ميمون ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ؛ أن النبي ﷺ قال : " الحرب خدعة " .

### (٢٩) باب المبارزة والسلب

٢٨٣٥ - حدثنا يحيى بن حكيم وحفص بن عمرو . قالوا : ثنا عبدالرحمن ابن مهدي ح وحدثنا محمد بن إسماعيل . أنبأنا وكيع . قالوا : ثنا سفيان عن أبي هاشم الرُماني . قال أبو عبدالله : هو يحيى بن الأسود ، عن أبي مجلز ، .....

الحرب وفي الإصلاح بين الناس " . واستدلوا أيضا بقصة قتل كعب بن أشرف فإن محمد بن مسلمة استأذن رسول الله ﷺ قبل ذهابه إلى كعب اليهودي في التحيل على قتله بالكذب . فقال : " ائذن لي أن أقول " فأجاب رسول الله ﷺ قد فعلت . كما أخرجه البخاري في باب الفتك من أهل الحرب من كتاب الجهاد .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف لتدليس محمد بن إسحاق ، وله شواهد في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر وأبي هريرة وعلي بن أبي طالب .

والحديث صحيح لشواهد ، أخرجه أيضا أبو يعلى (٤٤/٨) والمسند الجامع (٢٥٨/٢٠) .

٢٨٣٤ - ((مطر بن ميمون)) المحاربي ، الإسكافي ، أبي خالد ، الكوفي . ذكره العقيلي وابن حبان وابن عدى والدارقطني وأبو نعيم في جملة الضعفاء . وقال الحافظ : متروك ، من الخامسة . ومر شرح الحديث في الحديث السابق آنفا .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف مطر بن ميمون ، الكوفي ، الإسكافي ، قال فيه البخاري وأبو حاتم والنسائي والساجي : منكر الحديث . وقال الأزدي : متروك الحديث .

والحديث أخرجه أيضا أبو يعلى (٣٨٣/٤) والميزي في التهذيب (٥٩/٢٨) والمسند الجامع (٤٨٠/٩) وإسناده ضعيف ، لكن متن الحديث صحيح من طرق أخرى .

### ٢٩ - باب المبارزة والسلب

٢٨٣٥ - ((أبي هاشم ، الرماني)) بضم الراء وتشديد الميم ، الواسطي ، اسمه يحيى ابن دينار . وقيل : ابن الأسود . وقيل : ابن نافع . تقدمت ترجمته برقم (٨٩٩) .

عن قيس بن عباد؛ قال: سمعت أبا ذر يُقسِمُ لنزلت هذه الآية في هؤلاء الرهط الستة يوم بدر ﴿هَذَا خِصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَقَعْلُ مَا يُرِيدُ﴾ في حمزة بن عبدالمطلب وعلى بن أبي طالب وعبيدة بن الحارث وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد ابن عتبة اختصموا في الحجج يوم بدر.

((قيس بن عباد)) بضم المهملة وتخفيف الموحدة، الضبعي، بضم المعجمة وفتح الموحدة، أبو عبد الله، البصري. وثقه العجلي والنسائي وعبد الرحمن بن يوسف. وزاد العجلي: "من كبار الصالحين". وقال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثانية، مخضرم، مات بعد الثمانين، وهم من عده من الصحابة.

((نزلت هذه الآية في هؤلاء الرهط الستة يوم بدر)) وروى عن قتادة في قوله "هذان خصمان .. الخ". قال: اختصم المسلمون وأهل الكتاب فقال أهل الكتاب نبينا قبل نبيكم وكتابنا قبل كتابكم فنحن أولى بالله منكم. وقال المسلمون كتابنا يقضى على الكتاب كلها ونبينا خاتم الأنبياء فنحن أولى بالله منكم فأنزل الله الآية. وقال ابن نجيب عن مجاهد في هذه الآية مثل الكافر والمسلم اختصما وهذه يشمل الأقوال كلها وينتظم فيه قصة بدر وغيرها. فإن المؤمنين يريدون نصره دين الله والكافرين يريدون إطفاء نور الإيمان وخذلان الحق وظهور الباطل وهذا اختيار ابن جريج وهو حسن، كذا في إنجاح الحاجة. ((هذان خصمان)) قال السندي: بناء على أن الخصم يطلق على الجمع أي هذان فريقان هما خصمان ((اختصموا في الحجج)) أي في مقتضى الحجج وهو الإسلام والسيف والسنان وليس المراد أنهم اختصموا بالحجج. ((إلى قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَقَعْلُ مَا يُرِيدُ﴾ ولا ريب أن هذا الحديث كما هو مذكور فيه خطأ فاحش فلا يعقل قوله في أن يبدأ بجزء من الآية (١٩) ثم يقول إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَقَعْلُ مَا يُرِيدُ﴾، وهي قبلها في الآية (١٤) والأرجح إلى قوله: ﴿نُذِقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾، آخر الآية (٢٥) أو لعل ذكر الآيتين جاء معكوسا فتكون الأولى الآية (١٤) والثانية من الآية (١٩) والراجح عندي أنه من خطأ النساخ.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في المغازي، ومسلم في التفسير، والنسائي في الكبرى في فضائل الصحابة، والميزي في التهذيب (٦٩/٢٤). والمسند الجامع (١٦٥/١٦) وإسناده صحيح.

٢٨٢٦ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع. ثنا أبو العيمس وعكرمة بن عمار، عن إياس بن سلمة ابن الأكوخ، عن أبيه؛ قال: بارزت رجلا فقتلته فنقلني رسول الله ﷺ سلبه.

٢٨٢٧ - حدثنا محمد بن الصباح. أنبأنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن كثير بن أفلح، عن أبي محمد مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة؛ أن رسول الله ﷺ نفله سلب قتيل قتله يوم حنين.

٢٨٢٦ - ((نقلني)) بتشديد الفاء أى أعطاني السلب بفتحيتين ما على المقتول من ملبوس وغيره وفي شمول الدابة اختلاف.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات. واسم أبي عيمس عتبة ابن عبد الله، رواه أبو داود الطيالسى فى مسنده عن أيوب بن عتبة عن إياس بإسناده ومثنه، وله شاهد من حديث أبي قتادة، رواه الشيخان والترمذى فى الجامع وقال: حسن، صحيح. قال: وفى الباب عن عوف بن مالك وخالد بن الوليد وأنس وسمرة.

والحديث أخرجه أيضا البخارى وأبو داود فى الجهاد، وابن جبان (١١/١٧٠) والبيهقى (٦/٣٠٧) والدارمى (٢/١٣٩) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٣/٢٢٧) وأحمد (٤/٤٥) والطبرانى فى الكبير (٧/٢٩) والمسند الجامع (٧/١٠١) وإسناده صحيح.

٢٨٢٧ - ((عمرو بن كثير بن أفلح)) المكى، يقال: عمر. قال ابن المدينى: لا يعرف. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن جبان فى الثقات. وقال الحافظ: لا بأس به، من السابعة.

((عن أبي محمد)) اسمه نافع بن عباس بموحدة ومهملة، أو تحنانية ومعجمة، الأقرع، المدنى، مولى أبي قتادة. قيل له: ذلك للزومه وكان مولى عقيلة الغفارية. وثقه النسائى. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة، وعده ابن جبان وابن شاهين فى الثقات. وقال أحمد: معروف، كذا فى التهذيب.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى المغازى وفى البيوع وفى الجهاد وفى الأحكام، ومسلم ومالك وأبو داود فى الجهاد والترمذى فى السير، والبيهقى فى الكبرى (٩/٥٠) وفى المعرفة (٦/٥٢١) وابن جبان (١١/١٣١) وعبدالرزاق (٥/٢٣٦) والبغوى (١١/١٠٥) وابن الجارود (٣٦٠) والدارمى (٢/٢٢٩) والطحاوى (١/١٣٠) وأحمد (٥/٢٩٥) والحميدى (١/٢٠٤) وسعيد بن منصور (٣/٣٠٣) والشافعى فى المسند (٢٢٣) وفى السنن (٢/٢٥٣) والمسند الجامع (١٦/٣٩٠) وأبو عبيد (٧٧٦) وابن

٢٨٢٨ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو معاوية. ثنا أبو مالك الأشجعي، عن نعيم بن أبي هند، عن ابن سمرة بن جندب، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من قتل فله السلب".

### (٣٠) باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان

٢٨٢٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس؛ قال: ثنا الصعب بن جثامة. قال: سئل النبي ﷺ عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب النساء والصبيان. ....

زنجويه (١١٥١) كلاهما في الأموال بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا، كالمصنف، وإسناده صحيح.  
٢٨٢٨ - ((ابن سمرة بن جندب)) هو سليمان بن سمرة بن جندب، الفزارى. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

قال البوصيري: هذا إسناد فيه ابن جندب واسمه سليمان بن سمرة بن جندب ذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن القطان: حاله مجهول، وباقي رجال الإسناد ثقات. رواه الحاكم في المستدرک من طريق معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق عن أبي مالك عن نعيم به. ورواه البيهقي في سننه الكبرى عن الحاكم بإسناده ومنتها، وسبقهما إلى ذلك أبو بكر بن أبي شيبة فرواه في مسنده عن أبي معاوية به.  
والحديث أخرجه أيضا أحمد (١٢/٥) والميزي في التهذيب (٤٤٨/١١) والمسند الجامع (٢٠٩/٧) وإسناده صحيح.

### ٣٠ - باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان

٢٨٢٩ - ((الصعب)) بفتح فسكون ((ابن جثامة)) بفتح جيم وتشديد مثلثة، الليثي، صحابي، مات في خلافة الصديق على ما قيل، والأصح أنه عاش إلى خلافة عثمان.

((سئل النبي ﷺ)) قال الحافظ في الفتح (١٤٧/٦): لم أقف على اسم السائل ثم وجدت في صحيح ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري بسنده عن الصعب، قال: سألت رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين أنقتلهم معهم؟ قال: نعم. فظهر أن الراوي هو السائل. ((عن أهل الدار)) أي القرابة أو المحل ((يبيتون)) بفتح الياء الثانية مشددة على البناء للمجهول من التبييت وهو الإغارة وقت الليل والمراد أنه يصعب في التبييت أن تميز النساء والصبيان من الرجال فيصابون من غير قصد

قال : "هم منهم".

فهل يجوز ذلك أو لا؟ ((هم منهم)) أى من المشركين فى جواز القتل فى تلك الحالة المسؤل عنها وفى ذلك القتل الغير القصدى وأما القصد فقد نهى عنه. فلا معارضة بين هذا الحديث وحديث النهى والزهرى جعله منسوخا بحديث النهى (س). قال الحافظ فى الفتح (١٤٧/٦): قوله "هم منهم" أى فى الحكم تلك وليس المراد إباحة قتلهم بطريق القصد إليهم بل المراد إذا لم يكن الوصول إلى الآباء إلا بوطئ الذرية فإذا أصيبوا لا احتلاطهم بهم حاز قتلهم.

وبه يؤخذ حكم قذف القنابل فى زماننا، فإنه يجوز إذا لم يقصد بها النساء والصبيان بل أريد بها النكابة فى العدو فإن أصيب بها النساء والصبيان من غير قصد فلا بأس، والله أعلم.

ثم إن تحريم النساء والصبيان مقيد عند الجمهور بما إذا لم يقاتلوا فإن قاتلوا فلا بأس بقتلهم والدليل على ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائى من حديث رباح - بفتح الراء - ابن الربيع. قال: "كنا مع رسول الله ﷺ فى غزوة فرأى الناس مجتمعين فرأى امرأة مقتولة، فقال: ما كانت هذه لتقاتل" فدل على أن علة عدم قتلها عدم قتالها فإن قاتلت قتلت. وقال مالك والأوزاعى: لا يجوز قتل النساء والصبيان، لم يجز رميهم ولا تحريقهم. وما روينا حجة عليهما.

وفى الحديث دليل على جواز العمل بالعام حتى يرد الخاص لأن الصحابة تمسكوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشرك ثم نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والصبيان فخص ذلك العموم ويحتمل أن يستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة ويستنبط منه الرد على من يتخلى عن النساء وغيرهن من أصناف الأموال زهدا لأنهم وإن كان قد يحصل منهم الضرر فى الدين لكن يتوقف تجنبهم على حصول ذلك الضرر فمتى حصل اجتنبت وإلا فليتناول من ذلك بقدر الحاجة، كذا فى فتح البارى (١٤٨/٦).

والحديث أخرجه أيضا البخارى وأبو داود فى الجهاد، ومسلم والترمذى والنسائى فى السير، والبيهقى فى الكبرى (٧٠/٩) وفى المعرفة (١٣/٧) والبغوى (٤٩/١١) وعبدالرزاق (٢٠٢/٥) وابن أبى شيبه (٣٨٨/١٢) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٢٢/٣) وأحمد (٣٧/٤) والحميدى (٣٤٣/٢) والطبرانى فى الكبير (١٠٢/٨) والشافعى (٣٩٥/٢) وأبو عبيد فى الأموال (٩٤) والمسند الجامع (٤٨٧/٧) وإسناده صحيح وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

٢٨٤٠ - حدثنا محمد بن إسماعيل. أنبأنا وكيع، عن عكرمة بن عمار، عن إياس بن سلمة بن الأكواع، عن أبيه؛ قال: غزونا مع أبي بكر هوازن على عهد النبي ﷺ فأتينا ماء لبني فزارة فعرسنا حتى إذا كان عند الصبح شئناها عليهم غارة فأتينا أهل ماء فبيتناهم فقتلناهم تسعة أو سبعة أبيات.

٢٨٤١ - حدثنا يحيى بن حكيم. ثنا عثمان بن عمر. أنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة في بعض الطريق فنهى عن قتل النساء والصبيان.

٢٨٤٠ - ((فعرسنا)) من التعريس وهو نزول المسافر آخر الليل للاستراحة. وأكثر ما يقال إذا نزلوا ساعة ثم ارتحلوا كما في مقاييس اللغة لابن فارس (٤/٢٦٣) ((شئناها عليهم غارة)) الشنّ بشين معجمة ونون مشددة صب الماء متفرقا ثم استعير للإغارة، يقال: شن الغارة عليهم شنا، أى صبها. وبثها وفرقتها من كل وجه. وذكر الزمخشري في أساس البالغة أنه مجاز، كذا في تاج العروس للزبيدي (٩/٢٥٦).

والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبو داود في الجهاد، والنسائي في الكبرى في السير، والبيهقي (٦/٣٦١) وابن حبان (١١/٤٨) وابن أبي شيبة (١٢/٥٠٣) والحاكم (٢/١٠٧) وأحمد (٤/٤٧) وابن سعد (٢/١١٨) والمسند الجامع (٧/١١٠) وإسناده صحيح.

٢٨٤١ - ((في بعض الطريق)) وأخرج الطبراني في الأوسط أن ذلك وقع بمكة وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة: أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال: ألم أنه عن قتل النساء؟ من صاحبها؟ فقال رجل أنا يا رسول الله أردفتها فأرادت أن تصرعني فقتلتني فقتلتها فأمر بها أن توارى، ذكرها الحافظ في الفتح. ((فنهى عن قتل النساء والصبيان)) فيه أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان وإلى ذلك ذهب مالك والأوزاعي فلا يجوز ذلك عندهما بحال من الأحوال. وقال الشافعي والكوفيون: إذا قتلت المرأة جاز قتلها وقال ابن حبيب من المالكية: لا يجوز القصد إلى قتلها إذا قتلت إلا أن باشرت القتل أو قصدت إليه، كذا في النيل (٧/٢٨٠).

قلت: إن هذا الحكم من ميزات الإسلام البارزة فإنه أول من حكم بحرمة قتل هؤلاء في الحرب حين كان الناس يعتدون عند الحرب على النساء والشيوخ والولدان ولم تكن في العالم أمة أكثر احتفاظا بهذا الحكم وأعظم اعتناء به من الأمة الإسلامية.

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخاري ومسلم وأبو داود في الجهاد، والترمذي والنسائي في



٢٨٤٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي الزناد، عن المُرَقَع بن عبد الله بن صيفي، عن حنظلة الكاتب؛ قال: غزونا مع رسول الله ﷺ فمررنا على امرأة مقتولة قد اجتمع عليها الناس فأفرجوا له. فقال: "ما كانت هذه تقاتل فيمن يقاتل". ثم قال لرجل انطلق إلى خالد بن الوليد: "فقل له إن رسول الله ﷺ يأمرك يقول لا تقتلن ذرية ولا عسيفا".  
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد، عن المُرَقَع، .....

الكبرى في السير، وابن حبان (٣٤٤/١) والبيهقي (٧٧/٩) والبغوي (٤٧/١١) وابن أبي شيبة (٣٨١/١٢) وابن الجارود (٣٤٨) والدارمي (١٤١/٢) وأبو عوانة (٩٤/٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٢١/٣) وأحمد (٢٢/٢) وأطبراني في الكبير (٣٨٢/١٢) وفي الأوسط (٣٨٧/١) وأبو عبيد في الأموال (٩٨) والشافعي (١٠٣/٢) والمسند الجامع (٧١٨/١٠) وإسناده صحيح.

٢٨٤٢ - ((المُرَقَع)) بضم أوله وفتح الثانية وكسر القاف المشددة. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الثالثة.

((حنظلة الكاتب)) أي حنظلة بن الربيع بن صيفي، التميمي، يعرف بحنظلة الكاتب، صحابي، نزل الكوفة. وتركوا الرحام عنها، ومات بعد علي.

((فأفرجوا له)) أي تفرقوا لأجله ((ما كانت هذه تقاتل)) أخذ منه أن المبيح للقتل هو الحرب لا الكفر. والأول مذهب الحنفية والثاني نسب إلى الشافعي ((فقل له)) أي لخالد، وإنما أمره لأنه كان على مقدمة الجيش ((ذرية)) الذرية اسم يجمع نسل الإنسان من ذكر وأنثى وأصلها الهمز لكنهم حذفوه فلم يستعملوه إلا غير مهموزة وتجمع على ذريات وذراري. وقيل: أصلها من الذر بمعنى التفريق لأن الله تعالى ذرهم في الأرض والمراد في هذا الحديث النساء لأجل المرأة المقتولة، كذا في النهاية. ((ولا عسيفا)) أي أجيرا وكان المراد الأجير على حفظ الدواب ونحوه لا الأجير على القتال، والله أعلم.

قال الإمام الخطابي في المعالم (٢٨٠/٢): في الحديث دليل على أن المرأة إذا قتلت قتلت، ألا ترى أنه جعل العلة في تحريم قتلها لأنها لا تقاتل. فإذا قتلت دل على جواز قتلها.

((المغيرة بن عبد الرحمن)) بن عبد الله بن خالد بن حزام، الحزامي، المدني، لقبه قصي. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الحافظ: ثقة، له غرائب، من السابعة. قال

عن جده رباح بن الربيع، عن النبي ﷺ نحوه. قال أبو بكر بن أبي شيبة: يخطئ الثوري فيه.

أبوداود: كان قد نزل عسقلان.

((رباح بن الربيع)) الأسيدى، بتشديد التحتانية، أخو حنظلة الكاتب، ويقال: بكسر أوله وبالتحتانية، صحابى له حديث.

((يخطئ الثورى فيه)) لأنه رواها عن أبي الزناد عن المرقع بن عبدالله ابن صيفى، عن حنظلة الكاتب وإنما هي عن المرقع، عن جده رباح بن الربيع. ذكر المزى فى الأطراف رواية رباح. أخرجه أبوداود فى الجهاد والنسائى فى السير. وقال فى ترجمة حنظلة بن الربيع الثورى يخطئ فيه، رواه مغيرة بن عبدالرحمن عن أبي الزناد عن مرقع عن جده رباح بن الربيع أخى حنظلة الكاتب وكذلك عمرو بن مرقع عن أبيه، كذا فى إنجاح الحاجة.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح، المرقع بن صيفى ذكره ابن حبان فى الثقات، ولم أر من جرحه وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين، رواه النسائى فى السير عن عمرو بن على ومحمد بن المثنى كلاهما عن عبدالرحمن عن سفيان به ورواه ابن حبان فى صحيحه عن أبي عروبة، عن محمد بن بشار عن عبدالرحمن به. ورواه أحمد وأبوداود والنسائى وابن ماجه من حديث رباح بن الربيع بن صيفى، أخى حنظلة الكاتب، جد المرقع بن صيفى، وله شاهد فى الصحيحين من حديث ابن عمر.

قلت: فقول البوصيرى: "وباقى رجال الإسناد على شرط الشيخين" قال فيه الشيخ الألبانى: كلاً بل هو صحيح فقط المرقع بن صيفى، لم يرو له الشيخان شيئاً، وهو ثقة.

والحديث أخرجه أيضاً بطريق الأول ابن حبان (١١٢/١١) وعبدالرزاق (٢٠١/٥) وابن أبى شيبة (٣٨٢/١٢) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٢٢/٣) وأحمد (١٧٨/٤) والطبرانى فى الكبير (٦٩/٥) عن أبى الزناد عن المرقع بن صيفى عن حنظلة الكاتب رضى الله عنه.

والطريق الثانى، فأخرجه أيضاً أبوداود فى الجهاد والنسائى فى الكبرى فى السير، وابن حبان (١١٠/١١) والطحاوى (٢٢١/٣) وأحمد (٣٨٨/٣) وسعيد بن منصور (٢٨٠/٣) والطبرانى فى الكبير (١٢/٤) وأبو يعلى (١١٥/٣) عن أبى الزناد عن المرقع بن صيفى، عن جده رباح بن الربيع رضى الله عنه.

قلت: قال أبو حاتم: سمع هذا الخبر المرقع بن صيفى عن حنظلة الكاتب وسمعه من جده، وجده

رباح بن الربيع وهما محفوظان.

### (٣١) باب التحريق بأرض العدو

٢٨٤٣ - حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة. ثنا وكيع، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن أسامة بن زيد؛ قال: بعثنى رسول الله ﷺ إلى قرية يقال لها أبني فقال انت أبني صباحا ثم حرق.

٢٨٤٤ - حدثنا محمد بن ربح أنبأنا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ حرق نخل بني النضير وقطع وهي البويرة فأنزل الله عز وجل: .....

### ٣١ باب التحريق بأرض العدو

٢٨٤٣ - ((انت أبني)) بضم همزة وسكون باء مقصورة، اسم موضع من فلسطين بين عسقلان والرملة، قاله القاري. قال زهير الشاويش في تعليقه على ضعيف ابن ماجه: اسم موضع في الأردن ومن جعلها في أرض فلسطين فقد جاوز الحق بحمله مع العصبية للأوطان.

((صباحا)) أي حال غفلتهم وفجأة نيهتهم وعدم أهبتهم، ((ثم حرق)) بيوتهم وزروعهم ولم يرد تحريق أهلها. وقيل: يجوز تحريق أهل الحرب من الكفرة عند قيام الحرب، وما جاء من النهي فإنما هو إذا كان الكافر أسيرا يتمكن المسلم من قتله (س).

والحديث أخرجه أيضا أبوداود في الجهاد وأحمد (٢٠٥/٥) والمسند الجامع (١٣٢/١) وإسناده ضعيف، صالح بن أبي الأخضر ضعيف، يعتبر به إذا توبع ولم يتابع.

٢٨٤٤ - ((حرق نخل بني النضير)) وهم قبيلة كبيرة من اليهود وكانت قبائلهم الكبيرة في المدينة ثلاثة: قريظة، والنضير، وقينقاع، وكانوا قد عاهدوا النبي ﷺ على أن لا يحاربوه ولا يمالئوا عليه عدوه فكان أول من نقض العهد من اليهود بنو قينقاع فحاربهم رسول الله ﷺ في شوال بعد وقعة بدر فنزلوا على حكمه وأراد قتلهم فاستوهم منه عبد الله ابن أبي وكانوا حلفاءه فوهمهم له وأخرجهم من المدينة إلى "أذرعاء" ثم نقض العهد بنو النضير وكان رئيسهم حبي بن أخطب فحاصرهم وقطع أشجارهم وحرق نخيلهم حتى نزلوا على الحلاء، فأجلاهم. ((وهي البويرة)) بضم الباء وفتح الواو وهي موضع نخل بني النضير بين المدينة وتيماء، يريد أن التحريق والقطع وقع بالبويرة، ((فأنزل الله .. (الخ)) وذلك أنه حين قطع نادوه يا محمد قد كنت تنهى عن الفساد وتعييه على من صنعه فما بالك

﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمْوهَا قَائِمَةً ﴾ الآية.

٢٨٤٥ - حدثنا عبد الله بن سعيد. ثنا عقبه بن خالد، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ حرق نخل بني النضير وقطع. وفيه يقول شاعرهم: فهان على سراة بني لؤى حريق بالبويرة مستطير.

تقطع النخل وتحرقها؟ قال السهيلي: قال أهل التأويل وقع في نفوس المسلمين من هذا الكلام شيء حتى أنزل الله الآية (س).

((ما قطعتم من لينة)) قال النووي: واللينه المذكورة في القرآن هي أنواع الثمر كلها إلا العجوة وقيل: كرام النخل وقيل: كل النخل وقيل: كل الأشجار. وقال السهيلي في الروض الأنف (١/١٧٧): واللينه ألوان الثمر ما عدا العجوة والبرنى. ففي هذه الآية أن النبي ﷺ لم يحرق من نخلهم إلا ما ليس بقوت للناس وكانوا يقتاتون العجوة... ولم يقل من نخلة على العموم تنبئها على كراهة قطع ما يقتات ويغدو من شجر العدو إذا رجي أن يصير إلى المسلمين وقد كان الصديق رضي الله عنه يوصي الجيوش ألا يقطعوا ثمره، وأخذ بذلك الأوزاعي. فإما تأولوا حديث بني النضير وإما رأوه خاصا للنبي ﷺ.

قال الأمير اليماني في السبل (٤/٥١): وقد ذهب الجماهير إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو وكرهه الأوزاعي وأبو ثور واحتجاً بأن أبا بكر رضي الله عنه وصى جيوشه أن لا يفعلوا ذلك. وأجيب بأنه رأى المصلحة في بقاءه لأنه قد علم أنها تصير للمسلمين فأراد بقاءها لهم.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في المغازي وفي الحرث والمزارعة وفي الجهاد وفي التفسير، والترمذي في التفسير، ومسلم وأبو داود في الجهاد، وإسناده صحيح، وهو مكرر ما بعده، ولتمام التخريج انظره.

٢٨٤٥ - ((فهان على سراة)) هان: أي سهل، والسراة: جمع السرى بمعنى سيد القوم، والسراة: السادة والأشراف، والمراد من بني لؤى قريش، والمستطير المشتعل المنتشر. يُعرض حسان بن ثابت في هذا الشعر على كفار قريش فإنهم حملوا بني النضير وأثاروهم على نقض عهدهم مع النبي ﷺ ووعدهم بنصرهم، فلم يفعلوا. يقول: سهل على بني لؤى من القريش هذا الحريق المستطير بالبويرة الذي أشعله المسلمون على بني النضير فلم يحتفلوا به ولم ينصروهم مع ما أثاروهم عليه من نقض العهد.

### (٣٢) باب فداء الأسارى

٢٨٤٦ - حدثنا علي بن محمد ومحمد بن إسماعيل. قالوا: ثنا وكيع، عن عكرمة بن عمار، عن إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه؛ قال: غزونا مع أبي بكر هوازن على عهد رسول الله ﷺ فنفلني جارية من بنى فزارة من أجمل العرب .....

والحديث أخرجه أيضا البخارى ومسلم فى الجهاد والسير، وأبوداود فى الجهاد، والدارمى (٢٩٢/٢) والبقوى (٥٣/١) وأحمد (٨/٢) والحميدى (٣٠١/٢) والطيالسى (٢٥١) والشافعى (٣٩٧/٢) إسناده صحيح، ولتمام التحريج انظر ما قبله.

### ٣٢ - باب فداء الأسارى

٢٨٤٦ - ((غزونا مع أبى بكر)) وفى رواية مسلم "غزونا فزارة وعلينا أبوبكر أمره رسول الله ﷺ" هذا صريح فى أن أمير السرية كان أبابكر رضى الله عنه ولكن لم يذكر أصحاب السير إمارته، والذى يظهر من رواياتهم أن الأمير كان زيد بن حارثة، ولذلك سَمَّى الواقدى هذه السرية سرية زيد بن حارثة إلى أم قُرَّة. وسماه ابن هشام فى سيرته غزوة زيد بن حارثة "بنى فزارة". ويمكن الجمع بين هذه الروايات. وحديث الباب بأن أبابكر كان أمير السرية وكان زيد بن حارثة رائدهم لكونه أعرف بمكان بنى فزارة، ولما كان هو السبب لِبُعْثِ هذه السرية سميت السرية باسمها، والله تعالى أعلم، ثم رأيت أن الواقدى حمل الروايتين على التعدد فذكر سرية أبى بكر إلى نجد مستقلة فى وقائع شعبان سنة سبع (٧٢٢/٢) وذكر فيه حديث سلمة بن الأكوع: "بعث رسول الله ﷺ أبابكر وأمره علينا فبيئتنا ناسا من هوازن فقتلت بيدي سبعة أهل أبيات، وكان شعارنا: أُمَّتُ أُمَّتُ" ولكن لم يذكر قصة المرأة. وذكر الحافظ ابن كثير فى البداية والنهاية (٢٢٠/٤) قصة حديث الباب برواية أحمد فى وقائع سنة سبع وسمها سرية أبى بكر الصديق إلى بنى فزارة، ولكن لم يذكر سرية زيد بن حارثة إلى أم قُرَّة كما أن ابن هشام لم يذكر سرية أبى بكر الصديق. فالذى يبدو أن ما اخترناه من وجه الجمع أرجح. ويظهر من كلام السهيلي فى الروض الأنف (٣٦١/٢) أنه يزعم أن قصة حديث الباب وقصة سرية زيد بن حارثة واحدة غير أنه يرجح حديث مسلم على حديث ابن إسحاق فيما لا يمكن فيه الجمع.

((هوازن)) قبيلة مشهورة وكانوا فى حنين وهو واد وراء عَرَفَةَ دون الطائف. ((فنفلني)) بتشديد

عليها قشع لها فما كشفت لها عن ثوب حتى أتيت المدينة فلقيني النبي ﷺ في السوق فقال لله أبوك هبها لي فوهبتها له فبعث بها ففادى بها أسارى من أسارى المسلمين كانوا بمكة.

### (٢٢) باب ما أحرز العدو ثم ظهر عليه المسلمون

٢٨٤٧ - حدثنا علي بن محمد. ثنا عبد الله بن نمير، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: ذهبت فرس له فأخذها العدو فظهر عليهم المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله ﷺ قال وأبق عبد له فلحق بالروم فظهر عليهم المسلمون فرده عليه خالد بن الوليد بعد وفاة رسول الله ﷺ.

الفاء، أى أعطاني زيادة على السهم ((عليها قشع)) بكسر القاف وفتحها والشين ساكنة وهو الفرو الخلق كما فى تاج العروس (٤٦٧/٦) وفسره الراوى فى رواية مسلم بالنطع وهو (على وزن عنب) بساط من الأديم، وهو تفسير صحيح أيضا. ((فما كشفت لها عن ثوب)) كناية عن عمل الجماع ((لله أبوك)) كلمة مدح تعتاد العرب الثناء بها. فإن الإضافة إلى العظيم. تشريف ولهذا يقال: نبت الله "وناقة الله" فإذا وجد من الولد ما يحمد قيل: لله أبوك حيث أتى بمثلك، كذا فى شرح النووى. قال أبوالبقاء: هو فى حكم القسم، والله أعلم.

((ففادى بها أسارى من أسارى المسلمين)) فيه جواز المفاداة وجواز فداء الرجال بالنساء الكافرات، كذا فى شرح النووى (٦٨/١٢).

والحديث أخرجه أيضا مسلم، وأبوداود فى الجهاد، والنسائى فى الكبرى فى السير، وابن حبان (٢٠٠/١١) والبيهقى فى الكبرى (١٢٩/٩) وفى الصغير (٤١٠/٣) وأحمد (٤٦/٤) والشافعى فى السنن (٢٧٢/٢) والمسند الجامع (١٠٩/٧) وإسناده صحيح.

### ٢٢ - باب ما أحرز العدو ثم ظهر عليه المسلمون

٢٨٤٧ - ((ذهبت فرس له)) أى نفرت وشردت إلى الكفار، ((فأخذها)) أى الفرس، والفرس اسم جنس يذكر ويؤنث، كما فى الصحاح والقاموس. ((فظهر)) أى غلب ((عليهم)) أى على العدو، وهو يطلق على المفرد والجمع.

والحديث يدل على أن مال المسلم إذا وجد عند الكفرة بعينه يرد عليه إذا غلبنا عليهم، واختلفوا فى ذلك قبل القسمة وبعده أو قبل القسمة فقط، والله أعلم (س). وقال صاحب عون المعبود:

### (٣٤) باب الغلول

٢٨٤٨ - حدثنا محمد بن رمع. أنبأنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن جَبَّان، عن أبي عمرة، عن زيد بن خالد الجهني؛ قال: توفي رجل من أشجع بخير فقال النبي ﷺ: "صلوا على صاحبكم". فأنكر الناس ذلك وتغيرت له وجوههم فلما رأى ذلك. قال: "إن صاحبكم غل في سبيل الله". قال زيد: فالتمسوا في متاعه فإذا خرزات من خرز يهود ما تساوى درهمين.

والحديث فيه دليل للشافعية وجماعة على أن أهل الحرب لا يملكون بالغلبة شيئا من مال المسلمين، ولصاحبه أخذه قبل القسمة وبعدها. وعند مالك وأحمد وآخرين إن وجده مالكة قبل القسمة فهو أحق به وإن وجده بعدها فلا يأخذه إلا بالقيمة، رواه الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعا لكن إسناده ضعيف جدا، وبذلك قال أبو حنيفة إلا في الآبق. فقال: مالكة أحق به مطلقا. قاله القسطلاني.

والحديث أخرجه أيضا البخاري تعليقا ومسندا ومالك وأبو داود في الجهاد، والبيهقي (١١٠/٩) والبعقوي (١٢٤/١١) وابن الجارود (٣٥٧) وابن أبي شيبة (٤٤٥/١٢) وعبدالرزاق (١٩٣/٥) وابن جَبَّان (١٧٩/١١) والطحاوي في الشرح (٢٦٤/٣) وسعيد بن منصور (٣٣٤/٣) والمسند الجامع (٧٣٩/١٠) وإسناده صحيح.

### ٢٤ - باب الغلول

بضم المعجمة واللام، أى الخيانة فى المَنغم، سُمى بذلك لأن أخذه يغله أى يخفيه فى متاعه، وأجمعوا على أنهم من الكبائر، وفى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، وعيد عظيم.

٢٨٤٨ - ((أبى عمرة)) الأنصارى، وهو الصحيح. وفى بعض النسخ ابن أبى عمرة، وهو غلط، مولى زيد بن خالد الجهنى. قال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((صلوا على صاحبكم)) والمعنى أنا لا أصلى عليه، ((فأنكر الناس ذلك)) أى تعجبوا من ترك الصلاة لعدم علمهم بحقيقة الحال، ((غل)) أى خان فى الغنيمة قبل القسمة، ((إذا خرزات)) الخرز بفتح الخاء مع تقديم المهمل على المعجمة، الحوهر وما ينتظم. ((ما يساوى درهمين)) أى قدرا يساوى درهمين أو كلمة "ما" نافية وهو المتبادر إلى الذهن.

٢٨٤٩ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرو؛ قال: كان على ثقل النبي ﷺ رجل يقال له كركرة فمات. فقال النبي ﷺ: "هو في النار". فذهبوا ينظرون فوجدوا عليه كساء أو عباءة قد غلها.

٢٨٥٠ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو أسامة، عن أبي سنان عيسى بن سنان، عن يعلى بن شداد، عن عبادة بن الصامت؛ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ يوم حنين إلى جنب بعير من المقاسم ثم تناول شيتا من البعير فأخذ منه قردة يعنى وبرة فجعل بين إصبعيه ثم قال: "يا أيها الناس إن هذا من غنائمكم أدوا الخيط ....."

والحديث أخرجه أيضا مالك وأبو داود في الجهاد، والنسائي في الحناظر، والبيهقي في الكبرى (١٠١/٩) وفي دلائل النبوة (٢٥٥/٤) وابن حبان (١٩٠/١١) والحاكم (١٢٧/٢) وعبدالرزاق (٢٤٤/٥) وابن أبي شيبة (٤٩١/١٢) وابن الجارود (٣٦٢) والبغوي في شرح السنة (١١٧/١١) وفي التفسير (٣٦٧/١) وابن أبي شيبة (٤٩١/١٢) وأحمد (١١٤/٤) والطبراني في الكبير (٢٦٢/٥) والشافعي في السنن (٢٦١/٢) والحميدي (٣٥٦/٢) وإسناده ضعيف.

٢٨٤٩ - ((على ثقل)) بمثلة وقاف مفتوحتين: العيال وما يثقل حمله من الأمتعة، ((يقال له كركرة)) قيل: بكسر الكافين أو فتحهما وهو الأكثر. وقال النووي: بفتح الكاف الأولى وكسرها وأما الثانية فمكسورة فيهما. قال الواقدي: إنه كان أسود يمسك دابة رسول الله ﷺ في القتال. وروى أبو سعيد النيسابوري في "شرف المصطفى" أنه كان أهده له هودة بن علي الحنفي صاحب اليمامة فأعتقه. وذكر البلاذري أنه مات في الرق، كذا في الفتح (١٨٧/٦). ((هو في النار)) أى يعذب على معصيته أو المراد هو في النار إن لم يعف الله عنه. وفي هذا الحديث دليل على أن الغلول قليله وكثيره حرام.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الجهاد، وعبدالرزاق (٢٤٥/٥) والبيهقي في الصغير (٣٩٨/٣) وأحمد (١٦٠/٢) وسعيد بن منصور (٣١٢/٣) والمسند الجامع (٢٦٣/١١) وإسناده صحيح.

٢٨٥٠ - ((يعلى بن شداد)) بن أوس، الأنصاري، أبي ثابت، المدني. وثقه ابن حبان وابن سعد. وقال الذهبي: شيخ، مستور، محله الصدق، وقد وثق. وقال الحافظ: صدوق، نزل الشام، من الثالثة.

((فأخذ منه قردة)) أى قطعة، مما ينسل منه وهو الرداء ما يكون من الوبر والصوف وما تمعط منها وجمعها قرد بحركة رائها ((هذا من غنائمكم)) التى تشملها الحرمة بلا قسمة ((أدوا الخيط))



والمخييط فما فوق ذلك فما دون ذلك فإن الغلول عار على أهله يوم القيامة وشنار ونار".

### (٣٥) باب النفل

٢٨٥١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد. قالوا: ثنا وكيع، عن سفيان، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول، عن زياد ابن جارية، عن حبيب بن مسلمة؛ أن النبي ﷺ نفل الثلث بعد الخمس.

الخيط واحد الخيوط المعروفة، ((والمخييط)) بوزن منبر، يعنى الإبرة. وهذا خرج على التقليل ليكون ما فوقه أولى بالدخول فى معناه، ((فإن الغلول عار)) شىء يلزم منه شين أو سبة فى الدنيا. ((وشرار)) أى العيب. "والعار"، قال ابن عبد البر فى التمهيد (٤١/٢٠): الشنار لفظة جامعة لمعنى العار والنار، ومعناها الشين والنار، يريد أن الغلول شين وعار منقصة فى الدنيا ونار فى الآخرة.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح، عيسى بن سنان القسُملى مختلف فيه، وله شاهد من حديث أبى هريرة رواه أبو داود فيه عيسى بن سنان، اختلف فيه كلام ابن معين. قال: لين الحديث وليس بالقوى. قيل: ضعيف. وقيل: لا بأس به. وذكره ابن حبان فى الثقات. وباقى رجال الإسناد ثقات. والحديث أخرجه أيضا النسائى فى المجتبى فى قسم الفىء، وأحمد (٣٤/٥) والدولابى فى الكنى (١٦٣/٢) وإسناده حسن صحيح.

### ٣٥ - باب النفل

٢٨٥١ - ((يزيد بن يزيد بن جابر)) الأزدي، الدمشقى. قال الحافظ: ثقة، فقيه، من السادسة. ((زياد بن جارية)) ويقال: زيد، أو زايد بن جارية بالحيم، التميمى، الدمشقى. يقال: له صحبة، وقد وثقه النسائى. قتل فى زمن الوليد بن عبد الملك، لكونه أنكر تأخير الجمعة إلى العصر. ((حبيب بن مسلمة)) بن مالك بن وهب، القرشى، الفهرى، المكى، نزيل الشام، وكان يسمى حبيب الروم لكثرة دخوله عليهم مجاهدا، مختلف فى صحبته، والراجح ثبوتها لكنه كان صغيرا، وله ذكر فى الصحيح فى حديث ابن عمر مع معاوية مات بأرمينية، كان أميرا عليها لمعاوية. ((نفل الثلث بعد الخمس)) قال الخطابى: فى هذا الحديث أنه أعطاهم ذلك بعد أن خمس الغنيمة ويشبهه - والله أعلم - أن يكون الأمران معا جائزين، وفيه أنه بلغ بالنفل الثلث.

٢٨٥٢ - حدثنا علي بن محمد . ثنا وكيع ، عن سفيان ، عن عبدالرحمن بن الحارث الزرقى ، عن سليمان بن موسى ، عن مكحول ، عن أبي سلام الأعرج ، عن أبي أمامة ، عن عبادة بن الصامت ؛ أن النبي ﷺ نفل في البداية الربع وفي الرجعة الثلث .

وقد اختلف العلماء في ذلك فقال مكحول والأوزاعي : لا يجاوز بالنفل الثلث . وقال الشافعي : ليس في النفل حد لا يجاوز ، إنما هو اجتهاد الإمام .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الجهاد ، وابن حبان (١١ / ١٦٥) والبيهقي (٦ / ٣١٣) وعبدالرزاق (٥ / ١٨٩) والدارمي (٢ / ١٤٧) وابن الجارود (٣٦١) والحاكم (٢ / ١٣٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣ / ٢٣٩) وأحمد (٤ / ١٥٩) والحميدى (٢ / ٣٨٤) وسعيد بن منصور (٣ / ٣٠٦) وأبو عبيد (٤٩٨) وابن زنجويه (١١٧٦) والمسند الجامع (٥ / ٦٢) وإسناده صحيح . وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

٢٨٥٢ - ((عبدالرحمن بن الحارث الزرقى)) صوابه المخزومي ، وقد مضت ترجمته تحت رقم (٢٤٨٢) .

((أبي سلام الأعرج)) هو الأسود ، وقد تقدمت ترجمته تحت رقم (٤٥٥) .

((نفل)) من التنفيل ((في البداية)) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة بعدها همزة مفتوحة ، أى ابتداء الغزو ، وذلك بأن نهضت سرية من العسكر وابتدروا إلى العدو فى أول الغزو فغنموا ، كان يعطيهم منها الربع وإن فعل طائفة مثل ذلك حين رجوع العسكر الثلث لضعف الظهر والقوة والفتور والشوق إلى الأوطان فزاد لذلك (س) . ((الربع)) أى ربع الغنيمة ، ((الثلث)) أى ثلث الغنيمة ، وفى رواية أحمد كان إذا غلب فى أرض العدو نفل الربع ، وإذا أقبل راجعا وقلّ الناس نفل الثلث . قال الخطابي فى المعالم : البداية ابتداء السفر للغزو ، وإذا نهضت سرية من جملة العسكر فإذا أوقعت بطائفة من العدو فما غنموا كان لهم فيه الربع ، ويشركهم سائر العسكر فى ثلاثة أرباعه فإن قفلوا من الغزوة ثم رجعوا فأوقعوا بالعدو ثانية ، كأنهم مما غنموا الثلث ، لأن نهوضهم بعد القفل أشق لكون العدو على حذر وحزم . ورواية أحمد المذكورة تدل على أن تنفيل الثلث لأجل ما لحق الجيش من الكلال وعدم الرغبة فى القتال ، لا لكون العدو ، وقد أخذ حذره منهم .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الجهاد ، والترمذى فى السير ، والنسائى فى قسم الفىء ، والبيهقى (٩ / ٢٠) وابن حبان (١١ / ١٩٣) وعبدالرزاق (٥ / ١٩٠) والدارمي (٢ / ٢٩٢) والحاكم

٢٨٥٢ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو الحسين. أنا رجاء بن أبي سلمة. ثنا عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: لا نفل بعد رسول الله ﷺ يرد المسلمون قلوبهم على ضعيفهم.....

(١٣٥/٢) وأحمد (٣١٨/٥) والمسند الجامع (١٠٢/٨) وإسناده ضعيف.

٢٨٥٢ - ((رجاء بن أبي سلمة)) مهران، أبوالمقدام، الفلسطيني، أصله من البصرة. وثقه ابن معين وأحمد وأبو داود والنسائي. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من أفاضل أهل زمانه. وقال الحافظ: ثقة، فاضل، من السابعة.

((لا نفل بعد رسول الله ﷺ)) لعل هذا مذهب تفرد به عمرو بن شعيب، أو جده، أي جد عمرو وهو محمد أو جد شعيب، وهو عبدالله بن عمرو بن العاص، والتمسك بحديث "يرد المسلمون قلوبهم على ضعيفهم" ليس بسديد فإن الظاهر منه، والله أعلم. أن مراد عمرو بن شعيب أن المسلم الذي باشر الحرب والقتال لا يستقل بأخذ النفل، بل له سهم من شارك الحرب من الضعفاء الذين لم يباشروها مثله، وإنما معنى الحديث ما ذكروا في شرح حديث أبي داود والنسائي وابن ماجه يرد عليه أقصاهم أي ما أخذ من الغنيمة أبعدهم من جيش الإمام يرد على أقربهم وهذا إذا خرجت جيوش المسلمين إلى الغزو ثم انفصل منهم سرية عند قربه من بلاد العدو فيردون ما أخذوا على الجيش الذي ورائهم ولا ينفردون به بل يكونون شركاء فيه لأنهم وإن لم يشاركوا السرية في أخذ الغنيمة كانوا رداء للسرية، ويدل على هذا المعنى حديث عمرو بن شعيب هذا على ما رواه أبو داود في تفسيره يرد سراياهم على قعيدته وهو مختار البيضاوي، فمفعول "يرد" محذوف أي الغنيمة، إلا أنه لا تنفل تلك السرية مطلقا، وعلى هذا التسليم فليس في الحديث تخصيص حياة النبي ﷺ من الممات. قال في الدر: وندب للإمام أن ينفل وقت القتال حضا وتحريضا، فيقول من قتل قتيلًا فله سلبه فالتحريض نفسه واجب للأمر به، ولو نفل السرية وسمع العسكر دونها فلهم النفل استحسانا ظهيرته. وجاز التنفيل بالكل أو بقدر منه لسرية لا لعسكر. ولا ينفل بعد الإحراز بدارنا إلا من الخمس، انتهى مختصرا. ورد حديث مكحول بحديث شعيب لا يستقيم أيضا فإنه ثقة، فقيه، ولكن يرسل كثيرا وإرسال التابعي لا يضرنا، كذا في إنجاح الحاجة.

((قويهم على ضعيفهم)) أي إذا خرج العسكر مع الإمام إلى أرض العدو ثم حارب الأقوياء

فالغنيمة يشترك فيها الكل.

قال رجاء فسمعت سليمان بن موسى يقول له حدثني مكحول عن حبيب بن مسلمة أن النبي ﷺ نفل في البداية الربع وحين قفل الثلث فقال عمرو أحدثك عن أبي عن جدي وتحديثي عن مكحول.

### (٣٦) باب قسمة الفنائم

٢٨٥٤ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو معاوية، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم للفارس سهمان وللرجل سهم.

((فقال عمرو... إلخ)) كأنه قال: ذلك على زعم المعارضة وإلا فلا معارضة فكأنه قال ذلك بناء على رجاء قصد المعارضة.

قال البوصيري: حديث حبيب بن مسلمة رواه الترمذي في جامعه وقال: حديث حسن. قال: وفي الباب عن ابن عباس وحبيب بن مسلمة ومعن بن يزيد وابن عمر وسلمة بن الأكوع. وإسناد حديث عبد الله بن عمرو حسن. وهو أولى من طريق مكحول، فإنه مدلس، ورواه بالنعنة، ولعله لم يسمع من حبيب بن مسلمة ويؤيد ذلك أن ابن حبان في صحيحه رواه من طريق سليمان بن موسى عن مكحول عن زياد بن جارية اللخمي عن حبيب به وله شاهد من حديث عبادة بن الصامت، رواه الترمذي وابن ماجه.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الجهاد، وابن حبان (١١/١٦٥) والطبراني في الكبير (٤/٢٣) والمسند الجامع (١١/٢٦١) وإسناده صحيح.

### ٣٦ - باب قسمة الفنائم

٢٨٥٤ - ((الفارس سهمان وللرجل سهم)) قيل: اللام في قوله للرجل للملك وقوله "للفارس" للسبية، وبهذا الحديث أخذ الجمهور. فقالوا: للفارس ثلاثة أسهم. ومن لا يقول به يعتذر عنه بأنه قد روى عن ابن عمر خلافه أيضا فحين تعارض روايتنا حديث ابن عمر تركناه وأخذنا برواية غيره أن للفارس سهمين، والله أعلم (س).

قال الإمام الترمذي: حديث ابن عمر: حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي

وأحمد وإسحاق. قالوا: للفارس ثلاثة أسهم، سهم له وسهمان لفرسه، وللراجل سهم.

قلت: وهو قول أبي يوسف ومحمد صاحبي أبي حنيفة، وهو القول الراجح. واحتجوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب وما في معناه. قال أبو حنيفة: للفارس سهمان وللراجل سهم، واستدل له بما رواه أحمد بن منصور الرمادي عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي أسامة وابن نمير كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فيما أخرجه الدارقطني بلفظ "أسهم للفارس سهمين".

وأجاب الحافظ في الفتح (٦/٦٨): عن ذلك بأنه لا حجة فيه لأن المعنى أسهم للفارس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به وقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ومسنده بهذا الإسناد. فقال "للفرس" وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الجهاد عن ابن أبي شيبة، وكان الرمادي رواه بالمعنى وقد أخرجه أحمد عن أبي أسامة وابن نمير معا بلفظ "أسهم للفارس" وعلى هذا التأويل أيضا يحمل ما رواه نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن عبيد الله مثل رواية الرمادي، أخرجه الدارقطني وقد رواه علي بن الحسن بن شقيق وهو أثبت من نعيم عن ابن المبارك بلفظ "أسهم للفارس". واستدل له أيضا بحديث مجمع ابن جارية الذي أشار إليه الترمذي وذكرنا لفظه وفيه "فأعطى الفارس سهمين والراجل سهما"، وأجاب عنه الحافظ: بأن في إسناده ضعفا، ولو ثبت يحمل على ما تقدم لأنه يحتمل الأمرين. والجمع بين الروایتين أولى. ولا سيما والأسانيد الأولى أثبت ومع رواها زيادة علم وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة "أن النبي ﷺ أعطى للفارس سهمين ولكل إنسان سهما فكان للفارس ثلاثة أسهم". وللنسائي من حديث الزبير "أن النبي ﷺ ضرب له أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهما له وسهما لقرابته". وقد استدل لأبي حنيفة بدلائل أخرى لا يخلو واحد منها عن كلام قادح للاستدلال.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الجهاد وفي المغازي، ومسلم في الجهاد، والترمذي في السير، والبيهقي في الكبرى (٦/٣٢٥) وفي الصغير (٣/٣٩٠) وفي المعرفة (٦/٥٣٤) وابن جبان (١١/١٣٩) والبقوي (١١/١٠١) وعبدالرزاق (٥/١٨٥) وابن أبي شيبة (١٢/٣٩٦) والدارقطني (٤/١٠٢) وابن الحارود (٤٣٦٤) والدارمي (٢/٢٢٥) وأحمد (٢/٢) وسعيد بن منصور (٣/٣٢٤) والشافعي (٢/٤٠٩) والمسند الجامع (١٠/٧٣٦) وإسناده صحيح.

### (٣٧) باب العبيد والنساء يشهدون مع المسلمين

٢٨٥٥ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع. ثنا هشام بن سعد، عن محمد ابن زيد بن مهاجر بن قنفذ؛ قال: سمعت عميرا مولى أبي اللحم. قال وكيع: كان لا يأكل اللحم قال غزوت مع مولاى يوم خيبر وأنا مملوك فلم يقسم لي من الغنيمة وأعطيت من خروثى المتاع سيفاً وكنت أجره إذا تقلدته.

٢٨٥٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدالرحيم بن سليمان، عن هشام، عن حفصة بنت سيرين، عن أم عطية الأنصارية؛ قالت: غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أخلفهم في رحالهم وأصنع لهم الطعام وأداوى الجرحى وأقوم على المرضى.

### ٣٧ - باب العبيد والنساء يشهدون مع المسلمين

٢٨٥٥ - ((مولى أبي اللحم)) هو اسم فاعل من أبي يآبى. قال أبو داود: قال أبو عبيد: كان حرم اللحم على نفسه فسمى أبي اللحم ((أعطيت)) على بناء المفعول، ((من خروثى المتاع)) بضم الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة وكسر الاء المثلثة وتشديد الياء، أثاث البيت ومتاعه، ((وكنت أجره)) بتشديد الراء أى أجر السيف على الأرض من قصر قامتى لصغر سنى ويمكن أنه كنى بذلك عن كونه لا يحسن تقليد السيف ولم يكن له من أهل، والله تعالى أعلم (س).

قال الإمام الترمذى: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أن لا يسهم للمملوك ولكن يرضخ له بشيء وهو قول الثورى والشافعى وأحمد وإسحاق.

قلت: وهو القول الراجح المعول عليه.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الجهاد، والترمذى فى السير، والبيهقى فى الكبرى (٣٣٢/٦) وفى الصغير (٣٩٢/٣) وابن حبان (١٦٢/١١) وعبدالرزاق (٢٢٨/٥) وابن أبى شيبة (٤٠٦/١٢) والحاكم (١٣١/٢) والدارمى (٢٢٦/٢) وابن الجارود (٣٦٥) وأحمد (٢٢٣/٥) والطيالسى (١٦٩) والطبرانى (٦٧/١٧) وابن سعد (١١٤/٢) وإسناده حسن.

٢٨٥٦ - ((أم عطية الأنصارية)) اسمها نسيبة، بضم النون. وقيل: بفتحها، وقد تقدمت ترجمتها برقم (٦٤٧). ((أخلفهم)) بضم اللام أى أقوم مقام الفزاة، ((فى رحالهم)) أى منازلهم ومتاعهم.

### (٢٨) باب وصية الإمام

٢٨٥٧ - حدثنا الحسن بن علي الخلال . ثنا أبو أسامة . حدثني عطية بن الحارث أبو روق الهمداني . حدثني أبو الغريف عبيد الله بن خليفة ، عن صفوان بن عسال ؛ قال : بعثنا رسول الله ﷺ في سرية . فقال : "سيروا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ولا تمثلوا ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تقتلوا وليدا" .

وفي الحديث دليل على خروج النساء في الغزو والانتفاع بهن في صنعة الطعام والمداواة ونحوهما . وقال النووي : وهذه المداواة لمحارمهن وأزواجهن ، وما كان لغيرهم لا يكون فيه مس بشرة إلا في موضع الحاجة .

والحديث أخرجه أيضا مسلم في الجهاد ، والدارمي (١٣٠/٢) وأحمد (٨٤/٥ ، ٤٠٧/٦) والمسند الجامع (٥٦٦/٢٠) وإسناده صحيح .

### ٢٨ - باب وصية الإمام

٢٨٥٧ - ((عطية بن الحارث أبو روق)) بفتح الراء وسكون الواو بعدها قاف ، الكوفي ، صاحب التفسير . قال ابن معين : صالح . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال أحمد والنسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، من الخامسة .

((أبو الغريف)) بفتح المعجمة وآخره فاء ، الهمداني ، المرادي ، الكوفي . وثقه يعقوب بن سفيان . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، رمى بالتشيع ، من الثالثة .

وشرح ألفاظ الحديث يأتي في الحديث الذي بعد هذا .

قال البوصيري : هذا إسناد حسن ، رواه النسائي في السير عن هارون بن عبد الله ، عن أبي أسامة به وأصله في الترمذي من حديث بريدة ، ورواه البيهقي في الكبرى ، عن الحاكم أبي عبد الله ، عن أبي الوليد الفقيه ، عن جعفر بن أحمد الشاماتي ، عن يوسف بن موسى ، وحوثرة بن محمد ، عن أبي أسامة به بلفظ "بعثنا رسول الله ﷺ في سرية . وقال : ليمسح أحدكم إذا كان مسافرا على خفيه إذا أدخلهما طاهرتين ثلاثة أيام ولياليهن وليمسح المقيم يوما وليلة" .

والحديث أخرجه أيضا النسائي في السير ، وأحمد (٢٤٠/٤) والطبراني في الكبير (٨٤/٨)

٢٨٥٨ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا محمد بن يوسف الفريابي. ثنا سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه؛ قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر رجلا على سرية أو صاه في خاصة نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا. فقال اغزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا .....

والدولابي في الكنى (٨٠/٢) والخطيب (٣٧٧/٧) والمسند الجامع (٥٠٢/٧) وإسناده حسن.

٢٨٥٨ - ((إذا أمر)) بتشديد الميم، أى جعله أميرا، ((على سرية)) هى قطعة من الجيش، تخرج منه فتغير وترجع إليه. قال إبراهيم الحربى: هى الخيل، تبلغ أربعمائة ونحوها. قالوا: سميت سرية لأنها تسرى فى الليل ويخفى ذهابها، وهى فعيلة بمعنى فاعلة، يقال: سرى، وأسرى: إذا ذهب ليلا، كذا فى شرح النووى، ((أو صاه)) أى أو صاه ذلك الأمير، ((فى خاصة نفسه)) أى فى حق نفسه خصوصا وهو متعلق بقوله ((بتقوى الله)) وهو متعلق بأوصاه وقوله ((ومن معه)) معطوف على "خاصته" أى وفى من معه من المسلمين. وقوله ((خيرا)) نصب على انتزاع الخافض، أى بخير.

قال الطيبى فى شرح المشكاة: و"من" فى محل الجر وهو من باب العطف على عاملين مختلفين كأنه قيل: أوصى بتقوى الله فى خاصة نفسه وأوصى بخير فيمن معه من المسلمين وفى اختصاص التقوى بخاصة نفسه والخير بمن معه من المسلمين إشارة إلى أن عليه أن يشدد على نفسه فيما يأتى ويذر وأن يسهل على من معه من المسلمين ويرفق بهم كما ورد "يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا".

((اغزوا باسم الله)) أى مستعينين بذكره، ((وفى سبيل الله)) لأجل مرضاته وإعلاء دينه، ((قاتلوا من كفر بالله)) جملة موضحة لـ "اغزوا" وأعاد قوله "اغزوا" ليعقبه بالمذكورات بعده. ((ولا تغدروا)) بكسر الدال أى لا تنتقضوا العهد. وقيل: لا تحاربوهم قبل أن تدعوهم إلى الإسلام ((ولا تغلوا)) من الغلول من باب نصر ينصر أى لا تحونوا فى الغنيمة ((ولا تمثلوا)) بضم المثناة، قال النووى فى تهذيبه: مثل به يمثل كقتل إذا قطع الحرافة، وفى القاموس مثل بفلان مثلة بالضم نكل كمثل تمثيلا، وفى الفائق إذا سودت وجهه أو قطعت أنفه ونحوه.

قال السندى: قوله "ولا تمثلوا" بضم المثناة المخففة وضبط من باب التفعيل أيضا لكن التفعيل

للمبالغة ولا يناسبه النهى، نعم هو مشهور رواية.



ولا تقتلوا وليدا وإذا أنت لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خلال أو خصال فأيتهن أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم إن فعلوا ذلك أن لهم ما للمهاجرين وأن عليهم ما على المهاجرين وإن أبوا فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذي يجرى على المؤمنين ولا يكون لهم في الفئء والغنيمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا أن يدخلوا في الإسلام .....

((ولا تقتلوا وليدا)) أى طفلا صغيرا، ((وإذا أنت لقيت)) الخطاب لأمير الجيش . قال الطيبي: هو من باب تلوين الخطاب مخاطب أولا عاما فدخل فيه الأمير دخولا أوليا ثم خص الخطاب به فدخلوا فيه على سبيل التبعة كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ ، خص النبي ﷺ بالنداء .  
((ثلاث خلال أو خصال)) شك من الراوى . والخلال والخصال بكسرهما جمع الخلة والخصلة بفتحهما بمعنى واحد . ((فأيتهن أجابوك إليها)) أى قبلوها منك ، ((فاقبل منهم)) جزاء الشرط ((وكف عنهم)) بضم وتشديد، أمر من الكف وهو يكون لازما بمعنى الامتناع . ومتعديا بمعنى المنع فإن جعل ههنا متعديا يقدر له مفعول أى امنع القتال واحبسهم عنهم أو امنع نفسك عن قتالهم .

((ثم ادعهم إلى التحول)) أى الانتقال ، ((من دارهم)) أى من بلاد الكفر ، ((إلى دار المهاجرين)) أى إلى دار الإسلام ، وهذا من توابع الخصلة الأولى بل قيل: إن الهجرة كانت من أركان الإسلام قبل فتح مكة ، ((إن فعلوا ذلك)) أى التحول ((إن لهم ما للمهاجرين)) أى الثواب واستحقاق مال الفئء والغنيمة ، وإن لم يجاهدوا فإنه ﷺ كان ينفق عليهم من الفئء والغنيمة للاجتهاد . ولذا قيل: ما على المهاجرين من الخروج إلى الجهاد إذا أمرهم الإمام بذلك سواء كان بأزاء العدو من به الكفاية ، كذا قيل: ثم ظاهر الحديث أن الخصال الثلاث هى الإسلام والهجرة والحزبية ، ولا يخفى أنه لا مقابلة بين الهجرة والإسلام فلذلك قيل: هى الإسلام والحزبية والمقاتلة ، ولا يخفى أن عدة المقاتلة منها لا يناسبه قوله "فإن أجابوك إليها" فاقبل منهم وكف عنهم إلا أن يقال ليس معنى كف عنهم لا تقاتلهم بل معناه لا تطلبه منهم الثانية . وقيل: هى الإسلام مع الهجرة والإسلام بدونها والحزبية (س) .

((وأن عليهم ما على المهاجرين)) من الغزو ، ((كأعراب المسلمين)) أى الذين لازموا أوطانهم فى البادية ، لا فى دار الكفر ، ((يجرى عليهم حكم الله ... الخ)) من وجوب الصلاة والزكاة وغيرهما ،

فلسهم إعطاء الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم وكف عنهم فإن هم أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم وإن حاصرت حصنا فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيك فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيك ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أبيك وذمة أصحابك فإنكم إن تخفروا ذمتكم وذمة آبائكم أهون عليكم من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله وإن حاصرت حصنا فأرادوك أن ينزلوا على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك .....

والقصاص والدية ونحوهما، ((فلسهم)) أى فاطلب منهم ((إعطاء الجزية)) هذا مما يستدل به مالك والأوزاعي وموافقهما فى جواز الجزية من كل كافر عربيا كان أو عجميا، كتابيا كان أو محوسيا أو غيرهما وهذا ظاهر الحديث. وقال أبو حنيفة: تؤخذ من جميع الكفار إلا مشركى العرب ومحوسهم. ولفظ النيل ذهب أبو حنيفة إلى أن الجزية لا تقبل من العربى غير الكتابى وتقبل عن يد وهم صاغرون بعد ذكر أهل الكتاب ويحدث سنوا بهم سنة أهل الكتاب ويتأول هذا الحديث على أن المراد بأخذ الجزية أهل الكتاب لأن اسم المشرك يطلق على أهل الكتاب وغيرهم وكان تخصيصهم معلوما عند الصحابة، وأما سائر المشركين فهم داخلون تحت عموم "اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم".

قال الإمام النووى: واختلفوا فى قدر الجزية. فقال الشافعى: أقلها دينار على الغنى ودينار على الفقير أيضا فى كل سنة وأكثرها ما يقع به التراخى. وقال مالك: هى أربعة دنانير على أهل الذهب وأربعون درهما على أهل الفضة. وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وأحمد: على الغنى ثمانية وأربعون درهما والمتوسط أربعة وعشرون والفقير اثنا عشر. وتام هذا البحث فى النيل فى باب أخذ الجزية وعقد الذمة، فراجع.

قال أهل العلم: الحكمة فى وضع الجزية أن الذى يلحقهم يحملهم على الدخول فى الإسلام مع ما فى مخالطة المسلمين من الاطلاع على محاسن الإسلام، واختلف فى السنة التى شرعت فيها فقيل: فى سنة ثمان وقيل: فى سنة تسع، والله أعلم، كذا فى السراج الوهاج (١٢٤/٢).

((إن هم أبوا)) عن قبول الجزية ((وإن حاصرت حصنا)) أى أهل حصن ((فأرادوك)) أى طلبوا منك ((أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيك)) أى عهدهما وأمانهما، ((فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيك)) لا بالاجتماع ولا بالإنفراد ((أن تخفروا)) من الإخفار، أى تنقصوا.

قال العلماء: الذمة هنا العهد، وفى النيل، الذمة عقد الصلح والمهادنة وإنما نهى عن ذلك لئلا يتقضى

فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا . قال علقمة فحدثت به مقاتل بن حيان فقال حدثني مسلم بن هيزم عن النعمان بن مقرن عن النبي ﷺ مثل ذلك .

الذمة من لا يعرف حقها ويتتهك حرمتها بعض من تميز له من الجيش ليكون ذلك أشد لأن نقض ذمة الله ورسوله أشد من نقض ذمة أمير الجيش أو ذمة جميع الجيش وإن كان نقض الكل محرما .

((فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا)) قال النووي هذا النهي أيضا على التنزيه والاحتياط، انتهى. ونحوه في النيل وزاد والوجه ما سلف ولهذا قال ﷺ: "فإنك لا تدري" قال النووي: فيه حجة لمن يقول ليس كل محتهد مصيبا بل المصيب واحد، وهو الموافق لحكم الله في نفس الأمر. وقد يجيب عنه القائلون بأن كل محتهد مصيب بأن المراد أنك لا تأمن أن ينزل على وحي بخلاف ما حكمت، وهذا المعنى منتف بعد النبي ﷺ.

وأقول: الخلاف في المسألة مشهور مبسوط في مواضعه، والحق أن كل محتهد مصيب من الصواب لا من الإصابة، والله أعلم.

((مقاتل بن حيان)) النبطي، بفتح النون والموحدة، أبو بسطام، البلخي، الحزاز، بزاین، منقوطتين. وثقه ابن معين وأبوداود. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، فاضل، من السادسة. مات قبل الخمسين بأرض الهند.

((النعمان بن مقرن)) بن عائذ، أبي عمرو، أو أبي حكيم، المزني، أحد الإخوة السبعة، صحابي مشهور، استشهد بنهاوند، سنة إحدى وعشرين.

وفي هذا الحديث من الفوائد: تحريم الغدر، وتحريم الغلول، وتحريم قتل الصبيان إذا لم يقاتلوا، وكرهة المثلة، واستحباب وصية الإمام أمراءه وجيوشه بتقوى الله والرفق بأتباعهم، وتعريفهم ما يحتاجون في غزوهم وما يجب عليهم، وما يحل لهم، وما يحرم عليهم، وما يكره، وما يستحب.

والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبوداود في الجهاد والترمذي في الديات وفي السير، والنسائي في الكبرى في السير، وابن حبان (٤٢/١١) والبيهقي في الكبرى (١٥/٩) وفي الصغير (٣٧١/٣) وفي المعرفة (٥٢٠/٦) والدارمي (٢١٦/٢) والبعثي في شرح السنة (١١/١١) وعبدالرزاق (٢١٨/٥) والحاكم (٥٤١/٤) وابن الجارود (٣٤٧) والطحطاوي في شرح المعاني (١١٨/٣) وأحمد (٣٥٢/٥) والطبراني في الكبير (٨٤/٨) وفي الصغير (١٢٣/١) وأبو عبيد (٦٠) وابن زنجويه (١٠٢) في الأموال،

### (٢٩) باب طاعة الإمام

٢٨٥٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد. قالوا: ثنا وكيع. ثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله. ومن أطاع الإمام فقد أطاعني ومن عصى الإمام فقد عصاني".

٢٨٦٠ - حدثنا محمد بن بشار وأبو بشر بكر بن خلف. قالوا: ثنا يحيى بن سعيد. ثنا شعبة. حدثني أبو التياح، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة".

وأبو يعلى (٦١٣) والشافعي (١٤/٢) وإسناده صحيح.

وأما الطريق الذي ذكره مقاتل بن حيان فأخرجه مسلم وأبو داود في الجهاد، والنسائي في الكبرى في السير، والبيهقي في الكبرى (١٨٤/٩) والطحاوي (٢٠٧/٣) وابن حبان (٤٤/١١) وإسناده صحيح.

### ٢٩ - باب طاعة الإمام

٢٨٥٩ - ((من أطاعني فقد أطاع الله)) هذه الجملة منتزعة من قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، لأنى لا أمر إلا بما أمر الله به فمن فعل ما أمره به فإنما أطاع من أمرنى أن أمره، ويحتمل أن يكون المعنى لأن الله أمر بطاعتى فمن أطاعنى فقد أطاع أمر الله له بطاعتى، وفى المعصية كذلك، والطاعة هى الإتيان بالمأمور به والانتهاى عن المنهى عنه والعصيان بخلافه، كذا فى الفتح (١١٢/١٣). قال السندي: لأنى أحكم نيابة عنه، وكذا الإمام يحكم نيابة عن النبى ﷺ، فالحاصل أن طاعة النائب طاعة للأصل.

وفى الحديث وجوب طاعة ولاة الأمور وهى مقيدة بغير الأمر بالمعصية والحكم فى الأمر لطاعتهم والمحافظة على اتفاق الكلمة لما فى الافتراق من الفساد.

وقد تقدم الحديث مع شرحه وتخريجه فى المقدمة تحت رقم (٣)، وإسناده صحيح.

٢٨٦٠ - ((اسمعوا وأطيعوا)) فيما فيه طاعة الله ((وإن استعمل عليكم عبد حبشي)) أى ولو جعل الخليفة بعض عبيده أميرا عليكم، فلا يرد أن العبد لا يصلح للخلافة على أن المطلوب المبالغة فلا يلتفت إلى مثل هذا. ((كأن رأسه زبيبة)) أى صغيرة قدر الزبيبة، وهذا من علامة قلة عقله وكثرة حمقه،

٢٨٦١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع بن الجراح، عن شعبة، عن يحيى بن الحصين، عن جدته أم الحصين؛ قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن أمر عليكم عبد حبشي مجدع فاسمعوا له وأطيعوا ما قادكم بكتاب الله".

٢٨٦٢ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا محمد بن جعفر. ثنا شعبة، عن أبي عمران الجوني، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر؛ أنه انتهى إلى الربذة وقد أقيمت الصلاة فإذا عبد يؤمهم. فقيل: هذا أبو ذر. فذهب يتأخر. فقال أبو ذر: أوصاني خليلي ﷺ "أن أسمع وأطيع وإن كان عبدا حبشيا مجدع الأطراف".

والله أعلم. وقال الحافظ: وهو تمثيل في الحقارة وبشاعة الصورة وعدم الاعتداد بها.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الأذان وفي الأحكام، وأحمد (١١٤/٣) والطيالسي (٢٨٠) وأبو يعلى (١٩١/٧) والمسند الجامع (٣٤٤/٢) وإسناده صحيح.

٢٨٦١ - ((يحيى بن الحصين)) الأحمسي. وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الرابعة.

((أم الحصين)) الأحمسية، صحابية، شهدت حجة الوداع.

((إن أمر عليكم)) بصيغة المجهول، من باب التفعيل، أي جعل أميرا، ((عبد حبشي مجدع)) بتشديد الدال المفتوحة، أي مقطوع الأنف والأذن، ((فاسمعوا له وأطيعوا)) فيه حث على المداراة والموافقة مع الولاة وعلى التحرز عما يثير الفتنة ويؤدي إلى اختلاف الكلمة ((ما قادكم بكتاب الله)) قال في المجموع فإن قيل: شرط الإمام الحرية والقرشية وسلامة الأعضاء. قلت: نعم لو انعقد بأهل الحل والعقد إما من التولى بالغلبة تحرم مخالفته وتنفذ أحكامه ولو عبدا أو فاسقا مسلما وأيضا ليس في الحديث أنه يكون إماما بل يفوض إليه الإمام أمر من الأمور.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في الحج وفي الإمارة، والترمذي في الجهاد، والنسائي في البيعة. والبيهقي (١٥٥/٧) وأحمد (٤٠٢/٦) والطبراني في الكبير (٣٨٠/٢٥) وابن أبي عاصم في السنة (٥٠٥/٢) والمسند الجامع (٧٢٢/٢٠) وإسناده صحيح.

٢٨٦٢ - ((انتهى إلى الربذة)) بالفتح، موضع قريب المدينة، أقام أبو ذر فيها حين اعتزل عثمان إليه بسبب أن الناس كانوا يزدحمون عليه بسبب فتياه. فمات هنا ودفن.

## (٤٠) باب لا طاعة في معصية الله

٢٨٦٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون. ثنا محمد بن عمرو، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، عن أبي سعيد الخدري؛ أن رسول الله ﷺ بعث علقمة بن مجزز على بعث وأنا فيهم فلما انتهى إلى رأس غزاته أو كان ببعض الطريق استأذنته طائفة من الجيش فأذن لهم وأمر عليهم عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي فكنت فيمن غزا معه فلما كان ببعض الطريق أوقد القوم نارا ليصطلوا أو ليصنعوا عليها صنيعا فقال عبدالله وكانت فيه دعابة ليس لي عليكم السمع والطاعة قالوا بلى قال فما أنا بأمركم بشيء إلا صنعتوه قالوا نعم قال فإني أعزم عليكم إلا توابتكم في هذه النار فقام ناس فحجزوا فلما ظن أنهم واثبون قال أمسكوا على أنفسكم فإنما كنت أمزح معكم فلما قدمنا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ من أمركم منهم بمعصية الله فلا تطيعوه.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في الأدب المفرد (١١٣) ومسلم في الإمارة، وابن حبان (٦٢٢/٤) وأحمد (١٦١/٥) وأبو عوانة (٤٤٨/٤) والمسند الجامع (١٧٠/١٦) وإسناده صحيح.

## ٤٠ باب لا طاعة في معصية الله

٢٨٦٣ - ((عمر بن الحكم بن ثوبان)) المدنى. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الثالثة.

((بعث علقمة بن مجزز)) هو بجيم وزاينين الأولى مشددة مكسورة ((وأمر)) من التأمير ((ليصطلوا)) أى ليقبوا أنفسهم من البرد ((دعابة)) فى القاموس: الدعابة بالضم اللعب والمزاح فما أنا بأمركم هو من زيادة الباء فى خبر ما المشبهة بليس. ((إلا توابتكم)) "إلا" حرف استثناء و"توابتكم" فعل من التواب ((فتحجزوا)) أى أعدوا أنفسهم للوثوب واجتمعوا لذلك من أمركم منهم أى من الأمراء منهم. وهذه الرواية مخالفة لرواية البخارى من وجوه، الأول أنه روى عن على قال بعث النبي ﷺ سرية وأمر عليهم رجلا من الأنصار وأمرهم أن يطيعوه. قال شراحه: هو عبدالله بن حذافة السهمي وهو مهاجر، ولعله أطلق عليه أنصاريا باعتبار حلف أو غير ذلك ورواية الكتاب يدل على أنه كان الأمير عليهم علقمة. والثانى أن رواية البخارى تدل على أن تأمير عبدالله بن حذافة كان من جهة النبي ﷺ وهذه الرواية

٢٨٦٤ - حدثنا محمد بن رُمح . أنا الليث بن سعد ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر . ح وحدثنا محمد بن الصباح وسويد بن سعيد . قالوا : ثنا عبد الله بن رجاء المكي ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن رسول الله ﷺ قال : "على المرء المسلم الطاعة ، فيما أحب أو كره إلا أن يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة" .

تدل على أنه كان من جهة علقمة . والثالث : يعلم من رواية البخاري كون عبد الله أميراً على السرية كلها ومن هذه الرواية كونه أميراً على المستأذنين منهم فقط . والرابع : أن في رواية البخاري فغضب . وقال ليس قد أمر النبي ﷺ أن تطيعوني وفي رواية ابن ماجه وكانت فيه دعاية أى مزاح .

قال القسطلاني : ذكر ابن سعد في طبقاته أن سبب هذه أنه بلغه ﷺ أن ناساً من الحبشة تزاحموا على حدة فبعث عليهم علقمة بن مجرز في ربيع الآخر سنة (٩) فانتهى إليهم على جزيرة في البحر فلما خاض البحر إليهم هربوا فلما رجع تعجل بعض القوم إلى أهله فأمر عبد الله بن حذافة على من تعجل بهذا الأمر ، ويحتمل أن عبد الله بن حذافة كان أميراً أيضاً من قبل النبي ﷺ كما مر في غزوة موتة ثلاثة أمراء ، زيد بن حارثة ، وجعفر بن أبي طالب وعبد الله ابن رواحة ، ولكن واحداً بعد واحد ، فلهذا المعنى جمع البخاري في ترجمة الباب سرية عبد الله بن حذافة السهمي وعلقمة بن مجرز المدلجي وإن علقمة عينه لإمارة على المستأذنين منهم ، ويحتمل أن قوله كانت فيه دعاية بيان لحاله لا أن الدعاية سبب الأمر وقوله إنما كنت أمزح منكم اعتذاراً منه على وجه لطيف ، فلا مخالفة بين الروايتين ، كذا في إنجاح الحاجة .

قال البوصيري : هذا إسناد صحيح رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي سعيد الخدري أيضاً ، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده بإسناده ومنتنه ورواه ابن جبان في صحيحه عن محمد بن بشار عن عبد الوهاب الثقفي عن محمد بن عمرو به ورواه الحاكم في المستدرک من طريق عبدالعزيز بن محمد عن محمد بن عمرو به ، وله شاهد من حديث ابن عمر رواه مسلم في صحيحه ورواه النسائي والترمذي . وقال : حسن صحيح . قال : وفي الباب عن علي وعمران بن الحصين والحكم بن عمرو الغفاري .

والحديث روى أيضاً في المسند الجامع (٤٦٠/٦) وإسناده حسن .

٢٨٦٤ - ((الطاعة)) للإمام ، ((فيما أحب أو كره)) أى فيما وافق غرضه أو خالفه ((إلا أن يؤمر)) أى المسلم من قبل الإمام ، ((بمعصيته)) أى بمعصية الله ، ((فإذا أمر)) بضم الهمزة ، ((فلا سمع ولا طاعة))

٢٨٦٥ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا يحيى بن سليم. ح وحدثنا هشام بن عمار. ثنا إسماعيل بن عياش. قال: ثنا عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، عن جده عبدالله بن مسعود؛ أن النبي ﷺ قال: "سيلي أموركم بعدي رجال يظفنون السنة ويعملون بالبدعة ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها". فقلت: يا رسول الله! إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: "تسألني يا ابن أم عبد، كيف تفعل؟ لا طاعة لمن عصى الله".

تجب، بل يحرم إذ "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق". وفيه أن الإمام إذا أمر بمندوب أو مباح وجب. قال المظهر: يعني سمع كلام الحاكم وطاعته واجب على كل مسلم سواء أمره بما يوافق طبعه أو لم يوافق بشرط أن لا يأمره بمعصية، فإن أمره بها فلا تجوز طاعته ولكن لا يجوز محاربة الإمام.

قال الإمام النووي في شرح مسلم (١٢/٢٢٩): قال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين: لا ينعزل الإمام بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك بل يجب وعظه وتخويله للأحاديث الواردة في ذلك. قال القاضي: وقد ادعى أبو بكر بن مجاهد في هذا الإجماع وقد ورد عليه بعضهم هذا بقيام الحسن وابن الزبير وأهل المدينة على بنى أمية وبقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدر الأول على الحجاج مع ابن الأشعث وتناول هذا القائل قوله أن لا ننازع الأمر أهله في أئمة العدل، وحجة الجمهور أن قيامهم على الحجاج ليس بمجرد الفسق بل لما غيّر من الشرع وظاهر من الكفر. قال القاضي: وقيل: إن هذا الخلاف كان أولاً، ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في الجهاد وفي الأحكام، ومسلم في الإمارة والترمذي، وأبوداود في الجهاد، والنسائي في البيعة، وأحمد (١٧/٢) وعبد ابن حميد (٧٥٢) والمسند الجامع (٧٤٣/١٠) وإسناده صحيح.

٢٨٦٥ - ((ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها)) المراد تأخيرها عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها، فإن المنقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها فوجب حمل الإخبار على ما هو الواقع، قاله النووي.

وفي هذا الحديث إيذان بأن الإمام لا ينعزل بالفسق ولا بالحوار ولا يجوز الخروج عليه بذلك لكنه لا يطاع فيما أمر به من المعاصي.



### (٤١) باب البيعة

٢٨٦٦ - حدثنا علي بن محمد. ثنا عبدالله بن إدريس، عن محمد بن إسحق ويحيى بن سعيد وعبيدالله بن عمر وابن عجلان، عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت، عن أبيه، عن عباد بن الصامت؛ قال: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.....

قال البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات لكن عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي اختلط بآخره ولم يتميز حديثه الأول من الآخر فاستحق الترك، قاله ابن حبان، رواه علي بن محمد حدثنا وكيع، عن شعبة، عن عتاب، مولى هرمز؛ سمعت أنس بن مالك يقول: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة. فقال: "فيما استطعتم". قلت: رواه أبو داود والطيالسي في مسنده عن شعبة، فذكره بإسناده ومثنه، انتهى كلام البوصيري.

قلت: وهو ذهول منه وتخليط فاحش فإنما قال ابن حبان هذا الكلام في عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود المسعودي أخى أبي العيس أما هذا فلم يقل أحد باختلاطه لكن تكلموا في سماعه من أبيه فأثبته علي بن المديني وأبو حاتم الرازي ونفاه غيرهما، وزعم الحاكم أن مشايخ أهل الحديث اتفقوا على أنه لم يسمع من أبيه، وهذا زعم باطل، لكن الصحيح أنه كان عند وفاة أبيه صغيرا فسمع بعضا ولم يسمع القسم الآخر. وهذا الحديث مما سمعه كما قال علي بن المديني في كتابه "العلل".

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في الكبرى (١٢٤/٣) وفي الدلائل (٣٩٦/٦) وأحمد (٣٩٩/١) والطبراني في الكبير (٧٤/٣) والمسند الجامع (١٧١/١٢) وإسناده حسن.

### ٤١ - باب البيعة

٢٨٦٦ - ((على السمع والطاعة)) صلة "بايعنا" متضمن معنى العهد أى على أن نسمع كلامك ونطيعك في مرامك. وكذا من يقوم مقامك من الخلفاء من بعدك. ((والمنشط والمكره)) مفعل بفتح ميم وعين، من النشاط. والكرهأة أى حالة انشراح صدورنا وطيب قلوبنا وما يضاد ذلك، أو اسما زمان والمعنى واضح أو اسما مكان أى فيما فيه نشاطهم وكرهاتهم. كذا قيل، ولا يخفى أن ما ذكره من المعنى على تقدير كونهما اسمي مكان معنى مجازي ولذا قال بعضهم كونهما اسمي مكان بعيد.

والأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله وأن نقول الحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم.  
 ٢٨٦٢ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا الوليد بن مسلم. ثنا سعيد بن عبدالعزيز التتوخي، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي مسلم. قال: حدثني الحبيب الأمين أما هو إلى فحبيب وأما هو عندي فأمين عوف بن مالك الأشجعي قال كنا عند النبي ﷺ سبعة أو ثمانية أو تسعة فقال ألا تبايعون رسول الله فبسطنا أيدينا فقال قائل يا رسول الله إنا قد بايعناك فعلام نبايعك؟ فقال: أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وتقيموا الصلوات الخمس وتسمعوا وتطيعوا وأسر كلمة خفية ولا تسألوا الناس شيئا قال فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوطه فلا يسأل أحدا يناوله إياه.

((والأثرة علينا)) بفتحتين، اسم من الاستثارة. أي وعلى تفضيل غيرنا، ولا يخفى أنه لا يظهر للبيعة عليه وجه لأنه ليس فعلا لهم وأيضا ليس هو بأمر مطلوب في الدين بحيث يبايع عليه، وأيضا عمومه يرفعه من أصله لأن كون كل مسلم إذا بايع على أن يفضل عليه غيره، لا يوجد ذلك الغير الذي يفضل. وهذا ظاهر فالمراد وعلى الصبر على أثره علينا. أي بايعنا على أن نصبر أن أوثر غيرنا علينا. وضمير "علينا" قيل: كناية عن جماعة الأنصار أو عام لهم ولغيرهم، والأول أوجه فإنه ﷺ أوصى إلى الأنصار "سيكون بعدى أثره فاصبروا عليها". يعني أن الأمراء يفضلون عليكم غيركم في العطايا والولايات والحقوق. وقد وقع ذلك في عهد الأمراء بعد الخلفاء الراشدين فصبروا (س).

((وأن لا ننازع الأمر)) أي الإمارة أو كل أمر ((أهله)) الضمير للأمر أي إذا وكل الأمر إلى من هو أهله فليس لنا أن نجره إلى غيره سواء كان أهلام لا، ((لا نخاف في الله لومة لائم)) أي لا نترك الحق لخوف ملامتهم عليه، وأما الخوف من غير أن يؤدي إلى ترك فليس بمنهي عنه، بل ولا في قدرة الإنسان الاحتراز عنه.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الأحكام ومالك في الجهاد، ومسلم في الإمارة، والنسائي في البيعة وفي السير، والبيهقي (١٤٥/٨) والشافعي في السنن (٢٦٧/٢) وأحمد (٣١٤/٥) والحميدي (١٩٢/١) والمسند الجامع (١١٠/٨) وإسناده صحيح.

٢٨٦٢ - ((عوف بن مالك)) عطف بيان أو بدل من "الحبيب"، ((ألا تبايعون رسول الله)) فيها التفات من التكلم إلى الغيبة ((فلا يسأل أحدا يناوله إياه)).

٢٨٦٨ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع. ثنا شعبة، عن عتاب مولى هرمز؛ قال: سمعت أنس بن مالك يقول: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة. فقال: "فيما استطعتم".

٢٨٦٩ - حدثنا محمد بن ربح أنبأنا الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال جاء عبد فبايع النبي ﷺ على الهجرة ولم يشعر النبي ﷺ أنه عبد فجاء سيده يريد فبايع فقال النبي ﷺ بعينه فاشتراه بعبدين ثم لم يبايع أحدا بعد ذلك حتى يسأله أعبد هو؟

قال النووي: فيه التمسك بالعموم لأنهم نهوا عن السؤال فحملوه على عمومه. وفيه الحث على التنزيه عن جميع ما يسمى سؤالا وإن كان حقيرا، والله أعلم.

وفي المشكوة عن أبي ذر قال: دعاني رسول الله ﷺ وهو يشترط علي أن لا تسأل الناس شيئا، قلت: نعم. قال: ولا سوطك إن سقط منك حتى تنزل إليه فتأخذه، رواه أحمد.

والحديث أخرجه أيضا مسلم، وأبو داود في الزكاة، والنسائي في الصلاة، وابن جبان (١٨٠/٨) وأحمد (٢٧/٦) والطبراني في الكبير (٣٩/١٨) وفي مسند الشاميين (٣٣٤) والمسند الجامع (٣٠٩/١٤) وإسناده صحيح.

٢٨٦٨ - ((عتاب مولى هرمز)) ويقال: مولى ابن هرمز، بصرى. وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: شيخ. وذكره ابن جبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الرابعة.

((فيما استطعتم)) إذ الطاعة بقدر الطاقة، فلا معنى للبيعة فيما فوق ذلك، والإطلاق يوهمه فلا ينبغي.

قال البوصيري: رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة، فذكره بإسناده ومنتنه.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في التاريخ (٢٠٠/٢) وأحمد (١٧٢/٣) والمسند الجامع (٢٤٥/٢) والمزى في التهذيب (٢٩٥/١٩) وإسناده صحيح، رجاله ثقات، سوى عتاب فإنه صدوق، حسن الحديث، وقد تابعه عند أحمد جعفر بن معبد، فهذه متابعة جيدة يصح بها الحديث.

٢٨٦٩ - ((بعينه)) كأنه ﷺ كره أن يرد بعد وقوع المبايع على الهجرة خائبا من الهجرة، والله أعلم.

((فاشتراه بعبدين أسودين)) قال القاضي عياض: هذا من كرم أخلاقه ﷺ فإنه كره أن يرد ما عقد له من الهجرة، ويدل على أن سيده مسلم وإلا فقد بايع ﷺ من نزل من عبيد أهل الطائف وغيره ولم يردهم إلى ساداتهم.

ثم في الحديث دليل على أن بيع الحيوان بالحيوان جائز متفاضلا إذا كان يدا بيد، وهذا مما لا

## (٤٢) باب الوفاء بالبيعة

٢٨٧٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد وأحمد بن سنان. قالوا: ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم. رجل؛ على فضل ماء بالفلاة يمنع من ابن السبيل. ورجل؛ بايع رجلا بسلعة بعد العصر فحلف بالله لأخذها بكذا وكذا فصدقه وهو على غير ذلك. ورجل؛ بايع إماما لا يبايعه إلا لنديا فإن أعطاه منها وفي له وإن لم يعطه منها لم يف له".

٢٨٧١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدالله بن إدريس، عن حسن ابن فرات، عن أبيه، عن أبي حازم، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن بني إسرائيل كانت تسوسهم أنبياءهم، كلما ذهب نبي خلفه نبي. ...."

خلاف فيه، وإنما الخلاف في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وقد تقدم بيانه في "باب الحيوان بالحيوان نسيئة".

والحديث أخرجه أيضا مسلم في المساقاة، والترمذي وأبوداود والنسائي في البيوع، وابن الجارود (٢٠٨) وأحمد (٣٤٩/٣) والمسند الجامع (٣٤٨/٤) وإسناده صحيح. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح، لا نعرفه إلا من حديث أبي الزبير.

## ٤٢ - باب الوفاء بالبيعة

٢٨٧٠ - وتقدم الحديث مع شرحه وتخريجه تحت رقم (٢٢٠٧) في باب ما جاء في كراهية الأيمان في الشراء والبيع، وإسناده صحيح.

٢٨٧١ - ((حسن بن فرات)) بن أبي عبدالرحمن، التميمي، القزاز، كوفى. وثقه ابن معين. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، بهم، من السابعة.

((عن أبيه)) فرات بن أبي عبدالرحمن القزاز، الكوفى. وثقه ابن معين، والنسائي. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الخامسة.

((تسوسهم الأنبياء)) أى يتولون أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية، والسياسية: القيام على الشئ بما يصلحه، كذا في شرح النووى.

وأنه ليس كائن بعدى نبي فيكم". قالوا: فما يكون يا رسول الله؟! قال: "تكون خلفاء ، فيكثروا". قالوا: فكيف نصنع؟ قال: "أوفوا ببيعة الأول، فالأول. أدوا الذى عليكم فسيألهم الله عز وجل عن الذى عليهم.

وقال المحافظ فى الفتح (٦/٤٩٧): أى أنهم كانوا إذا ظهر فيهم فساد بعث الله نبياً يقيم لهم أمرهم ويزيل ما غيروا من أحكام التوراة.

ويبدو أن الحافظ حمل سياسة الأنبياء على إصلاح أمور دينهم، وحملها النووي على السياسة المعروفة التى تجمع بين أمور الدين والدنيا، والراجح ما ذهب إليه النووي كما يظهر من كلمة السياسة ومقابلة سياسة أنبياء بنى إسرائيل بسياسة الخلفاء من هذه الأمة، والله أعلم.

((وأنه ليس كائن بعدى نبي فيكم)) فيفعل ما كان يفعله أنبياء بنى إسرائيل. وهذا من أصرح الأدلة على أن النبوة قد انتهت بعد النبي ﷺ ونفى جنس النبوة بعده ﷺ يعم كل نوع من أنواع النبوة سواء كانت بشرية جديدة أو لا. وقد أجمعت الأمة على أن من ادعى النبوة بعده ﷺ فإنه كافر كذاب. ((فيكثروا)) من الكثرة ((أوفوا ببيعة الأول فالأول)) فعل أمر من الإيفاء والمعنى أنه إذا بويع الخليفة بعد خليفة ببيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها وبيعة الثانى باطلة يحرم الوفاء بها ويحرم عليه طلبها وسواء عقدوا للثانى عالمين بعقد الأول أو جاهلين، وسواء كانا فى بلدين أو بلاد، أحدهما فى بلد الإمام المنفصل والآخر فى غيره. قال النووي: هذا هو الصواب الذى عليه أصحابنا وجماهير العلماء. وقيل: تكون لمن عقدت له فى بلد الإمام. وقيل: يقرع بينهم وهذان فاسدان. واتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يعقد لخليفتين فى عصر واحد سواء اتسعت دار الإسلام أم لا. وقال إمام الحرمين فى كتابه "الإرشاد" قال: أصحابنا لا يجوز عقدها لشخصين. قال: وعندى أنه لا يجوز عقدها لاثنين فى صفح واحد، وهذا مجمع عليه. قال: فإن بعد ما بين الإمامين وتخللت بينهما. فلاحتمال فيه مجال. قال: وهو خارج من القواطع وحكى المازرى هذا القول عن بعض المتأخرين من أهل الأصل وأراد به إمام الحرمين وهو قول فاسد مخالف لما عليه السلف والخلف ولظواهر إطلاق الأحاديث، والله أعلم. ((فسيألهم الله عز وجل عن الذى عليهم)) فيه إشارة إلى أن كل مسلم يجب أن يهتم بأداء ما عليه من الحقوق دون أن يهمل واجبه ويتصدى للآخرين فى أداء ما عليهم، فيجب على الشعب أن يهتموا بأداء ما عليهم من حق أميرهم ويجب على الأمير أن يهتم بما عليه من حقوقهم، لا

٢٨٧٢ - حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير. ثنا أبو الوليد. ثنا شعبة. ح وحدثنا محمد بن بشار. ثنا ابن عدى، عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة فيقال هذه غدره فلان".

أن يطالب كل أحد الآخر بما له عليه من الحق ويفعل عما يجب عليه من حق الآخر. وهكذا يؤكد الإسلام على أداء الواجب قبل مطالبة الحقوق فلو أدى كل أحد واجبه سلمت حقوق الجميع. والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الأنبياء، ومسلم فى الإمارة، والبيهقى (١٤٤/٨) وابن حبان (٤١٨/١٠) والبخارى (٥٦/١٠) وأحمد (٢٩٧/٢) والمسند الجامع (٧٦/١٨) والميزى فى التهذيب (٣٠٢/٦) وإسناده صحيح.

٢٨٧٢ - ((لكل غادر)) هو الذى ينقض عهده وفى نصبه له تفضيح وتشهير لأمره. ((لواء)) قال القرطبي: هذا خطاب منه للعرب بنحو ما كانت تفعل لأنهم كانوا يرفعون (يعنى فى احتفالات الأسواق) للوفاء راية بيضاء وللغدر راية سوداء ليلوموا الغادر ويذمونه فاقضى الحديث وقوع مثل ذلك للغادر ليشتهر بصفته فى القيامة فيذمه أهل الموقف وأما الوفاء فلم يرد فيه شيء. ولا يبعد أن يقع كذلك. وقد ثبت لواء الحمد لنبينا ﷺ، كذا فى فتح البارى (٢٨٤/٦).

وقال النووى فى شرح مسلم (٤٤/١٢) فى هذه الأحاديث بيان غلظ تحريم الغدر لا سيما من صاحب الولاية العامة لأن غدره يتعدى ضرره إلى خلق كثيرين. وقيل: لأنه غير مضطر إلى الغدر لقدرته على الوفاء. كما جاء فى الحديث الصحيح فى تعظيم كذب الملك. والمشهور أن هذا الحديث وارد فى ذم الإمام الغادر. وذكر القاضى عياض احتمالين: أحدهما هذا وهو نهى الإمام أن يغدر فى عهده لرعيته وللکفار وغيرهم. أو غدره للأمانة التى قلدها لرعيته والتم القيام بها والمحافظة عليها. ومتى خانهم أو ترك الشفقة عليهم أو الرفق بهم فقد غدر بعهده. والاحتمال الثانى: أن يكون المراد نهى الرعية عن الغدر بالإمام فلا يشقوا عليها العصا ولا يتعرضوا لما يخاف حصول فتنة لسببه، والصحيح الأول، والله أعلم.

قلت: ويؤيد المعنى الأول ما جاء فى حديث أبى سعيد عند مسلم وفيه "ولا غادر أعظم غدرا من أمير عامة" ولكن الذى يظهر أن راوى الحديث عند مسلم وهو ابن عمر قد حمل الحديث على العموم فى كل غدر سواء كان غدر الإمام لرعيته أو بالعكس. وذلك لما أخرج البخارى فى الفتن عن

٢٨٧٢ - حدثنا عمران بن موسى الليثي. ثنا حماد بن زيد. أنا علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ألا إنه ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غدريته".

نافع. قال: لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده فقال: إني سمعت النبي ﷺ يقول: ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة وإنما قد بايعنا هذا الرجل على بيعة الله ورسوله وإني لا أعلم غدرا أعظم من أن يبايع رجل على بيعة الله ورسوله ثم ينصب له القتال وإني لا أعلم أحدا منكم خلفه ولا تابع في هذا الأمر إلا كانت القيصل بيني وبينه.

فهذا صحيح في أن ابن عمر حمل الحديث على العموم واستعمله في غدر الرعية للإمام. ولذلك قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٨٤/٦) "ولا أدري ما المانع من حمل الخبر على أعم من ذلك، وسيأتي أن الذي فهمه ابن عمر راوى الحديث هو هذا".

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الجزية والموادعة، ومسلم في الجهاد، والبيهقي (١٦٠/٨) وابن جبان (٣٣٦/١٦) والدارمي (١٦٤/٢) وأحمد (٤١١/١) وأبو يعلى (٢٣٤/٩) والطيالسي (٣٤) والمسند الجامع (٢٣٦/١٢) وإسناده صحيح.

٢٨٧٢ - ((بقدر غدريته)) أى يطول ذلك اللواء بقدر طول غدريته، فيكون على إسته للفضيحة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان وله شاهد من حديث عبد الله بن مسعود. رواه الشيخان والنسائي ورواه الترمذي من حديث ابن عمر. وقال: حسن صحيح. وقال وفي الباب عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الفتن، وأحمد (٧/٢) وأبو يعلى (٣٥٢/٢) وعبد بن حميد (٨٦٤) والحميدي (٣٣١/٢) والمسند الجامع (٤٩٩/٦) وسيأتي إن شاء الله برقم (٤٠٠٠) و(٤٠٠٧) وإسناده ضعيف، لكن متن الحديث صحيح.

### (٤٣) باب بيعة النساء

٢٨٧٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، أنه سمع محمد ابن المنكبر؛ قال: سمعت أميمة بنت رقيقة. تقول: جئت النبي ﷺ في نسرة نبايعه فقال لنا: فيما استطعتن وأطقتن، إنى لا أصافح النساء .

٢٨٧٥ - حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح المصرى. ثنا عبدالله بن وهب؛ قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب. أخبرني عروة بن الزبير؛ أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: كانت المؤمنات إذا هاجرن إلى رسول الله ﷺ يمتحن بقول الله ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعُكَ﴾ إلى آخر الآية. ....

### ٤٣ - باب بيعة النساء

٢٨٧٤ - ((أميمة بنت رقيقة)) بالتصغير فيهما، واسم أبيها عبدالله بن بجاد، التيمي، صحابية، لها حديثان، وهى غير أميمة بنت رقيقة لإثقفية، تلك تابعة.

((جئت النبي ﷺ في نسوة نبايعه)) الحديث ههنا مختصر، وفي الموطأ مطول هكذا. قالت: أتيت رسول الله ﷺ في نسوة بايعناه على الإسلام فقلن يا رسول الله نبايعك على أن لا نشرك بالله شيئا ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا ولا نأتى ببهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا ولا نعصيك فى معروف. فقال رسول الله ﷺ: فيما استطعتن وأطقتن. قالت: فقلنا الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا، هلم نبايعك يا رسول الله! فقال رسول الله ﷺ: "إنى لا أصافح النساء إنما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة أو مثل قولى لامرأة واحدة". ((فيما استطعتن وأطقتن)) لا فى غيره لأن الله تعالى لم يحمل هذه الأمة ما لا طاقة لها به، ((إنى لا أصافح النساء)) الأجنيبات، فبايعن بالكلام لا باليد.

والحديث أخرجه أيضا مالك والنسائي فى المحتبى فى البيعة، وفى الكبرى فى عشرة النساء، والترمذى فى السير، والبيهقى (١٤٦/٨) والحاكم (٧١/٤) وابن حبان (٤١٧/١٠) وأحمد (٣٥٧/٦) والحميدى (١٦٣/١) والطيالسى (٢٢٥) والمسند الجامع (٩٠/١٩) والطبرانى فى الكبير (١٨٦/٢٤) وإسناده صحيح.

٢٨٧٥ - ((يُمتَحَنُ)) وسبب هذا الامتحان أن النبي ﷺ صالح المشركين يوم الحديبية على أن لا يأتيه



منهم أحد إلا رده عليهم، فوفى رسول الله ﷺ بعهده في الرجال ثم جاءته عدة من نساء مكة وطالب المشركون بردهن أيضا، فأنزل الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾، الآية.

وكان هذا الحكم مقصورا على النساء التي لم يهاجرن إلا لله ولرسوله ﷺ فأمر الله تعالى نبيه ﷺ بأن يمتحنهن في ذلك.

وقد أخرج الطبري والبخاري وغيرهما عن ابن عباس قال: كان يمتحن "بالله ما خرجت من بطن زوج، والله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض، بالله ما خرجت التماس دينار، بالله ما خرجت إلا حبا لله ولرسوله، ذكره ابن كثير في تفسيره (٣٥٠/٤) والحافظ في الفتح (٤٢٥/٩) وذكر في التفسير (٦٣٧/٨) ان عبد بن حميد أخرج عن مجاهد نحوه وزاد: "ولا يخرج بك عشق رجل منا ولا فرار من زوجك".

ثم اختلف العلماء في توجيه إمساك النساء المؤمنات بالمدينة وعدم ردهن إلى الكفار. فقيل: إن العهد خاصا كان بالرجال ولم يتضمن النساء، ويؤيده ما ذكره ابن كثير من لفظ هذا العهد: "على أن لا يأتيك منا رجل وإن كان على دينك إلا رددته إلينا". وما ذكره الألويسي في روح المعاني (٧٧/٢٨) عن الضحاك. قال: كان بين رسول الله ﷺ وبين المشركين عهد أن لا تأتيك منا امرأة ليست على دينك إلا رددتها إلينا فإن دخلت في دينك ولها زوج أن ترد على زوجها الذي أنفق عليها، فعلى هذا كان الرد خاصا بالنساء الكافرات دون المؤمنات.

وقال الآخرون إن لفظ العهد وإن كان عاما ولكنه أريد به الخصوص في علم الله تعالى وحمله النبي ﷺ على ظاهره من العموم باجتهاده ولكنه لم يعتبر على ذلك، فنزلت آيات سورة الممتحنة كالبيان المحمل، ذكره الألويسي في الروح.

وقال جماعة: إن لفظ العهد كان عاما وأريد به العموم في مبدء الأمر ولكن لما جاءت النساء المؤمنات أمر الله سبحانه بنزول العهد في حقهن خاصة. ويؤيده ما ذكره ابن كثير (٣٥٠/٤) عن عبد الله بن أبي أحمد قال: "هاجرت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط في الهجرة فخرج أخوها عمارة والوليد حتى قدما على رسول الله ﷺ فكلما فيها أن يردها إليهما فنقض الله العهد بينه وبين المشركين في النساء خاصة فمنهم أن يردوهن إلى المشركين وأنزل الله آية الامتحان، وذلك لأن

قالت عائشة: فمن أقر بها من المؤمنات فقد أقر بالمحنة فكان رسول الله ﷺ إذا أقرن بذلك من قولهن قال لهن رسول الله ﷺ: "انطلقن فقد بايعتن". لا والله! ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط غير أنه يبايعهن بالكلام. قالت عائشة: والله! ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء إلا ما أمره الله ولا مست كف رسول الله ﷺ كف امرأة قط. وكان يقول لهن قد إذا أخذ عليهن "قد بايعتن كلاما".

المؤمنة لا تحل للكافر كما قال تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لِهِنَّ﴾، والله سبحانه أعلم.  
 ((فقد أقر بالمحنة)) أى نجحت فى الامتحان، وحاصله أن من عرف منها الإيمان انتهت محتتها. قال الحافظ: وأوضح من هذا ما أخرجه الطبرى من طريق العوفى عن ابن عباس قال: كان امتحانهم أن يشهدن أن لا إله إلا اله وأن محمدا رسول الله وظاهره أن امتحانهم كان مجرد النطق بالشهادتين وهذا يعارض بظاهره ما أسلفنا عن ابن عباس أنهم كن يستحلفن بأشياء كثيرة من عدم خروجهن لبغض الزوج وغيره.

ولكن الجمع بينهما سهل لأن مقصود عائشة وابن عباس فى رواية العوفى أن الامتحان كان لحصول الطمأنينة بصدقهن فى الإسلام، والحلف بالأشياء الكثيرة إنما كان للتثبيت فى هذا الغرض ويتضح ذلك بما أخرجه الطبرى وغيره من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد ولفظه فاسألوهن عما جاء بهن بأن كان من غضب على أزواجهن أو سخطه أو غيره ولم يؤمن فارجعوهن إلى أزواجهن". ومن طريق قتادة: كانت محتتهن أن يستحلفن بالله ما أخرجكن نشوز وما أخرجكن إلا حب الإسلام وأهله، فإذا قلن ذلك قبل منهن. ذكرها الحافظ فى الفتح (٤٢٥/٩).

فتبين بهذا أن الاستحلاف فى الأمور المتعددة إنما كان للتثبيت فى معرفة إيمانهم وصدقهم فى الهجرة لله ورسوله ﷺ لأنه لو ظهر من امرأة أنها إنما خرجت لغرض دنيوى ظهر أنها ليست صادقة فى هجرتها، والله سبحانه أعلم.

((والله ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط)) ويوافقه حديث أميمة بنت ربيعة الذى قبل هذا الحديث، وفيه عند الترمذى والنسائى. فقلت: يا رسول الله! بايعنا. قال سفيان: تعنى صافحنا. فقال رسول الله ﷺ: "إنما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة".

ويعارضه فى الظاهر ما أخرجه ابن خزيمة وابن جبان والبخارى وغيره كما نقل عنهم الحافظ فى

### (٤٤) باب السبق والرهان

٢٨٧٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن يحيى . قالوا : ثنا يزيد بن هارون . أنبأنا سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فليس بقمار . ومن أدخل فرسا بين فرسين وهو يأمن أن يسبق فهو قمار" .

الفتح عن أم عطية في قصة المبايعة وفيها "فمد يده من خارج البيت ومددنا أيدينا من داخل البيت ثم قال : اللهم اشهد" .

وكذا حديث الذي في مسلم حيث قالت فيه : "قبضت منا امرأة يدها" فإنه يشعر بأنهن كن يبائعنه بأيديهن . ويمكن الجواب عنه بوجهين .

الأول : أن مد الأيدي من وراء الحجاب إشارة إلى وقوع المبايعة وإن لم تقع مصافحة والمراد بقبض اليد في الحديث الثاني التأخر عن القبول .

الثاني : أن مبايعة النساء كانت تقع بحائل . ويؤيده ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن الشعبي ، أن النبي ﷺ حين بايع النساء أتى ببرد قطري فوضعه على يده وقال : لا أصافح النساء ، وأخرج عبدالرزاق نحوه مرسلًا عن إبراهيم النخعي .

وقد ورد أيضا أنه ﷺ بايع النساء بغمس اليد في الإناء فقد أخرج ابن إسحاق في المغازي عن أبان بن صالح أنه ﷺ كان يغمس يده في إناء وتغمس المرأة يدها فيه .

وأخرج يحيى بن سلام في تفسيره عن الشعبي أنهم كن يأخذن بيده من فوق ثوب ، راجع لجميع هذه الروايات فتح الباري (٨/٦٣٧) .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في التفسير وفي الطلاق وفي الأحكام ، والترمذي في تفسير سورة الممتحنة ، ومسلم في الإمارة ، وأبو داود في الخراج والإمارة ، والنسائي في التفسير وفي السير ، والبيهقي (٨/١٤٨) وابن حبان (١٢/٣٩٣) وأحمد (٦/١١٤) والمسند الجامع (٢٠/٢٨٥) وإسناده صحيح .

### ٤٤ - باب السبق والرهان

٢٨٧٦ - ((من أدخل فرسا بين فرسين)) هذا في صورة التحليل ، وتفصيله أنه قد يشترط في المسابقة

مال للسابق، فإن كان من جهة الإمام أو من غيره من أحاد الناس أو من أحد الفارسين دون الآخر وكان مالا معلوما فحائز، وإن كان منهما فلا يحوز إلا بمحلل يدخل بينهما بشرط أنه إن سبق المحلل فله السبق وإن سبق فلا شيء له، فهذا المحلل إن كان فرسه مما يمكن أن يكون سابقا أو مسبوقا فحائز دون تعيين أنه سابق، وكان مأمونا من كونه مسبوقا فلا يحوز (س).

قال المظهر: اعلم أن المحلل ينبغي أن يكون على فرس مثل فرس المخرجين أو قريبا من فرسيهما في العدد، فإن كان فرس المحلل جوادا بحيث يعلم المحلل أن فرس المخرجين لا يسبقان فرسه لم يحز، بل وجوده كعدمه، وإن كان لا يعلم أنه يسبق فرسى المخرجين يقينا أو أنه يكون مسبوقا جاز.

وقال البغوي في شرح السنة (٣٩٤/١٠): ثم في المسابقة إن كان المال من جهة الإمام أو من جهة واحدة من عرض الناس شرط للسابق من الفارسين مالا معلوما فحائز، وإذا سبق استحققه، وإن كان من جهة الفارسين فقال أحدهما لصاحبه إن سبقتني فلك على كذا. وإن سبقتك فلا شيء لي عليك، فهو جائز أيضا فإذا سبق استحق المشروط، وإن كان المال من جهة كل واحد منهما بأن قال لصاحبه: إن سبقتك فلي عليك كذا وإن سبقتني فلك على كذا. فهذا لا يحوز إلا بمحلل يدخل بينهما، إن سبق المحلل أخذ السبقين وإن سبق فلا شيء عليه، وسمى محللا لأنه محلل للسابق أخذ المال فبالمحلل يخرج العقد عن أن يكون قمار، لأن القمار يكون الرجل مترددا بين الغنم والغرم، فإذا دخل بينهما لم يوجد فيه هذا المعنى، ثم إذا جاء المحلل أولا ثم جاء المستبقان معا أو أحدهما بعد الآخر أخذ المحلل السابقين، وإن جاء المستبقان معا ثم المحلل فلا شيء لأحد. وإن جاء أحد المستبقين أولا ثم المحلل والمستبق الثاني إما معا أو أحدهما بعد الآخر أحرز السابق سبقه وأخذ سبق المستبق الثاني. وإن جاء المحلل وأحد المستبقين معا ثم جاء الثاني مصليا أخذ السابقان سبقه، كذا في المرقاة.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الجهاد، والدارقطني (١١١/٤) وابن أبي شيبة (٤٩٩/١٢) والبيهقي في الكبرى (٢٠/١٠) وفي الصغير (٩١/٤) وفي المعرفة (٣٠٣/٧) والحاكم (١١٤/٢) والبغوي (٣٩٦/١٠) والطحاوي (٣٦٥/٢) وأحمد (٥٠٥/٢) وأبو يعلى (٢٥٩/١٠) والمسند الجامع (٤٢/١٨) وأبو نعيم في الحلية (١٧٥/٢) وابن عساكر (١٠٣/٧) والطبراني في الصغير (٩٥) وأبو الحزام

٢٨٧٧ - حدثنا علي بن محمد . ثنا عبدالله بن نمير ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ قال :  
ضم رسول الله ﷺ الخيل فكان يرسل التي ضمرت من الحفيا إلى ثنية الوداع والتي لم  
تضم من ثنية الوداع إلى مسجد بنى زريق .

بن يعقوب الحنبلي فى الفروسية ، وأبو عبيد فى غريب الحديث وإسناده ضعيف .

قال الحافظ فى التلخيص (١٦٣/٤) وسفيان هذا ضعيف فى الزهرى . وقال أبو حاتم : أحسن  
أحواله أن يكون موقوفا على سعيد بن المسيب ، فقد رواه يحيى ابن سعيد عن سعيد قوله ، انتهى ، وكذا  
هو فى "الموطأ" عن الزهرى عن سعيد قوله ، وقال ابن أبى خيثمة : سألت ابن معين عنه ؟ فقال : هذا  
باطل وضرب على أبى هريرة ، وقد غلط الشافعى سفيان بن حسين فى روايته عن الزهرى عن سعيد عن  
أبى هريرة حديث "الرجل جبار" وهو بهذا الإسناد أيضا .

قلت : ولسفيان بن حسين بهذا الإسناد أحاديث أخرى أخطأ فيها عند العلماء . ذكر بعضها  
العلامة ابن القيم فى "الفروسية" وأطال الكلام لنفيس فيه مؤيدا ، إن هذا الحديث الصواب فيه أنه من  
قول سعيد بن المسيب وليس له أصل صحيح ، مرفوع عن النبى ﷺ فليرجع إليه من شاء (ص ٣٦-٥٥) .  
ويتلخص من ذلك أن الحديث علته تفرد سفيان بن حسين وسعيد بن بشير برفعه ، والأول ثقة فى  
غير الزهرى باتفاقهم كما فى "التقريب" وهذا من روايته عنه فهو ضعيف ، وذلك مما جزم به الحافظ  
فى "التلخيص" كما تقدم . والآخر ضعيف مطلقا ومع ضعف هذين فقد خالفهما الثقات الأثبات فرووه  
عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قوله ، فهذا هو الصواب ، والله أعلم ، كذا فى إرواء الغليل (٥/٣٤١) .

٢٨٧٧ - ((ضَمَّرَ)) من التضمير وهو تقليل علفها مدة وإدخالها بيتا يخلى لها التعرق ويحف عرقها  
فيحف لحمها وتقوى على الجرى ، وقيل هو تسمينها أولا ثم ردها إلى القوت ((من الحفيا)) بفتح  
حاء مهملة ، وسكون فاء ، ممدودة ويقصر . موضع على أميال من المدينة . وقد يقال : بتقديم الباء على  
الفاء ((إلى ثنية الوداع)) مكان آخر خارج المدينة ، وأضيف الثنية إلى الوداع لأنها موضع التوديع ،  
((إلى مسجد بنى زريق)) بضم الزاى وفتح الراء ، اسم رجل ، وبين هذا المسجد وبين الثنية ميل ونحوه .  
ودل الحديث على صحة أن يقال مسجد فلان أو مسجد بنى فلان على أن تكون الإضافة للتعريف  
وقد عقد البخارى لذلك بابا فى الصلاة واستدل على ذلك بهذا الحديث .

وفى الحديث مشروعية المسابقة وأنه ليس من العبث بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى

تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها عند الحاجة وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة بحسب الباعث على ذلك.

قال القرطبي: لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام، وكذا الترامي بالسهم واستعمال الأسلحة لما في ذلك من التدريب على الحرب وفيه جواز إضمار الخيل، ولا يخفى اختصاص استحبابها بالخيل المعدة للشرف وفيه مشروعية الأعلام بالابتداء والانتهاؤ عند المسابقة.

### مسألة سباق الخيل والمراهنة على ذلك:

دل حديث الباب على جواز عقد المسابقة بين الخيل ولا خلاف بين الفقهاء في جوازه إذا كان بغير عوض، لكن قصرها مالك والشافعي على الخف والحافر والنصل، وخصه بعض العلماء بالخيل. وأجازته عطاء في كل شيء كما في فتح الباري (٧٣/٦).

وسئل ابن المسيب عن الدحو بالحجارة. فقال: لا بأس به، يقال: فلان يدحو بالحجارة أي يرمى بها، كذا في المرقاة لعلي القاري (٣٢٠/٧).

وأما المسابقة بعوض وهي المراهنة فلها صور مختلفة، الأولى: أن يكون العوض كالجائزة المقدمة من غير المتسابقين كالإمام أو غيره، وهذا جائز بالإجماع سواء كانت الجائزة للسابق فقط أو لجميع المتسابقين أو لبعضهم دون بعض. وقال ابن التين: "إنه ﷺ سابق بين الخيل على حلل أته من اليمن فأعطى السابق ثلاث حلل وأعطى الثانية حلتين والثالث حلة، والرابع ديناراً والخامس درهما والسادس فضة. وقال: بارك الله فيك وفي كلكم وفي السابق والفسكل". حكاه العيني في عمدة القاري (٣٣٦/٢) ثم قال: الفسكل بكسر الفاء وسكون السين المهملة بينهما وفي آخره اللام وهو الذي يحيى في في الحلبة آخر الخيل.

وقال مالك: لا يجوز بذل العوض من غير الإمام لأن هذا مما يحتاج إليه للجهاد فاختص به الإمام لتولية الولايات وتأمير الأمراء حكاه الموفق في المغنى (١٣٠/١١) ولكن المشهور من المالكية الجواز من كل متبرع كما في أقرب المسالك للدردير (٣٢٥/٢).

والصورة الثانية: أن يكون المال من أحد الجانبين فقط مثل أن يقول: إن سبقتني فلك كذا، وإن سبقتك فلا شيء لي عليك. أو على العكس، فهذا جائز، وحكى عن مالك أنه لا يجوز لأنه قمار، كذا

في عمدة القارى (٦/٦١٢) والمغنى لابن قدامة (١١/١٣٠) ولكن المذكور في كتب المالكية الجواز كما في الشرح الصغير للدردير (٢/٣٢٥) فالصحيح أن الأئمة الأربعة على جواز هذه الصورة أيضا.

**والصورة الثالثة:** أن يكون المال من الحائنين بأن يقول: إن سبقتنى فلك على كذا، وإن سبقتك فلي عليك كذا. فهذا حرام بالإجماع، لأنه من المقامرة المنهى عنها، والقمار من القمر الذى يزداد تارة وينقص أخرى، وسمى القمار قمارا لأن كل واحد من المقامرين ممن يجوز أن يذهب ماله إلى صاحبه، ويجوز أن يستفيد مال صاحبه وهو حرام بالنص ولا كذلك إذا شرط من جانب واحد لأن الزيادة والنقصان لا تمكن فيهما بل فى أحدهما تمكن الزيادة وفى الآخر الانتقاص فقط فلا تكون مقامرة لأنها مفاعلة فيه.

**والصورة الرابعة:** أن يدخل المتسابقان فى المسابقة ثالثا، وهو الذى يسمى محللا وصورته أن يخرج كل واحد من الاثنين مالا ولا يخرج الثالث شيئا ويقولان للثالث: إن سبقتنا فالمالان لك وإن سبقتك فلا شيء لنا عليك، فإن سبقهما الثالث استحق المالىن، وإن سبقا الثالث.

فإن سبقاه معًا، فلا شيء لواحد منهما على صاحبه، وإن سبقاه على التعاقب فالذى سبق صاحبه يستحق المال على صاحبه، وصاحبه لا يستحق المال عليه، وحكمه عند الحنفية على ما ذكره الإمام محمد فى الكتاب، أن إدخال الثالث إنما يكون حيلة للجواز إذا كان الثالث يتوهم منه أن يكون سابقا ومسبوقا فأما إذا كان يتيقن أنه يسبقهما لا محالة أو يتيقن أنه يصير مسبوقا فلا يجوز، كذا فى الفتاوى الهندية (٥/٣٢٤).

والجواز فى صورة المحلل بالشرط المذكور مذهب الشافعى وأحمد وأبى حنيفة والأوزاعى وإسحاق وسعيد بن المسيب والزهرى كما فى المغنى لابن قدامة (١١/١٣٥) ومذهب المالكية أنه لا يجوز بالمحلل أيضا كما هو المصرح به فى مختصر خليل وشرحه الصغير للدردير (٢/٣٢٥) وحكى ابن قدامة عدم الجواز عن جابر بن زيد أيضا.

استدل الجمهور على جواز هذه الصورة الثالثة بالحديث السابق، ووجه خروج هذه الصورة من القمار أن الثالث لا يغرم على التقادير كلها ولا يغرمان إذا سبقاه طمعا، فصار كأن الاثنين فى جانب والثالث فى جانب واشترط المال فى الجانب الواحد فقط.

٢٨٧٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي الحكم مولى بني ليث، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا سبق إلا في خف أو حافر".

وقال الإمام الخطابي في معالم السنن (٢/٢٢١) الفرس الثالث الذي يدخل بينهما يسمى المحلل ومعناه أنه يحلل للسابق ما يأخذه من سبق فيخرج به عقد التراهن عن معنى القمار الذي إنما هو مواضعة بين اثنين على مال يدور بينهما في الشقين فيكون كل واحد منهما إما غانما أو غارما، ومعنى المحلل: دخوله بين الفرسين المتسابقين هو لأن يكون أمانة لقصدتهما إلى الجرى والركض لا إلى المال فيشبه حينئذ القمار، وإذا كان فرس المحلل كفوا لفرسيهما يخافان أن يسبقهما فيحز السبق اجتهدا في الركض وارتاضاه ومرنا عليه وإذا كان المحلل بليدا أو كؤودا مأمونا أن يسبق غير مخوف أن يتقدم فيحز السبق لم يحمل به معنى التحليل، وصار إدخاله بينهما لغوا لا معنى له. وحصل الأمر على رهان بين فرسين لا محلل معهما وهو عين القمار المحرم.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الصلاة وفي الجهاد وفي الاعتصام، ومسلم في الإمارة، والنسائي في الخيل، وأبو داود والترمذي ومالك في الجهاد، والدارمي (٢/٢١٢) والبيهقي في الكبرى (١٠/١٩) وفي الصغير (٤/٩١) وفي المعرفة (٧/٣٠١) وابن حبان (١٠/٥٤٢) وعبدالرزاق (٥/٣٠٤) والدارقطني (٤/٢٩٩) والبقوي (١٠/٣٩٠) والشافعي في الأم (٤/٢٣٠) وأحمد (٢/٥) وأبو يعلى (١٠/٢٠٩) والطبراني في الكبير (١٢/٣٩٥) والحميدي (٢/٣٠١) وأبو نعيم في الحلية (٨/٢٦٠) والمسند الجامع (١٠/٦٢٠) وإسناده صحيح.

٢٨٧٨ - ((أبي الحكم مولى بني ليث)) قال الذهبي في الميزان، لا يعرف. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة. ((لا سَبَقُ)) بفتح الباء ما يجعل للسابق على سبقه من المال وبالسكون مصدر سبقت. قال الخطابي: أي لا يحل أخذ المال بالمسابقة إلا في هذين، وهما الإبل والخيل. وألحق بهما ما في معناها من آلات الحرب لأن في جعل عليها ترغيبا في الجهاد وتحريضا عليه، والله أعلم. ((إلا في خف)) أي البعير، ((أو حافر)) أي الخيل.

قال الطيبي في شرح المشكوة (٧/٣٢٠): ولأبد في تقدير: أي ذى خف و ذى حافر. وقال ابن الملك: المراد ذو خف كالإبل، وذو حافر كالخيل والحمير. أي لا يحل أخذ المال بالمسابقة إلا في أحدهما، وألحق بعض بها بالمسابقة بالأقدام وبعض المسابقة بالأحجار.



**(٤٥) باب النهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو**

٢٨٧٩ - حدثنا أحمد بن سنان وأبو عمر. قالوا: ثنا عبدالرحمن بن مهدي، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخالفة أن يناله العدو.

قال البغوي في شرح السنة (٣٩٤/١٠): ويدخل في معنى الخيل البغال والحمير، وفي معنى الإبل الفيل. قيل: لأنه أغنى من الإبل في القتال وألحق بعضهم الشد على الأقدام والمسابقة عليها، وفيه إباحة أخذ المال على المناضلة لمن نضل وعلى المسابقة على الخيل والإبل لمن سبق، وإليه ذهب جماعة من أهل العلم لأنها عدة لقتال العدو وفي بذل الجمل عليها ترغيب في الجهاد. وقال سعيد بن المسيب ليس برهان الخيل بأس إذا أدخل فيها محلل والسباق بالطير والرجل وبالحمم وما يدخل في معناها مما ليس من عدة الحرب ولا من باب القوة على الجهاد فأخذ المال عليه قمار محظور. وسئل ابن المسيب عن الدحو بالحجارة؟ فقال: لا بأس به، يقال فلان يدحو بالحجارة أي يرمى بها.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الجهاد، والنسائي في الخيل، والبيهقي في الكبرى (١٦/١٠) وفي الصغير (٩١/٤) وفي المعرفة (٣٠٠/٧) وابن حبان (٥٤٤/١٠) والبغوي (٣٩٣/١٠) وأحمد (٤٧٤/٢) والشافعي في المسند (١٢٨/٢) وفي السنن (٢٨٠/٢) وفي الأم (٢٢٩/٤) والطبراني في الصغير (٥٠) والمسند الجامع (٤١/١٨) وأبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (٢٨٥٥) حسنه الترمذي وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد.

**٤٥ - باب النهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو**

٢٨٧٩ - ((أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو)) قال النووي: "فيه النهي عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار للعلة المذكورة في الحديث، وهي خوف أن ينالوه فينتهكوا حرمة، فإن أمنت هذه العلة بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهرين عليهم فلا كراهة ولا منع منه حينئذ لعدم العلة، هذا هو الصحيح. وبه قال أبو حنيفة والبخاري وآخرون. وقال مالك وجماعة من أصحابنا بالنهي مطلقا. وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة الحواز مطلقا والصحيح عنه ما سبق.

وقال ابن عبدالبر في التمهيد: أجمع الفقهاء أن لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر

٢٨٨٠ - حدثنا محمد بن رمع. أنبأنا الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر؛ عن رسول الله ﷺ أنه كان ينهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو.

الصغير المخوف عليه. واختلفوا في الكبير المأمون عليه فمنع مالك أيضا مطلقا. وفصل أبو حنيفة وأدار الشافعي الكراهة مع الخوف وجودا وعدمًا. وقال بعضهم كالمالكية، حكاه الحافظ في الفتح (١٣٤/٦).

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخاري وأبو داود في الجهاد، ومسلم في الإمارة، والنسائي في المجتبى في فضائل القرآن، وفي الكبرى في السير، والبيهقي (١٠٨/٩) وعبدالرزاق (٢١٢/٥) وابن جبان (١٥/١١) وابن الجارود (٣٥٦) والبخاري (٥٢٧/٤) والطحاوي في المشكل (٣٦٨/٢) وأحمد (٦/٢) والطيالسي (٢٥٣) والحميدي (٣٠٦/٢) وأبو نعيم في الحلية (٣٢٢/٨) والخطيب في تاريخه (٣٣/١٣) وسعيد بن منصور (٢١١/٣) والمسند الجامع (٧٢٢/١٠) وأبو القاسم البغوي في مسند ابن جعد برقم (١٢٢٣) وعبد بن حميد (٧٦٦) والشافعي في السنن المأثورة (٤٤١) وفي السنن (٢٧٣/٢) وابن عدى (٢١٥٢/٦) من طرق، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه، بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا كالشيخين، فإنهما لم يذكر الشطر الثاني منه أصلا. وأبو داود جعله من كلام مالك، والمصنف وأحمد جعلاه من تمام الحديث وهو الصواب الذي صححه الحافظ في الفتح (٩٣/٦) أنه مرفوع وليس بمدرج، قال: ولعل مالكا كان يحزم به ثم صار يشك في رفعه فجعله من تفسير نفسه. لكن الحافظ وهم في نسبه هذه الزيادة لرواية ابن إسحاق عند أحمد وليس كذلك ويؤيد ما صوبنا أن للحديث طريقا أخرى عن ابن عمر فقال الإمام أحمد (١٢٨/٢) ثنا عبيد بن أبي قره ثنا سليمان، يعني ابن بلال عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، رجال الشيخين غير عبيد هذا، فقال: ابن معين: ما به بأس. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صدوق. وقال البخاري: لا يتابع في حديثه. ويعني حديثا خاصا في قصة العباس فلا يضره ذلك إن شاء الله تعالى، كذا في إرواء الغليل (١٣٩/٥).

٢٨٨٠ - مر شرحه وتخريجه في الحديث السابق، وإسناده صحيح.

### (٤٦) باب قسمة الخمس

٢٨٨١ - حدثنا يونس بن عبد الأعلى . ثنا أيوب بن سويد ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ؛ أن جبير بن مطعم أخبره أنه جاء هو وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ يكلمانه فيما قسم من خمس خيبر لبني هاشم وبني المطلب فقالا قسمت لإخواننا بني هاشم وبني المطلب وقرابتنا واحدة . فقال رسول الله ﷺ : "إنما أرى بني هاشم وبني المطلب شيئا واحدا" .

### ٤٦ - باب قسمة الخمس

٢٨٨١ - ((أنه جاء هو)) أي جبير بن مطعم ، ((يكلمانه)) حال ، ((وقرابتنا واحدة)) أي قرابة بني عبد شمس وبني المطلب واحدة ، فأشار ﷺ إلى أن بني المطلب مع بني هاشم كشيء واحد ، حيث أنهم كانوا معه في الجاهلية والإسلام بخلاف عبد شمس ، والله أعلم (س) . قال البغوي في شرح السنة : أراد الحلف الذي كان بين بني هاشم وبني المطلب في الجاهلية ، وذلك أن قريشا وبني كنانة حالفت على بني هاشم وبني المطلب أن لا يناكحوهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا إليهم النبي ﷺ .

وفي الحديث حجة للشافعي ومن وافقه أن سهم ذوى القربى لبني هاشم والمطلب خاصة دون بقية قرابة النبي ﷺ من قريش ، قاله الحافظ . وقال الخطابي : في الحديث دليل على ثبوت سهم ذى القربى لأن عثمان وجبير إنما طلباه بالقرابة وقد عمل فيه الخلفاء بعد عمر وعثمان .

وقد اختلف العلماء في ذلك فقال الشافعي : حقهم ثابت وكذلك قال مالك بن أنس . وقال أصحاب الرأي : لا حق لذي القربى . وقسموا الخمس في ثلاثة أصناف .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في المغازي وفي الخمس وفي المناقب ، وأبوداود في الخراج والفئء ، والنسائي في قسم الفئء ، وابن حبان (٩١/٨) والبيهقي (١٤٩/٢) والطحاوي (١٦٦/٢) وأحمد (٨١/٤) والمسند الجامع (٤٧٩/٤) وأبو عبيد في الأموال (٨٤٢) والطبراني في الكبير (١٢٦/٢) وإسناد المصنف ضعيف لضعف أيوب بن سويد ، لكن رواه عثمان بن عمر وعبدالله بن المبارك ، والليث بن سعد ، ونافع بن يزيد وعبدالله بن وهب عن يونس بن يزيد به ، فالحديث صحيح .

تم بحمد الله وتوفيقه المجلد السادس من "إنجاز الحاجة" ويليهِ المجلد

السابع وأوله : "كتاب المناسك"

## ألف - الفهرس العام لموضوعات المجلد السادس من كتاب

## إنجاز الحاجة شرح سنن الإمام ابن ماجة

الصفحة	الموضوعات	الصفحة	الموضوعات
٣٢	١٥- باب الرجل يضع خشبة على جدار جاره	١٣- كتاب الأحكام	١- باب ذكر القضاة
٣٥	١٦- باب إذا تشاجروا فى قدر الطريق	٦	٢- باب التغليظ فى الحيف والرشوة
٣٦	١٧- باب من بنى فى حقه ما يضر بجاره	٩	٣- باب الحاكم يحتهد فىصيب الحق
٣٨	١٨- باب الرجلان يدعيان فى خص	١٢	٤- باب لا يحكم الحاكم وهو غضبان
٣٩	١٩- باب من اشترط الخلاص	١٣	٥- باب قضية الحاكم لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً
٤٠	٢٠- باب القضاء بالقرعة	١٧	٦- باب من ادعى ما ليس له وخاصم فيه
٤٥	٢١- باب القافة	١٨	٧- باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه
٤٨	٢٢- باب تخيير الصبى بين أبويه	٢١	٨- باب من حلف على يمين فاجرة ليقطع بها مالاً
٥١	٢٣- باب الصلح	٢٣	٩- اليمين عند مقاطع الحقوق
٥٢	٢٤- باب الحجر على من يفسد ماله لغرمائه	٢٥	١٠- باب بما يستحلف أهل الكتاب
٥٣	٢٥- باب تفليس المعدم والبيع عليه	٢٦	١١- باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة
٥٦	٢٦- باب من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس	٢٨	١٢- باب من سرق له شىء ، فوجده فى يد رجل فاشتره
٦١	٢٧- باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد	٢٩	١٣- باب الحكم فيما أفسدت المواشى
٦٣	٢٨- باب الرجل عنده الشهادة لا يعلم بها صاحبها	٣٠	١٤- باب الحكم فىمن كسر شيئاً
٦٤	٢٩- باب الإشهاد على الدينون		



الصفحة	الموضوعات	الصفحة	الموضوعات
١٩٢	٢٤- باب من باع عقاراً ولم يجعل ثمنه في مثله		ويشترط جَلْدَةً
	<b>١٧- كتاب الشفعة</b>	١٥٦	٧- باب المزارعة بالثلث والرابع
١٩٥	١- باب من باع رباعاً فليؤذن شريكه	١٦٢	٨- باب كراء الأرض
١٩٦	٢- باب الشفعة بالحوار	١٦٤	٩- باب الرخصة في كراء الأرض البيضاء بالذهب والفضة
١٩٩	٣- باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة	١٦٥	١٠- باب ما يكره من المزارعة
٢٠١	٤- باب طلب الشفعة	١٦٨	١١- باب الرخصة في المزارعة بالثلث والرابع
	<b>١٨- كتاب اللقطة</b>	١٦٩	١٢- باب استكراء الأرض بالطعام
٢٠٣	١- باب ضالة الإبل والبقر والغنم	١٧٠	١٣- باب من زرع في أرض قوم بغير إذنه
٢٠٨	٢- باب اللقطة	١٧٣	١٤- باب معاملة النخيل والكرم
٢١١	٣- باب التقاط ما أخرج الجرذ	١٧٥	١٥- باب تلقيح النخل
٢١٢	٤- باب من أصاب رِكَازاً	١٧٧	١٦- باب المسلمون شركاء في ثلاث
	<b>١٩- كتاب العتق</b>	١٧٩	١٧- باب إقطاع الأنهار والعيون
٢١٦	١- باب المدبر	١٨١	١٨- باب النهي عن بيع الماء
٢٢١	٢- باب أمهات الأولاد	١٨٢	١٩- باب النهي عن منع فضل الماء ليمنع به الكلاً
٢٢٣	٣- باب المكاتب	١٨٣	٢٠- باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء
٢٢٧	٤- باب العتق	١٨٧	٢١- باب قسمة الماء
٢٢٩	٥- باب من ملك ذا رحم محرم فهو حر	١٨٩	٢٢- باب حریم البئر
٢٣١	٦- باب من أعتق عبداً واشترط خدمته	١٩١	٢٣- باب حریم الشجر
٢٣٢	٧- باب من أعتق شركاه في عبد		
٢٣٥	٨- باب من أعتق عبداً وله مال		
٢٣٧	٩- باب عتق ولد الزنا		
٢٣٨	١٠- باب من أراد عتق رجل وامرأته فليبدأ		

الصفحة	الموضوعات	الصفحة	الموضوعات
	الحد		بالرجل
٢٩٧	١٩- باب من شهر السلاح	٢٠	كتاب الحدود
٣٠٠	٢٠- باب من حارب وسعى فى الأرض	٢٣٩	١- باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا فى ثلاث
	فسادا		
٣٠٦	٢١- باب من قتل دون ماله فهو شهيد	٢٤١	٢- باب المرتد عن دينه
٣٠٨	٢٢- باب حد السارق	٢٤٣	٣- باب إقامة الحدود
٣١٤	٢٣- باب تعليق اليد فى العنق	٢٤٦	٤- باب من لا يجب عليه الحد
٣١٥	٢٤- باب السارق يعترف	٢٤٩	٥- باب الستر على المؤمن ودفع الحدود
٣١٥	٢٥- باب العبد يسرق		بالشبهات
٣١٧	٢٦- باب الخائن والمنتهب والمختلس	٢٥١	٦- باب الشفاعة فى الحدود
٣١٩	٢٧- باب لا يقطع فى ثمر ولا كثر	٢٥٦	٧- باب حد الزنا
٣٢١	٢٨- باب من سرق من الحرز	٢٦٥	٨- باب من وقع على جارية امرأته
٣٢٤	٢٩- باب تلقين السارق	٢٦٦	٩- باب الرجم
٣٢٥	٣٠- باب المستكره	٢٧٤	١٠- باب رجم اليهودى واليهودية
٣٢٦	٣١- باب النهى عن إقامة الحدود فى المساجد	٢٧٦	١١- باب من أظهر الفاحشة
	المساجد	٢٧٧	١٢- باب من عمل عمل قوم لوط
٣٢٧	٣٢- باب التعزير	٢٧٩	١٣- باب من أتى ذات محرم ومن أتى بهيمة
٣٢٩	٣٣- باب الحد كفارة	٢٨٠	١٤- باب إقامة الحدود على الإماء
٣٣١	٣٤- باب الرجل يحد مع امرأته رجلاً	٢٨٢	١٥- باب حد القذف
٣٣٤	٣٥- باب من تزوج امرأة أبيه من بعده	٢٨٣	١٦- باب حد السكران
٣٣٥	٣٦- باب من ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه	٢٩١	١٧- باب من شرب الخمر مراراً
٣٣٨	٣٧- باب من نفى رجلاً من قبيلته	٢٩٥	١٨- باب الكبير والمريض يجب عليه

الموضوعات	الصفحة	الموضوعات	الصفحة
باب دية الأصابع ١٨	٣٨٠	باب المخنثين ٣٨	٣٣٩
باب الموضحة ١٩	٣٨٢	<b>٢١ - كتاب الديات</b>	
باب من عض رجلاً فترع بيده فندر ثناياه ٢٠	٣٨٢	باب التغليظ في قتل المسلم ظلماً ١	٣٤٢
باب لا يقتل مسلم بكافر ٢١	٣٨٥	باب هل لقاتل مسلم توبة ٢	٣٤٨
باب لا يقتل الوالد بولده ٢٢	٣٩٠	باب من قتل له قتيلاً فهو بالخيار بين إحدى ثلاث ٣	٣٥١
باب هل يقتل الحر بالعبد؟ ٢٣	٣٩١	باب من قتل عمداً فرضوا بالدية ٤	٣٥٣
باب يقتاد من القاتل كما قتل ٢٤	٣٩٣	باب دية شبه العمد مغلظة ٥	٣٥٥
باب لا قود إلا بالسيف ٢٥	٣٩٦	باب دية الخطأ ٦	٣٥٧
باب لا يجنى أحد على أحد ٢٦	٣٩٨	باب الدية على العاقلة، فإن لم يكن عاقلة ففي بيت المال ٧	٣٦٠
باب الحجار ٢٧	٤٠٠	باب من حال بين ولي المقتول وبين القود أو الدية ٨	٣٦٣
باب القسامة ٢٨	٤٠٢	باب ما لا قود فيه ٩	٣٦٤
باب من مثل بعبده فهو حر ٢٩	٤٠٨	باب الحارح يفندى بالقود ١٠	٣٦٥
باب أعف الناس قتلة أهل الإيمان ٣٠	٤٠٩	باب دية الحنين ١١	٣٦٧
باب المسلمون تتكافأ دماؤهم ٣١	٤١٠	باب الميراث من الدية ١٢	٣٧١
باب من قتل معاهداً ٣٢	٤١٣	باب دية الكافر ١٣	٣٧٣
باب من أمن رجلاً على دمه فقتله ٣٣	٤١٤	باب القاتل لا يرث ١٤	٣٧٤
باب العفو عن القاتل ٣٤	٤١٦	باب عقل المرأة على عصبتها، وميراثها لولدها ١٥	٣٧٦
باب العفو في القصاص ٣٥	٤١٨	باب القصاص في السن ١٦	٣٧٧
باب الحامل يجب عليها القود ٣٦	٤١٩	باب دية الأسنان ١٧	٣٧٩
<b>٢٢ - كتاب الوصايا</b>			
باب هل أوصى رسول الله ﷺ ١	٤٢٠		
باب الحث على الوصية ٢	٤٢٥		



الصفحة	الموضوعات	الصفحة	الموضوعات
٤٢٨	٣- باب الحيف فى الوصية	٤٧٨	١٢- باب تحوز المرأة ثلاث موارىث
٤٣٠	٤- باب النهى عن الإمساك فى الحياة والتبدير عند الموت	٤٨٠	١٣- باب من أنكر ولده
٤٣٣	٥- باب الوصية بالثلث	٤٨١	١٤- باب فى ادعاء الولد
٤٣٨	٦- باب لا وصية لوارث	٤٨٣	١٥- باب النهى عن بيع الولاء وعن هبته
٤٤١	٧- باب الدين قبل الوصية	٤٨٥	١٦- باب قسمة الموارىث
٤٤٣	٨- باب من مات ولم يوص ، هل يتصدق عنه؟	٤٨٥	١٧- باب إذا استهل المولود ورث
٤٤٧	٩- باب قوله: ﴿ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف﴾	٤٨٧	١٨- باب الرجل يسلم على يد الرجل
			<b>٢٤- كتاب الجهاد</b>
		٤٩٠	١- باب فضل الجهاد فى سبيل الله
		٥٠١	٢- باب فضل الغدوة والروحة فى سبيل الله
		٥٠٣	٣- باب من جهز غازياً
		٥٠٤	٤- باب فضل النفقة فى سبيل الله
		٥٠٦	٥- باب التغليظ فى ترك الجهاد
		٥٠٧	٦- باب من حبسه العذر عن الجهاد
		٥٠٨	٧- باب فضل الرباط فى سبيل الله
		٥١١	٨- باب فضل الحرس والتكبير فى سبيل الله
		٥١٣	٩- باب الخروج فى النفير
		٥١٦	١٠- باب فضل غزو البحر
		٥٢١	١١- باب ذكر الديلم وفضل قزوين
		٥٢٣	١٢- باب الرجل يغزو وله أبوان
		٥٢٦	١٣- باب النية فى القتال
٤٥٠	١- باب الحث على تعليم الفرائض		
٤٥٢	٢- باب فرائض الصلب		
٤٥٤	٣- باب فرائض الحد		
٤٥٦	٤- باب ميراث الحدة		
٤٥٧	٥- باب اكلاله		
٤٦٢	٦- باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك		
٤٦٧	٧- باب ميراث الولاء		
٤٦٩	٨- باب ميراث القاتل		
٤٧٠	٩- باب ذوى الأرحام		
٤٧٢	١٠- باب ميراث العصبه		
٤٧٧	١١- باب من لا وارث له		

الموضوعات	الصفحة	الموضوعات	الصفحة
باب الغلول ٣٤-	٥٨٥	باب ارتباط الخيل في سبيل الله ١٤-	٥٢٩
باب النقل ٣٥-	٥٨٧	باب القتال في سبيل الله ١٥-	٥٣٥
باب قسمة الغنائم ٣٦-	٥٩٠	باب فضل الشهادة في سبيل الله ١٦-	٥٣٨
باب العبيد والنساء يشهدون مع المسلمين ٣٧-	٥٩٢	باب ما يرحى فيه الشهادة ١٧-	٥٤٦
باب وصية الإمام ٣٨-	٥٩٣	باب السلاح ١٨-	٥٤٨
باب طاعة الإمام ٣٩-	٥٩٨	باب الرمي في سبيل الله ١٩-	٥٥٢
باب لاطاعة في معصية الله ٤٠-	٦٠٠	باب الرايات والألوية ٢٠-	٥٥٦
باب البيعة ٤١-	٦٠٣	باب لبس الحرير والدياج في الحرب ٢١-	٥٥٨
باب الوفاء بالبيعة ٤٢-	٦٠٦	باب لبس العمائم في الحرب ٢٢-	٥٦٠
باب بيعة النساء ٤٣-	٦١٠	باب الشراء والبيع في الغزو ٢٣-	٥٦١
باب السبق والرهان ٤٤-	٦١٣	باب تشييع الغزاة ووداعهم ٢٤-	٥٦١
باب النهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ٤٥-	٦١٩	باب السرايا ٢٥-	٥٦٤
باب قسمة الخمس ٤٦-	٦٢١	باب الأكل في قدور المشركين ٢٦-	٥٦٦
		باب الاستعانة بالمشركين ٢٧-	٥٦٩
		باب الخديعة في الحرب ٢٨-	٥٧١
		باب المبارزة والسلب ٢٩-	٥٧٣
		باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ٣٠-	٥٧٦
		باب التحريق بأرض العدو ٣١-	٥٨١
		باب فداء الأسرى ٣٢-	٥٨٣
		باب ما أحرز العدو ثم ظهر عليه المسلمون ٣٣-	٥٨٤

(تم فهرس الموضوعات)